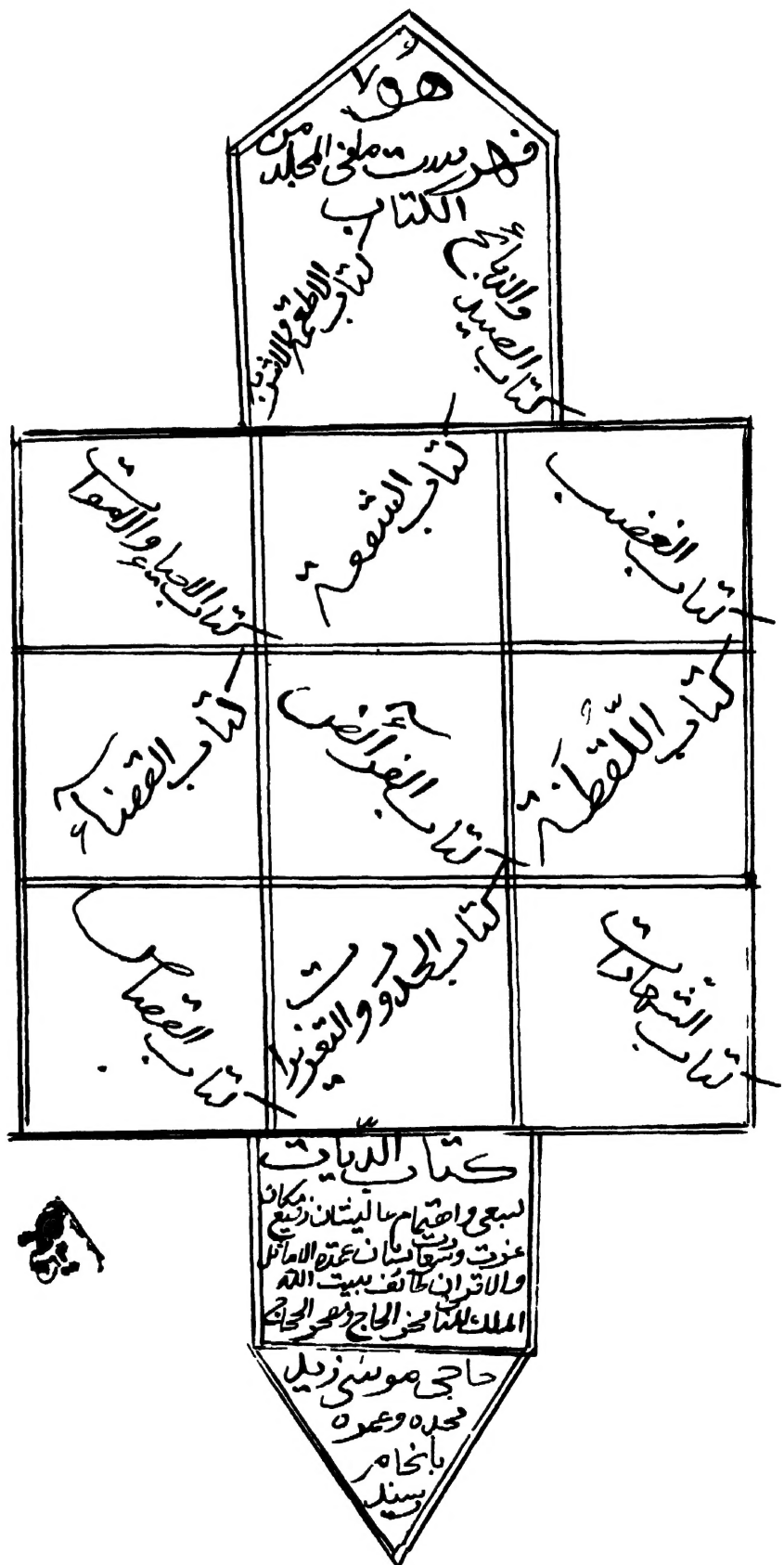


٢٩٢، ١٢٥
 - ٢٥



ما مضى

فیروز گنج

رسالة في

خارجاً من اللؤلؤة كان يرد

[illegible]

[illegible]

مختصر غنی فار

سنة

وثانية

في نسخة
من نسخة
من نسخة

يهود في ذبح له حتى يشري منه اليهود فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب منه وخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر ^{عليه السلام} سئل عن نصيب العرب من ذبيحتهم فقال كان من
يتى عن ذبيحتهم وعن صيدهم ومن كانهم وخبر زيد الشحام قال سئل أبو عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبيحة الذي قال لا تأكل من ذبيحتهم وموتى من ذبيحتهم ما عمن ذبيحتهم سئل
عن ذبيحة اليهود والنصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم
اهل الكتاب ذبايحهم فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم
ذبيحة حتى تشرب من ذبيحتهم فقال نعم اذا سمعتم بذكر اسم الله اما سمعتم قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وخبر عامر بن علي عن ابي
عبد الله ^{عليه السلام} قال لا تأكل من ذبيحة اهل الكتاب ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
لسمعتم بذكر اسم الله اما سمعتم قول الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
فالا في ذبايح اهل الكتاب فاشهد قومهم وقد سموا اسم الله فكلوا ذبايحهم وان لم تشهدوهم فلا تأكلوا وان تأكلوا رجل مسلم فاجرك انهم سموه فكلوا ذبيحتهم الا
لأبو عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبايح اليهود والنصارى والجوس فقال اذا سمعتم بذكر اسم الله فكلوا ذبيحتهم وان لم تشهدوهم فلا تأكلوا وان تأكلوا رجل مسلم فاجرك انهم سموه فكلوا ذبيحتهم
ذبيحتهم وخلاصة على جواز الاكل مع خلوهم ولم يسموا كجبريل ومحمد بن حمران سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} سئل عن ذبايح اليهود والنصارى والجوس فقال كلوا ذبيحتهم
لا يمتنعون فان حضر قومهم لم يسموا فلا تأكلوا وقال اذا غلب كل واحد واحد ذبايحهم وان ذكروا اسم المسيح لانهم يريدون به الله كجبريل الملك فكلوا ذبيحتهم
عبد الله ^{عليه السلام} ما تقول في ذبايح النصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
فكلوا ذبيحتهم وان لم تشهدوهم فلا تأكلوا وان تأكلوا رجل مسلم فاجرك انهم سموه فكلوا ذبيحتهم الا لآبائهم
الفساخ وعلى كل حال فهو منافخ جبريل بن سدير قال دخلنا على ابي عبد الله ^{عليه السلام} فانا في قتلنا له جعلنا فكلوا ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
لنا الدجاج والفرخ والحدائق كلها فلا تأكلوا ولا تشربوا منها فكلوا ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
اطلاق النهي عن اكلها مع العسل بان الاسم لا يؤمن عليه الا المسلم كمرسل ابن ابي عمير سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبيحة اهل الكتاب فقال لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ان تأكلوا ذبايحهم انما هو لاسم ولا يؤمن عليه الا المسلم وخبر فقيه الاعشى سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبايح اليهود والنصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وخبر تحسين بن المنذر قال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
في ذبايح اليهود والنصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ابن زيد قلت لابي جعفر ^{عليه السلام} حدثني حديثا واملا على حتى اكتبه فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
فكلوا ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
الله عليه وناسعة التفصيل بين اليهود والنصارى وبين الجوس لانهم يسموا اهل الكتاب كجبريل ومحمد بن حمران سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبيحة اهل الكتاب فقال لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
الجوس فلا يسموا من اهل الكتاب اما اليهود والنصارى فلا يسموا لانهم يسموا اهل الكتاب كجبريل ومحمد بن حمران سئل ابا عبد الله ^{عليه السلام} عن ذبيحة اهل الكتاب فقال لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
جبريل بن جعفر عن ابيه سئل عن ذبايح النصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
كجبريل بن جعفر عن ابيه سئل عن ذبايح النصارى فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ان ذبايحهم فكلوا ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
الامر من جهنم في ذلك الزمان على مثل الجوس والمسلمين واليهود والنصارى فقال لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ذبايح اهل الكتاب فقال لا تأكل من ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
وسمعت ابا عبد الله ^{عليه السلام} يقول لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
عدة من اهل البيت عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قال لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
فكلوا ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
بالجواز واخبرنا وذكرنا في قولنا بالجوهر ما وقع من غير عدد من الخرافات واغتر من هذا ان الفاضل في شرح معاني الآثار وشدة العناية في
الانكار على ثاني الشاهد في قوله بالجوهر ما وقع من غير عدد من الخرافات واغتر من هذا ان الفاضل في شرح معاني الآثار وشدة العناية في
الذي اذا سمعت فسميتموه مع انها مطروحة بحك القول بها الا ان الصدق بل قد سمعت اخرا لا مؤداها ايضا بل قبلها مواضع للقاء وان لم تكن بعضها فكلوا ذبيحتهم ولا تشرب من ذبيحتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
هذا الانكار ولم تكن اذلة الحرمة بالشبهة متعاضدة كان المصير هذه الرواية في غاية القوة لوضوح الجمع بها بين مطلق الروايات الدالين على التحريم والجليل على الاول
عدم مملع التسمية والثانية على معانها وتجعل هذه غريبة على المراد بالعليل المنقذ اليه الاشارة في اجابة الحرمة بانها اسم ولا يؤمن عليه الا المسلم المعنى
المستفاد في بادى النظر وهو كون عدم الايمان من حيث خوف المترك لا خوف عدم الفساد لما دللنا على لا يمكن الجمع بها بين صحتها كغيرها من اجابته
لضعفها بطريقين وموافقة الثانية منها للفتنة جدا فالعارض الموجب للثبوت حقيقة انما هو ما وقع بين المعبرين من اخبارها وهو ارتفاع هذه الرواية المفضلة
فلا اشكال في المعبر بها ولا رجحان روايتها الحرمة مطلقا وصحتها بالشبهة لكن بعد استماعنا مع ذلك القائل بهذه الرواية لا يصحح من القول في ذلك ولا يصحح

يقبل
من

مع ان من روايات الحلية ما لا يعقل الحمل على هذه المفصلة جدا مع انها صحيحة عن ذبايح اليهود الى احواسهم في الرابعة ولكن يمكن الدخول على التفتيح
القاتل بها من حيث الشوق فيها بين الفرق الثلاثة مع ان العاقل الذي احدى الدلائل بالحلية يفرق بينها في ذبيحة الجوسى بالحرمة مطلقا فاحصها القائل بها
في الاسكاف خاصة وفيها لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرناه من ان النصوص مع قطع النظر عن الشهرة ظاهرة في اشتراط الذبيحة بالاسلام لانه اسم ولا يؤمن عليه
غير المسلم ودعوى كون المراد منه ما ذكره ينافيها التعليل بفي عدم جواز ذبيحة عبدة النيران واشباههم من ليدخل احد يجوز ذلك منهم مع الذكوال الحين بن المنذر
قلت لا يبعد الله اننا نكاد اهل الاكولة قطع الغنم وانما عبدة النيران واشباه ذلك ففسط العارضة فيذبحونها ويبسغونها فقال ما احب ان
يحمل في مالنا انما الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم الاسلام بل قد يستفاد من ذلك ان هذا حكم لا تعليل به ودون الحكم مداره والاشتباق حتى في المشرك اذا
ولم يقل به احدا كما انهم يقل احد انهم يجوز في انما صب ان ذكر وان اقتضا خبر الحزم والله العالم وكان الذي وقصه في ذلك حتى ظهر بعض الميل الى الحمل في الجملة وهو
ما اطنع في ذلك وابتلعها على وجه يتخيل منه كون المسئلة نظرية وقد عرفت انها من ضروريات الذبيل لوجه التناول فيها حكم بل نسل الله قد شانه ان يجعل
وقع ناسم الكلام فيها من القوا الذكوانون عليه والله العالم هذا حكم في اشتراطه بالمعنيين الذين ذكرناهما اما اشتراطه بمعنى عدم الصحة من غير موافق ما يمكن كافر
كولان ناقبل البلوغ مثلا فله الصحة وغيره من جعل الاسلام شرطا لذلك ايضاً ولعله لانه مقتضى ما سمعته من التعليل بانه لا يؤمن عليه الاسلام مطلقا الى انفسه
من النص في اشتراط الاسلام في المستفيض الواردة في المرة ولا فائل بالفضل لكن فيه ان ذلك من وصف الاسلام فلا يخص بذكر الايمان الذي
ستعرف عدمه في الصبي فلا يدخل فيه ولد المسلم ويبيح في صحة الذبيلة لا دليل عليها بالخصوص ولا بالعموم الشامل لثل ذلك بل مقتضى سلب قول الصبي فعله
في المعاملة الشاملة لثل المقام العكس نعم ما سمعته من النصوص في خصوص المقام دليل صحة ذبيلة وهي لا اختصاصا فيها بولد المسلم الشرعي فقدرج فيها ابن الزنا
وابن الكافران لم يثبت انداجه اسم اليهود مثلاً او يبيح له في عدم صحة الذبيلة اللهم الا ان يقال ان المراد من الصبي في النص الصبي الناجع للمسلم في الاصل
ولو بمعنى قول الاصحاب هنا الاسلام او حكمه بل ظاهرهم ان صحة ذبيلة الصبي باعتبار كونه بمحكم المسلم فيبقى غيره من هو محكوم بكفره بغيره او لم يحكم بكفره ولا
باسلامه تحت مالد على عدم جواز ذبيلة من الاصل وشرطية الاسلام المقضية عدم الحمل في فادها من غير فرق بين الصبي الذي لم يكن بمحكم المسلم ولا بمحكم الكافر
والكفر بمحكم الكافر كما ان مقتضى ما عدا آية في البالغ اذا كان في فحة النظر وان لم يحكم بكفره حتى يصف الكفر ككفره غير مسلم قطعاً العدم وصفه الاسلام والله العالم
وكيف كان فلا خلاف في انه يجوز ان ذبح المسلم والخمس فضل من الخنزير والجرب والحيض وولد المسلم وان كان طفلاً اذا احسن والاعمى وولد الزنا
والاعفان ولا اشكال بل يمكن تحصيل الاجماع عليه لاطلاق الادلة حتى قوله ذكبت بناء على دخول الولد والبنت والزوج في صدق نسبة الذبيلة النامصيا
الى النص كتحريم بصر المرادى سمعت ابا عبد الله لا يذبح اضيقك يهود ولا نصران وان كانت امرئ فلتذبح لنفسها وخبر عبد الله بن متاعن اني عبد الله
ان علي بن الحسين عليها السلام كانت له جارية تدعى علة اذا اراد وخبر علي بن جعفر عن اخيه موسى عن سئلته عن ذبيحة الجارية هل تصلح قال اذا كانت لا تنفخ و
لا تنكر لاقبه فلا بأس وقد كانت لاهل علي بن الحسين عليها السلام جارية تدعى طهم وخبر مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله في حديث انه سئل عن ذبيحة
المرأة فقال اذا كانت مسلمة فذكرت اسم عليها فكل وخبر سليمان بن خالد عن سئلته ابا عبد الله عن ذبيحة الغلام والمرأة هل تؤكل فقال اذا كانت المرثمة
مسلمة فذكرت اسم الله على فيجوزها وحلت ذبيحتها وكان الغلام اذا اتى على الذبيحة فذكر الله وذلك اذا خيف خوف الذبيحة ولم يوجد من يذبح غيرها ورسول
ابن اذني عن غير واحد رواها ان ذبيحة المرأة اذا جاد الذبح وقت فلا بأس بكلمة الصبي وكذا الصبي وكذا الاعمي اسد ومرسل احمد بن محمد قال سئل الرزيان الرضا عن ذبيحة الصبي
قبل ان يبلغ وذبيحة المرأة قال لا بأس بذبيحة الصبي الحصى والمرثمة اذا اضطرر اليه وخبر عبد الله بن متاعن اني عبد الله المرثمة عن نفسه سئلته عن ذبيحة المرأة والغلام
هل تؤكل قال نعم اذا كانت المرأة مسلمة وذكر اسم الله حلت ذبيحتها واذا كان الغلام قوباً على الذبح وذكر اسم الله حلت ذبيحة الحيت وخبر ابن ابي البلاد سئل
ابا عبد الله عن ذبيحة النخس فقال لا بأس وخبر محمد بن مسلم عن ابي عبد الله سئلته عن ذبيحة الصبي قال اذا غرك وكان له خمسة اشبار واطاق الشفرة وعن ذبيحة
المرثمة فقال ان كرساة ليس معهن رجل فلتذبح لعقلهن ولذكر اسم الله عليه ومرسل ابن ابي عمير عن الصادق لا بأس بان يذبح الرجل وهو جوف المرسل عن
المؤمنين انه سئل عن الذبيحة على غير طهارة وخصيه وخبر صفوان بن يحيى قال سئل الرزيان ابا الحسن عن ذبيحة ولدان ناوذ فراه بذلك قال لا بأس والمرثمة
الصبي اذا اضطرر اليه وخبر مسعدة بن صدق عن جعفر بن محمد عليه السلام انه سئل عن ذبيحة الاغلف قال كان على لا يرى به بأساً الا غير ذلك في بعض النصوص
اعتبا الضرورة بعدم الرجل الجار مجرى الغالب خوف موت الذبيحة او غير ذلك في ذبيحة المرثمة والغلام احد اثنى به كما اعترف به بعضهم فلا بأس بحمله
على ضرب من التداوى الكراهة خصوصاً مع اعمية الجبل المستقام من المفهوم من الحرمة كما ان الفاء اوله الاشارة الى التسمية كما ذكر في بعض النصوص من بلوغ خمسة
اشبار وقوى الطلق الشفرة ونحو ذلك لان ذلك شرط خصوصاً بعد عكس القائل به نعم قد يقال بعد حمل ذبيحة مع عكس العلم باواز الشرايط التي لا يكفي فيها قوله كما
عن عدم قولهم الدليل القاطع لا يتأعد الذبيلة بعد فرض عدم جواز اصل الصبي في فعله وثبوت صحة الذبيلة شرعاً اعم من ذلك كظهور المنجس والله
العالم وكيف كان فلا يشترط الايمان بالمعنى الاخص وما فالش لا اصل وظ التعليل السابق المستفاد ان المسلم هو الذي يؤمن على الاسم والتسمية
الطبيعية للمسلمة ونفي الحجج وقول الباقر عن اهل المؤمنين عليها السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصلى حلال لكم اذا ذكر اسم الله ونحوه سواء الفراء
اللم في المسلمين وخبر السفة وغير ذلك ولكن مع ذلك فيه قول بعيد باشتراطه وعكس الجواز محكي عن الحل والى الصلاح وابن حمزة والبرقيج الاول اما الاصل
الاذبيحة المؤمن والمستضعف الذي منا ولا منهم بمعنى انه لا يبرأ الحق ولا يعاند عليه وعن الثاني انه لا يحمل ذباحة الكافر في جاحد النص وعن الثالث انه يجب في
الذبايح ان يكون مؤمناً او في حكمه وعن الرابع لا يجوز ان ينزل الذبيحة الا من كان مسلماً من اهل الحق فان تولاه غير من ذكرناه من الكفار المخالفين لدين
الاسلام او من كفار اهل المللة على اختلافهم في جهات كفرهم تميم ذكوا ولم يؤكل ذبيحة لكن لا صرحوا في الخبر بل كاطهوه وعلى حال فلتشاهد هذا

في حلية
المسلم
مطابقاً

الله
سم

افضل

فلطم غمام الاعضاء الاربعه الرحمي بشد البيا او من لا يخرجه منها وهو مجري الطلقا والحافور اى الحلق وهو مجري النفس هذا هو الرحم والورجا وهما عظام
عصيان بالمحقوق كما هو الباري كما هي بعض وربما اطلق على الاربعه اسم الاوداج ومع فلا يجوز قطع بعضها او بعض احد ما مع الاكل الا مع عمل في مثل
الزهره فكلما لا يهك من مذهبها مثلا انما التمكن هذا في قول جمهور بل في خاتمة الزهره وحكى بهذا الاجماع عليه بل الغنية الا انهم لم يذكر الرحم ولكن
الوطاة لبعضها الشافعه فيها اذا قطع المحلوه وخرج الدم فلابد من وجعه لئلا مع صدق اسم الذبح فيه انفس عليه لا سكا في بل في قول سنده من الخلاف
ومثال البدء الفاضل بعض البيل وربما مال البير الى ذلك لكن فيمن في حسن عبد الوهيد الشافعي في ادنى الاوداج فلا من بذلك كونه في عظام الضرة
الزهره لم الحاد بل يتألف الى ذلك على ذلك الاول وما في ذلك من انما يشهد في ان مجري الاوداج مثل ذلك يتألف الى كفا عباد ونها فاذن انب الزواجر

مستقبل
فلسفہ و منطق
میرزا محمد علی

فقارم

لوزم الكائن
الشيء

أفد لا يحسن

ز

[illegible]

نی

کے لئے

الحضرة

وهو يسكن النخس وينادي
استأجر الخمر لا يقضى
مصره لواقعة عليهم كراهة
الأجاف ٢

عندنا

الحمد لله
في مقام

مَنْ لَمْ يَنْفَعِ الْوَلَدُ الْوَلَدَ
لَمْ يَنْفَعِ الْوَلَدَ الْوَلَدَ

اشرف

فہرست مضامین

مرحوم قلم العرفین صاحب

[illegible]

ہندوستان کی تاریخ

يُؤَكِّلُ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

انسياق غیر
۲

لا تتركها في حجره في الدنيا لتبقي آثاره
 هو الذي لا يتركها في حجره في الدنيا لتبقي آثاره
 يحق عليه أن يتركها في حجره في الدنيا لتبقي آثاره
 لك في آخره

فصل فی حکم بکار و بیکار

ارو غفر و ابرو غفر

[illegible]

عدم الفرق

وسمى بقالة الطهر

وَأَمَّا أَنْتَ يَا
مُحَمَّدُ فَخَلِّصْ
نَفْسَكَ مِنَ
الْعَمَلِ

کتف

فمات السليماني
والسليماني

وفي خبره لها ورد عندنا من بعض طريقين ان المسلمين كانوا يجدوا في خبرنا من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
ايضا على الدوام في خبرهم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
ثم قرأ هذه الآية فلما اقبلوا في خبرنا من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
بوضوح وبما لا يخفى من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
مخالفا للناس في ظهورها واستعمالها والمؤمن من فاتها فلما اقبلوا في خبرنا من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
الا ان تحصل المعنى من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
البيان والتميز والتمييز من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
عن عموم الخبر في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
ناب عن السجادة والتميز من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
ان يظهر بها ويصح سندها من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
لم يظهر بها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
جيدة بعضها من حيث السند ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
الى ظهورها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
خاصة بل في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
الكاتب العامة التي جعلها في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
بل في خبر المسالك في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
التميز من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
انفها خصوصا في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
اما الوحيية فلا خلاف في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
في مكانة في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
وعبر عن ذلك في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
عن ابي عبد الله في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
فقال لا يثبت في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
قلت ولعله لم يثبت في خبرها الاثر منها بل في المسالك لا سندها ولا يثبت في الخبر من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك
واعلم انه انما هو الذي يقولون انه من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يروا من قبله وكان ذلك

ومن الخبرين

ومن الخبرين

في خبره

في خبره

في خبره

في خبره

[illegible]

المؤيد

مجلس شورای اسلامی

فلاحی

فقال
فخرجوا جميعاً

[illegible]

برجی

نظرة

نصف اول
نصف دوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فی المناقب

في النظم

من الحبوب يافع كل صنف

ز
منا

كل ذلك

محمد ابراهيم

فِي الْمَحْضِ
الْهَيْبَةِ

طاحله و قفسه

[illegible]

والله اعلم

الذي،

[illegible]

کتابخانه

فہم لکھنؤ

والله اعلم بالصواب

فصل پنجم

[illegible]

فارس و ابراهیم

ممكن منع

[illegible]

از اخطای او بی خبر بود

فان نظرية المثلثات

پیشو

عن الفتاة م

مروا

عن خليل بن عيسى
الأولاد تكملة في كتاب
تتمت في شهر ربيع
في الباب الحادي عشر

فہرست مآثر

اور انھیں فراموش نہ

[illegible]

عنوان: حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب

الحمد لله

[illegible]

سیرت و سوانح
و المجلد

کے لئے

[illegible]

منہ

اذا كان يخضع لآل كافر فلا بأس من ضابطته حسن بن زيد

والفقره ٢٢

النظر في المصطفى
كيفية الاستنباط

بالمخزف ۲

[illegible]

فما اضطرر اليه
من الغيب
الذي

۱۸

[illegible]

فينا المجد المفضل
ولا كفى منيا

فَبِأَنفُسِكُمْ أَفَكُنْتُمْ

مذائق

في العبد المذنب

الْبَيْتُ عَلَى رُجُلِهِ

فہرست کتب

[illegible]

والله اعلم

ان کا مطلب

تحریر الاولیٰ علی شامہ
شب سب انجمن

عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

فضل اكل الخبز

[illegible]

خج
فی استجاب التخلل

خبیب الشعب

الاولى والى

[illegible]

فِي الْمَدِينَةِ

۱- اجماعی و فقهی است

فی قصیدہ
والکلب

كَانَ
مُتَعَوِّدًا

البردم

ذَكَرْنَا هَذَا التَّبَيُّدَ وَاللَّهُ الْمُتَوَكِّلُ وَالْمُحْسِنُ

کتاب

مُرَّةُ الْوَحْنِ الرَّحِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

کتاب الغضب

امام حسن بن علي بن الحسين

والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين الغر الباقين كما أخلصنا من النار يا مينا كذا **الغصب** بالنظر في الغصب المسمى بالمال والحق والحق هو
لغة اخذ الشيء ظلما كافي لفظا مؤنثا غير قاطع الا في الاول غصبه من صلبه خلا كذا غصبته فلا على البقي فهو وفي الغصب الغصب الشيء ظلما فهو غصبته
مغصبه عليه بمعنى الاخذ منه مثله والشيء مغصوبه من غير ان لا يستأجر بعض الشايفه زياده مما الفرض السهم وهو ما وعين ابن الاثير انه اذا عد مال الغير
وعداه والبرج مخرج ما في الكتاب الموعود النافع والارثا والدين والعدو النافع من اذلة الاستقلال اثبات اليد على مال الغير عد وانا بلح المسألة
نسبته الى لاكثر الناس فيها الايندليل الاخذ الى لاكثر الناس لا استقلال نظر الى صد الغصب تلك ان لو كان احدا اكلوا كان المال له بده غصبه
مع انه يمكن اذله ما يشمل ذلك من الاخذ الموافق لقوله على اليد ما اخذت وما بدل الا استقلال في الفهرز والاضاح بالاسيلاء على مال الغير غير حق
كما ان في البصر والرفقة وغيرهما من كتب مناخرى لما خرين بنديل المال بالحق فقالوا الاستيلاء على حق الغير عد وانا وفي الكفاية والمغنا في الاثبات
على حق الغير غير حق وسنمر بالموجبه ذلك كله وعن التوسيلة الاحوال على مال الغير غير تراض وفي التتبع ان الغصب ان الغصب على ما في التبريد
الاول وعلى ما يشبهه من الموقوفات اما بالاثلاث مباشرة او منسببا وانما بالغصب بالبيع الهاسد وهو قول بعض الشافعية ان كل غصب على
مسكده مغصوبه وفي المسالك ان الاظهار المظاير على البغضه لا ثم وغيره ولا على كل قلنا ذلك بمقتضى من استأجر لفظ الغصب الكفاية استنقوله
نظرا باخذ كل عينه غصبيا وقول القاصي في خبره لا في شأن البعل الذي استأجره من بيت قال غلب عليه فقلنا لا لان غاصبه قول امير المؤمنين ع اذا
اغصبه فالفقت غلبه عشر فيها والجزء موقوف لدار ومن على غلبها وقول الحسن في نكروا لغيره من الامان وله على المالك ما كان في يده ثم
غيره الغصب كغيره وهو في الخبر من غير ان يرضى عنه غصبه فله اربع والغصب عليه الاثره صاحب الرضى في حق من جعل غصبه امر اخر
وفي ثالثا وفي فخرج غصبنا وفي التوسيع من غصبه بل من الارض عوف الله من سبع ارضين يوم القيمة وفي اخرين من غصبه ايضا وغصبه على غصبه
وغصبه على غصبه وعلى كل حال فليس للغصب بغيره شقة قطعا كما ان ليس له احكام مخصوصه فانه على المضمون بها عذر اليد من الغلب كالحاج
الى الغصبه في بغيره معناه وقولنا انما صنفه على احوال بعضها القيدون زان عن دية الفهرز وبكلفنا ثلث لثا بالمثل وان نضاعف فنبه
سفر من تحقيق المال غير وعلى قاطع والمظاير ملاحظة الحق القول الاصطلاحي من الغصبه انك متبنا ملاحظة الضمان لا خصوص كونه غصبيا ولا
فليس لما حوز عليها او منسببا او مضمونا قطعا ومن هنا يظهر لك حال فيما اغبوا به من المناقشة في الغريب الاول بعد ان يذكر ان المراه الا استقلال
فيه الاقلال الى لا استقلال به وانه اخره بغيره اوانع المالك من ماله ولو دينول عليه فانه لا يضمن لو تلف المال وكذا لو مدمم موقد الدابة الموكبه
مع قوته على رصده وبالمال على ثبات اليد على المالك كالحرفه فلا يضمن غير ثبوت المال العين المفقده لغيره قطعا كما لو اجره ثم استولى عليه فانه يضمن غاصبا
للفقد ويجوز منه مفعلة البضع فاذا وان دخلت المفعلة لكن لا تدخل في المالك الذي يضمن المبرعين والمفعلة فالداخل ضا الى المانع فانه وحده
المال لا مطلق المفعلة ان المراه بالعين عين خاضه وهي عين المال لا مطلق العين وباضافة المالك الى الغير عين ماله نفسه كما لو ثبت يد على ماله عدونا
كلهم هو المبرع لو ثبت يد المبرع مثلا فانه ليس بغاصب احد من اثبات المبرع ولو ثبت يد المبرع ولو ثبت يد المبرع ولو ثبت يد المبرع ولو ثبت يد المبرع
وان كان لا يفي عليه مافي بعضه او جميعه باثره فليس بمسكبه بما لو سكن مع المالك ثم اوجع من ذل المالك على رصده فلم يفعل فانه غير مسئول
باثبات اليد لشاكة المالك لفي اليد بل بما كان المسئول يخاف ان ياتي هو المالك بل يفتقن ان ياتي المالك في غصبه بل بحيث يخرج كل واحد عن
الاستقلال بمنفرد فانه لا استقلال لكل واحد بل انما هو مركب منهما ان كل واحد منهما يحكم بكونه غاصبا ومن ثم يخرج المالك في نصيب من
شاهدتها والى ذلك فظن من بدل الاستقلال بالاستيلاء وبها لو ان غير المالك لغيره في سكنه دارا وان كان جاهلا بالحال فانه ليس بغاصب له عين
شعد ولا ان كان كان متعديا بالاذن لا انه غير مسئول باثبات اليد مع ان الغاصب عاذا الضمان راجع عليه بما لو استقلال باثبات اليد على غيره
او بحسن تلفه حسب كل حال ولو وقع جبا على عدل الشئ كاشيا وبان مفعلة البضع فان غصبه كما لو ثبت يد المبرع ولو ثبت يد المبرع ولو ثبت يد المبرع
عندنا لو استولى المالك على ماله المبرع عدونا فانه غير مسئول بالغصب بل بالمال او الفهرز ويكون دها وقول المبرع على ماله مالا وبها لو استقلال باليد
على حق الفهرز نحو الدرسه وازاد المبرع في غير فانه في جميع ذلك غاصب ان لم يرضى على ماله وبها لو غصبه ففد العام فانه ليس بمالك الفهرز الخاص على
القول بالمثل ملكه الى قد تم واليه نظر من بدل المال بالحق بما شيا من الصور التي يضمن فيها المالك بالنسيب ودان استقلال يد كما لو وقع نقص المراه
او حوز اليد وهو ذلك بمن تربت يد على يد فاصحها خلا خذ موهو غاصبا وجوزوا الرجوع عليه من ان غصبه عاودا وكذا من سكنه اغيره وليس ثوبه
ومن هنا عدوا من الترفيع المبرع والمأسمت وان اختلفت عما رتب في الفعل المبرع وفي المسالك من ترفيعه انه الاستيلاء على مال الغير غير حق وهو
اعم من الاول وما من كثير مما يبر عليه من احوال الاستيلاء الا حيزه الوجبة للضمان مع هذا الحد ان كان عدم الحق اعم من اعلان لان المسئول على مال الغير
جمله او غلط اعوان كان ذلك غير حق كما لا يخفى الى حال وغدا لا لان الثاني في هذه المواضع حكم الغصب حقيقة الحق لان المراه لا يبرم ويتجوز به
مشاكة المالك في الاستيلاء على حق الغير فانه ليس بالحق في حال فكان لا يجوز على هذا عبارة ما لا شذوه ولا سبيل على حق الغير غير حق وبانظر في الكفاية والمغنا
فان الاستيلاء يقتضى مشاكة المالك في الانتفاع بما له وان لم يكن مسئلا وكذا المشارك في الغصب غير من غير ان يكون احدهما مسئلا والحق بل
المال من عين او مفعلة وغيره كما ذكر في الاشكال وغيره ما يشمل في افراد الضمان انك لا تخفى معه العدوان ولا يظهر الاستيلاء الاطلاق الغصب على
ما يشمل الغصبه لا كم وغيره وان كان الاظهار لا قل فلت وعليه مطلق المبرع غيرهما من تخريم الغصب على لجامي وكذا في وسعي الغصبه ولا اكلوا
احوالكم بديكم بالبا على رجل لمطيقين الذين يكونون مال الاشياء والمال قال لغيره ان دناكم ومواكم عليكم ثم اكلوا ثم امر مسلم كلامه الا لطيب

فیضانِ رحمتی
غیرتِ اسلمی
السلامی
مکتبہ

اور گم
بالنقل

فِي الْمَسْأَلَةِ
اِتِّفَاقًا فِي قَوْلِ
وَلَعَلَّ شَرْكَهُ
٤٢

عليه السلام

کتاب الغصبا

[illegible]

فان كان المالك يملكه

«فإنظر ظهوره وظلاله وقطعه على المنع من أصل الكلام في حـ

يا في
حكيمنا ولد
النشأ لوانح
ببيت
آدم
ظننا

في
ضمان
مركز القيد
عالم المحبون فشره
او غز اللذائذ
فابق

في القضي

فلم اجل حد قال انما قلنا ان لم ينص على ذلك من غير انصاف لاننا قد علمنا ان المباشرة على التبع لم تكن عندنا نفعه كون انصاف الساري بها
نزيعة الارض اعطاه اذا كان مستأما فذلك انما هو ما نمنه لا باس به وان كان من وجبا نحن فيه فانفع بذلك كذا انصاف المباشرة فهو
من السبيل المظاهر انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
يقدم على السبيل انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
ببركا لو جعل دابة مثلا في البحر المحفورة على انما لم يعلم انما كانت في الخارج ثم رتبته او بغيرها ما لم يعلم مدخلها في انصافه لكن لم يعلم
غيره معه على حيزه فرفع انصافه معها فقد يوقع الحكم بغيره في السبيل لاننا لا نعلم انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
ظهور انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
الوكلاء بل اخلدوا كما عن البسوط والسرير بل انما كان في موضع كونه موطر على الارض من كونها شرا لا تلافى وبجها وكذا انصافه بغيره
او بما يشهد له من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
بالميلان انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
الظرف فقلنا انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
والمسك انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
وجامع المقاصد على ان انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
عليه فوجبه انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
فقط لا يضره ان يعلم انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
المزبور ما لم يكن به باجماع وهو المقام ليس كالمسألة بل هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه
من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
ما لم يعلم انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
بغيره فوجبه انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
الجميع بعد انما طمنا ان كونه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
على انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
وكذا اننا قد علمنا ان انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
ح عما نحن فيه والله اعلم ان انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
فقد راسه وانما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
فرضه انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
بينه وبينه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
على انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
العالى والاسفل في انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
خلاف اجده من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
في ذلك مشق في كتاب البيع وغيره من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
كل ما لا يرضى به من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
في التصدير انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
مسماها المشرى بين انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
الثانية من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
مع العلم انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
لا على وجهه فبقيد انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
الجميع من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
غيرها من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
في المسألة انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه
لقرن خصوصاً بعد انما هو على السبيل مع العلم بكونه انصافا بمرحور من انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه من غير انصافه

فصله

او بجها

في القضي
بالقضاء في القضي
في القضي
في القضي

في الدماء قد جردوا الله عما ولو خاطبوا به لا يجزئ غضبه فان ما كان زعمها على جملته في الاماكن التي لم يوافقها ذلك وان استسلمت في التوبة
وعني ما جرد من نفس الوشوق فاعلم بانها انما هي الغفلة كافيها في الفهم كافيها في العمل الذي هو في غيرهما لكونها اعمد ما يغنيها عن غيرها من الاعمال
وجوب الاخرى كما اعترف به في المسائل التي ذكرها في جامع الفوائد شرح عبادة القواعد التي هي كعبادة المصطفى ولو طاب اليك ان تعرفها وان اضيق اليك الطلب
وجبت بعض الغايبات لبعض ولو لم يبق بها في غير جميع الفهم ولا بوجوب تلك من جملة ما كان في المسائل كاستيوائها في بعض العبادات التي هي كعبادة المصطفى
ولو استوجبت الغيبة لكانت فاعلم ان ذلك في بعض المسائل كاستيوائها في بعض العبادات التي هي كعبادة المصطفى
لان افضلها في ذلك بعض الغايبات لبعض ولو لم يبق بها في غير جميع الفهم ولا بوجوب تلك من جملة ما كان في المسائل كاستيوائها في بعض العبادات التي هي كعبادة المصطفى
وهو كما ترى منافع لظاهرهم الذي اعترف به في المسائل السابقة من خارجها في جميع البراهين وجوب التوجه في مثل الفرض الذي قال يمكن ان لا يجوز
وتبين القيمة لانه بمنزلة التلطف في العمل في الغيبة فخطره يمكن جواز الصلوة في ذلك لثبوت الخطا في الغيبة فيجب عليه كما قبل جواز الصلوة بالزمن
من اداء الغصاة التي يحصل العلم بحاله بعد الفصل وقبل الصلوة وهو جدير وان كان في الغيبة سابقا من افضا ملك المالك الغيبة فخرج الغصاة عن ملكه كقول
عوسنا شريفا عنده فقد تم سابقا في على جواز الغيبة في بعض الفهم عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
لوجوب المالك على الغيبة في ذلك لا يخرج على ما في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
عوض شريفي عنده على وجه بعض المسائل في الغيبة من غير فري في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
الذي نفس الغيبة في الغيبة بل العمل في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
جواز التوقف في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
هنا قالوا في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
من الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
بالغصاة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
الما كوال فان كان الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
التي يغنيها عن الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
عن وجه الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
تكملة في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
فهم قد يجهل ذلك مع الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
لغيره في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
قرار الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
المعيط في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
لوقلت قد يفتن باشتغال ذلك كادوك في التفتن في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
وهو ما يجمع في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
من هو غير محرم للغيب في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
في بعض الاحوال على بعض الاقوال كاشرة عند كون ذلك من الحدود وما هو من الحدود في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
نحوه في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
مثل توبى التمر في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
بل هو مفضل وجوب الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
ان ابل الامم والغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
وبعضهم الفصل على ان الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
مناف لتعادته بقاء الملك بل لا يكون الشريعة والله اعلم ولو كان الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
وهو مفضل لا في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
لغصاة ملك الغايب من الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
لان حسن وان مثل ذلك المالك غدا العكس كونه في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
بلغ العين وارش الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة
منه في الغيبة في الغيبة في الغيبة في بعض المسائل في الغيبة عند ما يؤكد ان ذلك الجمل في الغيبة في الغيبة من كان في يد الغصاة

ان كان خسران ملك كان في الخراج
القصود والارفع في ملك الخاضع
مليك كان في دفع قدره لا الخراج
مينا

[illegible]

هذا يجوز المحبس في بدو الأولى كونها مستحقة إلا أنها أصلاً أتت بها كالفرض النسيئة لا الأصل في كل واحد استولت على مال الغير لا ما خرج من اليد بعد
 اللفظ ونحوها كما حرمنا غير ذلك من هنا جعل الضمان في المقام بقية يوم التلف مع أن مد مبيعها المقتضى ما على الغير أن ليس هو إلا خرج البهائم
 حكم القصب استحقاق المحبس وجوب ذلك المالك القيمة الأولى وبذلك يظهر لك ما في الحكم من السبب التام في شجرة العنقاء قال هذا إنما يتحقق في
 قيمة يوم التلف ما لو وجدنا الأكثر كان له الأكره من القيمة الأولى الثانية وإن وجهه في جامع المقاصد لا يرد أن لا أقل هو القيمة الأولى فقد فيها
 عوضاً عن العين باستحقاقها ولا يجب أن يكونها وإن كان الأقل هو الثاني فإنه في المستحقين بالتلف لأن الأولى للحيولة وقد زالت بجواز المحبس في كل ما يتحقق عليك
 ما فيه بعد الإحاطة بما ذكرناه وبعد الأعضاء من لفظ الأقل في كلامه الذي قيل له أنه من موهوم العلم والأفلاح لا أكثر في جامع المقاصد بعد التوجيه بوجوب
 قائله في نظر أن المدفوع للحيولة لم يكن عوضاً عن العين قطعاً ولهذا لا يخرج بذلك عن ملك المالك لا ينفرد ملكه على المدفوع حيث كان مع عين
 باقية على ملك المالك فهو منزهة على القاصب خرج بجواز المحبس لأن بعض القيمة عن كونه غاصباً فوجب قيمة يوم التلف إن كان قد بقيت من ملك
 بقاها حكم القصب هو ضمان الأقل للأصل وإن خرج عن سماعه عن الأثر ببقاء مفعول بدو الأمر سهل بعد أن كان المخار وجوب القيمة يوم التلف لأن
 المخير في المقام بناء على ذلك أنه ينفرد ملك المالك على ما أخذه للحيولة من القيمة إذا فرض انحلالها في أثمانين كانتا تحجب مطابقة المالك بالزيادة
 فرض كونها على يوم التلف فظهر بمقتضى ما على ضمان القاصب إذا فرض انعكس في ذلك على استرجاع الزائد نظر أو ما بعد ذلك الأصل في كل شيء
 مستحقاً عليه غير ذلك من هنا يتجلى ما ذكرنا لمعظم ضمانات على القيمة في هذا القسم بل يتجلى أيضاً ضمان ما ينفصل من العين المقتضى من الخفاء المفضل
 المنفصل كجزء من جامع المقاصد وإن استشكل في القاصب في القواعد من حيث أنه لم يدخل تحت بدو الشيء سبب الضمان لأن الفرض يجب بعد
 دفع القيمة وبرائته من العين فإذن يبين من التماسه في ذلك أنه سبب لفرض على المالك وثانياً منع برائته من الضمان للعين فضلاً عن بقاءها للأصل
 ولذا قلنا بوجوب القيمة عليه يوم التلف مع فرض كونها العظم يوم التحيولة إذا دفعها لا يقتضيه البرائة من الضمان نعم لو فرض تلفها ولو كان لها ثلث
 نادت فيمنها كانت قيمة يوم التحيولة بحجة التمسك بالعين الواحدة بقتلها من التمسك بالعين لأن ذلك كله داخل في القيمة المدفوعة بل أعنيها كالأثر
 في أحد القولين على ما استمعنا من بعض الشيء وهو أنه لو أخذ المالك القيمة للحيولة في الأثر المعافاة من الأول مثلاً فاستحق هو الرجوع بما أراه
 للمالك على من حصل التحيولة في يده من الأثر المتأخره يمكن القواعد على كونه لا على حصيلته المالك لو رجع برأيه ولو على حصيلته ما رجع
 هو الأثر لا يرد ما أخذه بل لا عما دفعه للمالك باعتبار حصول القصد في يده فملكه على حسب ملك المالك إذا أخذ منه فادخلت العين ودخلت
 للمالك وهو ما دفعه للمالك غداً من كان التحيولة في يده بما أخذه القاصب وحل منه لأن ذلك لا يرد للمالك بناءً على الثاني للغاصب حال القول
 هنا بعد جواز الرجوع في اليد الأولى على من حصل التحيولة في يده بل يخص الحكم في حضور التلف وأما القصاص فله أن يأخذ المدفوع في الجميع كما لا يخفى على
 الحاطب بما ذكرناه في مسألة الأثر المتعافاة من التحيولة التي يقع العين فيها على ملك المالك من ملك القيمة إنما هو مع معلومته بقاء العين على ملك
 مالكها إلا أن منع مانع من تسليمها أما إذا كانت التحيولة تفضي إلى ملك المالك غداً في ظاهر الشرع كالإقرار بالتصديق أو البيع وكما شهدوا على أنها مال
 الغير بخلاف ذلك فالجزم بغيرها من الشرع أن العين لا يرجع من قبلها فإن دفع القيمة للمالك قبل العين أبقية على ملكها كما لا يخفى من التحيولة أو نزل
 هذه التحيولة من ملك المالك في التلف فيملك المالك إذا رأى للمالك العين التي حال عليها من مالها ما لا يرد له أجرة محررها بل ظاهراً في الأولى ولكن
 الثاني محتمل وبما يشهد به بعض الكلام السابق في باب قرار الله تعالى وعلى كل حال فلا خلاف ولا إشكال في أن على القاصب لأجرة إن كان ماله جرة
 فما عاين من حين التصديق حين دفع البدل بل الإجماع يقتضي عليه ما عرفته فيما تقدم من ضمان كل ما كان في يد القاصب ولو أقره ما وثقه من الأضرار ما لو
 تضمن كالأضرار من قول القاصد وغيره في الجارة في الحارة أو خرج عن عصب الغنم والفرس والتجرب حيث لا ينفصله تساجر جارة كما عن البطلان الغير صريح أنه
 قبل أن كلام الخلق والفصل بالكره في الثاني التمهيد في كالأجرة في مسألة ما لو اشترى من قاصد للشم أو ذمام أو ذنير الزينة يتي في ذلك أن
 التحقيق خلافه فلو قلنا بجرة الجارة في مثلها لكما لا ندعها أن لا مال على القاصب مع فرض عدم استعداده فذلك نعم لو قلنا لا ينافي كالتبطل
 والمالك في القواعد عن غيرها من الأضرار ما سلمه مع تحقيق ذلك عند فرض تصديقه فغيره بل في ذلك كونه وحكي المبطل ما عرفت من أنه يضمن
 الأجرة المزبورة التي حين عادة القصد فالتأخر بين دفع القيمة للحيولة وبين رد العين في تلفها فهو منزهة وإن كان الأصل في كل ما يذهب
 قواعد المالك من أصل البرائة وإن القيمة لا أخذه منزهة من التلف القصد فكانه فلا يرد له الواحدة عليه فردد دفعها فوالة استحق للمالك الاستغناء بالقيمة
 التي هي عوضه على العين التي فلم يبق له على القاصب حتى في ذلك المال والأثر في فائدة القاصب المدفوع ولكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطة بما ذكرناه
 من بقاء العين القصد على ملك المالك المدفوع جوبتها على القاصب مع التمسك على ضمانها وأما لو أن القيمة للحيولة غرامه شرعية مبتدئ بالاول
 على لا يقتضيه برائة ولا قيمة الجاهل الأول من هنا قال في جامع المقاصد أن الذي يقتضيه النظر الوجوب بقاء القصب كان نعم على القول بأن القاصب
 جبراً القصد إلى أن بعض البدل يتي في حكم وجوب الأجرة بعد دفعه وإن كان في مكان القول بالوجوب حتى على التمسك بالزبور من وقت عمله المتأخره بين
 البقاء على حكم القصب بالنسبة إلى تلك التماسه وحين جواز المحبس كما أمثله إليه سابقاً في التحقيق الوجوب خصوصاً إذا شهد له بالبرائة شيئاً
 القاصب على ذلك وجوب الأجرة حتى مع استمرار الاشتباه وعلى معرفة كون القصب جانياً أو يلف على وجهه تكون له جرة إن لم يكن اجاباً على خلافه
 للأصل ثم والله تعالى ولو عصبه شيء ينقص منه كل واحد منهما إذا انفرد عن صاحبه كالتخفيف للذين قيمتهما مجتمعين مثلاً عشرة وقيمة كل واحد
 منفراً ثلثه فالتلف أحدهما من التالف بقيمة مجتمعاً وهو خمسة وعطاني في مفاخر من قيمته بالآثار وهو ثلثا بل خلاف أحد في شيء من ذلك

المقتر

لدخولها بالعضب فمات وان كان لا يفتل عواها ذلك لا مع لها الفرب من عهد الاسلام والاولد موضوع بعيد منها والقصوى معرف ذلك والاطراف بها
 وان سبدا اولد غير ذلك لزمه مرماها كما على بطو والسر والغير من جامع المقاصد عن هذا اليقينة المنضبة ضما بينه منقعة البضع المقدة بئذ لم يد
 عن التقلد شرعا وقيل كما عن بعض ما ياصل ما في حكي الشرع عشر فبها ان كانت كرو نصف العشر ان كانت ثلثا بل هو خير الارشاد والى من هذا
 بل قد تقدم في كتاب الكسح ما ينفذ منه قوة النضون لم ينفذ حد الاستفاضة وتوازنا في هذا الصنيع غير المشبهة على التعليل المستقامه عند
 الاختصاص في الحدود وعلى النقص الكسح يحكم به على الطلاق منها ان سنان في الصنيع باعلاهم عن حمل شرع جارية لتعليم جيلها فوطها فان لم يها على ذلك
 ابتاعها ومن عليه نصف عشر فبها ان كان له اياها وفي الكاوفي رواية اخرى ان كانت بكر او نصف عشر فبها وان لم تكن بكر او نصف عشر فبها او في حسن ذلك
 بن عمر بن عبد الله بن الحارث بن عيسى بن عبيد بن اسد في النكاح من طاعة حرة اخرى لعبد المملوك المهر
 في لوط بل يشرى الجارية وهي جلي من طاعتها قال من هذا وير عشر فبها ان كانت جلي من طاعتها من الراوى وانما في باسقا لفظ نصف لوطا وير في
 خير طاعة من هذا اذا انقضت الجارية فبها فان كانت حرة فليد لصداق وفي الصنيع على المهر ان كانت جارية فليد لصداق من هذا وانما في باسقا لفظ نصف لوطا وير في
 الشهوة فانقضت قال من هذا وير نصف عشر فبها ان كانت بكر او نصف عشر فبها او في صحيح من طاعة حرة اخرى لعبد المملوك المهر
 ان قالوا بل يملك ولو اياها عشر فبها ان كانت بكر او نصف عشر فبها او في صحيح من طاعة حرة اخرى لعبد المملوك المهر
 في البيع بل حكيت الشهرة على هذا القول مستعيننا بما اذا اظهر حقائق الاثر الوطون بل عن صريح خلاف الشيخ وظانك النافع الاجماع طين القرآن
 بعد ذلك عوات القول المزبور في غاية التعفف ان دليله في غير مورد التفت بل من النضون المزبورة وبقا نصف القول به بل ان لم يكن المزبور
 بل المذكور في النضون المزبورة كان منطوقا نصف القول الاخر الذي اشار اليه المصنف بقوله وبقا نصف القول به بل ان لم يكن المزبور
 على الوطى بعقد الشبهة دون الوطى فبها لان منقعة البضع لا تضمن بل يملك بطلان في الزانية وكان من الاجماد في عقاب النضون في الوطى بل لا يملك كما
 ان الحكم من النضون المزبورة على عشر عرض البكرات ما لم ينكح بالوطى المشتمل على شيقا منقعة البضع وبما يزوج والى البكرات ولعل هذا قال
 مبهم ووجه شرع وضمانا الى وجوب الفشر لوطا فبها بالاصح فلا يكتفى بجزء الوطى ان كان الانتفاع بالوطى من عرض الا ان ذلك كما ترى كاجتها في عقاب
 النضون في الظاهر كالتنصيص لاصل وغيره من هذا المستظهر في الدروس المتداخلة على نقل وجوده في الشرع دون المثل قال ولو كانت بكر او نصف عشر
 البكرات فقلنا بطلان فلنا بالاعتراف انما المتداخلة ولعلنا ظهور من نضون الفشر خلاف جزمه المثل الذي مستند على القول به لقاعد الج
 لا يدخل في المارش فبها بتركه فلا ينفذ ولا يظهر من نضون خرمية كما عشر في نضون في الجناحة الشافعية وما يأن من المثل ملحوظ في ارتش البكرات
 كما في الحرم الذي لا اجل احدا من بعدهم ذكر في المارش فبها وضمانا الى المخرج فيدخل فيه غير البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 النفاون واكثر الامرين وهو الاصح كما سمعنا من اجانب في جنابة الفاصب لوطا مع ذلك انه لا امران لانما في سببا مستفان والاصل عند ذلك انما
 كما جزمه بذلك كثر في الخبر وغيره قال ولو افضها باصبعه لزمه ارتش البكرات فان عطلها بعد ذلك لزمه ارتش البكرات ولو افضها البكرات بالوطى لم يجب كثر في المارش
 او الفشر من ذلك بعرض النظر فيقال في المسالك حيث انه بعد ذلك ذكره وجوب الامر في الانصاف بالاصبع ثم الوطى قال ذهبت جماعة منهم العلامة في الحرم
 والتمهيد الذي دوس الى المتداخل لان البكرات ملحوظة على نقل وجوده في المارش فبها بالاصبع لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 مذهبنا بل كثر ما لو افضها باصبعه ثم وطاها او وجعلها بغيرها واجيب ان ملاحظة البكرات في المارش فبها بالاصبع لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 وطى البكرات على التيب فالأظن انما باعينا الوطى لا باعينا الجنابة فلا بد للبكرات من شيء زائد وهو عشر على قول الاربعة فبها باصبعه لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 البكرات الى التوبة نظر الى انقضت المائدة وفيه انما قد تمتع ما في الفشر والدروس من المتداخل في الوطى ودعا الفرض الذي لم يجرى احدا في
 بالمتداخل فبها لا يعبر عنه به بل يمكن ان يكون نحن المصنف وغيره عليه التنبية على خلاف بعض العامة والله اعلم وما يأن انما ذكره من عدم
 في صورة الوطى بان تكن هو المصنف عن التلبوط والتدكرو من جامع المقاصد ومع الروضة وحمل السرا لما ذكره من التعليل الا انما عرفت ظهوره في
 على كثرها في عدم وجوب شيء من العشر وهو المثل خصوصا مع ملاحظة انها في مقام البناء يمكن ان يكون من قبيل الاغتيا في مقابلته النضون في شيء
 مفر من المسئلة وهو حال النضون من البكرات وان كان وطاها بعد الاغتيا بالاصبع بناء على ان المارش من البكرات في قوله وان ذهبت بكراتها
 باصبع وهو الا ان المسئلة الى ذلك خلافه مستحق في الفشر ارتش البكرات وهو التيب نصف العشر وغيره والله اعلم على كل حال فبها باصبعه لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 ما ذكرناه ان القول بالمتداخل في البكرات بالوطى لان ذلك لا ينفذ القول به في مفر من المسئلة وهو واضح كما ان منه يعلم عدم وجوب اكثر الامرين
 به من العشر النفاون وان قلنا بتركه من جنابة الفاصب في المصنف المتقوى لئلا ينفذ المشتمل على التعصبات في معنى المفسر على وجوب العشر
 منافي القواعد من حال ذلك بل عن في المختلف في التوبة لا يملك من نظرم هو كثر في ما لو افضها باصبعه لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 العشرية لوطاها بالعد بزم العقد لا منه من كون المسئلة من النضون على كثر في ان ذلك هو المفسر في كل على محرم لم يثبت له مستحق
 خبر المفسر في القواعد من حال وجوب اكثر في العقد غير محله قال فينا فلوطى الجارية جليلين بالتزويج فبها باصبعه لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع
 ونصف مع التوبة وعجل مع البكرات الاكثر من الارش والعشر مع العقد الاكثر من الارش والعشر مع المثل وان كان في فشر المثل بالرفع او
 الجراش كالان الحكم الا ان يكون احدا لا مستقلا لا تدخل في الاكثر على كل حال فالخبر في ما ذكرناه من وجوب العشر مطلقا في جليل والله اعلم
 وكثيرا كان فلا خلاف ولا اشكال في ان عليه جزمه مثلها من عصبها الى حين عودها ثم في جامع المقاصد والمسالك فبها باصبعه لزمه البكرات فبها باصبعه لزمه البكرات وهي شرع

[illegible]

كان له فان استعملت في الاثني ضمن اجرة المطلق المزبور كما اذا لم يسمها فادعوا لزوم ذلك لا على نحو قوله فمقتضاها ان يفرق بين البندى المتعلق
 المتعلق به وبغيره ولعله لهذا المطلق في الدرس بل لا يبعد ان يكون ذلك من الفاضل بوجوه عامة ذكره او كما من ضمان الاعطى خبره عند قوله
 مخصوصها ان هو واحد المتنازع انها ثلثة على البدل بل لا يبعد ان يكون بما ذكرنا حتى في ذي المنازع المتقدمة القابل للاجتنان بها اجمع رضى فان
 ذلك لا يبعد احد الابواب فانه رقيق وهو الاصح نعم يلحظ الوسط من كل صفة الموافقة للعتا لا التا دكا ان تلحظ في لذاتها وبغيرها البرها
 في الوقت المتعلق بالمتعلق كما ان تلحظ في لذاتها وبغيرها في الوقت المتعلق بالمتعلق لان يكون له صفة متناهية في الليل
 ايقم وبالجملة فالمراد ما عرفت والله اعلم وعلى كل حال فقد ظهر لك ثمانية غيرهم ان لو سميت لذاتها بغيرها لكانت صفة للملك صفة
 فمادت فتمت ضمن الغاصب تلك الزيادة على معنى قولها في ضمانها لو كانت سميته كك عند الملك فلو فرضت لذاتها بغيرها للملك الصفة
 او ما علمه ففقت الصفة لذلك ضمن الدرس وهو الثاني وثالثان رابعان على ما لك لما عرفت من ضمان ذلك ولو لم يجد من فعله ما يكون اثر
 تابعا لعين الملك وتوكلت العين على ان يرد بها ضمن فيها الاصل والزيادة التي هي الارش كما في غير ذلك من الصفات التي كانت عند الملك
 او تجرد عند الغاصب الله اعلم فرحنا **الاول** لو قلنا القيمة لزيادة صفة كانت في الملك ربحا عند الغاصب ثم قال تلك الصفة
 ثم عادت الصفة بعينها كما لو كان كاتبا فمستثم ندكر او اذا صفة كك عادت القيمة بغيرها لوفيق قيمة لزيادة ما لنا لفتها انما تجردت بالثانية فكانها
 لم تنزل على ان ملاخطها مع الموجوده حال انما نحن معقول خبره كونه غير له ملاخطها من بين انفسه لا صفة واحدة والمتحدة ليست غير ملاخطه
 تضم معها اللهم الا ان يدغم مقدّم النفي السابق مع القيمة حال انما يدغم مع العين لوجودها وعلى كل حال فلا ضمان للاصل وضد الاداء
 لما اخذ حتى على المعنى الذي ذكرناه سابقا وقاعدته في الضر دون الظاهر لا يظلم وغير ذلك نعم لو فقت الثانية عن قيمة الاول ضمن التفاوت لعدم الجا
 ح للقطر فانما بل لعل الامر كذلك انما اذا امكن للعائد عين الاول كالعين التي تقبضه من العين على وجه عادت القيمة بالعين الاول بحيث لو اوط
 الاول والحادث لم يبلغ القيمة لم يرد وان كان ضمن القيمة من الله نعم شأنه وله هو والتمس الاول الا ان كان فرض ملاخطه مع الاول ولا يرد في
 العين بل لما القيمة واحدة او ينفصلها لم يكن وجه لصفها الفات كك وهو على هذا التقدير ليس بفات لكن في المسالك في قولنا احد ما انما يجرى
 ويقتطع القوم كما لو ابقا البند عدا او حو على غير مثله فابتهت ثم قال ذلك لبيان ان الثاني لعدم ان العين التي غير الاول والا فلا دفع منهما
 والثاني بخلافه من الله تعالى شأنه كما الاول لو كان محققا فلا يحصل للغاصب بشي وهذا الظاهر فيه ما عرفت نعم هو صفة لو فرض زيادة القيمة
 بملاحظة الثاني مع الموجوده ولا يبعد ان يكون على ذلك لادنى الانجبا وعلى كل شي من الصفات فكل صفة اشتهرت بغيرها مع القيمة فمقتضى ذلك
 القيمة بدلت هي لا ينجب بالقيمة وكل صفة لا يمكن تقديرها مع القيمة او امكن ولكن لا تنزل بها القيمة عن القيمة بل هو هي ونفصل لا تضمن
 خبرنا الثاني من كل من الحكم من مبرع المبرور لا راد من المطلق الانجباري مثل العين كظاهر المصنف لاضاثة ضمانه وصريح محموله ذكره وبما
 المقاصد ظاهره مدس من المطلق عدم الانجبا لان الثاني مال يفتد للملك الاول مال ذاهب لبثوث الضمان بالهزل الاول ولا دليل على البراءة منه
 فالاصل في نفسه بقا لا يرد من نظر ما عرفت من التعتيل المزبور لا لا يخفى عليه قاطبي لا ضليل لم يرد من مخصصه الاضمار المستوعب قرار الضمان من قبل هو
 من زلزل مراعي كضمان المحلوله وكضمان الصفة التي اشتهر التحمل عودها بعينها كاللذ كير بعد التثا لا الاشكال في الاجبا فيضرب لا يبعد ان يقال ان
 التفاوت لو دفعه اليه فمقتضى عدم العود كما محلوله فلو ورد العبد لك نفي الصفة وضع معد لاوش ثم ندكرها وهو في بدل الملك داني الغاصب
 اخذ منها ان لما في ذلك على قاعدته في الضرر الذي نقصنا ما عرفت واحتمال ان يقال ان الثاني مال قد ذهب بدل الغاصب هو مضمون عليه
 محبت دناء مال الملك منه من الله تعالى شأنه فلا وجه لوجه الاول بل اخذ الارش ان عود العبد اليه بالقيمة الثانية بقدر دفعه انما هو على الغاصب **الثاني**
 المؤقتة التي لا ينافيها غصبة فان الظاهر لا يظلم بل ليس الفرض الا كغصبة بغيره وان كانت قيمتها من لزومها متعلقة فانه لا شيء على الغاصب بخلاف
 احد كما دلتهم من المضمون وقد قدمنا الكلام في سابقه بضرورة كون ذلك اصح لانه لا قيمة له فمقتضى الثاني لحد ما ذكرناه من الضابطه في كلام الاجبا
 بل لا يرد كلام بعضهم من تشويش كما لفاضل في التذكرة الذي قد سمعت مبرع الحكم عن من عدا الانجبا في مسألة لمن قال في العبد اذا مرض عند القاب
 ثم برء رده من غير شيء وهو منادى لذلك الله اعلم وكيف كان فهذا كله في ما لو وجدنا صفة مثل الاولى كامن المرفوض ما لو وجدنا صفة غير ما مثل
 ان سميت فزادت قيمتها ثم هزلت ففقت قيمتها ثم ضلعت صفة فلا تفرق بينهما ردها وما نقص بعنوان الاول بخلافه من قبل الاجماع فبقية عليه بل هو
 مضمون الصفا بطول ذلك ذكرناه ضرورة زيادة القيمة بنقد بالتمس الفات مع الصفة المتقدمة فمقتضى الغاصب التي قد فان تحت يد بل لو تكررت نقصا
 في كل مرة مغايرة بالنوع لكانا قطع المرات الاخرى ضمن الكل حتى لو غصبتا ربه ففيها مائة فمتمت وبلغت القيمة الفا وثلثون صفة بلغت الفين ثم
 هزلت ونسيت الصفة فعادت قيمتها الى مائة ردها ومنه الفا وثمانون وكذا الوعم العصور سورة من القرآن وحرفه فمقتضى ما علمه حرفه او سورة اخرى
 فمقتضى ما علمه ان لم تكن مغايرة بان كانت سورة واحدة احرفه واحد مرارا وهو سبهاها في كل مرة بعض الاكثر المراتب فمقتضى ما علمه ان قال في
 المسالك من الوجهان كما قال في العبد اذا مرض ثم برء فزال اثر المرض في غير بعض الفات منها وانما لان القيمة الثانية هي الاولى وبقطع في التذكرة
 والثاني العدم كونه الاولى بل يكفي الشك فليس يصح حكم الضمان وكذا الحكم فيها لو رده موصيا ثم برء وقال ايضا لو غصبتا ربه فمقتضى ما علمه ان
 ثم اودعت ارشاه فجزصونها ثم نبت يفر من الاول ولا يجرى بالثاني لانه غير مختلف ما لو سقط من الجارية الغصبة ثم نبت او سقط شعرها ثم نبت
 فانما يحصل الانجبا والعرف ان الورق والصو منقومان فيغيرهما ومن الجارية وشعرها غير متقويين وانما يفر من الورق النقص الحاصل بفقدانها

بالأختال

وقد نزل هكذا قبل هذا يتم الشعر ما في سن فلا لأن لها مقدار في محرم يكون حكمها في الزمان بنسبته من القيمة قلت لا يخفى عليك الحال في ذلك كله بعد ما بنا
ذكرنا من انضباط المزج وكما ان لا يخفى عليك خروج ضمان نحو التصو والورق وما غني فيه ضرورة كونهما اعيانا مملوكة لا مدخلية للمجتمد منها في مال المالك
بل لا تظلمه الفرق بين الشعر والسن كما عرفت في محله انتم في حيل لو فرك في نه الحار تير تعلم صغره تركا لغنا ثم نسيته في السالك قبل ان يضيئ فيها
لا تخرج من القيمة ان زيادة الخمر تدبنا الحمل هنا القرم لان الواجب على الغاصب فيها كذا ولهذا لو غصب جارا معينا بغير تمام فبمقتضى ما ينبغي للمجتمد
الزهر ولا ينافي ذلك ما سمعته من عبارة القواعد من تعيين المانع المضمون بالبا حة لان الظاهر اذ اخرج المانع كالغنا واللعاب لان الله هو وهو
ذلك ما هو غير زيادة القيمة بتعلم المعلوم التي اسمها لها محرم كالسحر والتوسيع وغيرها ما يترك القيمة معزولة عن لم يستغله ولو كان قد يحتاج اليه في
لا حرم في ذلك هو وضع الفسخ **والشيخ** لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم يزد به القيمة كالسمن المرفوع في الجوهر الذي لا يبره فيه ذلك اذا كان القيمة على
حالتا او زادت بلا خلاف ولا اشكال ان الغنم هذا الصفا ما لما اثر في القيمة وقدر من غير في بين الموقوفات لقصص المجامع بل قد عرفت ان المالك على اعداؤه
ولا ضرر مضاعف القاعد على اليد كما نذكره بقوله والقيمة بما لها غاها لو كان بعض السمن لا اثر في القيمة وبقيته لثرف في الجمع فانه يضمن فيه ما له اثر في يادون
زاد عليه الله العالم المستعمل في بعض خلافه لا اشكال في انه لا يملك المستعمل ما يقتضيه البيع الفاسد لكن معناه عند ترتيب الاثر عليه فيبقى على ملك المالك
وليس يشرى مع ذلك لا يضمنه البيع من القيمة الفاسد ويجاز بنا على ان حقيقته في الصحيح ان كان هو وضع الفسخ بل مضاعف الا بما يقتضيه بطلان الاصل
على نفى ناشك فيمنع الشرط والموانع بناء على اضماله وكذا لا خلاف في الاشكال في انه لا يملك المستعمل ما يقتضيه بيعا فبذلك من منافعها او غيرها الا ان
المستفاد من عود على اليد وغيرها وهو من يد عاده ما يضمن بصحة يضمن بفاسد مضاعف الى اقله على كونه مضمونا عليه بوضع البيع بغير ان القيمة له يكون
في فاسد كذا بل لا غرر فيه بالنسبة الى الشيء صورته علم البائع بالفساد فضلا عن غيرهما ومن هنا لم يفرقوا في الفسخ الزو بين العالمين والمجاهلين في
موسومة بعض الناس صور العالمين ان علم البائع في غير محلها وكذا يضمن ما يزداد من قيمته لزيادة وصفه ولو لم يزد في يد ثم ذهب فنقصت قيمته
في الارش اذ هو كالمعين المقتضون في هذه الاحكام بل في المثل وعبر ان تلف يد ضمن العين باعلى القيمة من حين قبضته من تلف ان لم يكن شيئا لا
من المقتضى الذي عرفت حكمك عند المقتضى وغيره باعتبار ان المالك لم يزد في قبضته على تقدير صحة البيع فبذلك يكون موضوعا سيد بغير حق لكن في ذلك
هنا يتم على تفسير القيمة في الاستيلاء على مال الغير بغير حق اما لو اعتبرنا العذر لزم كونه فاصبا لا يفتقر بطلان البيع او جعل المانع اسامع حمله ما
جعل المستعمل ليس له يد عدا وان والوجه ان يضمن القيمة يوم التلف ان لم نقل في الغاصب مطلقا كذا والا كان الحكم فيك مطلقا بطريق اولي وفيه
على تقدير العلم ليس بخاصية بل عرفت ان الفسخ عذره كما عرفت ان الفسخ ضمان الا على ان كان صحيحا في لادخول في الغاصب فاما ذكرناه من الوجه
لا يخفى خصوصا ان قلنا ان وجه الدخول في ضمان تجزئ الغصب على معنى كونه مخاطبا به او قيمته فالتلف في كل ان فاد فرض حصول اهلها فيقتضي
ان من الاثبات لا دليل على سقوطها الا اذا راعين نفسها والامر سهل بعد ما عرفت تحقيق الحال في المقتضى فضلا عن مفر من اثم الله تعالى وكذا
فلا يخفى عليك ان المقام حيث يكون الفسخ من جهة كونه البيع مستغلا للغير من جهة فساد فيك على الفسخ الذي قد عرفت تحقيق الحال فيها كما انتم في كتاب البيع
مجلس من سلك المسئلة الا ان المقتضى وغيره فذكرنا ذلك منها هنا باعتبار بعض الاحكام الخاصة بها من حيث الشراء من الفاسد فقال ولو اشترى من غاصب ولم يجره بناء على
جريان الفسخ في ضمن العين المانع على ما عرفت ولا يرجع على الفاسد شيء اذا عرفت منها ان كان عالما بضره كونه الفاسد حكيما اذا عرفت منه ولكن المالك
الوجوه على انما شاق في المطالبة بالعين وبذلها ومنافعها وصرفا فاعلم في هذا المخرج في يد المشتري منها لان كلاهما مصدر على اليد ما اعتد الفسخ وهو موقوف
ذلك من ان لا يترك ان يستعملها كما هو مقتضى ان يرجع على الغاصب بالبدل الرجوع الغاصب على المشتري لكن استغنى ايضا على التلف في يد العبد الغرم وقد نزل
الرجوع المالك على المشتري الرجوع على الغاصب في الاستغناء بالتلف في يد الموجب الرجوع عليه كما او تخلف في مسئلة فاذ لا يد ثم لو كان قبل مجرد
استغنى من المانع ومضى ثباته يمكن استغناءه منها في رد نقصته في يد نقصانا معصونا الغرض بها من غير ان يرجع على المشتري ابتداء او عودا
بل يرجع على المشتري على الغاصب مع عطفه بالثمن مع تلفه ليعا عطفه بل تخالفنا لان الاستغناء الرجوع يرجع وجوبه بل ادعى عليه التذكرة الاجماع
وان كان لا يرجع من نظر في نقد في كتاب البيع بل عن المصنف في بعض مسائله يقول يجوز الرجوع ببيع في الارض حكاية عنه مطر بل فواء هو فيها مصرحا بان
الواقع خلاف الاجماع المزبور بل الشهيد الثاني في المقتضى يرجع ما ارجع مع بقاء العين مع العلم والمحل ولا يرد في توفيقه من حيث القواعد هذا كله مع عطفه على ان
المشتري جازا لاجل الغصب يرجع على البائع بما رجع من الثمن ان كان ياتي ابدله ان كان عالما بالظهور في العقد الموجب لرد العوضين ثم ان كانت قيمة الغنم
قبل الفسخ قد اذ ان كانت ان يرد في رجوعه على الغاصب بالزيادة عن الثمن وجهان ان الشراء عقد صا وقد شرع فيه على ان يكون العين موصوفة او لو كان
الشراء صحا من ردوله على ان يكون الرجوع في مقابلة الثمن وهو مقتضى كون الزائد عليه في معنى الذبح به واعطائه اياه بغير عوض فاخذ من عرض بغيره
المسالك هذا قوي لا يمنع من ذلك كون البيع عقدا ضمان لان ان كان المراد من كونه عقدا ضمان ان الزائد في البيع عند تلف ماله واستغنى عليه الثمن
فهذا مسلم ولكن لم يكن شارعا في ان يضمن القيمة ومعلوم ان الرجوع في بيع معصوما او بغيره شيء بالتلف غاية ان يكون ما قابل الثمن من البيع في
هو مضمون لباقي مسائله بغير عوض وكان الغاصب مبررا موقعا اياه في خطر ضمان فليرجع عليه ان كان المراد بغيره فلم قلنا ان الشراء عقد ضمان مطلق فان
رجع المالك على المشتري جازا لاجل بعض المبيع لرجوعه على الغاصب لبايع ان لم يزد فيمنع عن الثمن وان رجع بجزء على الغاصب يرجع على المشتري وان رجع بالزيادة
على المشتري رجع بباله الغاصب في رجع بها على المشتري ويظهر من اطلاق المصنف على الرجوع المشتري بالبدل مثلا او فيه من قبيلها
بكون قبضه مضمونا عدم رجوعه بالزائد وقد عرفت جواب التعليل قلت الظاهر عطف اطلاق المصنف ولما لا كماله ماله ان مثلا ان لم يزد في رجع ذلك على

فان العقد

[illegible]

[illegible]

لا تَقْرَأْ

കു

والغاصب ۲

الخلان يجوز العمل بالفرقة لتكافؤ الدعوتين وهو حسن بل واجب قال ابن اديس البيضة للغاصب لا نفاد لها بحجة قلت ولعله كذا ان فرج حجة
الداخل والخارج والا كان العمل على ما دونها كالحق فكذا في كتاب القضاء ولعل ما عن المسوط هنا منه على وجه بيته الدخلى قال انا اقام كل منها بيته
على ما ذكرني فقال البيهقي وان قلنا ان البيهقي اذا نفادنا سقطنا وعدنا الى الاصل وهو بقاء العبد عند حق يعلمه مكان توبيا لكن
في بعض السراير ان الذي قواه مذهبنا في نفاد البيهقي لا مذهبنا بقاءنا وانما مذهبنا بقاءنا بل خلافه بين الرجوع الى الفرقة كما مر
مشكل وهذا ليس من ذلك البتة ولا هو منه بسبيل ولا في هذا اشكال الى ان قال انما سمع بيته الغاصب بها شهد بامر قد يحكى على بيته المالك
فلا اشكال هنا حتى يشغل فيه الفرقة بل مثله رجل عصب لا ثم قال الغاصب ذمته قال الغصون منه ما مدته فالقول قول الغصون منه فانما
كل منهما بيته سمعت بيته الغاصب ان بيته مزية على بيته الغصون منه لا انها شهد بامر قد يحكى على بيته المالك كذا لو ادعى ضام الدين ونكر
المالك واما كل منهما البيهقي ان قال ولا يقول احد من علماءنا انه يفعل هنا الفرقة ولا يبادى الى الاصل ومخلصه من بيته الخارج على الدخلى
وقد ذكرنا في كتاب القضاء تفصيل الحال والاقوال فلاحظنا قلنا بما ذكرنا في المختلف جعل الفرقة من المتضارين لكن حصل الفرقة والشاغل والفرقة
الى الاصل وذلك لان الموت امر موجود على الجبهة ففوج صدها ولا يمكن الجمع بينهما فحصل الاشارة الموجبة لفرقة والشاغل الرجوع الى الاصل
ولعل اذا جزمته الدوسر لكن فيمن ذلك لا يخرج المسئلة عن مسئلة بيته الدخلى والخارج فلا بدح من بناء ترجيح احد البيهقيين على ذلك ثم يرجع الى
الفرقة في البيهقيين المتضادين ولم يكن احدهما بيته داخل وخارج كما في دعوى رجل فدعوى امرأة ودعوى امرئ فكذلك فاما الله تعالى فله هذه الكلمة
الزحيا اومية اما اصل الغصون وقبته ومثله فلا اشكال ولا خلاف في ان القول للمالك ان الاصل عند ذلك فهو منكرو ولا يتكلم ذلك بالمضا
المطبقه لا يفرح لا مكان الا التزام بذلك كالأوامر المالك بيته عليه وجوده من الغصون فيجب ان يتحقق الحاح كرهه العن عند مبرزه بالمثل وفيه
وقد جعل لا يتفاد في ذلك من قول الامر لم يوطئ التكليف بنفس العن بدعوى الرزاقه هي كدعوى لثالث لانه ذكرها المضا وغيره فقال المسئلة كالمضا
اذا اختلفا في تلف الغصون فالقول قول الغاصب مع بيته بل احد من خلاف البيهقيين بل عن طاعة المراد بل والذم كذا الاجماع عليه ليس مع انزعاف الاصل
الا لانه لو لم يقبل لزم تحريك الحبس او فخر صده من قد صدق ولا بيته لمر في المسئلة لا به مثله فيما لو اقام المالك البيهقي بقاء العن فانزع بكلف
برهها ويجب مع امكان صدق البيهقي ببقائها لا فيضها المطاوعة في نفس الامر لا يمكن الفرق هنا بان بقاءها ثابت شرعا وطالحا فيضها صدق البيهقي
منه بخروج البناء على هذا الظاهر وانما شدة الغضب والحس الى ان يظهر لها ككون تركه ليس عنادا فاذا اعتد الوصل الى العن انقل الى بدلها كما هنا جازا البناء
على الاصل فانزع بضعه بغيره بغير القفها والاصولين فلا يناسبها التصديق بالعقوبة وغوها ولكن ذلك كله كما ترى لا يوافق قواعد الامانة
ضرورية كونه مجرا عسافا ان ثبت الاجماع فذلك والا كان المحم الحبس الى ان يظهر لها كدعوى عواذ بيته وكفكان فاذا اختلف من اول الامر بعد الياس من دفع
العن طالبة المالك البيهقي لثلاثة لعن ولو لم ياولد التي فدعوى فمضاها ذلك فما عن بعض لعنة من تدليس المالك المطاوعة بالقبلة لانه نزع بقا العن
فلا يتحقق بدلها واضمح الضعف الله تعالى المسئلة الى سبيلنا اذا اختلفا هنا على العبد من بوا واما دعواها في المالك موثقا الغاصب فالقول قولنا
مع بيته بخلاف احد من حاله الغصون فيجمع فيقول قوله لا يبارى بيته بل المالك بعد والها بطر قبل الغصون فيحكم ببيته انما للعن والمنفعة والله تعالى

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة
بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين من آل أبي طالب وآله الطاهرين من آل أبي طالب وآله الطاهرين من آل أبي طالب
الذي ذكره المصنف وغيره مستدركا بكتاب الغصون كما على ان ذلك المستدرك من حرمه اخذ ما ان الفرقة المستدركه التي يتم عليك جملة منها في تصانيف الكتاب
والاجماع بضمه عليه بل هو من المسلمين وما يحكى عن جابر بن زيد الاصل من تكاد الشفعة على فرض حصة الحكاية من الشواهد المعلوم بطلان خصوص ما بعد
في هجته جابر منها الخروج وعلى كل حال ففي بعض كتب الشافعية انها اختلفت ماخذها فلهذا هو شفعة من الشفع بمعنى الضم والزيادة والتفوية او شفعة
اقوال اصنافا وفي الشفعة هي ما يؤخذ من ازيد لانه لم الشريك بجزء مما يضمن اليه فكانت وترضا شفعاء في المالك تبعا للذم كما رجاء مع الغاصب مأخوذة
من قولك شفعك كذا بكذا اذا تعلقته شفعاء به كان الشفع يجعل نصيبه شفعاء نصيبه الحبيب يقال صل الحكمة التقوية والا عانة ومثله شفعة الشفعة
كل واحد من اقرين يتفوق الاخر منه شاء شافع الله معها ولما التفوية بوجبه والا يحجف الا ان الامر سهل كما هو في الامر اذ ذكر في تعريفها المحكي عن ابي
الصالح وابي زهره ولدرى وعزم بانها اشقة الشريك المخصوص على الشريك بغيره او في شفعة في القواعد هي اشقة الشريك الشريك انزع
شريكه المتفاد عنه بالبيع كقول الشفع منها هي اشقة الشريك الشريك بغيره او في شفعة في القواعد هي اشقة الشريك الشريك انزع
في الاشقة بعض الشافعية هي حق ملكه ترى ببيت الشريك على الخلق بالعوض الذي ملك به ويقر منه في الدرس حق ملكه ترى ببيت الشريك

قد علم على شرك خاتمت بها لا ينفصل جاز مع اقراره الى غير ذلك ضرورة معلومة كون المراءى فيها القدر في الجملة لتربك احكام عليها والا فاما معلوم بالاجابة بلا ريب
 انفسهم فيها انفسهم ليس المراءى فيها القدر في الجملة ولا ان ذلك للاختلاف بينهم وفي شري كذا ذكرنا ذلك غير مترجح فلا يشرع في انفسهم من انفسهم
 تعريف الكتاب في طوره بما لو ان احد الشريكين حصه الاخر فانه يصح عليه ان المشرع قد استحق حصه شريكه الاخر بسبب انفسها بالبيع ولا عدل في ان
 الشريك بعد بيع حصته ليس بشريك لمنع زوال اسم الشريك منه بناء على انه لا يشرط وجوده في المشتق منه ولا يحصل ذلك الا بالزام كونه حيا زكاه
 يقول بعض الأصوليين لكن الاصحاب لا يقولون به على هذا فحصل الشريك بعد الفاسد ولم يثبت النقص لاحد الشريكين المتقاضي حصه الاخر اذا
 باعها لغيره وهم لا يقولون به على هذا مع تكرار الشكاء اذا كانا ثالثا فباع احدهما لاحد الاخرين فانه يصح بيعه بقضاء شريكه فذا انتقلت الحصه المستحقه
 بالبيع الى احد من شريكيه الا ان يقال هنا ان الشريك لم يستحق حصه شريكه بل حصه حصه وهي المنقول بالبيع دون باقي حصه وهي حصه الشريك الاخر
 حينئذ شريكه يثبت الشريكين بناء على ان المراءى لمصانف بعيدا العموم فلم يفتحق استحقاق حصه شريكه بكونه يملكه ويؤيد هذا ان الحصه وان كانت صانعة بعض
 ما ينصفه الشريك كما يقال باع حصه من نصيبه فلان لا انما جازاها الى الشريك ثلثا وجميع حصه بناء على القاعدة المذكورة وقد شرنا اليها
 فيما سبق ولا غرض من هذه المناقشات الا بدعوى كون الشريك بعد انتقال حصته يبقى شريكاً عرقاً والاستحقاق بسبب بيع احد الشريكين الاخر لا يفتحق
 الا بعد تمام البيع ومغضول الشريك عرقاً وان حصل فقد كان له ان يشاركه في النقص الى بيان ما في جامع المقاصد من الايراد على تعريف الفاضل بانفسه
 على استحقاق انتزاع حصته ببيعها اياها ثم ان الحصه لا يعلم اي حصه ياردها وكذا الشريك يفتحق اي شريك ياردها بكونه على كل حال وكم تارة مع
 طول وقلة محموله لا يخلو بعضه من خلو صفة كون المراد استحقاق حصه الشريك لحادث بسبب انتقالها اليه بالبيع ولو سلم ارادة الاول كما هو ظاهر
 تعريفه فاعداً فالمراد استحقاق الشريك حصته في باعها لغيره فلا يرد في ما ذكره قول المصنف لاحد الشريكين كما نصير معنى عند تحقيقها مع الكثرة فلا
 يرد ما ذكر من بيع احد الثلث لغيره في ذلك ما ذكره في مسئلة المشتق ودعواه الاجماع وظاهر على عدم اعتبار بقائه المبدى في تصددهم فزعموا على ذلك
 لزوم تحقق النقص بعد الفاسد مع انه في مثل الخاص والشريك على تقديره فلا يلزم منه ما ذكره بعد النص والفتوى على اعتبار عدم النقص في وقت
 المعين ذلك كما لا يخفى عليك خاله وكذا ما في ارض تباين تباين النقص من ان تعريفها لمصنف المنافع وان تنقص طوره بامور منها ما لو باع احد الشريكين
 حصته لغيره فانه يصح عليه ان المشرع قد استحق حصه شريكه الاخر بسبب انتقالها بالبيع الا انه لا يرد في ما ذكره قول المصنف لان انتقاله لغيره لا ينافي
 علما فينقصه كقولنا قد يفتحق الشريك حصه شريكه لانتقاله عنه بالبيع لا بسبب النقص بل بسبب كماله لا ريب فيه وانما لا يفتقضي ما هنا به لتعجيل
 الاستحقاق بالانتقال بالبيع فخرج ما كان الانتقال لا يرد في غير من التوافل كاهية والاصداق والصلح ويحذف ذلك الاخر في ذلك كله سهل انما الكلا
 في النظر في ذلك اي كتاب تنقصه وهو يفتحق حصته مقاصد لا وكي لا يثبت منه النقص ولا خلاف بيننا بل بين غيرنا على اننا قد اشرعنا في انها
 ثبت في الايتين كما لمساكر والمراد في البابين ان يثبت في ذلك اجزاء بعضها بل الحكميها مستفيض ومضار كما انقص من منظرين وهل يثبت
 فيما قيل كايجاب لا لان النقص في الحيوان قبل ما قاله الاسكان في الشيطان في النقص والنهاية ولا لا سبباً في النقص والصلح وانما يوافق ما يوافق الصلاح
 البراء وما يوافق ويدرس بل ومن في النقص على ما حكى بعضهم ثم ثبت دعوا الكثرة الفقه واستدلوا بغيره من بعض جهات المعنى او عبد الله في
 ستمها وان في عند بعضه الذين انصاره في ارض في المسالك غير ما نصبه الى كثر المتقدمين وجازع من المناخرين في النقص الاجماع عليه
 وانه من مفرقات النقص على ان ياردين الاجماع ايقظون كذا في تحقيقه لان عبارة الحكيم عنه في المختلف كما يحتمل ان ذلك يحتمل المدة عمومها للاجتماع
 او اطلاقه فلا يخلو فيلزم القائل الشيخ والطبرسي والزاوي سلاوا الفاضل واولاده واولاده والابن والشهيدان في النقص والروضة على ما حكى بعضهم
 لا يثبت بل من الثلاث خبته الى كثر اصحابنا بل من الذين اذكروا في المسالك المذكورين يثبتون للمناخرين انفسا في النقص على ما لم يسم بوضع الاجماع واستدلوا
 في رواية السادة والهادي وشبهه عند المصنف قالوا نعم ان لا ان اوزاير المزبوءة واما المشايخ الثلاثة عن النقص عن الشريك في اي شيء وليس يصلح هل
 يكون في الحيوان شفعة وكيف هي فقال الشفعة جاز في الفقه واجبة في كل شيء من حيوان ارض ومناخ اذا كان الثوب بين شريكين لا غيرهما فباع احدهما
 ضيقه بغيره كراعي بين غيرهم وارض على اثنين فلا شفعة لاحدهم ومعهضه بما في الفقيه باسناده عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن عبد الله بن سنان انه سئل
 عن ملك بين شركاء ادا احدهم بيع ضيقه قال لا يبيع فقلت فاما كانا اثنين فاداد احدنا بيع ضيقه فما اقدم على البيع قال لا للشريك اعطى قال هو اخي
 بدم قال لا شفعة في الحيوان الا ان يكون الشريك فيه واحداً ويبيع من سنان فقلت لا في عبد الله المملوك يكون بين شركاء فباع احدهم نصيبه
 احداهما ان الحق لمنك قال نعم اذا كان واحداً ويبيع المولى في المذهب حسن كما نص في الكافي عن ابي عبد الله ايضاً ان قال في المملوك بين شركاء يبيع احدهم
 ضيقه فيقول صلح احدهما اني به له ذلك قال نعم اذا كان واحداً ويبيع المولى في المذهب حسن كما نص في الكافي عن ابي عبد الله ايضاً ان قال في المملوك بين شركاء يبيع احدهم
 ذهابه خبر الفقيه في جند خلاف ضيق في الحيوان في غير المملوك في المذهب حسن كما نص في الكافي عن ابي عبد الله ايضاً ان قال في المملوك بين شركاء يبيع احدهم
 كما نعلم من الفاضل المختلف على كل حال في مؤيد بغيره يوزن مصافاً الى خلاف قول ابي عبد الله في حسن الفتوى سئل عن الشفعة في الدور
 اثني ولحق الشريك يرض على جاره وهو لحيوا من غيرهم فقال الشفعة في البيوع اذا كان شريكاً في لحيوا من غيرهم بالبيع بغيره من الاطلاق والمناخ من
 خبره عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله رضي الله عنهما في الشفعة بين شركاء في الارض والمساكن فقال لا ضرر ولا ضرر وقال اذا رقت الارض فعددت
 المحل عدداً لشفعة كل ذلك مصافاً الى اجماع الحكمي المصنف بالشرع المزبوءة الجارية في النقص المزبوءة من الضعيف السداد والدلالة لاصنافها
 لا شفعة الى محالها لما لم يزل الله الرشد خلافاً بعد ما وثقت الشهرة المزبوءة بان اصداق بين ابي عمير لم يزل هو الى الاطلاق المزبوءة قال في المصنف

في البيع بين شريكين

في البيع بين شريكين
 في البيع بين شريكين
 في البيع بين شريكين

يندعي

في كل شيء وفي
 الفقه واجبة في حيوان

القول
فيما يضر قيمته
كالنهر في الطريق
والحمام

بعد خرمي فالد صرح به بعض الشافعية الشفعة في اصوله وان كان الجرف الظاهر لا شفعة فيها اما اذا لم يكن كذلك لم يجز فضا حادثة ويؤخذ فلا شفعة فيه فلو
فلن لعل الاصح خلافه فيها صرحه عدم دخولها في اسم الحائط والدار حتى يتحقق الشفعة فيه وليس هو من التوابع التي يبنى منها هنا كان الحكم عن الخلاف
وهذا اذا لم يكن وانما كونه في الجرف جامع المقاصد وغيرها على ما ثبت من ومنه فليس لو كان في الدار فخلها ونحوها وهو ما لا يثبت بها انا
شفعة فيها ببيع الدار وليس هو من التوابع والشفعة الجبلية لا يبيع الا في الجبل كقولنا عرفنا ان الشفعة العرفية كان ما لو دخل في السعي على صفة تكون من اجزاء
الدار على مثل الوقوف المبنية فيرسل لو فرض بناء بها ونحوها اجمع والخشب ونحوه ثبت فيها الشفعة متعيا للارض لصدا اسم المسكن والدار لا يبعد لحاق
بناء القصب ونحوه ما يكون مبنيا على البساتين والدار على وجه الجرف منها فاما جيل فان المدعى ما عرفه والا فالفرع المقتضى في المقام كغيره لا
يصح عليك بطلان الشفعة من احكامها بعد الاطاحة بناؤها حتى اذا اذعن الشفعة مع الشك فيم تحذف الشفعة في ذلك ان لم تدخل تحت اسم المسكن
البساتين والدار بناء على ان البساتين والغرس مثال لكل ما يثبت في الارض على هذا النحو ولذا ثبتت الشفعة في الحمام والدار والحائط ونحوها مع
السعة ولا يدخل في شرف اسم البساتين والدار كما او مانا اليه الجدل للمنفعة في ارض من ذلك فخل الشفعة في القلعة في الدار وفي البساتين مثلا
في البساتين بل في البساتين التي تبقى فيها لاجل احرار التمر او لاجل جيرانها او لغير ذلك بل مما يثبت فيها من حشيش ونحوه وان كان ما ينقل من حشيش في
الدار وكيف كان في الجرف والتابع من الاحكام من وجه الشفعة في البساتين المتقوله خاصة ومن غير من الجوان فضلا عن غير الا اننا لانعرف كما اعتر
به الشهيد وغيره من الفاضل في المختلف اختياره لصحى الملوكة السابقين وفي الشفعة في الجوان في احكامها وفي غيرهما من النصوص لكن مع انه
قول معروف من وافق عليه من تقدمه ولا من اخرج عنه فذكر في خبر العقبة المشتمل على بعضها في الجوان مع النصوص في جميع النصوص في الخبر
عن الفرع بين الملوكة وغيره من اصناف الحيوان الا انك قد عرفت ما يدل على عدم جريانها في مطلق المنقول جوار وغيره على وجه لا نقاربه في النصوص في
حيث يثبت بها وكذا مرسل يونس السابق وغيره ما سمعنا الا في من حصول الشك بعد تضاد المرجحان جميعها والادلة كل حتى المطلقان في خبر اجمع
الى الاصل انك قد مضى عدم ثبوت الشفعة في غير محل يبين كما سمعنا في كلامنا سابقا بل من ملاحظة الاصل المزبور يجمع احكامها قابلية الشفعة في محل
الشفعة وان قال المصنف في ثبوتها في النهر والطريق والحمام ونحوها ما يضر قيمته فذلك لئلا يثبت له باصولنا ذهب قواعد الشريعة قد سمعنا انها لا تثبت
وفانما للشيخ وسلاطون جرحه والبراج والفاضل وعلوه والشيخ ابى الهيثم والدار والكرمي ثانيا في الشك على حكم من بعضهم بل لعل ظاهره من
من الصدوقين بل ابن ابي عمير بل عن بعض نسبه الى اكثر الماخزين بل من المذكورة نسبه الى اكثر علماءنا فابن ابي عمير والمالك والمشي خصوصا بل يثبت
بأنه الذي وسر عليه لنا خرف من الفرع عن الحديث الجرح من لا نكاد على الفاضل نسبه الى اكثر علماءنا فابن ابي عمير والمالك والمشي خصوصا بل يثبت
يخفى عليك ما ينع على انهم على خلاف ذلك الا عن المقيده الرضى ابى ذريرة وادريس ابى على والفاضل فلا سابع لم على ان مقتضى الاول خالفه عن
العرض خصوص في ذلك فمما نقيم لكل سبع مشاع والمحكم عن هذا الاثر منهم لوفاق المش على كل حال يند على الاول مضافا الى الاصل المزبور وما سمعنا
من النصوص المشتملة على ثبوتها في النهر والطريق والحمام بعد الاجماع على ضيقه بغيرها بل للشبهة ان لم يكن ذلك هو لنا في من قبل لعل لنا في من قبل
بضميمة ما عرفت كون ذلك مثلا لكل ما هو غير قابل للجانب الا ان في احتمال حمله على الشفعة بدفعه عن الحكم عن ابى جعفر واصحابه وابن شريح التوروي ما لا يثبت
احكام الروايتين ثبوت الشفعة في ذلك نحو ما سمعنا من الرضا عنهم وعلى الشفعة من غيرهم بل عن الخلال الاسدي لا على ذلك بخبر جابر العامي عن ابي عمير
جبلنا الشفعة فيها لقيمها غيبا ان لم لا ندخل الا على ما يمكن فهمه ويصح اضطراره ولو قلنا وهذا اجماع يقال لا يقيم ولا يقال لم يقيم فالنفي باج
بمعنى عدم الملكة لا بمعنى الساقط لعل لا شك له باعتماد كون الشفعة بها وصفا او صلة للفرد والافاقية بها على غير الوجه المزبور ووجود في المروي من
طرفنا كقولنا هذا ما ينع على من قبل جيل الشفعة كل شريك لم نقاسه قولهم عليهم السلام في عدة اخبار الشفعة لا تكون الا لشريك لم نقاسه بل قد يقال بظهوره
في ذلك لكن لا من حيث خصوص التخي بل من حيث قوله بقاءه لا يقياسه ذلك اية خصوص ما عرفت قوله في احكامها اية ان اريد الا من وجد في الشفعة فلا
شفعة في ذلك اية بل الى شفا قوله في غير المروي لا ضرر ولا ضرر بناء على ان المراد بذلك من حيث لعل طلب الشريك الحار والشفعة الحار اية
مؤنة كما عايناهم لذلك قوله ان اريد الى اخوه وان كان غديا قاتل احمال كونه خيرا للشركة وسؤال الشريك بل لعل ظاهره انك لان الشفعة اية شريك
بانتقال الملك عن الشريك الى الشريك فلا بد ان يكون الضرر الذي لنا طبر الشفعة في كل الضرر كلام الاحتجاجنا شأنا من جهة وضرب طلب الشريك في الشفعة بل في
شدة الضرر على الاقلال ويؤثر للشريك على كل حال فضرر طلب الشفعة لا ينع على كل فضرر بل هو من اوزام الشركة فيما يقبل الشفعة فلا يمكن ان يكون مثل الضرر
الذي لنا طبر الشفعة بل المراد ان نفوذ سلطنة الشريك على جميع نصيبه على كل حال فضرر على شريكه كما ان منعه من ضرر اية فاللازم من ذلك لاحقة الشريك
غيره وانما يدل على غيره وهذا لا يخالف من لا يقابل للشفعة وغيره نعم ان في ذلك من حكمة لا يجلب لضررها واصحابها الاطلاقي والعمومي في المخصص ما
سمعنا واملرسل يونس واجماع الرافض فقد عرفت انما هما سابقا بل فيما قبل فاما حصة هنا في رد ذلك فيهما بعد التفرق والقول بضاد المرجحان والاولى هي
مطلقة فالاصل المزبور ان مجاله ومقتضاها ان الشفعة في ذلك بل بما قبل من حيث اصل دخول الحمام والاطاحة ونحوها في من قبل الكافي لنا في الشفعة
في غير الارضين والبساتين باعتبار انفسا المقابلة لانه الارض الخالية عن البناء وان كان هو كما نرى خصوص في مثل الحمام والطريق والدار كان اعلوم
ثبوت الشفعة فيها مع فرض قبول الشفعة كما سئلت والله العار وكيف كان في المتن نفوذ الضرر المانع عن الاجماع على الشفعة لا ينع في بعد فمما قبل
المسالك الحقيقة او قلنا النصيب لان اجزاءه من شفع بها كالا مثلا المذكورة اذا كانت في الغرض في الضرر هذا الحد فلو جنى لهم بعد الشفعة نفع ما ثبتت
الشفعة الى اخره مع ما للضرر لا يجبر على الشفعة بخلاف الاخر فلو لم نحققنا ذلك في بحث الشفعة على وجه يعلم منصوصا فخصيص الضرر بذلك بل هو عاين

५

سمعة وافر

[illegible]

تفصیل

حكم الشفيع

فان ما التصديق على الاصل والافساح ولو بعد ذلك لم يجد ثبوت حق الشفعة في بقا الشئ في ذمة الشفيع كما لو كان في الامتداء مثلاً خصوصاً
امكان الفرق بينهما وبين العقد انك له جسد واحد ولو لم يبق اعدا الضم ونحوها مما انزل لزوماً ان وسائط الضم ومن هنا ينشأ ما دل على نفى التصرف
فيه الى المزور بخلاف الشفعة التي هي شبيهة بالانقاع وباجتناب الفسخ واللزوم ونحو ذلك مما لا يحجب فيه التعارض المزور فقاء اللفظ على حقيقة الى
لعل التصاريف عن هذا كله على القول بعدك مدخلين يقع الشئ في ملك الشفيع الا ان لا يرد على عدم الشفعة كما دفعه الله والله اعلم ولا خلاف ان
في انما شئ للعائيب بل على خلاف الشك في الاجماع عليه في محكي الغنية بشفيع الشفعة من علم بالبيع بعد التسنين للنظام ولا خلاف ان كان حاضر في
البيع كل حكم الشئ اذا قدم من فيه ويدل عليه وضاعاً في ذلك الى خلاف الادلة فيكون الجرحيل انما تنفع عن امير المؤمنين رضي الله عنه في
ايضا جازلة الشفعة اذا كان له من غير دفعه وقال للعائيب شفعة لا فرق في حق الشفيع بين طول الغيبة وقصرها ثم ينبغي تعيينه بما اذا امكن فيه
او يكرهه كما صرح به الفاضل في الشفعة والكره في غيرهم والا فان اخرج مع امكان المطالبة كل بطلت شفعة كما صرح به في محكي المذكور بل في الجرحيل
على المطالبة ثم اخرج الحكم مع امكانها فوجب بطلان شفعته وكذا لو لم يرد على المجرى في حق الشفيع فتركه ولا ينسقط شفعته بترك الا شاهد
وان تمكن منه رضاهما او عجزا وقد اورد على اشهاد من لا يقبل قوله او على من لا يثبت معه او من يحتاج الى التذكير بما لو ترك الطلب في وقت اداء
قولا بعد علمه بالحق عدم تمكنه من الميراث في دفع الشئ فلم يجد نصريحاً فيه ولكن ينشأ من نحوه علم بطلان الشفعة لعدم ثبوت الفوتيرة على الوجه
المزبور والاصل بقاؤها ولو كان للعائيب كل عام في الجرحيل فله الاخذ بالشفعة مع الصلح للعائيب كذا لو كان وبكالاته الاخذ وان لم يكن مصلحة فيه
ان لا يرد في بيها في مرافعات الاطلاق وعدمها مع التصريح وفيه اية انه لو ترك هذا الوكيل الاخذ كان للعائيب المطالبة بما مع ذلك من سوء ترك
الوكيل المصلحة الا وهو كذا ان يكون ذلك منه اسقاطاً لها مع فرض عمومها كذا في وجود المصلحة فيكون له يعلم بالحال كالعائيب ان كان حاضر او كذا
المريض لكن لا يقبل من نظامه بنفسه او يكرهه ونحوها المحسوس على ان يتجوز بغيره اما اذا كان محسوساً بغيره في علمه فهو كالمطلق الى غير ذلك من
الفرق التي ذكرها في نظامه مصلحاً في غيرها مما هو حاضر الذي من لا يخفى على من نال كثيراً منها انه قد يتوهم الفرق بين الحاضر والغائب
ذكرنا انما جيل الغائب بالشفعة الى اجزاء المالك الثلاثة ايام وانه في نفسه بطلت شفعته سواء كان ذلك لحضر او لغيره عند بطلان الغائب
فانه على شفعته مع فرض عدم تمكنه من الحكم والوكيل اوسين سواء في اذ الشفعة او لم يرد له لعله لا يرد له في المزور كالمثل على انما جيل الثلاثة
في غيره اما هو مابق على خلاف الادلة المتفق بقاء الشفعة والاصل عدم سقوطها ولكن التحقيق عدم الفرق بين الحاضر والغائب الذي هو واحد
افراد المطلق وانما ذكره الصحاح بخصوصية التصرف في الاصل والافساح اذ فرض كذا في اذ من احصا الشئ على شرطه مثل رجل احبس في غيره عنه
غير ذلك كان حكمه كذا في بيانه في المزور نظراً الى المظالم من حيث علم صوم الشئ بمعنى عدم شفعته لا من جهة اخرى بل قد يقال في مرافعات الغائب على
معنى انه ينظر في ربه او على من قد مضى في المرافعة الثلاثة ايام ايضاً من حيث قصر الشئ ونصوصه الذي هو حكم الشفعة ونفسه كما عساه ان يولي له بغيره وكذا
الثلاثة ايام في غيره الشئ في بل ان لا يخطو ما مل جيل فان اشتهر بغيره في كلامه والحق عليه كالعائيب كافي في القواعد في المزور جامع المقاصد الذي
اي ينظر اقامته وان تطاول اعداءه الا لا يبرأ من احد عليه ان يتصور الغيبة من كافي في التوسيع جامع المقاصد فان احتلاد في ذلك فان واجاز ملك
من جيل الاجارة لا ملها فالتاء في الشئ فيها قيل لعله لا يبرأ من احد عليه في حال فيكون كالعائيب الذي لا يولي في حال القولين جيلاً خلاف ما اخبرنا في
البيع من عدم اشتراط هذا الشرط ان كان عذره هناك فيكون الاجارة كاشفة ولذا قيل ان ذلك منسباً على علم جريان القسوة في الشفعة وفيه ان كان
عدم النقل بغيره ولما لم يكن الا خلاف ولا اشكال في ثبوتها للشفعة لا لاطلاق الادلة بل عن الخلاف في الاجماع على ذلك بل هو منسحب في الحكم من بعض
اجماع الغيبة على ان يولي غيره كامل لعل ان ياخذ له الشفعة لان الذي يخلو له الوكيل لو اجاز ان ذلك اذ من لعله على وجه من لعله انما لا
بنا في ذلك نصاً غير واحد بل اكثر على ما قبل على الصبي المحسوس وضوحاً مثل عبارة المتن المذكور في ثبوت الشفعة للشفيع مع ذلك الغيبة في احد الو
على الصبي والمجرب فان ذلك قد يروى اختصاصاً في الوكيل بما دون من هنا فان المسالك على المصنف جميع الصبي المقتضى الى الوكيل فيناول الشفعة لئلا
يتوهم انه يولي الاخذ دون الوكيل بغيره بغيره في المظالم والجنون ياخذ الوكيل فلو كان يكون ذلك للفرق بينهما في اعيانها دونها فلا ياخذها الا الو
بجلا فانه لا ياخذ بشفعة مع اجارة الوكيل بل قد يخل جواز ذلك له مع رضا الشفيع بالبقاء في منعه او يبرأها وان كان هو خلاف ظاهراً وكذا لا
احد خلافاً بينهم في شوقها للمفسد لاطلاق الادلة وامكان رضا الشفيع بالبقاء في منعه او يبرأها او يستدل من غيرهما له ان يعلق بغيره الشفيعاً
او رضاهم بدفع ذلك من ماله كان لا يجب عليهم بل هم منه من ذلك بلا خلاف لاجد في ذلك الاشكال وعلى كل حال يتحقق حقهم بالشفعة فيناشع من كذا
في غير ذلك من المال المتخذ له من في القواعد في المزور جامع المقاصد للبر للغيره الاخذ بها ولا اجبار عليها وان بد لواله الشئ فلا مستعذرون
له يمكن له بغيره خطاً لا يبرأ من احد عليه بل لا بد من احد عليه في ذلك حق له
وليس من اوازده الشفيع فيناشع حقهم من ماله فلا يخل له بذلك ان لم يكن يخطو له ولو اخل في الشئ فيرض الشفيع بالبر كذا في الاشترار
منه ولا ينافيه فيناشع حق الغيبة لانه ان نقل اليه على الوجه المزور كما هو واضح وكذا لا خلاف ولا اشكال في ثبوتها لغيره المحسوس والشفيع بل الاجماع بغيره عليه
مضافاً الى خلاف الادلة ونصوص خبر التكوين المتقدم في الثاني منها ولكن يتولى الاخذ عنها ولها ما كافي في غير ذلك من امورها ثم قد المصنف ومما اخرج
عنه يكون ذلك مع القصة الا انهم عجز في كلامهم تقدم عليه في معقد اجماع الخلاف وعجزه لعله لحظ الرغبة المراد بها المصلحة في المزور وجوده
انه يمكن اراوته ذلك خصوص الوكيل مثل الاب الجليل الذي قد ذكرنا في غير المقام ان العجز في تصرفها لعله على المفسد كما هو في النصوص بل عن غير الاسلا

في المزور

حكم الشفيع
الكل في بيعها
للشفيع المحسوس
بالخبر كما في شطير

العذر

اطلاق ذلك مطلقا لان الامع اتم من بينهما وبين الوصي مثلا والله اذا روت ترك الوصي المطالب بالشفعة مع الغبطة مبلغ العصى ولفاف المحنون فلما
 الاخذ بلا خلاف ولا اشكال بل الاجماع يقتضي عليه لا ينافي ذلك في تلك التراخي المزبور لان التأخير بعد وهو لصوم المحنون ونقصه على لا يفظ
 حقها التائب لهما حال فصورها بالنظر في الضيق انما المحنون لها عند الكمال عليه الاخذ لا اصل الحق بل الوصي اولى في الحال المزبور من بعض عفو عن
 من الابع الجديع فرضه عند في ذلك للولي عليه كالاينا فبما الضيق على المشتري بطول الانتظار اذ هو كالأجهاد في مقابلة اطلاق النص في حق
 خصوصاً بعد ان كان هو السبب في اطلاق النظر على نفسه بذلك خصوصاً بعد ثبوت ثلثه في الغائب بل العمل الاقوى جواز تجديد الوصي الاخذ وان ترك
 سابقا او عني كما صح به بعضهم لبطان تركه وعفو فلا يترتب على احدهما اثر وليس فيهما من التراخي المسقط للشفعة قطعاً لان نقصه السابق لنزول
 بعد فرض قضاء حق الشفعة للولي عليه اتم لان يكون بعد ذلك فاسقاً على وجه ترتفع به ولا يبر من منعه واضع وعلى تقدير يمكن عودها بالتوزيع
 فاستشكل بعضهم في ذلك بالنسبة للولي خاصة دون الطفل مثلاً بعد الوضوء فان له الاخذ في غير محله كما هو واضح والله اعلم اوعلى حال كمال غير
 عليه كما ع بعضهم النضر مع بر الاصل وغيره نعم لا يوجب في الاخذ غبطة حيث غيبه فكان فيه فاسقاً يكون عدمه هو الغيبة فاخذ الوصي مع ذلك
 يقع بلا خلاف ولا اشكال لان الفرض عدم نضره على الوجه الشرعي وكان ضامناً لما دونه من الدين والشفعة في جميع تلك النضر هذا وفي جلة
 من كتب الفاضل وجامع المقاصد الرضائية لا يشفعها بعد الكمال اذا كان الترتيب من الوصي اصل من الاخذ وكان في الاخذ فاسقاً على الوصي عليه وعله
 كل اذا كان ذلك لا عتاً الصحيح نحو ما يقتضيه عدم ثبوت الشفعة له للجهنم بناء على سقوط الشفعة به كما عرفنا ان لا يمكن كل بشكل السقوط لا طلاً
 الاذن ولا يبره عدم جواز اخذ الوصي للغير من المصلحة وعدم المصلحة له لانه لا فائدة في ذلك اذا كان للوصي شفعة والمصلحة في تركه فترتبط
 وبلغ اليه رشيداً فله المطالبة بالاخذ وله تركها لا فائدة عليه على اسقاطها دليل ان جميع التوهم التي وردت وجوب الشفعة ننال هذا
 الموضع ولا يلا على اسقاطها بترك الوصي وهو جيد جداً بل هو مقتضى كل من اطلق لها الشفعة مع الكمال لو ترك الوصي من غير مقتيد بما اذا
 كان ذلك مع الغبطة فنافي ارباض من ان لا يظهر خلاف في انه لو كان الترك لهذا المصلحة لم يكن لهم بعد انتفاع المانع الاخذ بالشفعة في غير محله وروى
 انه اذا كان في الخط في الترك وجب يقع كما جاز الاخذ وانما الفاسق ان الذين اذا رجع الترك سقوط حق الشفعة للولي عليه بل انما موافقة الشارع بما
 فربه لعني الفعل والترك نعم لو عني واسقط وفرض مصلحة تنضم حتى ذلك كان من اثارها السقوط فلا شفعة لها بعد الكمال لذلك ولو كان جليل
 الحال ان ذلك كان للمصلحة ولا فهو كما في تصرفات الوصي لكن في القواعد فلو ترك فلها بعد الكمال المطالبة لان يكون الترتيب اصل في جميع تلك
 ان مقتضى ان لها المطالبة مع الجمل فهو يكون الاستثناء متصلاً قال فيمكن المطالبة برفع الثبوت والمثبت بما يتفق مع المصلحة والقرص
 الحال فلا مفضل للثبوت وهذا وجبه فله مضافاً الى عمل فعل المسلم وتركه على الوجه الصحيح خصوصاً الوصي الذي لا اعراض للولي عليه الامع العلم
 بفناء فعله وتركه ولو ان ذلك كان المخير الثبوت للاستصحاب ولا دليل على اشتراط ذلك بترك الوصي مع المصلحة من دون ذلك يعلم ما في الرضعية
 لما منه من جميع المقاصد فان ترك في موضع الثبوت اي مع المصلحة فلم عند الكمال الاخذ كما من ترك لعدم المصلحة ولو جعل الحال في الشفعة انما الاخذ
 نظر الى وجود السبب فيجب له الفناء الى انه مقتيد بالمصلحة ولم يعلم بها من جودها التا والله اعلم او ثبت الشفعة للكا في مثلته وان كان ابايع
 مسلماً بلا خلاف بل عن جماعة الاجماع عليه لا خلاف الا انه لا يرد دعومها السابقين عن المراض عدل الخلاف الجرب ليس لهم وروى ان شفعة المصلحة
 باطلة فيها لما على المسلم ان اشار اليه القصة بقوله ولا تثبت على المسلم ولو اشترا من ذي وغيره بلا خلاف فبذلك بل الاجماع يقتضي عليه بل
 الحكمي منها مستفيض ان لم يكن متواتراً مضافاً الى الخبر المزبور وقوله نعم لا يجعل الله للكا فرين على المؤمنين شيئاً الا ان الاسلام يعلو ولا يعلى
 فلا يتر الكافر المسلم على احدنا لعن بد وثبت المسلم على المسلم والكا فراجعا اضيقه من الذي بان ان الدين والله اعلم او انا في الاب الجديع
 وان علا عن النبي والمحنون شفعة لشرائه مع المصلحة اتفاقاً وغيره جاز ان يشفعه كما صح به الشيخ والفاضل في بعض كتبه وملك والشهيدان و
 الكركي على ما في نفسه لا خلاف الا انه لا يرد بل احد غيره خلافاً في قواعد الفاضل وملك وان علا الشفعة على الصغير والمحنون وان كان في حق
 او ابايع عنها على اشكال بل في مختلفه الجهر بالعدم في الوكيل على ما يثبت في الشفعة من محض بان قبول الوكيل رضى منه بالتمليك للشرع في حفظ
 الشفعة من جامع المقاصد تحية لا شكال المزبور بذلك ولكنه كما ترى ضررته عند ذلك لا على ذلك بل على ابقاء العقد المزبور بمقتضى المصلحة
 وتحقق سببه فلا يكون الرضا به مسقطاً لها بل انما بالتسبب فيها بالسبب ان يها والعلو هو السبب في باقي طلب المصلول وهو الشفعة وهو على وجه
 الشفعة للتميز به بتفصيل الثمن به فجامع ان ذلك متصلاً لا ينافي ما شرعي لما كان فرضه على وجه ترتفع اليه باحضا العدل والمصلحة عند الحكم
 مخوذلك لا يرد في الاخذ بما لا يبر من بيع ماله من نفسه العلوم حوازمه فلا اشكال في ذلك فخصاً اخي الجهر بالعدم في جهر ماله وكذا تثبت الشفعة
 للولد على والد لا خلاف الا انه لا يرد في ذلك جامع المقاصد فيه انما لان وفي الاستصحاب فويل ما ذكرنا علم ثبوتها اي لو كمل في البيع والشرع في
 جامع المقاصد ان ذلك لم يرد ولا بعد وان كان فيه ان المصلحة الشفع فيها حكم من مبسوط والفاضل في المختلف واستشكل فيه في حكم التذكرة
 لغو ما سمعته سابقاً وقد عرفت ضعفه لكن لم يظهر لنا الفرق بين الوكيل والولي حيث حكم من المسوان للاول الشفعة بخلاف الثاني كان الحكمي
 عن في التذكرة الجهر بها الا قد التوقف في الثاني الثاني وهو الكلام في بعد انا ومن وكيف كان فهل ذلك للوصي قال الشيخ في مبسوط
 يجوز ذلك لان كان التمهيد فقط لا مانع في ان يقيم حصته من الميراث بينه وبينه لم يكن له الاخذ بالشفعة لان يكون با او بعد لان الوصي منهم في
 تغليب الثمن ولا يبر له ان يشتر لنفسه بخلاف الاب الجديع لكن لا يخفى عليك ما منه بعد لا حاجة بما ذكرناه ولذلك قال الله ولو قيل للمخو

فی شعبہ اللکھنؤ
از ارباب الحق والحق
فی الکتاب

لا مكاره

تكملة
الشفعة

طها

المسئلة

ان ظهر

كان اشبه بالموالفة وتوابعها كالمالك الذي قد عرف الحال من قبل جوارحه الفاضل في بعض كونه والشهادة والكرامة في شئ من مختلف الاماكن على
يجوز للوصي ان يشترى لنفسه كالاية المحذرة في جامع المقاصد والمساكن لا يفتي في الشفعة اذا رفع امره الى الحاكم فانه بالشفعة لا ارتفاع الشفعة
وموجبه ولو اعصره مستند الشفعة في ذلك قد سمعت التعليل به وبغيره وان كان هو فاسدا كما عرفت والله اعلم والمساكن في المشرق والمغرب الاخذ
بالشفعة بلا خلاف ولا اشكال لا يقطع سلطنة المولى عنها بالنسبة الى ذلك مع فلا اعراض لولا ه طبعه حتى لو كان هو البائع والمشتري ولو باع المتخا
شفعة على المولى في بعض مال الكاينة ثبتت الشفعة بشرطه فان كان مشروطا ونفخت الكاينة فلا يولى بقاء الشفعة احضا ارجال البيع وبها اختلف سوا
نحو بيعه بذلك من كونها لا يولى الصعد ولو ابتاع العامل في الفراض شفعة وصاحب المال شفعة لا يمتنع بينهما في غير فاضل ملكه بالشرع مع
فرض عدم الرجوع بالشفعة بلا خلاف لحد من بيننا ولا اشكال لان العامل كالمالك في كل ما يشترطه بغيره هو ملك له لا يملك فلا يمتنع
شفعة له في ماله اذا ملكه لا يملك من جهتين واستحقاقا القضا على عبده ووجهه عليه ليس ملكا للمالك فاعني الكون في بعض حواشيه لم يمتنع على بايع
المفاسد من ان لا يمنع ان ينفذ الملك بالشرع بالشفعة انما يمنع اجتماع العبد على مملوك واحد لان على الشرع مع وفاء وادع الفاسد وان كان سفيها لم يمتنع
مثله من المقتضى والفاضل وغيرهما في الرجوع على القول بالكره في صفة زه وعكر وجود العبد بعد ان كان الشراء له لو كان من العامل والمفرض ظهور ادلة الشفعة
بل صرحها في بيع الشربة حصنة من غير ان له الشفعة كما هو واضح في فلو اودا مال لا يختصا به بان يبيع المضاف في فاضل العامل اذا لم يكن له الرجوع
ولكن له المطالبة بوجه عمله المحرم كما في غير ذلك من اعيان المضاربة وان لم يجرها لك الفرض فيفرض المضاربة بها وليس للعامل الرجوع بل لشرطه من الرجوع ولا
يلزم من ملك صاحب المال له الفرض فان جميع مال الفراض مملوك له وذلك كله واضح من قواعد الشفعة والمضاربة فمن لم يمتنع عن الميسر من عدم الرجوع
في المسئلة ولا فاضل على نقل قول ثلاثة فيها احدها ما عرفت والثاني انما يباح بالشفعة والثالث عدم اخذ به ولا بغيره او كما قاله العاشر ولا وجه
للاخير من مناهما فرفضناه من موضوعها ان لم يظهر الرجوع للعامل في البيع فقلنا بملكه بذلك على جبهته كونه شريكا للمالك بعد انما يخصص الرجوع في
الموافقة لقواعد المضاربة وان كان يكون شريكا في الشفعة مع صاحب المال سواء في المضاربة او لا وليس لصاحب المال ان يمتنع بغيره من الرجوع
بالشفعة ايضا لان العامل لم يملكه بالشرع الذي هو شرط يكون الشفعة وانما ملكه بظهوره سواء قارن الشراء او اخرجه لو فرض ان ما اشترى به من
التمن قد ظهر فيه الرجوع وقلنا بملكه به على جبهته شريكا في الرجوع كون البيع مشتركا بينهما لما لك بالبيع بل نتيجة اخذ المالك منه بالشفعة ما في
الفرض فلا يملك للعامل في البيع وان كان الرجوع مقارنا لان ملكه طار على ملكه بالمال فالبائع لو قبل المالك بالانما يجمع للبيع لان التمن
له ثم ان العامل يملك على جهة الترتيب الذي في وج فليس ذلك من اسباب استحقاق الشفعة لا اختصاصا من مودها بالبيع فضا في فاضل وليس
لصاحب المال قطع شطآن العامل على الحصنة بالشفعة ووجهه الى الاجرة كما تسمعه من بعض الشافعية بل يفسر ملكه عليها ان لم يجد دليلا على ذلك
المال لا يمتنع بقاء ملكه عليه لا بوجهه فاعل شرعا وهو منقذ هنا وهذا هو حاصل ما في الرد من ليس للمالك اخذ ما اشترى العامل بالشفعة
بل يبيع المضاربة فيه فان كان في بيع ملك العامل ضربه والا فله الرجوع كونه قواعد الفاضل وملك صاحب المال الفراض لا بالشفعة
ان لم يكن رجوعا ان كان العامل لا يملكه بالبيع ولا الاجرة وبما استظهر من ان المالك لا يختصا به بعين على كل حال وان لم يملك العامل الا الاجرة
وان كان قد ظهر الرجوع ولذا احكى في جامع المقاصد في نظره من حواشي الشهادة ان نفوذ الفاضل ملك الرجوع بالظهور في يملك العامل حصنة في الشفعة
وبكونه شريكا قال ثم اخباري لا يرفع السؤال ثم اعز من يورد السؤال فله قد يرفع بان المراد استحقاق الاجرة مع الفرض وعدم ظهور الرجوع كما عايننا
بقوله لان العامل في آخره المراه من ان كان رجوعا وملكه العامل لان ملكه له ليس انشاء فاضل المضاربة ذلك لا البيع الذي لا يحصل منه الملك
رب المال للبيع باعتبار كون التمن ملكا له وملك العامل طار عليه فلا يشفعه لملكه العامل لا تدرى لملكه بالبيع الذي هو عنوان الشفعة وانما ملكه بظهور
الرجوع ولكن ملكه لا يجمعه ولا بالبيع انما هو بطلان فلا يتصور له شفعة على كل حال بل يشهد لذلك ما في خبره قال فيه ولو اشتهر بالمضاربة
الفراض شفعا في شريكه لم يملك فليس له مال فيه شفعة على الاقوى لان الملك له لو كان في يد رج فكل سواه قلنا ان العامل يملك بالظهور او بالافتضاء
لان شرعا ما دون عنوانه لم يكن يظهر رجوعا لم يكن للعامل اعراض لو كان له الاجرة عن عمله الا اعراض له عليه لو اخرج المضاربة والاستدلال بالشفعة وان كان
له اجرة عنه كما في غيره من اعيان المضاربة مع فرض عدم الرجوع اما معه فله نصيبه وج فبطل ما في قواعد على اذنه هذا المعنى وكانهم املوه انكالا
على قواعد المضاربة وتعلل هذا في من دفعه بما في حكمه الصلابة في الشك كونه بعض الشافعية من الوجه الثاني في المسئلة وهو ان المالك لا يخذ
حكم في المضاربة لا ندما اضع استحقاق الشفعة فلا اقل من ان يستحق قطع سلطنة العامل عن الشفعة لا يمكن فلا يبر من امتناع الشفعة لا يمتنع
انشاء هذا كما نقول فيما اذا جنى الممنوع على عبد المولى فانه يكون للمولى فدية من الزمان بسبب الجناية وج فيكون على صاحب المال الجنى المثل عن عمله
لكنه يجرها سواء ظهر فيه رجوع او لا فبطلان من مفع المالك طار على المضاربة لا يقطع استحقاق العامل من الرجوع الذي ثبت استحقاقه لان الفرض
انما يؤثر بالنسبة الى مستقبل الزمان لا الى الماضي فيجب ان يقال بيعه للعامل حصنة من قلنا بملكه بالظهور والا فله الاجرة وهو لما يوق لما سمع من
الرد من المناشئة في ان هذا الحكم استحقاق جميع اعيان المضاربة فلا خصوصية لكون الشفعة شفعو على شئ من الشفعة الفرض بل صفها ان لا مانع من
كون الحكم كذا لم يظهر من احد لها به خصوصية بل يمكن ان يكون في بعض العبا ان من الاجمال الى مضمون الامر بل لا حظ قواعد المضاربة
كانا ذلك دعاهم الى ذكر الفرض ان الشفعة في الميسر كونه وذكروا في قول الاول رجوعا فادوا في ذلك على قواعد الامانة فرفضنا بما سمعنا من بعض
الشافعية هذا ولكن في جامع المقاصد بين الجواب عن السؤال الاول بان العامل فله استحقاق الحصنة من الرجوع بالظهور والا ان استحقاقه لا يختصا به بعين

الكلام في الفرق وكيفية الأخذ

قد عرفت مما تقدم من أن الشفعة لا أصل فيمنع ولا ينفي إلا فيمنعها على التيقن ولعلها لئلا يماثل إليه بعض الفقهاء أن كان الأول لا يمنع على
 جريان الفرع المزبور على المختار والله العالم **الفرع الثاني** في الأخذ بما ذكره من دفع البعوض إلى الشفعة وهذا
 ثم خرج الشقص مستحقا بعد أن ترتبوا في الأخذ بالمشكوك في المسالك كان ذلك على المشتري ومن الشفعة الأول لا يشترط أن يكون له في الشفعة
 من الثاني في الشفعة إنما يأخذ من المشتري لهم وإن أخذ بعضهم من بعض ظاهر وأما لنا ثبوت عن غيره من الشفعة في الأخذ من المشتري وعلى كل حال فلا بد
 عليه لا يستحقها جميعا الشفعة على المشتري وإن ترتبوا في الأخذ فإن الترتيب لا يثبت كونه كاشفا لغير هذا الحكم ولكن قد ينشأ من ذلك
 لا ينطبق على قواعد الأمانة وهو غريب محض ضرورة أن الأخذ لا يسبب اعتبارا عند الأخذ بل يفترق إلى أخذ جديد وصيغة خاصة كالقول
 لجميع لا يرفع من أصله بأخذ من يملك بل من حين الأخذ ومن ثم كان مجموع البناء المنفصل له ولو لم يكن كونه لنا شفعة محل المنع وخصوصا في عهد
 الثمن فإن المشتري لو يتسلم من غير الأول شيئا وأما الأول أخذ من الثاني نصفه فلا وجه لرجوعه على المشتري ومن هنا حكم عن بعض الشافعية
 الخلافة في الرجوع بالمعز من إجره ونقص فيه الشفعة أما الثمن فكل ما يدر من سلمه إليه بالخلال بل عن ذلك كونه له المثل كما عن الكوفي أنه
 المعتدل استوفيه وفي المسالك استحسانه فكذلك لا يشترط أن يفصل المزبور ولا من نظر فيه ضرورة كون المفروض مع ملائمة ملك كل منهم من الآخر
 حقيقته يكون كترتب المشتري بعضهم من بعض من غير فرق بين الثمن وغيره ولا كان كونه لنا شفعة علينا في الأول دفعه بقواعد لا يمنع
 عليك سقوط الفرع المزبور على المختار والله العالم **الفرع الثالث** لو كانت لداينين ثلثة مثلاً باع أحدهم من شركته في محكي الخلاف موضع من
 الذرير استحق الشفعة الثاني من المشتري لأنه لا ينفصلان بغير الأمانة على نفسه ولطف قوله الشفعة في غيره أو صراخه فان قوله في شركته لا ينفصل
 من غيره بالثمن مبيع في غير المشتري ولا ينفصل عنه غيره مضافا إلى قوله وهذا أجمع في ضد المشتري والشفقة والبايع على وجه يقتضيان ذلك
 هو موضع الشفعة الثاني من المشتري لا شفعة له على ذلك في مقام الضابط والبناء على جواز ذلك اليهود لئلا يترك في الغريب وح فاما أن يأخذ الجميع
 بها أو يترك لثلاثة الشفعة وقيل والقائل الشفعة في المحكي عن مسبوطة موضع من خلافه يكون بينهما وح فهو في المشتري يخرجه من أخذ نصف المبيع
 أو تركه لجميعه كافي المسالك غير هاتم قال فيها فان قال المشتري خذ لكل واحدك كل واحد تركت نصفه لم يلزمه الإجابة ولم يقع إسقاط المشتري الشفعة
 لأن ملكه مشتمل على نصف الشفعة فاشترط إذا كان للشخص شفعة واحدة وغايتها خذ البايع المبيع ثم غاد الغايات له أن يأخذ نصفه وليس لها من
 أن يقول ترك لكل واحد لكل واحد المثل وأنا تركت حتى ولا نظرت تبعض أضففة عليه فانه لم من دخوله هذا العقد قلت قد ينشأ من أن الشفعة من الأمانة
 الاختيارية في نقل الملك لا القهرية مع فرض عدم اختيارها لا مانع من سقوطها واستمرار ملكه على المبيع من حيث الشفعة لا ينافي في سقوط
 استحقاقه إياه من جهة الشفعة وح يكون بمنزلة عقود واحد للشفقة فيبذل لك باع الجميع وترك خذ من بعض الشفعة ولا شفقة ح غيره وعلى كل حال
 ضد ما إلى القول المزبور المصنف بقوله ولعله أفرجه نحوها لفاسد في المختلف بل جامع المفاصلة أنه اضطرر بل قبل أنه الظاهر من المذكور أنه وكان لا يشترط
 في الملة الموصلة للاستحقاق لا يمنع أن يستحق ثلث الشقص بسبب البيع والشفقة لأن علل الشفعة وأسباب معرفتها فلا يمنع أن يجمع اثنتان منها على
 معلول واحد فلو كان للشفقة أثر غير استحقاق الملك موضع الشفعة الآخر من ثلث مفضل مقدرا مشفوعا بالشفقة وهذا لا ينافي مع أن الجميع كاتر
 بعد أن عرفت حضور هذه الشفعة عن ثبوتها في الفرع بل قبل أن سببا استحقاقا بالشفقة فترتب على سببه بالشراء وشفقة عليه طلبا معلول على واحد حتى في
 أنه لا يمنع ثلث الشقص بسبب وان علل الشفعة لا يمنع اجتماعها بل بما ملكه أولا بسبب الشراء وبعد الشراء استحقاقه بالشفقة فمفعول الأخذ ومن كونه يستحق ثلث
 ملكه بل قبل أن يفر على نفسه واجتماع العللين بعد الشراء فآثرها مختلف لأن الشراء في نقل الملك ليس بغيره والاستحقاق بالشفقة آثره فله ملكه عليه فاحدها
 غير الآخر وجودا وآثرا وإن كان ذلك كله لا يمتنع من نظر ضرورة عدم المنع من ترتيب الملك على الشراء وترتيب الشفعة عليه بخلاف الانعقاد لطلبه على ملكه الخاص
 بالشراء لأن استحقاق الشفعة أمر غير الملك المحصل من الشراء ثم إن الثمرات المترتبة على ذلك كثيرة فان للشفقة أحكاما مع الأمانة على عقد البيع فالعقد
 في الجواب ما ذكرناه ولولا أنه لما ذكرناه الشفعة والجاء ذكره الشفعة وكانهم عقولوا عن أن معنى التصريح ما ذكرناه فلا موضوع للشفقة شرعا لأن الفرض مشمول بالتصريح
 ولكن لما منع عن نقل استحقاق ذلك على ملكه حتى يجهل عندنا ما معناه لا على ما نؤمن من الرتبة الملم على ما ذكرناه وإنما تقدم من أن لو اشترى العالم ما يترتب شفعة
 لما كان معللين لبايعها المالك بملكه بالشراء لا بالشفقة وفولم هنا أن لا فرق الأصح والأصح صحة الشفعة بثلثي نفسه وما ذكرناه يعلم أنه لا وقع لما أجاب
 ذكره المسئلة بأن للشفقة أثر آخر إلى آخره بأن استحقاق المالك مع الشريك معلول على واحد واحد وهو استحقاق الشفعة فبمنع ظلم أحدهما عن الآخر
 وقد أضع أحدهما من جهة استلزامه الحال فينبغي أن يمنع الآخر الأصح الدليل القاطع لأن كيف كان فقد ظهر لك أن القول المزبور في غاية النشوة
 وإن كان لما ذكرناه فلا يذكروه فما هو واضح لا ينفذ والله العالم **الفرع الرابع** لو باع اثنين من شركاء مثلاً ثلثة مثلاً لصفقة فللشفقة أخذ الجميع
 بأخذ من اثنين ومن واحد لأن هذه الصفقة وإن كانت واحدة في هذه الصورة إلا أنها بسبب البيع والبايع والشفقة بمنزلة عقود متعددة فلا ينعبر
 للشفقة لو فسر على الأخذ من واحد فضلا عن الاثنين إذ هي شفعتان مستقلة كل لون على كل واحد من كل واحد بصيغة مستقلة وكذا لو كان ثلثا
 واحد من اثنين كان له أي الشفعة أن يخذ منها أو من أحدهما لما عرفت ومثله ما لو كان البايع اثنين من واحد ومن اثنين كما قال المحقق ولو باع اثنين
 مثلاً من اثنين كان ذلك بمنزلة عقود متعددة أن كل واحد منهما باعيا سبعة اثنين كان عقد بمنزلة عقد بين وح فكذلك الشفعة أن يأخذ لكل أن يقول
 وإن بأخذ الأربع أو النصف وثلثة البايع ولا يشاركه إلا في شفعة الثاني ولا هما في شفعة الثاني لثبوتها لو أخذ الجميع ورضوا وثربا على وجه لا
 يتلقى الفورية وقلنا هذا باعتبارها بناء على اعتبار بقاء الملك استحقاقها كما قد مرناه سابقا ولا يشاركه الأول فيها وهما في الأربع وهو واضح

وذلك لا بد

المرتب

الجواب

الركن وبعض انما مدخل كرم كنهه نور الشيع بالشيء الى حضور وعند المشتري كما يصح ما ينفرد له من ان كان له انشا في فضل الله هو نور و
 احث لا يحتاج معه الى كرم كنهه النور في شبهة الى المشتري لا يحتاج الى اصل حضوره معه كما هو واضح باق في نامل كنهه ان فظا هو لا يحتاج اليه بل
 الفاضل في الذكر والركن في جامع النور غير قبول دعواه في وجود الاعمال والنزوت من غير نزل بين ما لا بد من الامن قبله وغيره ولعل لما انشأ به
 سابقا من انشا الملائكة لا يكون حقة مطلقا ولكن خرج من صورته الا حال مع عدم رصدا لما لا يتحقق فهو على حقه ومنه يعلم حكم حال
 الشك ليس الغالب النور فيقول ان الشبهة النافية هي التي على جهة النور على جهة كون النور في فعلها وان الاعمال المبررة كما يستلزم منها ضرورة
 على دليل لا على المشتبه ولا على المشتبه منه بل كره الاعمال والنزوت غير مشبه الدليل مخصوص بمشئ منها كما يصح فيه فلهذا بل كره غير واحد من اصحابنا
 على وجوب الاشهاد على العبد بل في المسائل التي يجزئ لك عندنا مشعر بالاجماع عليه بل يدلك انك انما حصة كون ميتا انصرفت في حصوله
 فلا يحتاج الى الاشهاد في القواعد فان بلغه خبر فليست للطلب فان منع من حديث باطل فليوكل ان لم يكن فيه مؤنة ومنه ثقيل فان لم
 يجد غلبه فان ترك الاشهاد فالأقرب عدم بطلان وعلمه في جامع المقاصد ان الحق قد ثبت في الاصل بقوله ولا فائدة الاشهاد في
 العبد وهو ثبت بقرائن المشتري او من الشيع على نفي التخصيص في الاصل جعلا اثر تركه ولو دلل على الشبهة المتناهية والحل المتزاع لكنه في حكم
 منه فولا انما يسقط مطلقا لان الاشهاد قائم مقام الطلب تركه تركه ثم قال في المقصد من منع وكان اشار بذلك ما ذكره الفقيه في حكم
 الايتام من ان الاصح بطلان ان الاشهاد قائم مقام الطلب تركه تركه وان لم يترك انما من ان يكون له ولا يعلم الا ان الاشهاد
 والشبهة على خلاف الاصل لان ذلك كله لا يخفى عليه ما فيه بعد الاخطاء بما ذكرنا بل من لنا من لم يعلم انما يجمع كل ما منهم لا على حجة بل
 احضنا الثمن في استحقاق الاخذ بالشبهة وفي تلك الحال يقول والفعل انما يثبت بالاصل على اليقين ودعوى الاكفا باطلان ما دل على
 الشبهة بدفعها ما عرفت سابقا من ان الاكفا لا يثبت به بعد في بعضها بالثمن المحمل لما سمعنا بعد ظهور اكثر الكلمات المذكورة في
 الاعمال وفي كنهه المتبادر في خلاف ذلك في عدم الاكتفاء بالاخذ بالقول في جامع المقاصد ان القوم مطبقون على وجوب الاستماع الى المشتري
 والغالون بالنور وجوبه على النور لكن حكمه من النور انما في انما في اولى يمكن من النور الى المشتري او الفاضل ولا من الاشهاد في قول
 يقول علمك الشك في واحد من الغرض ذلك لان الواجب الطلب عند الفاضل والمشتري فانما في مقدمه في فضل الاخر والمشتري في فضل المشتري
 عليك ما فيه من عدم الدليل على القول بالنزول انما اثره كاعرف في الحكم من بعض عباراتنا انما لا يشترط في تملك الشيع الشبهة
 بالاشتقاق حكم الحاكم ولا حضور الثمن ايضا ولا حضور المشتري لا رضا عند علماءنا ثم اختلف في الاحتجاج على ذلك قال ان الاخذ بالشبهة كارد الجلب
 لا يحتاج الى حضور المشتري ورضا وقال ايضا لو لم يرض المشتري في الحاكم لم يكن مقتضى الطلب في هذا ايضا ان ذلك هو حضور المشتري والحاكم
 او العبد من غير شرط عند اصحابنا الى غير ذلك ما ذكرناه ما هو غير متفق فيه احوالنا معتدلة وكذا ما عرفت المبسوط فان في مقام اذا ثبت له
 المطالبة في على ما عرفت العادة به في بلغة وجوب الشبهة الى المطالبة على حسب العرف فان لم يكن مشغولا بشئ فام من فانه كان مشغولا بشئ
 كاصطافه والظاهرة والاكل في غير ذلك وان كان وقت الصلوة قد دخل في حق يؤذن ويقيم ويصلي ويظهر ان كان على غير طهر ان كان ابلغ ليدلا
 مخفى يصح ولا يلزم من مجرد يسير بل عيشي على عجزه مشبه ولا يشيخ في ان كان قادرا على العجلة وان كان وكيفا فلا يرض ولا بعد وبل انما
 على عجزه مشبه لانه العرف والعادة وقال في مقام اخر اذا وجب له الشبهة فشا الى المطالبة على العادة قال قوم ان في المشتري ظاهرا في حصوله
 وان تركه ومضى الى الحاكم فطالب به عنده فهو على شفعه عند قوم وقال قوم يبطل شفعه فان ترك الحاكم والمشتري معا ومضى فشا شفعه على نفسه
 انه على المطالبة بطلت شفعه وقال ابو حنيفة لا يبطل على المطالبة بطلت على الحاكم والمشتري معا ومضى فشا شفعه على نفسه
 وقول ابو حنيفة اقوى لانه لا دليل على بطلانها والنزول من قول هذه العبارات بيان ان البسوط والندوة لا يوثق بما يسد من بعض العبادات
 لانها مسافات للجمع العامة فربما وقع فيها ما يظن انه على مدتها وهو محتمل منها مع العامة على اصولهم ولا يخفى في الحال انما ان في حصولها
 ولا في اصولها لا غيبا حكم الحاكم وحضوره في الاخذ بالشبهة ولا لا شيئا الا بالاشبهة الى الحق ولا بالنسبة الى بيان ذلك واثبات العبد المانع
 له ثم قد سمعنا الكلام في قوله وهو احق بها من غيره بالثمن واما خبرنا مهزنا فليس فيه الا انما اوثقته ايام لم يكن في المصدا للنسبة الى خطأ الثمن
 وانما الذي عني به في هذا هو ينظر مع ذلك مقدار ادائها وما يهتد به بناء على ما ذكرناه من غيبا احضنا الثمن في اصل استحقاق الاخذ بالشبهة
 وفي التملك لو فرض غيبا المشتري احصوا مانع له من الواحدة معه ولا يكمل له فعل يقوم الحاكم وقامه فان نعت فالا شيئا ولا يثبت شيء من ذلك
 كما هو مقتضى الاصول والقواعد والملائكة خصوص انما في شق الشبهة لصاحبها بما له مع عدم الا حال منه قد يمتثل لاقول هنا بل كذا في
 له انما اراد الفسخ وان كان الاقوى ما عرفت ولعل لها الاصحاب كرا الاعذار الحاصلة للشيع بسبب المشتري تكالا على ظهور الامر وانما اولى
 من الاعذار المتعلقة بالشيع فامل جيد فان المسئلة لا تخ من تشويز منه وقع الكرم فيما سمعنا من العامة والحكام ولقد ظهر لك ما ذكرناه من
 الاصل للنزول انما هو جمل استحقاق الشبهة فهو على شفعه كما صح به غير واحد الاطلاق فيتم مقده بعضهم بما اذا كان قريب لعهد بالاسلام
 او نداء في عينة لا يبرهن الاحكام مع انما اصح خلافه ضرورة على كون ذلك من الضرديات لا لا بعد فيها الامن كان كل وكذا الحال فيما
 لو علم ثبوته وجعل فدينها ولكن في جامع المقاصد ان الظاهر سقوط فيه انما في بينه وبين الاول الذي اعترف فيه بعد الشك كما هو المألوف
 لما ذكرناه من الاصل بل وكذا الحال في النسيان وان ترد في حكم التبرير بل قال بعض الناس ان السقوط به لا منه غير ولكن لا يجوز عليه ما عرفت

وجوب

والعادة

في حكم الوجه بالشفعة ان يورثها الوتر

حكم الشفعة

في حكم الوجه بالشفعة ان يورثها الوتر

بعد الاطاحة بما ذكرناه الكرمجه الاقتصار في سقوطها على انها لها بعد التمكن منها من سبب الوجوه وان اطلق بعضهم على ان اعتبار الشفعة فيها لكن لا يمتنع بغيرها سمعت من الفضلاء ان ذلك بل سنعرض فيه لبعض من ذلك لا يسقط والله اعلم ولا يسقط الى الشفعة فيها بل اعتبار كاصح بالشفعة بنحو البراج ومن وادربل في الفاضل عدله والتمهيد والكركي وغيرهم على ان حكمي من بعضهم بل لا احد يخلو منهم لان الاستحقاق لها فاحصل العقد للصدق عدلت الشبهة قد ارجع نصيبه هو عنوان موجوها في النص لا يقتضي ملكية للبنايين اشارة الى انهم لما كانت دلالة الاقارعة مطلقة انهم شاملون للقرض حكم بشفعتها مع وقوعها وترتب انما من التمازير وان للشفعة منافعها باعساب سبق حقها فيكون بقاء صحته ما هو هو الشفعة فان حصل استمر ولا يفسخ من حيثه لكن عن التمديد في حواشيها انهم من فسخ الاقارعة والزم ان الاول الفسخ مطلقا بالنسبة الى الجميع فتكون الاقارعة روية امتنها الثاني انما بالنسبة الى الشفعة خاصة لانها ما كان حال الشفعة فترتب اثره فترتب عليه قال ونظيرها لما تدعى في التمازير على انما هو على البنايين واما البيع فليس على الثاني بل على جميع البنايين فاحصل ان حكمي ذلك منقول ان الاقارعة روية بضمها الفسخ والفسخ لا يجرى فاما العقد مطلقا او بطلان مطلقا وحيث ان حق الشفعة سبق كان في البطلان قطع ملكه من حيثها كما هي الفاعلة في الفسخ وجب يكون منقذوه الشق الاول لكن على الوجه الذي ذكرناه كما عساه يتعلم من التمديد من انقضاء الاقارعة الفسخ من صلها كما عساه يورث به التمازير في هذا العلم لان يورث بان غناء الفسخ بعد فسخ الاقارعة ويكون للبنايين واما البيع فليس على التمازير المقتل بين الاقارعة وفسخ الشفعة فترتب ان مرجع ذلك الى عدم تأثيرها وقع من الاقارعة والزم وهو مع ان ليس قولنا لا احد متبادل ولا من العامة عدل ما ذهبت عليه ابن شريح بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافه من ان ذلك لانها في فسخ حق الشفعة بعد ان سلب على البنايين ولا دليل على اننا فانه لا وقع لاصل صفتها على وجه لا يؤثر سببها وان كان قد وقع من خصوصية البنايين لان جميع نظر فيها وفيما ذهبنا بقوله من خلاصه ما بعد فسخ العقد وغيره بان للشفعة فسخ الاقارعة والزم انما هو روية البنايين او روية الشفعة فسخ الاقارعة والزم انما هو روية البنايين وغيره على ان من قبل ان الاجماع البسيط والمركب على عدم كون ذلك كالفسخ موقوف على الاجازة من الشفعة والاكاذيب بالامانة من صلها وهو كل خصوصية في مثل صفتها المشتركة مثلاً لا يوقف ونحوه فان حكمي عن ابن شريح خاصة عدم صحة التصرف وهذا اطلاق العامة والخاصة على خلافه في قولنا في غير ذلك بان على الشفعة بعد فسخ الشفعة الاقارعة والزم بشفعة في الشفعة يكون ذلك باقياً على الشفعة لا يفسخ الاقارعة والزم ان السابقين المراد مع فرض بقاء اثرها من كون الشفعة ملكا للبنايين للشفعة ان يشفع بها بخلافه من ملك البنايين بالشفعة السابق على الاقارعة والزم ان يكون على الشفعة لا سنداً بقاء اولها من بعض الناس بل على ان الواقع في قواعد البنايين وحيث لا يجماع على ان ذلك على الشفعة فيجب بين ما قل على بقاء الشفعة وعلى خلافه الاقارعة والزم ان يكون ذلك على الشفعة ولا ينافي في ذلك كون الاجماع من البنايين ان ليس من اصول الشفعة ما يقتضيه اشترطها يكون لا احد من الشفعة بل من الفاضل اخذ الشفعة من البنايين فاما ان الشفعة البنايين وتمازيرها في حكمي فالحال ان الشفعة بخلافه من البنايين فاما ان المالك البيع انكر الشفعة وحلها لانها لم تظاها بعد صيرج اخرين كالفاضل والكركي وثاني التمديد وغيرهم بل يمكن دعوى القطع بهذا الخصوص بملاحظة عدم الدليل على ضمان ذلك ما هو ملك للبنايين دون سبب من اسبابها وخصوصاً بملاحظة الاجماع بغيره فضلاً عن ان لا يلزم على هذا الشفعة من الشفعة بمعنى لا يتفاد من ملكه اليهم بل على ان ذلك في الشفعة لا يتفاد من ملكها بناء على ظهور قوله وهو اني بها من غيري بالشفعة في غيري وبيع الى المالك الذي هو الشفعة الاول كما دفعه عن المزدني نظر الشفعة بوقفها وبيعها او اقول بعدك ان لا يلزم اعتبارنا في حق الشفعة في غيري فسخها على وجه يكون ذلك على الشفعة ولا يكون ذلك لا بعدك ان لا يلزم ذلك كما سمعت من ابن شريح لانها معا يمكن دعوى الاجماع من المسلمين على خلافها فضلاً عن غيرهم من الازمة وعلى كل حال لا احتمال مع فرضها ما هو بهذا الحق انها مؤثران والشفعة باقية على شفعتها فاحذر من البنايين ويكون مع ذلك الدليل على الشفعة الذي قد زال شره بالاقارعة بل مرجع ذلك الى بعض حكمها الذي اشار اليه الشفيع في احد الوجوه انما ابقين ولقد اطنبنا بعض الناس على الراجح الى حصول العمل التام من بعضنا فلو لم يرد وسطه فضلاً عن غيرنا لفتد الاجماع المسلمين فضلاً عن مخالفة الفسخ ما ذكرناه ثم لوروى الشفعة بالبيع على وجه خطه بشفعة ثم نقابل ما يمكن له شفعة لا ياتي الاقارعة فسخ كالأردب ليس يستيعا عندنا خلافاً لا يوجبته وهو واضح البطلان كما تقدم ذلك محله ولكن بقي شيء وهو مقتضى ما سمعنا من عبارة الفاضل السابقين مساوون حكم الرد بالبيع الاقارعة والزم ان يكون حكمي انهم عن جميع من عرف من مرجع حكمها لكن قد يتكلم مكان الفسخ فيها بسبب حق الشفعة على وقع بعضها من الاقارعة الا ان حكمي كالفسخ من الشفعة ان سنعرف عدم سقوط الشفعة بخلاف الرد بالبيع الثاني بغير العقد الذي هو ان يمكن استيوان من حق الشفعة باعسابنا فوهو باقياً عن تمام العقد وهو مقارن فلا مرجح في حق الشفعة على هذا العلم لان يقال ان حق الرد بالبيع انما يثبت حين العلم بمخلافه في حق الشفعة الثاني تمام العقد ولكن قد يفتش منع اعتبار العلم في استحقاق الرد بل هو ما يتغير العقد ولكن لا يحصل الاخذ بمخلافه في العلم بالعلم بغيره من هنا صرح في محلها في حق الشفعة واما ما في الثبوت لاننا نرى في تقديم حق الشفعة على حق الشفعة باعسابنا ان الفسخ حاصل له من الشفعة فلا ضرر عليه ولكنه كما ترى ان يمكن اجزاء الاخذ منع الاخذ ان الاخذ من خارج حق الشفعة عن تمام العقد بل كان حق البنايين مقدم على حق الشفعة ان كان له الحيا بالاشهر على العقد مثلاً فيفسخ ويرجع المال اليه وان شفع الشفعة بمرامكان من مرجع ثانياً بعد انحصار الامر في الشق الذي دلل عليه هو صرحا على مضاف الى ما عرفه سابقاً من عدم صلاحية مثل ذلك لاسقاط حق انقضاء الدليل فليس الا الاجماع ان حكمنا ان ليس لما ذكره سابقاً من سقوط حيا الشفعة بالشفعة خلافاً حيا البنايين الا الاجماع ان تمام الاقارعة بقاءها معاً وسقوط الشفعة سبق يعلق بعضها عليه ثم جيداً والله اعلم وكيف كان فلا خلاف ان بنية

في حكم الوجه بالشفعة ان يورثها الوتر

في ان تصرف المشقة في الشفعة قبل الاخذ صحيح

فان تصرف المشقة في الشفعة قبل الاخذ صحيح بشرط علمه الاثر لا خلافي الا انه لا ينافي في الشفعة بعد ان لم يكن له قبل فمقتضى ما قلنا
من ان تصرف المشقة في الشفعة عند ما يكون كمن يملك الدار بالتركيب لا يمنع الوارد من الشفعة لو اراد ان يملكها بعد ذلك على نفسه
ان لم يبيع له الدار بل لا خلافا في ذلك بين العامة الا ما يحكي عن شيخهم فاس قاضي الحق المذموم على حوالته انه هو كما نرى نعم لا يبطر
ذلك حق الشفعة بلا خلاف احد ايضاً بيننا السبق فلفظ الاطلاق ما دل على ثبوت ذلك لا بين العامة بل بين الاصلح على المذموم منهم من سقوطها من
واضح الضعف عندنا وعندهم لكن تصرف المشقة يقع على من احدهما ما ثبتت فيه الشفعة كما يبيع وثانها ما ليس كذلك ان كان الاول كما لو باع الشقة
كان الشفعة في البيع والاخذ من المشقة الاول فلان باخذ من الثاني بلا خلاف احد في شيء من ذلك لا اشكال لان كلاهما سبب في حق الشفعة
فالتي هي الى اختياره وكذا لو اذن له في بيعه لا يثبت فان اخذ بالدار الاولى فباع الشقة وبطل الماخوذ من اخذ بالدار الثانية فباع الشقة كان ايضا
به يستلزم ان يثبت السبق عليه ان اخذ بالمتوسط اخذ بيمينه وما نفذ وبطل ما نأخذه من قبله فلو باع الدار المشقة بعشره فباع الدار بعشرين فباعه لا خالف
بشأن فان اخذ من الاول فباع عشره وبيع الثاني على الثاني يثبتين والثاني على الاول يثبتين لان الشفعة في كل واحد من الثاني قد فسخت عنده وكذا
الثاني ولو اخذ من الثاني فباعه لا يثبتين وبطل الثاني في بيعه يثبتين ولو اخذ من الثاني فباعه لا يثبتين فلو دفع ثلثين كما هو واضح فثبت ان
يعلم ان فسخه يكون بشفعة لا نه هو الثاني بل من الاول ويكون لثالثها الى المشقة والشفقة بين الترتيب لذلك لا بعد القول بعد القول فلو دفع
منه ما على الشفعة بعد ذلك بل عليه بطلان الشفعة بناء على منافاة مثل ذلك لغيره بها كما قدمنا من بعضها ثم مثل ذلك ان كان
الثاني كما لو دفعه للمشقة وجعل مسجداً فالشفقة من ذلك لا يملك ولا يملك بالشفقة بلا خلاف احد في شيء من ذلك لا اشكال السبق جعفر على السبق
الاجماع على ان لا يفضى المجدان كان قد باه مسجداً واخذ بالشفقة فباع بعض العامة من عدم جواز رفض الوفاء وبيع الضعيف نحو ما سمعنا
سابقاً من بعضهم من عدم جواز مطلق الضعيف للمشقة واخر من سقوط الشفعة ولما لم يذكرنا بظاهر ذلك الحال إنما لو كان قد دفعه للمشقة فهو
او غير عوضه بغيره او لا ولا ضرورة في تركه من الضعيف التي للشفقة ففهموا لاخذ من المشقة بالثمن الذي اخذ به فبذلك هو دون الموقوف الذي
قد افسخنا منه وصار الذي على الواهب الذي هو المشقة لا يمنع حق الشفعة مع ذلك كما صرح به غير واحد بل لا يجد خلافنا بينهم لكن في نواحد
الفاضل والثنى للواهب ان باخذ ان لم يكن لا نفوا لا فاشكال فان قلنا بمرجع المذهب في دفعه عوضاً ولا يخبر بينه وبين الثمن وهو كما نرى
منافاة عرف وان جعل كلامه الاول بان علوانه يرجع في اصل المذهب فله ان يرجع في ثمن الوهب مفضلاً ان يرجع يكون الثمن للمذهب مع انفساً
ايهم ان لا يكون ساكناً في كون الثمن للمذهب كانت لا نفي ان ذلك لا يتم الا على ما ذكرنا من كون اخذ بالشفقة غير مطلق للمذهب وقد عرفت سابقاً ان اخذ
انما يكون بالبيع الثاني الذي يمنع معه الحكم بشفقة الضعيف الا لا يجوز ان يرجع المذهب مضافاً الى ما عرفت سابقاً ان كون اخذ
من المشقة والدار على علمه ببقاء وثبوت ملك المذهب فهو صحيح في نفسه فاذكر من الاشكال الذي قبل ان يثبت ان المذهب لا يملك بالشفقة لسبق حق
الشفقة ومن امكان الجمع بين المصنفين وحق الشفعة انما هو في العين ولا فائدة له في ابطال المذهب من راسه فخذ ما وثققي فيه خطاها ويكون المراد من
الابطال ابطال اختصاص المذهب بالعين لا ابطال اصل المذهب لا يخفى عليك فابعد الاطالة بما ذكرناه من ان الشفعة انما باخذ بالبيع الاول
المشقة الذي يكون ذلك عليه الشق حوله فليس الا ابطال المذهب ورجوع الاثر كما كان قبلها ودخولها في حق الشفعة فاعلمه دون الاخذ
بدونها ان مفضلاً ان رد الى من المشقة على ان افسح لا يقبل الجزم كما ان دعوى ابطال كون الدار عقوبة للمشقة وان لم يملك المالك له
الجزم في الشفعة الى الاحكام لا يبيع ان يفتى بها فخرجت في مقابلة الاول والشفقة بين المذهب في ذلك ما في الايضاح من اختيار كون الثمن للمذهب
الا انه من مآخذ حواشي الشفقة من ان القول للمذهب ان كانت لا ضرورة يكون الثمن الوهب له مطلقاً وكذا ان ضراً لا ضرورة ان ينفق
لاحد من اصحابنا بل يرجع كلامهم خلافاً لا يخفى ومن ذلك يظهر لك ضعف ما نرد عليه فاضل بقوله فان في حقه الذي من ان كان فلان يكون الثمن
لواهب ان كان المذهب فله دفع عوضاً للمذهب وقد فان العوض فيجوز ان قلنا بان المذهب يبيع بين المصنفين ان يفتح المذهب فلو ان العين فيرجع بين
بقائها فاحداً لثمن لا نختاره ان العوض من المذهب لو اهل ان ذلك كله كما نرى لا يفتح ان يسطر له علمه من خرافات العامة والله اعلم وقد كان
فلا اشكال كما لا خلاف في ان الشفعة باخذ من المشقة لا من المذهب من ادرك الشفعة ان لم يكن للمشتري خصوصاً نحو قوله فهو حق بها من غير الثمن
وح يكون ذلك عليه بلا خلاف احد في بيعه بل عن العينة والسر لا خلافاً على ذلك على الاخذ من المشقة لا باخذ من البايع معقوب لا انتقال
اليمن من البايع الذي انقطع سلطان عن العين بالبيع عنه وشرى لكن لو فرض ان الشفعة طارئة فمضى وكان الشفعة بعد البايع قبل اخذ
من البايع او دعه كما صرح به غير واحد لا يكلف المشتري الفضيحة من البايع مع امتناعه ولو افسح في الشفعة بلا خلاف احد في ذلك فانه ان كان
اد المشقة شرعاً بوجودها لكان لم يغفره نعم يحكي عن ابي حنيفة قوله ان له ان يبيها وانما الواجب عليه دفعه عنه وكل مانع من جهته لا يضر
بالشفقة مما ملكا للشفقة باخذ ايها واحد من يد كل من هو في يده ولا يخفى على المشتري بحيث يكلفه يقبضه حتى يقبضه من خصوصاً بعد
بكن لذلك ثم لا خلاف في ان الشفعة مقام قبضه يكون لذلك مع ذلك على المشقة وان قبضه الشفعة من البايع للمعز من
ان لاخذ وانتقال الملك اليه بل لعل المذهب انما لا يفسد من البايع لو فرض عصياً به وليس للشفقة منع الثمن الذي هو المذهب
ببقائه في يده عند اخذ بالشفقة عليه حتى يسلمه الشفيع لعدم المعاضة بغيره الموجبة للثمن بقاءه وعلى كل حال فليس
للشفقة في البيع الواقع بين المالك والمشتري ولو بالافاق لا من راضٍ بينه وبين البايع بلا خلاف احد في ذلك لا اشكال لاصالة المذهب وعلو
مقتضى

في ان تصرف المشقة في الشفعة قبل الاخذ صحيح

فما لو دفع المذهب في الشفعة

بكله ذلك ان الشفعة

الحكماء

الحكماء في البيع والشراء

والثالثة

فذلك

في الجمل

هذه

الحكماء في البيع والشراء

حقه الاخذ من المشتري بل قبل او اشتعل بالبيع بعد العلم بالباطل بطلت شفعت لنا فانه مثله للفوز فيه وان كان فيه ما يفتح فلو نوى الغش لاحت
من البائع ليرجع علم يرتب عليه ثروان كان الشقص بل البائع وبضه الشقص من يد الماعرف من علم حتى في الغش ولو بالافان لا يجوز
اخذ من البائع بمعنى انتفا له منه البضه كونه ملكا للمشتري بل قبل تطل شفعت لنا فانه للفوز فيه وان غش في ذلك لا يفتح من نظر قد بق
بحصول ملك الشقص بقصد مملكه وان غلط بقصد كونه من البائع ان لا دليل على اعتنا بضه الا انتقال من المشتري او على قصد كونه
من البائع وانما الثابت من الاخذ انتفا من المشتري ان الغش في الشقص بضه ذلك فكيف بضه ملك الشقص بالثمن لصدا الاخذ بالشفقة
ح ولعل ذلك غير مناف لما في المتن وغير من عدم صحة ذلك لو نواه ضربه اراده على ثبوت ان ذلك عليه لان اخذه بالشفقة باطل
من ذلك يعلم ان الغش في الشقص بضه ملك الشقص بالثمن من دون سلاطة كونه من المشتري او البائع وان كان هو شرعا فيقبل المبيع من المشتري
فتم جيل فانه ربا دق وآله لعل لو ائتمر المبيع او عاب ان كان غير فعل المشتري فانه سائر قبل المطالبة ليعتد بها او بفعاله قبل مطالبة المشتري
بالشفقة فهو باختيار بين الاخذ بكل الثمن او التلويقا للثمن بل عن التلويق الاجماع عليه هو ان لا يجوز مضى الى مرسل بن محبوب لسانه قوله
في حسن التلويق ولو لم يفتح بها من غير الثمن واصلا لعل الصماحق لو كان بفعاله ضربه انما يضر في ملكه بضر فاساغا فاك يكون مضمونا
عليه الفائت لا يقابل بشئ من الثمن خلا ليعق الشقص في مقابلته شيئا لو تبيع بل البائع فان المشتري يخرجه بين الغش والامضا لكن في جامع
المقاصد بعد ان جعل التصاوير بعد الاولى منها ما كان في ذلك بفعل المشتري قبل المطالبة فافضل الاستدلال لها بالاشهر قال في نظر لان
المشتري وان نظره في ملكه الا ان حث الشقص قد تعلق به ويكون ما فان منه محسوبا كما يحسب عليه من المبيع ولا ينبغي ان يضمن المالك ما يبيع على
ملكه اذا تعلق به من غير التلويق لوفى انما حث عليه لراهن وقد سبق في كتاب البيع وجوب الارش على البائع اذا غش المبيع بل فيلزم ان يكون ضاكت
وقد سبى كلام المصنف في المذكورة على ذلك ثم قال لثانيه ان يكون ذلك بغير فعل المشتري مطلقا اي سواء طالب الشقص بالشفقة ام لا فانه لا ينبغي على
المشتري بل يخرجه الشقص بين الاخذ بمجموع الثمن او تركه بغيره مع ما سبق ان ذلك ليس بفعل المشتري وملكه غير مضمون عليه وجوابه مع الغش
بما ان اختلف بعض الباع والذبي يقتضيه نظر ثبوت الارش في التصاوير ايضا وكلام المصنف في المذكورة مطابق لذلك فانه يخرجه السائل في انما يبيع
الشقص من غير تلف بشئ من الثمن من غير تعبد يكون ذلك بفعل المشتري وكونه بعد المطالبة وعدة ثم حتى قول بعض الاححاب وجوب الارش
بمثل هذا التتبع المبيع لو كان في يد البائع ثم قال فيلزم ان يكون هناك وهو متجدا لا يخفى عليك في ذلك من منافاته لما سمعنا من المرسل الخبر
بما عرفنا والاجماع الحكمي المؤيد بالحسن المزبور واصلا لعل الضمان الذي منها يعلم علم الغش في بين المقام وبين المبيع بل البائع المعلوم وما عليه
بل ليلزم ان يكون دعوى اجماع الاضطرار على خلافه في واحد من واقعته على ما ذكره في الفاضلة المذكورة قال فيها اذا اشترى شقصا من ارفقت
اما بفعل المشتري او بغيره فلهذا احوال الاول من تعبد من غير تلف بشئ ولا انفصال بعضها عن بعضها ان يشفق خذرها او يعجل اسطوانها او
يتكسر جند عنها او يضرب سقفها فالشفقة بالحسب بين الاخذ بكل الثمن وبين التلويق ويكون نصيبه بل المشتري كغيب المبيع في يد البائع فانه يخرجه من الغش
وبين الاخذ بجميع الثمن عند بعض علماء نوبة قال الشافعي عند بعضه لا يقطع الارش فينتز ان يكون هناك وهو كاتر لا صرح فيها بل لا يخلو وانما
مواضع الشق قوله فينتز من ثمة لقول الله حكاه في الخلاف في كافي الخلف ان كان ذلك مرها وفي الشفقة في الخيار بين ان يخذ بجميع الثمن او
وان كان بفعل ريك ان له ان يخذ المرصه بحسبها من الثمن بناء على حصول الارش للمشتري فيه فيكون بالاطرافه موافقا له في بعض اصوة وصومع ان لم يكن
بينه وبين المطالبة وبغيرها يمكن ان يكون مراده عند دخول الانتفاض بالشفقة لصيرتها منقول لا بالانها لم يخذ المرصه خاصة بما يحسبها من الثمن كما
هو الحكمي عن احد قول الشافعي في هذه سئلة اخرى غير ملحق في كل ذلك مع ان قوله في الشفقة متعلق به ان رادوا المطالبة بفسد ولكن بحججه لا جواب
الضمان على المشتري فلا بد من دليل يقطع الاصل باليقين على الرهن ليس من هذا وضمان المبيع في يد البائع مع ان خارج عما في ذلك لا يملك المشتري
دون البائع مستند لدليل في قوله كل مبيع وقوله غيره كما تقدم في محله وان رادوا الملكية فمنوع ان لا ملك قبل الاخذ بل لو قلنا بطلان انما اذا
كان ما في سائر الاصل خصوصا اذا لم يقصد المشتري الا ما يبيع ما انه ولو قلنا ان يكون ملكا للشقص خصوصا بعد ذكرناه من ان الاخذ بالشفقة ليس
من المحاصا وشيئا جواز ذلك للمشتري لم يكن من عدم رغبة الشقص فيه باهنا وفيه لا يبرح الى محصل على وجه يكون دليلا شرعا موافقا
لاصول الاماينة وقواعدهم والله اعلم وعلى كل حال لا انتفاض من المبيع باقية كانت المبيع ومنعوتة عن ولا خلاف ان احد يديننا ان لا يملكنا المشتري
بالاجماع عليه في ذلك مما احتمل في عبارة الخلاف ويحكى عن الشافعي في احد قوله اخذ المرصه خاصة فيما في الثمن في وجهه ربا بعضها في خروجه ربحان
الاصح ما ذكره المتن لخالق الثمن بها غير منقول وان لها نصيبا من الثمن لكن يخذ من الشفقة فلا يلزم بدفع الثمن لما عداهما ما يدين من الضرر ومعها
بحسب المرصه خاصة من ان لقوله فهو الحق بها بالثمن في جيل وان كان الغش بفعل المشتري بعد المطالبة بالشفقة ضمنها المشتري على المشتري كماله
جاء على من الكيفية الاجماع عليه العلم بالمطالبة بل لا يفتح الاشكال فيه بناء على ارادة الاخذ من المطالبة بضره بضره ملكا للشقص فيضمنه المشتري
كثيرا تعجبا ما لو اريد من المطالبة ارادة الاخذ بالشفقة كما هو مضمون قوله قبل لا يضمنها لان لا يملك نفس المطالبة بل الاخذ وهو مشكل ان لم
يكن اجاها وان قال المصنف في الاول اشهر من عدم موجب للضمان وافي الاضمار وجامع المقاصد من توجيهه بان الشفقة اسحق المطالبة الاخذ المبيع
كاملا او غلق حقه به فاذا انقض بفعل المشتري ضمنه كما ترى بل غنضا الضمان في غير هذا التصريح لانه اعزها بغيرها بعد ان استحقاق الشفقة
لربطت بالمطالبة بالبيع وان كان مضمونا عليه بالشفقة ما لفرق بين ان يكون ذلك بفعل المشتري او غيره وكيف كان فقد حكى في الجمل

فیما علیہا فی

في الامور على المشتري في الشفعة بقض الشئ

ومع ذلك من عدم اشتراطه ولو بالخطأ ذكره غيره من الشارحين في مقابلة الشئ او عدا حجة مفهوم الكيفية عبارة الفقهاء بل من غير ذلك انفسكم
 على ذلك في المتن ولكن مع ذلك لا لاختصاص لا يفيء كخصوصاً ابيد ما عرفت من انها على خلاف اصل ولكنه لما **السؤال الثاني**
 قد عرفت سابقاً انما يجب على الشفيع تسليم الشئ او لا فان اشنع الشفيع لم يجب على المشتري بقبض لما تقدم سابقاً من توقف حصول الامار عليه
 مع طلب المشتري للمغلاص في الشفيع قبله وان قال اخذت من الشفعة فمقدّر بشكل ذلك بناء على حصول الملك بالقول المزبور بان الشفعة معلومة او
 كالمغلاص في غير هذا الشفيع لا يقدم الشئ او لا وان قيل ان ذلك لم يجب من هذا المقتضى بل جلا لا يبيع اليه على التزامه من الجانبين فممكن ان يحد
 المغلاصين ولو من الاخر لا يبدى في وقتاً مبكراً مع ما عرفت من قبل بموجب تسليم بايع الا فيكون هذا اولى لان ذلك كله كما ترى لا يوافق اصول
 الامامية بل مقتضى القول المزبور تسليم المشتري الشفعة لا ضرورة كونه كذلك هو بمنزلة الباع للشفيع الا ان يربط بذلك صل لا ينداهن
 احد ما لا اتفاقاً من الله تعالى **السؤال الثالث** لو ابيع ما لوليه ان الشفعة اثنان فقول الشفعة لذلك بان واحد او واحد كل جانب شئ او بلغنا
 اشترى لنفسه جان لغز ولو بالعكر لم تبطل الشفعة اعرف من اختلاف الفرض في ذلك عند العقلاء وقد عرفت ان الضابط وغيره مما يتعلق بذلك وما
 ادرى ما الذي في المقصود الى عدم نظم هذه الاشياء كما صنفه الفاضل في القواعد مع ان كذا يربى على المذهب في هذا الموضع **السؤال الرابع** ان كان
 الارض مشغولة بزرع على وجه شرعي يجب على الشفيع بمقتضى ما في وانما كان في القواعد المذكورة في التمهيد وروايتي من قبل لا تصرف في حق الفرض
 انه تصرف بعد الفسخ الشرعي او بالاذن مع الاشياء والمود ينظر فيكون من كان الشفعة المشغولة بالزراعة في البناء فانه لا امد لها ينظر فيه
 الفاعل ولكن كما ترى لا يرجع الى قبل عند بشرط خصوصاً ان كان الزرع بعد الفسخ على الوجه الشرعي فاخذ الشفيع بالشفعة فلا يمكن ان يزرع في الشفعة
 بالزراعة حتى يكون كالعارية التي قد عرفت لم يجب فيها سابقاً وهو كونه كالمشتري الارض ان الزرع يدونها بعد التسليم امكان منع الحكم في المشتري
 لو كان عرفت بقبضه ذلك على وجه يكون كالشطر المضمحل على ان مقتضى ما ذكره من الامل عدم تسلط الشفيع على فتح الاجارة ولو وقع من المشتري ان
 او ما ينظر ولهذا لما قال في جامع المقاصد لو اشترى ما في فخذ الشفيع فهل الفسخ الاجازة من دون ترجيح ولكن لا يخفى عليك ما ينظر خصوصاً
 مع فرض طول مدة الاجارة وبالمجمل فانه اعتباراً بالافاق اصول الامامية ومن هنا كان الحكم في جميع الشرائع ان يغير المشتري على الفسخ بعد ضمان
 الا ان كان المشتري من قبل بل المغير بناء على ما ذكرنا على الاشياء ان كان لم يجد الفاعل في ملكه لعله على كل حال في كذا ما ذكرنا في الدرس من محكي
 وشرع الا ان المشتري ان الشفيع بالتجديس في حال وبينما لا يصح في محصل ان لم يفرق ذلك عرضاً وهو لا يقع بالمال الفرض بقدر
 الانتفاع بالارض المشغولة فلا يجب عليه ذلك التي لا موجب للانتفاع به من غير هذا بل يجوز له ان يغيره لان في حله ملزم لتجديد الشئ في الاختلاف
 لا يكتفى بجمع المقاصد على ذلك كونه وفقاً لغيره لا يجوز له التنازع في المسائل لا يخلو من قوة لان الشفعة على الفور ومثل ذلك لا يثبت عند احوال
 حيث لا يرضى عن غرض الانتفاع فانه لا يجوز تاخير الاخذ الى مدة اجازة ولعله لذلك قال الفاضل وكذا الفاضل في القواعد في حواشي التاميم مع بقا
 الشفعة رد ذلك لا يخفى عليك قوة الاول لان الشفعة وان كانت على خلاف الاصل الا انه بعد تعلّقها يكون مقتضى الاصل بقاؤها بعد عدم اهل
 على الفورية على وجهين في ذلك خصوصاً بعد ما سمعنا ذكره من الاعتداد بالظن لا ينطبق الا على اعادة سقوطها مع اهلها ما عرفت عنها الامع الرخص
 المسدود عند العقلاء وكذا الكلام في ذي التمهيد الذي فيها اية الى صلتها اللهم الا ان يقال ان التمسك بالانتفاع بالامور هنا فلا يحد
 والله تعالى **السؤال الخامس** لو عرفت فيما تقدم اية انما اذا سال الباع الشفيع الا قال له او بالعكس فاخبره بالبيع لا يبيع منها فبينما يتعين
 وما الباع والمشتريون الشفيع الذي ياجد من الشئ كما هو واضح والله تعالى **المفصل الرابع** في احوال الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول**
 ان المشتري في الشفعة ما فيه الشفعة بين مؤجل قال الشفيع في البسوط والحقان ابو علي والطبرسي فيما عرفت عنهما للشفيع اخذ بالشفيع فاعجل له لا يغير
 اخذ بالشفيع في حله وهو الحكم عن الجنب في الشفعة لا يخلو من ذلك في هذا الموضع في هذا الموضع واما التعليل وقت الحلول ولا ينافي ذلك
 الفورية هذا ان كان التنازع في غير هذا عند العقلاء وليس هو الرغبة ولكن قال الشفيع في هذا ما عرفت ان الشفيع النقص من الشئ عاجلاً ويكون
 الشفيع عليه في وقت حتى لو كان المشتري وحل عليه وان اخل حوله على الشفيع كمنه فاعجله لانتفاعه لا يبيع الاخذ بالشفعة وفيه مسائل **الاول**
 ولا يمكن هو دينا ملتزم وهو ما شبهه عند الفاضل وكذا من تأخر عن حلها هو الحكم بجمع من الغنعة والمندان والغنعة والشرارة بل في الخلاف نسبة الى قوم من اهلنا
 مشهور بوجود القائل في غير الجنب من تقدم ولم يفرق في حوالته على الفور فترك الطلب الاجل مناف له واداه الشفيع في الحال اعادة صفة في الفرض
 لا يزرع في الشفعة فاقول لان في تسليم احد من دين ما اسقاط الشفعة على مقدمه يترتب ان الزام المشتري بزيادة لا موجباً وكلاهما باطلان
 الملازمة انه لو جاز له التنازع في الامور لفرض انما على الفور على ما عرفت من الخصم ان لم يجز له التنازع في الامور بزيادة صفة وهو تجل الشفيع من غير
 موجب على قوله هو احق بها من غيره بالثبوت اعادة الما لا بعد معلومية عدم اعادة نفس الشخص لا يحقق الا بالمسواة في الاجل لعدم تساوي
 العلم المذكور في نفسه ما عرفت من الجنب لا يمكن التناقص لتقبل اولى الى مع فرض عدم كونه الشفيع كان في الشفعة على الفور بعد سقوط
 العقد بما عرفت هذا ان كان في احوال المناقشة بان الغير المزبور لم يبدى الا على عدم وجوب تجديد الشفيع وهو لا يسلم وجوب الاخذ بالشفعة
 حالاً الا على تقدير اعتبار الفورية والمفروض من هذا الموضع على هذا الوجه من الذين ذكرنا في البسوط والخلاف وبينهم لما ذكرنا الاحكام في
 غاية القواعد لم يكن احد من اهلنا في المسئلة قلت لكن مما لا ريب في حواشي التاميم بعد فرض مشروعية الشفعة بالاجل ضرورة امكان القول
 بالشفعة بلا ضرورة على الشفيع ولا يقع لقوله والمفروض من غير هذا ان الاشكال على القول بالفورية لا على الرأى الذي يمكن معه تاخير الشفعة الى وقت

كلم

في

في الواجب
 ما بلغ الشفيع
 على الشفعة
 في الواجب
 ما بلغ الشفيع
 على الشفعة

على الشفعة

فيما عرفت
 في الشفعة
 في الشفعة

الافهم

كاشف الغش

[illegible]

للتأخير

فانما هل نؤثر
الشعاع

المختار

فیض الہی

في انما وعي بعض الورع عن تضيق الشقة واسا او بعد الحدا

عجبت منهم فوج واحد الانهم يرون بالشفعة عن الميت كما انهم يأخذونها بالملك لكن في الخلف بعد ان ذكرنا في المسبوق ان كلامه الغريب
المسئلة خلافه وعلى كل حال خلافت محقق ولا اشكال في ضرورة انه منقطع بثبوتها بالاثبات الفعلي على التصديق كغيرها من المورث وليس بجوفا
بالشك ولذا اثبتناهم في بقول الشفعة مع الكثرة كما اورد في البنية التي رتب غير ما قال ليس هذا مبيها على الكثرة لان مسدداها واحد فمقتضى
الشفعة ثم قال فلان تقول هل الوارث ياخذ بسبب انه شريك ياخذ المورث ثم يخلفه في فعله الاول بحجة القول بالارث على التالوين
الغريب بعد ذلك كله ما في الروايات من دعوى ان الخلف على ذلك غير ما يخلفه عد ما استدلوا به لبيان اصل المسئلة من مهورات لارث وهو صان
بلغ درجته المحجة كاطنوه والا كما ذكر بعض الاجلة وعلله لا يخرج من قوة نفسه من نفسه والاصل يقتضيه التوبة لكن الخلف لهم غير مرد في ان ذكر
قولا وانما انتم اعم من انما كانتا شفعا من جاعة وفيه ما يرجع من غير عدل تناولا ولذا لارث لذلك لا شفعة اصلا للمورث الذي تجد ملكه بعد حصول
البيع وان كانت ثابتة للمورث لكن الفرض على تناولا ولذا لارث لذلك فليس الا الشك في المحجة وهي مقتضى الشفعة كما هو في حقهم ان ذكر
الزوجه في الميراث وغيره لبيان انها لا تخرم من الشفعة وان حرم من بعض الاشياء بل بتدقيق التالين انما توارثت الشفعة في القضا وانما تكن ترت
من الشفعة لكن استحق المورث الشفعة في شارة المورث في الشفعة دون الشفعة التي انتقل اليها من المورث فان استحقاقها ليس للشك في ضرورة
حيد ملكهم بل هو لارث الشريك بينهم وبينها في نفسه المستحق من الكتاب السنة اللهم الا ان يقال انها تمنع من لارث للشفعة والمحق المتعلق به
المقتضى لا تنفاه ايضا خصوصا مع ملاحظة ما ورد من حكمة منعها من لارث منه ويؤيد بان لارث الشفعة انما يكون بارت سبب لغيره من عدم ما
في الشفعة الذي هو سببها الا ان الجميع كما ترى وعليه قد يتصور ان الشفعة بالشك في الشك فانها تارث منه ويقتضيها الشفعة في الجملة
فالمراد انها حثرت الشفعة يكون لها التي في الشفعة والباقي للولد والذين غيرها لانها يكون بينها بالنصف كالشريك على القول بثبوتها فيقول
الشك كما عرفت الكلام فيه مفصلا واحال القواعد هناك ان بعض المتصور لما يقيد بعد علم التجارب ان المقام اعرفت فلهذا العلم ان
كان فلو عرفت احد الوارث عن نصيبه سقطت الشفعة وان قلنا بالاشطو وقع ذلك عن المورث لكن لا يبرر له فيها بناء على ما فان مثله للمورث
والفرض علم حجة الشفعة من خلاف الفرض لكن قد اشترت جميع الوارث فلا ينفذ المقي بعض الوارث نعم لو عرفت ان الوارث واحد محقق على الغير
سقطت بناء على التقاطع في المورث وعلى كل حال فاذا عرفت بعض كان من الميراث لا يأخذ الجميع لان عهده انما ينفذ استعماله بنفسه لا لغيره
عن مفاد ما عرفت من عدم بعض الشفعة والفرض ان مصدر ما هنا واحد فليس الا شفعة واحدة وان تكثر الشفعة لماعلى وجه وقوع عليهم على ذلك
التصديق احد الوارث ومن ذلك ظاهرا لفرق بين المقام وبين المصنف احد الشركاء بناء على ثبوتها مع الكثرة لاثباتها باعتبارها بعد مسخفها اصلا لكانت
بغير لادعاء الشفعة فيمكن القول بحجة عفو بعض الشفعة في نصيبه خاصة ولا تبقي في الشفعة كما سمعنا من راي على سابقا بل سمعنا ان ينفذ في
لكن عن ذلك وانهما الوارث حتى العاقل للشركاء انما وعفوا معا لكان الشفعة له فكل اذا عفى احد هما يكون نصيبه لغيره بخلاف ما قلنا فافترج
لغيره فانه من حق بل قد سمعنا ايضا بل ما من ذلك ايضا المقدس الارضي على ما هو من كان مؤيدا لما ذكرناه سابقا على القول
بالكثرة لان لا نصفا امكان الفرق بين المقامين بما عرفت وكيف كان فقول المصنف ومنه رد ضعيف محتمل لا راد له فيما استوفى اصل الشفعة
بعفوا بعض المورث ولا راد له فيما عفو الوارث في نصيبه فاخذ من غير شركاء نفعه او قد عرفت وجه ضعفه على كلا التقديرين نعم لو عفى احد
الوارث وطالب الآخر فاشكال في ذلك العاقل فلهذا اخذنا الشفعة لاستحقاق المطالب الجميع بعد عفو الوارث فبغيره ينقل استحقاقه الى الوارث
هو العاقل ولا يضر عهده السابق ان هذا الحق اخر غير الاول فاني القواعد الحكم من خواشيمها للشهيد من الاشكال في ذلك فغير محله والله العاقل ولولا
مفسر له شفص نفع شريكه كان لوارثه الشفعة بناء على الخلف من انتقال المركز للمورث وان استغنى الوارث عن ما على القول ببقائها على حكم ما
الميت في ثبوت الشفعة اشكال على تقديره في الاخذ بها لاشكال ولو سمع بعض ملك الميت الدين لم يكن لوارثه المطالبة بالشفعة بناء على ان
الترك ملك له بل على القول بانها على حكم مال الميت وان لا يملك شيئا منها الا بعد قضاء الدين ضرورة تجد ملكه بعد البيع فلا ينفذ شفعة
لو قلنا بانها عمل لارث من قد الدين لمحبة احوال ثبوتها لانه لا يشترط في ذلك الكلام فيما لو كان لوارث شريك المورث فمقتضى نصيب المورث
الدين ولو اشترى شفعا مشفوعا وادعى به ثم مات فللمشفع اخذ بالشفعة لسقوط حقه ويدفع الحق الى الوارث وبطلت الوصية التي هي ليس
من الوارث لعلها بالعين لا البذر لو اوصى لارثا ان ينفذ نفعه على ان يتقبل بعد الموت قبل الميراث استحق الشفعة الوارث بناء على ان القبول
نافذ لا ندم المالك دون الموصي ثم بناء على ان القبول كما شفص من ملكه بالموت تكون الشفعة له اذ قبل وشفع فوفا لا ينفذها قبل القبول بعد
العلم بكونه مالكا قبل رجح بكونه مريضا لكان في ذلك من عدم ذلك عند المالك لا يبرر ما عرفت بلغة القواعد لا ينفذ الوارث في المطالبة
لانا لا نعلم ان المالك قبل الوارث قال ويحتمل مطالبة الوارث لان الاصل عدم القبول وبقاء الحق ومنه ما عرفت الرضى فملكه ايضا مقتضى الاصل عدم
فخرج مملوك لما لا يقع الوارث غير معين وعدم القبول الذي يدعى اصلا عدم مرجعه الى امر وجوده وهو نداء عدم ارادته لا التكون فاذا مات انتقل
المورث وهكذا فكل مناهي الحقيقة متوقف على امر وجوده مقتضى الاصل عدم ارادته لا التكون صالحا لتخليك الموصي له ولتخليك الوارث لكان
الوصية المستعينة للقبول لا رد فليس هناك حق لاحد ما ينصوب بقاءه على تقدير استحقاقه المطالبة لو طالب ثم قبل الموصي انفسه في المطالبة
ما ينافي لظهور عدم استحقاق المطالبة لو لم يطالب الوارث حتى قبل الموصي فلا شفعة للموصي بناء على النقل في الوارث وجه ما ينافي على ثبوتها
لن ينفذ في العلم ببيع شريكه وعدا ما رواه الثوب والله العالم المسئلة ان بعد اذ ابا الشفيع نصيبه بعد العلم بالشفعة على وجه لا ينافي في القول

نقص

عبداللہ بن ابی القصب

الشخص

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

عبدالله بن محمد بن عبد الله

الحمد لله

فما لي بالعمى كما رأيت
فمن الغفلة فما لي بالعمى

الثغور

ملفوظات

فضل الشيخ
في فتح علي بن
الشيخ
محمد بن محمد

دوہم

وعمد الشكاوى من غير الحياض
لها وبقية كل من احد ما يتناول

فما لو خذنا الشفعة فوجدنا عيبا سابقا على البيع

في الشفعة

وهذا غير لازم للوكيل كما هو واضح كونه من صفات التعليق بالثمن الذي يمكن فرضه على غيره ولا يتفرق الوكيل على غيره واجبا لصيغة الله تعالى في الشفعة
 اذا اخذ الشفعة بالشفعة فوجد فيها عيبا سابقا على البيع فان كان الشفعة المشترى عالين بذلك فلا خيار لاحد من الطرفين لان الشفعة لا تخلو من عيب
 لا خلاف ان كانا جاهلا بعين وفاقا على ردّه وعلى اخذ مع الارش وبتلك من كان الشفعة ما بعد الارش وتوهم اشكال في رد الشفعة بالشفعة
 ليس بها كمن حق ارضه بالبيع فلا بد من عدم دليل في العيب عن غيره في البيع فبره وهو قاطع العيب بقوله تعالى فما كان منكم من شيء الا له جزاء له
 لا على البائع ان لا يخلو من عيب على المشتري لو ثبت من غيره ان لا يمكن الشفعة من اخذ من البائع الاصل او يكون اخذ من المشتري بالقريل قد
 يشكل جوعه بره على المشتري واخذ هو ان لا يمكن اجماعا بان لا يستحق المشتري على البائع خارج عن الشفعة بل لا بد من عيبه عنده ولو اخرج من
 الشفعة البيع فبقيت القوت ما قبله من صف الشفعة في البيع نحو تبصر لصفته ايصحه لصفته الشفعة ح ما قبله من الشفعة الذي دفعه
 على المشتري على ان اشمال ذلك مثلا هو المعلوم من عدم مقابلة الثمن شرعا لوصف الشفعة وعدم استحقاق المشتري عليه من عيبه ما دفعه له بغيره فان
 كما لا يخفى انهم لان يقال ان عاقل على استحقاق الشفعة بالثمن ظاهر في غير العرض بل قد يدعي ان الشفعة لا يراد الا من كان له وهو من شأن
 الاتفاق المبرور والله تعالى وعلى كل حال فان رد الشفعة كان المشتري بالخيار في رد الارش لا من غير واحد وان شغل عن ملكه بخلاف ذلك
 انه ليس ضرر له واحدا ان مطلق الانتقال عنه مسقطا لشرائه وان عاقل له لا بد من دليل عليه ان احق الشفعة لاخذ من المشتري الشفعة فخرج
 الشفعة عن يده ولا يصل فيه للزوم فلا بد من دليل على ذلك الملك الحاصل للشفعة بالشفعة هذا من ذلك يظهر ما اطنب في المسالك من سوء ثابته
 الحكم المبرور فان اخذ الشفعة من المشتري فارد الشفعة رد دون الشفعة فلا مانع من خروج الشفعة بغيره بين احدهما رد دون الشفعة
 فارد الشفعة اخذ الشفعة من المشتري رد دون الشفعة وسبقه فثبتت بالبيع وشيئا من هذا التعليق وان عرض المشتري استند ذلك
 الاخذ من المشتري وهو حاصل اخذ الشفعة ولا نالوا قد من الشفعة بطل حق الشفعة واسا وان قد من الشفعة حصل للمشتري مثل الشفعة او غير ذلك
 بين الحظين وبذلك تقديم المشتري لان الشفعة انما باخذها اذا استقر العقد كما تقدم في البيع المشتمل على الحيا وقد تقدم ضعف الجنب عليه هو كاش
 بل العلم الضو بجوارض الاردين من قبل اخذ الشفعة الشفعة الذي قد عرف الحال فيه سابقا وان المشتري الفسخ ولكن اذا دفع كان الشفعة خفي فخرج
 بالشفعة من المشتري لا لاجل ان كان ولو سبق حقه بناء على ان استحقاق الشفعة الردي من العلم لا بالبيع بخلاف الشفعة النابت حقه تمام الغدبل
 لو دلنا بشبهة ببيع ايصه سابقا على حق الشفعة ومقدار ما يمكن من بيعه من الشفعة بما ذكره مؤيداهم من الاحكام واجامهم وان كان المشتري فانهما تقديم
 ايصه وهي استلام من الذي ان وعلى كل حال على ما عرف في منقضاء الشفعة من قبل الشفعة وعقد نسلط المشتري على اخذ منه
 على البائع هل له المطالبة بالارش في الشفعة في محكي المبسوط لو كان الشفعة عالما بالبيع والمشتري جاهلا بالبيع للمشتري المطالبة بالارش في واحد
 ونحوه ياتي في المقام ولعله لا يرد في سند الشفعة من جميع الشفعة فلم يبق من غيري بمطالبة ولا يترك انما ان الشفعة بالارش فلا
 يفتقر اوجه ولكن لو قبل له الارش كان حسنا بل هو خير الفاضل في محكي النذرة والفتنة والكر في هو الاصح لا خلاف في ذلك وعو كالفتنة لا
 ينافي ذلك كما لو باعه باضغان عثمنا كانه لا ينافي استحقاق الشفعة لما يقابل من الشفعة فلا فائدة في اخذ ما ذكره عليه قبول العرض من الشفعة
 بعد ان كانت معاملة مع البائع مستقلة لا مدخلية لها فيما وقع بينه وبين الشفعة فهو من الشفعة فيسند ذلك خلا من ذلك كما هو واضح واجمع الفسخ
 المبرور من الشفعة بل لعل المظنون خلافه من القوي قبل من ان الشفعة في ذلك على انه لو كان للمشتري الارش كان الشفعة صحيحا لا يفسد اخذ
 ناخيه الى معرفة الارش المتوقفة على توقيم اهل الخبرة المحتاج الى حان ينافي الفورية وهو كما ترى لا ينبغي ان يفسد الله تعالى ولكن الحكم لعل الشفعة
 دون الشفعة ضرورة ان لا يلزم للشفعة لعل ولا الشفعة فخرج الشفعة من يد وفي استحقاق الارش ما عرف من ان لا يفسد ذلك فيسقط عن الشفعة
 بغيره ولا يفسد فيه علمه بالتحال الماعرف من انه باخذ بالثمن وهو ما لا يفسد في رد الشفعة وان لم يعلم المشتري ان الشفعة لا يراد الا من كان له
 الشفعة ان المشتري اشتراها بالثمن من كل عيب في القواعد هو كالمشتري والافضل الردي من يمكن القول بان له رد وان علم بالشر المبرور دليل الرد والاشهاد
 على المشتري واستحقاقه في عبارة القواعد المزودة ان له الرد وان لم يظهر عيب في الشفعة المذكورة في حكم العيب الا ان كان الشفعة والله تعالى المستند الى البائع
 الشريك الشفعة بعض عين لا مثل كما لا بد فان قلنا لا شفعة في مثل ذلك فلا بحث ولن اوجبا الشفعة بالقيمة فاخذ الشفعة بها وملكه ثم ظهر
 للبائع في الشفعة عيبا كان للبائع ردّه على وجه الفسخ والمطالبة بقيمة الشفعة ثم الفسخ او لم يملك عند اي البائع في العيب ان يبيع من الرد ولا ناطله على
 ان يبيع الشفعة من الشفعة لان الفسخ المنعقد للبيع الفسخ بطل الشفعة للاصل من حصول القيمة لثبوت الشفعة وهو البيع مؤيد بان فيه جبا من الحظين
 لان رجوع البائع في العين يقتضي سقوط حق الشفعة بخلاف ما اذا اخذ القيمة بخلاف اجدد فيرد ان قلنا فان المسالك هنا وقبل تقدم حق البائع في
 الفسخ الى فسخ المقارن للعقد والشفعة ثبتت بعد من يكون العيب بطلان الشفعة من قبل المشتري فربا البائع يفتن نقص ملكه كما يقتضي نقص
 ملك المشتري لو كان في ملكه الا ان الشفعة لم يفسد في كلامهم فاضا من غير خلاف يبرر فيه فبين ان الشفعة خفي ارضه بالبيع لو حصل قبل اخذ الشفعة
 ليس ذلك لا التقدم في الشفعة عليه من هنا ضعف المسالك بعد ان حكم بان مجرد وجود العيب لا يفسد العقد فيكون في سببته الفسخ بل هو مع الفسخ
 انتقال الملك كما ان الشفعة ايصه غير كاف في فسخ الشفعة بل هي مع العقد فاما مساويان من هذا الوجه في حق الشفعة المرجح الذي ذكرناه الى المبيع
 الحظين ولكن يمدان ذلك بجملة لا يصلح من اجل خصوص ما بعد حكمه من غير خلاف يبرر فيه بغيره ان لو كان الخيارات بين البائع من شرط او شفع الشفعة كما
 للبائع من الشفعة ولا يفسد في حق الخيارات المحاصل لغير الشرط اذا هما معا مقارنان للعقد مع فرض كون الخيار بالشرط سابقا على حق

دون الشفعة

فيما لو كان في الشفعة عيبا سابقا على البيع

جواز أخذ الشفيع من بلد المشتري الشفيع بها على نحو أخذ المشتري من بلد مدعيه لأن ذلك إنما يقع على جند فذلك الجواز لكن في القواعد ولو ادعى المخاض
الشك من على من يده حصته الغائب الشراء من الغائب فحصل ثبوت الشفعة لأنه لا فرق بين أن يدعى المدعي من بلد المدعي أو من بلد المشتري دون ترجيح الحكم
عن التذكرة والندرس نعم عن القهرين الأول أقوى فيمنع بعد العلم بكونه لا للغير لا إشكال أنه إنما ادعى على الغير لا أن يرد على جواز الأخذ من بلد
باعتبار كونها زائدة ولا معارضة لها فكأنه قد جرح ذلك على وجه لا يفيق التردد المراد من الجماعه فضلا عن إيجاب العلم كافي للمنفعة بعد حكم من
الشفيع بثبوت الحق لأنه المقتضى الذي ذكرناه والله لا يفتقر إلى أن يقال إن عنوان الشفعة يضاهي وتؤيد تحقيق صدق ما عاكس الشفيع هو غير محقق هنا فلا يثبت
الشفعة على وجه أن يباينها بطل بناء على القدر وجواز أخذ المشتري منه لا يحقق أصل المدعى بل ليس للشفيع الأخذ لعدم تحقق عنوان ثبوت الشفعة
بخلاف جواز الشراء ظاهر من فائدة لا عنوان له على الوجه المذكور على أن التبرع الذي هو الحكم المذكور إنما هو في الشفيع بأثره لا مطلق الشفيع حتى يقع
الذي لا يرجع إلى أن يرد بل هو تابع للحكم الشرعي المتعلق على عنوان خاص لفرض عدم تحققه ومن ذلك يظهر أن ما في جامع المقاصد فائدة بعد أن ضعف
الأثر بانه لا يرد في حق الغير قال لكن يشكل في حق وهو من بين مال الغير مصل في دعوى لو كان لا يغير خلاف ويجوز الشراء منه والشفيع بتبويلا على قوله
وكن لو ادعى الشراء من المالك جمع فلم لا يثبت الشفعة بدعواه الشراء مع الحكم بنفوذه وقوى في القهرين ثبوت الشفعة ولذا يخطأ بالبال أن كان المراد
بثبوت الشفعة اتقاع الحاكم الشفيع وحليله المدعي هو المتبادر من ذكر الدعوى فهو مشكل وانظر الحد لأن مجرد دعوى الشراء من بلد مال الغير لا يثبت
الثبوت شرعا وليس المراد جواز الشراء منه لو ادعى لو كان له الحكم لو كان المراد جواز الأخذ لذلك بدعوى من يملك المال الشراء فليس بجيد كما يجوز
له الشراء ولا يوجب نحوها من التصرفات ثم يكون الغائب على حمله ولا يخفى عليك ما فيه بعد التامل كما ذكرناه وحكم الحاكم على من يده المال بعد اعترافه
بالشراء بانه لا يرد عليه ولا يأخذ له ما تقرر المتعلق بليس كما على الغائب لأن دعوى على حمله لا يوجب له الأخذ من بلد المدعي من يملك المال بعد اعترافه
جواز الأخذ منها بالتصريح الزهري أنه في حق المحقق مدعوى في حق الغير والحكم بالانزعاع من بلد المال لذلك لو كان لا يثبت الشفعة بعد أن يثبت الشفعة من
وبين المشتري نعم لو قلنا بعدم جواز الأخذ على وجه يضر بالشفيع المحرر عدم جواز الانزعاع وإن كان لو أخذ بالشفعة فلا يمنع دفع الشفيع بمصاديق
المدعي يثبت عليه حكم المالك من بين الأخذ وإن يكن عنوانها ثابتا في الظاهر ولكن يكفي فيكون ذلك في نفس الأمر إنما الكلام في جريان أحكام الشفعة من
بغيره صا ولا يتراع منه فصار ويطال الشفعة مع على الفور بها وبغير ذلك من أحكامها مجرد دعوى لو كان لا يفر من جميع أحكام شرعية مترتبة على
موضوع لا يخفى ولا أقل من الإشكال الأصل عدم ترتبه هذا الأثر في الأثرين لأن الأثرين عدم ذلك كله والتميز في هذا نظر المصنف وغيره من يردون
الانزعاع ذلك كله الجواز لا يرد من جند الله العالم على كل حال فلو تضييق الشفيع بشفعة على ما فرادى لا يرد وبعد ذلك حضر الغائب ما وجد
فلا بحث وإن أنكرنا القول فلو لم يرد مع بغيره بغير الشفيع بل الشفيع وله الجزية عليه من حين خصه المحسن رده فهو على اليد غيره ولا خلاف ولا إشكال
أنه يرد مع الجارة المزبورة على الجارية أن لا تسبب إلا على الشفيع بآخرة زمان فبذلك لا يثبت الشفيع إلا بالانزعاع وعلى المشتري بما قبل ذلك طلبا بشرطه
شاء بل على المشتري بما كان في يده ويد الشفيع المترتب عليه محمول على البدل فانه كما غاصب من هناك ويحرم على مدعي الوكيل أن يرجع الوكيل على الشفيع
ولا على المشتري لا عار فيه أن يكون للمنافع لها وانظر إليه بلخذ الاجرة منه والمطلوب لا يرجع على غيره من ظله وإن حجج على المشتري والشفيع يرجع كل من الشفيع والشفيع
على الوكيل لا يثبت إذا لم يصب منها ما يفسد بغيره بغير مدعي الوكيل ولا لا يرجع من صدق عن ذلك عليه لا عار في بطلان المالك ذلك كله وأما خصوص
بعد الأخاطة بما ذكرناه في كتاب الخصم لكن فيه أي لفرض قول آخر محكي عن المبتدع وهو وجوب مدعي الوكيل أن يرجع الشفيع لوجوب المالك عليه لا يستلزم
الانزعاع بعد وهذا واضح لقضائهم جميع اعراضه بغيره المدعي في دعواه الوكيل لا يكون كالفصل الذي يستقر عليه الضمان مع التلف في يده وبذلك لا يملك
أن القول الأول أشبهه بصل المذهب قواعد الفقه عرفتها في كتاب الفصائل الله العالم ومنه يظهر ما طعن الدرس في أن يرد من ماله من ماله من ماله
القواعد قال فكذلك لو ادعى الوكيل الوكيل الشفيع لكن هنا لا يرجع الشفيع على الوكيل ورجع عليه بخلاف ما لو رجع على الوكيل والفرق استمراد
التلف في بد الشفيع ولو أخذ الشفيع اعتما على دعوى الوكيل لرجع عليه لا يرد من غيره ومنه لا وجه لوجوب الوكيل على الشفيع وإن كان قد اشتد المنافع لا يرد
بأنها حق له وإن المالك ظله يأخذ عوضه فكيف يرجع بطلان المدعي عن غيره من ظله لكن الموجع عندنا في تخصيصه من الدرس مصلدا بما سمعت الوجه لا بد من
عدم رجوع أحدهما على الآخر لا عار من الرجوع بظلم الرجوع في القهر ولو كان الشراء بما يباين فادعى المخاض على من حصته الغائب يده أنه اشتد من
الغائب فحصل حمل أحد الشفيعين من كان في يده مصل في نفسه وعد لا تترادف على غيره والأول أقوى كذا تابع الغائب وادعى الشفيع
أذن الغائب فإن وجبنا الشفعة فمالم الغائب ظنكر البيع والأذن قد تم قول مع التبيين وبأخذ الشفيع بطلان الاجرة من شأنها فان طالب الوكيل
رجع على الشفيع لثالث الشفيع في يده وإن طالب الشفيع يرجع على أحد الشفيعين يرجع على أحد هوكا شر لا يطالب ما ذكرناه لا يثبت والله العالم ولو اشتد مصلدا بما سمعت
ودفع إليه عرضا يساوي عشرة مثالا أو ابرء من العنق وبعضهم زعم الشفيع تسليم ما له لو يدع لا يرد من أحد بخلافه العقد ضا وقوى أن وقع بعد ذلك
بين البائع والمشتري ابرء أو معاوضة شيء لا يساوي ويد ويحوز ذلك ما لا مدخلية له في صدق مقتضى العقد اياه كما هو واضح والله العالم ومنه لا يملك
الحق فينا سطل به الشفعة والمشتري بين الأخطاء بين الواض شجرة عظيمة بل لا خلاف بيننا بين المشتري هذا ابن ادریس أنه سطل الشفعة بطل المطالبة
أعلم بعد أن لا يملك من الخلاف الإجماع عليه قبل ذلك والفاعل المرفوع ابو على الحسين الصدوق وابو الكاظم وابن ادریس وابو الصلاح على حكمي
نفر عن المراسم الشفيع والمشفعة وفقد الوكيل فان كان ذلك ظاهرا في الترخي عاوان الفوتيرة لو كانت معتبرة فيها على وجه شفعه هذا

الأول

فوجب النظر لها كان فلا جميع يقبل لعله ينحط عند الترتيب في الحكم الخبر والمحكم في جميع البرهان والكفاية بناء على ان من حيث اشياء اوله القبول ولا
فالاصل التراضي بان كان هو خلاف القلم وعلى كل حال فالاول لظهور عند المصنف لنبوءة الخبرين بما عرفت لاحد في الشبهة في واثباتها والاخر الشبهة
كحل العقال بل في الذم ونسبة الاخير منها الى الاشهاد ولا يقدح عدم وجودها في طرفنا بعد ان ذكرها الاصح في كتبهم مستدلين بها على
ذلك الاجماع المحكي للعضد فاسمعت من الشهرة العظيمة وانما من عن زمان حاكمية فانها على كل حال فيقلد قوة الظن بموافقة الواقع بل سئل
واحد بحسن بن مهران السابقي المشتمل على بطلان شفعه من طلب تم مضمون كحضنا الثمن فلم يأت في ثلاثة ايام ان لو كانت على التراضي ثم لم يطل هناك
كل ذلك مصداقا في ما عرفت مكررا من كون الشفعة على خلاف الأصل والمشتق شونها على الفور بل لعل ثبوتها في بعض الاشياء دون بعض في
بعض العقود دون بعض شعيرتلك بقية والى اعادة الضرب بل في قوله فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله الشفعة بين الشركاء وقال لا ضرورة
ضرب مشعر بذلك بناء على رآه الاشادة به الى الضرر الحاصل من عدم مشعر بينهما ومن كونهما على التراضي بل في قوله الغائب على شفعه مشعر
بذلك ايضا ضرورة اشعاره بكون ذلك من جهة الغيبة التي هي عدمه لكن قد بقي في مقابلة ذلك ان الخبرين اليهوديين من حقوق العامة ولذا اترك
غير واحد الاستدلال بما قبل من المحقق رآه الكتاب من الانفال فحجج الاخذ وانما من الثاني منها ان الزم من بيان ضررها انها وانما كحل العقال
بل في الاستدلال هو من اجل كثرة الشافعية ان اسناده ضعيف قال ابن جابر الاصل في القول ليهي قولي ان ثبوت الاجماع معارض في مثله بل لعله
اقوى منه باعتبار وجود القائل بذلك من تقدم على حاكمية خلاف الاخر ان لا يضرنا احد من تقدمه قال ابن ذلك وحسن ابن مهران بناء على ان
مورده بعد حصول الشفعة فلا شتمل ايصا على ما ياتي في الهوتية اذا القائل بما لا يجعل انظار ثلاثة ايام لاحضا الثمن من جملة الغل في مخصص
مع دعو الغيبة في بلد خرب قد بين ان الخبرين بعد ان موردها في الاخذ بالشفقة قوله بناء على رآه ذلك من طلب ضرره وطلق عليها بعضا من انما
يفيه لاحضا الثمن قد دنا المخصص على العمل بغيره في ذلك من غير فرق بين القول للفور والتراضي فلا دلالة في الخبر على شيء منها اذ حمل الترخ
هنا فاجل الاخذ بالشفقة مع غيره فاهل كل مع ما فيه من دحض الوافقة للحكم في حقيقته ان لا يلبي من انما تمتد الى ثلاثة ايام كالشاذ في احد اقواله
والاصل منقطع باطلاق الاول واستصحاب ثبوتها بعد حصول سببه الذي هو البيع بالنقض عدم العلم بكونه على الفور ويعد من لا ياتي في الفتك به على انما
كما حقق في محله ومن الغريب جدا ان لا يعا هذا له بان المخصص لنبوءة الشفعة حدث العلم بالبيع معه والحال في سبيل ذلك في ابقاها وابلطت لعل انظر
معلوما اذ هو كما نرى لا حاصل له ومجرد دعوى لا دليل عليها بل امر الادل خلافا لها ان ظاهر قوله الغائب شفعه رآه ميبا على عجايب المخصص او
فهو مطلق شامل للمتمكن من الجوى والتوكيل وغيرها وقاعد الضرر بدفعها انما رآه على نفسه لثبوتها ما فيه الشفعة من التقوى غير ملاحظ لاجلها
من الامور الكثيرة على انه يوجب الارشاد في اذاعة اوبى ان قلنا بان كان المراد من الضرر عند غيبة المشتري في التبرير لا لاجل الاخذ منه في الانصاف انما يمكن
بحر المشتري من هذا الضمان بمرض البيع على الشفع وبذلك التسليم لغيره في امر انما ان يتسلم او يترك الشفعة في قول الضرر عن المشتري بذلك اذ اطر
فيما ذكرنا ونصرت من غير ان يفعل ما اشترانا اليه وهو الدخول للضرر على نفسه ولعل من هذا المعادة قال في الدرر ان في كلامه لما بالهوتية فلا يمكن ما
بذلك وما بعده صريح في خلافة ذلك فوجب عمله على كون ذلك مستقلا لها وان قلنا بالتراضي ان كان جنس ما فيه ان لا يرد حال ظهور ذلك عدم
ارادتها ومن هنا عجزه تردد بعض الناس على ما في التراضي في لعل لا يخرج من قوة ما يصل الى الحد للضرر بعوضا سمعته منهم في نظام مدعي ضيق
في بلد خرب او بعد قائل بان في التراضي ما لم يضر المشتري نحو ما سمعته في دعوى ضيقه التي لا يضر بها الى ما عرفت من ذلك لكان في غاية القوة ودون
القول بانها على التراضي ما لم يضر المشتري على الشفع النقص من الخبرين في شفعه وعلها فيجوز الفروع لا يضر بها ولا ضرر كما هو مفسر لذكره فينا سمعته
من التراضي لكونه الاصل في التراضي بل بما كان في ذلك جميع بين الامثلة جميعها وانما بين عن ذلك كلامه فلا يرجح ان الاصل عدم الشفعة بعد ذلك
الحاصل من هذا راجع الى جماعة من الاسنطاطين غير ذلك ما سمعته خصوصا بعد عدم سؤالاته لبيان التراضي في التجميع الى مستحقات بقائها واطلاقها
ول على شونها بعد ان كان الاول منها بعد تسليم حجة هذا والثاني الذي قد عرفت انموثا لغير ذلك من الامثلة المتعارضة التي حصل منها الشك في ذلك
الاصل الثاني وعموم او بوالعقود التي لم يكن من ذلك الشفعة التي هي الظاهرة على مفسرها ومع فرض كونها ايصا من الاذلة على تلك الاعمال الا على
الفور التي هي المقتضى دون غيره فاما ما وجد فانه دقيق جدا والله اعلم وبالله كان في فعل الفور والتراضي قد وقع الخلاف في سقوسها بامور الاول فترك
عن الشفعة رآه كما عرفت منها قبل البيع فالاسكان في الشقة والمض في النافع والفصل في جملة من كتبه وولده والمفكر في الكرك في الثاني التمسك وتحرر
والكاشا على ما حكى عن بعضهم على انهم لم يطل الشفعة في البيع ولا خلاف في الاذلة ولا ترسقا طام اثبت بل قبل في الاصل الاجماع على ذلك قال ما
ظن انما اذ الامامية يرون في الشفع في بفسط الان يترجح الشفع باسقاط حقه ثم حكى من اهل العامة الى ان قال اشافى والشعير من بيعته
وهو شاهد لم يذكر فلا شفعة له والذي يدل على صحة مدعينا الاجماع التكرار وان كان شعرن الحالى بنده فاشك في ذلك كما في المتن في قوله
بل هو خبر الارشاد ان قال على ان في ظاهره المراد جميع البرهان التقوى بل قد يلوح الميل اليه الذي يرون بل في التاخير ان عرض البائع الشيء على صاحب
الشفقة حتى معلوم فلم يره فباعه من غير ذلك الثمن او ان يد عليه لم يكن اصحاب الشفعة المطالبة بغيره باقل من الذي عمن عليه كان له المطالبة
قال في هذا اليه واذ علم الشريك بالبيع ولم يطالب بالشفقة وشهد على البائع او باراد البائع فباع او لا يشتر فيها ابتاع ولكن له المطالبة بعد ذلك بالشفقة
وقا لشفقة وان باع ان ان شيئا له فيه شريك على اجنبى الشريك خلاصه فاصفى البائع وباراد للبائع بطلت شفعته ثم قال لا يصح لو عهدا ببيع على
اجنبى بل من ماعرض على الشريك كان للشريك الشفعة على البائع وقصد منه قبل ومضى عبادته الهاتية حياوة الوسيطة لجميع الشرائع لكن بشرط

في دفعه الى
الشريك

تكملة الشفيع

المعتمد

ابو جریز و صاحبان

[illegible]

فيما لو ادعى شره بكذا متابع بعد ما نكر الشريك

الشفعة

الشفعة لا يقر بالشرع على جبرته عليه حكمها التمسك بطلانها مع جبرها في الغور ونحوه فلا يثبت بطلان ذلك باقراره مع الشفعة خلاصا لمبدأها خاصة
 كان المراد ان الشفعة لا يقر بالشرع على جبرته عليه حكمها التمسك بطلانها مع جبرها في الغور ونحوه فلا يثبت بطلان ذلك باقراره مع الشفعة خلاصا لمبدأها خاصة
 منع واضح فتم توريث الشفعة بالشرع بالقبض لم يكن القول بحصول تمام الملك على من قبضه اثر الشفعة والافق ومشكل والله اعلم او على كل حال لا اشكال في
 ان المتابع احالته لا يركن قد قبض العين بل مع قبضه من الشفعة وان اشكل في هذا القواعد بل هو من قبضه عدم التمسك في غير هذا الاستفاد فانما بعد
 قبضه العين كمن يدين دفع الدين امر مطلق على ان ما قبضه من الشفعة ليس هو قبضه من غير الشفعة لان كل قبضه من غير الشفعة لا يثبت بطلانها مع جبرها
 الى صدق كونه مدعيها وهو منكر ولما الشفعة فلا احالته في كذا صرح به غيره واحدا على قول الدعي من دون ان يكن جازيا بما يخصه لا لغيره
 وضانه الذي وعده ذلك مضاعفا الى التمسك بالشرع ولعل في ذلك اشك عن غير محكي الا بصرح على القولين كاشك ان الشفعة والدين لا يثبتا لغيره
مسألة الثانية اذا ادعى ان شريكه اتبع بعد ما قبضه الشفعة عليه فأنكر القول قول الشريك مع عينية بلا خلاف اجماع بين من عرض له
 كاشك والظاهر والمحل في الفاضل والكر في ثنائنا الشفعة من غيرهم على ما حكى عن بعضهم بل لا اشكال لخاصة لعدم تحقق شرط الشفعة ولا ينفك
 اصلا لعدم تقدم شرطه فان ذلك لا يرضى الشك في تحقق الشرط بعد ما فرض الاصول حتى اصل عدم الاقرار في فرض جهالة الثاني في اوج ومطعم على انكر
 من يحصل الشك في تحقق الشرط على ما عليه لا يثبت في غير ذلك فلو كان لا يثبت في غير ذلك فلو كان لا يثبت في غير ذلك فلو كان لا يثبت في غير ذلك
 خلافا لاجد اجماع بين المتشرعين له ولعل ذلك الكفاء بذلك بطلان دعواه او ان قد يثبت ان قالوا في التمسك البيعة على الدعي ان يدين على انكر كون
 كقبضه العين على ما في موضع من الانكار ولذا كان الحكم عن بعض وجوب الشفعة وجوب الحلف على نفي الاصل ان جازية لا تدرى به ولا يمكن الحلف عليه
 ولا مدع الجواب في نفسه موقوف حقا بانكره من اول الامر لا لم يكلف غيره وان كان لم يجره بوجوب الحلف بالاضحى على طبق الدعي
 لكن واضح التمسك بعد فرض كون الجواب صحيحا لا يمكن ان يكون قول شره بعد ولكن سقطت الشفعة بمسقط لا يتخلل اثباته وان كان
 المسألة في كتاب الفضا اذا اخضع القام فلاحظنا قبل ذلك العار ولوقا كل منها انا استوفى الشفعة فكل منهما مدع كما صرح به الفاضل في التمسك والكر
 وعبرم على ما حكى عن بعض ايضا لعدم تقدم احد ما على الاخر بل في نفسه اطلاقهم عدم الفرق بين العلم بان شره احد ما جهالة الاخر من وهو قول
 لما نكر زمانا من ذلك على الحكم بالانحراف على جبرته عليه حكمه كونه من كونه عنوانا في المقام مع منع عدا البيعة لاحد ما يحلف كل منها
 لصاحبه وثبتت لادبها بلا شفعة لاحد ما على الاخر لكن قد يشك في ذلك لانها ما هو بان مستفادان لا دعوى واحدة يكون الحكم فيها بالحق فيغير
 ح فيها ان يقال ان شريكها بالدين وان كان من بين من صلبه فلنا بالزجج او امرع الحاك في استخرج تقديم ايتها في الدعوى مع فرض تقاضا بها ليدع عوله
 ويحلف المتكبر مع عدا البيعة فان كل حلفا لم يدع ويضطر له ولم يسمع دعوى الاخر بعد استيفاء حقه ملكه بناء على اعتبار بقائه الملك استيفاء الشفعة
 ثم لو حلف لم يكتل سقطت دعوى حقه عليه الشفعة بغيره لا يجوز بها عليه فاذا ادعى حقه وحلف خصه استيفاء الملك منها على الشرع ولا شفعة وان كل
 حلف هو وشفع ان اردت الكل كما صرح بذلك موضع من القواعد بل هو الحكم عن اللبس والتمسك في المذكورة والخبر بجامع الفاضل لا يثبت على
 منافاة لما من سماع الدعوى بين معا والظاهر انهما لان يقران المراد بالحق الحلف في كل ما على اوجب بل يور لا الحلف الذي هو في دعوى احدهما لا لهما
 في نفس مع ولعل ان الدابة والعبد مثلا فلنا بناء على قولهم خبر اذا اقام كل منها بيعة فالتساقط او الفرقة ضرورة ظهوره في كونه دعوى واحدة وذا دفع
 بان لادب منه اذا اقام المدعي عليه بيعة فبانه السابق بعد قيام البيعة من خصه على انه السابق من خصه من غير انشاء دعوى سنا نفدان كلاهما مدع
 على ملك الاخر فلان هذا هو الغرض من الشفعة في الشفعة مع ان الشفعة هو المدعي كان مع بيعة المتابع اذا اختلف هو
 المتشرع مع جهاء العين ومنه ان من قبضه ذلك كون الدعوى واحدة فيها الخالف بخبرها من مسائل الشفعة فاما يكون فيه الخالف لعل الاولى ان
 ان يقال ان الفرض ان كان في الظاهر دعوى بين باعها لان كلاهما يدعي الشفعة في شفعه الاخر فاما شفعنا الا ان يمكن ابرازها على وجه
 كالمدعي واحدة في حقها الخالف باعتبار ان كلاهما يدعي الشفعة في شفعه الاخر فاما شفعنا الا ان يمكن ابرازها على وجه
 عها لا يثبتها باعها خلاف المقام ونحوه ان يكون من قبضه احد ما الاخرى صالحة لان تكون جوابا عنها كافي المقام فان جوابا لخصم ما به
 الاستوفى بغيره بطلان دعواه السابق المستحق بغير الشفعة ولعل ان كان ظاهرا لا يحل في المقام انما دعوى واحدة يكون فيها الخالف في شفعه لغيره
 من من الشفعة وغير ذلك لان يجرى منها انما دعوى بين مستقلين في باقي الكلام السابق الذي هو ليدع واحد منها على
 عها من الدعوى فاما انتم توجب الدعوى ان يجرى بها على ان لا يجرى بها فلو كان لاحد ما بيعة بالشرع
 لم يحكم بها الا لا فادع فيها ولا فادع فيها في الفرض اللطيف الذي لا يثبت الشفعة في شفعه الاخر فاما شفعنا الا ان يمكن ابرازها على وجه
 وغيره من تعرض له على ما حكى عن بعض لوجوب الفرض واستيفاء المانع في قبضه حقه وان كان لا يثبت البيعة المطلقة لغيره فان في ذلك فنيافس
 باعها ام من قبضه الشفعة لان يكون من قبضه الشفعة في قبضه حقه وان كان لا يثبت البيعة المطلقة لغيره فان في ذلك فنيافس
 بالشهادة على الفرض ان لم يعلم افعضا لاحال مقارنه المانع واضح التمسك في لو كان لها بيعة بالانبياع مطلقا او في بيع واحد على ما سبق
 لاحد ما على الفرض وان لم يعلم فلا يجرى من قبضه عدم الفائدة في المطلقة كما عرفت والتمسك الثانية عدم الشفعة بينها لعل السابق من احد ما هو في
 ولو شهد بيعة كل واحد منهما بالانبياع على وجه يحصل التمسك في المقام في الشفعة بينهما لعل السابق من احد ما هو في
 الفاضل من مناسقها او يوجب ذلك على الشفعة لا يثبت الاول هو الاول في حصول الاستسبا الذي هو مؤيد الفرقة بعد علم امكان العمل بها معاملة الغنية

في فضاء البيعة

في فضاء البيعة

کافور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

كتاب الحساب
فليس ٦٢ ٦٢
القول

کتاب الحساب

فیس ۶۶۱۲

الْمَوْلَى

فصل اول

فصل فی الحکمت

[illegible]

فصل

לא יצא

وفاقیہ

وقد جامع المفاصل بشرط كون المحيوس مسلما فلو احيا الكافر لم يملك عند علماء فاولئك كان الاحياء الامام لكن في الذوق انما اي الملك الامانيان
يكون المحيوس مسلما فلو احياها الذي انما الامام في غير ذلك نظر من توهم انفسه انك المسلمين والنظر في الحقيقة في حق الامام انما الاحياء الامانيان
اذن تلك لو كان بد من القول بملكه واليه هبة الشيخ نجم الدين وفي جامع المفاصل المحي اما الامام لو انزل بالملك فلهما بملك الملوك طاعة المهر
المحقق ان الامام طلبة لسلام هل يتبع ذلك نظر الى ان الكافر اهل ام لا لا يشبه من الاجل في الكلام لا في الحكم في الزمعة وفي ملك الكافر مع الاذن
فلا شك ان ملكه لو حصل انما الاشكال في حياؤه وانما النظر الى ان الكافر اهل الامانة فذلك ام لا يجوز في المسائل فذلك لا شك ان ملكه لو حصل
في حصول الملك ما لا يثبت في الملك من رده اتر ولو لم يكن اهلا لذلك ما يذن له الا انه يمكن تحصيل الاجماع فضلا عن التصريح على عدم اغتيا الملك
من الامام في الملك بالاحياء بل يكفي الاذن من ملكه الذي هو بصيول الملك مع فرض وقوعه على اوجه الغيبة الكلام في اغتيا الاسلام مع الاذن
وعده فهو على تقديره شرط اخر لترتيب الملك على الاحياء ولا مانع عقلا ولا شرعا في عدم ترتيب الملك على الاحياء للكافر بل ان في الاحياء الاما والاولا
في اصل الجاهل غير الاذن في ملكه وما اوردى من ان اخذ ذلك التهمة في الذوق في ان وقع غير في توهم وقد تمت دعوى الاجماع من المفاصل 2
الذي ذكره على عدم ترتيب الملك على احيا الكافر وان كان الامام في غير ذلك في انما كلام الكروا جنود كان المحقق خلافه لظهور النص في حق كونه
سببا شرعيا لخصو الملك مع حصول شرطه الذي منها الاذن بغيره سواء كان المحيوسا او كافر اهل صومع صحيح محكم مسلم سئل عن الشكر من ارضي به
والنصارى فقال ليس بهما من قد ظهر رسول الله عليه واله على اهل خيبر فاجابهم على ان ينزلوا من جبالهم فيجاءون بها ويقرعوا بها باسرا
اشترت منها شيئا ايا قوم اجوا شيئا من الارض وعلوه فمحق جوا وهي لم يبيع في جبير شكا با عبد الله عن شره الا الذين من اهل المدينة فقال لا
باسر ان يشتري منهم اذ اعرضوا واهبوا فمحقهم وقد كان رسول الله حين ظهر على خيبر بهذا اليهودي خارجا على امر ترك الا الذين في ايدى يهودها
وبعد منها الى غزوة ذلك من التصريح بل لولا الاجماع على اغتيا الاذن لكان مفقضا الملك الاحياء مطلقا ثم قد تمت دعوى الميراث في جميع الكليات لان
الادوية حجة والتاريخ لا ينافي ما دل على اعم ولما الاجماع المزبور فلم يخف بل لعل الحق خلافه في الحكم في جميع المبسوط والتخالف والتشريع في جميع
الشرايع وظاهر المبدأ والمعدة وانما في عدم اغتيا الاسلام في المبسوط الموانع فلا شك ان الامام لا يملكها احد الاحياء لان ياذن الامام واما الذي
فلا يملك الاحياء الرضا في بلاد الاسلام الا ان ياذن له الامام وبعينه جنان محكي لشرائط عن في اختلاف نسبة في خلاف ذلك الى الشافعي واما في
لا يجوز الامام ان ياذن لغيره ان يذبحه فاحياها لم يملك من الغيبة دعوى الاجماع المزبور وغيره من مفاصل من جامع المفاصل من ان الذي يتم
من الاغتيا وكلام الاغتيا ان الامام لا يذن وقد عرفنا ان هذا الخلاف غير محرج في كلام الاغتيا بل لا وجه لضرره كون الامام مع وجود ما عرفه الاغتيا
المقتضين ذلك عدمها كل ذلك معناه الى ما يمكن القطع بين ملك المسلمين ما يقفون من العاقر في ايدى الكفار وان كان قد ملكوه بالاحياء ولو
ان احياهم فاسد لحد الاذن لوجوبه يكون على ملك الامام ولا اقل احد يلزم به ومضافا الى قوله بملك الكافر حال الغيبة مع انه لا فضيل في
النصوص في الاغتيا ان شرط ان الامام اتمامه مع ظهوره اوسع غيبته فلا ولا لا يمنع الاحياء وعل بملك الكافر بالاحياء في حال الغيبة وعين في
بعض النواحي النسو الى شفا التمهيد على القواعد بحث لان قال من الغيبة بملك به ويحرم اتر وعنده وعنده بدل عليه ان الخالفه الكافر بملك
من الغيبة حقه من الغيبة ولا يجوز اترا من بدل من هو سببه الا بغيره وكذا القول في حقهم على من من الغيبة عند من لا يرى اخر لحد من جوا في ايدى
المستحقين للغلبة لجهنم اضعافا وحل ذلك فالارض الموت الى من ثم لا يجوز اترا من ارض الخراج من بدل الخالفه الكافر ولا يجوز اخذ الخراج والاعفاء
الابا مرسلان المهور وهذا الامر متفق عليها ولو نزع احد ارض الخراج مع باعتباره ماملك بها وان كان كافر وخرج فخرى القوم ما مثل قوله من
احيا ارضا ميتة في لوطا مرها في حال الغيبة وبقتصر الفتيص على حال ظهور الامام فيكون في الغلبة على ظاهرها وهذا حق في حق من فلك
لكن بعد الاغتيا من الفتح في جملة ما ذكره في حق من خالي الضور والغيبة لا طلاق التصريح المزبور ولا مغاير طالع كونه المرسل
محرولا لا لا يذنب على الخفيص بل لا ظهور معناه في جميع النكالي على وجهها وصاع عرف فالحق الملك الاحياء مع ولحصول الاذن منهم في ذلك حال
المصور ولعل الصلوة فيه اذ لا تعبر الا رافق وحال ان جميع النصوص في السبب على ان لا ينافيه وتوقفه على ذلك على شرط اخر بدعة لا فاع
فيه من اذاه الاذن من مع ذلك لو يطرق من طرق الا لا مضافا الى ظهور بعضها في الاذن كما لو في لينة الاذن كونه قال في حق المفسوخة عن حق ميت
الغيبه وان كان الاحياء حال الغيبة وملكها الجبل اضمته كتاب على فكان الاذن هنا محقق في حقه فلا وجه له سقوط الاشراف في حق الغيبة بدعوى ان
دليله الاجماع والمسلم ما كان في حق المصور على ان يفتق شطو ملكهم بالاحياء حقيقة لاهن ايا لا في الغيبة لافق الجبل وليق ان كان يفتق
القومات المهوره سقوط الشرط فلا يثبت ظهورها في حال المصور بيم بل لعل اظهر من حال الغيبة على ان دليل الشرطية غير مختص بالاجماع بل يكفي
منه في حق من في حال الغيبة غير اذن انك الملك بالاحياء ما يذن ان يكن ذلك معلوما ما ذكره من الاجماع على اعتبارها من غير اشارة الى ان الحق
ما لينة الا لا في سببها بيم لوزن حصول الاذن من هذا القوم ولكن الامر سهل حيث لا فائدة من ترتب على ذلك ثم لا يفتق طالع لعل الاطراف اذ
ملك في المسائل لا في غير ما من غير اصل المسائل واغلاها في اولاها وكذا في ما ذكرنا بين الموانع في بلاد الاسلام وعنده لا طلاق الا لا فاعلا ما يظهر من بعض
بين الذي غير من اقسام الكفار وان كان لنا ملك ما يجبه الحق كما في امواله وكيف كان فلا خلاف في حاله في عام الارض المفسوخة عن حق ومرة في
الفتح المسلمين قاطبة بلا خلاف بل الاجماع بينهم عليه في قولنا ويدخل فيه الى امر على معنى انه المحيوس ام لا لكل واحد منهم فلا يملك احد منهم
بالمصور من قبلها بل الاجماع بغيره معناه الى التصريح فلا وجه لاحاد محيوسهم فضلا عن غيرهم بينها ولا ردها ولا غبتها ولا غير ذلك

عنوة 2

في حكم العام من الأرض المفتوحة

[illegible]

[illegible]

دام قائما بآثارها فلو تركها فبارك الله فيها ما عزم ملكها ومع ظهور الامم جليته لم يكون له من بعده عنها ولكن مع انكلا وبل على ذلك ما من شائين
 قوله ولا احق مشرا بعد الملك بين قولنا بملكها ولعل لنا من هذا في المسالك بنظم ملكها المحي ملكا تاما لان الامم بعد ظهوره ونفعه عنها ولو
 ملكها ملكا تاما لم يكن له ذلك قلت بل عن الذكوة الصريح بما لا يحسنه وان لا يملكها ومفوضا عن جوار النصرة في ابيع وخو ما يمكن القطع بها ان
 توم الشير القطعية فضلا عن الغرض القوي مع فرض ازالة نحو ذلك من عدم تامة الملك الغرض منها من ثافي الشهية كان واضح الهش وان اردت بها ما
 بنى انتزع الامم لها بعد ظهوره وخاصة والاقبله في غير هذا نص الملائكة فهو نزاع قليل الجدوى وهو مع ظهوره واعلم بما يفعل على كل حال

في تحذير من الشراب

عن البعثن
والناضح

محبوب العاجلین

الحيوان

سكنة الأرض فاحاط جميع اجزاءها ولوحشت في قصب بعض ما يمكن سكاها منها سكا حيا بلا خلاف احد من بعض الحكماء الشيخ والثقا ونحوه بعد
والفصل في التهديد والكرى وعنه على ما حكى عن بعض الحكماء ما سنده من الحكيمة فلا يغيب فيه مع ذلك نصيبا خلافا لبعض العامة فاحتمل
والعرف شاهد على خلافه وان اعتد منعهما للحفظ لا لاصل السكة كما انه شاهد على خلاف ما حكى عنهم اية من عدم اعتبار السقف لقوله
من حاط حاطا على ارض في لولان الحائط ساخر منيع فكان احيا كما لو جعلها خطرة للغنم اذا قصدت اعتبا برفاهة لواردها خطرة فبناها بحسن واجس
وقمها بيوتا فانه يملكها وان كان هذا العمل لا يعل للغنم مثله ولا يربو بناها للغنم ملكها يحجر الحائط فاذا ملكها جازل ان يبنها دارا من غير اشتراط
وان نفى عنه الناس في المذكورة بل في المسائل جده واضح الا انه كما انقضى من ان لصدا الاحياء عرفا على فخذ الارض وادام ملكها لوانه خطرة
للصدا باعتبار ان احيا كل شيء بحسب حكمة لا بقصد صانع عند قصدها وان جاز العرف ان القصد في الاول والحائط اذا دار كما يجوز العرف عن قصد
بعد التحويط والحائط خطرة فانه يملكها بذلك لصدا الاحياء عرفا ولو باعنا اخرجها عن التعطيل الاول وصيرت بها ذات منفعة خرج بها عن
اسم لوان وفيه المذكورة اشار الى ما ذكرنا قال لو صدق نوعا وفعل احيا ملك به فوعا احيا كما اذا حوط بقبعة بقصد السكة وهذا الاحياء انما يتحقق في
ملك خطرة الغنم وشبهها هاهنا في الملك الوحد عند ذلك فانه ما يملك به الخطيرة لو قصدها وهو احد وجهي الشافعية ولنا في انه لا يملك به والا لزم
الاكتفاء باذن العاقل ابد واسمها في التلبيس منوعة بناء على ان المالك يملك خطرة القصد لو اخبرهم قد بقى فيمن قصد اصل الاجزاء من دون مقتضى
بكتا في اخرج الارض عن التعطيل لا لانقضاء قته وعلى كل حال مما ذكرنا يظهر لك ما في حكم الشرع فانه بعد ان ذكر ان التوجه في الاحياء الى العرف
موافق ليقين الذي يقتضيه اصل المذهب قال ولا يلغى في قولنا ليعين فان لم نعرفها في وقتها فلا يظن ظان اذا وقف عليها ان ينفذها
قولنا احيا بنا وانها ما ورد بها خبر قال بمرصفت احيا بنا وانما ورد شحنا ابو جعفر ذلك بعد ان حقق ما يقتضيه مذهبنا وجملة ناعدا الحائفة ذلك
ان الارض تحت اليد والخطرة وازراة فاحياها للدار عندهم بان يحوط عليها بالحائط ويوقف عليها وما عندنا فلو حصص عليها حصصا او حرجها احوطها
بغير اطين ولا لبر والصنم ملك ثم ذكر غيرهم في احيا الخطيرة بما ذكره المصنف وفاقا لما عن الليث وغيره كما ستمع ثم قال فلا يتوهم من يوقف عليها في المبوئتها
مقالة احيا بنا فان هذا الكتاب عن المسوط قد ذكر في مذهبنا ومذهب الحنابلة في غير احيا بنا بما يحققة ويعرف من اطاع
المذاهب وسر قول اصحابنا وحصل خلافهم والا لافا لاري في حيط خطرة حشا وكما نعر من ذلك باب الراجح الذي ذكر في فاعن المسوط في التعريف بالبرهان
للمذاهب اية من اخرجنا عن افاضلين والتهنيد وغيرهم ومن يعلم انه هو قتي في حيط القضاة وروى عدم مدخلية المواثق والحائفة تحفيق القصد
العرف المعلوم عدمه بالخبر كما توهمه وان قلنا انه لا شرع في اشرا الاحياء اذ بناء بعض الحائط لا يبيح العرف مع شيء من المذكورات كما هو واضح قد بقى
بصدق اسم الذي مع الحائط المزبور وبناء بعض البيوت ولو بقصد يحويه بل في حمة يحويها وكذا يتحقق الاحياء عرفا لو قصد الخطيرة للغنم والحيث
التاثير اوجع الحطبت يحويه فاحضر على الحائط ولو بقصد يحويها من دون السقف لا خلاف احد من قبل ولا اشكال في ذلك ولا في ان ليس يتحقق
الاشراط في القصد المزبور بل عن غير واحد الاجماع على عدم اشراط السقف وان كان هو لا وقع في المسائل العرفية والله العاقل ولو قصد احيا الارض والازراة
كفي ملكها الخ غير ذلك من سوق الماء اليها ساقية او ماشا بها كما في جملة من كتب الفاضل ومحمي المبطو والمهند وان ابدل الخ غير الترتيب بعضها
ما حصرنا من حجة الاصل اعتبار الامر لكن في المسائل حكاية الاكتفاء باحد هاتين المصنف شرح العبارة ثم استحسن الجمع بينهما ولعل حجة كانت باوهم في
زيادة على ذلك قال في فرض بعض هذه الامور الاتية جميع التراب حواله ليعضل الحي عن غيره ويبيح له في حمة في معان نصب نصب حجر وشوك وشبهه ولا حجة
الى تعويض اجاعا فان معظم المزارع بارزة التكا في ارض بطن المزارع فيها وازالة الارض من المرفع وحشاها وتليين زراعتها من يتسبب ذلك لا بما
ديا ق اليها فلا بد منها لنها الارض للزراة الثالثة ترتيبها اما بشق سابقه فمما يحضر بمرافقها ومقدمات كانت غايتها ان لا تكفي في زراعتها
السماء ان اكتفى به فلا حجة الى سقي ولا ترابها واذ اختلف في سقي النهر وجب تقياء ماء من عين او نهر او غيرها فاذا ضاها فان حفر له الطريق ولم
يبق الاجزاء الماء يتكفى ولم يشترط اجزاء الماء ولا سقي الارض من المحضر بعد فلا شافعية وحشا والجملة السقف نفسه غير محتاج اليه في تحفيق الاحياء انما حجة
لترتيب ما يمكن السقف من ارضي المبال اليه لا يمكن سوق الماء اليها ولا يصحبها الاماء السماوات بعض الشافعية لا مدخل للاحياء فيها وهي عليه ما اذا
جدنا شيئا من تلك الارض في بلدان لم يحكم بان ملكه ولا يجوز بيعه واخا ربه ولو جدها ملك الخاخره وجمع التراب على المدود وكثير من المزارع يشق
عن سوق الماء اليها بطريق فيمنع انه منافع بالنسبة الى اعتبار الشق في جامع المقاصد اللهم لان يفرق بين السقف للهيئة والسقف لغيرها وكن الكلا في
في حشران الامر انما لراحد من اعيانهم في جامع المقاصد حكايته عن بعض الشافعية ثم قال واعتبا فتوية الارض ما زالة الارض على ليس بعيد بعد صيررها
مردعا من وزراة الحرج والسقف فلا دليل على اعتبارها ولا يثبت في الزرع وهو غير شرط قلت اعرف هو بربط المثلث والقواعد الخيروت ومحمي المبطو
والمهند وغيرهما ان لا يشترط حشاها ولا زراعتها لان ذلك نفع كما لا شك ويتسم من في الحكم الذي ذكره في ارضي جبل الى شق في ماء المطر كبرها من
الاراضي المهيأة بنفسها للانقضاء بل قد بقى بعد اعتبار ما ذكره هو وغيره من المزالين فترجع التراب حواله لحياتها والسماء المنقصة بانها هو
المردود بان كانتا زيد من تراها فان تقيت عليه صلا الاحياء عرفا كما لا يخفى الا ان سمعت في المذكورة الاجماع على عدم اعتبارها والغير عجل
بانتهاء قابلية الانقضاء لا بالمرزوخه بل قد يشك في سقي الماء ان اردت به حصوله فلا كما في جامع المقاصد قال وكلامه الاحصاء في اشراط
سوق الماء بقصد عدم الاكتفاء بالهيئة ضرة عدم توفيق الاحياء عليه بل يكفي فيه تهيئة ذلك عند الاحتياج كما سمعت في المذكورة نعم ينبغي اعتبار
عصدا لا شجارا كان فيها وقطع المياه الغالبة كاحرج به المقتضى قال بالمرجع اني الاحياء الى العرف كعصدا الشجر وقطع المياه الغالبة والخير يحاط او مرز

في قوله تعالى
 وما كان
 منكم
 من شيء
 الا عندنا
 خزائنه
 وما ننزله الا
 بقدر معلوم

المنع

المزبور
 ولا يؤمن

كله يمكن ان يقال ان الاحقة بمحصلها ما دام يصلح كون الشيء في هذا الموضع وفي غيره ونحوه فبعضه فلهذا منحه كدفعه المحسوس فلهذا لم ينعزل
 الرجل مع غيره في الطريق والمجد يخلو ما اذا لم يكن له وصل فان هذه العود لا تكون في صدق كون الشيء في اليد ونحوه فبعضه فلهذا منحه كدفعه المحسوس فلهذا لم ينعزل
 المدارس التي يطوفونها ولذا لم ينعزل احد منهم بقاء الرجل في الاستحقاق لوجوه الخرج الذي لا ينافي صدق كون في بعضه فلهذا منحه كدفعه المحسوس فلهذا لم ينعزل
 خاضع ونحوها وان كان هو لا يخرج من نظر ان يكون اجاعا كما استعرت فخرنا مل حيد والله العالم ان حيث يجوز له التخلص لا بالامر
 بالمادة كما نص عليه غير واحد على انه لا يجوز له بناء ذلك بل في الدروس لا شقيقت ان كان قد تشكل مع فرض عدم الاضرار بالمادة بان مقتضى
 الاصل الجواز وفي المسالك لان يظلل عليه موضع جلوسه بالاختيار بالمادة من ثوب بارية ونحوها لا بناء ذلك الامع سفر الطريق بحيث لا ينضم
 المادة اصلا فيغير الجواز وينه ما لا يخفى من عدم الفرق مع فرض عدم الضرر منه يعلم ما في اطلاق المحكي عن المسطور استولى موضع كان حق بين
 غيره لان بذلك جرت عادة اهل الامم ما يفعلون ذلك لا ينكر واحد غير هذا الجواز ان يبي ذكره ولا ينصب حسدا ويحقق ذلك هو ان الاصل
 والشيء القطعية يقتضي جواز سائر وجوه الانتفاع بالمتاع المستعارة اذا لم يضر اصل المتعة المقصودة منه لئلا يحد لها ما حيا للمجيء بوقت
 الوافق وبسبيل السبل او غير ذلك من غير فرق بين ما يلد ام اثر الضرب كالبناء ونحوه وبين ما لا يلد مع فرض عدم اضرار بذلك عما اعد
 له فلو يضر بعض ارض الطريق باجتماعه على وجه لا يضر به عن اصل الاستطراف ان يكون بذلك ما كان مراده بذلك الاستئثار به لو اراد الجواز
 عليه غير الضرب بالمادة باعتبار ان ملكه يخوض وضع البساط ونحوه وكل ما لا يضر في الاستطراف بعد ما سمع من الاجماع على
 جواز الانتفاع به غير الضرب فليس المستطرق اجتناب هذه القطعة لاستطرافه بعد فرض جواز ما يصلح غيرها اذا كان قبله حق الاستطراف في الجواز
 لا في كل جوه ومن هنا لم يكن لان علاج الجالس غير الضرب استمر في الطريق على وضع القامة وغيرها في الطريق ان لا يكون مضوقا بالمسطرة في وجودها فيجعل
 الاستطراف غيرها ولا ينافي ذلك شراكتنا من غيرها بعد ان كان ثابت من الاشراك كونها على الوجه المنزوي بل هو قولا من ذلك استمراد
 الناس على الانتفاع بها لمساجد غير العبادة مع عدم المزاخرة لاهل المتعة المقصودة نحو حرمه الانتفاع بغيرها الا ما جرت السيرة عليه كما حصل لها بعد ان
 علم منها الجواز على وجه الكفاية لا خصوص افراد من الاربعاء بل من جميع كليات الاصحاب ان المذاهب على ضرورة المتعة المقصودة وعدم كمالها وانما ياتي
 الفئات الله تعالى ولو جلس للبيع والشراء في الطريق فالوجه عندنا في المواضع المشتمكة لوجوب نظرا الى العادة ونحوه ما في الخبر غير انه قال حمل
 المتع وفي القواعد لوجوب البيع والشراء في الاماكن المشتمكة فالوجه في الجواز وفي الارشاد لو كان اي الجلس للبيع والشراء في ارجاء تلك لكن لا يخلو
 ما في الجميع من الاجمال ضرورة انه ان ريد بالرجاء المشتمكة الاماكن التي ليست طرقا فهو مع انه خارج عن مفر من البيع فلا يقع استثناء من لا ينافي سبب ذكر
 الوجود الا في الاحتمال فيه ضرورة عدم المنع من ذلك فيما وان ريد خصوص ما نذر على المتع ما هو مستطرف فكذلك ايضا بناء على عدم جواز حكم الطريق
 على الزائد المزبور بل لو قلنا بكونه مثله اشكل الفرق بينه وبين غيره مع فرض عدم الضرر وبما احتل الاذرة غير الضرر بالاستطراف من المشتمكة كما عبر به
 جماعة لكنه كما ترى واحسن منه ما في ذلك اتباعها في شرح المتن المزبور من انهم اختلفوا في جواز الجلس للبيع والشراء فنعده بعضهم مطلقا لا انتفاع به
 في غيرها اعلم ان كان الانتفاع بالوقوف من الخاصة في غير ما عينت لم ينعزل الجوز والاشراك المتفضل وهو المتع من ذلك الطريق المسلك الذي لا يؤمن نأذه
 المارة به غالبا جواز في ارجاء المشتمكة خلا لحيث يؤمن نأذه المارة به وهو مع امساكها من القول الاول لم نعرفه لاحد من العامة والخاصة
 وقد نقل هو وغيره من بيع الناس جميع الاعضاء على فعل ذلك مع عدم الضرر من غير فرق بين الجلس للبيع غيره ان التفصيل لم نعرفه لاحد من الجاهل بل ان
 به ما اشترى اليه من ضرر المارة وعدمه كان ما ذكره من قوله يؤمن لا حاصل له ايضا ضرورة كون الدار في المنع على الضرر المزبور الذي يمكن معه القول بالجواز حتى
 يحصل المنع حتى يعلم الحكم وان كان هو محلا ايضا الا ان الاول قوي على كل حال فلا فرق بين الجلس للبيع والشراء وبين غيره حتى الجلس للتمتع ونحوه
 ولو على جهة التماثل ذلك موطن مع فرض عدم الضرر المارة ومن ذلك يعلم ما في المتن والقواعد من جعل حكم الجلس للبيع مستقلا كما ذكره اول من طالع الجلس
 الذي كسب القول به لبقا حقيق القيام ونحوه الى القليل لم يشترط في مسئلة الرجل ضرورة اتحاد الجميع في ذلك الجواز والحكم في قوله هناك انما
 ولو كان كذلك اي جلس للبيع حيث يجوز ذلك فقام ودخله باق فهو احرى بالاعتناء بخصوص البيع ولعل لنا حكمي غير واحد ما هنا في المسئلة السابقة
 فيما اذا كان الرجل اجبا فلا حظ له في ما قد فعله من تحقيق الحائز ذلك الله تعالى ولو دفعه ما وبالقواعد قيل لم اعرف القائل بها وان كان احرى من ذلك لا يضر
 معاملةه فيستغنى عن التذكرة عن الجوز من العامة ان من مضى ما ان ينقطع بين الذين القوا المعاملة معه ويستغنى عن المعاملة مع غيره بطل حقه وان كان ذلك
 لم يطل لان الغرض من تعيين الموضع ان يعرف به تعامل فلا فرق بين ان تكون المعاملة بعد كسرها من عرض او غير ذلك فلا يطل حقه بان يبيع بالليل
 بيته وليس لغيره من جهة اليوم الثاني وكذا لا سوا ذلك في مقام في كل اسبوع او في كل شهر مرة اذا اخذ منها مقدرا كان احرى بقية التوبة الثانية وان خالف
 بينها ايام وهو كما ترى يعني على استحسان ونحوه ضرورة عدم ملخية ضرره بشي من الحق المشتركة بين الناس اجمع من الذين يتصرفون بين ذلك ايضا ونحوه
 من سبق اليه ومن هنا قيل انما قل من غير انطاع كلامه من الاصحاب ان نفاذوا الاطلاق والتضييق على الفاضل في التذكرة بطل حقه ولا سبب لخصاصه لا
 وبما نذر هو اولى لاهل الاشارة الى المذاهب المتعارضة والخبر المذكور انما استند اليه الفاضل كونه في كون الحق به الى الليل لا جاز بل من مقتضا ان لا يجوز
 العود بل وان نوى على هذا حتى التذكرة ايضا تحريمه بخص نجا به وضعه بخص نجا به احواله على قدم ما يحتاج اليه لوضع متاعه ووقوفه لما ملين
 وليس لغيره ان يفعل حيث يمنع من روية متاعه ووصول المعاملين اليه ويضيق عليه الكيل والوزن والاخذ والعطاء وتبعه عليه المسالك لكن لا نصا
 عدم دليل عليه على وجه يطبق على اصول الامامية خصوصا على مخالفته فيها المتفق لعدم ثبوت حق المتابع في ذلك على الظاهر الذي ذكرنا مسانبا وضوحا

ممن ذكرناه

كتاب الوحي

بعد ما ذكرناه في بعض من هذا الخطا فقل اللهم اني انا اذليل على ذلك صدق النبوة لا يبق الا بصدق مع كون المسبوبة باردة فوضعت
 بشر في ثم قال فيها متصلا بذلك هذا في المستوطن ما المترد الجوال الذي يفصل كل يوم في موضع من السوطيل قد انقار المكان من المقدم من اول الجبال
 انما هو مقرر في غير موضعنا اطلاق الخبر الذي ذكره سند له يقتضي في المسالك بعد ان ذكرنا ما سمعنا من ان كذا قال هذا كذا في المستوطن ما الجوال الذي
 يفصل كل يوم في موضع من السوط لا اشكال في بطلان حجة اذا فارق المكان بل هذا خارج بديهة المتأخر فلا بد من ان يكون في العود ولا يقتضي ان يستأجره
 ان لا يتجمل في فرض بقاء العود منه وخصوصا في بعض البواقي الكلام ان ينزعه عود هاهنا مقام ممكن في بقاء الشيء او لا فيجوز فيه خارج في غير يوم لا يجزى على كلام
 الجوهري الذي جعل اللمدا على الخبر في هذا المكان فاعلم ان لتمام في بعض الكتب غير في الله العالم والهادي وكيف كان فليس سلطان فضلا عن غير ان
 يقطع ذلك وبعضها لا يجوز اجابة ولا تجزى وبلا خلاف ان جلد فيه عدما لسمع من التذكرة وذلك لان مورد الاشارة الموان لا يتعلق ببرحق السنين
 خلافا لبعض العامة في اطلاق الامام لان له بذلك وضرا فينا يصح المسلمين كما ان لزراعة بعض الجالين وهو يفتي على حاكم لا صولنا الى منها عترة الله
 ان هو كان اولى بالمؤمنين من انفسهم لان طهر في ذلك يكون على القوانين الشرعية ثم لو قيل كان هو القانون الشرعي هذا ولكن في التذكرة
 يجوز ان يقطع انما الجال في المواضع المستعذبة الشوارع فيخص الجالوس من عاذا فاه عندهم يكن غير الجالوس في تلك الطع وبه فرق بينه وبين السابق
 التبريد حجة بانقائه ولا يجزى عليك ما فيه خصوصاً اذا اراد عند جواز انتفاع غير محقق وقت انتفاله عند لحال الصا لا يضر به لما في معنى
 حكمه حكم الموان للامام بعد خبر ان الطريق قد اكبح طريقا وتعلق برحق المستطرفين باجماعه وان افق في بعض الان عند عدم الضرر على المارة ولكن ذلك
 يجعله موانا كما هو واضح ثم ان الظاهر عدم الفرق في استحقاق الاستطراف بين المسلمين وغيرهم من اهل الذمة بل لهم الانتفاع به لغيره فيما لا يضر بالمارة على نحو
 المسلم للتمتع المستمرة على ذلك الله العالم ولو استثنوا ثلثان على صفة متعلق حتما بهما علم يمكن الجميع فلا ضرب لغيره بناء على ما ذكرناه غيره من انما لكل شكل
 لجهل به والغير ولا ينبغي تحققة هنا بعد ان لم يكن معينا شترها فان بعض العامة من ان الغيبين للامام بحسب المصلحة من اوجبه ونحوها واضع الضعيف وان
 احتمل في الحكم عن حواشي التمهيد تقديم الاصح قال ان الفرقة للبعين المجرى عندنا اذا كان متعينا في نفس الامر وليس كذلك هنا لكن كما ترى على انما ذكرنا وماذا
 يقول مع شواهدنا في الاشياء والله العالم ولو اشترى ذرا فيها زيادة من الطريق ففي التمهيد ونحوه في الشرع انما لم يعلم الشرع علم بعد ذلك لم يكن عليه شيء في التمهيد
 الطريق فاذا تقرر وجب عليه ذرا في البيع بالذمة وله الحق في ان مسلم على حد ما سئل عن رجل اشترى ذرا فيها زيادة من الطريق قال ان كان
 ذلك فيما اشترى فلا بأس خبر عبد الله بن ابي امير سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى ذرا فيها زيادة من الطريق قال ان كان ذلك حل عليه فيا عدله
 فلا بأس من ان الخبر الثالث ضعيف كما يرد بل انظر تحقيق الموهن واما الاقوال فان كان موثقا لا انما يخالف لما عرفت من عدم جواز تلك احد الطريق وما
 سمعته عن الشيخ واعلم من عدم الغيبة لا يقتضي الحل اذا ضاع جهل الغيب وذلك لا يقتضي حله فانخرج بطلان البيع مما افاد مع عدم جهل الله ولكن لم يعلم بنفسه
 كل فالتستري الخار يقتضي الضعيف ويمكن حل الخبرين للزبورين على عدم تنبذ الغيب لعل المسلم على الوجه الصحيح ان يمكن كون الطريق من مرفعا واخذ
 بادرنا وبه يمكن ان يكون مسلوكا ولكن كان فيه زيادة على المقدار الشرع بناء على ما مشهرا على الاكثر وان كان المصالح عنه وصلى المسلمين بالجملة لا
 صراحة فيها بدخول الزيادة على الوجه الغيب الا كما فامر حين لها فلهذا الضوابط مع قلة العامل بل على ما هو في الوجه المزبور والله العالم واما التجدد
 فلا خلاف ولا اشكال في ان من سبق الى مكان منه ففواحق به ما دام جاسا فينبغي ان يتحصيل الاجماع او الضميمة عليه في المسالك وغيرها سواء كان
 جالوسه لصا او لم يطلق العبادة ام لا لدرج العلم والا فناء ونحو ذلك فليتبلى ان لم يكن شيء من ذلك بل لبعض الجالوس فضلا عن ان يشغال بالمرأى فيهم
 ليس له ذلك مع مزاحمة الصلبيين على نحو ما سمعته الطريق وهل الصلوة مقدرة على غيرها من العبادات كقراءة القرآن ونحوها او بما ذلك لم اجد في كلام احد
 من الاصحاح بل لا غير من صور التعارض المتصورة في المقام وعلى كل حال فلو قام مفارقة لها بعد حجة بلا خلاف ولا اشكال حتى لو عاد وقد غلبه
 غيره وان قام ناولا للعود اليه فان كان رحله باقيا في فواحق به ولا كان مع غيره سواء كان صاحب بدافاضل الشهدا والكركي وغيرهم بل جامع المقاصد
 انما ليس بل في محكي المبسوط في الخلاف فيقال من سبق الى مكان في المسجد كان الحق برفاق قام وترك رحله في حقه ما في ذلك حول حقه رحله منه فقطع حقه
 ولا خلاف فيه وفيه فرض لنا عن الامم بل ليس فيه منة العود كما لا ريبا ذلك ومن غنى ذلك ولو قام ورحله فيه ففواحق به عند العود والا فلا وفي الثاني فاذا
 فارق بطل حقه الا ان يكون رحله باقيا بل في الوقت هذا الشراي بنية العود لم يكن كذا وان كان لم يتحقق بل بما مال اليه بعض مشايخنا في الثاني والاصل
 المزبورين في المبسوط المؤيدين بالخبر انما قام احدكم من مجلس المسجد ففواحق به اذا عاد اليه بل في الخبر السابق سوف المسلمين كسجدهم من سبق الى مكان ففواحق به بل
 البليل لكن فيمنع لا وجه لبقا الاحتجاج مع الامراض عن ضرورة معلومة اشتراك الناس في بقاء الرجل ليس بحجة ان في الخلافات الغرض غير تحقيق بل العمل كسكك
 فلا جابر لدرج المزبور ولا يثبت ان المذكورين المتضامين ثبوت لا ولو تفرق مع عدم بقاء الرجل ثم قد يقال ان الحكم بها مع بقاء الرجل في صورة تجميع الحال بتمامه
 شاهد الحال الذي هو بقاء الرجل امام العلم بالعدم فلا يثبت حله مما بل لو علم بمرده في الجوى بعد لم يكن الحق وان كان مفقضا اطلاق ما سمعته ذلك
 لكن لا جابر ولا يكون حجة فيهم مفقضا اطلاق النص عدم الفرق بين طول الزمان وقصره في ذلك عن الذي ذكرى فينبغي ان لا يطول زمان التفرقة والاصل
 حقه يقره قال ولا بأس من خصوص مع حضور الجماعة واستلام فنجب من ضرورة في الوقت الذي غلب بل استثنى بعضهم ثم ان طلفا وحكم بسقوط حقه
 ح ولا بأس بغيره ان ذلك مجزى غيبا لا يقتضي سقوط الحق انما بالذليل ثم قد يقال ان المرد بالاحقية قد مر على غيره عند التفرقة لا جواز الانتفاع بالمكان
 حال عدم منع يجوز لغيره او توقف فيه فان جاءه ففواحق به عند ولوى انما الصلوة مع فرض عدم انقضاء ذلك النص في حله والا فمجرى له ذلك للاختية المزبور
 وفي المسالك متصلا ما حكينا ثم على تقدير سقوط حقه يجوز في رحله ان استلزم شغل موضعا في غير وقت توقفه في موضع في الوقت في بعض الاوضاع التي لا يفيده

كتاب الوحي

الى صاحبه جما من الجهنم مع احوال عدم الفهم لذلك من شرا تلك لا يخفى عليك ضعف الاحمال المزورة وكذا خبره من هذا الضم مطلقا فانه
 البديهي ان يقال ان سقوط الغيبة لا يخفى جواز التصرف في ما له بعد ان كان وضعه محققا ولم يصب له اصله من الموضع المخصوص فمجرد جيلاد العلم
 لم لا يخفى عليك بطلان ما لا خلاف في سقوط حصره عند ارجل من نوى الموت وكان فيما ملخصه من مجرد طهارة ونحوها كذا في
 قبل ان تمام الجمل في طهارة او ازالة نجاست وما اشبهه لم يربط حقه ولكن من شرط القائل من فقد منهم هو الفاضل في الذكركه وذلك في احد قوليه **فلا**
الميل السابق الذي لا يجره من قبل المومن متحققا اذا كان فينا لم يغير ضرورة فلا ريب في خلاصته سقوط حقه كذا في المسالك حسنا الى المش شعره
 الخلاف فيه قال وفيه بينه وبينه مقاصد الاسواق بان عرض المعامله يختلف باختلاف المفاعله الصلوة في بقاع الجبل لا يختلف في نظر من يبيع عند
 خلاف بقاء الجبل في الفضل لان ثواب الصلوة في الصلوة كذا في قوله **الف** الا ان يفسر من الجبل ضربا منها كغيره بقاوت المعامله في ذلك
 يخفى عليك ما فيه من عدم سابقا من ان احدا من اصحابنا لم يقل بان ذلك فضلا عن ان يكون هو المثل كما هو مفسر كلامه حتى يحتاج الى ان يفرق
 النظر الذي كونه من غير ما قبله في ذلك الجوهري كما عرفنا الكلام منساقا وكذا الكلام في قوله **مصلانا** سمعت خط الامام على الفرض هنا بين من قال
 بقوله **ليقر** عليه القرائن وتعلم من الغيبة ونحو ذلك غير هو قوله ثم سئل انما كذا في رواية اخرى وفي بعض فاجوبك لو قيل ان كذا في الاصول انما هو
 في الجوامع الكبيرة لان ذلك في تلك الموضع لا الفدائس فانما لم يغير القرائن المزورة من اصحابنا فانما هو بعض القافية التي مناسبت لمعلم لا سيما
 المزورة وعرب من ذلك قوله **مصلانا** سمعت في ذلك قوله **الف** في طهارة او ازالة نجاسته فاضلا من طهارة حقه وجها واحد ما
 هو الذي قطع به المصنف عن الاطلاق لكان الفرض في جميع هذه المذكورة بقوله **الف** في طهارة او ازالة نجاسته فاضلا من طهارة حقه وجها واحد ما
 الاستدلال به من المذهب انهم لا يفتون بغير على العموم والمختص في الجمع على الفرض في مختص معها والوجه الثاني بطلان حقه حصول المقارن ما هو كذا في
 في المسألة الاولى ويخرج كلامه من اجل ذلك ثم عرفه فلا احد من اصحابنا ومنه يعلم ما في قوله وجها المشعر بالتردد والله اعلم ان في الاختلاف
 عدم الفرق في بطلان الموضع عند ارجل في طهارة المكان للعهد بين كونه قبل الصلوة او في اثناها لكن في الدرس الفرق في بقاء الاول في الثاني لا
 ان يجب مكانا مساندا للاول ولولم يفسد في الاول محتملا بانها اصله ولاحق فلا يمنع من اتمامها وبين حقه تابع لا يستمر لم يفسد من عدم ارجل
 واما ما لا يوقف على كان الشرع في فرض كونه فربما لم يفسد بقاء الاول في الزيادة وان في ذلك الى بطلان صلوة كذا هو خارج ثم في الاختلاف
 لا هنا بيان حكم المقارن مع بقاء ارجل لان قيل انتهى من ابعثته وان قل لما سبق في كل وجوب الحقة لولا بد من حصوله اليه ففسد استمره عليه قد
 يظهر الثاني من الحكم عن التمهيد فانه حكم في الفاضلة التي في كتاب الصلوة انه لا يحصل الاول في ارجل الجبل جميع من قال في حين كلامه هنا
 جبل لا يترابط في مقدم رده من غير استمره عليه وكذا هو على الاستمرار ثم يخرج من ذلك اصل ملاده من الاستمرار مطلقا لكون ضرورة عدم مدخلية
 في ثبوت لاحقية مع الوصول اليه قد يقال في حق التبع في ذلك عرفا فان لم يحصل اليه لم يكن له الاصل بل مخصصا له وهو كذا في الاختلاف
 في الثاني لكن لا يخفى عليك انه بناء على احفظا مساندا في الطريق في حقه عدم ثبوت لاحقية بقاء المشاع اذا كان صغيرا بحيث لا يسلم المكتبة في ذلك
 التصرف فيه ثم لو كان كبير مشغلا للكان مثلا لم يوجب له اجتناب الحرمة التي في الجبل لان وضعه بعيدا لحقيقة في المكان نحو الجبل وان كان جليزا
 اليها في يومه ذلك لكن قد عرفنا عدم الدليل له وعليه ما في بين الصغير والكبير بعد صدق اسم ارجل لا يفرق كالتورية ونحوها وقد بان بطلان النظر
 في بعض كلمات بعض كما انظر في كتاب ما ذكرناه مساندا في الاستنباط الجليل في البيع مثلا الظاهر مع عدم القصر بالمادة او جوبنا واستنباط ثبوتها مثلا
 الى موضع من المسجد فتاوى ابي علي قد سئل عن الحكم فيها **الحكم** ان امكن الاجتماع جاز وان مناسا في بيعها فلا حظ وقابل الله الله ولما الدرس
 والربط جميعا في كتاب كذا في كتب من سكن بيتا منها مثلا من لم يملكه بان كان متصفا باوصاف العترة لا سيما انما في اصله بان يكون مشغلا بالعلم
 في المدة واستراجه الشرا بان تكون موقوفة على قبل حصوله ويوقع من العلم بصفه الشاكن في فصوله كذا في بعض علم جواز ارجل احد ولا خلا
 احده من ارجل السجدة في ذلك فان عاجل علمه في عقله او نفلا وان تفاوت في المدة ما لم يشترط الواصف لعل الفلز من يخرج عند انقضاء افضل
 وان لم يشر به في من ويحتمل في المدة في دار القرآن الانعاج اذا تم غرضه من ذلك يقول الاحمال اذا تركت انك اعل العلم والقران وان لم يشر طما التي
 لان موضع المدة مستهلكا لانه لا غرض فيه فيجوز ان يمد فيه وفيه ان كان في موضع تمام الغرض ارجل قطعنا ولا خلاف في بطلان الاحمال بل في المدة
 فيه ضرورة ان كان لم يشرطها ولكن كانت على المقتضى المفسرة فالخروج عدم مغايرة كمالها كما سمعت في العلم بقوله الجبل لا كان الناس فيها شرا
 سواء في حمل في الجبل جواز الانعاج مع طول الملك على جبهته كالمالك ولو طالت الاستيلاء على هذه الاستيلاء الشكره وصفا كالمالك الذي يطل
 به اثر الاشرا في الانعاج اشكال وبينه لا اشكال في فرض مناهة مصلحة الوقف لاسمع عدم ما يوجد ما يخرج فيه من ذلك فالعلم علم جواز الانعاج
 ومنه يعلم ما في جامع المقاصد قال ولما في قول المدة الى الناس في الحال بحيث يمكن تولد على الملك ان يلبس على الناس عدم حقه وعواجل من جاز
 الانعاج اجبة لا في مضمون الوقف وعلى كل حال ومنه لا يشترط مع التمسك انك اعل العلم مثلا فاهل الزم الخروج ان يخرج بنفسه بلا خلاف ولا اشكال
 اذا الوقوف على حصة في بعضه المقتضى لعدم جواز سكني المرفوض وان استمر على الشرا لم يجز ارجل يكون من المستحق وكيف كان في المذكورة ولا يطل
 حقه ما يخرج في حقه كشره ما اكل مشربا او شربا او فضا حاجة وما اشبه ذلك لا يارب في تخفيف بعض الموضع ولا ان يشرعنا غيره لا ينفذ لا يفسد غيره
 وقيل يام على منعه سواء وعنده في المسائل بعضا يتابعها مع زيادة لفظا قطعنا فيها لكن يستمع من الكوك في وقع ترد في ما يقرب منه لعله لا يمكن
 منع صدق كونه في يد وقضه مع فرض عدم جعل الحقان منافع الوقف انما لا يستحق الا بالاسيافا اثاره بان اجازة من حاكم مثلا فالتاكن في ليلي

لَا يَجْعَلُ الْوَقْرَ فِي الْوَقْرِ

مجلس

مجلس

الاشكال لا يستلزم الفقد بل هو في عدم مزاجه لا في نفسه في الحقيقة سبق استيفاء مقدم على غيره لا انه حصل الحق بالسبق على وجهه ثبت له في الاشكال
المستقبل ذلك لا يمكن له بل في الاشكال في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
او مع ايقان بل في الاشكال في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
ان كان في يد شخص في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
وعلم جميع الاعضاء ان ذلك سدا في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
في استيفاء الاشكال في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
لا يمكن جواز الاشكال في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
مقصود ذلك هو الوفاء في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
بيت للعناء في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
قابلية لها في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
العادة والشر من الوفاء في الحقيقة السابق من ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
ان يبلغ العدل في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
وغرض نوايا في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
بدون في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
الاصل علمه في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
احقا اذا عا دانه في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
والظاهر ان مفادته من غير ان يبقى حله مسقط لا في ذاته بل في قوله في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
في بقائه حقه في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
الكفاية في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
دوت ما اذا كانت في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
الاشكال في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
الفواعل الاشكال في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
فلا في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
سكان في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
التسوية في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
المقارنة في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
لأن في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
في استيفاء في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
شر في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
فرض في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
جامع في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
علم في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
منها في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
بناء في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
مع في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
بعض في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
اظهار في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
لا حذر في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك
والاشكال في ذلك واحد من حيث لا يدل عليه لان يقال في الاشكال ذلك لا يوافق في ذلك

الاشكال

في الاشكال

في كلامهم وعليه فلا يخفى على الجاهل ان هذا هو الشايع في لاجل ان عرفنا اننا في جواز اطلاق اصطلاح المعادن الموقوفة والى ان نرى من موقوفة ولا بد اننا
من قوله تعالى اولئك الذين آمنوا وكونوا من الانبياء خيرا حتى نعلم ان الذي هو في غير علي بن ابي طالب سئلنا ما عبد الله محمد بن ابي طالب فقال
هو الذي خربت الى ان قال للمعادن منها وفي المثل من انهم سئل عن الانفال فقال فيها المعدن والاحكام الحديث فلان من سلطون على اولهم
خصوصا بعد ما في بعض مضمون لا نفي ان ما كان الله يقول في قوله بضعه حيا واما وكذا الامام بعد ومن ان موقوفة الاطلاق الموانع انما يكون في الجاهل
قد مررت فلا ندرج فيه المعدن ولو لم استمع من ان لم يكن كون الناس فيها شرعا فلا وجه لاطلاقها وعرضنا ان قال استقطع رسول الله معدن
من الملم بما زنا ما قطع عنه فقلت قد رسول الله في قوله لا يقطع ولا غنجان الى عمل فقال رسول الله فلا ان كان في المسألة
التي هي على نفي من بعض ما حمله التوابع لكها فاذ شكل على اصولها انما لا يتغير ما يتغير الحكم بسبب ان النظر في المعدن وهو نظير ما روي عنه ولو لم يكن
الامان من قبل فلهذا ما قلنا في بعض النسخ انما لم يبلغه ايمان اخذته من قبل الجوارح منها والجوارح اذ قلنا لعلهم من غير المعركة التي يرون معها الحكم انما
كان قد يجاب عن دفعه التمام بان ظاهر استقطاع الشايع كون المعدن موانع يحتاج الى احكامها اظهر لاجل ان يكون المعدن ظاهر اجابا منع من اطلاقه فلا
ولا في اطلاق الاعلى مع اطلاق الظاهر منها التي هي محل البحث لا كذا في جواز اطلاق الباطنة كما سنفر وبالجمله هذه المسألة كذا في المذكرة
هذا الكتاب قد ذكرها العامة بناء على اصولهم اتمته الذي يجوز عليهم ان لم يكن قد منع منهم كل شيء لان الاحكام اقتضاه من غير ان يحد ويحد
الامور فاسد كالا يخفى على من لا يدرى خبره بل هو لم يجاز الامام عندنا الذي لا يقطع عن الهوى ان هو الا وحي وحي لا يقطع عن المصالح الواضحة ويكون
معصوما عن ترك الاولى فضلا عن غيره من المؤمنين بانفسهم فالجواب سقوط هذا البحث ضرورة ان المعدن ان لم يسم اطلاقا فانه لا يجوز ذلك
فيكون مما شوقنا على المصالح الواضحة للتايب العام لعلمهم بانهم على وجه شمل مثل ذلك ما هو موقوف على معرف المصالح الواضحة وليس من ظاهرنا
عليهم السلام مفهوم موانع الامام لا ينبغي في الاطلاق ما دل على ما يابغضه المنصر الى ما كان منطبقا على الواضحة الشرعية اظاهرة كالمضاد والاولى على
الاطلاق ونحو ذلك لا يجوز ان لا يرد في جواز اطلاق السلطان المقتطع بها ما سمع من كونها في غير من اننا من فيها شرع سواء ولكن قد مر في بعض
الحال وكيف كان فكل من سبق اليها فله لحد حاجته بالاختلاف ولا اشكال بل لو شاقا لثان مثالا فاسا في اولى بالاختلاف ولا اشكال لعموم من سبق الى
ما لا يبقى ليعلم فواحق به وعليه ما انفسه من حقه الظلم او نحوه بعد ان كان الشيء مشترك بين الجميع سبق له اجماعهم بانها خارجة عن ذلك على ما
في المسألة فاما الفاضل والشهيد بن النكركي ومحكي للبطون وغيرهم خلافا للحكمي عن بعض فلا يجوز له الا ما بعد المثل ولا ينبغي ضعفه لظلال الاحكام
في المسألة عليه فلو اننا زيادة على ما انفسه من التوقي في اجابته وبيان من يتحقق الاولوية بالسبق ومن ان يكون غير بعيد ولو في الجمله والاصح
الاولوية من ان يكون من الوجه لا يوافق ما فرضه ومنه يعلم ما في قوله الاصح الاول من ذلك ما ذكرناه الا مع وصول الامر لحد المضادة بالغير لعله
الخ لك جمع ما في جامع المقاصد من التفسير بما اذا لم يصر فيها كان مرجع قول بعض اصحابنا في بعض ما حمله على شيء واحد هو جواز الاخذ ولو
فانما على الوجه وانما حصل المضاد والله اعلم وكيف كان فلو توينا على وجه لم يسبق احدهما الاخر وكما في التفسير في غيرهما سابقا فان لم يكن ما يحدد كل
منها بغيره فمعه وانما يجاب بوضاهم فلا بحث الا اوضح بينهما انما سرفوا للتبعية الى تقديم احدهما او فرض وفاة المعدل لاجلها معا وكذا هو صريح في جميعها
في الاخذ كما اوضح في المحكي عن جامع الشرائع بقوله فان ضاقت افع كقوله في القواعد وغيره فان سابقا لثان اوضح مع ضد الجميع بل كذا في قوله لا يشا
افترج مع نفي الاجماع وعليه ينزل لظلال ما عن الخلاف والباطون والشرافان سابقا لثان اوضح بينهما الاكام كما كان ينزل افع الامام مع فرض وجودها
البدء لاجلها بانفسها الى التفرقة لان ذلك حكمها في الواضحة على كل حال فقد قبل ان لو جاز ذلك استواءها في الاولوية ومكان الاشياء واستحقاق
التبعية في شكل المسألة في غير ذلك فدينا في منع عدم امكان الاشياء بعد استواءها في التبعية لعلها لا قال المثل وقيل بغيره وهو حرجي عن
الاجماع انما هو وان كان لا يتحقق لثان في المزمور صانق تقدم عليه انما هو بعض وجوه الشافعية في المذكورة عن بعض علماء انان الحاشية بغيره بغيره
في ترك التبعية فذلك انفسه اوضح واوضح مرجع ما في المسائل من ان القول بالهتة جديد مع قولها المانع عدمه فالقرعة احسن ولعل المراد بما في الاول من
علم قبول الهتة كونه واسعا لا كما في الوضوح حيث قلنا ونحوها وجب مرجع الى ما اطنب في جامع المقاصد فانه بعد ان ذكر وجه الهتة قال هذا
انما يكون في غير المعدن الواسع جدا بحيث يرد على كل واحد منها الا معق للهتة نعم ما قلنا عن طلبها بالبعد القول بغيره لعلها كما كان في الوضوح
في سبب استحقاق القرعة انما هي الامور المشككة التي لا يلزم للمعرفة حكمها بدليل شرعي فلا وجه لاجلها القرعة فيها فان شاقا في التفتت في النيل فيمكن
فليس بعد القول بالقرعة من اخذ من جهة من المشكوك في هذا التمتع السعة لطلبها بالجمع في القرعة في التفتت في القرعة مع عدمه فالهتة فان شاقا في التفتت
افترج ولو ان احدهما قرعة الاخر واحد فلو لم يراع قطعان ان كان المعدن واسعا لمكان اخذ لا يملك ما يحدد الاخر والام يملك الا ما يحدد الهتة اسحقها
اياها ومثله ما لو اذم ان على القران مثلا فلهما واحد صاحب حار ماء فان الظاهر انهما يملك كلاهما على ما لو اذم على ماء غدير ونحوه ما لا يقطع كمن يرد
منهما فان الاولوية فلا يملك الظاهر انهما واحد الا بعد الهتة وتبعه على ذلك في القرعة بل انما ذلك لكن زاد عليه لعل بالقرعة مع امكان الهتة لعلها الطوق
او لعدم قبولها ولكن لا يخفى عليك عدم جريان ذلك على ما قلنا من ان لا يقطع في هذه المقامات لا يرد على ما يقتضيه الظاهر ضرورة عدم حصول الملك بالاجزاء
التي هي النيل وانما السبق في القرعة قد افاد عدم جواز مزجها من حيث نظم وحيث اشكل لجان فاسحقا في كل منها بانها لا يملك الذي يحصل للملك فلا
طريق لتبعية احدهما على الاخر الا القرعة لا الهتة الباقى على الاخذ ولم يتعلق لاحدهما في غيره حق وكونها سابقين مشهورين لعموم من سبق في قطعها ما ذكرنا
لان بين من يخلق حق بالعين نفسها فاضلا عن الملك لا من في ذلك بين الواسع والضيقة ومن الغريب دعوى القرعة بينهما في التقديم لليل مع ضيق المكان

في المسألة

فيها

الملك

الملك

الملك

الملك

وعدم الزيادة على الحاجة ثم ان من جنت الفرقة له باحل حقه من نفسه واغرب منه ودعوته ملك انما لا يفرغ من الجوع ما زاد على القضا وما انما جنت بكرها بال
لها بناء على هذه تلك من عدم قبولها مع فرض حصول السبيلك منه الذي ليس بشئ من الادلة ما يقتضيه منع ضيق الحق من الجوع على الملك بخلها ما لو كان
الملك والماء والمال على الحاجة فانه ملك انما لو ان اثم مع امكان ان يقال بسبقها ملكا اليكم مقدار ما يحتاجها او فقد ما ينال من غيره ذلك بانها لو
ذلك مجرد على ان لا يبق عليه الا ذلك المقتضاها ما ذكرنا مضافا الى منع حكمه من القضا للملك ونحوها على ما مضى به في قوله لا يبق عليه الا ذلك المقتضاها
التي على الاشاعة في مثل اياها فلو كان ذلك كله ظهورا لا بد في الفرقة في التقديم مع فرض ضيق المكان سواء كان الملك واسع او ضيقا فانه
من اوجه الفرقة ولا يشاك الا هو بل الخيرة انما تنبئ الملك على الحياة المروية لو فرض صاحبها منعها ولو كان نظاما لم لو كان الملك لا يبق على الحاجة ما
فيكون السبل غير ضيق فكل من حصل منه السبل ملكا مما ملكه ونحو ذلك ماء القزاق والقدرة على ذلك قال في الكفاية المشايخ اذا غلب احد على الاخر
اثر وفيه اشكال ولعلنا سألنا من غلب الحق الذي لم يثبت كونهما معا فاعلم ان الملك لا يسبيل مقتضاها فلا بد ان يترتب عليه ان اثم في مقتضاها ولا هذا من
بعض اشياءه فاما ان الامام يجبره في تقديم من يراه صحيحا لحيوان سبيلك سبيلك الحاجة ومضى كان سبيلك في حق التقديم واحكامه بعض محتاجا اليه
لكذلك وانما الضيق من غيره عما ترقى شئ من الادلة يقتضيه ربح الاصح على غيره ثم في تقديم لنا في المساحة لا يبق وجوب بل الماء مثلا لا يبق الغير
الحق من دعوته او غير ما نحن فيه كما هو واضح والله اعلم وكيف كان فمن دفعها انما هو العبد سلا بل حكمي عن الكيفية وشيخنا على انهم وعن الشيخ انهم من
يجوز للمعادن مطلقا بالامام في عدم ح من الافعال الخيرة المروية ولا تها من الارض الى الارض على هذا لا يملك ما ظهر منها وما بطن الا يملك من ربه
مع ملكها بالامام بغيره فيناصور حصولها من قولنا اشتراط ان الامام حال خيرا ومطاع على الكلام السابق ولكن كل ذلك لم يثبت لعدم جاز الخيرة
المروية بل الوهي محقق فان الشئ فلا يخصصه الا على ان الناس في شرايع سواء بل في كل موضع من محكي المبطول لشر في الخلاف في مضافا الى البشارة
في سائر الاحكام والمضاف في من شرايعهم على الاخذ منها بل ان حتى ما كان في الملوك الذين قد عرفنا من ظهورها اولى في مقتضاها على ما ليس
فانما كان كان ينفذ ان ينفذها يكون ملكا للامام في الاول وللسلطان في الثاني لكونه من اجزاء الارض المروية كونها ملكا لها بل لو جاز في ملكا اليه
الا ان الشرايع المروية العاصدة للشريعة المذكورة ولقولنا خلقكم مالى الارض لشد الحاجة بعضها على صيرت وقف عليهم معا ثم يحول الى الامام والكل
في خبرنا الجوزي عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الفتيل فيها من ما كان في واثرة عليه السلام وبين غيره واضح الضعف من الغرض في الارض من انقال وبعض علماءنا يجوز المعادن بالامام سواء كانت
ظاهرة او باطنة فوقف الاصلان منها على ان في خصوصه لا مع غيره وقبل ان يخصصه الارض الملوكة له ولا بد في الواقع فوام بان حوت الارض للامام فانه
بل هو من ملكها ملكا لها ولما اخرجت على المعادن للناس شرع اما لاصالة الابطح ولما قطعتم ان الامان للامام ولما لا عرفهم في تخصيص المعادن للامام
عن ملكه ولكل صنف ادهو كما ترى بعد الاشارة بما ذكرناه ثم انما قال في المسالك في غير ما على الاول ما كان منها ظاهرة لا يوقف على الاثبات في حاله
اخذ كالانفاق على توقف على الاثبات فان كان الامام ظاهرة فلا اشكال في ذلك فانه قد نذر مع غيره في ملكه كونه ملكا بالاصل وان جاز لاحد غيره
كغيره من الانفاق لان ملك مال الغير يوقف على اذنه وهو موقوف وانما الوجود لا يرد في اخذه وفيه اذ لا مع فرض شمول دليل الملك بالاحكام لا ينفذ
في ملكه فخره كون كالمواد من الارض ان لم يكن منها ثانيا ان الارض منهم في الانفاق ان هي له ظاهرة ولو صيرت في اوزم الملك كايح النكاح ونحوها
فلا يحصى عن القول بالملك فيما يوجد منها في الارض والديها كما هو واضح والله اعلم ولو كان الى جانب الملك ارض موات واحقرها بغيره ويسبق اليها
صار لمحاكم ملكها بالاحكام الذي منه حرمها لذلك لخصص بها الجواز شرع في حرمها ولو اقطعها الامام مع بخلها وان احدث في شئ من انفسه
بل لا اشكال في مودة كون الارض من الموات الذي عرف تحت الثلثة في وصية المأذون بها لاجلها معدا كان كونها يوجب الحق لك اليه فان كلا
نهما على حكمه كما هو واضح والله اعلم هذا كله في المعادن الظاهرة واما المعادن الباطنة لانه لا يظهر الا بالعلم والمعادن الباطنة كالمعادن التي تحت الارض
والواضع ونحوها حيث تكون كمالا لو فرض احتياج بعضها الى كسب قريب يبرر ان كان على حدة الارض ليسل ونحوه فلها حكم المعادن الظاهرة وهو ملك
بالجملة لا يفرق على حدة عرفت كان ما كان من الظاهر لو فرض كون طبقات الارض على وجه احتياج الحفر على كل حدة حكم ما دفعه من حكم بناءه على كل حال
في اي الباطنة ملكا لاجل ان هو الحق يسلع بملكها بلا خلاف لحد بين من نذر في كل شئ يوجب البراءة وادرس في الفضل والشمس والذكر في بقره على
ما حكى عن بعضهم بل على المبطول واليه في الاشياء والاعمال على ذلك بل ان كان حكم كل سواء فلنا انها للامام ولنا ان لعل اصل الاحكام هو سبيلك او
بلا حظ لما مضى من قوله انما احكامها في شئ يوجب من هنا ملك الباطن بغيره وانما هو في الارض كالجواهر الكاش فيها ويطبق بحكمها في قولنا في حدها
واصح منه شيئا كان ملكا للملك ولا يبره للظاهر وكيف يمكن فلا اشكال في خلاف انما يجوز ان الامام اقطاعها لئن ملك بل بما مضى من ذلك في الاجماع عليه
لا تفرق ان يكون مواتا لانه ملكه فهو حكم الموات للمندرج في عموم ولا يبره للظاهر السابق الذي على جواز اقطاع الملك الباطن منه عن الشافعي ولا يقطع لانه قد
ما يمكن المقطع من العمل عليه الاخذ منه خلد من التقطيل والتضييق على الناس مع انه قد ذكره مقابلا لذلك قال علماءنا الامام ان يقطع لانه قد قبل
في الاطلاق المبطول وصيرت في الخلاف بيننا وبينه وان كان قد يقال بان ما ذكره انما يقع من سبيلك دفعه من الباطن والاشياء والاعمال بل في غيرهم على
حكمي عن بعضهم من ان اذا اهل الجمل بعض اهل الجمل على الامام على اتمامه وانترك فان لفتنه من ذلك ينظر انظر ثم بلز من احد الارض في حرمها من غير ما يفرق ذلك
الاناس من الشافعي من التيسيل واليقين في المعادن التي في الجمل ونذهب انما في الجمل لو اقطع بالاعتماد امكن على جازية كافي جامع الفلاس في ذلك لانه
الذي ينفذ منه التطويل المقتضى في التقطيل هذا وقد عرفنا ان حقيقة لجانها ان يسلع بملكها بلا خلاف لحد ثم زاد بعضهم مع ذلك فحصل ملكه موجب

كونج كالمولوك بالنسبة الى ذلك لان بقا ان ذلك لا يرد على السبل الى الماء المباح الذي لا يجوز له المنع عازدا على حاجته للاطلاق ما دل على ان الناس فيه
 شرع سواء وغير ما سمعنا سابقا ولعله لئلا ذكر في المذكور ما سمعنا من بعض اهل العلم من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر
 قيل في ماء العيون التي لها سمعة من الادلة السابقة ومن هنا قال الصنفين في ذلك لانهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر
 مسلطون على اموالهم وغيره بل قد عرفنا من ذلك انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر من انهم لا يوجبون ضلحا لاجل الضرر
 معلومة خلاف ذلك بل يمكن شهادتها على حصولها لان لم يفصل في كلامه عن سابقه الا حيا لا ماضيا من غير منعه من عدمه على ما هو الظاهر
 كلامهم بل هو مبرر في بعضهم على كل حال فاذا فارق مفارضا عن سببها فواحق بالانقطاع بالاعلان بين من يجرى له ولا اشكال بناء على سقوطه
 الاعراض المبرور ولا كان مشكلا او اولي منه بذلك ان يكون مفارضا عن ضرره او لو كان كمن يجبره في قطع مطلقا لغيره كما هو مقتضى المتن وغيره
 لو كان كمن يتبلى في الماء الحار في ذلك لكن كان عليه جوب بدله لئلا يجرى من ثمة المباحة فيكون للشايق جوب في فارقا بعد حاجته ومن ذلك علم ذلك
 كلامهم ذلك غير منع لان مقتضى سقوطه على الفارق فيكون كمن يتبلى في الماء الحار في ذلك لكن كان عليه جوب بدله لئلا يجرى من ثمة المباحة فيكون للشايق جوب في فارقا بعد حاجته ومن ذلك علم ذلك
 هذا لا يوجب عليه المصلحة ان تغل المملك فحق المصلحة هو من لا حيا لا ماضيا من غير منعه من عدمه على ما هو الظاهر
 وبقا العالم وانما ما كان منها مباح الاصل كمال العيون والابرار المولود لاجل العيون فانما هو سواء كان قد سلبها حق من غير منها شيئا باذنه
 مملوكة فاصلا للملك في حصة وصنع فذلك لا خلاف ولا اشكال كما عرفت الكلام فيمن سلبها الله تعالى والابرار ما دبروا طاعتا وذهبها فاستحق
 ان تسلكها اكا حيا في انقواعه هو كمن فرض كونه من الموات الذي يملك بالاجل العاقل ان كان تسلم فيمنه ان يكون فيها الجحش السابق في الارض الذي يبعد
 احيا للملك ما هو من يفتح الجحش ملك بناء على المولود للسلمين من الارض المنقوضة عنه وتيج منه عدم ملكه لغيره من شرط الملك الذي لا يعلق
 به حق سلم بل على الامر كمال العيون والابرار المولود لاجل العيون فانما هو سواء كان قد سلبها حق من غير منها شيئا باذنه
 اي يرد ما عاين من ان ما دبروا طاعتا وذهبها فاستحق ان تسلكها اكا حيا في انقواعه هو كمن فرض كونه من الموات الذي يملك بالاجل العاقل ان كان تسلم فيمنه ان يكون فيها الجحش السابق في الارض الذي يبعد
 من ذلك علم ذلك كلامهم هذا وقد تقدم جملته في كتاب النقص عنهم من الكتب السابقة لا ان يفتح ان يعلم ان من ادان بسبب في ارض مملوكة لغيره
 يغل مقدار ارضها اليه يكون الماء فبسببه في الارض المباحة بنوي ملكها ثم تسلم واقعة لغيره وانما سائل الا في ما يقصده المولود ولو
 باحيا من غير الماء المباح كسطا الفراء وجزلة في السبل لا يملكه الخاف للاصل كما اذا جرى السبل الى الارض مملوكة بل الخاف لوجوه من غير ذلك بل عليه
 وساقا اليك انتم عياله موافقا على ذلك لا ما يحكي عن بعض دعاة تفرغ عن ابي على اعتبار ما يصلح اسده وفخه في ذلك الماء ولعله لو توقف صلاحيته
 على حق من افعال المكلف لفتك لغيره فعلا وتركه على ذلك من بين منعه واضحه ضرره صدقها بدنه كوضوح الفرق بين الفرض بين ماء السبل في ملك الغير لانه
 لم يقصد حياذله ولو جعل المصلحة لذلك انما هو نحو شيكم مثلا الاصيل من هنا انفق من عداه من الاحتيا من غير ان ذلك على الملك بذلك مضاعفا في الضرر
 اسهل من الفضل المروي في الكافي والفقير سئل ان بعد الله عن بيع الكلال اذا كان سحاحا لاجل ارض فيسوق الى الارض فيسقيه الخيش هو الذي حفر
 النهر ولم يزرع به ما شاء فقال اذا كان له فلينزع به ما شاء وليس بعد ما احبب والى غير من النهر فيسقيه في الماء وح فاذا كان الخاف واحدا فلا
 بحث وانما اذا كان من جملة فان وسعهم على حصة يقع عليهم فاسر اولهم بينهم لكن تراصوا على الماء اياه فكل لا يجردان فاسر اقدم منهم بالاجزاء بان توضع شجرة
 صليتها يحصل منها النقاوت مبرور الا من منعه وصحرم ذات بقعة حسنا وتير على قدر حقوق في صد الماء على حصة لا يكون للماء في تلك القوت فهاذا ويجري كل
 منهم سابقه لتقوية ويجعل القوت على اقدمهم بما فاما اذا كان لاحدهم نصفه وللآخر ثلثه وثلثا سدر جعلنا القوت سنة ثلثه منها الذي انصفه اثنان
 لذي الثلث واحد لذي السدس هكذا فيصنع كل منهم بمائة ما شاء ولو ان ينفق به ما لم يكن لشرب من هذا النهر لطاعة دناسا على اموالهم مبركة
 الهمة منهم عدل بل انظر عدم حوازي حياضهم بعد استيفاء الاخر منهم ذلك لهما اياه في الاشكال في حقه اجمع الاتفاق منهم عليها الا انها غير زنة
 للاصل وغيره فلا حيل في ارجوع قبل استيفاء الاخرين وان كان الراجح قد استوفى سابقا تمام فونيد ولكن قبل بعضهم لرجوعه مثل نصيب من النهر الذي ان
 جرى له ماء فيها لانه لا تعد مضط الماء المشوب باكل والفوز اذ منع الجبابر لانه كان شلها واول من هيمه فلم يبق الا الرجوع الى الزمان الذي استوفى
 منه فوجبت الابرة على سبب الا انه كاتر لا يصلح خصضا المارد على ضمان المثل فيسلم مع الشدة فقمه من ادنى ذلك هنا الى ارجوع لتصلح ونحوه والله
 اعلم وكيف كان فمن الشخ مع العاسر قدم بينهم على سعة الضماع التي هم قد عملهم ولا تقفاهم لملك الماء وانما هم لحي لاجل ملكهم فلو كان بعضهم
 ح ما يوجب من الارض الاخرين الف جرب جعل للاول جزء من احد عشرة جزء وللباقين عشرة اجزاء وقد عرفت هذا الاصل الذي يوجب عليه هذا الف جرب وهذا
 قال المصنف ولو قيل يقيم بينهم على قدر انصبا من النهر الذي استوفى قد لا تقفاهم على العمل كان حسنا بل هو الموقوف لقوانين الشريعة كما عرفت ولعل العالم
 ثم انظر من قول المصنف وغيره ما يقبضه النهر عدم ملكا لوفاض ماء من هذا النهر فيجب اننا الى ملك دناسا على حصة من هذا النهر طاعنا بالحق والحق
 بانصبا في مشبهه بالاطار بعشر من ملك دناسا مثلا ولعله عدم ملكا في النهر لغيره من غير ذلك الذي لملك لملك حياذله من غير نصيبه ملكه فهو
 بالنسبة اليها خصوصا الثاني كاطار المزور ويجزى في ذلك لا يقفاهم كونه حياذله مع عدم الاستيلاء كما هو واضح والله اعلم **المسألة الثانية**
 اذا استخرج جماعة من ملكه من النهر في الارض لا يجرى في الارض او صلاوا من شرع الماء ومجرى على حصة اذا اردوا جري ملكه وواجرى ملكه وواجرى ملكه
 او لا بعد ان يفسا فان ذلك احياضه وكان بينهم على قدر لا تقفاهم على عمله اذا كان قد سلبها جوا غيرهم على عمله فاذا واجرهم على السوية او تفاوتا فانه
 يكون للنهر ملكا لهم على سبب لا تقفاهم من مصلحتهم وانما العمل في الاقل وفرض فها كما اذا كان حياضهم في ارجح من الاخر ولكن العمل فيهما كان

في النهر ملكا لهم على سبب لا تقفاهم من مصلحتهم وانما العمل في الاقل وفرض فها كما اذا كان حياضهم في ارجح من الاخر ولكن العمل فيهما كان

لا يملكه الا من يملكه في النهر ملكا لهم على سبب لا تقفاهم من مصلحتهم وانما العمل في الاقل وفرض فها كما اذا كان حياضهم في ارجح من الاخر ولكن العمل فيهما كان

خصوصاً بعد خروج القرن بينهما يتحقق صدق الفلك قبل الوصول إلى منتهى الكعب لمصلح الناس فلا يهيج عن العدل على سبيل الساق المعصية كبشر
 الاصح وأبداً لا يبقاء الحق وعكس سلطنة الاسفل على الاعلى منع عن الفلك واداء على الجمع عليه على كل حال فالظن بان الاطلاق المزبور مقتضى
 على استواء الارض الا وفرض اختلافها بوطا وعلوا في القواعد جامع المقاصد المسالك على كل حال على حدته ولعلنا في الكفاية نرى ما هو الحق
 مع اننا في الماء في المنخفضة عن الحد المستلح شرعاً فخرجنا عن الموضوع فوجب ان كل السطح توصلنا الى منابذة النص يجب ان يكون لو كانت كلها متحدة في
 فيها الماء كان في المسالك استقيمتا بنفسه لغاذه وسقط اعقاب الفلك للشعر في الغدرة واستخسفة الكفاية فلت قد يقال ان اعقابها في السطح ما فيها
 وانما سئل في زيادة في بعضها نحو ما وفرض انما في الارض على زرع وشجر ونخل ولا خط الفلك بالنسبة الى سطحه نعم لو اجتمع شيء في الارض غير ذلك اعتبر
 الحاحه طارده فان الفلك كون الحد المزبور في النصوص واعا لها الا انه عند حد فبذلك حتى لو علم زيادة على الحاحه ولكن لا حق للشا في الابداسيها
 الاول تمام حاجته ولنا في ذلك الى ضرر الغير بل ان يفضل شيء له لا خلاف احد فينبط الاجماع بقية عليه لانه لو عجز احد عن مقدار حاجته بل كان حوله
 الابداسيها فلو انما في الحاحه عن يمين النهر وشماله فالحد صحيح به لافاضل الشهود والكركي لفسه بينهما فان تعدد في الارض نعم وذكر الشهيد الثاني في الهام
 الصيق فان نفا سرقا لفرقة ولعل ترك غيرهما الهياكل باعينا لوقوعها عليهما مع التماس فلا يجبر عليهما ولكن قد يافق ان المنفعة في المقام ما هي من غير
 في الحد الذي هو باق على لا باخرية كالما هنا وقد اطلق الاكثر هنا ان الفرقة وظاهرهم فغير من وجب الفرقة انما احد تمام حاجته نعم قد سمعنا سمعنا
 من الكركي غير ونقد الكلا معهم هناك والمقام مثله ضرورة ان ذلك ليس لا يكون ما مناه من في لاحقية المزورة اما باعينا كونه ما معاني فوه
 النهر او لعلنا لم يبق احد ما على الاخر مع فرضه جهله فليس الا الفرقة لا يستيقا تمام حاجته قطعاً ومن ذلك يظهر اننا نلاحظ اننا ذكره هنا من القسم مع
 تعدد ما في الفرقة في التقيد خاصة بعد فرض القصر عليها وفرض تعدد ما يكون لعلنا يمكن كل منهما من ساقية فضل المسلكه ولو فرض ان كان في القوا
 بعد ان ذكرها فان يفضل عن احد ما من من وجب الفرقة بقدر حقه ثم يتركه للاخر وليس له ان يجمع الماء لسائر الارض لا سيما والفرقة في
 التقيد في حال الاعلى مع الاسفل ومعنا كما في جامع المقاصد ان الفرقة اذا خرجت احد ما في السطح لا يملك ان يجمع الماء لسائر الارض لا سيما والفرقة في
 نوع الاخر كله او بعضه بل نظر الى مقدار زمان السطح لها ومقدار صبر الزرع وعقد نظرنا لفسا اليها والمقدار من زمان الثاني قاصر زمان في
 لان المقدار لفاضل عن سائر الارض غير كما في سائر الثاني فمقدار ما في زمان الثاني يوقع على كل من امانا الاول والثاني فيسوي الاول فيفضل
 وهو ما في بعد سقاط حصته من التوزيع لا مقدار حاجته ثم يرسل الى الثاني ما له لو كان في السطح الاول اعني انما اخرجته لفرقة سائر ايام ولا في
 مثلها واما في ثمانية ايام فلكل منها اربعة ولو فرضا في ذلك ان كان زمان سائر الاول ستة ايام والاخر اربعة فمجموع المدة التي لا يفي الزرع ما في
 ثمانية ايام فلا اول ثلثة ايام سائر ثمانية ايام والاخر خمسة ايام فاذا انقضت ثلثة ايام سائر ثمانية ايام فمجموع المدة التي لا يفي الزرع ما في
 في اصل الاستحقاق وساقوله والفرقة الى آخره فهو جواب عن سؤال مقدار وهو انما في الفرقة بعد الحكم باستوائها في السطح وجواب عن فائدتها انما
 احد ما على الارض ولو لا تخلف ذلك لعدم الاولوية فذلك لا يفي عليها في ذلك كله وضرورة انما في السطح استحقاقها في الماء بينهما كما لو كانا ما لكن
 فيما خذ كل منهما فيصير ان لم يكف حاجته في الفرقة التي هي بعد تعدد الفسحة ليجتمع الاشكال كما لا يخفى عليك في الجميع بعد الاخطاء بما ذكرناه سابقاً
 ولا حقا من سائر ما في حق الاولوية التي لا ترجع الى حق في الماء فله فلا يتصور منه الفسحة على انما في زمان السطح باينها على وجه لا يمكن في فرع
 التوزيع كما ان يمكن كون احد ما مقدراً على الاخر تمام ما بينه وفداً وجبة الفرقة كما هو مقتضى الاطلاق الاكثر في الساقية في الاعلى فضلاً عن المقام
 ان يكون من صورة التقيد في الاحكام الاشياء والله اعلم ولو كان ذلك ضرراً لم يكثر من على ذلك لان الزيادة مساوية في السطح فخرج من الماء
 المعبر في حق من ماء جزء منها وان قل حق واحد منها على جانب النهر واثبت الاخرى وانما في الخارج فيها ما شاء وانما في الفرقة في ذلك
 والله العالم ولو اراد احد ان ينجح بناء على النهر المزبور ان عارض الاملاك على وجه يحصل ضرر عليه لم يضرهم ولو كان ذلك لا يرضاهم سواء هنا
 في ملكه في الموانع ولم يضر احد اذن كان على من الجميع لا يفي حق الا شئ لا حق ملك فلا يتوقف على انما في زمان السطح باينها على وجه لا يمكن في فرع
 النهر ارجح من غير في الاملاك في نفيها ما كان منها ما في الفسحة ان يمكن غير ما السابق في الاحكام والله اعلم **المسألة الرابعة** واما انما
 انصافاً على مثل هذا الوارد في ذلك يتعلق برحق الاملاك السابقة فان لم يكن فيه ضيق فلا يقع ما عرف والاولى ان الساقية في الاعلى ولو كان
 انصافاً في السطح استحقاقها في الماء من اعظم المرافق فلا يتحقق الابداسيها الا الذين فان لم يتصل عن كفايتهم شيء بان ساق الاول الى السطح عند
 خروجه من المناسخ يجمع الحق ليهو هكذا ولا شيء لهذا الحق غير ان كان الارض التي اجباها اقرب من غيرها الى فوهة الوادي نعم لو لم يخط احد منهم فم لم
 يتصل عن كفايتهم ومن ذلك لم الوجبة في نفي النص في الفسحة سابقاً لان الساقية في الاعلى لا يضر احد من غيرهم بل كان السطح في
 المن ومنه تردد ولم يجد غير واحد من اسد ما ان يكون الاحتمال الاخر شار كذا هذا الحق السابقين بمعنى استحقاق فوهة بعد نوبتهم كما في السطح
 وانما ساق السابق قبل احد النوبة لان النهر ساق بالاكسل وانما استحقاقه من سبب الاحكام في الاعلى انما في ذلك كما يشار من قبل السابق عليه
 في المسالك هذه الاشكال في وجده وانما بان لا على عجيبة عليه الا انما في بعد بعد ساقية وانما ساق الهرة اخرى وهو وجه المسئلة اما اذا قلنا
 ان اول من لا يخطو على ولا في الارض الا مع استحقاقه فلا يضر احد من الساقية المذكورة وجبته مع غنا السابقين في الاشكال في استحقاقه مع حاجتهم بقدر
 ساقية في الماء كونه نقل الحلال فيما لو احتاج الى على بعد استحقاقه الى سائر من ساقية في الماء لا يفي قوتهم لعدم التمكن ولنه عجيبة عليه لا رسل من
 بناء بقول النبي في خبر عبادة بن الصامت في رسل الماء انما في حلق في حلق في الارض في سائر رسل الماء في سائر رسل الماء في سائر رسل الماء في سائر رسل الماء

أحبها أرضها

[illegible]

کونہا

المفوض

من اننا فامسك اوج ان احببت هو مولد لك ولا لغيره على النقطة الملوحة وانما هو دال على ملكه لذاته ان المملوك وهو غير متاخر من الله تعالى على كل حال
فلو ابق منه اوضاع من غير تقييد مع عدم شبه التملك حيث تكون لم يضمن بلا خلاف وكثيره من نقطه المال لو كان يفرط ضمن بلا خلاف ولا اشكال في ذلك
لو اختلفا في التقييد ولا يبيته فان القول قول الملقط مع مبيته للأصل وغيره ولو اتفق عليه على النقطة اذا كان عليه مستيقنا من ان المال بالحق
المزبور الظاهر في جواز الاتفاق والبيع فيه من دون استئذان الحاكم ولعله كذلك لا يجرى جواز الانقضاء صاوريا مشروعا لكن في المسالك والنفط العبد
لم يجعل له من ينفق عليه بقرع امره الى الحاكم لينفق عليه او يبيع شيئا منه فيها او يقرع بها البيع فان اتفق عليه للملقط بينه وبين المبيع الى التيقن
بقيمة ثم باع فيها ولو امكن يتبعه بدينه كما وجب مقدما على بيعه بغيره في النقطة لان الجزء الاخر لا يمكن انفاق من عليه بغيره بقرع
لغيره فلا ينفق عليه الا في حق هو ملك لا قبل يحفظ منه لصاحبه الاصل ولا يخفى عليك ما فيه من مخالفة مقتضى البيع المزبور بلا داع اللهم الا ان يكون
ما اقتضاه في الصلح على انه قد ساق في حقه لا ينفق على البيع الخرج الا في حق النقطة فينبغي ان يرجع امره الى الحاكم ثم ان انفق من بعضهم ان من نفق
الاستيفان لم يكن للمولى غير العبد ومنه امكن منع جواز بيعه لو كان من مشيئة الدين بعد عدم دليل على تعلق الدين في حق العبد بل هو من جملة
ديون المولى والله العالم وان غير المولى لم ينفق في القواعد الوجه القبول فيرجع للملقط عليه بما انفق كان العتق بعد مثل البيع ولعله لم يجرى في العتق
وحيث الاتفاق انما في حق المولى لا في حق العبد حتى يكون اقرارا في حق الغير لو كان اقراره بذلك بعد البيع لم يقبل كونه اقرارا في حق الغير بل
لو اقر بالعقد مسند له الى ما قبل الاتفاق فيكون النقص على العبد لا تحال الاتفاق في كاصح في جامع المقاصد ولكن لا يخفى منه التوجه بما عليه
من من يثبت العتق كذلك وان كان هو الاقوى كما انفق في جميع لو قبل على الاتفاق اذ بان انه اتفق بعد موت المولى على التوجه المباشة لان المال هو
الله تعالى وهذا في من لم يستبد للمطالبة لغيره اي بعد الاغراب بغيره لان بقرع العتق بعد ذلك لو ارجع في موصف النقط المدعى بالانقضاء
اذ كان اهدا للتصديق قلت قد تقدم في كتاب الاقرار ما يعلم منه النظر في ذلك الله تعالى **المفصل الثاني** في الملقط ويراعى فيه البلوغ والعقل والحرية
بلا خلا احد في الامر بين العاتق والمختار بل لا اشكال في خصوصهما من ولا يبر الانقضاء فلاحكم الانقضاء الصلي كان من غيرهما فعادة الملقط ولو
ادوا حال جنونه وما في الذم كره لو كان الجنون يعتوره ادوا له اخذ الحاكم من عنده كما لو انقضى الحق المطبق او اصبحت يمكن حمله على اذنه ان الحاكم اذا
لا ايجز من به ولا كان مطالب بالبدل كما هو واضح وعكس ذلك في العتق عليه ان لا ينفق في خصوصه انما لا ينفق في خصوصه انما لا ينفق في خصوصه انما لا ينفق في خصوصه
على التمسك لم ينفق في جازا فان افسر المقتضى على غلب التكليف بل في الكفاية انما ما قطع به لا خطاب بل في جميع البرهان الظاهر الاجماع على ذلك بل في ما
المقاصد حتى الربيع الفصل لا ينفق على شيء او يبيع شيئا ما استلزم المولى على ما هو حق انه قد ورد في النقطة المال لا ينفق على النقطة وهو
مشغول بمجدته سببه والنقطة عتق الى غير من سندهم لو كان للمولى حق كما لو اذنه المولى دفعه اليه كاصح بغير واحد بل العبد خلا فانه لم ينفق
في الخصم الاجازة ايضا نعم في المسالك فيكون في الحقيقة هو الملقط والعبد انما ينفق في حكمه فان العبد قلت قد ينفق في كونه لو كان ينفق
للعبد بعد دفع الحجر عنه لا ذن بل لعله اقول الحق بالادامع كونه ما ذننا لا انما يبيع السيد على كل حال **المفصل الثالث** في التوجه على ما صرح به الفاضل
والكركي وثاني التجهيد كما انما لا فرق بين الفرض والمذموم الكاتب لو غير بعضه وام الولد لا يعرف والهاية للبعض بعد عدم لزومها لا يخفى كل في ما
المقاصد والروضة ولما انك ان كان كذلك في ذلك خصوصه من مرض لزومها يصلح ويخبر هذا كله في الانقضاء اما الاتفاق فواجب عليهم بلا خلا
ولا اشكال لان ذلك لا يثبت حكم الانقضاء وان يجرى من غير ما هو في كل مكان له اهلية الانقضاء انقضاء عتقه ومنه سببه كما هو واضح ثم انما الملقط
بل في الاكثر ما صرح به الفاضل وثاني التجهيد وغيره من عكس غلبا الرشد في بيع النقطة السنية بعد كونه بقرع ما لا يجوز عليه فينبغي في
الملاقاة لا ذل لكن في القواعد وسر استغفر بل في الذم كره الجمهور وقال تلمس من عتقه شرعا وان كان عدلا وفي جامع المقاصد ان لا يخفى من خوف فله
لا ينفق التامل في الجواز مع عكس شرط العتق لا يعرف عكس ثبته على ما لا يمنع اثباته على حسنة الفصل لكن ان فرض وجود مال المملوك يمكن منه ان
الاتفاق عليه دعوى حصول الضرر على طفل الغير في المزبور انفسا ثم لو قلنا باغنيا العتق لا ينفق على جواز النقطة عليه على ان لا ينفق في حق
محرمه التبذير وسحر الكلام فيها وعلى تقدير عدم اعتبارها فاصل في اعيان السلام في النقطة الحكومة وبسلامة قبل واقفا للشيخ في جميع من اخر صنف
يشترط بل في جميع البرهان يمكن دعوى الاجماع عليه كذلك لو اريد منه خلافا وان اشترط عبادة الله وناما والنافع بالتدريج ومنه شرعي في التجهيد
الاخي من الغريباني الشقيق من ان الاخطار الملقط جواز الانقضاء من غير تبذير من طلقها وانما هو كذلك المال والفرق بينهما
في كمال الوضوح كوضوح الفرق بين محل البيع من بين الملقط الحكومة وكيفية الانقضاء كما اشرقت وغير واحد في جواز الانقضاء الكافر لم يل على المحنة
الباع جواز ذلك فلا واحد وان كان في الشفع بغيره اتحاد المقامين وهو مفقود وما عن الكركي في حاشية الارشاد من اشتراط الاسلام وان لم يكن
اوله محكوما باسلامه يمكن حمله على اذنه غير الحكومة وكيفية كونه كذا في المسالك والمسلمين ولا كان مخالفا للاجماع بل قد ينافي في اشتراطه نص على
التنزيل المزبور بل ان الاذنه السليمة من معارضة في السبيل الذي هو دليل المنع في الاول على ما في غير قال لا ينفق على سبيل الكافر في الملقط الحكومة
باسلامه ظاهره ولا ينفق من محاذ عنه من الدين دعوى انه في الملقط فيكون مسلما واضطر المنع فيكون عامل بما دل عليها على هذا الوجه بل في
حكمها سلام الملقط في التجهيد بغيره خلافا في جازا بامضاها الشفع من النقطة ولذا كما في فدية التجهيد شرعا بغيره لا يشرع في كل
قوم تكافا لا يولى مداهما بذكرناه فلما التعليل الثاني فهو مناسبة لا يصلح ليداهم من الخاء ولا يمنع من ذلك ان يدعوى في تزويج الملقط
غيره لما في لكن قد عرفت في محله انه حكمه لا ينفق على خلاف ذلك في المسلمين ينفق في جازا ولا ينفق في غيرهم لا احد من غيرهم في كونه

بيده

من نظر بل لا يخفى
في النقطة

في النقطة

پیشہ من

له من محنة وجوب ثم حكى عن بعض العلماء الصريح بان الواجب الاصولية العقلية محط على الطفل قبل بلوغه دون الفرقة افاطران ضابطا للحد
على انهم بالاستدلال على وجهه متفق الا يخفى عليك ما من كونكم لا يجها نفي مقابلة المقتضى بهضما وقوى من دفع الظلم عن الصبي حتى يبلغ
ولعلنا نقول بلزوم الاثر بصلح فرض وصول الى الواضع الا ان ذلك لا ينافي عدم جواز الاحكام عليه لسبب من تخصيصه للذليل المفضل كما هو
واضح والله اعلم ثم جزم الفاضل له كما تدبر بين وبين ابويه وجوبا محاذ الاستدلال مع ان وجوب الحق بولايج من نظر الحق دليل عليه على
كل حال فصل في التمسك بالحق والاسلام لها الا بالقبول للجمعة من الاسلام الابا صا لا كسلم يفتح بكناية شلتان ولدها منه مسلم بالاختلاف
عن المبطل وهاضنا كما ان الاسلام الاب هو محل اودل منفصل فانه يفتح الابا صا بلا خلاف كما عن المبطل وهاضنا كما ان الاسلام الاب
جواز اولاد الاسلام من ادرك من ولده وعلى الاسلام فان ابي مثل مضافا الى السيرة القطعية في ولا المسلمين ومجاينهم المتصل جنونهم بالقبول
بل عن المبطل واختلاف ايتبع الجاهل الفرض على سلام المحل او اولاد الاسلام الام مضافا الى قوله تعالى ولذين امنوا واتبعهم خديتهم وادان بل الظلم عدم
الفرق في التبعة الموقوف بين اسلام الاب اسلام الجد وان علا والمحدث ثلاثا والام مع فرض عدم وجود الاثر املعه فقد استشكل فيه
الفاضل وولد والا توى من التبعة فعليا للاسلام ولصل القرابة الحقيقية مع جوة الأفرج مودة وكذا الذبيرة والولد غير ذلك فالولد
للتبعية مع موت الأثر وبلا ينافي حقيقة الابوين من غيرهما من الاجل والمحدثان في بعض الاحوال يحصل ايضا بالقبول للطفل منفردا عن ابيه
كما عن الاسكان في الشفع والفاضة والشهد وغيرهم للسيرة المستمرة في ساء الاعضاء والامضا على احوال حكم السلم طبرجيا وميتا في طهارة و
غيرها من الغريب ما عن بعض الناس من تسليم الاتفاق على طهارة ردت اسلامه فهو حاكم وان لم يكن محكوما باسلامه بل يقتضي بقاء
تبعية الابوية كل كان كان محكوما بكفره بل قد تقدم في كتاب الكفارات عند البحث في الاجزاء بعنف من الرقبة المؤمنة ما يدل على ذلك فيهم لو كان
مع احد ابويه الكافر في الحكم باسلامه بلا خلاف احده فيه للاصل السالم من غير ما يقتضي انقطاع تبعية الثاني خلافا للحكمي عن احمد حنبل
ولا يفتح ضعفه كضعف الحكمي عن احمد وحكي الشافعية من الحكم باسلام مسبي الذي لا لا حظ له في الاسلام وان كان في داره واباع من مسلمان
ملك له طره عليه هو كما في فلا يفتح ملك المسلم له بالشرع كما هو واضح وقد تقدم الكلام في المسئلة في الجاهل ويحصل بفتح ما لا دلالة له في الفقه
هنا خاصة لعدم مدخله غير هاء في لفظ دار الاسلام الذي لا خلاف بين الاصحاب في الحكم باسلامه فيها ولا ريبا كما في الذين يفتن فيها حكم الاسلام
فلا يكون فيها كافر الا ما هذا قال فليقطها حرم مسلم وحكم دار الكفر اليه شقت فيها احكام الاسلام وكان فيها مسلم صالح فلا استيلاء ولو وصل
ولما دار كانت المسلمين فاستولوا على الكفار فان علم فيها مسلم فهي دار الاسلام والا فلا ويجوز كون مسلم فيها محضا فانفسه غير كاف في اسلام القبط
واما دار الكفر فهي ما يفتن فيها احكام الكفار فلا يمكن فيها مسلم الاسلاما وليقطها كوم بكفره ووقد الان يكون فيها مسلم ولو كان ثابرا في دار الكفر
معتبا وكذا لو كان اسيرا او محبوسا ولا كلف المارة من المسلمين في محكي المبطل دار الاسلام على ثلثة اضرب بل يبي في الاسلام لا يفر به المشركون كجدة
والغير فليقطها بحكم باسلامه وان يكون لذي لان الاسلام بعلى عليه والثاني كان دار كفر فليقط عليها المسلمون او احد فاصلا او فرهم
على كافوا عليه على ان يفتن في دار الكفر فان وجد فيها القبط نظر فان كان هناك مسلم مستوطن فانه يحكم باسلامه لا كون ان لم يكن هناك مسلم صالحا حكم
بكفره لان الدار كفرة والثالث دار كانت المسلمين فليقطها المشركون مثل طروش فاذا وجد فيها القبط نظر فان كان هناك مسلم مستوطن حكم
باسلامه والا فلا قال مدار الحرب مثل الزم فان وجد فيها القبط نظر فان كان هناك ساري فانه يحكم باسلامه وان لم يكن ساري فانه يحكم بالظن
مثل من وجدان احدهما الحكم باسلامه والآخر الحكم بكفره في الثالث كونه جعل دار الاسلام دارين وهما الفرض الاول والثاني اللذان في المبطل وجعل الثالث
المتكورا خيرا في المبطل واكثر فدار الاسلام عند داران ودار الكفر عند دارين وفي القواعد الثالث تبعية الدار وهي المراتب في القبط بحكم باسلامه
كل قبط في دار الاسلام الا ان يملكها الكفار ولم يوجد في مسلم واحد في حكم بكفره وبكفر كل قبط في دار الحرب الا ان كان فيها مسلم ساكن ولو وجد
ثابرا واسيرا وفي جاس الفاضل ان المبدأ الاسلامي عبادة الكتاب ما دوا خطها المسلمون كجدة دارا وارضها المسلمون كالشام ثم حكى عن
فرقها بما سمعته قال ان ارض طوعا المسالك بعد ان ذكر ما في س في الثالث كونه جعل دار الاسلام دارين وهما الفرض الاول والثاني اللذان في المبطل وجعل الثالث
في حكمهم بان سوق المسلمين يحكم على طوعا وطوعه بالظن وكما سبق في ابوابه لان مسلم او احدا يكن في ذلك اذا كان اصل المبدأ المسلمين ولا يصح
عليه سوق المسلمين قلت لا اعرف في الاغراب في ذلك بعد خلو الموضوع عن تطبيق الحكم على دار الاسلام ودار الكفر بل جزمنا في ارض غيرهم
العوالم لان ذلك لكن فيه اثر بعد غلبا وجود مسلم في الاحكام يفرق بينها وبين دار الكفر بل جعلنا دار الكفر دار الاسلام وان لم يوجد فيها مسلم صالح
للمسلمين من لا يجد له بل المعنى ان دار الاسلام مجللا داره وفوقه احكام الاسلام فيها وان كان اهلها كفارا وقد عرفت الصريح في س جاعلنا وجود مسلم فيها
في الحكم بالاسلام ثم لا يخفى عليك ان التغليب المزمع في دار الاسلام ولو وجد واحد مسلم ومحبوس في بلاد الكفر يمكن كونه من دار الكفر فانه لا يفتن في دار الكفر
المشكوك فيه بالاعم الاطبيع انهم لا يفرق في الما بين المستطرفين الذين يمكن احوال القول من احدهم الذي هو اولى من المحبوبين وما اوردوه من
دعاهم الى ذلك مع الفضا الاصول العقلية هل الحكم باسلامه وكفره لان الاصل كما يقتضي عدم تولد من الكافر فليقطها اية تولد من المسلم لا اصل
اخر يقتضي الحكم بكون المشكوك فيه على وجه المذهب الاسلام والاولاد على المظهر فدر عراض الاطباع عن العمل بفضاها ولذا اوردوا بعضهم بولاية
انه لو لم يكن على المظهر اى بعد البواغ ثم قد قيل ان التمسك يقتضي ذلك في بلاد الاسلام الغالب فيها المسلمون ولما الحكم في النقوص في الما
فهو اعم من الاسلام فلا ملازمة بينهما مع ان ثنائها البعض لا يفرق بين كونه في كلامهم محل شك او منع فليس في الاجماع ان تم على سائر ما ذكره وادله

لا فالحكم

فیع قلند

في كتابي في غزوات
الشيخ الصغير

پیشہ ورانہ تعلیم کے لیے

[illegible]

فَقَالَ لَهُمَا هَذِهِ الْفِيضَةُ

برقیہ علیٰ افسرہ و خیر و فیض

100

اللفظ

قال هو ابنى وافترض لم يكن هناك بينه على اية اللفظة فلا يؤيد حججه ودعواه على كذا ظاهر البطلان ان الجميع كانوا بعد ما عرف من عدم ثبوتها
البطلان في النسب شيئا ولذا لا يحكم ببنوة من كان في يد حجة لم يتبين بنسبته اليه فم لو سبق احد ما في دعوى الولد ثم حكم له بذلك كان
مقدما على الاخر لثبوت نسبته من غير ان يكون الاخر مدعى بانه من اولادها فلو كان المسائل في المسائل المستندة
كاف ومسلم استقر بعد في دعوى بنوة قال الشيخ في المبسوط يرجع المسلم على المكافؤ والمهر على العبد لقاعدة التغليب فيها ونسب المهر والمهر
الا ان كان اللفظ محكما فكيف هو وقد نفي التوفيق وتبع المكافؤ والى كافي الذي توسر وبشكل التزج كما في تزجته بل من الارز على الميل
الى ترجيح المسلم والمهر مطلقا وعن ابي على ترجيح المهر فان قلت بينه وبينه ولد العبد المصنوع بنسبه وانما هو على التزج لان تقوم البينة انه ولد من
ولكن هذه ترتد بل عن الخلاف ولذا ذكره لعدم الترجيح والرجوع الى الفرع في جميع المقاصد انه لا ظاهر له ولا مكان الا لفظا في ذاك الكفر والاسلام
وفي المسائل لا يظهر عدم الترجيح مطلقا الا ان يحكم بكفره وقدرة على نفسه والمخالف باننا اضعف فيكون ترجيح الاولين اقوى لظهور المرجح بل عن
ان لم يتبين عدم الترجيح مطلقا ما ذكره في كتاب القضاء من انه اذا وطئها اثنان شبهة ثم انزلت بولد فانه يرجع بينهما سواء كانا مسلمين
احدا او من واحد ما بل عن كشف اللثام الاجماع على ذلك خلافا للفظ المبسوط وجميع الجمل بناء على انها من صنع واحد كما هو الظاهر وقاعدة
التغليب وجهه تشمل المقام منوعة وترجع المسلم والمهر مطلقا للحكم بالسلامة حرمته لو كان في ذلك الاسلام لا اثر له في ثبوت النسب المستند
الفرار او الاطمان او البينة مع لزوم لا يثبت في المحكوم بكفره ولا يثبت مضافا الى ما سبق من سابقا من بقا الحكم اسلاما ومن يتبع مع امكانها وان يحكم
بكفره بنسبه فيقبل بل لو قلنا بالبعثه فيها ايضا لفتنا الاكراه بل في ذلك لا يرجع بنسبه له فيكون المسلم فالحق في ما وانما امكنه الايضاح
وجمع البرهان وعجزها في بيان الترجيح لكنه ليس بشي انه هو مرجح اعتبارا ان لا يرجع الى دليل معتبر شرعا كدعوى المعاري وحفظ الدين في
الاسلام وتغليب دعوى ذلك لا يرجع الى حصول الله لادواراه وجعل المهر فلا ضار من ذلك في ما لا يحال حصوله منها ان كان في قوله قل التزج
من زوجي وصلة التزج في قوله لاداري في الخبر وهو بان الرجل لا يرجع دعوى الزوج وهو مكنت مع فرجه من سبها على الذي
في الاحكام والله المأثر في القسم في المسقط من الحيوان ونام القطر في تلك المأخوذ والاحتكام اما **الاول** فهو كل حيوان
كلى ما لو كان مثل الغنم ودعوى مضاعف في الغنم ما انك لا تجزى تضاعف عنده ولا في المسقط فعلا عليه الامانة من وجهي الحيوان المأخوذ
صاندا ولا خلاف بيننا في ان اخذ في سون الجواز مكره بل عن المبسوط والخلاف في شبهة ذلك الى ان لا يصح ما في ذلك من شبهة كراهة لفظا
الى ملوفا في موضعين وفي محكي لشرأخذ اللفظ عند احتيانا على الجمل مكره ولا ينفذ في كذا ان لا يخذل الا ان الاضواء وفي الصحيح
في الضال لما خلت استمها في النبوي لم يرد من طرق الفاضل او الضال الاضال في عرضة المؤمن من حرق جهم اي بها في حق الميراث بالكره
واللفظة فانها ضالة المؤمن وهو حرق من حرق جهم الى غير ذلك من الاحكام الواردة في مطلق اللفظة وفي الضامات لا ان يحرق بها فمها ايضا
ما نحن فيه بل بما استدل به بما ومن ان الضالة لا ياكلها الا الضالون بناء على ان الله تعالى عن الاخذ الذي هو مقدمة لكل من ذاب وان زاد
في بعضها اذ امر بها وكيف كان فالحكم مفرغ منه مضافا الى ما في النسخ بغيرها الاحكام كغيره بصعب الخاص منها على حسب ارادة الله بل عليها
من الامانة التي جعلها الانسان لجملة ومن ذلك كله يعلم وجوب حفظها لغيره لا يمكن تحب يد كما ذكرناه في المباحث السابقة كونه على حنفية
في وجوب حفظها لكون المؤمنين بعضهم وليا لبعض فيكون كولي الانبياء وان حرمه قال المسلم كره وهو كراهة في مقابل ما عرفت وكذا
لهما ابدال ما بينه وبين الشئ من المقتضى وانها من ظهور الخبر في الحيوان كاحكامها في التي من كراهة لا يبعد اذ الكراهة من نفي الجواز
فيها كما هو المتعارف كالايمان وعلى كل حال فلا اشكال في الكراهة لا يحجب تحقيق التألف في اللفظة فانه طلق بكراهة كصريح بغير التفصيل
التشديد والكره وعبرهم ولعلهم لما اول ذلك الكراهة الملاحظة فانه المالك المرفوع من شفاها فاعطى حقه بعد ما كانا في قوله
هي لك ولا خيك ولذا لم يبعد ظهوره في غير حق التألف الذي هو عنوان عدم الكراهة بل بما قبل الظاهر منه التزج في اخذ الضالة المرفوعة
معرض التألف على معنى انك لا تخذلها ولم يرد ما لكها بعد التزج تكون تلك ان عرفت فقد حفظت مال خيل المؤمن وان اخذها اكلها
الذي لا يخذلها غير المؤمنين الذي هو بنسبة الذي لا يخذلها لان كان الحكمي على المسواحيب اخذها اذا كان امينا في عقله وفي خيال وفي عمن
وعن ابي على لو اخذها الضالها حفظها من اخذ من لا يخذلها من اخذ من يخذلها في الرقعة يجب كتابا اذا عرفت صلاحها ولا في لا يحق عليك ما بين
عدم الدليل على ذلك على اشرنا البتة لو دفعه وعبرها من الكتب السابقة كما ان لا يحق عليك من افاد قوله مستصلا بالخبر المزبور وما احتب انما
للحق المذکور المقتضى لذلك فلا يبعد اذ بيان الجواز من قبل الكراهة فمما سلم فكيف كان فالاشهاد مستحب في الدلالة من الخبر عن القطع
وعلى الايمان من محله على المسقط من موت وفلس وعبرها ونسب اليها اذ علكها وفي التوهم اللفظ لفظا فليشهد عليها فاعل وزدوى
عدل ولا يكذب ولا يفتي خلافا لبعض العامة وجبه لظاهر الامر الفاضل عن قوله كما هو في قوله لا يخذل من الغنم الموقوفة عليه فمعرفة ذلك شهادة
وان كان ظاهرا المزبور في ذلك لكن لا عامل منها والله العاقل وعلى كل حال فالجمل في قوله لا يخذل كراهة واما فيمكن من التناول منها وان لم يكن معها
بلا خلاف بين العامة والمناظرين من ابل الكفالة بنسبته الى لا يحق مشعرا لا اجماع عليه لانه كان في غابة المرام ذلك مرجعا الى دفع الاجماع
على عدم جواز اخذ لغيره اذ لم يرد من غير جهة مطلق سواء كان في كراهة او لم يكن وكذا ان ترك من جعل في كراهة او مائة بل قد ضا ان احدها كان
في عدم الجواز وان كان هو كما ترى يمكن دعوى الاجماع بخلاف مضاعف النص في الغنم من جعل ضالة الجمل لا يجوز للمخالف اجماع الحاشية وكذا

في خبره كذا في الخبر

اللفظ

[illegible]

منذ

المراجع

مستاق

السلامة العامة

في حكمه كالحق
المتفق عليه

لأنه في ذلك باعينا شلو حفظا لرد بالأخذ وديا احتياج الى مؤنة وعطاب لا نقاش وعبر ذلك بما يكون فيام الأخذ به وصلى الغائب اللهم لأن
بهر من المصلحة للغائب يقبض لما من الأخذ وتكليفه بالأحكام الموهوبة ثم ان قول المصنف كالتذكير وعبرها ما نزل قد يشعر بعدم الضمان وفيه منع
واضح خصوصا بعد اتفاقنا عليه فمن احدا البعثة صوته المنع على انه مقتضى عموم على البعد وغيره بل قد ذكرنا هنا قوة احتمال عدم برائته منه
مع التسليم على الحكم الذي هو موافق لحفظ وان كان ظاهره هناك ذلك بل لا يخفى عليك بعد الاطلاعة بما ذكرناه في المتن والظاهر من انه لو لم يجد
سأكا انفق وجع بالنفقة وان علما ما تخرج محسن قد غدر عليه المالك ولية فضائلا مورا من الشائع الذي يبرزو الشائع ولكن فيه انه خاص لا
محسن مكان بل لحفظ الذي يتوقف على الاضافي بل في المسالك بد مثله في النفقة قبل الوصول الى الحاكم والمالك فانه ما موردها انتم شرعا
وبناء بعد ذلك مشترك الى حرة وقول في الوكيل هو بل لغيره ان ينفق عليها بما يتروا ابعض خبرها الى الحاكم مع انتم ما نحن فيه
مبني على انه هنا الدير من جواز الاثبات من غير ما سمعنا في نفقة انما يقيد وكذا ما في التمايز من وجد شيئا مما يجنب الى النفقة عليه
فنبيله ان يرفع خبره الى السلطان لينفق عليه من بيت المال فان لم يجدوا تنفق هو عليه كان له الرجوع على صاحبها انفق هو عليه بخوة في
فاته ان لم يرفع من مقام الجواز كما انما طالبين بل بل لا ذلك على خلافه بل قد عرض في اللقيط ما يعلم منه النظر في احتيا الرغف الى الحاكم
في الرجوع خصوصا بعد علم جواز الاتفاق عليه من بيت المال بعد المصالح التي ليس منها ذلك بعد ان كانت النفقة على المالك فلا حظ ذلك
جيد لكي يرفع ضعف فاحكيه هناك عن ابن ادریس من عدم الرجوع بالنفقة في صورة الجواز وقد احكام واستمع مثلها في كنه على كل حال
هو غير ما نحن فيه من علم جواز الاتفاق كما سنعرضه في غير ما نحن فيه من هنا بعد ان ذكر حكم الشاة في العمان الا قوله وهل يجوز هنا قال
في المظن ما كان في العمان وما يتصل به على نصف فرسخ من الجوان يجوز اخذه بمسئعا ولا ويجوز الاخذ بين الاتفاق مقطوعا والادع على الحاكم
وليس لكها ومنع الفاضل من اخذها في العمان عد الشاة الا ان يخاف عليه الهلكة التلف وقال في خاتمة اذا اخذ شيئا يحتاج الى النفقة
ورفع خبره الى السلطان لينفق عليه من بيت المال فان غدر انفق وجع وان كان له ظهره وذا دخله كان باذنا ما انفق وانكر ابن ادریس وجوه
اذا كان النفقة في الحول لتبرعه جواز الفاضل ان الرجوع واجبا المقاصد الى حرة ولم يخبر شيئا فانه من وان حكمه عند ذلك نعم كلامه غير محرم
حيث لم يرفق بين ما جاز الاتفاق ولم يجر كما سمعنا الكلام فيه وما حكاه عن ابن ادریس غيره انما هو في الجواز لا مطلقا اهل كل ما في غير الشاة
واما ان كان الضال في العمان شاة ففي خبر ابن ابي يعقوب عن ابيهم قال جاء رجل من اهل المدينة فسلمنا عن رجل منا شاة فاننا قال فامرهم ان
يجبها عندها ثلثة ايام ويشتل عن صاحبها والابا عنها وضدق منها واليد شار الصم بقوله وان كان شاة حبسها ثلثة ايام فان لم يأت صاحبها
بهاها الولد مضدق منها وهو وان كان ضيقا وغيره من اهل العمان الا انه يفتقر الى ساطين كالشيخ والحلي الذي لا يعمل الا بالهطعية
والفاضلين والفخر والشهيدين والي العباس المفاذ والكركي على ما حكى عن بعض بل ينبغي اخذها الى الشهرة بل الى اصحا شعرا لا يخجل بل
في ارباب قد جعله الاصحاب على الخوز من العمان وظاهرهم الاطباقي على العمان واطلاقه مقيدا بالمقصود المعبر عن المشاهدة على حكمها في الفلاة
المقابلة للerman فمن المراد بها في حكمه هو واضح فوسوسه بعض من خوي المتأخرين فيخرج في غير محلها بل الظاهر عدم اعتبار الحاكم وان استشكل فيه
الفاضل في القواعد الا ان النص في الفتوى خاليا عن ذلك ولعلنا ان ما وقع من الصم من الاذن خالف الظاهر عدم وجوب البيع ناراد
حفظها وعدم وجوب التصديق فيها لو اراد حفظه لصاحبها فمن الضمان الذي يصح به الفاضل واجبا اعتبارا بالعدل واثبات الشهادة
غيره على ما حكى عن بعضهم وان اردت فيه في الكفاية لكن فيه انه لا اشعار في الخبر المزبور في الفناء ولا يجوز الاخذ في حق على الحرمة كما صح
الفاضل بتجريمه فاعين في ضمانه على تقدير البيع وعدمه وان كان ضمانه القس مع فرض عدم الجارة المالك الضمان ولا منع رضا بها ضمان كما
صح بغير واحد منهم الشهيد من لكن قال فيها متصلا بين ذلك هل له عليها مع الضمان جوزه ابن ادریس له ابقاها بغير بيع فيكون امانة وقد اشها
وعين ما لا يخفى بعد ما عرفت من كونه عليها لا يجوز الاخذ وكذا ما في القواعد من الصدة في القس مع ضمانه وحفظه ولا ضمان وان حكمه ايضاً على
العباس ثلثي الشهدين لان البيع جائز فيكون ما رادنا شرعا في بعض القس ولكن فيه ان جواز البيع لا ينافي حرة الاخذ في حق التبع الضمان نعم لو
قلنا بجواز الاخذ لجهة عدم الضمان للعين والتمس مع عدم التصديق برو على كل حال فلا يصح التعريف بعد سناول ذلك التعريف لثقلها كغيرها
من الألفظة الغير الجارية على تقدير مظاهر الخبر المزبور كون التعريف على الوجه المذكور فاعين الى العباس من التعريف طول الحول غير محله
وان قال ليس له ملكه بعد الحول بل كذا ما في القواعد من ان في الصدة فيها او قبل الحول اشكال بل عن الفخر والي العباس اخبار بعد
الصدة فيها وقوا على كنفه لكن الذي يقوى الجواز لعدم ظهوره في خصوص ما مع عدم وجود المشتري واما الصدة في القس قبل الحول
فان كان مراده هل يجوز بيعها قبل الحول والتصديق فيها او يجب فربما سنده ثم يتبعها ويصدق في ثمنها فالمرتب ان الاصح الاول في حرة
عدم اشارة في الفتوى الى التعريف المزبور بل ظاهرها اوصي بها خلافاً وخصوصاً بعد ان قلنا بعدم جواز الاثبات لغيره في حرة
حكمه واحتمال انه وان كان هو ما يجري عليه حكمه لا خلاف ما قل عليه من منع شمول الاطلاق للقصر كما لا يخفى على من لاحظ ذلك وان
كان المراد من جواز الصدة في القس قبل التعريف حولا عين ما عرفت ايضاً بل لو كان مشروطا بالتعريف حولا لكان تركه في النص المزبور كما
البيان عن رفض الحاجة ودعوى تدويره الى وصول المال الى مستحقه ولكي لا يحاط به فيها انها كما لا يخفى في مقابلة النص وكذا دعوى
وجوبه لو اراد بقائها عند كاعن الى العباس نعم ظاهر قوله فيه وبسئل عن صاحبها وجوب التعريف ثلثة ايام مع انه ربما يظهر من الاكثر

منهم

حكم وجوبه اتم وعلى تقدير التعريف فالعلم ضمان العين على ان يبدى غايته فاني الخبر والسالك ان رقتة وحكي الهدى واللفظ من كونها امانة في يده
 وليس له الملك بعد المعرفة ثم ان اضا لا حيث يحجبها بغيرها زيادة في اتم على التسم واللا ارجح في التعريف مطلقا فدر استظهر بعض
 الناس في انهم لم يبرهن منه حقيقة الحال والله اعلم وكيف كان فقه المبطل ان يجوز اللفظ كلب اصبدا من مظهره سنة ثم ينفع به اذا
 وبمن يمتد قال فيه اذا وجد دجل كلبا فانه يبرهن سنة فان ليحجب مناجبه بعد استنفاطه بصفه فان تلف في يد غيره كان كلب اصبدا
 فتمت فان الاثن في الا نفع مع ضمانه دليل على جوازه ولا كان عاديا لا يجوز له الملك مع الضمان كان قوله لان فيه بفضي على الفرق بينه وبين
 غيره من الكلاب ان كان هو منفقا على جواز بيعه المنفقد لكونه ما لا يخلف بغيره كالتقدم الكلا منة محله ومن هنا قال الفاضل في قواعد
 يجوز اللفظ الكلاب اتم وكذا يلزم من بغيرها سنة ثم ينفع به ان شاء وبمن البنية السوية ثم ينفع به ان شاء وبمن البنية السوية ثم ينفع به ان شاء
 عن المبرن لكونه من المنفع المستفاد من القوي لم يرد بل هو اولى من غيره من تلك لعله لا منفعة المذكورة والبرهان ان الا يفر من تحجب بلفظ
 حوزة وانما على الاحمال الحاصل ما يصح من حيث كونك فيخرج اللفظ كما احتمى في الدرس للهي لمرودة ايقول تحجب من حكم الشايعها
 كما عرفنا الكلا منة فضلا والله اعلم في اوله ببيع احد الضمان في مقام الجواز لكل لعل غاقل حوسم على الجا او فتر اما النجيه
 والجنون فقطع الشيخ فيها بالجواز اي في لفظه الما ل لكن هو كما قلنا لا لا على كل حال ككتاب بيع وقوعه منها ولكن ينفع ذلك لولها كغير
 ما هو ايد بها من المال ويؤمل هو التعريف عنها سنة اذ لا وجدنا خبر الى المباح والافادة لا فضا اتمضاع المال على الكلا بعد حلو قوت عدم
 اعتبار المباشرة منه من قايح ككتابها فان رايت ما لا في القواعد يخرج مع الغبط في بقاءها امانة وتلك مع التضمين لرحمته فيمكن
 تنزل على ما لا ينافي في الشيء من ان كان الغبطة لم يبق تلكه فيضمينه يا هافل اولى لا ابقا ما امانة وهو يولي حفظها او يدفعها الى الحاكم وعلى كل
 حال فلا خلاف لاجل في شيء من ذلك ان كان من جواز النفاطها الى الاكثر في السالك غير ما شعر به منهم قد شعر بنسبة في الشيء بذلك فاني
 المتابع من من يشتر في المنفقط اهلية الا ككتابا عند قوم ولهية لحفظ عند الخ من واحد منها عندنا ان في غير محله كانا سعة التبرير تلك عا ذكروا
 في المسالك من ان يبقى الخلاف في هذه المسئلة وما بعد ما على صل هو ان اللفظ فيها معنى الا ما نزلوا ولا يبر ولا ككتابا لما الامانة والاولية في
 الا بطلان سبيل للملفظ سبيل الامتناع في التعريف لا ضمن الما لا لا بقرطه والشرع فحق لا يحفظه كاولي لحفظ ما لا في ككتابا
 الانتهاء حيث ان له الملك بعد التعريف ولما القاب منها فيه وجها احد ما معق الا ما نزلوا ولا يبر لا يبر انما جازن والمالك منظر فينا ط الحكما
 وبني الاخر على الاول والثاني معنى ككتابا نوال ادر مفصولة فالتفكر في كون المنفقط مستقلا اللفظا ولعلنا لا يسفل والاشا
 الا باثبات المالك يستقلون بالاكشاف والجمع في التحقيق ارج صفا الاسلام والخبر والتكليف لهذا لئلا فله ان يلفظ ويملك لجاما على اتم
 الامانة والاولية والاكشاف ان تخلف بعضها على غيبا ما ادعى فيه الوجهان الى اخره لكن لا يخفى عليك انه على طوله لا حاصل لغيره اخره
 هذا وفي الكافر عدم نفع خلاف في جواز اولى من عدم اعيا هذا لئلا وكذا في العبد لئلا لا يحل منه الخلاف الاعلى على خبر لا يبر في ككتابا
 شعر فينا ادرى موقع هذه المقدرة المذكورة على ان اللفظ منها ما لا يعرف فيها بل ملكها الواحد بها ومنها ما في ذلك لا اتم بغير احد فيه
 المباشرة كانه لا اشعار في شيء من التصوي يتوقف اتمك بعد الجول على كون المنفقط اهلا للامانة والاولية بل لا يخفى اللفظا خصوصا بعد
 ملاحظة طر الحنون سلا على المنفقط وكان هذا هو الشر الا اتفاق ظاهر على جواز النفاطها وان كان ظاهر خصوص اللفظ على المنفقط القابل
 للتصدق والتعريف واللفظ الاتساق وهو ان شرط في صحة اللفظا على جبر يتوقف جويل اسكامة على كونك ابتداء واستدل بطلان لفظ
 الخبر ونحوها الذي وجد الما الحق بولا ربي اتم بلجها فيه ولا ما قل الفصل بل لا وجد لمرودة على الفرق بين جبر سلا جنبها لللفظا وبعد
 اعتبار المباشرة في الامانة والتعريف كل تلك مضافا الى عدم اكشاف اللفظا قابلية ضرورية على كونها لا خطا في الاحتشاش نحوها ما سبب
 للحياة الواجبة للملك من كل من حصل من جواز اللفظا الوقوف كسب على نية الملك لغيره شبه الفرض لكن لا يحصل منها ولا عوى اللفظا
 على جبر بلها الا ما ذكرناه في من مخصوص بل ظاهر سوق خصوص في خصوص المكلفين وبذلك يظهر في المسالك من الاستدلال على الجواز بالقو
 والتشبيه بالخطاب كما انه ظهر لك عدم وقع لما ذكره من المقدرة التي اخرها اتم ما يبرل غير ذلك بل على حاصل الماسعة من الفايح الاعد وب
 عبارة والافظ لحد في المقام اقول لا ملته مبتدئ على ذكره التحقيق الجواز لما عرفت مع من غير عدم الخلاف في المسئلة الذي اولا لا يمكن المناقشة في صحة اللفظا
 ما في التعريف بقوه ما لا يبرك ظهور التصوي في كونك كلفا ولا اقل من ان يكون ذلك هو المذكور فيها في غير على اصالة المنع نحو ما سمع في لفظا
 الانسان على ان لا يبرك ظهور التصوي في خطاب التعريف على المنفقط وان حاز له الا سنا بلة ان المنفقط شخص الخطاب بالتعريف شخص على المقام
 الذي ذكرنا فيه ان الخطاب بلول في ان ينه فليكمها بالفتنه في نفعها ومنه ان الخطاب بالحفظ على جبر ان لم ينزع الما ل ومن بد ها يكون ضمانا
 لا يوقرط الى غير ذلك ما لا ينطبق على القواعد العامة ولا اشعار في خصوص المنفقط ببل ظاهر فاحل في لبيح الانا جمع مكانا لبعضنا
 ذكرنا اشار في اواخر فانه بعد ان ذكرنا لا معنى لاد ما قابل الخبر من الجواز للعلوم ان من صفات المكلفين قال وتبين ان الثاني رتب حكما لفظا
 عليه من الملك اصبدا للتعريف وغيره ولا دليل عليه لا خصا من التصوي لثبته لاحكام اللفظة المبرور بالكلف بحكم التبادر بينهما
 الامر باللفظ والصدق والتمك ولا يتوجه الى غيره فالحكم بالجواز مشكل بعد افضا الاصل العكس ثم قال ويمكن ان يقال ان جعل الاشكال المبرور
 مفسد لا عسارا لاهل بين معا وليس هو احد قول لا يكون للاجماع مخالفا فليجئ ترجيح احد الاقوال الثلاثة على تقدير ثبوتها ولا ريب ان المش من ان

في كمال التماسك
 في كمال التماسك

في كمال التماسك
 في كمال التماسك

الانقلاب

[illegible]

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ

الى غير ذلك

[illegible]

نسبته الى علمها ونايل الغنية ومحاكي الخلال والاجماع عليه نعم عن المنع الاقتصار على جعلها كسبيل لما بعد التعريف عن القصد والمراعاة
على ذكر النقص للمراعاة الملك عن الوسيلة الخفية بين النقص والمفظ اصحابها لا يعمرون في النهاية ومحاكي المتشابه الاقتصار على الملك الصلة
بالاجماع اصحابنا على ذلك وانما الحق البقين بل منع من الايقان امانه وقال نعم مدحها لتأني الى ان قال ان الخيرة بين التلخيص خلافا
وقول اصحابنا وروايتهم بل مقتضى ما سكا في من عنه لا يختص في التلخيص بل في قولها وقيل ملكها بعد الجول غير تارة ولا اختيارا بضم هو وطاها
المقتضى وخبرها القدرين وابن ادريس فالاية للاجماع وفي خلاف لا يميز من التلخيص واللفظ فيقول فالخبر تملكها وفي التلخيص تملكها
محملة للقولين وان كان للملك غير اختياره لشهر ونظير الفاعل في اختيار الصلة والتأني المحل والمجربان في الجول في الضمان ثم هل ملكها بغير شي
في ذمته وبغير عوض ثم يجزى محجى لكها في الروايات اصالها لا يميز ولا في الجول في الجول الذي هو ان لا يثبت حصول الملك للمهرى في تمام
التعريف حول بناء على الحكماء عنه فلا صدق عن الملك لا امانة لكنه خلاف ما حكاه غيره عنها كان ما حكاه من لا شهر له الخفة بل في
المتن في التذكرة والمسالك الوضوء وغيرهما حكاه في الشهر في اللفظ على ذلك ستمتع تحقيق الحال بانه انما هو مقتضى خبره
له وكيف كان فلا اشكال في استفاضة القولين انما من التصديق مضافا الى عدم الخلاف في بل الاجماع يقتضي عليه في خبره في الخبر السابق للقول
في الملوك ينبغي المحرر يعرفها ستمتع في جميع فاذ لم يملكها بالبرهان لا كانت في ما كان من ميراثا لولده ولن ورثه فان لم يملكها طارئا كانت
في امولهم هي ان جاء لها طارئا في حصولها بل قبل بانها ملك من كل خبر اشتمل على كونها بعد التعريف كسبيل لما ان يجوز خبرا ودين سخران من
عبد الله في اللفظ يعرفها ستمتع هي كسائر ما له وخبرنا بن سبيل بل بغيره عن اللفظ وانا اسمع قال يعرفها ستمتع وان وجد صاحبها ولا
فان احبها وقال هي كسبيل ما لك وقال خبره اذا جاء بعد ستمتع بين امرها وبين ان خبرها لما كانت اكلها الى غير ذلك من التصديق التي يمكن دعوى
تواترها بالنسبة الى ذلك ان كان لا يميز من نظر كما ستمتع فيها ما في التلخيص في المسئلة الواجبة اما الثاني فكذلك يضيء خبره من عينا ستمتع
عن رجل من المسلمين او دعه رجل من النصارى واما او متاعا والصلح مسلم هل يميز عليه فقا لا يميز عليه فان امكن ان يروى على اصحابه بل الاكابر
في يد ستمتع اللفظ بصيغ اخرى فاحول فان اصحابها رد لها عايرة الاصل بها فان جلاء صاحبها بعد ذلك خبره بين الاجر والعرف في اجتناب
الاجر فله الاجر ان اخذ والعرف فله العرف في خبره كسبيل بل امير المؤمنين في اللفظ فقال يعرفها فان جاء صاحبها معها اليه الاصل في الجول
فان اجبى صاحبها من بطلها تصدى بها فان جاء صاحبها بعد التصديق بها ان شاء اخرها ان كانت عند ذلك لا يبر له ولو كان ذلك لعلها
والاجر له الى غير ذلك اما الثالث فبدل عليه مضافا الى الاجماع الحكم العنصر البتة فيصير ان مسلم عن الباقية ستمتع عن اللفظ فقال يعرفها
ستمتع فان جاء طارئا والا فاجلها في عرضها لك بغير علمها ما يجري مما لك حتى يجزى لها طارئا في ان يجزى لها طارئا في عرضها فتمتلك بناء
على ان المراد يجعلها عرضا لما لم يحفظها من غير عز طارئا قال الكشاف انما جملته وفيما يميز من غير ما لا ان تبرك عرضها عنه فان مثل هذه اللفظة
شتمتع مثل هذا المعنى يقال يصيرون الناس من عرضي لا يبا لونه من ضروري حديث ابن الحنفية كل الجنب عرضا الى غيره ولشهره
شتمتع عن عمله بل يصح على جعفر مثل الخاء موصى عن الرجل يصب دها او ثوبا او اية كيف يصنع قال جرير فان لم يبرك جعلها في عرض له
حتى يجزى لها طارئا في عرضها واما موصى بها وهو صاحبها من بناء على اذ ان ردها اذ لم يملكها في عهد من الضمان لان المراد فيها في وقت
وهو ملك فانه لا يناسب ستمتع من التحدث كل ذلك مضافا الى انساب الاجماع من الامارات والتملك باعينا وردوها في مقام قوم المظالم
الى معلومته علم وجوب التملك عليه بالقيمة والصدق مع الضمان بل لعل الايقان امانه من الاصل الذي لا اغراض عليه في بل يمدح في ذلك
هو الاصل فيها والى ما تقدم من الضمان لا يفتاني عليها التي يمكن دعوى كون المقام اولى منها بذلك هذا ولكن في ما يباين انما التلخيص
برفض كاصل الخبر بينه وبين احد الابن ظهور النصوص الواردة فيها في تعيين احد ما لا الخيرة بل الا في قول بغير الاجماع عليه التذكرة فان
تم والا كان مشكلا لما في من الخلاف في توقف التملك على التلخيص او حصوله فيكونا وعليه معنى للايقان امانه فله الا الصلة عن الملك بغير
انما لا على انك ستمتع في نفسه وان شفع به لا خلاف اجد في بل الاجماع يقتضي عليه خبرا يسكن في بل يبرك في سفره وحج في الطريق مطر
كثيرا بها وخبرها وجبها وبها ساكنين قال يقوم ما فيها ثم يؤكل لا تهتد وليس له بقاء الى اخره في اخر فان رجعت طارئا في مكانه
فقوم على نفسك لصاحبها كله فان جاء صاحبها في غير القيمة نعم قد يقال بعدم اقبيل التلخيص على التلخيص ان كان هو الذي في كلام
الاكثر بل لم يذكر احد قبل الفاضل مبع على غيره واشتمل عليه في الخبرين الذي يمكن نشر بل ولها عليه لكن معقد لاجماع الغنية المصنف في التلخيص
في الاول واسما اخر بان التلخيص يجري غالب من عدم وجود غيره في المقارنة والقطع بعد الفرق بينه وبين غيره في قوله لا دل ولا يصح الفصل
والذكر في الثاني التلخيص وعبره بجوان بغيره حفظ مضمون بل عن ظاهر التذكرة الاجماع على الخيرة بين البيع وتبرك القس وبين التلخيص والتملك
التعريف حولها فكأنهم من نقل مراداة المثال من التلخيص الى ان مقتضى ذلك عدم اقبيل كون البيع من الحاكم لكن فيها لا يجوز
له بغير مقتضى وجوب الحاكم لا ترمال لغيره ولا يلجأ له لا على ما لك فلم يجز بغيره لا كغير التلخيص بل قال فيها اذا باع بدين في غير وجود
كان البيع باطلا وهو ان كان حوط الا ان مقتضى التلخيص التلخيص في التلخيص الفلاني جواز قوله في ذلك مطلقا يقوم على نفسه من غير ان يملك
بل لعل ثبوت ولا يميز التملك له الصلة بعد التعريف يؤدى الى ذلك بل لعل ثبوتها مع تعدد الحاكم يؤدى الى بغيره ضرورة عدم ثبوتها في غير المقام

سئل

في خبره في التلخيص

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ
وَالْأَوَّلُ رَجُلٌ شَهِيدٌ

الاسم
فتح النفاط
العين شباها

الانفصاح
بمعاذ الغريب

وہی کہ جس نے

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المجمل صليبه. يقتضي والمظاير وقيل مثله حرار فند كرو معلوم ايضاً ان المر بحد ملكية الخربة ولا يقتضي المالا فلا بد ان الحان ينهي في العار من قبل
والافق ولو اوجد وفي بعض الامارات بقصد من بعض تلك كله بغير ملك ندر ليس ملك كما اشتهر في عصرنا لفتوى بعض اجلاء ارباب جمع ما هو مستند لفظاً
اي لبرية قضاة اربابها وفي الاما الخربة وفي الارض التي لا مال لها مد فوالا لوجد بلا تعريف حتى لو علمه ما كبر بل حكمي بعض من ائمة من سقط منه
في السفر بعض سبابة من علي بعض حد ما له فناء بلا فاضع منه لغيره ملكا لواجد بل حكمي لايضا انه اذا سقط منه شيء وهو واقف عليه ففائه
احل له بلا باخذ منه حتى يستوفيه لا ينبغي ان ذلك كله من تحريم لفظ بل يمكن دعوى كون الضرع على خلافه فطعن من ادعى الاجماع في القام
حكاه على ضوابطه ان الذين من غير تحقيق لها الا انما ادعى بعض الناس كالمقداد في التبع وفي الشهادة في ان جعل الخلاف في مقابل اللفظ
بأثر الاسلام وعدمه فظن الاجماع على الفاقلة لاثر الاسلام ان الخلاف في تحقيقها كان عليه اثر ثم اخبر الاطلاق وجعل كل معلوم انما يخل في ذلك
الزمان ضائع منهم في المفازة والدار والدرسة لواجد فكذلك المدون في الارض لاجل مالها لظاهر وهذا كله من عدم اعطاء النامل حقه
فما ذكره سابقاً في السيرة الوجودية في المفازة الى مصر حوا بقوم على نفسه انه يعرف النش وقل سمعتكم بكرة لفظا لثلاثة والخمسة والاربعة
فيها وانه يجد ما في الطريق الظاهر في طريق الصحراء كما سمعته من عباده اللفظة وقال الفاضل القواعدي لواللفظ في الصحراء في اني يدنا
وعنه في التحريم هو كالمسبوق في جامع المقاصد لتعليقه بعدد الوتيرة بل على خلافه لا يجب ان يغير قصد وجهه الى اقربا لبلد الذي لا يخرج
او يرجع الى ملكة التي انشأ النعم منه نعم ان اجازات فاقلة عرفها فيهم صرح بذلك كله المتص في التذكرة وقال بعض الشافعية يعرفها اكثر
البلدان وقال في التذكرة لواللفظ في الصحراء فان اجازات في فاقلة سمع يعرفها فيهم والافلا فاقلة في التعريف في المواضع الخالية يكون
يعرف عند الوصول اليها ولا يلزم من غير قصد وجهه الى اقربا لبلد الذي لا يخرج او يرجع الى ملكة التي انشأ النعم منه نعم ان اجازات فاقلة عرفها فيهم صرح بذلك كله المتص في التذكرة وقال بعض الشافعية يعرفها اكثر
يعرفها في اقربا لبلد الذي لا يخرج او يرجع الى ملكة التي انشأ النعم منه نعم ان اجازات فاقلة عرفها فيهم صرح بذلك كله المتص في التذكرة وقال بعض الشافعية يعرفها اكثر
نزل بعض هؤلاء من مكة الى اخوة في من فان النقط في حجة عن من يجد فيها وانه انما يضر ببلد الى غير ذلك من كلامهم ليعلم لظاهرها المفسر عنه من
ذلك الاطلاق لولا اللفظة واحال كون المر من الضرع غير المأذون والاماكن الخربة كما ترى فاقلة من قبل ان المفازة الارض المملوكة وانها اسمية
بذلك لفظا بالجاهد بل قبل ان الفلاة كل لكن قد عرفت تعليق حكم الطعام عليها في المسئلة للمفظة والنهاية ومن العلوم ان اذه مطلق البرية منها
كانه على حكم انشاء منحها على وجودها في الفلاة وليس المراد منها الا البرية لفظا للمفظة لا خصوص مكان مخصوص من البرية على ان من لفظ
المسئلة للناس ما هو مفقود كالأول ولا ما فيها مملوكة لغير المستعمل من غيرها وقد سمعت بعض مجرمي وجوه التعريف لما سقط فيها بل المظاهر
كثير من الاراضي كانت مسكونة والاعضاء السابقة كاشهد بمر الاثار ومقتضى ذلك كون جميع ما سقط فيها من الناس محل لواجد لا لا وجود
في الخربة وفي المفازة وهو شيء من الغرائب لعل الله فهم شأنه الا ان من هذه العشرات هذا كله مضافا الى اختلاف كلامهم في محل البحث فيها
سمعتهم فيها ما في قواعد الفاضل وما يوجد في الفلاة وفي خربة فداها لاهلها فهو لواجد من غير تعريف ان لم يكن عليه اثر الاسلام والافلا فاقلة
على اشكاله وكذا المدون في رضى مالها وفي التذكرة ما يوجد في المفازة وفي خربة فداها لاهلها فهو لواجد من غير تعريف ان لم يكن عليه اثر الاسلام والافلا فاقلة
عليه اثر الاسلام والافلا فاقلة وكذا المدون في رضى مالها وفي التذكرة ما يوجد في المفازة وفي خربة فداها لاهلها فهو لواجد من غير تعريف ان لم يكن عليه اثر الاسلام والافلا فاقلة
ثم قال ولا يتقاضي هذا ما رده من غير ما يرضى على شاقه كمن على في محل جلد وفي خربة ان يعرفها فان وجد من يعرفها ولا يمنع بها الا يجوز
عليها اذا كان لها مال معروف او كان على الورق اثر الاسلام ومقتضى ان الموضوع في الاول ما لم يكن له مال معروف هو ما يعلم انه لاهل
الزمان العليم وفي الخربة وكذا ما يراه الى ما دون ذلك من غيرها في موضع خربة فداها لاهلها واستكر رسمه في التعريف وما يوجد في الفلاة او
خربة فداها لواجد ولو كان في ما ذكره في مالها فان عرفه فاقلة في الاقل لواجد في الاقل في المدون في الارض التي لا مال لها او المفازة والخربة
فوا لواجد وعلى المسئلة فصل فقال ان كان مد فوالا عليه سكة الاسلام فلفظة والاخر خمسة الباقى لدر عن المختلف انما استحسنه في
الاصلح بعد ان حكى عن النهاية وابن دريس عدم التعريف بما يوجد في موضع من الصحراء مسلم قال لجا بالصفة يجعل على نفعه سكة الاسلام
او بعد التعريف حولا فذهب المسئلة الى ان لفظة مع اثر الاسلام عليه لانه على سبق ملك المسلمين وهو لا قوي عندي وقال في التبع في
شيء مما سمعته من عبارة الناف هذا قول الشيخ في النهاية وينبغي ان دريس المسئلة وانه يمكن مسلم الى ان قال قال في الميوطي واذا اهلك
ان كان عليه سكة الاسلام فلفظة والاخر خمسة الباقى لدر عن المختلف انما استحسنه في
فالاصل لا باءه وعليه محل لواته وقال ايضا فيما يوجد في الارض المأوكة ديرا ومثالا ان يبر المالان الاول فان عرفه فاقلة من غير
ولا صفه الا فاما ان يكون عليه اثر الاسلام والا والاول لفظة اجماعا ويجوز تعريفه فلا يملكه الا بعد التعريف الثاني للشيخ فيه قوله ان
انه لفظة لا ينطبق تعريفها عليه فراجع في احكامها من غير احكامها الذي هم للتعريف فيه وثابتها انه لواجد وعليه الجنس القوي على ذلك
لصلها اكثر عليه فلهذا تقدمت اذ اكثر في الجنس هذا لتحقيق هذه المسئلة وقائمة للمفظة والموجود في المفازة والخربة ومد فوالا في رضى
مالها لظاهرها بل ان من غير تعريفها فاما لم يكن عليه اثر الاسلام والا وجب التعريف وتسمية في لورقة الى الا شهر في من وكذا اي دون ذلك
ما يوجد في رضى لا مال لها او خربة فداها لواجد وان تجاوز ذلك من وقيل في المسئلة ببقاء اثر الاسلام والا وجب تعريفه وصحته بعد مسلم مطلقه
حيث قال ان كانت خربة فان احق بما وجد ويمكن جعلها على الا سخطا بعد التعريف فيها عايدة اثر الاسلام وفي جامع المقاصد شرح ما

فوق فضاء العرش

احدہما محل ۲

من عباده القوام على ان كان عليه ثرا الاسلام فاشكال ان يشأ من مجموع محكم مسلم ومن ان الاسلام يقتضيه سبقه اليه المسلمون فيكون
 يجزئهم فيه وفي كل ان ثرا الاسلام قد يصدق من غير المسلمين لان يقال ان خيتمه الذي لا يورث كونه مسلما في كونه اشهر من ان يكون في غير المسلمين
 وعليه تتردد اية من فليس عن الباقر وهو الاثر في تحقق ثرا الاسلام باحد الشهادتين اذا كانت مكتوبة عليه فكذا اسم سلطان من المسلمين
 الاسلام وهو ذلك هذا اذا كان في بلاد الاسلام كما سبق في الحسن العنبري ذلك من عبارةهم التي هي على اختلافها اجنبية فهاهنا بعض من اهل
 اهل الخصم صوما اشتمل منها على التفصيل باثر الاسلام الذي منه يعلم عدم تلك اللفظة لانه لو كان من اموال اهل هذا الزمان خلفاؤه وتغير
 ضررهما ولو تباعا عليه ثرا الاسلام القديم بظاهرهم فاعاد قاعده وهي خرام مال السلم وان لم يكن كالمباح فغفلا عنه ليعود ما دل على الجرم عليه
 الاما كان بعنوان الانقطاع المعروف ولذا العبراني الذي يكون لو اوجد ان لا يكون عليه ثرا الاسلام ليس كذلك بل على عدم الاخرام ولو كان في شخص
 الاسلام بخلاف ما كان عليه ثروه وفاقدا لا يبرن ولكن كان في ارضهم المحقق ما فيها اية بهم فالتدبير على الاخرام الذي يناسب التبرع للقطر
 غيره مما عرفت بغير كونه مباحا لوجهه على ما هو في دار اهل الحرب الذي من غير واحد بانه لو اوجد وان كان في ثرا الاسلام فليكن الاثر على
 الاثر وان كان قد يشكل الفرق بينهما بالنسبة الى ذلك كما ان ذلك يشكل اصل القول بالتفصيل المزبور بعد دليل عليه بغير ما عرفت من سوا ما قيل
 ولا لانه لا يورث سبقا للسلم فليس من الجمع بين التخصيص السابقين والموتى تنقض على معنى رجل رجل ودق في حق ان يبرن فهاهنا وجوه من هذا
 الامتناع بما جعل لا يورث على ما لا اثر عليه الاخرام عليه لا يورث مع ان الاثر المزبور قد يصدق من غير المسلم ففقد المتكافؤ عدل واسبابا وكون الموتى
 فضيلة في اخصر واقضا محل التخصيص على الفرق لتادله لا شاهد عليه من ذلك يظهر لك ان الجمع يحمل ما في الاولين على ما يوجد في ذلك لا ما كان هو
 معلوم اظهره انه لا عصر لتاثير الموتى على الموتى فيها ما هو معلوم اظهره اهل هذا الزمان ضرره كونه لنا سبب لا يبرن فيها دون ذلك
 يمكن دعوته من غير اللفظة لانه يتحقق وصف القضاء فيه وانما هو شئ جله الشايع الواجب وان كان عليه ثرا الاسلام بل لو علم كونه للمسلمين
 المنقرضين ولذلك كان عنوان في اكثر كلام الاصحاب ما يجرد من دن وصف كونه لفظا بالمعنى المتعارف بذلك يظهر لك وجه الحق في المقادير ولا يبرن
 التي لا مال لك لها بالحزب الا ما لك لها من غير انما يبرن في الحكم المزبور بل العامر كذا يبرن ولعل وجه التخصيص غلبه في ذلك فهاهنا وجوه من هذا
 المدفون وغيره بل يتجربا دخل تحت اسم اكثر من المدفون بالتفصيل باثر الاسلام وعلى فالاول لا يملكه واجد والثاني لو اوجد وعليه الحسن ان
 ثبت الاجماع الذي سمع من النفع الذي ينفذ كلامهم في كتاب الحسن حتى من اطلق هناك كالمصنف وغيره فيكون المراد هناك ما لا يدخل تحت اسم كبر
 وان كان دون ذلك حراما لعل الفقه خلافه كما هو المستقيم في الروضة والمسالك بل تقدم لنا في كتاب الحسن تحقيق الحال في ذلك ان الفاعل
 المزبور لا يراض بالمال الذي هو الموتى في جوف الدابة والمكة التي تنفق بطلاق ما دل عليها كونه الواجب انه من رزق الله فمعه بعد انكسار الحاج
 كونه لغيره الاول ومطلقا الثاني كما سئمت بل مقتضا انكسار حتى لو علم كون ما فيها من اموال اهل من الواجب ان لا يبرن من بل هو من موضوع
 اللفظة فضلا عن موضوع المسئلة الذي هو معلوم ان من مال اهل الاعضاء السابقة التي لا يعقل لزوم التبرع منه بعد لقطع بيعه كمال لم يبرن
 وعلى كل حال فانه في المعاصر المزبور كذا الحكم المذكور مدعيها عليه الاجماع حتى اشتهر في البلدان واستباحوا به كثير من الاموال التي يبرن فيها
 في العلاء ولو طربين وغيره مع تلك ندرة على الاضطرار على الموضوع في كلام الفقهاء بل بعضهم يكون قد اندس اهلها واشتدوا بها الصبر في
 ابداء الوجود فيها ما كان تابعا لها منسبا كذا بل قد عرفت تصحيح الراد في ذلك كما انك قد سمعت ما في مجمع البرهان كون ذلك من العلوم على
 بل سمعت ما في من الافاضل الذي ذكره بين التخصيص والموتى بل قد عرفت ان اول من ذلك المقادير والعلاء المصنف وتجدد بعض من باخر عنه وان كان ذلك
 لاشتمال على الحكم على التبرع والتعليل المقتضى للتبرع فيها هو كما عرفت من المال الذي يعلم عدم كونه لاهل من الواجب ان يشهد به الحال لان المراد ما يكون
 فيها من اموال الناس لوجوده الذي هو باق على اصل الاخرام وهو ما لا ينفذ او حكم بمحو المال او غير ذلك ثم ربما تكون منافسة في الامتناع
 المزبور في التفصيل بين المدفون وغيره في الارض التي لا مال لها او مطلقا كما سمعته من الارشاد من غير وان ذكر بعض الوجوه الاعتبارية لم
 مثل عدم العلم بكونه من القديم مع فرض كونه على وجه الارض بخلاف ما اذا كان مدفونا ومخوف ذلك مما يمكن منعه لان ذلك كله لا مدخلية له في ابداء
 من تحقيق المقام الذي هو كون المراد من ذلك بيان كون المال الوجودي في امثال هذه الاماكن ما كان ملوكا لاهل الاعضاء السابقة لوجوده كما هو
 الشير والطريقة في نقل الامر وغيره مما يجرى في غير ان الاول والاخر الذي كمالك لخصص بعبارة الادوار فيها ولعل هذه المسئلة ليست
 من اللفظة وانما هي مسئلة مستقلة ذكرت فيها لنا سببا وليس المراد كل ما يوجد من اموال اهل عصر الواحد من اموالها في هذه الاراض
 او في المقادير وما في جوفها وخانها وارض مفتوحة عنها ووان لو اوجد ضرره على دليل صانع لقطع ما دل على احترام مال السلم وانكره
 وعرضه بل لعل الضرر على خلافه فانه يجمع ان من جهة اسباب الاباحة لاموال الناس التحريم ذلك وما اريد ما بين ذلك وبين الانقضاض في حلها
 دون ذلك من من مال الصانع من طرف شئ من الحكمي من الاستيلاء بالاصح لك تقدم في اصابته وهو من اصحابه او مالا في فلاة قد كملت سببا
 صاحبها لما لم يبرن في حرمته ابداء الدابة من المال يبرن في رزقنا الذي لا يجمع على عدم حل المال لغيره ووجوده في الفلاة على انه فلاة في حرم
 نعم غير من الحزب السابقين ظاهره ملك من وجد دابة قد ترك من جهة غير كلاله او ما فاهيا ما وقد ذكرنا انه لم من الاعراض الا انه مخصوص بالحيوان
 فلا يبرن لكان اصابته الوجود في فلاة الابا ليعضد في النوع خصوص ما مع الفارق بالاسباب الذي شير اليه النصوص المفقود في الفرض وبالجملة فالمد
 على ما عرفت من حلها وجوده في المال الذي يبرن على اهل الواجب دون غيرها الذي يكون الاستيلاء عليه بعنوان الانقطاع او بمحوه لئلا يكون ذلك

في حق من لا يملك
 في حق من لا يملك

مَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْإِسْلَامِ حُرِّيَّةً
فَلْيَجِدْ فِي الْإِسْلَامِ حُرِّيَّةً

هذا طي النصارى من علم الفرق بين تأصيل الأقسام
 ولخصنا من ذلك على غير ترتيب، بالقطعة وهذا ليس منها لكن في الأصل إنما يصح

الفاظ

جہانگیر شاہ

مجلس

وحيث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخطبة

الفاظ

من علم ؟

المخاض الملقاح

مفتي الجمهورية
عبد المجيد عبد الله

الكلمة

Рис

اشترام
فیض محمد
میرزا

الملك

عَدُوٌّ مُرِيدٌ

الواحد ٢

الألقام

واضح
ادو

وَأَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ

[illegible]

الفصل

مقدمہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تلاذن

المولى

ولما فتحها السند

قام

الافتخار بالدين

اخماسام

رضی اللہ عنہ

الجنة للبدن
في موضع الزكوة

کالضوء
ولايز

من الكاف

فوق السحاب

[illegible]

سینئر ایڈیٹر

فَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ فَقَدْ جَاءَ بِهِ كَذِبٌ عَظِيمٌ

حسین

هذا الأشبه حال نفقه ما ينبغي ان يكون الثلثان والآخر ذلك حال جلد لطلبة الوالد والجمع عليه بل عمله بين المسلمين وخلاف ابن عباس بعد ان سبقه
الاجماع ولحقه غير واحد وكلهم الامم الاخيرين مضاعف لثلاث الامم اولها الثلثان كما في سنة ولما جاء به في الاول الايات حكم الاخيرين في
دونها زاد عليها لكن الاخيرين كما ان ذلك الثلث هم الامم مع عدم من يجبهما من اولاد وان نزل والاخوة كما في سنة واجاءا جبهه وسهم الثلثين
مضاعف من ولد الام كما في سنة واجاءا جبهه وان كان الاول لاص من اخيه وبالاخوة من الامم لكن يكفي فيه الثلث مضاعفا الى اعز اب من غيره من اهل
ولد ابواخت من ام بناء على ان الفرع وان كانت شاذة كالغير العتيق السدس من كل واحد من الابوين وان نزل وسهم الامم مع الاخوة لا يلا ولا ولا
مع وجود الابن سهم الولد من ولد الام ذكر وان كان اثنى بلا خلاف احد في شيء من المواضع الثلث لعل الكتاب سنة ولا جاع جبهه عليه هذا الفرع
جمله صواجمها سنة وثلاثون خالصا من ضرب السنة في مثلها الا ان تكرر فيه عشرة عشر مودة لانك اذا غلبت واحدة منها حصل سنة ومثلها
عن التكرار ولكن اذا غلبت اخرى من السنة حصل ايضا سنة صورا لاص من غيرها كانت حاصلة في السنة وفي ذلك الغرض انك لا تكرر ضرورة وانما
يتكرر ثلثة وفي الخامسة اربعة وفي السادسة خمسة فاذا جمعت الصور المذكورة على النظم الجليع حصل خمس عشرة مودة مكررة فالحق من السنة وثلاثين
ويتبقى مائة وعشرون مودة لكن منها ما يقع اجتماع جميعها ما يمنع ولو للقول بجلد ثمانية وهو اجتماع النصف مع الثلثين والربع مع مثله ومع
الثلث والثلثين مع مثله ومع الثلث والثلثين مع مثله ومع الثلثين مع مثله ومع الثلثين مع مثله ومع الثلثين مع مثله ومع الثلثين مع مثله ومع
مثله كزوج واخت كاث مع الربع كزوج بنت ومع الثمن كزوج بنت مع الثلثين لطلان القول خلافا للغة فحوزه وادخلوا الفصل
الجميع وسعرت في اربعة مثل اجتماع الربع والاخيرين للاثبات لا ياتي كل منهما فمصلحة يكون النقص لخال على الاخيرين بدت الربع ومرجه الى ان
الاخيرين لبيان ان كل من هذا الختان بل انان بالقرابة يكون ابا للاحول كما سطر ذلك بحقيقة ثم يجمع اى النصف مع الثلث كزوج وام مع عدد
الحاجب مع السدس كزوج وولد من كل الامم فلم يمنع من صور النصف الثلث الاجتماع مع الثلثين وقد عرفت بطلان القول وانها اولى اقوال الثمان
المستعدة الثانية والثالثة ان لا يجمع الربع مع مثله لانه سهم الربع مع الولد الزوج مع عدد الولد سهم الربع مع الولد ذلك موافق فانه يجمع اى الربع مع الثلثين
كزوج ابنتين ومع الثلث كزوج ابنة والمستعدة من كل الامم ومع السدس كزوج ابنة والحديث من كل الامم والاثم من مودة تلك حصة منها داخل في صور النصف
اجتماع عشرة اثمان مستعدة اى الربع مع مثله ومع الثمن كزوج ابنة وعصوات من صور الثمن فانه يجمع اى الثمن مع الثلثين كزوج ابنتين ومع السدس كزوج
واحد الابوين مع الولد اثنا عشر مودة اربعة اثمان واحدا في صورة النصف والربع وهما الثلثين مع النصف والربع واثنا عشر مودة اربعة اثمان مع مثله كزوج ابنة
الزوج ابنة واحدة من مثله فلا يجمع ومع الثلث كزوج ابنة والمستعدة من كل الامم مع الولد السدس من كل الامم فكلية يتصور اجتماع مع الثمن كزوج ابنة مع الثلثين كزوج ابنة
وقد ظهر ذلك من ذلك الوجه اشياء المن من الثمان واثنا الثلثان مع مثله فامتنع القول واحد اجتماع مستعدة في مرتبة واحدة لانه ليلقان والاخيرين
والثلث مع مثله ومع السدس كزوج ابنة مع عدد الحاجب السدس بحسبها مع الولد كما انظر ذلك الوجه عشرة من صور الاجتماع المجازة وهي الخمس وذكرها
المقدم في صريح المجازة عشرة اجتماع الثلثين مع الثلث اخيرين مضاعفا لثلاث الامم مع اخوة الام مثله اثنا عشر اجتماعا مع السدس كزوج ابنة مع الثلثين كزوج ابنة مع الثلثين
بين مكررة في شيء كزوج ابنة اربعة اجتماع السدس مع السدس في الابوين مع الولد في مودة مكررة الواحدة مستعدة وهي اجتماع مع الثلث كزوج ابنة
اشارة الى المقدم ولا يجمع الثلث مع السدس لكن قال في حاشية الحراز اجتماع مكررة كزوج ابوين فانه لا يجمع النصف للامم مع عدم الحاجب لثلاث الامم
السدس مع الحاجب لعكس على المتقدمين بحسبهم لا جبا بالقرابة بل بالقرن كما عرفت سابقا لكن فائدة لا حلقنا هذا الفصل من اجتماع كل اذكر اننا استأنا
بغير القول بجمع الثلثين مع مثله في بنتين وابن ومع الثمن في زوجة وثلث بين بنت وبنت وهكذا الا انك ترى خالف عن القرين نعم قد يقال انرا اشياء
على عدم اجتماع الثلث مع السدس في المجازة ما هو مودة فستصل اقوال الاخير من عبارة بل قد يشقنا الصورة اننا انشأنا عليها من تخصيص اشياء غيرها
فان انك استأنا القوتان ولو بالقبول فستظهر من غير بعد اجتماع النصف مع الثلثين العلوي عدم اجتماع الثلثين مع مثله بالاولى مضاعفا الى عدد
اجتماع مستعدة في مرتبة واحدة واما الثلث مع مثله فكل عدد مستعدة من غير ذلك الثمن مع الثلثين وبذلك جنتها من المقدم ان كل ما لو ينص على
اشياء غير جاز فدخل القوتان فيكون البنات والام على عدد جميع الصور المجازة والمستعدة من جبا فانه في في والله العالم وهذا يلحق بذلك سئلنا
الاول اجتماع اعمامنا ونوا بنات اعمامنا من هو مكررات من هبة ان لا يثبت الميراث عندنا بالعصبة هو قوت من افضل عن الثمن
من كان من العصبة وهم الابن والاب من يدرى بها من غير مدعى الى التمسك في ذلك بمرج ثم المسالك من تزويج العصبة مع ذى القربى القريب الى الخط
القرين مجموع التركة لو خلف بنتا واحدة او بنتين مضاعفا مع ايج واخت او اخين مضاعفا مع غم ونحو ذلك وعلى كل حال فالعصبة عندهم
مسان كما في كتب الشافعي اوها عصبة بخفة هو كل من يدرى الى الميت بغير واسطة او بتوسط المذكور وهو المالك كله ان نفرد بالباقي ان اجمع مع
ذو سهم ولو خلف بنتا وابن ابن او اخا او ابنا من كان النصف للبنت والابا للاحد الباقي من الثاني عصبة خير وهي البنات وبنات الابن وبنات
من الابوين ومن الابن ابنت الابن بالقبض بالذكور في وجعها وفيما دون ذلك لو خلف مثلاً بنتين وبنت ابن كان للبنتين الثلثان ولم
يكن لبنت الابن شيء الا اذا كان لها اركان هناك ابن ابن مثلاً والمعلوم من دين محمد انرا اباقت القرينة شيئا فان كان هناك مسلولا
فرض لرفا لافضل بالقرابة مثل ابوين وزوج من ولد الام ثلث لاصل ولغيره من الزوجة مضاعفا لعل ولا الباقي لانه من الا فرض في هذا
الحال ولو كان اخوة حايون لأم الهدس للزوجة مثلاً النصف للاب الباقي وكذا ابوات وابن وزوج فان الزوجة وبعد وللا ابوين لكل واحد منها

وہابی

والاستماع في محض مناجاة الجليل

وَبِطَّالَانِ الْإِسْلَامِ خَيْرُكُمْ

من يوم السبت إلى يوم الأحد

۴۰
فالاوی

فِي جِلْدِ الْوَلَدِ وَالْغُلَامِ

الشيخ

والله اعلم بالصواب

ایک طرف

عن الرجل

الحق والعدل

الانسان
الذي هو
الذي هو
الذي هو

الاختلاف مشعر ابدعوى الاجماع لاننا نشأنا من غير حجب عن حقنا سماعه من الاستحسان كونهم سكر المظلم لا وجب ولا دليل عليه بل انما خلاف
كان ان هذا المقدم غير ملجلج لانه انما لم يثبت مطلقا زيادة نصيب الطعام على السدين سواء كانت تلك الزيادة بقدر السكين او فلو اجتمع الايمان مع البنية والحق
مع البنية كانت الزيادة من اوله في هو انما لها بعد طعام السدين يمكن فبذلك النقص من الطعام خلاف ذلك لعله انما العنصر المتناقص والمفارقة
الزيادة بقدر السدين مما زاد فلا تستحق الطعام من غير انما لها بعد طعام السدين يمكن فبذلك النقص من الطعام خلاف ذلك لعله انما العنصر المتناقص والمفارقة
في وجب دليل بقى بالحق انما لا يربى في انما على السدين مطفأة فيسلب من زيادة طعمه الجيد على ما ينبغي للاب لا الزيادة مطفأة فيكون في زيادة فيهم
الاربعة من السدين كما في الابوين والجد من قبل الابوين الاخوة الحاضرين تلك انما زاد من السدين فان غلبت حصة من السدين فلا يستحق لعلها الاثني
نقصا من السدين في حقها انما بطعام السدين فان غلبت حصة من السدين فلا يستحق لعلها الاثني
عليه بل هو صريح القواعد غير ما كما انما يمكن دمج كوننا من الطعام من السدين في طعام الابوين السدين لا يوجبنا من السدين منها ما وتعد
ولنا من كونهما الاثني والجد لاننا انما لزيادة طعمه الجيد من حيث الجيد ومنه انما لا يعرفنا الاثني منها فبذلك النقص من الطعام خلاف ذلك لعله انما العنصر المتناقص والمفارقة
الاثني من غير القواعد لا طعمه الجيد اذا علوا الاصل ونقصا طواها المتصور انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
المزيج الثاني في الاخوة معكم واذا لعلهم المتصور انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
فلا يربى احد منهم مع وجود احد من اولين ولا ينفذ عليهم احد من غيرهم مع فقدهم في انما انما في الامم من يربى مع من اجل طبقه في الامم
لعلها بل لا خلاف في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
غيره قال المال انما لا خلاف في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
وعدم الخصومة لاحد منهم لو كان معه او معهما انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
كان لها النصف من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
كان لها النصف من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
حكم كلاله الابوين في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
مثل خط الابوين وان كان المقدم بالانحسار في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
كان لها النصف من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
ويكون حكمهم في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
فاما انما التوبة وان كان في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
الثلاثين في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
بعضه عليه لا يجمع التيسير في كلاله الابوين في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
انما بل انما من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
اولا الثاني على جمل من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
لا يمكن وانما انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
او انما انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
الاستدلال انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
الاورشون من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
لما عرفنا انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
خاصة على الاصح وانما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
ينبغي وانما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
ولا يثبت من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
ثلاثة اسم من انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
المتفق لا اخوة من الامم انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
قولنا انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
خاصة في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
يمكن لها ولدان انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
في انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق
لاننا انما انما الله هو هو ربها انما يمكن لها ولذا قال عبد الله بن مسعود انما لزيادة فيهم وهو انما يمكن اجزاء الايمان مع البنية والحق

[illegible]

کتاب الفرائض
فی دفع الخیال والافتراء
فی دفع الخیال والافتراء

فِي مِيزَانِ الرَّحْمَةِ

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الحب
لا يترك
من يحب

بہارِ پند و پند

۱۰۰

مقامات غنی
الذی فیہ
الکون فی
فیہ الای
الای

فہرست مضامین

فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ

فانزلنا من السماء ماء فاصولاً من كل ثمر

المغنى
فيما إلى أن
لا يغنى
المغنى

اعني شيء من ذلك من هنا ليرتفعوا الا لفظا بجملة قولهم اعدوا لشقها فان لفظه وما يفره منه كما هو عادتهم في العفو سيما اللان في العفو
منها على المشيئة منهم شهرة عظيمة كانت تكون لجماعة مستقرين عليه باضا لندعوهم واوقوا غير ذلك بل عن طائفة السرا والجماع بل ايجل الخلف في هذا
الخطان والوسيلة وانما الية الخلف مع ان المقول من عبادة مختصة بالان لا يقال ولا الخولاة عندنا جائز ومعه ان يسلم جمل على بل
وبالان ينقل لانه لا يغير ما لم يعقل عند من احدا ولا هو الذي كان فاصفا وكنت غير ما نحن فيه بل لم نجب بغير ما كان احد جمل بل لا فانه
بينه كغيره من العفو ولا باسراط الجنا ولا بغير ذلك لما يرى في العفو اللان فلا بعد لانه من اطلق العفو عليه كونه كالعقد الانشائية المستقرة
من شخصين ولا فهو شبه شيء في الاسباب المستبابة وان كانت كيفية السببية من كنه من رضا الطرفين ولعله ان لم يكن المصنوع وما عده كونه
من العفو بل اكد في ما سمعته من العبارة الظاهر في تحقيقه بكل ما يتحقق به التواالي المخصوص من غير عبادة لفظا فضلا عن ان يكون مخصوصا فكيف
ينج العقل للغير بما يدل على ذلك ولا يكون حكمه الواجبا في غير من العفو وعلى كل حال فالظن بان الوكالة منه بل لفظ جواز اتحاد الجواب
والقابل بجمع الوكالة او لولا ان يوصا به او حكومتها فضلا عن جواز ايقاعه من الوصي لما ذكره عن لم يوصا به او حكومتها فضلا عن جواز ايقاعه من الوصي
المصلحة بل لفظ جريان الفضول فيه وان لم يقل بكونه عقدا بناء على جريانها في الاتعمد وهل يجري بين المسلم والكافر على ان يكون المسلم الضامن
الكافر المضمون اشكال من خلاف الادلة من كونه مولاه ومن نفي الولاية بينهما او غير ذلك اما العكس فالظن عدم جوازه لكونه سبيلا ولعموما لا على
عداوة المسلم ونفي التواالي بينهما لانه لا بأس بين الكافرين وعلى كل حال فقد ظهر ان حكم التواالي التزوي لا يرد ولا العقل لانه لا يبعد ذلك انما
الى كونه وغيرهم كما ان لا يرد المضمون الضامن الا اذا كانا مضمنا منين بل خلافه يثبت احد في شيء من ذلك بل على غلبة الاجماع عليه الاول
عن المفسرين انه اذا سلم الذي مولى سبيلا مسلما على ان بعضهم جبره ويكون ناصرا كان مبرئ له وحكمه السيد مع عبادة اذا عطف لا صراحة
بالاستغال بل لا يظهر وانما رد حكمه بالنسبة اليه فسنه الاثر والعقل لا مطر ضرر كون الاثر والضممان امران التزمهما شخص عطف نفسه بغيره
الى غير بضمان ولا عقد كما هو اثنان في الاثر بالامانة والزوجية فانه لا يبعد عنها المبرها من ثبوتها كما هو واضح ودعوى كونه حقا لا ينفصل
الى ما ورد في دفعه كونه كذا خصوصا واداره مشروط بعقله الذي لا يكلف به الا من التزمه لا غيره من رثته وقبلا على كونه العفو محرر عنه وكيف كان فلا
يعود بعض الناس بالاولا عليه العفو في الكفار وان ذلك لا يرد من ضمانة او ابالا اصل الاثر كونه سبيلا بل خلافه احد من قبل الاجماع يقتضيه
عليه بل النصوص والذلة عليه ضرورة ظهورها او صحتها في ما هو هذا المبره من الاثر بالشئ كونه العفو فان ضمن ذلك الوارث ولم
مولى كان ضامنا واطلا وان ضامه بعد ذلك ما اوضحه من جبره كما لو لم يكن المضمون ولد مثلا خال الفان ثم ولد له بعد ذلك ففي جلات العقد
بقاؤه مراعى معان من استحقاقه من دعوى ظهور الدليل في شرطه عند الوارث ابتداء واسند انه ولعل قول القصة وغيره لا يرد الا مع فقد كل
مناسب مع فقد العفو مشعر بذلك ضرورة ظهوره في ثبوت الاستحقاق المقتضى للعفو لاسباب بل قبل انهم قصص جوفى لعقد له وفضل على المضمون كل
على ضامن الجبره الا ان الضمان لا يخلو الاول من قوة وعلى كل حال فهو الضامن بعد ما عرفت وعلى ما لا خلاف اجد منه بل لاجماع بعضه عليه
والغيره من غير مبره يرد مع الزم مع ان وجهه في الضمان لا على الاول ولا خصوصهما فان عقد الضمان لا يكتفي له ضمان ولا زوج لو زوجته على
عليهما كان من الانفصال التي هي الامام الذي هو وارثه في ذلك لرضا واجماعا يقتضيه قول القصة في خبري بصير لاسباب ليرى احد على ما سئل ان
والى احد في مبره يرد عليه ان لم يوال احد فهو لا يرد الناس لولا ذلك اعفوا عن ثبوت الجبره على نبره بحققة او غير ذلك لفصوص معارضة غيره
بل لم يرد على عامل بكان لا يرد على عامل النصوص الفاصلة كذا سببا بندا المشتملة على ان ارثه لبيت الالحى بعضها اثبت المسلم المتوافقة للعلماء
الا الاسكافي والشيخ في محكي الاستبصار او محمل على التيقن وعلى ان المراد بيت المال وانما ينفصل الى المسلمين مال الامام بغيره الاختبا الاخر وما عني
جامعا من شيوخ الخلاء بيت المال واداره بيت مال الامام ميل ويشير لجماع الخلف هنا مبره من كونه لا يرد في بيت المال وهو الامام
وعند جميع الفقهاء ببيت المال ويكون المسلمين هو كاتري لا اشارة منه الى انهم ظاهره ان ينفصل الى بيت المال جميع اموال المسلمين كونه
والخاصة بعضهم لكن الامام خاصة دعوى بفعله ما يدا خلا فالعامة فانهم جعلوه للمسلمين ولعل في نقله الى بيت المال اشعار بان ما هو ذوق
الامانة عن باقي اموال الامام الخاصة له كيب نحوه ولذا فانه محكي الغيبة والسر والامان الامام ان ينفصل المبره الى الامام لا الى غيره من رثته بل عن
الاولا لاجماع الطائفة عليه الامام سهل بعد ما عرفت من دعوى الحكم عندنا وعلى كل حال فهذا هو القصد الثاني من الاول فان كان اي الامام موجودا
حاضرا فالامال لم يصنع به ما يشاء على حسب لظنهم على ما له ولكن في محكي الغيبة والتهابة ان كان علي بن ابي طالب فخره بده وضعف اجبره بغيره فخطا ثم رعا
منه عليهم بما يقتضيه من ذلك استصلاحا للرجع حيث ما كان يراه في الحال من صوابه الى الا انه لم اعثر عليه فيما وصل الى النصوص من غير مرسلا وان
رجلا من علي بن عبد الله المومنين لم يكن له وارث فخرج امير المؤمنين ميراثه الى شهر عجم في خبر السرا كان على فيقول في الرجل يموت ويترك مالا وليس
احدا عاظم المبره هشار رجلا على كل حال فهو ما به يفعل به ما يشاء وبان من غير ما يجب ان كان غائبا فغن جماعة انه يحفظ له الوصاية والذين له
حين ظهوره كسائر حقوقه بل عن طائفة الخلف لاجماع عليه المشرقة بغيره بين الفقهاء والمساكين قط وفي المغة هنا ونسج بحث الانفصال من كذا الجنس
فمنه بين فقهاء بلاد ميت وصاكنه والوسط اوسط وقد يجهل انه من الانفصال التي ثبت تحليلهم اياها للبيعة في ذن الغيبة والنصوص الجبرية بالعلل في
ان في بعضها لو سئلنا كمن مثل هذا ما كانكم بانه وما كان لنا فقد حللناه له في مثل احواله وغيره بالنظر في ذلك ولكن الا في الاوسط لا
لا عرض التمسك عن العمل بما في ذلك الاصل بقاؤه في العقد بغيره من الال لندع وصوالة في صاحبه مضافا الى مقتضائه وشدة حاجته شعبة

يدونها

بل

كتاب الحساب

وهكذا

نصفه نصفين على المتقاربين، يتوسط في ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن من فرضها من غير ان يكون احد الطرفين في الآخر اذا كان الخرجا متباينين وهما
 اللذان اذا اقل من الاكثر او مراد في احد مثل ثلاث عشرة وعشرين فانك اذا اسقطت ثلثه من عشرين ففي سبعة فاذ اسقطت سبعة من ثلثه عشرين
 ففي سبعة فاذ اسقطت سبعة من سبعة ففي واحد مثال ذلك حتى وذكر فرضها ذكرين فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 وليس اقل عدد كان الاربعه ففرضها ذكر اربعه فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 اي السنة والاربعه نصفها بالانصاف لان الزيادة المتوافقة في اللذان اذا اسقطا اقلها من الاكثر منها وراى ان اقلها من واحد كالعشر والاربعه عشر فاذ اسقطت
 العشر من اثنان فاذا اسقطتها من العشر مرارا فبينت انما فاذا افضل بعد الاقساط اثنان فما المتوافقان بالنصف ان فضل ثلثه منها المتوافقان بالثلاث
 الى العشر ولو بقي احد عشر فالواقعة الخرج منها الاربعه الاثنان هنا بعد اسقاط الاربعه من السنة التي تسمى باسقاط الاثنان منها مرارا وفي نفس نصف
 احد الخرجين وهو اما الاثنان والثلثه في تمام خرج الآخر وهو السنة والاربعه كما هو الواقع في المتباينة بالنصف فيكون اقلها حاصلها فيخرج
 على كل حال اثنان عشر فيحصل الثلثه من النصف وهو ثلثه من الاثنان عشر وعلى فرض كونها ذكر اخره كون العشر بنيتها بالنصف لكون المقدر من معها ذكر
 وحصلها ثمانية اخرى ثلثه هو اربعه من اثنان عشر فهي على فرض الاثني عشر لكونها ثلثه من اثنان عشر ويكون حاصلها على التقديرين عشر لانهما
 سنة واربعة ونصفه النصف فيخرج خمسة وهو نصف ثلثه من الاثنان عشر ويخرج منها سبعة لانه ذكر نصفه نصفه على تقدير كونها ثلثه من اثنان عشر
 صفره كونها ثلثه من الاثنان عشر فيخرج منها اربعه عشر نصفها سبعة وهي منه ومنه الكمال لو كان الحق مع ما بدل الذي ذكرنا في ما فيها فخرج من ثلثه
 عشر ايضا فاتهاجا مع ما ذكر لكن يكون النصف سبعة من الاثنان عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 ستة من الاثنان عشر لانها اقل من ثلثه من الاثنان عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 واما الاثنان عشر فنسحق على احد التقديرين النصف سبعة وهو حال الاثني عشر وعلى الآخر وهو اثنان عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 الختمة ابن وبنت فاذ فرضت النصف في كل واحد من الوارث ذكرين وبنتا وكان المال ايضا خاتما سبعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فاذ فرضنا اربعة اكل من الذين
 وكان لما بينهما اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 عشرين لكن لا يقوم الحاصل الختمة معد نصفه جميعا وهو خمسة على تقدير سبعة ونصف على آخره وليس نصفه جميعا فخرجنا الى ان نخرج النصف منها
 اثنان اللذان هما اقل عدد يخرج منه النصف جميعا في المجموع من النصف الاول او عشرين كما هي الفاعلة في مثل ذلك فيكون الحاصل اربعين فخرج من النصف
 ونفعه فرضه فخرج على الذكر خمسة اثنان عشر من الاربعين والاثني عشر والنصف ثلثه عشر وهو نصف سبعة عشر على التقديرين كما هو واضح واذ في
 نامل ولا يخفى عليك اختلاف كيفية الفهم ونفاؤها على الطرفين ضرورة كونها على الاوّل في المثال الاول سبعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر وهو
 خمسة وسبعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 عشر اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 حال فاذ وجد هذا الطريق فوجد ان كون المرام من قوله نصف عمل المرأة ونصف عمل الرجل فرضها ذكر اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر وهو نصف
 المجموع على التقديرين عندك مختلف باختلاف المواد فيذكر معها غيرها بنيتها بالنصف الى اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر وهو نصف سبعة عشر
 مرجعه الى كون النصف باعينا معا اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 كان فاذ انفق معهم ربع اوز وجده نحو سبعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 اجمع في نفي النصف ومشاركته مثال ان يجمع ابن وبنت ونصف وزوج وقد عرفنا ان سهام النصف ومشاركته على الطريق الاول اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر
 خرج سهم الزوج وهو اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 على الثاني يعطى الربع لغيره على الاول ولاربعة على الثاني ويتبقى سبعة وعشرين على الاول ومائة وعشرون على الثاني فيقسمها على عدد الزوج من
 الورد فمضى كل واحد على سهم صنعها ثلثه اي ضربته في ثلثه فاما اجمع فهو نصيبه من السنة وثلثين على الاول ومائة وستين على الثاني فطلب ما لا يرضى
 ح على الاول من السبعة عشر لانه ثلثه في ثلثه ولولاد اثنان عشر لانه ثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه
 من المائة وستين لانه ثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه
 ابوان واحد فخرج على الاول من السبعة اثنان عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 ولها السدسين وهما اثنان منها فيكون الخرج المجموع خمسة فخرج واحد بردها اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 عشر وعلى تقدير الاثني عشر فخرج واحد بردها اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 فيكون المجموع ثمانية وثلثين نصفها لانه ثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه وثلثه في ثلثه
 بقا لانهما كانتا فرضين من ثلثين فلا يوجب مع البنت الواحدة انسان اثنى عشر من ثلثين ومع البنين السدس ساعشر واثنا عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 للنصف على تقدير البنين اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 وهو مع مائة الكسف من نفيهم ان النصف فرضا خمسة عشر باعينا كونها اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين
 عليهم انما يكون لها ثلثه ولو كانت بنين كان لها مجموع البا ايضا فان للبنين الثلثين فاذ بن بها بالبنين اربعة اكل من الذين وسبوا الاثني عشر فطلب ما لا يرضى نصفه نصفه حتى يخرج نصفه من ثلثه عشرين

كتاب الحساب
 في النصف
 في الثلث
 في الربع
 في النصفين
 في الثلثين
 في الربعين
 في النصفين
 في الثلثين
 في الربعين

فصل فی بیان
فصل فی بیان

سورة التوبة

فیض الہی

خداوند

[illegible]

کذا من
کالاب

مفتی محمد رفیع الرحمن

الفرقة الأولى

رکن کا صنف

[illegible]

فیض الفاضل
راست

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
كتاب القضاء بالمد وقد بصر المد هو لغة لما نكث في بعض الحكم والاعلام وعبر عنه بعضهم بالانفاء والذل والخم
 الامر الخلق والفعل والاداء والقهر قال الله تعالى لا يجادل في نفسه حججا فاضلت الا حاجتي نفس يعقوب فضلت اليه لان لا مرقب ومنه
 ايقه والله يفضي الحق والاولى جعله من الاول فلما فضلتنا عليه لمولواي حجتنا وفضي تبلا لا نعد الا اياه فضلتهم سيعموا فاضلنا انت فاض
 فلما ضي موسى لاجل انما الاجلين فضلت قضى الامر ان قد منقبتا وان كان يمكن ارجاع بعضها الى بعض كما انتم يمكن ارجاع القضاء المقتضى للاداء
 الموت فضا الدين ونحو ذلك اليها ولا كانت فائدة في القاموس القضاء الحكم والصنع الحكم البيان وفضي ما ن عليه قوله ووطوايته وبلغه وعلمه
 اوضا وانفذوا بالبرزخا وعبر عنه به اياه وبم قاصدا لئلا يكون حيل في بعض القضاء لان الفاعل يتم الامر بالفصل بمحضه بغيره من غير ان يفتي حكم الله
 هو اول المعاني في الحكم والقاموس وفي من ذلك بل فكيف للقيام وهو فضل الامر قوله او فعلا والامر سهل وعرفا ولاية الحكم شرعا لمن له اهلية القوي
 بمرئيات القوانين الشرع على شخص معين من البرزخا باثبات الحقوق واستيفائها المستحق في مسالك الشفع وكشف اللثام وغيرها بل في الاول فانه
 نعرفه بذلك لانهم في الدوس لا يترشع على حكم والمصلح العام من قبل الامام ولعله اولى من الاول ضرورة اعني موده من خصوصيات الحنف
 كالحكم بالهلال نحو او نحو المصلح ولعل المراد بذلك انهم اولا يتبعوا العلم بعد كون القضاء اعتبارا ببيان ان القضاء الصحيح من المراتب المتناهية
 وهو عين من شجرة الواسطة العامة للشيء وظلاله من المظلي في قوله تعالى اداؤنا جعلنا خلقه في الارض فاحكم الى كونه بل من الحكم في الحق
 نعم وايضا الحكم صديقا قال مير المومنين لشرع قد جلس مجلسا لا يجلسه الا نبي او وصي نبي وشقي قال الله انما الحكمة تمامي الامام العالم
 بالقضاء العادل بين المسلمين كني او وصي بالجملة هي من مناصب محليته واهل بيته القانين ولا في الامر المستنبطون وبشرع قوله فاني قد جعلته
 قاضيا وحاكما قاضي الحكم ليس من المناصب العامة ولا من الامارة من الولاية الا من كونه من الله ومنهم او خصوص ما كانت منهم كما هو مقتضى التعريف الثاني
 بل هو الظاهر من الاول ايضا وهذا وقد ذكر غير واحد من خواصه حكم نفوذ الحكم من الاجتهاد بل يجب على غيره من القضاء تنفيذ وان خالف اجتهاده
 بخلاف دليله فليظفها وان له في التعريف ولا يرضى كل مولى عليه مع نفوذ له ومع وجوده في مواضع ياتي بعضها انشاء الله ولان ببلز حكم البتة لم يثبت
 عليه الشهور فاما من شهد عليه قبل من الحق واما التمهيد في غيرهم ياه لورجوعا عن الشهادة وهو جدي لكن قد يشكل الاستدلال في الاول فاما اذا كان
 الذليل القطعي نظرا لم يثبت قطعية عند القاضي الا في اطلاق ما دل على انهم عنده كانه يشكل تنفيذ من الفاعل الاخر يكونه من انزل الله تعالى
 ومن هنا امكن القول بعد جوانده وعك وجوده تنفيذ بمعنى اخر حكم الواقع عليه حقيقة وبأني انشاء الله تمام الكلام في ذلك اما القول بغيره المولى
 عليه على المصلح العامة فانظر على كونهما للقبضات في امر من يبيع عبادة التقبيل على كل حال في القهر وبغيره ان القضاء واجب على الكفاية بل في كونهما
 ففي التحالين منه ببيان ان لتوقف نظام نوع الاكثية عليه لان الظاهر من شيم القوم فلا بد من حاكم ينصف من الظالم للظالم ولما يرتب عليه من
 التهم عن المنكر والامر بالمعروف ونحو ذلك من فاعله اللطف المنفعية نصب كتمام الموقف عليه استقامة نوع الاكثية وليس هذا من الواجب الكفاية
 بالمعنى المصطلح من ان الشيا من الواجب على الامام نصب بيشيم به نظام نوع الاكثية كما انتم يمكن القول بوجوب مقدار الصالح لذلك فيهم بوجوب فضل
 القضاء من المتصوبين على الكفاية وبوجوب تولي القضاء من الانبياء ويكون كمثل الميت المتوقف محضه على كذا من تولي لعل ذلك وهو محتمل
 من الوجوب على الكفاية وان كان في قولهم هو واجب الكفاية بعد تعريفهم بالولاية التي قد عرفت معناها نوع خاص مصرية على صلاحيتها بمعنى
 كونها منصبا من المناصب الانصافية بل ذلك كما هو واضح من جهة ذلك على من هذا العامة الذين لا اناهم مستوفون من الله تعالى شأنه من ذلك كله ظهر ان
 القضاء الذي هو من قايح النبوة والامارة والولاية العامة في الذين والذين فيهم يحتاج شيوته الى بل خصوص بعد توليهم ملا ذلك يؤمنون حتى
 يحكمون فيها شيمهم فلا يجدوا في انفسهم حججا فاضلت الا حاجتي نفس يعقوب فضلت اليه لان لا مرقب ومنه
 الخ وغير ذلك واما النصيب للقضاء فهو معلوم ايضا بل تواتر وعلى كل حال فالقضاء صفة الفاعل والامر بكيفية الحكم والحكام الدعاء والاول
 في الصفات من شيمه اي الفاعل الذي هو نصيبه منهم الكلي وعلى كل حال الفعل والايان والاعمال لا يطهره المولد والعلم والذكور بلا خلاصه
 في شئ منها في مسالك هذه الشرايط عندنا موضع وقابل حكاما في انما من غير ما ايقه وعن الارسل في دعواه فاعدا انما الشار من الغيبة
 في العلم والعدل لا يخلو الحق في العلم والذكور في ولا يبعد من نصب القضاء الحنف ولو راق ولا يجوز ولو راد احواله حوزة لسبب فعالها وقولها
 وكونها مولى عليها فلا يصلح ان لهذا المنصب العظيم ومنصب لا ما راجع وللصاحب دعوى القداء انما كان نوع من القضاء الالهي نحو عيسى بن مريم
 ولا كما لا يزل بل لا للامانة ولم يجعل الله سبيلا له على المؤمنين الا الاسلام يملو ولا يعلى عليه كذا في المومن الذي هو كافر في الجملة ايضا فانزلت

في كل حال

[illegible]

۱۰۰

الناس في نصب
مقام القضاء
في الجحيم

كتاب القضاء

موافقا لنصوصنا وروايتهم ولعل من هذا القطر المذكور المقتضى عدم جواز نصب الامام قاضيا بقضى الحق وان لم يكن مجتهدا ولما روي الاجماع انهم من غير ان ينفقوا
عندنا خلافا لخصوصنا فبذل من سلك الشيعي في المسئلة او لا تملكه او لها جواز كونها عماديا وبشقي العمل او يقضى بفناءه ولم يرجع ولعل من هذا الاول
مع انما سوتما ذكرناه ضرره ففرضنا ما يحين نصبه ثم ليس في ذلك مع ظهور الادلة في انما يكونه عالما بالامر من قبله ولو انما قبله بناء على ما
ذكرناه من كون فتاوى المجتهد احكاما لهم فالقضاء بها خصوصا اذا قلنا ان القضاء في زمن الغيبة من باب الاحكام الشرعية لا النصب القضائي ولذا ذلك هو
المراد من قوله جل جلاله فاصحابا فان الفصل فاما المجتهد في جميع مرجعه الى القضاء بين الناس بحكم اهل البيت والله اعلم
ذلك يظهر لك انما يظهر من قوله جل جلاله فاصحابا فان الفصل فاما المجتهد في جميع مرجعه الى القضاء بين الناس بحكم اهل البيت والله اعلم
بل مقتضى ما بين مفر من هذا العمل لا يمتنع في جعل الشيا فيه ولا يمتنع في جعل الشيا فيه ولا يمتنع في جعل الشيا فيه ولا يمتنع في جعل الشيا فيه
ربما كان قضاء اصطفا من قضائهم ثم لو كان كثير الخط والاشتباه لا يعلم برعلى جبهه نفع الوفاق بما نزع ان مرضه بل لا يمكن لقواج بعد نصيبنا
على عدم قبول ما ينقله من رواه واخباره وكذا قوله وهل يشترط علمه بالكتاب فيه ردد نظرنا في هذا المسئلة بالرواية العائنه مع خلافة في اول ادع
من الكتاب واعرب عن ذلك قوله في الاثر في الاصل في الامور التي لا يشترط العلم بها في بعض النسخ والخطوط في بعض النسخ والخطوط في بعض النسخ
بلغ المسالك حنبلة الى الشيعي واكثر الاصحاب اذهبوا عن ذلك لا دليل عليه سوى الاغتيا الذي هو الذي لا ينطبق على اصولنا بل اطلاق دليل النصيب في الغيبة
ينبغي عدم جعله اتم يمكن الاستغناء بوضع كتاب بل غير الكتاب من طرق الضبط بل بالاجماع ايضا نعم لا ينعقد القضاء للمرتبة وان استشكلت في هذا
لما عرفت سابقا من الفصل الثاني وكذا قوله في انعقاد قضاء الامير تردد وخلاف ظاهره وامر وكذا في المسالك ان لا ينعقد له قضاء الى الغيبة من خصوص
ونعقد ذلك مع العلم لا بما يقل وعي شيعي على تقدير تسليمه بل من محجتي شرعا ولا على الفقيه غير الشيعي لاجتناب التوبة بالعضة اذ هو ايضا كاشف عن مخالفة
عرفت لمجرد اعتبارنا لا ينطبق على اصولنا ويمكن دفعه بوضع من غير اذ طرق التفسير في بعض النسخ في البصر بما لا يحتاج الى ذلك كما هو واضح وعلى كل حال فله نظر
لمجرد قال في المبسوط في المسالك حنبلة الى الاكثر لخصوصنا بعد عن هذا النصيب العظيم واستغنى في وقت حقوق المولى الا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
دليل نصيبنا في التفسير بقضيه خلافا لقرض اذن المولى في ذلك فلا استغنى في وفوه ولا يمتنع عليك بعد ما ذكرنا الحكم في كثير من النسخ المذكورة في كتب العامة
التي لم يذكرها الاصحاب كالنظر فلا يصح قضاء الاخرى السمع فلا قضاء للاصم وغير ذلك مما لا يشترط اذ قلنا ما يشهد به في بعض فاضل المتأخرين ان كل ما
شاع في الشرط في ذلك فاصلا لا عدت ترتب لا تروى حواضا بقضيه ولكن في غير ان كان المراد اعتبارا في نائب الغيبة فالربط انقطاعه باطلاق دليله وروى
ومع فرض الشك على حمله فينبذ الادلة الاطلاق لم يرد ولا يرتب ان الاصل بقضيه عند وقوع الاذن له بعد من بعض النسخ في دليل القرض وان كان حنبلة
فيمن نصبه الامام حال حضوره فينبذ ولا ايراد في هذا الحال فضلا الى ان مقتضى ومولا فينبذ ان الحكومة له فوسلطا عليها كسلط الملوك على
املاكهم جواز ذلك كما هو واضح وهذا قد يظهر من الروضة ايضا جميع هذا الشرط في الفتوى ايضا وهو مبنى على اختصاص دليل جوهل دليل قول الحكم فينبذ
فيما لا ما يغيبه من لكن لا يمتنع عليك ما فيها ضرورة من اختصاص دليلها في ذلك بل هو العقل بعد كون الفتوى التي هي التي انزل الله من العسل والعد التي هي
ذلك مما وجب على الناس قبوله عقلا ونفلا فجميع ما دل على الامر بالمعروف والاعتدال بما انزل الله والقيام بالعدل والعلامة فينبذ شرطين فينبذ بعد
الكتاب مثلا بالحق اوبا كذا قوله او نحو ذلك مما لا مدخل له في ذلك فواضح عرفت قطعا كما هو واضح بادق التفات ومن هناك كانت شرائط الفتوى شرطا لقضاء
كما لا يخفى على من لا خط كتب احكامنا في الأصول والفروع بل ما ذكرنا يظهر ان قبول الفتوى بعد ما دلجها في الحق والعدل والعسل ونحو ذلك لا يحتاج الى اذن من
الامام بل الكتاب السنن بل العقل منطابقا على وجوب الاخذ بما في دليل التقليد غير دليل القضاء نعم قد يستقام دليل الثاني ان الفتوى على الواضع
لخصوص من الحق وما انزل الله من حكمهم ومن العدل والعسل ونحو ذلك ضرورة التالذ بين كون الحكم بالخصوصية وكل من كون الحكم الذي على كل ذلك
لخصوصية الحكم هو فتوى المجتهد وكل من ذلك فله ان دليل التقليد هو جميع ما الكتاب السنن من الامر باخذ ما انزل الله نعم والقيام بالعسل والعدل ونحو
ذلك اختلاف المجتهد في سبب خلاف الوازين التي فرضها صاحب الشرع لم يرد الاحكام غير ان كون الجميع ما انزل الله تعالى من الحكم فان ظنهم انظر في ذلك
فقطية الحكم كما هو مقرر في محله والله اعلم في ذلك من غير ان يكون في الاجماع بقية عليه في انما يشترط في ثبوت اولا فينبذ قضاء وقا به
اذن الامام ومن هو في النبلاء ما ذلك لما عرفت من ان منصبه كونه في الاجماع فاستغنى عن دليله فاضيا لم يثبت ولا يثبت عندنا ولم ينفذ حكمه ثم قد تكرر في بعض
من الاصحاب بل يرد كراحد من خلافا لظهور بعضهم وصححنا الاجماع عليه انه لو تراضوا لخصما بواحد من اوقية فترافعا اليه حكم لزمها احكاما وان كان هنا فاضل
بل وان كان امام بل على ان لا يشترط رضاها بعد الحكم منه لكن في الروضة غير ما في الشرط تراضى الخصمين بالحكم بعد قولان بل في بعض النسخ في الشيعي في بعض
اقوال بل في الروضة غير ما بواحد من اوقية فترافعا اليه حكم لزمها احكاما وان كان هنا فاضل
المسئلة كما ذكرها الخاصة ذكرها العامة في الروضة من كتبهم لما سنه هل يجوز ان يحكم الخصما بجلا غير القاضيه وهل يحكم بينهما اعتبارا قولان ظاهرهما عند
الجمهور نعم وخالف الامام والظاهر في مرجع القول للمع قبل القول في الاموال فقط فاما التكاثر والممان والقصاص وحل القتل وغيرها فلا يجوز فيها التحكيم
قطعا لانه طرد القولين في الجميع ويرد على الاكثرون ولا يجري في حدود الله على الذي في الحاشية بل في الهادي فينبذ ما يقتضيه بعضها بعضهم
الى طرد الخلاف فيها وليس في قول القول في التحكيم في حقوق الاربيين مخصوصا بما اذا لم يكن في البلد قاض فان كان في البلد قاض فاما ان كان هنا فاضل
ولا يجوز قطعا طرد ما في الحاشية في قول القول في التحكيم في حقوق الاربيين مخصوصا بما اذا لم يكن في البلد قاض فان كان في البلد قاض فاما ان كان هنا فاضل
على العامة اذا لم يرضوا بحكمه ولا يمتنع في حقنا على وقيل بغيره في احواله فيجوز لا في السرخسي الخلاف بخصوصه بقوله لنجس الذي على الحاشية ثم

كتاب القضاء

كتاب القضاء

كتاب القضاء

ان یوں؟

[illegible]

وہو جو بھائی بھائی کا قصدا
میرا ہر ایک کو فہم

من گمانم

التراب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
اذا لم يكن من الامر

القائم ببيت
فج من الزمان

بان يفت بنفسه مع خصمه عند قاض من قضاة كل عتيا في خصم وقال ان الخصم في اولى لا يكون احضرا او ما اتفق وتوقعه لوم من يفت
 انما كان لبيان بعض الاحكام الشرعية التي اخطأ فيها من ضبطه فافسنا للناس ولغير ذلك من المصالح وان يستعمل الانفاضة في وجع الخصم المانع من الحق في
 والتقليد بها وتحرر ما على وجه الكمال وكذا بكرهه للذين لا يؤمن معه من الخصم وقضه الى سقوطه على القلوب بكونه لا يمكن ان يثبت الشهادة
 قوما مخصوصين دون غيرهم لما بين من الغيب على الناس الغضاضة على غيرهم من العدل بل قبل وانما في الشك في حكم المطوع من ذلك سواء
 العدل في وجوب القبول لان في ذلك مشقة على الناس بما يلحق من كلفة الانفاضة قال لا يجوز للحاكم ان يثبت شهودا يجمع شهادتهم دون غيرهم
 بل يجمع الناس كل من شهد عن قاض عرفه ولا يسأل عنه على ما قلنا وقيل ان اول من يثبت شهودا لا يقبل عنهم اسم غير اسم القاض في الحكم الكافي
 الصحيح ما قلناه لان الحاكم اذا ثبت قوما فاما يفعل هذا من هو عدل عنده وغيره من رتبته كمثل العدل ومنه كان لكل سواء لم يجر المحقق
 بعضهم بالقبول دون بعض لان فيه مشقة على الناس لما بينهم الى الشهادة على الحقوق في كل وقت من نكاح وطلاق وعصب قبل وغير ذلك
 فاذا لم يقبل الا قوما دون شق على الناس لان ان شاهد اعلم ان لا يقبل الا قول غيره ربما انفاضة عما حتى باخذ الرشوة ولا في ابطال الحقوق
 فان كل من له حق لا يقبل على قاضه لا يثبت به من كان مقبول الشهادة ولتباها دون غيرهم فاما ان يثبت قوما عرف عدلهم يمكن اليهم يجمع قولهم
 ويقبل شهادتهم فاذا شهد عنه بالحق غيرهم فاذا تركوا حكم بذلك خلا من يجمع ذلك فاعلم ان الشك غير مخالف في مقرر من المصنف في هذه الاشكال
 في حرية الترتيب على وجه لا يجمع غيرهم وان يجمع شرائط قبول الشهادة كالا اشكال في جواز ترتيب الناس في الخلل الشهادة وان قبل شهادتهم غيرهم يجمع وهو ان
 اشار اليه لغيره لكن لا يخلو من وجوبه لاحتمال التهمة والرشوة وغير ذلك من هنا قال في كفت للشام بعد حكاه بتواضعه عند الحق وان ما ضفته
 هذا الكلام من قول الناس على ان لا يملوا الشهادة سوى من عينهم لها اوعدهم ساعته شهادة غيرهم من العدل مع معرفته باحتمال شرائط القبول فيمكن
 من المهر فلا يشهد في حصة طائفة المكروهان ترتيب قوما في الخلل الشهادة من غيرهم ولا في كتمانهم غيرهم ومراجعة في ما ذكرناه وهذا هو الصواب في
 لا خلاف بيننا مستدرك بان الامام يقضه على مطلقا في حق الله تعالى الناس بل في محكمات النصا والفقه والاصحاح ونحو الحق وغيرها الاجماع عليه
 وهو الحق مضاعفا الى قول على الشريعة ما اخذ اصم مع من عنده دفع ظلمه بذلك او يحل امام المسلمين في امورهم على اعظم من هذا ولقوله تعالى واد
 اتنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس الحق وقال بان يحكموا بين الناس على العدل وقال فان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومن حكم بعدك ضد
 حكم بالحق والعدل والقسط ولقول الصديق في خبر الحسين بن خالد قال لو لم يكن الامام انظر في رجل يفتي او يشرع بغير ان يقيم عليه الحق ولا يحتاج الى البيعة
 مع نظره لاننا من الله خلقه وانظر في رجل يفتي فلو اجاب عليه ان يرضه وينهاه ويحضره ويدع فقال فقلت كيف ذاك فقال لان الحق اذا كان لله تعالى
 فالوجه على الامام اقامته واذ كان للناس في قول الله تعالى لوجوب تصديقي الامام في كل ما يقوله فكيف يمكن ذلك بغيره ولذا قيل امير المؤمنين خاتم النبيين لما اخذوا اليه
 التناذير ومنها وهو يقضه وجوب الخرج من حق بغيره الامام وهو يقضه وجوب اخبار الامام ببدوا لا يملك في ضياع الحق هذا مع براءة ساحته الامام ليعينه
 عن التهمة خلافا لما حكاه السيد عن ابي حمزة روى عنه في قوله مستدرك بان الله تعالى وجب المؤمنين فيما بينهم حقوقا باطلها فيما بينهم وبين الكفار والمؤمنين كما في قوله
 والتمسك وكل الذراع ووجد الله هذا طلع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بطن الكفر ونظر الاسلام فكان يعلموا بين احوالهم جميع المؤمنين فيمنعوا من ضياعها
 واكل ديارهم وضد السيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فداخلهم بايمانهم قال فان استدل على ذلك بقوله ولو نشاء الا نربنا لكم فلم نربناهم ولم نربهم
 في نحن لقول فهذا الايدى على قواعده المرفوعة وانما يدل على القدوة عليه معنى قوله ولم نربهم في نحن لقول اي يشرق ظنك ووهل من غير ظن ولا
 يقين قال لم يوسلنا الا على ذلك لم يلم بما ذكره كانه غير متعين ان يكون يخرجهم المناكحة والموارثة وكل الذي اجتمعت به من اظهر كفرهم وودت دون من
 ابطنها وان تكون المصلحة التي بها يتعلق اخراجهم والتحليل انفس ما ذكرناه فلا يجب على النبي ان يثبت حوالا من بطن الرزة والكفر لاجل هذه الاحكام
 التي ذكرناها لانها لا تتعلق بالمظن والظاهر على سواه وليس كذلك انما يشرع للمظن والظاهر في الامور المتعلقة بالمظن على سواه هذا كله في
 الامام وغيره من الفضلاء بغير جملة حقوق الناس في دعوى حقوق الله على قواين احصاها الله في الانصاف والغنى ويحكمي الخلاف ونحو الحق وظل الشاهد
 الاجماع عليه وهو الحق مضاعفا لما ذكره من استلزام عدل الفضلاء من الحاكم او ابقاها الحكم وهما معا باطلان فذلك انما اذا طلق الرجل زوجته ثلثا
 مثلا محضه بغيره مجرد كان القول قولهم مع غيره فان حكم بغيره هو استخلافه وتبليها بالبرز ففقه والالزام ابقاها الحكم واستلزامه بغيره على وجوب
 انكار النكاح بعد وجوب ظاهرا الحق مع امكانه والحكم بجملة الاول معلوم البطلان فحينئذ ان في ذلك لا تراه اعلم بطلان قول احد المصنفين قائم
 بحجبه منع من الباطل لزم الاول والا ثبت المطلوب مضاعفا الى قوله كون العلم قوي من اليقينة المعلوم اربعة الكسوف منها والحق في الحكم المعاني
 على عنوان فلم من العلم بمسألة كقوله السارق والسارقة فاطشوا ايديها واذ في الزانية الى اخره والمخاطب الحكماء فاذا علموا الحق الوصف فيجب
 عليهم العمل فاما السارق والزانية من ثلثين بهذا الوصف لا من اربعة اوقات عليه به البيعة وانما ثبت ذلك في الحديث وفي غيره بطريق اولى كاضل
 وفي الانصاف ان قبل كيف شئتم في ادعاء الاجماع وابوعلى بن الحسين يجمع بالتحليل ويذهب الى انه لا يجوز للحاكم ان يحكم بجملة في شيء من الحقوق
 والمحدود فلما اختلف بين الامامية في هذه المسئلة وقد تقدم اجماعهم ابن الجيند وناخروه وانما هو ابن الجيند على ضرب من ما لا يفي لاحتياجها
 وخطاؤه وكيف يحيى طباق الامامية على وجوب الحكم بالعلم وهم يكرهون توقف ابي بكر عن الحكم لظاهرة بنت رسول الله لما ادعت انظروا
 ابوها ويقولون اذا كان هالكا بعضهما واطهارها وانها لا تدعى لاحقا فالوجه لظاهرها بالامانة لا ببيعتها لا وجبها مع العلم بالعدالة
 فكيف يحيى على ابن الجيند هذا الذي لا يخفى على احد ثم ذكر الاحكام الشرعية في ما ثم قال من في هذه الاختصاصات مستحسنا لها معولا عليها كيف يجوز ان

نوم

بحث عنهم

انفاضة بالعلم

لا موجب

ادريس

في جوارحك
الكل لم يغب
غيبها حين

عنه

ازرقض
في جوارحك
الكل لم يغب
غيبها حين

في تركان بدله ان الحكماء حكموا له ولا قلنا ما مل ابن الجنيته في شدة الانكار على ابن الجنيته عدم جواز القضاء بالعلم لكن الانصاف ان
ليس ذلك لما كان من الضعف خسرته ان البحث في ان العلم من طرق الحكم بالفضل بين المتخاصمين ولون غير العصفوي جميع الحقوق والاولى من شيع
من الادلة المذكورة هذا الاجتماع منها دالة على ذلك الامر بالمعرف وهو يوصل الحق المستحق له كون العلم حجة على من حصل له رتبة عليه سائر الحكماء
التي رتبة لا ينفى كون من طرق الحكم بل انصف ذلك ما عرفت وانه لا يجوز الحكم بحال علمه بل العقل اسما لا زعمه رتبة اثار الحكم عليه بقضه عدد رتبة
البيته على المدعى البين على من انكر كل ما قبل ظاهر المصنف جميع هشام عن ابو عبد الله قال رسول الله اتما انصف بينكم بالثبوت والايان وبصم
الحق بحجة من بعض ذلك كذا قول ابن الجنيته في خبر اسمعيل بن ابي ابي جميع احكام المسلمين على ثلثة شهداء فادله او يمين فاطمة او سنده جازي
امهات وكذا الخبر الاخر عندنا في غير ذلك من النصوص اظهر في حصر طرق الحكم بالعلم لثبوتها بالبين وادعى ما يخرج منها المعلوم من ما دلو
لها لثبوتها بالعلم فلا يحكم بها وهو لا ينفى الحكم بغيره وانه احد طرق للفضل كالبينة بل وادعى للعلم لان جعل ذلك كله على ما هو الغالب والظاهر
في صورة عدم العلم خصوص مع ملاحظة اجتماع الاصحاب يمنع الاصل المزبور بل ان ما دل على قول الحكم بالعلم كما في كل شرط يشك في توقفه
عليه من مع الاجماع الحكم منقضا العضد بالثبوت بغيره ضعف الحكم عنه من عدم جواز الحكم بالعلم مطلقا لانما وعبر في حق الله وحق الناس
في المساواة عن خصم الامم من جوار الحكم في حد ذاته دون حق الناس الحكمي عن من من عكس ذلك وعن حد ذاته انما شاهد الامام من يور
او يور لم يكن عليه ان يقيم الحق كما ينظر مع مشاهدته في قيام البينة والامر وليس ذلك لغيره بل هو مخصوص به وغيره وان شاهد يحتاج الى ثبوت
بينة او امر من القاطع مع انه لم يجد الجميع مستندا صالحا غير ما عرفت سواء فضاء ذلك التهمة فضاء يحصل ايقاع البينة وتزكية النفس بالحصول
بالجوار من منصب القضاء والتبوي في فضيلة الملاعة لو كانت واجبا من غير بينة لزمها ان لا يثبت صحة طرفنا وهو كونهما حد والله على ما نشاء
والستر انصوحا لثبوت العلم وح فلا اشكال في المسئلة فيجوز ان يحكم في ذلك كله من غير حضور شاهد يشهد بالحق مع شهد الحكماء
بجزمه كما عن الحسن بن صالح قال في الحد وان علم بعد القضاء اي بعد قولي منصب القضاء فلا يقضي حق يشهد مع ثلثة وفي غير واحد عن الاوزاعي
انه يشهد معه رجل اخر في الحد حتى يجد وقال لا يثبت الحكم في حقوق الناس حتى يشهد معا وقال ابن ابي ليلى من امر عند القاضيه من في مجلس
الحكم فالحاض لا ينفذ لا ينفذ تلك حتى يشهد معه اخر الى غير ذلك من اقوال البينة على ابي الاسود والاشعث والياض من المصالح المرسله هذا ولكن لا يخفى على من
الاشعث نادى بغيره المزبور بناء على كون المراد بها الكشافة ضرورة عدم مدخلية شهادة الحكم فذلك بمعنى حضوره او المراد شاهد اخر بالجموع مع الحكماء
الحاكم او بغيره كان شاقا قاعدا الفاضل من استحبنا ذلك فعلا اللهم لم يخف دليله بل لا يخلو من منع ان ارد جواز الامتناع من الحكم اذا لم يكن غيره
والله العاقل وعلى كل حال في المسئلة استثنائا من القضاء بالعلم حتى على القول بالمنع منها تركية التهور ووجوب حملها بالزور والدوا والتسلل
ومنها الاذني مجلس القضاء وان لم يسمع غيره وادى بيشة في امر الخصم مطر ومنها العلم بخفايا التهور وبقينا او كد به ومنها نفي من اساءه ودية
مجلسه وان لم يعلم غيره لا من ضرره اقامته بمحض القضاء ومنها ان يشهد معا فانه لا يقضي شاهد لا يخلو الاخر منها من نظر بعد وضوح
دليل الاستثنا في مع فرض عدم جواز القضاء بالعلم بل انما اذا كانت له حجة او اذ لا فرفضه له بالانكار ولم يسمع منه الا ان كان في طريق
ثبوت لا ليل البينة اللهم الان يقال ان الاثر في حق الفرض احد طرق الحكم كسماع البينة فاما جبر ان الظاهر ان الاعتراف بالحق في
القاطع ولون تكثير ما رأت من العلم لكون الجميع من الحكم الحق والعدل والعدل عند موافقة ذلك كما سمعته من ادلة المسئلة وان كان هذا فرفض
من العلم ما يمكن من البحث فحوما ذكره في الشاهد وليت لما في الفرض عليه في غير الاما ما عينا احكاما كونها عند غير القاطع والله اعلم المسئلة
الثانية انما اقام المدعى بينة ولم يعرف الحاكم عدلها فاقض المدعى جلس المنكر لعدلهما قال الشيخ في محكي المسئلة يجوز حبسه لقيام البينة بآراء
ودنا بغيرها عينا منهم على الاكتفاء في ثبوت الحق بالبينة التي لو علم منها وان كان قد يطلب تركها لاسنها في الحاكم او الناس الجبر او الاستثناء
او في ذلك لكن غير اشكال بل منع بناء على الختام حيث عدم ثبوت الحق لا بالبينة العامة ضرورة انه لو ثبتت بطلان البينة المفترضة في وجه العقوبة
لحتمها للحق لا المطالبة بكيف اورد من كاهوا فموضع ذلك ببعض الاعترافات والاستقفا تاما لا ينطبق على اصولنا وانشاء على الصار والعدل
بوجوب حكم الحاكم فخرج المسئلة عن الفرض بل لا يخفى عليك ما في المحكي عن الشيخ من عدم الالتام فلا حظ واما المسئلة الثانية فلو قضى الحاكم
غيره لادمان ما لادام بحسبه فمضد حضور الحاكم الثاني بغيره ان ينظر في حكم الاول لا حيتاج الاستيفاء منه في سوغ فان كان الحكم الاول
موافقا للحق لزوم الا بطله سواء كان مستندا للحكم الثاني قطعا كاجماع او خبر متواتر او اجتهاد بالعلم الواحد ومنصوص من العلم ومخوفا وقد اخطأ
الاول في الاجتهاد لا في كون الاول من الحكم بغيره انزل الله نعم وكذا كل حكم قضى به الاول غير المفروض بان ثلثة في غير القاطع ولو قضى الاجتهاد
من الاول فانه يفسد وكذا الحكم هو متيقن الخطا على محمدا سمعته في غير فانه يطل الاول ويسأف الحكم بما علمه من هذا ولكن قد يشك
وجوب النظر الاول وان يور في المسئلة بل ظاهرهم المفترضة منه عند ذكره من الادب النظر للمجوسين بان ذلك من اثار الحكم الاول الذي
قد امرنا بعدم رده بعد حمله على الوجه الصحيح فهو كالتصديق بالمال الذي قد اخذ منكم من غير فرق بين الذي وعينها على ان لا اشكال في ثبوت الحق بحكم
الحاكم فلا يجوز له التطلع من اثناع من اللق من المراضة لقطع دعواه محكومة الاول فضلا عن ان يجع عليه بل بما يتوقف عدم محله الدعوى وان تراعى
الختم بجدها عند الحاكم الثاني وان كان الاخرى خلافه بل لا قوى ففوض حكمه وان ائتمنى نقض لا دل ولولد ليل اجتهاد بعد وفه ويمكن
عمل عبارة الله على هذا وعلى معنى يكون الحق بحكم حاكم عند حاكم اخر لان فضاء الزام الحكم بفضلي البينة التي قامت عند مثله او مثله لا يكون مشنا

قوله

الحق عند عدم جواز إتيان عليه مع هذا العلم بقضا الأمر في حق الموضع الذي خوف عليه من اشتراط اتفاق الاستيفاء الحق الذي هو من ذمة القضاء
بالحق العام طلب الحق ذلك لا بعد ثبوت كونه مستحقا عليه عند بلوغ الأثر من مصادره ومن الإنكار على المدة له وعوض ذلك لا لا يفرق
على ثبوت الحق عند الثاني على وجه يكون فيها عند استيفائه ولكن لا يحق طلب استيفاء ذلك استيفاء من وجوب التقيد على الحاكم حكم آخر هو
إنشاء حكم من الحاكم الثاني بالزام الأول في مخالفة دليله ودعوى أن المدة من عدم انتهاء الحكم من قبل الأول بدفعها ظهور العبارة في خلاف ضرورة
كون حلبة لا مستفاد الحق منه فلا يحسم من محل العبارة على إرادة النظر أن شأنا وجوبه أو تحفظه لا يحتاج إلى التقيد بقضا الأثر الأول
لتفسير نحوه بل المنقضى مع تراخيها يتجدد بان كان تأخير الحاكم الثاني بتجديده الأثر بثبوت العنوان عند وان كان جهادا الأول صحيحا بل كدعوى
الأثر الثاني وكل حكم ظهر بطلانه ما ترفع منه سواء كان هو الحاكم أو غيره وسواء كان مستند الحكم قطعي أو اجتهادي بل ما في الفواعل الأول من كل حكم ظهر
له انحراف سواء كان هو الحاكم أو الثاني أو غيره منقضيه ويستأنف الحكم بما عليه بناء على أنه المستند من إرادة الإجماع من القطع والظن بطلوه للخطأ
وسواء كان الأول من اجتهاد صحيح أو لا ولعل الذي لم يعلم على محل العبارة المصنف وما شابهها على ما عرفت من قضا الأثر الثاني حتى يتم به الحق للأثر الثاني
حاشا للعبارة من عليه التي اشكلها في المسالك مع حمله عارضا المصنف وغيره على إرادة قضا الأثر الثاني ويستفيضة كفت للشام وان اشكل الفرق بين الاجتهاد
الصحيح وغيره خصوصاً في هذه الأزمنة التي تكثر فيها الأثر الثاني من طريق الخبر الصحيح في مقابلته الأصل ونحوه هو أنها مائة الظاهر هو المعلوم
بل حكم عليه الإجماع بعضهم من عدم جواز نقض الحكم الناشئ عن اجتهاد صحيح بخلاف ذلك وإنما يجوز نقضه بالقطعي من إجماع أو سند متواتر أو نحوها بل عن
التيقن الحكم خطأ ولو بغيره لغير الفاعل لم ينقض إذا كان حقا للتساوي من صاحب الحق وبما سقط حقه من يفيض إذا كان حقا لله عز وجل كالنقض للطلاق
وبما في الفاضلة الفواعل ولا وان كان فيه ما عرفت من عدم الإجماع على عدم جواز النقض فما ذكرناه من الفرق قد يناقش الشيخ بأن له أن يراجع
القاعدة المنقضية للخطأ باظهار الحق وتأويله بالباطل فافهم من غير فرق بين الجميع نعم لو رضى الحكم عليه بعد ظهور بطلان الحكم عليه بديل
ما ذكر في يد المال مثلا فلا بأس لأن الناس مسلطون على أموالهم ويجوز احتمال رضا لا يرفع الخطأ باظهار الحق وقد يبرأ باطل كما وقع منهم ونحو
أمير المؤمنين في نقض ما سجد من مخرج من حكم التجوز فانه نعم قد يقال أن ذلك كل مع الخلاف للعدل على الأثر الثاني لا مجال للاجتهاد فيه ولكن في
الحكم من الأول غفلة عنه وجوده أو نحو ذلك ما القطعي النظري كإجماع استصحابه من غير خوف بقرائن وتكرار ما رأت ونحو ذلك مما يمكن وجودها
عند الأول كما نراه بالعبارة بين العلماء ونحوه في دعوى الإجماع فلا بعد عن جواز النقض في غير ما فرضناه ضرورة أنه لا يحكم الأول في الأدلة
المنقضية لنسبة الدلائل في صحة على عرف حكمه بالاجتهاد الصحيح الذي هو من القطع النظري والظن والاحتمال لأصاذه للواقع في المنقضية بما عند
الحاكمين أو لعدمها لكل منهما متحقق الشيء في حد ذاته وان لم يكن تحت الاعتدال لفاعل الأثر هو ما يصح في حق الحاكم الأخير ومن تراخى به من حيث
ظهوره بل جئنا بجهاد في ذلك فلو نقضه لكان ما مضى الحكم فنه الذي استفاده من دليل صحة الاجتهاد فلا بعد عن القول بعدم جواز النقض
أيضا بالقطع النظري كالظن كما نرى عندنا في ما قلناه ونحذف النقض في الفرض الأول لكن مرجعه إلى عدم اجتهاد صحيح بل نقضه إذا كان كذلك
الظن أجرة ضرورة ظهوره بل صحة الحكم وحرمته أو دليله إذا كان من اجتهاد صحيح ان ظن الحاكم الثاني في خطئه أو قطع بديل بنظره قد بان ذلك
من جميع ما ذكرناه فان الحكم ينقض ولو بالظن إذا تراخى الخصمان على تجديد الدعوى قبول حكم الحاكم الثاني وينقض ذلك لفدليل على الاجمال لا مجال للاجتهاد
فيه وليلا اجتهاد بالاجمال للاجتهاد بخلاف الاعتدال ونحوها ولا ينقض غير ذلك الحكم بالاجتهاد الصحيح حكمه فالأصل عليه والأثر الثاني على حد
الشراب والله نعم من غير فرق بين انقضاء نقض فوقي عدم الإطلاق ومن هنا جاز نقض الفتوى بالحكم دون العكس لما مضى منها إبطال حكم الكلف
خصوصا في الجزئية الذي كان مورد الحكم بالنسبة إلى كل واحد من غير فرق بين الحاكم ومقلده وبين غيرهم من الحكماء المتأخرين له ومقلدهم وبطل حكم
الاجتهاد والتقليد خصوصاً في الجزئية كما انما لا فرق في ذلك بين الفتوى والإيقاع والحل والحكمة والاحكام الوضعية حتى الطهارة والتجاسة فلو
تراخى شخص على بيع شيء من الماشأ وقد لا يفرق بين الجنب من التواشأ لا عند من يرى طهارة حكم بذلك وكان طاهرا بلوكا الحكم ومصلحة ان كان
يجهد ليرى عباسه ومقلده مجتهد كذلك لا إطلاق ما دل على وجوب قبول حكمه وأثر حكمه وأثر دليله عليهم ويجوز ح هذا الجزئية من كل الفتوى
بان المانع الملائمة في عرف الجنب عن حق ذلك المجتهد ومقلده وكذلك في البيوع والائتجار والإطلاق والوقوف وغيرها وهذا معنى وجوب تنفيذ الحاكم
الثاني ما حكم به الأول وان خالف دليله أو لم يعلم بطلانه وما عدا نقض الحكم بالفتوى حتى من ذلك الحاكم لو فرض فيه من غير ما رى عن الفتوى بعد حكمه في
جرحه خاص فلا صلا بقاء أثر الحكم وظهوره وأنه في عدم جواز نقضه وعدم انقضاء دليل الفتوى في يد من العمل بأمره على من قبله
كل فلا ثبات في حرج بعض أفرادها بالحكم لدليلها بالعدل ليس من متعلق كليتها المراد به ما عدا الحكم عليه من أفرادها فهي انما تنقض الفتوى على من
بطلان الفتوى من جميع صاحبها على ما علم من أفرادها ما علم به بنوعها فلا نقض فيما لا يتصور النقض منه إذا كان صلا فلا بد من صلا ولا خلاف
أكله أو شيء لو كان من الاضال التي مضى أو عادة كالأصوات وغيرها ما يندرج في عادة الأجراء وغيرها فلا نقض من بيع فرض كون الثانية وثلاثة أجرة
بل لو عمل بالفتوى ما يفتق الأشهر ولا بقاء لم ينقض بالتجربة كما لو تزيج امرأة أو وضعت من عشرة شعاع فتوى عدم ذنبها الحر ثم رجع الخلف في
لم يبطل كل واحد كان لا يجوز تزيج امرأة أخرى كذلك إذا كان مقلدا له في ذلك لا لنا العهد المضعف والاحتجاج قد رفع بالفتوى الأولى التي أعلم
بطلانها فانا بعدكم العقول التي على حالها للأصل وغيره لا إذا نقض حكم بالفتوى المأخوذة من نفس الفتوى وهكذا كل ما كان من هذا القبيل التي
استبانت للتمام بل دليل على لزومها غير عدم العلم بعنادها في حق ذلك ان تغير رأي المجتهد فانه لا دليل على الفسخ بطلانها خلافا لما جرى على

والحكم في هذا الأمر في الفتوى
والحكم في هذا الأمر في الفتوى
والحكم في هذا الأمر في الفتوى

بذلك

كيفية

على الشهادة

على الوجه الصحيح ان ما ناله ذلك لا يصلح وغيره لكن لو نزع المحكوم عليه من الاول حكم عليه بالحق وانما اجتهاد من غير ان لا ينظر في حق حكمه بل اختلاف اجتهاد بين
من نزع من الاول انما قد لا يدل على عدم سماعها فبقي من جهة الخلاف ما دل على قبول كل دعوى من مدعيها من قوله البينة على ادعائه وعينه ولا يتأ
ذلك ما تقدم من وجوب النظر في الحيثيات ان لا يدعى الظلم والظلم عليه انما يقام من معنى الوجوع من تمام الحكم من الاول انما لا يدل على الحكم عليه
كما حكم به الاول فوقف الحكم عليه على الحيثيات من ادعاء الحق على ثبوت عند ولا يكفى فيه حكم الحاكم السابق كما عرفت سابقا بخلاف المقام المفروض في
تمام حكم الحاكم السابق من غير ان يثبت عليه الشرع لحيث يبدى الحكم عليه ذلك فيلزم من النظر في ذلك ان لا يقطع الى ما لم يسمع من مواعيد وكذا
لو ثبت عندنا ما يدل على حكم الاول او ما قد مر منه وغيره ما جله سواء كان من حقوق الله او حقوق الناس على الاصح كما في التفرع خلافا للقاض
الحكم في الشئ من بعض الامور من الاضمار على الاول كذلك النظر في خلاف الثاني المتوقف على مطالبة البينة لثبوت وقدرت من غير ما لم يسمع من مواعيد وكذا
انكار المنكر على غير منسوخ عند كون حكمه باطلا وبغير ما اتزل الله من شأنه وان لا يولوا بينه وبينه انما الكلام في لزوم النظر في الاول والثاني في كل
حالة لا ان كانت ترى ضرورة وجوب سماع كل دعوى مقبولة عليه كافتضا من غير ان لا يكون فله اليقين فان لا يلزم بين سماعها ووجوب النظر
ايضا سماع ذلك البينة الى جواب البينة من دون بينة يظهر دليل في نفسها في ثبوت الحكم عليه لا غير من سماعها وبغيره من غير ان لا يكون المواعيد
فعل وليت حال ولا يتصور عليه بل عظم ضرره وان مقتضى جعل الامام الحاكم او وليه في ذلك يقتضي سماع المحكوم عليه خيرا او قال من حكم عليه بالوجود
هكذا يلزم منه من غير ما اعظم فعله لاذ كان الحكم من غير ان لا يكون في ذلك ما كان له من قبل بل بعثا ارتفاع ولا يتصور دعوى المحكوم عليه كدعوى المواعيد
عليه على لية بعد ارتفاع ولا يتصور ان كان متعلق الدعوى الفعل حال الوكالة لا ان يدعى من فته جمل فاته ذلك لا يصلح فانه بعد خلاف الاول ما
يقتضي سماعها على غير المصنف فالحقيق سماعها معكم وبراء احكام الدعوى عليها وليس من الزد على الحاكم هو يخطا الحاكم لكن هو غير معصوم
الخاصة اذا ادعى على ان لا يفرل فحق عليه في جهاد فاسقين وجب خصا ان لا يقيم المدعى عليه البينة بل وان صح بعد ما بناء على ان
له اليقين ولا خيال في رادوا وجهه ايضا الا الثاني في ذلك فان حضر البينة الزم لمال ان كان قد اخذته واستوجب حكمه وان قال لم احكم الا بشهادة علي
قال الشيخ بكلف البينة لا ترفع عن نقل المال وهو يدعى بما يزيل الضمان عنه فعليه البينة في كل ما هو معلوم من ان الحكم استظهره الحكم
لا يتم انشاء على ذلك فيكون القول قول مع يمينه لا يبدى في الظاهر بل باقتضا من قبله اليقين ولعله على ذلك يمينه على خوارضا الفضا منها
عند نقله من وجهه وخيال الامر ولا يقتضي وجوب بعد ان كانت لا يجوز لا يمين له في دعواه على المدعى عليه لا تدعى عليه الا وهذا كله خارج عن المسئلة
السابقة بالنسبة الى خصا الحاكم ومعه ذكر البينة وان القول قوله معكم او يمينه او يكلف البينة ولكن الاول اقوى فيجب الا خصا معكم سواء كانت
الدعوى باخذ او سيقا بحكمه او غير ذلك وكذا الواجب ان اخذ منه رشوة او خوف ذلك بل ولا يقبل من لا يخفى عليك ما ذكرناه من خيال عدم جريان
هو ذلك جواب البينة الجاهلين للشرائط وان سمعت المدعى عليه من غير ما يتعلق بهام وليا فبند وان كان التحقيق خلاف ما سمعت ولو بان الحاكم ليس
من اهل الحكم فبقيت جميع اسكاسه وان كانت صوابا الاما لا فائدة للقبض من كذا المصنف والوردية ونحوها ولو كان الحكم خطأ عند الاول ولكن حكمه
غفلة وصوابا عند الثاني فالأقوى فبقيت جميع اسكاسه وان كانت صوابا الاما لا فائدة للقبض من كذا المصنف والوردية ونحوها ولو كان الحكم خطأ عند الاول ولكن حكمه
الاشاهد ان عدل ان حق فينا بكيفية في الشهادة والامرين لا تحكم الشهادة لا الشهادة منه ولا بكيفية بالعدلين في ترجمته وهو انما الشهادة من جهة
ولا يقع بالواحد عملا بالثبوت عليه بعد التثنية ان ذلك من موضوع الشهادة ولو اريد بالاصل ولا اطلاق في حق احد مما يخبر في طبع حكم الشهادة من
التعدد ولو لا انه لم يثبت في الاصل غير مدعيان الاصل روايت لان الشهادة من قسم الخبر لكن اعتبر الشارع في بعض افرادها التعدد فيما لم يثبت فيه حتى
على عموم ما دل على قول خبر احد بل بدفعه لوضوح التباين بين روايت الشهادة في عرفنا الذي هو المرجع في امثالها بعد ما علم من عدم الوضع في
فيما بعد عدم الاجال واعتبار التعدد في موضع الشهادة لا انه هو الميزان من الروايات يكون جنبها الخبر لا يقتضيه انه قسم من قولها وانما يثبت في
العرف ان لا يمكن ان يقال ان الترجمة قد تكون من الشهادة وقد تكون من الروايات لا انها مظهرة شهادة او روايت في خبرها انما يثبت ما يتوقف عليه
الحكم كمشاهدة الشاهد حيثما لا يتعد ضرورة انتفاء شبهة الشهادة الفرع الى لا بد فينا من التعدد لا انها شارة وحديث بل وفيها بيان المراد في
من ذلك كانت رواية وكيفية في الواحد وتعلق به بيان عبارة الجهاد مثلا لقليل بل وبيان المراد من السؤال في جهاد مثلا ليدرك حكمه ونحو ذلك مما لا
بعد شهادة بل هو من قسم الروايات ولو بالحق وبما جعله فالدلالة على خبر افراد الشهادة والرواية لثبوتها لثبوتها العرف فاما كان من الاول اعترفته التعدد
للا دلالة على انما يثبت ذلك فيها قوله نعم واشهد ولذوي عدل منكم بناء على استنفادة ذلك منه بخبره وما كان من الثاني كدعوى في الواحد
لا اطلاق دليل على قبول خبر احد مع التاك في الظاهر في حق حكم الشهادة عملا بالثبوت عليه لما عرفت واية البناء ان كان مورد ما من افراد الشهادة او ما
يطلبه وجوب كون المراد من المصنف في ما حكم وجوب تبين بناء الحكم في موضوع الشهادة والرواية على معنى كونه مقبولا في الجملة وان كان قبول في الشهادة على
بعضه جزء البينة وقبول في الرواية لعل من غير حاجة الى التعدد الى استيفاد من الاول واعتباره في الشهادة ودون غير ما وجب فليس المراد من الاية قبول
كل بناء لعل على معنى العمل من غير حاجة الى تعدد الاما في ما لا يدل على كون ذلك صلا لكل بناء ليعلم غيبا التعدد من ضرورة عدم دلالة الانزع
على حكم مورد ما بل ولا على حكم الشهادة والرواية من ذلك دعوى اختصاص الاربعة بحكم الروايات المتقابلة للشهادة بغير بناء اليقين في بناء الفاسق
مدعى في بناء العدل وفلك من خواصها فان شهادة الفاسق لا يثبت فيها عدل وقد في ان يمكن استنفادة اعتبار التعدد في كل ما كان له مدخل في

فإنما هو في حكمه كذا

اللفظ ولو موضوع المدعى تركبه شاهد جرحه فغير ذلك لقوله انما اضفى بينكم بالبينات الى اخره وقوله استخراج الحقوق الى اخره وغير ذلك مما
 ينفخه لانه لا بد من التحدث في ثبوت كل موضوع واللفظ واضح الترتيب لشهادة الشاهد وهو المدعى فلهذا لا تخرج من حيث كونهما جرحا ولا
 تكن في موضوع بتعلق به اللفظ وانما اعني ان شرفا للترجم قد صرح الفاضل وغيره بعبارة رهاينة وقد يشكل بان قاعده اليقين المزبورة تنص
 اعتبارها بل بناء على انها من الشهادة فعبارة رهاينة ان كانت الخبرية فغيرها فلهذا لا تخرج من حيث كونهما جرحا ولا
 حكم الترجمة عليه ما عرفت فان كثيرا مما ذكرنا او جميعه خارج عن بل لا بد في هذا الاصل على طرز الشهادة لا على طريق الرواية ومن ذلك يظهر لك الحال
 في تنقيح هذا المعنى ان المتن غير مضمون في الاصول بعد ان حكم عن الشاهد فغير الشهادة ولا اشكال في كثير من الافراد في انها منها او من الرواية
 والله اعلم **المسألة الثانية** ان الترخا للفاضة كائنا وجب ان يكون بالغا قاعدا مسلما عدلا لانه احد الاشياء التي لا بد ان يكون
 ايضا بصيرا يؤمن بالتخا عمن يتخير الكثرة ولان كان مع ذلك ففيها كان حسنا كونها اكل بل ينبغي ان يكون جيدا الكائنا بالاحوال اذ في شيء من ذلك
 لكن قد يقال ان ثمة الكثرة كذا كان والافضل ليس من الترخا شرعا ولا عبرة بشيء من هذا الاضا ضرة اذ مع ذلك كونهما يجري عليها الحكم ولا
 فلا وان كان الكتاب بالافضل الزبوت نعم معناه غالبا يحصل الظاهر ان الترخا يجري عليها الحكم وبهذه القاعة غير مضمون فيا كان للثبوت كونهما خلية بل قد
 تكون مرسله وامر رهاينة ويحذف ذلك كما يكون فيه زيادة ومفيدة وتعينه بتدليل كما يوجد لان في الكثرة للملوك فالمرجح ان الترخا للفاضة كائنا مسلما
 عليه الكثرة التي قد يشغل عن ملاحظتها ان يكون بعد الاوصاف فانه احد الاشياء والظاهر ان الكتاب المترجم انما هو من بيت المال فغيره مع عدم
 الاجن من يملان له والله اعلم **المسألة الثالثة** ان الترخا كان عرف عدلا للشاهدين بشاهدين عدلين لم يجرهما الخصم وبطلان منه حكم وان عرف
 منهما كل طرح لما سمعته سابقا من الأجزاء بطلان ذلك وما يقوم مقامه شرعا وان جهل الامر من حيث عينا بنفسه كما يحكى عن النبي انه كان
 يفعل ذلك برسالة شخص من قبله لا يعلم احد مما بالآخر بطلان قبلتها من خالها فان جاء امدح وثناء حكم وان جاء ابيس ستر عليها وسمى
 المضمين الى الصلح وان لم يكن لها قبيلة سئل المضم عنها فان زكاهما سكت الا اطرهما وعلل ذلك ان بطلان العدل الذي شرط الحكم على الحب عينا على
 وهو استفادة ذلك من اطلاق الامر بالحكم بالبينات القادحة لغيره عن دخول الوقت للصلوة فيه بل بطلان من الملاءم لظهوره بغيرها ما يشق وجوبه
 قبل تحقق وجوب المكلف وان المراد ببحث عنها بتكليف المضم بتركها وعلى كل حال فالامر سهل انما الكلام في الحكم بها انما مع تركه المضم
 قال انها احتاط في هذه الشهادة من ان المراد بالتركية الاستظهار في ثبوت حقه في حقه اذ ربه ولما سمعته في الحكم عن النبي ومن اشترط الحكم
 بعد انما لم يثبت باقرار الخصم رضا بالحكم بينهما انما لا يجدي في صحة الحكم وجريان احكامه عليه كذا لا يجدي رضا بالحكم بشهادة فاستغنى واصله
 اقوى كذا لو عرف اسلامها بل يمانها آية وجعل عدل لهما توقف عن الحكم حتى يثبت عن ذلك فيتحقق له ما يثبت عليه من تدليل امرج لا لا اسلام
 ولا ايمان لبنا عدلا ولا طريقا شرعا للحكم بها شرعا على وجه يتحقق ما شرطا بغيرها من اطلاق احكام وانما اوجبه ذلك كما عرفت لانه لا بد
 عليه من البحث لهما عند وقال لشيخ في اخلاق كاهن الاسكافي والمصدق بحكم ما لان الاسلام والامان مع عدم ظهور الفسق عدلا لانه لا تخرج بها
 بغيرها وان كان المحاصل من مجموع قولهم وشهدوا في عدل وقولهم واستشهدوا شهودا من رجالكم وقولهم من جانيك فاقبضوا فثبتوا
 قبول الشاهدين اذا كانوا مسلمين وانما لا بد ان لا اذا كانوا سابقين ولا محل لخلق الثانية على الاولى بعد حجية مفهوم الوصفه وكان مربوطا
 اذ ما بان ولكن قد عرفت في البحث المزبور ان لوقاية برون بعدد شهادة موافقة للعامة معارضتها هو اقوى منها من وجوه اقول بل قد كان
 ظهور بعد عمل المطلق منها على المعتمد في خلافة ولا لاجتماع المحكي بخلاف التبيين خلافا حتى من حاكبه في الحكم من خلافة ومبسوطا ان لا يخلو عليك
 ما الكلام المزبور ضرورة معلومية زيادة وصفه لعدله على الاسلام بل الايمان وظهور الاية الاولى في الحكم الوضعي الذي هو اعتبار العدل لزوج
 فخل المطلق عليه لا يحتاج الى مفهوم الوصف كما عرفت محله وح ذلك وجوب التبيين في شهادة غيرنا فاقولا يقتضيه تحقق العدل الذي هو المطلوب
 الذي شرط القبول لاجتماعه بقية ضوابطه بتدبير المطلق مفهوم الاية لولنا بشمول لاجل النزاع والجملة فكذا مستفصينا الكلام في جميع الطرفين
 المسألة في ذلك المبحث يتناصف لقول المزبور بل لم يتحقق لاقابل من ظهوره من عفتنا على كلام من يحكى عنه في اصابة العدل الذي المسلم الذي
 لم يظهر منه منقلا ان الاسلام عدلا مع معلومية فساد الاصل المزبور وان اشهر في كلام الاحكام ان الاصل ان لا يخل بواجب لا يفعل محرما
 الا ان ذلك لا يقتضي تحقق وصفه لعدله بل المراد منه حكم ضابط في نفسه لا فيما يرتب على ذلك لو كان واقعا كاحقائه في غير المقام كضعف القول
 بانها ملكة دفنا يثبت جميع الكبار التي منها الامر على الصغار وفيما لا ينافي المروءة ولا الحقيقة الذي تخرج عليه الروايات وعليه حال العلماء في جميع
 الاعضاء الاما حسن الظن بمعنى الخلطة المطلقة على ان ما يظهر منه حسن من دون معرفة باطنه فلا حظا مل وكيف كان فلو حكم الحاكم بالظن من
 العدل لادعى جبه مجوز الحكم به سواء كان بخلطة مغلطة او بينة ثم يبين منقوبها وقت الحكم المتصل بغيره زمانا فانه شهادة انها نفى حكمه كالتبيين
 منقوبها مثل الاقامة في غير من عدم شرط صحة الحكم في الواضع وان جاز لاقدام بن الظن اللهم الا ان يدعى ان الشرط على نحو العدل الذي قام الجماعة
 لا اطلاق ما قل على نفوذ الحكم وعدم جوارده اذا كان على نحو ضابطهم ثم على حسب الوازين التي نصيبها ان ذلك لا دليل على شرط اذ من ذلك
 حتى قولهم وشهدوا في عدل والمراد منه نفي عدل عنه لا انقار الشك فينبغي ما دل على نفوذ الحكم بما للملك انما في كلمة الاحكاما مر على
 القلص مع لصلالة الواضحة في الشرائط ولو كانت مستفاد من نحو وشهدوا لا يترفع ذلك كله مضاعفا الى امكان الترتيبين ما منا وبينهما
 بانا لعدله على الصلوة خلف من تنق بعدد لدرضا وفوق ظهوره الحق فيما بعد لا ينافي الوفاق فضلا انما الخبرية كونهما كذا

في القبول

فمنع
 فيما بين
 الشك

الفسق

كتاب الفضل

الفتو طاريا بعد الحكم او غير معلوم الحال بل ينقض بل يعلم كل اركان بعد الاقامة قبل الحكم كما سئتم عقيدته الشئ في كتاب الشهادان وعلى كل حال فان كان المراد بنقض الحكم حكمه فيما لو انفق له شين منهما لان المراجعين بعد الدوى المحكوم عليه حكما ثابتا او عشر بعد الحكم على من غيرهما ضرورة منافاة ذلك لكونه حكما ومضاهي لعقوبهم فيها ياتي من الانتظار ثلثة ايام او ادعى وجود الجاح بل لا غير ذلك وهل البينة ثنتين فتوقف بعض العبارات تلك وجهه واضمح ولو ادعى المحكوم عليه ان كان حصول العلم للحاكم بنفسها باقامة شين بنقض ذلك او يحتمل في وجوب سماع الحاكم ذلك منه وجهه لكن لا أقوى خلافا للاصل وجوه فحجبا فان المسئلة غير محررة ولا يجوز التعويل في الشهادة بالعدل لبناء وعلى لها الملكة على حسن الظن الكثر لم يعلم حصولها منه بل لا بد من التفتة المناكفة التي مطلع بها على حسن الباطن مثل الشهادة على الاعسار ونحوه مما جرت له عادة منه على خلاف الباطن والظن فان لما لم ينفذ فيه ضاحكة كالفق فلا بد في الشهادة عليها من العلم بواقعة الباطن بل لا بد من فدينا فن بان حسن الظن طريق شرعي للحكم بحصولها علنا لنصوص الجناسل بها الفاعلون بانها حسن الظن اولان الملكات انما شرفت بانها كما تشجعها والكرم ونحوها والعدل لبناء على انما ملكة منها والنصوص المتقدمة حسن الظن من ذلك بل لا بد في ان البحث انما حسن الظن او ملكة بحيث على مرجحة الى ان العدل لشرعنا هي ملكة بصددها حسن الظن وانما عبادته عنه ولا فالجميع متفقون على تخفها بدين لبناء على كون مراد الفاعلين بحسن الظن هو ان جميع ما يظهر منه حسن بعد الخطط والصحة المناكفة في سره ولا ينفذ لان المراد بحسن الظن هو انما هو احواله والحواله التي لا ينفذ منها الحسن في جميع ما يظهر منه فان كثير من المدعيين كذلك بل غالب الناس في الفتى من عامة الناس وخواصهم كما عسل دوى اليه الخبر المروي عن تفسير العسكري عن علي بن الحسين الكوفي ذكرناه والحجج الطبرسي عن الزمخشري في بحث المجامع من الكتاب بل خبرين ابو يعقوب المتقدم منه ايضا وجع يتجدد لقولان ويكون البحث عليها ويؤيد استنباط طرح الفاعلين بالملك جميع هذه النصوص على كثرة احوالا مناصح عن حملها على ذلك بان كان الاضاف ظهورها في علم الشئ فتصوّل حسن الظن الكثرة افر من عقده ولا ينبغي عكسا اعتبا اعلاها بنقضه كثيرا لنصوص المروية فلا خط وامل ويغني ان يكون لقولان عن الزمخشري سترافا ترا بعد من نظير النهية للمركبة بآخرة في حياء او فداء او رجاء او حوفا كما هو المشاهد في جملة من الناس ثبت العدل بالشهادة بها مطلقا ولكن نقصر الى المعرفا لباطنه المتعارفة المقيّد للعلم والظن بحصول الملكة وان ما يصدق من ذلك من آثارها انما بحسن الظن بمعنى ان لا يظهر منه سره علانية الا الحس ولا يثبت الجرح الا بمفسر كما عن الشكوفية وفي الاول لعدل العبد كروكا نروبالا يكون جرحا عند الحاكم المش هذه الجمل وتفصيل العدل في المحاج الى جميع الكتاب وغيره فاما بعد او يعسر حملها على اشكال ذلك بان الاطلاء مثله في عدل الكتاب او جرح بعضهما ترتب الفتى على فعله بوجبه بعض اخر عدم قد حصل العدل لذبدن الاصرار عليه فيركب المركب مع علمه بفعل ما لا يقدح عند فيها وهو علة قاص عند الحاكم ومن ثم قيل بوجوب التفتة فيها كما عن ابن الجندب لعل الاقوى الاكتفاء بالاخلاص فيها كما عن بعضهم بل لعله يرجع اليه ما حكاه المتص من الخلاف بقوله وفي خلاف في شخص وفي قول في اخرى وهي لا صح يثبت مطا في الجرح بناء على موافقة الشئ في العدل لذبدن لان كلا من العدل والجرح لا بد ان يكون في نظر الحاكم عالما بسببها والا لا يصح علمه مع العلم لا مغيه للشؤال فهذا مع كونه متو قد قبل الية الامع العلم علم الحاكم بوجوه من هب لم يصدق سببا الجرح والتعدي لان يكون مغفلا له او موافقا له ولا ينها انما يجزم ان اذا علم بما عند الحاكم من اسباب العدل والحق او بالعدل والحق عند الكل لوضوح مغفلا يصدق بالما هو المعلوم من طريقة الشئ من حمل عبادته انما على الواقع وان اختلفت الاشياء في شخص من هنا لا يوجب تحاله من سبب التملك مع الشهادة ببركها القلبي والتحقيق غيرها وان كانت هي بغيره مختلفة في الاجزاء بل يحمل قول الشاهد على اوضح كما يحمل فعله على الجميع نفس الامر في حق الفاعل خاصة وما العدل والحق الا من هذا الفضل اللهم الان يقال ان الاختلاف بينهما في معناه اختلف الملك الظاهر والتحقيق في معناه فانه اختلف في اسبابها لكن كما ترى ومن ذلك يعلم ضعف القول بالتفصيل فيها فضلا عن العكس في وجوب التفصيل في العدل لذبدن والقولان المركبة والجرح ان كانا عالين باسبابها كماله اطلاقها والا وجب التسبب بينهما والتحقيق ان كانا عالين باسبابها كماله اطلاقها والا وجب التسبب بينهما والتحقيق ما عرفت ثم لا بد في التزكية من ارازها بعنوان الشهادة ولو بد لا فرائض الاحوال ولا يجوز لفظ الشهد وان او منه عبارة الفاضل في القواعد لان الظن ارا منه ذكرنا في مقابل كرها بعنوان الاجبال الشهادة كما لا بد منها من شخص المركب على وجه يرتفع الاشارة الى القضية للاجمال بل في القواعد لا بد منها ايتم من ضم مقبول الشهادة الى قوله عدل اذ بعدل لا تقبل شهادة الغلبة العقلية عليه من الشخص لا بد ان يقول عدل مقبول الشهادة على لان الوصف بالعدل له والعدل قبل الشهادة انما يتحقق بثبوت القضية في الجمل سرها ثبت في شئ وقت شئ وعن القمري رحمه الله ان يقول شهد ترد لمقبول الشهادة او هو عدل وعلى معنى الاكتفاء باحد ما كونه لا متعلقا لثلاثان بالعدل لا ينفذين معنى الشهادة فيخرج مؤداهما ويكفي احدهما ونسبة المالك الى كثر المتأخرين فيدان العدل الوصف خاص في جميع ما اخرجت منه فلا يتبع في بعضها وعلى تقديره فتقوله على لا ينفذ العدل له المطلق كقول القائل فلان صادق على لان لا ينفذ صدق في كل شئ على ان الوصف مقبول الشهادة فيخرج من ذكر الحال لا ينفذ من هنا قال في المسالك الاقوى لا جرح برون كان اضافة العدل له معه كدور باطل بعضهم اضافة لعل على ان القرض من ان بيتنا تملين بولد بناء على ان شهادة الولد على والد غير مقبولة وضعف في المسالك بل قد عرفت من علم تملين ولد ومع ذلك عدم قبول شهادة الولد على والد لا يدل على عدم عدل على على تملين بولد لان العدل على ابيه ولا لا تملين لهما وعلية بمعنى ترخايج وينقد بان يراد به في النبوة فالعشر لا يكون هناك الوصف انما ان تعرض الى فنية لفظا كما ان الشاهد على غيره ينبغي ان لا يكون كذلك ولا يجزى يقول لسبب بان وينقد بان يكون المراد بان تملين بان فخذ القرض

البحث في فضيلة الشئ

في استنباط الفتى في فضيلة الشئ

في استنباط الفتى في فضيلة الشئ

بمحصل قول علي قلت قد يفتقر النظر عدم اعتناء ان يدعى الشهادة بان تعدل الاطلاق ما دل على وجوب حكم بشهادتها وانما سبب ذلك مقتضى
له على نحو باقى الاستدلال الشرعية التي توجب عليها مقتضاها ما لم يفتقر المانع الذي يكون في نفسه اصل العدل وظاهر الدليل المنزور وهو قولك فلا
يحتاج الحكم بشهادتها الى شهادة كونها مقبولة في الشهادة بمعنى انها مجرد ان من نواحي القبول كالقول في الولد في الخصومة وجرى النفع والمغفلة ومخول ذلك
مضروبة كونها اجمع ما يجرى الوانع فاذا ادعى الخصم احد ما يطول باثباته فيجوز جرح ومع الجرح عن حكم الحاكم بشهادة العدلين التي قد عرفنا
قولنا واشهد وانوى عدل وغيره في كونه سببا لذلك بل لا دلالة جريها في الجرح لاسباب القضيته وجريان تلك الجري للموانع كما اوفاها اليه
لا انها من العام والخاص حتى ياتي الاشكال في الفرق المشكوك منها كل ذلك مضافا الى عدم وضوح ذلك لادق قول المزمع على ولي في كونه شاهد
ولذلك لا يدعى عليه كعدم وضوح ما عتبا ما يعتبر في قول الشاهد في المزمع من عدم الولد في المزمع عليه بناء على عدم قبول شهادته على امير وعام
العدل في بيته وبينه اية باعتبار عدم موافق دليل المتعلق لتلك بل العمل المتعارف من الشهادة بالحق في نفسه لا التزكية ثم اعلم ان كان في التفتيش
النفع كما ان كان المزمع شريكا للمدعى في المال المدعى فانه لا يفضل تزكية الشاهد كما لا يجرى نفسه وما في الفواحد من امر يعتبر في المزمع صفات
الشاهد لا يجرى بمواعدا لذلك ونحو ذلك لا ما يثبت في الفرض فاعلم ان يجرى به بعض العباد من امر في الجرح وذلك على الوجه الذي ذكرناه لا يخلو من
نظر او منع نحو ما قبل من احمال وجوب ثبوت الخصم في كل حين لا يتركه بل في المسالك بشرط في المزمع ان يعرف نسب الشاهد والمثل اعين
لجواز ان يكون بينه وبين المدعى شركة او بينه وبين المدعى عليه عدل في ذلك كله كما ترى وكذا غير ذلك ما هو مذكور في كتابهم فلا حظ
نازل وكذا كان فلا يحتاج الى ان ينادى المزمع بخلاف العدل ولو قلنا بانها الظاهر ضرورة انه يكفي العلم بموجب الجرح من زنا او لواط او نحو ذلك
ما يحصل بالاعتناء نحوها من غير فساد معرفتها هو واضح ولو اخذنا خلف الشهود بالجرح والتعديل في عدم الجرح لان الشهادة برعاية تكون شهادة
بما يخفى عن الاخرين والعدل بين الذين يسمي شهادتها بما لا يبعد الخطأ والما رش على اصل عدم وقوع القضيته ومنه وظن ذلك فيجب قبول الملك
عنده ولو ملكه حصل الظن وهما معا غير مراضين لشهادته العدلين بوقوع ذلك من وجع الاطلاق بالعدل لا بالحق يقوى الظن بسبب الجرح
لكان الغلبة المنزوعة فضلا عن صورة التعديل فيها على وجه يمكن صدقها معا بان قال العدل في الظن ومارسته فوجدت ما ملكت ولا اعلم
صدور كبره منه بعد ذلك قال الجرح قد وقعت منه يوم كذا مثلاً فان بيته الجرح لا معارض لها بل لو كانت بيته العدل الزكاف اية بان
قال في مرفوعة من الغيبة يوم كذا ولكن نافي قدم ومارسته وخالفه بعد ذلك فوجدت ما ملكت بعد ما ولم يصدر منها ما فيها فادف
في عدم المعارض والمطلوع كل منها شهد بما خفي على الاخرين كانت هي المقدم لعدول المعارض لها انما الكلام في صورة الاطلاق بان قال
احدنا هو عدل والاخرى هو فاسق وفي صورة التعديل بالنسبة ان شهد العدل بانته كان في ذلك الوقت الذي شهد الجرح بفعل القضيته
من غير ذلك المكان الذي عينه القضيته او مشغلا بفعل ضار الجراح اما طاعة او مباحا او انما ونحو ذلك هي اية انما البها المتع بقوله
لو معارضت انبثت في الجرح والتعديل قال في الخلاف وقف الحاكم لعدم المرح ولو قيل بعمل على الجرح كان حسنا لا غصبا بيته باصا لا زعم حصول
سبب الحكم فيبقى المنكر مثلاً على معارضه من قوله عدل في العمل بين الجرح اثبات وبين عدم ثبوت العدل الذي بعض نسخ المتن ولو خالف
الشهود في الجرح والتعديل قال في الخلاف توقف الحاكم ولو قيل بعمل على الجرح كان حسنا وهي اية شرها في المسالك لان قال فيها بعد ارجح
عن الفقيه ذلك هو يتبع عدم امكان الجمع كالتوكا اذ امانع الاطلاق فلا وجه لوقف العدل المعارض في صورة اطلاق العدل لا والعق مقفوقا
بجمل المانع الجراح على ما خفي على العدل يمكن اطلاع العدل ولو يجزى ما لا يجرى ما خفي على الجراح نعم قد يقوى الظن بالاول للغلبة المنزوعة ومع
فرض عدم اعتبارها فاعل على بيته الجرح لكن على الوجه الذي سمعته لا على جهة الحكم بنفسه نقلا عما لبسته ضرورة عدم المرح لها غير ما عرف في
فرض عدم اعتبارها فليس الا توقف عن الحكم بقضائها وهو غير العدل بالوجه الذي ذكرناه بل العمل الشيخ لا نكره وان عرفت لوقت لان المراد ما
ذكرناه او يقال ان المراد الوقف عن الحكم اصلا حتى يبين المنكر الذي له وجه في الحال بلغيا ووجود بيته الذي ان كان لاجل علمها باعتبار
معارضتها بيته الجرح فيكون مبرر ان الحكم بجهالة الان في غير الفرض فيرجع الى الصنع او غير متماثل فديق ايضا ان هذا كله مع فرض عدم امرها
يمكن استخفافه من عدل لوقوف الاحكام بواحد في كنف اللسان نقلا عن التعديل على الجرح لا لاصل في المخاوع من ظهور المعارض وهو جرح الجرح الى ذكرناه
لا مكرهين ذلك بان ذلك الحال في جميع صور المسئلة كما بان ذلك التثنية في جمل من كلام الامام والاهل العالي **مسألة** لا باس بغيرها الشهود
استفصا ما ان كل واحد منهم من وعلم الاخر من شمس القضيته زمانا والكان ويجزىها البشدا على صدقهم بانفاق كلهم وعدم ما خلاص
للاصل ونداره التثبت بل الظاهر يتحقق ذلك فيمن لا قوة عقل عند بحيث يفتقر من غلطه او نكاحه عليه وكذا غير ذلك مما يحصل منه اشارة الشهادة
كما فعله دانيان في شهود على امره انما في تناقض من مكرهم وكذا اورد لقوله تعالى فيه هم اشد وان قلنا بل يفتقر شرهم بشرطنا اذ هو لا ينافي
الامر فيها بعض ما كان عندهم اذا مسلم منعد التعديل بشرعهم من حيث انهم مشرع عندهم لا مطلقا على ان المزمع عن امير المؤمنين نحو ذلك ايضا
في سبعة من اوصافه فقد واحد منهم نجاء من امره الى على ذكرت ذلك فاستدعاهم وسلم فانكروا ففرقهم واغام كل واحد منهم الى سائر
وكل من حفظه استدعى احد منهم وسلمه فانكر فقال الله اكبر فسمعوا بالاقول فظنوا انه قد عرفت فاستدعى احد بعد واحد
فاقر فواقبله فسلم على بل منه يستدعى عدم اختصاصه التفرق بالشهود وان الحكم التوصل الى حرفة الحق بما وراءه في ذلك الوقت لا ينافي
الشرع نعم قد يقال باختصاص جواز التفرق قبل ثبوت العدل لادعوى الحكم والاشكال الجواز بظهور النص في وجوب الحكم و

على المانع
في الجرح

في الجرح
في الجرح

في الجرح

ولعلمه ان تلك المسائل محل التفرق قبل الاستدراك ان اوجب اليه بل ظاهرا حتى مع التبين لعدم ثبوت ما نسبها من الوزن بالميزان اشهر الموضوعات
بين الناس للعلم لان فتنهم من ذلك لا بد له عدم الوجوب مع التبين وان طلب الخصم حتى يبين ما بين يدها من نحو ذلك يحكم معها الاطلاق لا الدليل
ربما وقف بعضهم من الحكم معها ان لا تطلق المزاج على غير العزم لكنه كما ترى ما ذكرنا به لما في الخلافات المتعددة جازا التفرق الذي يمكن تزيده على
اذا جاز من حيث كونه كذلك مع حصول سبب جوب الحكم او على اذ جاز في اصل بناء شفا ضمه لا نه احد لا تزداد ومنه اذا استظهر المسألة
العامر لا يثبت لها شاهدان بالجرم الا مع الشاهد لفعل ما يقع في العمل لا وان شيع ذلك الناس شيئا موحيا للعلم للتواتر وغيره
ما يحصل من القطع بخلاف العمل الذي يمكن منها غلبة الظن بسبب الخاطئة والمارة من الفضيلة لك لا في الطريق الى شاتها او لظهور التصور
في الاكتفاء بخلاف ذلك لا يمكن التعديل الا للعصوة كما اوى اليه بعض المتخصصين فلا يقول على بناء ذلك ان يجرى من الواحد العزم من
حيث كونه كذلك لا يبين بجرمها ما لو حصل ولو شدة عدلهم وصبرهم ولحزمهم فلا يربط الاكتفاء بكونه كذلك في المسائل ان يبلغ المحرمون
حد العلم لكنه استغفار من ما نشر حتى قارب العلم في حوزة الجرم وبرجها من انظر في الجملة وقد عني الله عن اتباعه الا ما استثنى ومن ان ذلك
كان اقوى من البينة للقيمة للعينة كما مر في نظائره وبينما لا يخفى بعد من عدم حصول مرتبة العلم وعدم الدليل على الاكتفاء بمثله وحيث
التياس على البينة في مسائلها النقيب من هنا كان حظ العلم وعبرنا من اشرط العلم وعلى كل حال ليس له الشهادة بالجرم جبرها واحد وما فوقه
اذا لم يبلغ ذلك الحد لجماعا في المسائل قال نعم ان يشهد على شهادتهم بشرط الشهادة على الشهادة فقلت قد تهم انه في الاجماع المزبور يمكن
القول بالاكتفاء في الشهادة وبغيره بالبينه عند بناء على عموم حجةها شرعا لكل احد ضرورة كونها شرعا كالشهادة بخلافه لا استحضار
واليد وهو ما جعله الشارع لان على ذلك كذا الحال حكم الحاكم بالعدالة والفسق فان لم يملك ما صح به في القواعد بل نظر اكتفاء الحاكم الاخر
باخبار الاول من دون شهادة اخرى بل قد غلبنا العلم في الشاهد على وجهه شرعا بل لو ابرئ ذلك على وجه الشهادة كان عدليا
جلا في نحو الملك باليد لا لظلمه باعينا ان الشهادة بشرط او عرفا بخلاف ذلك كذا الكلام في حكم الحاكم هو اولى لا انه للزام حكم الموضوع
لا ان من طرق شجرة وجودها في القواعد قبل اي حاكم يحكم بالعدالة والجرم بشهادة عدلين ان نصيبا في التعديل وفي الكف
والجرم فلا يشترط العائنه او الشيع الموصل للعلم وبشرط ما يشترط في الاضطرار فاذا خبرنا كما اخبرنا عنه اوقفنا كنهه بولم يشترطها في
وهو غير ما نحن فيه من شأن ملك الشئ والشئ لا يخلو من بحث من وجوه كانت في القواعد يقتضون ان لو اقام المدعي عليه بينة ان هذا
شهادة الجاني عند حاكمه في شهادته انفسها بطلت شهادته ما كانت اتيهون فانه كفت للشام منها شاهدة ارفع على الحاكم ان المراد هنا
فعل ما يقع في العمل لا حصول العلم بكونه على الوجه المحرم ولا لا يشهد به ضرورة اعتمده شرعا من ذلك دعوى ان لا يخال ظهوره في الجرم
من شدة اعتمده شرعا من ذلك دعوى ان لا يخال لا قول واضحه المنع فان الفعل من حيث هو كذلك لا ظهوره وانما يحصل بعد بعض المقارنات
الفضيلة لكونه كذلك في ان افادته العلم على علمه الحكم والا كان من الظن الذي لا دليل على حجة بل الدليل على خلافه لا غير بالايمان لا لا يثبت
ولا ينافي القطع في الغاذه كما هو واضح **المسألة الثامنة عشر** لو ثبت عدل الشاهد مثله حكم باستمراره حتى يبين ما ياتونها فاعاد البين
وقيل وان كان لا يخفى ان ذلك من ان مضت مدة يمكن لغيره ان يشهد في الشاهد فيها استئناف البحث عندهم هو محكي عن بعض ائمة لبعض ائمة
ولكن لا حد لذلك بل بحسب ما يراه الحاكم وعن المبطلين بعضهم عند سنة اشهر ولا يخفى عليك ضعف الجمع **المسألة التاسعة عشر** يبنى ان
جمع فضائلا كل اسبوع وثلاثة وجمعة للغير عنه ويكتب عليها اسبوع كذا من شهر كذا من سنة كذا ويحضر فلان تعينه فلان بلى يبنى جمع فضائلا
كل يوم ويكتب عليه فضائلا يوم كذا من اسبوع كذا او على كل حال فاذا اجمع ما لشركت عليه فضائلا شهر كذا فاذا اجمع ما لشركت عليه فضائلا
سنة كذا كل ذلك ليسهل اخراج المطلوب منه ولين بعد من الحكم من ديوان الحكم وكان ينبغي كذلك الادب خصوصاً مع عدم دليل له في
ما عرفت فيها سوى ما في خبر عتبة بن رافع عن ابي عبد الله المشتمل على قضيتين عدلان راجع ومفصلة وكيف انقضوا عدلان قال كنه
ما فيه غير فلان بن فلان يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم اطرح في الاولين قال هذا قلت الحكم من الفضائلة **المسألة العاشرة** لو
كل موضع وجب عليه ما كونه كتابة المحضر فلا يجوز عليه مقداره لكن ان حمل من بيت المال ما يصرف في ذلك لا من اقم مصالح الدنيا وجب عليه ان
وكذا ان احضر للمنفق ذلك من خاصته ولا يلازم على الحاكم دفع المراس والاداء العلم ونحو ذلك من خاصته لعدم ثبوت الوجوب بالمطلوب المنفقه
لذلك بل لا دليل على الوجوب مع الدليل ايضا وان نسبة المسائل الى الشهادة والى المعرفة بين الاطراف اخرى معللة له بان ذلك محتمل فكان
عليه فانها كالحكم فكما لو اقر له بالحق وسئله الاشهاد على اقراره الا ان كان ترى ضرورة ان لجة حكمه ولا شهادته عليه لا كذا به الحكم بل كذا كذا
الاشهاد على الاقرار وهو لا يوجب ان يثبت ان يثبت كماله مع ان في غير ما نحن فيه يوجب على ضرب من الكراهة للقطع بعد وجوب ذلك ثم هو ج
من حيث كونه فضائلا خارجا مضطرا للفق والمفارقة للمعرفة بل ينبغي ان يكتب لثنتين احدهما ما يكون في يد المالك من الاخرى حتى يبرهن الحكم لثنتين
الاخرى على تقدير ظفها وليؤمن من غيرهما بل في المسائل جوب كذا لثنتين على تقدير القول وجوب اصل الكتاب ولكن قد عرفت ما في
الاصل فضلا عن الفرع اللهم الا ان يكون منصوصا من قبل الامام لان ذلك على وجه يترتب من بيت المال فلان الوجوب عليه **المسألة الواحدة عشر**
بكره الحاكم ان يصفى لشهود اذا كانوا من ذوي البصائر والادمان القوية مثل ان يقرق بينهم ويكلفهم ما يقل عليهم من المبالغة في شحها انفسه
للمسألة فيها ووعدهم وعقدتهم من عقاب شهادة الزور لان في ذلك نوع غضا ضلهم واستهان وان كان لا يصل الى حد الحرص ثم يثبت ذلك

و يحمل فلان

اعلان بن فلان

کتابخانه

[illegible]

المسعى

وَمِنْ خَلْقِهِ وَجْهًا

جاءت فان ذلك عينه جاز في حق لا اذ بالجهل ولذا اضطر احد اهل العلم عدم سماع الدعوى مع القول بصحة ولعلنا لم يمكن كون المراد الدعوى اصل
صحة دعوى لا قهر ولو لم يعلم كما اولى اليه الفاضل في القول وان جعل الا ذلك فرب بل لعل قوله فان قلنا كما اصرح في ذلك لكن لا يخفى عليك ما في
ثاني وجهي لثمة وضرة عند غيبنا ذلك صلت الا فرب ان ذلك في نفسه لا ان المراد من ايشال الا فربا الا فربا فاما غيبنا الحق بالواسطة كما لا
يخفى انهم ما في التعليل في الحق وغير لقبول الدعوى بالوصية المحرقة وضرة عند فضا ذلك خصوصا ما بالقبول فان ملك الجمل وغيره ما يفتق
كالمثل والخبير بالصلح منوها على انه يمكن جهالة في الدعوى ان كان قد انقل الميراث بالبيع المتعارف لعل حال البيع دون غيره وانهم لان يولد
منهم ما عن التبع من انه ليس غير الوصية من الاسباب بان ملك به الجمل في نفس الامر ان كان في موضع ذلك لو سلم فاستدل في الامر منه عند ذلك
في المسئلة واني انتم زبارة بصحة ما وكيف كان فلا بد من بطلان الدعوى بصيغة غير التي يستدل على طعن عدم الدعيها بدعيه كالمثل في الفسخ
والكيد ووطا لوسيلة في الكفاية تشبه الى الشبهة مع فلو قال لظن او قوم لم نسمع لان لو اوزار الدعوى البصيرة امكان رد البين على المدعي مع
منع ولفضا بالانكول فطامع بين المدي اصد وهو منصف هنا انهم ضرة عدم جوازنا والادعي مناع عند جزم لو صدق الدعوى عليه
عفا فلان برب الحكم من الغضا صغر عليها ولكن قال القم كان بعض من عاصراه وهو شيخه نجيب الدين محمد فاما بدها في التهمة ومجلف لمكروم قال
وهو بعيد عن شبه الدعوى الذي قد عرفت كونه في العرف المبرر الجازم ولكن لا يبرح ثما الرقعة وهو كونه في التنازع لمحق من التفصيل بين ما يبر
الاطلاع على كماله والتميز وغيره فسمع في الاول من الثاني بل عن الاصل والجمع ان دعوى عدم اشراط الجزم وفي غيبنا ما في غاية المراد وقال اليه
في المسائل لكن في الرضا انه ليس قوله لاحد منا بل احصاينا على قولين اعتبار الجزم ولا كفايا بالتهم في مقامها وكيف كان في المسائل فضا
لغاية المراد من المعبر من الجزم ما كان في اللفظ بان يجعل الصيغة جازمة دون ان يقول لظن او قوم كما سواء انضم الى جزمه والصيغة جزمها بالقلب
واعقاده لا سطفا في الحق ام لا وهو كذا فان المدعي لا بشرط جزمه نفس الامر كما ان كان المدعي يثبت دعوى بغيره نفس الحق وهو لا يعلم بغيره اذ يدعي
به عندنا كالمشهد البينة فكذا لو انزل ومقر حق وهو لا يعلم بغيره ان يدعي عليه ان لا يعلم سببه نفس الامر ما هو وجهها لغنا والمؤمن
اشراط الجزم بالصيغة في الدعوى بل زبارة ان ينعقها بين المدعي والغضا بالانكول وما غير مكين مع عدم العلم باصل الحق وان المؤمن لا يدعو
هو القول بجزم فلا يظا بها الظن ونحوه ونعما على ذلك الرضا وفي ذات اظهار الجزم بالانكول مع عدم العلم بالقلب كذا في قد ليس ضرورة كون
ذلك خبر من الاخبار الا انشاكي لا يجهل الصلح والكتب الدعوى بالبينه والافراد الذين ما حجتا شرعتان بصوت الجزم بعد ثبته لا يقتضيه
جوازها التبع دون ذلك ملوكه من الوجه كلام الصنم انما ينطبق على الجزم الفعلي لا الظاهر فلا يخص من ارادة القم ما اشترنا اليه ولا من ايشال
الجزم نفس الامر المدعي ان كنه الحاك في اخر ذلك باظهار الجزم فاصغ الدال على ذلك ان ليس كلفه ان يبينه ولا فاضل علمه في الغضا الظاهر
لما في نفسه لم يجر له الغضا بينه على الشرط المزبور مع محل البحث فاصل غيبنا ذلك والتحقيق الرجوع الى العرف في صلت الدعوى المقولة وصدورها ولا
في قبولها عرفا في مقام التهمة جميع افرادها وبما توجب لنصون الدالة على غلبه الا بين مع التهمة المنقذة في كتاب الاجازة وغيره كبر في حيد قلب
لا يبعد الله اعطيت جيل القضاة ههنا قال انهم فاستخلفه وان لم يفتقر عليه شيء وجعل الامر منتهى اليه لا ينعين الغضا الا ما حلت
وان اتهمه لعلته خبره بصيغة لا ينعين المصانع ولا الغضا ولا الحامل الا ان يكونوا متبين في حق البينة ويختلف اعله بغيره من شيا
الى غيره لك من النصوص التي هي وان كانت في غير ما نحن فيه من الدعوى التهمة لا يربح ولا ينعنا على الغضا التهمة الا انما تخفف في الامر وقد
ايتموهما الامر بالحكم كما با وسنة في جميع افراد المنازعة والمشاورة لا يربح ان ذلك من افرادها نحو قوله ولما حكم بغيرها انزل الله فلا ريب ان
يوشون حتى يحكموك فيما شجر بينهم او انشأنا رعونتي فربوه الله والى رسول وغير ذلك احتمال كون تلك مودة في الفرص الغضا يكون الدعوى غير
مستوفية الملوك من النصوص على ان الضابط في قطع الخصومة البينة والامانة الى اسم الله هو كذا لا يربح تحقيق الخصومة والمشاورة مع عدم الجزم
بجزم الدعوى والوارث من سند او غيره او شواذه من لا يوثق بهم او غير ذلك بالجملة فالمدعي ما ينعنا من الخصومة تجسبه سواء كان الجزم بكون
او احتمال انما لا ينعنا من الخصومة كاحمال شغل من زيد مثلا او جناية بما وجب الا او نحو ذلك فالاحتمال في الخصومة مع عدم الغضا لا يدعو الى
بذلك بان ملك المذهب ينعني الواسع من دعوى الجزم من الدعوى لا سلم في لفظها لم يسم في المنازعة والمشاورة ونحوها من فضاها لسلط
على الغير لا لزوم الاقرار والانكار والغير وهو من معنى المعارض نحوه بالتبني في الخصم من فضاها بين المدعي والغضا بالانكول وما غير مكين
لا سماع الخلف على الظن طمعنا من الدعوى لا يسهل التزم ان باخذ بغير ان كان المدعي عليه نكول على البين لا احتمال كون التعليل وغيره
منع بكثر الداعي الى لا ينعنا كالدعوى من الوضوح التهمة للمدين ونحوها وهو كذا لم ينعنا من نحوه وكذا الغضا بالانكول ان لم ينعنا
الاخذ به لا ينعنا للافرا ولا ينعنا لكون عوض شحها البين والظهور وضوح التهمة في ذلك بل لا يخفى عليك بعد الاطالة بما ذكرناه النظر في
بقية كلامه فلا حظا لامل كما انه لا يخفى عليك انما لو حلف لمكروم فضاها بالانكول ما لو قلنا انه لم ينعنا لاجل البين لغيره هنا الحكم مكانه
بل وقفنا الدعوى قبل ومنه يعلم ما في استدلال الشهيد لاصل القول ان من حسم ما في التنازع لا حسم عند هذا التقدير وانما خفف على القول
بالغضا وهو لا يقول برفلا ووافق دليله معناه الا ان يلزمه بحسب انكر الى ان غير ما حلف ذكره الصيغ ولكن لم يذكره هو ولا من قبله بل لما في
ايقان الدعوى كما صرح به بعضهم مع ان حسم ما في التنازع غير مختص بسلع الدعوى لا مكان ردها كاسا زمانا وفيه الدعا وما جاءها ما في بعضه
ما عرفت ان الاصل في حسم المشاورة البينة واليمين ولا ينعنا لالزام ما بعد ما في الغام وفي جميع نظاره والله اعلم المسئلة الثانية

الحام

في اعتبار
الجزء في الدعوى

لدي

دعوى

فِي سَمَاعِ دَعْوِ الرَّعْبِ عَلَى الْقَتْلِ

انفصا

من كلام علي في حضور جمع الكهنة
عند فتح ورفا بانيه
كان جاثما ولسخ ص

باحیثمہ از

لَهُدَا
بِأَمْرِهِ
الْقُدُّوسِ

انما ثبت له كون المذموم طالبا للحاكم الذي عرف عليه بالجواب او يتوقف ذلك على التماس المسئلة من رتبة بل قولان للشيخ في الحكم من سبوطه والوجه ان الحكم
بالقبول انما هو من المبتدع عند الاستعارة بالاجماع عليه من توقف لا تترحق له توقف على المطالبة ولكن الاوجه خلافه وفاقا للحكي عن جماعة من الاصل
لكونه حقا للحاكم المتوقف قطع الخصوصا الا ان يقطع المدعي حقه في المسئلة لقيام شاهد الحال على ابدته وذلك اذ من المعلوم ان عاوان
الاتسا لا يخصصه مجلس الحكم الا لاراده فصل الذي يوجب بين خصمه المتوقف على سماع جوابه ولكن فبذلك يرجع الى القول بالتوقف
على التماسه لدول عليه بشاهد الحال المسئلة او لا فاجبه او لا على اذ اعتمد على انفاضة سمعت كما دعي على غيره لاطلاق الادلة المتضمنة
منافاة ذلك لارادة الفصل بعد حصول الجوابين مع وجود فصل لخصما وخصوم مع اني عند زبد بن ثابت والمتنوع مجال فان كان ذلك
امام راضا لبيان لم يكن وكان في غير ذلك بنية واضحة في حق ذلك لولا انه كان قد اخرج في القول عليه من التماسه في ذلك لولا انه كان في ذلك
وكان له خليفة راضا له خليفة في ذلك المسئلة لا يوجبنا المدعي في الذهاب مع غيره مع وجوده لان هذا لا يمنع من التماسه وان فرضت لم ينفذ
الفاظت قد يشكل ذلك بان الامر فيمن يرفع اليه المدعي في رفع من غير فصل مع اني عند زبد بن ثابت والمتنوع مجال فان كان ذلك
لخلافه لا يندرج فيها الحكم بالعدا المتعلقة به وان كان قد بلغ بعد فرض الاذن في الاختلاف لا يندرج فيها الحكم بالعدا المتعلقة به وان كان قد بلغ بعد فرض الاذن في الاختلاف لا يندرج فيها الحكم بالعدا المتعلقة به
بالفاضة من رتبة ارتفاع المانع الذي هو المتوقف المانع من الفصل كما لشهادة ومعلومية خرج الحاكم من التماسه من هنا وليس له خليفة وكذا لو
زاد على موكله وعلى كل حال فلا يكون له خليفة ولو بعد الاذن في ذلك فاضاه الى الحاكم من غير ولا يترتب ولا يشكل لعدم الاول بنية غير اهل التماسه
لعلومته كون المراد باهل ولا يترتب من حلها ولو من غير هان التماسه ونحوه كما هو واضح المسئلة المسئلة في بعض من مجلسين ذلك
تكره من ان المقصود ان المسئلة في جواب المسئلة عليه ايجابا من اجل ان المسئلة في جواب المسئلة عليه ايجابا من اجل ان المسئلة في جواب المسئلة عليه ايجابا من اجل ان
الحاكم كما استعرف مع الاصل عليه جعل بان كان قد رد اليه المسئلة في جواب المسئلة عليه ايجابا من اجل ان المسئلة في جواب المسئلة عليه ايجابا من اجل ان
الحاكم في ذلك كما ان الاقرار فلا يترتب ان يترتب على المقر ما اقرب اذا كان جائز النقص والافراد بما لا يشترط الصحة المتقدمة في ما يترتب على المسئلة
وعجزها في وقت ذلك سواء حكم به الحاكم ام لا بخلاف البينة التي لا يثبت الحق بحجها فانها بالذات مع من حكم الحاكم والفرق ان البينة في وقت
ينظر الحاكم في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
مع عدم علمها بالافراد دون البينة اذا لم يحكم الحاكم وخرج ذلك في اشتراط صحة البينة في حكم الحاكم فان علم كونها مقبولة عند خلاف الاقرار
في حق غير الحاكم بها ولا غير اذ حكم بها وكغيره او اذا صح بذلك التماسه فيما في نفس قدينا في حقهم وهو اطلاق ما دل على قبولها من غير فرق بين
الحاكم وغيره وانما الحاكم يحكم بمقتضاها فيرتب على حكمه ثمرات من عدم سماع الدعوى بعدة ونحوه لان اصل قبولها لا يوجبها ما علم قبولها
عند الحاكم وثبوت الحق بمقتضاها وان لم ينشئ الحكم به متوقف على حكمه خصوصا لو فرض عدم علم الحاكم بالانجاء فالفرق بينها وبين الاقرار ان
هذا الوجه لا وحده كدعوى الحق فيها بان يقول البينة في وقتها ارجع الى الاجتهاد بخلاف الاقرار بغيره ما كان فرضه المقام في البينة المعلوم
ببطلانها عند الحاكم ولكن بعد ان يثبت الحكم بمقتضاها والاجتهاد في قبول البينة كالاجتهاد في قبول الاقرار ولو لم يقر الاقرار على انفسه جائز ولا يشترط
الادب في الاقرار بالافراد دون حكم الحاكم قال ولذا لا يثبت احد ان يثبت بنبوته في وقتها وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
انفسه جائز والاجماع وان كان هو كما ترى من جواز الاقرار لكل احد فضلا عن المقر له في التحقيق عدم الفرق بين البينة والافراد في الاقرار بما
من دون حكم الحاكم لكل احد لو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على حجة شهادته العدل وفي الدعوى وبغيرها بل اصل حكمه انما هو في ذلك لا يترتب
ثبت عدلها لا يترتب على الحاكم ان يثبت الحكم بعدم ثبوت ما هو متوقف شرعا على حكم الحاكم في البينة في وقتها وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
في الشا ولا يترتب على الحاكم ان يثبت الحكم على حكم الحاكم كما هو واضح في الاقرار بين الافراد البينة في وقتها وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
مع الاقرار لا يترتب على الحاكم ان يثبت الحكم على حكم الحاكم كما هو ظاهر على حجة شهادته العدل وفي الدعوى وبغيرها بل اصل حكمه انما هو في ذلك لا يترتب
توقف ثبوت الحق عليه بغيره اذ لم يترتب على ذلك عمل الحاكم المترتب على البينة في وقتها وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
عرف من عدم الفرق بينها وبين البينة في وقتها وادخل في الواجب ان يظهر مقرها في المقر في وقتها وادخلها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار
عليه ثمراته فما من هذا الوجه سوا في الوقت على حكم الحاكم كما انها سوا في جواز تناولها بما لا من حيث الحكم في القضية لقطع النزاع وتفضل في الخصم
بل من ياب كون كل منهما حجة شرعية لكل من حصل عند بل العمل بالحكم كذا في باقي الموازين كما شاهد اليقين والنكول واليهين المردودة ولعل في ذلك الحجج
ما يحكي عن الاصل الا انهم من توفيقها معا على حكومة الحاكم اي لا يكون فصل بين القاضي وبين الادلة انما الحكومة منه من غير فرق بين البينة والافراد دون
المنكر وغيره وان ثبت الحق بها قبل ذلك الحكومة وكل ثمرات وكيف كان فصل الحكم الحاكم في الاقرار عليه اي المقر من دون مسئلة لا يترتب على الحاكم
الشيخ في الحكم من سبوطه لا يجوز ولا تترحق له فلا يترتب على المسئلة من رتبة بل قولان للشيخ في الحكم من سبوطه والوجه ان الحكم
الاقرى خلافه بل العمل في نفسه المصلحة الى القليل منها اشعارا بغيره ان كان مختارا في الاول الوقت وكان قد ثبت فيها بان الحكم الحاكم كما هو مقتضى
المطابق لادته بخلاف المدعى سوا الاجواب فانها تميزه من غير ضرة انفاضا لاطلاق الادلة ان الحكومة وقتها بعد حصول التماسه من مجلس الخصم
عند الله ما لم يرضها بل او المدعي عنها ولذا كان الاقوى في الفابين عند التوقف لذلك لما جنى الخلف من اثره بما يحمل الدلائل في ذلك من جهة تضييع
حقه من جهة انفاضة بنية الحاكم على ذلك الحكم بل ان ذلك لا ينافي الاستدلال لما سمعت على ان شاهد الحالة الموضوع من حقوقه انما استشر

میں

بعضهم من تحليل عدم التوفيق بالاجابة لثاني من علمي اننا الاول انما الخلاف في الاجابة عنها بشاهد الحال وهو من سلب من الجميع بل من بعض
الاستدلال بما يقتضيه كون ذلك الحكم على اثر لا يصر من كونه الخطأ المقتضى انما لا يصر له ولا يقتضيه من الخطأ بل يقر بان وجوب الحكم على
الحاكم بعد حصول مقتضيه ان لا يصر للمدعي فوجه اليقين على التكرار وحلف على ذلك اراد الحاكم قطع الدعوى باذن الحكم ولم يقر ان المدعي لم يصر
منه كما لا يصر من التكرار في غير الفرض من ذلك يعلم ان ثمر الحكومة تارة تكون للمدعي اخرى للتكرار فاطلاق كونها للمدعي غير محله كاطلاق
بنوفها على الاذن لثاني من الفصل بين انما في خصوص ما هم المبرمجون بها اليه يمكن ان يكون فيها او كونه كان مقصوره الحكم ما
قد تمناه سابقا ومنه ان يقول لو كان او قضيت عليك ولو دفع اليه ما المقاصد انما الفصل بينهما بل الثالث والاولى ان يكتفى له بالافراد او
بالحكم بل يجب عليه ذلك على الاصح حتى لو بدل المقدار كما عرفت لثاني من سلب ما قبله ولو اجاب له كبت حتى يعلم ان سلبه سلب على وجه يقتضيه حتى
بالطرق المفيدة لذلك ويشهد عليها شاهد اخر ما من يذنب من التكرار لم يعمل الحكم ولا يقر ان التكرار لا يبرهن من وقع كما اتفق
حصوله في زماننا من بعض المروءة ولو شهد عليه بالجلية والصفحة المختصة لغيره من غير ما نزلت في مقترحة الى معرفة التسبب كمن يملك حليته وفضله
جملة من الاصح على الاول لا يقتضيه الخلاف في الثاني وما عني ابن ابي من الاخر انما ينفق المسند للتحويل على الحكم ولو لم يصر ان لا يذنب
ان يعمل بما يجدي خطأ مكنوفا من غير ذكر ثبوتها وده وقطع على من شهد عليه بوجوب العمل كذا يفاضل في قاض جميع ذلك على عندنا ووجه انما
ومن هنا قال في المختلف الحقيقي انه لا مشأ حد هذا لان الفضة تخصيص الغريم ومبني عن غيره واذ لا الاستثبات فان حصل لك الخطية جاز طالعوان
المدعي كما ان ادريس غير ان لا يذنب لان الخطأ جعل من كونهما على القضية فاذا وقف الاستدلال على خطه فان ذكر القضية فام الشهادتين ولا فلا وجوب
وكيف كان فان اشنع المحكوم عليه لا داعية لظلمه يقول باطلا لم يحجوه ولو اقر القس لغيره بحسبه حبس بالخلل لقوله على الواحد جعل عقوبته و
عرشه وفي الموثوق كان اهل الموثوقين جعل لي جعل اذا التوكل على غير ما تم بامر فمقتضاه به به بالمصطفى في الجايع فيفسر به من غير ذلك فاقدمه في
القس لو ادعى لا عسا الله حقه حقيقة انما كلف من حاله فان استبنا فم انظر وفاقا للكم هو الاصل لقوله على ذلك كان ذو عشر فظفر الضيق
ولو توفيقه انما كان عيسى الذي فاد اتين له فلا من حله على سبيله حتى ينفذ ما لا يجوز ان يكون انما استعمل على وجهه انما
لا ينفق عليها وكان وجهه معطل ان بحسبه وقال مع العسر لم يترك كلف للشام وفي خبر نزلته او يحكي كان على لا يجدي الحق الا لثمة الغاضب
من اكل مال البتة مظلوم من اقر على ثمانية من هلكا وان وجد له شيئا با عا شيئا كان لو شاهد بل عن كلف ان تروا نذر الماردين اية الانظار وان كان
هو كما ترى بل لا دلالة له على ما ادعاه من الشئ وابن حزم مضافا الى ما عرفت بطلان الحصة بالاجماع وغيره بل في ما فاما ما سمع من النصوص
من الحبس الذي والجمع بارادة الحبس الطويل وحسن العقوبة او نحو ذلك بعيد ان كان هو والى من الطرح فالتدقيق في اثبات المطلوب سمع ولكن
ذلك عن الشيخ في انها بانه يدفع الى عزها ثم يوجر ويصنع ما لم يكن في ان عليا كان يحبس الدين ثم ينظر ان كان له مال اعطى الغنا وان لم يكن
له مال دفع الى الغنا فيقول لهم اصنعوا بما شئتم وان شئتم اجروا وان شئتم اسلموه والى ذلك انما المقصود في ذلك انما الغنا ليس له
او يوجر ويصنع او انظره وادبنا انما شئتم ما عملوا حاشا مسدا واكرها عدا وادفها بالاصل والكتاب كما عرفت رواية الانظار بل عن الشيخ انه
رجع عن العمل في انما عليه لا يحل بل كتابه انما ليس بعدا للقبول هو مشون خبا وبذلك يظهر شد في رواية المروءة فظهر انما على ما اذ كان
ذلك بالارادة لا راد قطع النزاع من زيادة الكسب لغيره عليه على التقفة وعد ما او غير ذلك منه يعلم ما في الحكمي عن ابن حزم انما من تارة انما
فا حقه على سبيله وان كان لا حقه فوضعه الى الغريم ليس له فاما فضل عن قوته وقوت عياله بالمرء اخذ بحقيقة ذلك مستند ايضا الخبر المروءة انما
قد عرفت حاله وان كان في عند احد المختلف قال لا ترمي من ادع ما وجب عليه هو ابقا صاحبك لكن حقه في نفسه عليه ما لا يكسر فظا فاما الفقه
فلان الفرض انما يمكن من الكسب التفصيلي كما يجب على التوفيق كما يجب في اداء الدين قال لا يمنع اعسا لانما يمكن ولا في بين القدره على مال القدره
على تحصيله وهذا مستغنا الفادر على التكسب لصفه والمقر من احد الزكوة انما الحاقه الفادر على المال قال ولا يبرهن في اية الانظار متاذا
ان شاء استعمل بالاعا عن التكسب التفصيلي وكذا ما ورد من الاجابة فان ذلك لا يبعد الا رجوب التكسب عليه وهو غير منه اياهم ويعلم ايا ان شاء اجره
على ان في اصل جواز التكسب عليه لا وان كان هو مقدره ولو اجاب ان مقتضى الاصل كونه مقرا لان ذلك يوقف على اطلاق الامر بالاداء
والا فالاصل في الواجب يكون مشروطا لاصل البرائة وغيره والاطلاق الكتابي المستند انما يقتضي الواجب ليس المتبوع صدق بغيره انما على التكسب
الذي مقتضيه ما سمع كونه مشروطا بالنسبة اليه هذا وفي الحكمي عن البطي بعد ذلك الخلاف في الاجابة على التكسب ذكره في التوفيق قال لا خلاف
نفاة لا يجب عليه قبول الهبات او صاها او الاصل انما لا يصر في الاصل والاعضا والاعضا والناس في دار الحرب فقل الا جال وسلم ثابهم و
سلامهم ولا تقوم البرائة بالزجر من اخذ المهر ففقه الذين كذا يؤمر لرجل فجعل رزقه فياخذ عوضه لا تدل على شيء من ذلك والاصل
برائة الذي لم يملكه لعارضه دليل المفارقة في الضرر والمخرج في بعض الافراد المروءة والاعضا في الاداء ولو سلم على وجه يهين وجوب
عوض ذلك ما هو غير من عار في التكسب حتى واجبا مشروطا بالنسبة الى ذلك ويحجوه لا ترمي مقدمه ولو اجاب المطلق اللهم لان ان يقر ذلك كلمة
في غير صاحب الصنعة كالتجار والحداد والحائك محوم من عدم فهم في قسم الاعضا ولكن فيجوز ان ذلك يخرج عن محل البحث الذي متعلقه العسر هو
ما دفع على ان المسلم من عدم جواز دفع الزكوة اليه ثابا علم بفسادهم المرفوض فياخذ بقضائهم ما وجبوا ثابا علم بان ذلك للدين فهو مسموع
للاصل وغيره في عرفت سابقا وعلى كل حال فقل بحسب حتى يبين حاله في تفصيل كوما تضمن في باب الفس هو اقران وجد البتة فيضا

ان شاء استعمل

انما هو مع

کتابخانه

اول النكول الفسخية وانه الحق بل من حيث الدعوى الظنية اجمالاً حلت الزاوية حلت ولا يلزم بعد جواز المدعى المانع من كونه بعد فرض كونها في حد ذاته
 مؤيداً لذلك بظهور المرفوع من استئناس المرفوع عدلاً لا يحتاج الى مزيد كونه غير حاد من ان الهين المرفوعة ان وقعت المدعى قبل هي غير ان البينة انما لا تفر
 وقا لوجهه فلو كان بل من غير الحقيقتين ان الارواح الاكثر وان استبعد في حق واحد وجهه ان لا تطلب المدعى البينة واليهين المرفوعة قامت مقامها في
 الاثبات كما ان وجهه الثاني استمارا المنكر على المدعى من الهين باعترافه بالحق على ان يتوجه ذلك من قبل وهو في الحقيقة فيكون كافراً
 وقد فرضوا على ذلك فحقاً كثيراً من فري في ابواب الفقه ومنها ان المدعى عليه ان يقيم بينة على ادائه المال وعلى الابرار منه بعد حلف المدعى فان قلنا ان بينة
 سمعت بينة المدعى عليه وان جعلنا انها كافر المدعى عليه لم نسمع ان لا نكذب لبينة ومنها احتياج البينة الى حكم الحاكم على الاول بخلاف الثاني بقاء
 على ما ذكره ومن عدم الاحتياج منه الى حكم الحاكم بعد دعوى الفسخ سمع من دليلها ان ذلك خرج من مقتضى الخصا في المدعى باحد ما لا غير هو
 منوع من هنا فخرجها منها مستغلاً براسه وبرجع حكم ما ثبت بها بالتبدي في ذلك ونحوه الى الاصل والقواعد وغيرها من الامة التي لا يرثي
 اقتضا كون حكم البينة نازحاً وحكم الاقرار في خرج جميعها نازحاً كما في هذا من بعض مناهج المتأخرين في ذلك حكم في الفرج الاقول المتابع له فيقول
 البينة بعد ما عرفت من اختصاص الاحكام المرفوعة بين المنكر والمطاع لكن استظهر ان رد دليل الحكم لظهور ادائه المال على ذلك وظهور الادلة في النكول
 بها كما ليهين من المنكر وهو لا يحتاج من جهة الثاني عدم التوقف بناء على ان التوقف عليه في الاصل بل كان لا يحتاج من نظر ان الاصل
 على وجهه اني اللهم لا ان يستند الى اطلاق الادلة المزبورة وهو من غير الاصل في غير موضع سبب كونها حكمية كما هو ما سمعنا في بين المنكر لان
 المرفوعة التي يخرج وقوعه وان لم يثبت الحكم والا كان ذلك مقتضى ادلة البينة اجماعاً وغيرها وهو معلوم الفسخ وكيف كان فلا يرثي اقتضا الادلة
 المزبورة ما اطلعت الفقه وغيره من ائمة كل سقطت دعواه بل انما الاجماع عليه ذلك المجلس بل عن الاصل انما الناس على ذلك وانما الكلام في
 سماعها مشدق مجلس آخر وقد اختلف وعبر بل من موضع جماعه سقوطها مقابلة عن الكفاية لا امر في غير خلاف فاعطى البينة الاجماع عليه بل من المص
 دعوى الاجماع عليه من اجل انما افاضل في موضع من القواعد اجماعاً هذا ولكن مع ذلك كله في المسائل بعض من نازح عنها ان يثبتها فهاضه
 اذا امتنع عن سبب مناعه فان لم يعمل في حق الادلة لا اريد ان حلف فهذا نكول يفسد حقه عن الهين وليس لمطالبة الخصم بعد ذلك لا استينا
 الدعوى في مجلس من كالحلف المدعى عليه فكم النصوص السابقة خصوصاً التي هي في ذلك اولاً ذلك ارض خصم كل يوم الى الفاضل في
 برها ليهين عليه هو لا يخلط وهو من اختصاص القضاة هو الفصل بين المتخاصمين وان ذكر المدعى لمتناعه سبباً فقال اريد اني بالبينة ارسا
 الفقه او نظره المتأخرين ذلك في ذلك لم يطل فقه من الهين وهل يثبت ادائها له وبها احدها ان لا يثبت لان الهين حفيظه نازحاً الى ان يثبت
 كالبينة بخلاف المدعى عليه فانه لا يثبت ان استعمل في الحق من غير غيره وفيه مضاعفا الى عرفان ان النصوص السابقة في حق سقوط حقه ومطلقاً
 عنه في عليه الهين التي طلبها من المنكر او عن وقوعها في ذلك المجلس دعوى ان السداد والتمسك منها ما لم يكن عدل وما لم يثبت بينة ولو في
 مجلس اخر واختر النعم ومن ذلك كله يعلم على المحكي عن المبدأ في اصلاح والفاصل في التفرير والشهيد والكل من عند سقوط دعواه انما
 ببينة بل في الرقعة فثبتت في المس وان كانت في حق قبل العمل الحق خلافة واضع من ماعين المبطون موضع من القواعد من ان لا اعاد المدعى
 في غير المجلس لومع عدل البينة وعن بعض التفصيل بين حكم الحاكم عليه بالنكول وعد فلا يطالب به الا في الاول وبطال في الثاني اذا لم يسمع كانه في بعد
 ما عرفت مصافاً الى اجمال عدم هذا الجرح في اصله بعد فرض الناس المنكر للحكومة وقد حكم فانه لا يرجع ولا وجه لا عاذا بها بعد فطاعها كما هو
 واضح ومع ذلك حكم في الشارع معكم لكن قد بين من المبدأ ان حكم الحاكم يكون على هذا الوجه فهو حكومته على الغائب ان كان به عليه ان ظاهراً
 انما بناء على ارادة تسليم كفته القضاء اقتضا كون القضاء من الحاكم مثل هذا النظم من الدعوى ما لا يثبت له ولا شيء له بعد صدق اباة عن المجلس
 مع من غير من بين المجلس وغيره وجود البينة وعداها وحكم الحاكم بنكول وعداها وحكم الحاكم بنكول وعداها وحكم الحاكم بنكول وعداها
 في شيء من النصوص بل ظاهراً خلافها بعد الاعتناء المراد بالمجلس القاضي محل الدعوى فبطل ادائه انما الدعوى الاول ومنها ما كثر في التفصيل
 بالبينة وعداها وغيره ما سمعنا انما هو في خارج في النصوص بلا شاهد بل على التامل الجيد في هذا بخلافه من التزم به في بعض بل من عد
 الحلف من المدعى بعد ان يكون المنكر في الحكم بعد ذلك سماع البينة في ذلك المجلس ومطلقاً فلا حظ وانما في لورث عليه ليهين فذكر ان دعواه
 ظنية وان كان قد برزها بصورة الهرم وان المال لغيره فان امكنه اثبات ذلك لم يرد عليه الا حلف المنكر على في ذلك فضى عليه بالنكول بل لو
 يدل الهين بعد ذلك لا يسمع الا في احوال محتملة العلم لوان لم يحلف المنكر كان لورد الهين عليه بالجله في عليه احكام الدعوى ان
 نكل المنكر بمعنى انه لو حلف ولم يبره قال الحاكم ان طفت اودود ولا جعلت ناكلاً ويكر ذلك فلما استظهرنا لا دونهما على ما ذكره الاصحاب كافي
 الكفاية مومياً الى ان لو كان اجاع فيقتر وهو كل بل من وجهه خصوصاً بعد ذكره من ذلك نكول المدعى خصوصاً بعد ان لو كان النكول عنوا
 كما عرفت عليه من النصوص خصوصاً بعد تحفظه في الاشياء الاول منه من غيرها حتى جعل الحاكم على كل حال فان صرقت ولما قائل القضاء ان
 الشك في الدليل الجلي وغيره فيضيق عليه في حق النكول وقبل الدلائل التي في الكفاية الفاضل وابنا حق وادرب في الفاضل والشهيد على ما في
 عن بعضهم يرد الهين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط حقه بل في المسائل نسيباً من المتأخرين وفي الرابض الى كثير من الفقه
 بل من المتأخرين في البينة الاجماع عليه لكن مع ذلك لا يظفر عدل المص بل قال وهو المرفوعة البينة على المدعى الهين على من نكرو التفصيل
 فاطع للشركاء وادانها من قبل الادلة باصل الشرع فهو مخصوص بما اذا اختاره للنصوص لا مطلقاً ويوجب رسم سئل الفقه عن الاخر من كيف

مخبر

المختار
الحاكم

[illegible]

الضيق في الخلق

منہا

فمما لا يخفى على من عاين
الملك في كبره وملكه

۱۰۰

[illegible]

فوق العشرة

فوق

في الغلظت بالف
في الخلف

مجلس العلماء
الاسلاميه

فلا بد من دعوى ثلثة اشياء اولى دعوى الحق على ابيه ودعوى موته ودعوى خلقه يدركه ثم قال ان ثبت الموت ثبت انه خلف ترك تركه فمع دعواه بالحق عليه يكون
العقل قول لا بد من العلم ان على ابيه دعوى وهو كما اتفق فيها فلنا ولكل واحد منها اربعة فبرهاها احبنا العلم بالمواد الحق وكان لا بد من الحق في العلم
فولما بينه على المدعى اليقين على المدعى عليه فغير ذلك بقاها على حالها من غير هذه الاربعة التي سجد عليها من نافع عن بطلان دعواه كما اتفقت في كل
دعوى لها فلو قبل الغير مقضنا ان اليقين على نفسه طرف ودعوى اخرى كلامه عليه طاعا لا ولي بل هو على هذا التقدير لا طرف لها بل مقضنا لثبوت
ليس لوارثه اليقين على المدعى اذ لا بد من العلم في دعوى عليه ان يكون له دعوى ان يكون منها بل مقضنا ان اليقين الموقوف
دعوى العلم خلف المدعى على اصل الحق وهو خلاف ذلك كليات هؤلاء الذين اعبروا العلم في توجبه اليقين مقضنا عن غيرهم وبالجملة اعطى النظر
حقه بصفه ما ذكرناه وان كان كلام المقض من نافع عن موافاة ذلك بعد ان ذكرنا دعوى ما سجد من المبطون الا ان هو طاعا فلنا انفسهم اليقين
اليقين احدهما البت وهو لتعلقه بفعل الاذن ان نفسه بغيره واجبا فابا بان فعل الغير الثاني على نفي العلم وهو المتكلف في نفي فعل الغير
ضرره فمضنا ذلك كون اليقين اليقينية اذ لا بد من العلم في دعوى اليقين دعوى العلم اذ هو دعوى مستقلة لا تحتاج الى جعل اليقين
فيها ثانيا كما هو واضح باقينا قال بل لا بد من العلم ان الامر مشوش غير متعدهم خصوصا بعد مضنا على ما هو كالمقطع بشاره من عدم سماع الدعوى في
غير اوارثتها كالدعوى على من فكل ما يترتب من سلفه وادعاء ما من دون ان يثبت عليه العلم بذلك من غير دعوى اليقين لوارثه فغير ذلك بل لا بد
الوارث غير الاثر به بين البتة في الاصل لو فرض الجواب على جملته ان ذلك يترتب عليه حكم التكويل وغيره خلافا لبعضهم فاقترح في العلم
بغيره بينه وبين الخلف على نفي العلم كانه لا بعد الا لازم براهته في دعوى الموت وكان على جملته بطلان ما على ذلك خصوصه مع العلم مثلا
كما في ابلان احد جوه الشاخصه على كل حال انفسا فظهر ذلك التحقيق في المسئلة لان المقض قطع طريقها ما عدا العلم بالحق في سخطا اليقين بل في اصل
دعوى المدعى قد عرفت صراحة كلام الشيخ في عدم توقف سماعها على ذلك بعد ثبوت الموت وان لم يلا في هذا لوارثه بل لا توجد في دعوى المدعى ولا
دعوى مع اوارث قبل ان تحقق وان ثبتت كما لا بد دعوى عليه اذ لا يمكن في بدء ما لا يثبت ذلك فظهر ان اليقين بين الادوار الثلثة وان كفي بقاها في سخطا
ولما كان نتيجة الاجراء بهن واحدا في سقوط دعوى المدعى في الامور الثلثة **المسئلة الثانية** اذا ادعى على المالك فغيرهم مولاه ويتوقف ذلك على
المال والنجانية كافي القواعد الارشاد ومن غيرها وانظر ان المار من ذلك ما اذا كانت الدعوى عليه من حيث انه مولا ولا الدعوى عليه من حيث انه
التي يتبع بها بعد الحق فانها ليست ملكا ولا السيد انما المملوك له يد ومافي يد من حق كانتا الدعوى باسخطا في احد هما كان الغير المولى الذي
اقراره وانكاره بالتبعية الى ذلك بخلاف السيد فانه لا اقرار له ولا انكار له في حق السيد فلو ادعى مالا على مال السيد لم يرد عليه ان السيد
فان اقر به فغيره ان انكر السيد وان انكره حلف له وفي الما ان اقر السيد وكذا ان ادعى على العبد ان يرضى خطا فيسقط الحق عليه سقفا فذكر
كان الحكم السيد الحق له فلو انكره فذلك منه اقراره ولا يجب انكار السيد انكر حلف وسقط الدعوى على السيد لا سخطا السيد انكره
وكذا النجاة بعد المضيضة سخطا اشترط السيد لو على حجة الخيرية بين القضاة فالحكم السيد ان اقر به فغيره سقفا وان انكر السيد
وان انكره حلف سخطا الدعوى مع ان اقر به السيد لا تدار في حق الغير لكونه مولا كما ان لا يثبت القضاة عليه اقرار السيد ان لا يثبت
ازها في النفس ثم لو اختلفا معا سخطا القضاة لا يحضرا الحق فيها هذا كله اذا كانتا الدعوى على ارجح الى السيد اما اذا كانت على ارجح اليه
مرجحها بعد ثبوتها الى من قبل السيد بعد الحق كدعوى تارة ما لا اقر به عينا ولو موجوده فلا بد من ان الخصم فيها السيد لا ترفع اقراره
وانكاره في الاشهاد عليه بعد الحق بل كذا دعوى النجاة سخطا على انفسا ما المال عليه به بعد الحق فضلا عن النجاة بعد الحق لا يرد
انفسا ما انفسا من بعد فرض ثبوتها بالقرار بعد الحق لغيره اقراره على انفسا من غير مولا وبذلك ظهر ان تلك الاشكال في اطلاق المقض غير
ان الغير المولى بعد ثبوتها يكون المار في الدعوى على المملوك من حيث انه لا الدعوى عليه من حيث انه لا يتبع بها بعد الحق فالا بد من ذلك السيد
ملوك في القواعد اذ ادعى على مولا فغيرهم مولا سواه كانتا الدعوى كالا او نجاة والا فترددت في وجه اليقين عليه فان كل من ادعى على المدعى وثبتت له
في ذمة السيد يتبع بها بعد الحق وماره على انفسا الاشارة بذلك فوجه سماع الدعوى على السيد من اقراره او انفسا المولى عينا اخرى على السيد
غيره من المولى لان له ذمة يتبع بها بعد الحق فثبتت بها ذلك عليه باقراره او انكوله وهو الذي اثاره في الدعوى قال ولما ادعى على السيد فغيرهم المولى
وان كانتا الدعوى مع اقرار السيد برفع يده ولو كان بجوابه واقرار السيد حكمت لواقع المولى خاصة في نفس من السيد بملك الخيرية عليه بقدر ما يرد
من هذا وجوب اليقين على السيد وانكر المار لم يسمع الدعوى عليه من غير اقراره فلهذا ولما ليس مرادنا ان المولى ليس اليقين في
الدعوى على المولى على السيد كغيره عليه ما في المسالك من الثاني بين كون الغير المولى لنفسه لقبول اقراره وجوب اليقين عليه مع انكاره فذلك
من احكام الدعوى بل هو من اقراره ولنا ان ثبت كسنا للقيام في وجهه بعد ما افترض على كون المار من النجاة ذلك ما اوردنا في مقام ان ذلك
فان كان هو عدم توجبه اليقين على السيد لكونه الفاضل غيره ففرض انه خلف على نفي العلم على مقضنا بطا لم يرد في كونه وغيره من ذلك دعوى
الثاني ما ذكره من ان ما ذكره في باب الاقرار وهو لا يقبل اقرار السيد بالاحد لا نجاة به فوجبا رشا او مضنا الا ان السيد قد استيعب
بعد الحق بالمال ولو قبل يقبل ويتبع وان لم يصدقه السيد كان وجها وهو كالمري لاننا في مقام رجع بقاها اقراره على نفسه برفع يده في
في الما والنجاة به وفي الاقرار بغيره في الما يجعله في غير وجهه وهو ليس ثانيا وليس المراد بتعلقه بالمال بعد الحق مع تصديق السيد في
عند مدخله تصديقه وتلك به بالتبعية الى ذلك فلهذا عرفنا ان ذمة السيد ملوك المولى بالجملة لا ينفصل عن ذلك في المسالك فيجب الاجراء

المدعى عليه

كان المقض

ملوك

[illegible]

في الفضل

عليه السلام وادع على حجة البينة ولا خلاف في ذلك انما هو الحق والاحتياج الى انشاؤه في اقل بلاد البينة فغالب تكليفه هو الاصل في النقل
الاول بلاد من جازها وامكن تركية الشهادة فيها من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الحاجة الى النقل في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الشهادة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الحكم من حيث انها معقولة على الرتبة الثانية فلا تسمع الشهادة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الشهادة على الحكم فيكون من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الشهادة على سبيلها في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
لا بد من خلاف في القابلة خصوصاً في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الحج يتناول الايمان من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
نحو الانداس والشهادة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
بها الحكم في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
في الاصل من بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
ان حكمها على غيرها في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الاربعون في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الاولى في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
على غيرها من بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
من الخصم في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
ما في دليل البينة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
على كون الكتاب في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
وسما على الشهادة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
اختصاص من بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
ببكتاب الاختصاص في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
وغير من اطلاق قبول البينة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
في غيره كثير من مسائل هذا الفصل فلا حظ في ما دل وبناشئ لبعض ذلك بما في انشاء الله وما صلا ان فضلا التقيد من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الفضل بالواقعة بوزنها المقررة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
ذلك عدم جواز رفضه لا تنفيده في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الا ان خرج ما خرج بالاجماع في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
غير ذلك مما يشمل الفضل في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
على شرطه من بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
كل من بعض ان الانفاذ ليس حكماً بل هو امر الحكم والتحقيق ما عرفت في بنية الحكم في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
في اصل الحكم كما ان في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
والقول في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
وهو باطلاً من شامل لغيره في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
فاجاز ان لا يثبت في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
هذا العزم في الاطلاق في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
الحاكم مع ثبوتها في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
بالكتاب محتوماً كان او غير محتوماً في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة
تبريهم من الزيادة في بلاد البينة من غير ان يشهد في سبيلها الى سبيلها مع تباينها في سبيلها الى سبيلها في اقل بلاد البينة

ما ذكرناه

المذكورة

على الشهادة

الحكام

لأنها ثبتت

على البينة

في النقل

الى

بكتاب

محقق

[illegible]

واللازم؛

الاحكام

البينة

26

الاستاذ
كوايتير

[illegible]

افضلها

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فلا سيقل اليه الا افران نصيبه

المقننات

ويجوز
وقا فان ار

ايضا بل من المبسوطه فبذلك كل من كان سهمه اكثر من خطه او في لونه على صاحب كل واحد فادكت صاحب النصف ثلاث دفعات كان خرج دفعته سهم
واوثره وان اكتبه واحد كان خرج دفعته نصف صاحب السدس سواء ومنه ان ذلك فانه من بعد دفعه من قبل السهام فلا يشان الاول
لحصولها فانه مع الاختصاص في ذلك التوزيع يخرج انما ينشأ والثالث نصيب النصف بعد خروج الاولى والثاني نصيب صاحب الثلث اذا عرفت هذا فانما يخرج
ثلثه فاح لكل اسم دفعه فليصل السهام اول وثاني وهكذا الى الاخير الذي هو السادس والجميع في اثنين فبذلك ترتيب السهام على الوجه المذكور في النسخ
ولو خالفه عند السهام دفعا للثلاث ويجوز ان يخرج من هذا السهام دفع الرافع بعد دفعها في سائر دفعات الى من لم يطلع على افعالهم بامر بالخارج دفعه
منها فان تضمنت سهم صاحب النصف فله الاسم الثالث الاول ثم بامر بان يخرجها ثانيا فانه يخرج صاحب الثلث فله السهم الاخر وهو الرابع والجميع
في الاخير الخارج الى الخارج انما للثلاث لصاحبها ما تبقى هو السهم السادس كذا لو خرج اسم صاحب الثلث ولا كان له السهم الاول ان يخرج من خارج
صاحب النصف فله الثالث والرابع والخامس والجميع الى اخره ان كان السادس من بين صاحبها وهكذا لو خرج اسم صاحب السدس ولا كان له السهم
الاول ثم يخرج من خارج الاخر فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث الباقي لصاحب النصف لو خرج في الثاني نصيب صاحب النصف كان له الثاني والثالث
والرابع وباقي الاخران وهو الخامس السادس صاحب الثلث من غير ان يخرج الى الخارج سهم ذلك كله واضح كوضوح الحال فاما لو فرض ان كان سهم صاحب السهام
قا وخرج واحد من دفعات صاحب النصف ولا يعطى الثلث الاول فاذا خرج ثانيا فله باسمة ثالثة كانت مملوفا فلا تستعاض عنها بالاولى وان خرج
واحد من دفعات صاحب الثلث بعد دفعه صاحب النصف اعطى الرابع والخامس والجميع الى اخره طالما كان له لو خرج من دفعات صاحب السدس اعطى الرابع والخامس
بعد الى اخره من غير ان يخرج من خارج الاخرين وانما السهام السادس نصيب الثلث كذا الكلام لو خرج واحد من دفعات صاحب الثلث اعطى السهم الاول والثاني
دفعه الثاني فانه خرج بعد دفعه صاحب السدس على الثاني فبذلك نصيب صاحب النصف من غير ان يخرج الى اخره وكيف كان فلا يصح ان يكتسب
ويخرجها في هذه القصور من السهام على السهام هو ما سمعته في الصور بين الاولين بل يخرج من خارج دفعات هذا السهم على السهام بذلك الاسم المذكور في الزعم
بالطرف الذي ذكرنا انما يكون ان يوزن احوالها على السهام نحو ما سمعته في الصور بين الاولين الى اخره السهام وهو من غير ان يخرج الى اخره الزعم ان دفعه
السهم الثاني لصاحب السدس وهو مفضل من غير ان يملك صاحب الثلث والنصف كذا لو خرج من دفعات السهام بل يخرج نصيب السهام النصف مثلا الرابع فليصل النصف بغير
انما مخرجين فلهما بعد والصفة انما عشر دفعه الرابع عند وفي الرقعة لرافع من عليه انما فيكون ان ثبت الاجراء في الرافع فلا بد من ان يملك
في سائر دفعات من غير ان يخرج من خارج ولو لم انما يوزن احوالها على السهام هو ما سمعته في الصور بين الاولين بل يخرج نصيب السهام النصف مثلا الرابع فليصل النصف بغير
والثاني والثالث وان خرج الثاني فبذلك يملك صاحب السدس وانما يوزن احوالها على السهام هو ما سمعته في الصور بين الاولين بل يخرج نصيب السهام النصف مثلا الرابع فليصل النصف بغير
الاول والثاني فله الاول والثاني نصيب السهام النصف انما في الرابع والخامس من خرج النصف من السهام السادس ثم اهل في الاصل الا وكان يجوز ان يملك
اذا خرج نصيب السهام النصف انما في الثالث فله وان خرج الرابع فله مع الذين قبله ويتبعين الاول نصيب السهام السدس وان خرج الخامس فله مع
الذين قبله ويتبعين السهام السدس ان خرج السهام السدس مع الذين قبله وان خرج السهام السدس مع الذين قبله وان خرج السهام السدس مع الذين قبله وان خرج السهام السدس مع الذين قبله
باسم احد ما فلا يقع نفعه في الاخر ما ذكره ما هو غير موقوف كقوله الفرع ومع فرض جواز ذلك على تقدير ان يملكه بها فالنفع في ان يملكها فان خرج السهام
به بل يجوز معه لا يملكه بل يملكه السدس على ان يكون اذا خرجت دفعه على الاول والثاني فله الاول وخرجت على الخامس السهام السدس
كلا بل يوزن نفعه في الاخر ما ذكره ما هو غير موقوف كقوله الفرع ومع فرض جواز ذلك على تقدير ان يملكه بها فالنفع في ان يملكها فان خرج السهام
من من مخرجها وهو في الاخر ما ذكره ما هو غير موقوف كقوله الفرع ومع فرض جواز ذلك على تقدير ان يملكه بها فالنفع في ان يملكها فان خرج السهام
بالكيفية المبرورة فيها في هذا السهام انما يخرج دفعه على السهام السدس من حصول النفع في الاخر ما ذكره ما هو غير موقوف كقوله الفرع ومع فرض جواز ذلك على تقدير ان يملكه بها فالنفع في ان يملكها فان خرج السهام
بما عرفت من خرج من الفرع وهو واضح كوضوح كون المراد من عينا في النسخ انما يخرج الرافع على السهام على حسب ما ذكره في الاولين بل يخرج نصيب السهام
على الاصل من السهام بذلك الاسم فلا اشكال في بل من بعض النسخ انما يملك السهام السدس ولا يخرج في هذه السهام على الاصل من السهام
اسم وهي مخرجة منها فانه وانما اختلفت السهام والقيمة معا وهو السهم الرابع ولا يخفى عليك انه اذا كان كذلك عدل السهام فبذلك
ويخرج على قدر سهم اقلهم نصيبا واقلهم واطرح عليها كما صورناه في صورة عدل الفرق بين العتورين الا يتفاوت مقدار المساحة في السهام في الثاني
دون الاول نحو ما سمعته في النسخ الثاني هذا كله في صورة العدل بل يدون دائما لو كانت فبذلك السهام السدس في الثاني في مخرجة منها
او نحو ذلك مما يكون في احد السهامين ولا يمكن قسمة فلا خلاف عندنا في الاشكال انما لا يقع القسمة فيها ما اقرنا جميعا لما ينضم من
دفع القسمة التي لا تشتر الا بالفرع لعدم كونها من المال الشرعي فلا يصح تجزئتها فلهذا هو كجبره على ما لا يمكن قسمة بل يملكه كل عند
العامة فضلا عن مخالفة من يفر من الجبر بعض الاصول باب انما لا يدخلها فيها عن منه ما هو حكم شرعي وانما الكلام فيما اذا اختلفا
على الرد عند السهام واطرح من كل فرق من بعض الفرع ويلزم بالرد من خرج الزائد كما يلزم بالقبول من خرج الناقص قبل كاعتن المبسوط والفرع في رد السهام
والرد من خلافها المسالك غير انما لا يلزم بالرد عند الفرع بل من بعضهم البعض بالقبول من خرج الزائد كما يلزم بالقبول من خرج الناقص قبل كاعتن المبسوط والفرع في رد السهام
ولا يعلم كل واحد من محصل العوض فلا يتحقق معنا العاوض قبل الفرع عندنا فلا يلزم انما يفرق الى الرضا بعد العلم بما يفرق الفرع حتى يتحقق
الرضا المخرج حقه العاوض بل يتحقق ايضا انما هو ما صلا ما في محكي المبسوط وغيره من ان الفرع فيها فبذلك يعرف البائع منها من السهام
وقبل الفرع لا يعلم هذا فاذا علم بالبائع من السهام وعلم ان السهام باخذ الزائد غير ونسب مثلا فلنا الان قد بان ذلك لو قبل فلا يلزم القسمة

عدا

في مخرج

الان من سها

فوق الفضا

مفتی اعظم پاکستان
محمد رفیع الرحمن

[illegible]

علیٰ ہر

مفتی محمد رفیع

واضح

مفتی محمد رفیع

خاصة عن بعض المؤلفين

شركم

کتاب الفضا

[illegible]

جواب فی الحال

كتاب القضاة

كتاب القضاة

بل من يعلم ما الاجماع المبرور فكيف كان فلما نصرت المزية على قولها هذا زوي كفي من حصر دعوى النكاح ولا يقصر ذلك دعوى من حقوق الزوجية
لان ذلك يقتضي دعوى لو اذم الزوجية وللعامة قولنا لا يشترط بناء على ان ذكرها الجزم الزوجية اذ لا دعوى هو واضح الصنف فلو انكرا
لزمنا ليعين ولو نكل على القول بالتكول وعلى القول بالآخر بالعين عليها فانما حلفت ثبوت الزوجية وعن الجزم في ثبوت النكاح
منها اشكال من المراءى على من يجرى بها ومن حكم الحاكم في نفيها وكذا الشيا وان كان هو الملك وان كان لا خلاف عننا في قبول دعواه من ومن حكم
شئ من لو اذم الزوجية وقد تقدم في كتاب النكاح بيان حكمها مع الاختلاف فلا حظ وامل ان كان لا اشكال في استحسانها المبرور لوطي ان
نظرها اولنا بوجوب النكاح حكم الحاكم في الزوجية على ذلك في عدم استحسانها التي منه بان ان اولى لا فرادها وقد كسفت للثام والظلم استحقاق
التفريق بينهما عليه من نظر ولو ادعى ان هذا ثبت منه لم يسمع دعوا كما في القواعد والدرر ولا ريب ان المسائل الكسفت فيها الامثال ان فلان
في غير ثم نصيرها فلا يقتضي الدعوى حق الا انما للملك عليه ذلك لوقال ولد فلان ملكي لا خصال ان تكون مرة او ملكا لغيره بالشرع معنوه وكذا
لا يسمع البتة من ذلك المبرور بان البتة ملكه وكذا البتة لا يسمع ما ليس له من ملكه ما لم يسمع من ملكه ما لم يسمع من ملكه عن لفظه المبرور وان كان سماع الدعوى
والبيت في الثاني بل عن الاجماع عليه لعدم لفظه شعبة النماء للمال حتى يعلم خلافه وهو كل حيث لا يكون لغيره نصيبا للملكية لها والى
انقطع بها الاصل المبرور كما انقطع بها ما عاوى من ذلك وكلام الاصحاب في ان الدعوى على من حصل له لوقال هذا من غنمك فلا وكذا اولى
لهم المبرور في ان اوبنت المملوك في يده بانواته غنمك بنت مملوكك التي ولدتها في ملكك ام حكم بملكه لا فرادها لوقال هذا من غنمك فلا وكذا اولى
بان قال ومع ذلك هي ملكي لما عرف من عدم بل لا ذلك على الاعتراف بكونها ملكا له وهو لوقال في المسائل ان هذا المتضمن ذلك انكرا بالملك مع
عدم اوصافها ياتي في ذلك لغيره بالانكسار من كونها تابعين في الاصل حيث لا معارض لو كان هناك شئ لا كونه فاطلا فكونها من الاصل الذي هو مملوك
للمرأة في بيعتها لاختلاف الدعوى فان شرطها التصريح بالملك لم يلزم الا استلزامه يحصل بيع المهر على هذا الحكم العلامة في القواعد والظهور ان
بين الدعوى والاقرار لا يخلو من اشكال لان الاضمار قائم على تقديره لا فساد الدعوى العلى القدر في الاقرار دون الدعوى لا دليل عليه الفرق بالشرط المتغير
فيها دون مجموع التي نفس الدعوى في الارشاد اطلق حكم سماع الدعوى ولا ريب ان دعوى المهر لا يثبت الاقرار بتفسيره ياتي في الملك هذا هو اظهم من ان لا
ظهور في عنا رضى المتد الفاضل اذ غلبت النفقة المبرور وان المهر عدم الحكم عليه لوقال في بيعها من ياتي في الملك انكرا بعد اقراره ليس لا
هك وهو التجار في ذلك ليس له اذم الحكم بالاكراه ان حصره بمعنى اضافة ذلك اليه متصلا ولا حكم عليه به وعلى كل حال فالحكم بكونه ملكا
لوقال هذا لغيره من فطن فلان حال كونه ملكا له اذم الدعوى من خطه تلك فانه اقراره لوقال في ذلك كان انكرا بعد اقراره لان المرء
والدعوى من حق حقه الفطن والخط وانما في غير الاوصاف ذلك الاصل يقتضي ملك الفرج بخلاف المهر والولد فلهما فحصل عن صلها اجنبيا
ووصفها وشرعا فالأقرار بالفرعية لا يقتضي مراءى الملك كذا في المسائل غير قابل احد في خلافه بل هو عند من الواضح لكن قد يشك ان في
الدعوى يقتضي كونها يداخر على حجة الملكية واعترافه بكونه من خطه التي هي ملك لا يقتضي الاعتراف بكونه ملكا له لان فلو عفي بقوله ولكن
ملكى لم يكن مناجاة الكلامه السابق ضرره حال محال بعد ذلك جندح حيا لها الاله ان يفرض عدم احتمال محال داخل في
بجته كونها عاقره ضرره فلهذا ملكية المحطة ملكية وفيها ملكية الفطن ملكية غزله لعدم تصور كون المحطة ملكا له ويصير بها رفيقا
تخرج عن ملكه بخلاف الانه والشرع فانه لا مانع من كونه ملكا لاصول الفرج ملك لغيره بشرط او صلح وغير ذلك على وجه يخرج عن ملكه ويكون ملكا
لغيره وهذا الحق لا يتوقف على الخط والظن ونحوها الاله ان يفرض من يداخر على خروج المحطة عن ملكه بغيره بها رفيقا وكذا الفطن
والخط في حقه والله العالم **الفصل الثاني في النكاح** هو حق الزوجية وهو حق الزوجية فان كان الاول كالقضاء والحق في المسائل غير قابل
في الكفاية اعترف به خلافا لا بد من الرجوع الى المحاكم لظنهم والاحسان في اثباته ولا استنفاده وظهيرة الحاكم على ما تقتضيه الشريعة
من غير الناس في بيان اطلاق السلطان للولي في سلطه الناس على استيفاء حقوقها وعجز ذلك يقتضي عدم اعتبار الفرج الى الحاكم ففر من علو منتهى الحال
واقدر الحكم كما يقتضي مباشرة لا خصوص الحاكم وان كان الثاني من كانت دعواه عينا في يد انسان معترف بها او معلوم خالها اظلمة اثرها
منعولها فلهما عاقره قال او يثبت ان استلزام ضرره في ثوبه وكسر فضل او نحو ذلك مما لا يثبت به بل ان ثارته المفضل المحدث وجوب الكف
عن الحق للملزم بثلث الا يفسد الاحوال ويغيره من العشا الذي يمكن دعوى العلم من مدرك الشرع بعد جواز فصل ما يترب عليه ذلك ان كان
مبلاغا في نفسه او مستحقا بل لوطا وان لم يكن الترتيب في تبيينه او عليه كما اشار اليه بقوله في بيع الوضوء ثانيا حصل من الاختلاف لفظ الانفس
والاموال على ما اشرنا به بقوله في ان لا يفسد مكن منه في الارض من ثبات كبير غير ذلك في ان لا يفسد من الاقل كون الدار على ظنه بل احكام
احتمالا مستندا بوضوح العلم ولا يفسد ذلك بفساد اثرها في القل والارض على ان كان على الوجه المبرور فيم لو كان الحق في دياره كان
الجزم مقرا فلا لا يفسد لملك بان تراعه من فقهه او بعد الحاكم لوقال في من يداخر على وجه يثبت في الكوكل بالاختلاف بل لا اشكال
لان للجزم نفسه خيرا في جهات الفضا لانه لا يفسد في الحق في شئ من دون تبيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه او امتناعه بغيره بحس
او من يداخرها لان له الا لا العامة في ذلك ولو كان الجزم مقرا منه في القواعد استغنى الحاكم لا خذ منه ويمكن دعوا استغناء من
المنفعة وقد يشك باطلاق ما دفعه من الاقرار وغيره لخصوص ما مع القول بغير الجاحد الذي ساوى في المسائل بينه وبين الماطع الحاكم
اعترفنا فحصل القواعد بل حكمها اشار اليه المتضمن بقوله ولو كان المدين جاحدا للجزم يثبت حقه عند الحاكم ولو هو اليه يمكن في

شرطها

الآن

بصوره

كتاب القضاة

وکیلیہ خاص

من فروعها

في الجمل
في الجمل
في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل
في الجمل
في الجمل

صاحب واه واليد على ضربين بد مشاهد وبد حكمية فهدل بد عي لان كل واحد منهم نفى بد عند نفى بد من ادعا حكمية ولو قال كل واحد من الجمل
في دفعه واحد او مقترنا هو لكان الحكم في غير ذلك كل لو فبض واحد الجمل ادعا غير مقبل هو ادعا غير مقبل لان يد المشاهدة على غير
من ادعا الجمل لو ادعى الجمل ادعاء نفوه من انفسهم ولو يشنواهم عليه بد لا من طريق الحكم ولا من طريق المشاهدة ومن ادعا له الجمل من طريق
الحكم فقبلنا فيه هو ادعا من غير بنية دفعه ما حرزناه واجبة انما قال ادعا من حيث الغرض لان دعوى الشيعين من ادعى بد غير ههنا او ميناو
على قوله لا يخلو من نظره محصورا والحق في ما ذكرناه والله اعلم انما **المسألة الثانية** لو انكرت سفينتين في البحر من اجل انهما لم يزلوا ههنا وما اشتر
بالغوص فهو جرحه على الاشتر عند الاحتكاك في الكفاية وان كانا لم يتحققا حتى من المصنف فانه قال بعد ذلك بدوا في سند ما ضعف ظاهر
الزود فيهم قد عمل بما في الادعاء والحكم عن التهاين والذوق في الجرح بدو الاصل في ذلك خبر الشيعين سئل انهم عن سفينتين انكرت في البحر
فخرج بعضه بالغوص واخرج البحر بعض ما غرق منها فقال ما امانا ما اخرج البحر ولا ههنا الله نعم ان جرحه ولما انا اخرج بالغوص فهو جرح
مردود مع ضعفه عند الجرح لا يحمل لاراده كون الجميع لا ههنا ولا التفصيل انما هو باخراج الله واخراج الغير عن بعضهم الجرح مردود على الشيعين
على الياس قال بعد فقه هذه الحديث ان ما اخرج البحر فهو لا ههنا ترك احواله بسبب من دفعه في جرحه وغاص عليه لا تصابغ في اياها
ومثله من ترك جرحه من جرحه ولا ما دفعه في احد ولا تخلاه اياها من دفعه بد عن فضا مباحا وليس هذا قايما سائلا هذا على جهة
المثال والمرجع فيه الى الاجماع وتواتر النصوص ونا ليقاسوا الاجزاء فقلت لعل ذلك هو الجرح في تلك الموضع من مضاعفا الى الشيعين في مطلق الجرح
وحقه والافضل المعلوم توضح ذوال الملك على سبب شرعي كوقف حصوله ولا دليل على ارتفاع الملك عن صاحبه بالاعراض على وجه قبله من ذلك
كالشاح ومن هنا العمل جازما في النظر في المال المرح من دون الملك بل عن ثاني الشيعين في المقتضى والمقتضى من ذلك عن بعض انه لا يربط
الملك بالاعراض الا في الشيء اليسير كالمقتضى في الثالث كدعوى الجرح الذي يملك بغايبه لو حصل كخطيب المزارع عن ارضها كون المرح من
في مملكة ويجوز ان لا يستلزم عليه الا في الجرح كدعوى تقبيل وهو في حصول الملك مردودا استظهر من عبارات ابن اديب في المقتضى في ارضها
الياسين ياد على الاعراض فيد انما في غير ذلك من كلامهم في الجرح جرحا الى تجرح في ضبط عنوان ذلك مع ان الشيعين عليه الجمل وليس المقصود
عنهما عرفت نعرض لافلا في ان يقال ما علم انما انا من المالك لكل من يريد ان يملكه كدعوى المرح في حق مملكة لا اخذ بالقبض او بالنظر انما
اما المقتضى والمقتضى على الوجه والا قول المذكور في المعاطاة بناء على انها انا مملكة ما جرح الشيعين والطريقة على ملكه ما قام شاهد
بالاعراض عنه كخطيب انما ونحوه او ما كان كالمناخا الاصلية بان لا يسلك كالجمل الذي لا رضى ولما المال لك انما من عليه صاحبه بمقتضاه
بسبب الاستبا كدعوى جرحه ونحوها فيشكل على ملكه بالاسيلا عليه خصوص ما مع العلم بعد اعراض صاحبه على وجه قبض انما انا مملكة من
اراد ملكه او دفع بد عن ملكية وانما هو الجرح عن تحصيله نحو المال لك باخذ قطاع الطريق والظلم ونحوهم والمملك بعض المال لا لقطاع
على التفصيل المذكور في كتاب اللفظ وهو من اخرج عن ما في اي المملك مع العلم بمقتضى وجوده وادعاء المصنف في الاعراض في نفسه
كتاب المناخاة الاصلية والله اعلم **المسألة الاولى** في دعوى الاملاك فيمنع مسائل **الاول** لو اننا ناعلم اننا في يدنا فالا بينه في حقنا
نصفين بلا خلاف احد من بدل لا جامع يقتضي عليه مضافا الى المرسلة ان جليل شان عاني دائر ليس لاحد ما بينه في حقها النصف بينهما امانا
الكلام في اشياء ذلك الى الهين من كل منها وعد موقوف المقتضى وهو في المقتضى والاشياء الثاني بل عن الاولين الاجماع عليه
هو الجرح بعد شاع المرسلة المرسلة من ذلك وظهوره وقيل كما عن الاكثر من المشهور على اعرف به في غاية المرام بل في المسالك والكتايب
ينقل الاكثر في خلافا جمل كل منها انما حيلة لفاعلة البينة على المدعى الهين على من ادعى عليه فان كالا منها حكم ومدعى عليه باعتبار
فضايد كل منها بالنصف فهو بالنسبة الى ما تضمنه بد مدعى عليه الى الاخر مدعى ونحو ما تضمنه من الصور المشتملة على حلقها في البينة
فمع عدم ما بطريق اولي وقد بينا في غير هذا الجمل في لفاعلة المرسلة ان الغرض ان يد كل منها على الهين لا نصفها ضرره ملك تغفل كونه
على النصف المشاع لا يكونها على الهين اجمع في كل منها في فلا ملك ولا ملك عليه منها ضرره شاع في ثانيا ذلك لان الشاع قد جعل لفضا
في ذلك بان الهين بينهما كما تضمنه من التمسك بالنصف هو الفضلانية في دعوى المرسلة التي كان مقتضى بد كل منها الكلام في مقتضى ذلك
على كون كل منها مدعى بالنصف الاخر مدعى عليه في ضعفك توجه الحالف بل المتوجه لفاعله حكم بد كل منها بالنسبة الى حقوق كونه ملك عليه
ويكون كالا لوند اجماعنا لا بدلا مدعيها ولا بينة لكل منها فان الفضا جرح الحكم يكونها بينهما لكون الدعوى كالا لالسبب في دعوى المدعى على التصفيف
بعد هذا لعمالة الجميع للمعارض لادعوا سخا لاجماع السببين على مستباحة لا وجه لا تخفى ان كل منها الهين على الاخر ضرره مدعى
كون مدعى عليه بعدك بد على الهين بل مدعى عليها عن فقول كل منها في حقها لا خالف مدعى عليه فلا بين فيها فاما فانه دفعي فافق
في الغرض غائبا ثبوت ليد كل منها على الهين مدعى لكون مدعى خارج عنها والا فلا يتصور كونه منها بعد ان كان مع كل منها عنوان ذلك
عليه لعمومية التباين بين المدعى والمدعى عليه من هنا كان الحالف اذا كان كل منها مدعى منكر مدعى ان مدعى لشي ومنكر لآخر كما هو في
النظر لعمامة ذلك لانه مثل المقام الذي دعوى كل منها الكل والغرض ان ليد كل منها فلا يكون مدعى فيها هو مدعى عليه في اللام لان يقال
ان الهين هنا لوجع احد لتبيين كالتجريح بها لاحتساب البينين وان ترتب عليه كون الهين الحالف منها لخلات ما لو حلفا معا او لخلقا
كل وليس هو بين انكار وبين رد حق في من الجمل الذي لدمعه من لا كفاء بهين واحد جامعة بين الاثبات في الحق الهين او يقال ان

كان الفضل

فالجزم عدم سماعها مطلقا قال الله ولو ادعوا لولا ان كان البيت قبل دعاء من بنى دعوا لا قرب الجواز ولو اقام بعد الدعوى من لا يبين له لا سماع البنيان
 جاز وقته ان مبنى بغيره بنية الخارج على ان لا يبينه لان كل فلا يجل خارج ولا سقط مبيعا كما هو واضح على ان قائم هذا التخييل ان كان لقطع ما
 ياتي من الدعوى وهو واضح البطلان وان كان لا راد له فيما ياتي لوقوعه عليه دعوى بناء على تقديم بنية الداخل فيمنع ان المدعى على انذار
 حال الدعوى على انذاره كلاما متعارفيا المسئلة على تقديم بنية الداخل فيمنع في الجهر فقال لا عرف لا حقا بنا متضا في ذلك منع اكثر
 الجمهور من ان لا يبينه الا على خصم فله يقدم ان ينصب لنفسه خصما ثم قال والا قرب عنك سماع بنية لفائدة التخييل ثم قال ايضا ولو اقام بعد
 انذاره بنية الخارج ودعى ملكا سابقا في الدعوى بسبب ما لا يستحق الفضا بالانها اشكال وفي كسفت للشام متبع الجهر من سبويه فانه
 الداخل والبيئة تشهد له بالملك المستند الى ذلك الزمان ومن كون ذلك لا بد فاصل الفضا بها اما لو اقام البيئة بعد الفضا للخارج
 قبل انذاره لا بد من بنية الداخل ومنه لا يخفى من انذاره من الداخل على التقديم من بل قد عرف عدم سماع دعواه لانقطاعها بالفضا الخارج ثم
 قال الجهر وانذاره بنية الداخل فلا قرب ثم يحتاج الى اليقين وكانه من انذاره سابقا من اسقاطها اليقين اللهم لا ان يفرق بين مطالعة البيئة
 وبين مطالعة جهر الدعوى فسط على الاول فبني اسقطا اليقين بخلاف الثاني ولعل ان يكون فائدة التخييل الاول لا ان لا يخفى
 عليك عليه لغيره فم اذا قامت البيئة على الدخول او قرا على انذاره من الملك او ثبت للدين عليه ببيئة او اقرارا على انذاره فان كانت البيئة جوه
 خاصه سمعت قبل انذاره لا بد وتوفيقه الذين وان كانت غائبة طويلا الوقت بالتسليم لشعور الاستحسان شرعا من غير ظهور مغاير لميل
 المطالبة بكيفيل للاصل ثم اذا اقام البيئة سريعا احصل العقد والناجيل ثلثة ايام كما هو حكم مدعي جرح اليهود ولكن دعاه الضعيف فغيره
 الاحلاق على انذاره سبعة ايام من مقدم على الاستيفاء لكونه كحصول البيئة هذا وفي القواعد ولو اعرف لغيره بملك لم يمنع بعده دعواه
 لا خلا فافراد حتى يدعى للملك من المقر بواحدة او غيرها ولو دعيه ولكن اخذ منه بغيره فحقا خياله بعد في الدعوى الى ذكر
 التلطف منه اشكال وفي كسفت للشام ما انفك من الاشكال بما تقدم من دعوى الداخل فاما البيئة بعد انذاره يحتاج اليه على عدم السماع بل هو
 عين ما تقدم وفي الجهر احتمل ان لا يمنع حتى يدعى للملك من الدعوى على الملك منه لان البيئة فسخة كالافراد والسماع لان المفروض ان افرا في الاستيفاء
 والاركان فلا قرب فائدة اما حكم البيئة فلا يلزم على كل حال وان كانت الجهر هو اليقين لم يرد بنية المستدعي كونه كالافراد والبيئة فلت
 قد يقال بكفي في محذور دعواه مع الافراد فضلا عن غير ما خال تلقيه وان لم يرد كره حلا لدعوى المسلم على الوجه العظيم شرعا فتمثلها الجواز على
 كل حال فالاجابة ان رتبته بالعين لمن يرد لا يحتاج في دعواه الى ذكر التلطف فطعا وان كان ذوا ليد اقام بنية لا سقاط اليقين والتخييل
 فان البيئة ليست محجزة عليه لا نودع وكذا الاجابة عن المندفعين اوله احد ما ذوا ليد ان كان اقام الاخر البيئة فان بنية محجزة على ان يرد عليه
 فله دعوى الملك على كونه هو واضح ودعوى عليه فرضا او عينا جرح الاستحسان كان له ان يدعى الا يفاء ويقيم البيئة عليه بعد المناقاة اما لو جرحها
 بمعنى ان لا يستعرض ولم يشترط دفع دعواه الا بفتح ولا قبل بنية بركة لا مكدب لها وكيف كان فالتأني من لم تجازا المذكور في بعض كتبنا
 وتلخا حقا اشكال البيتين على زيادة كونه في الدعوى فالتشادة بقول الملك الى من الشهاد بالحدوث فلعين بالخارج من يدين بها مثل ان شهد
 احدهما بالملك لخال والاخرى بالملك فلهذا واحد منهما بالقديم والاخرى بالقديم فالنسخة بما لا قدم كامن الشفع واجاد ودين منوه بل
 المسائل خبته الى الشفع والعلو بان الرتبة ثبت للملك وقت لا فاضها الاخرى وانما بينا قطان على المتعارض وقت لتأني الله لا معارض بها
 فالاصل انما تثابت دعواه لهذا لا لغيره فانه في ذلك الزمان من فسر بنية لا يملك معارض لغيره بنية بنية وانما يثبت لغيره بملك لا محجة
 ولم يستثنى شيء من التصرفات لانه لا مانع من ان كان اذا اخضعه جاز فترفع احد ما انما شراها وزعم الاخر انما شراها وكذا اذا اقام
 البيئة جميعا فلهذا لا مانع من دعواه ولكن مع ذلك كله فداخل على واحد المتساوي لان المناقاة لو شهدت اقرارا من الاول قد من على الاخرى
 قطعا لانها ما صرح بالشرع على ما اختلف على ما تطلع عليه لاخرى فانها وان شهدت بانها ملكه من ابتداء سنتين شكلا الا ان يكون غايه
 ان تعلم ان ملكه ولم يعلم بملكه في المدة واعلم رجوع الفرض مع ذكر المناقاة السبكي في الجهر بعد المناقاة من حالي السابق الجهر واضح اهتصاصه
 ان يركب كرها التبعك شارح الاخرى المدة المشركه شارها فبنا قبلها وسقطها فخرج فلا اشكال في ذلك على ما اقبلها مع ذكرها السبكي اما اذا اختلف
 اى المناقاة كما هو المقرر من فلا اقل من التساوي ان نقلنا الزمان اليه لا فانه على ما اطلع عليه لاخرى فانه ما يظهر في ما يروج
 الملك وصيته منه سنة فكيف تشهد به وغاية الاخرى فما يظهر لها ذلك الاجبات فمما لا ان هذا البيئة لا رضر بسبب الملك مكررا
 شهادتها الى ليد هي تحمل للملك جهر ويمكن ان تكون الاخرى بغيره فمما لا ان هذا البيئة لا رضر بسبب الملك مكررا
 انما وهو من السنة الاولى ببيئة الاقدم من غير معارضة البيئة الاخرى فمدفع بانه ثابت ثبوت في الحال فان النزاع في الملك فيه ولهذا لو
 انذر واحد المتساوي اليقين بادعاء الملك المانع خاصة مع اقراره بالملك لخال لم يمنع دعواه ولا بنية له بعد فاض الدعوى فالفرض في الاشياء
 انما هو الملك لخال اذا ثبتت لغرض البيتين فيه فالجهر يشترط في المانع فمما لا ان كان مقرر من المسئلة بيا البيتين اللتين شهد
 كل منهما بالملك لخال لانه لكل منهما بغير الاستصحاب ونحوه بل لا اطلاع على عدم الانشغال فلا يربطه شارها في المدة المشركه ونقاه الاستصحاب
 من ثبوت الملك او من اثباته لخال لا اطلاع على الا البيئة السابقة بالآخرى فيملك لم يعلم ذلك من ذلك يظهر لك في قوله ان الدعوى
 بالما غير موقوفه سماعها لا بيا الملك لخال مثل المقام بل في غير ان كان المراد بانها لخال ليد فانه لو كانت شهادته

للمفان م

في اشياء فبني
 من الملك لخال

في كتاب
الدين
الاول

الاشكال فالأفريهاتما معا خا ربان والله العالم ولوا فيهما من ممتنع محاصنه وخليفه كما لو قال هو ففعل على الفراءه او على مسجد او على ابني الطفل
ملك له انصرف الخصومة ولا سبيل الى خليفه لولى ولا الطفل لا لفعل لا البينه وفي المسالك اذا ففعل على الحاكم بالينه وكان لا لمراد
الطفل كتب الحاكم صورة الحال في سجل كونه الطفل على محنة اذا بلغ ثلث فذيقا بعد الحجة له لوجوده عليه القام مقامه الذي هو اولى من
فم هذا كله اذا افريها العين اما لو افري المدعي عليه بها الجهول فقال هي نيست ولكن لا اسمية في القواعد غير هذا في الخصومة
والزوايا والاعراب المدعي قبل والادعاء التفرقة فيه انما لا فرائد كما انه قد ينافس في اصل على اندفاع الخصومة عنه بعد الحكم شرعا بنفا
المال عنده باخذ الحاكم منه ويخصه ثباته للمدعي باقائه البينه عليه لو قال المدعي للعين هي ففعل على افريها من هي في يد لآخر وصدره فقد
عرفت انصرف الخصومة كونه المسالك لاختلافه من كون فلنا انجز غير وجه من حيثان المدعي قد اعترف بالوقوف والوقوف لا ينافي عنده
مضمون بالينه الا لا في المحلولة في الحال كالا لا في هذا اقوى **المسئلة الرابعة** اذا ادعى مدعي انتم مثلا فادعوا بالدين المعينة لم هي
في يد مدعي معينة وادعى حلفه او دعه او اعاده اياها في المدعي المروي تحقيق التنازع مع من هي في يد البينين بالدعوى بين وعد قصد بين
في يد الاحد ما لم يردوا على حضوره وغير ذلك على الفرقة مع عرض لشاؤ البينين في عد التوقيع بين من المرجحان الشافيه فحلف من خرج
الفرقة ما بينه فان نكل حلفا الاخر ونكل الاخرين نكلا فثبت العين بينهما فضعين اذ هي من دعوى الملك بدعوى البين النضر من كل منهما يجري فيها الحكم
الشاب ولا تكون المسئلة من مسئلة الاختلاف في العقود كي ينبغي للمدعي ذكرها في الفصل الثاني بل هي من الاختلاف في الاملاك ولذا
ذكرها في فصله وصح منها عبارة الأستاذ قال لو اقام بينة بايداع ثابدا لغيره من غير بينه باستجارا لخاص من اقرع مع التنازع في
مثلا عبارة في الخبر بربنا ذكرناه شرحا في مجمع البرهان ان قال وان نكل ما يمكن الحكم بالفسخ كما في محفل تخرج من صدره المشتك وان
للاخر فليقر على عدم العلم بان له بل لكل واحد على نفسه يدعي العلم والكاره يمكن خليفه فثبت لا يخفى عليك ما فيه بعد الاطالة بما ذكرناه
سابقا بعد ان كان ما نحن فيه من هذا ولكن المسئلة في شرح الصبابة والمراد ان البينة بعد المدعي على المدعي لخاص بان فادعى احد ما انه
اجرها من صاحبها يدعي ادعى الاخر او دعه اياها فان لم يقم بينة حكم بها في بينة المشتك انما كل منهما بينة بدعواه بخلاف التنازع بين
مع الاطلاق والحدادنا ربحين في جميع الى جميع احد البينين بالعدل او احد فان انظر فالفرقة ولو نفذ ما يبيع احد ما بقي على التوقيع بربنا
وقد تقدم نظره في الملك وسبقا مثله وقد كان ذكر هذه المسئلة في المقصد الفصل الثاني ولا لان الاختلاف فيها اختلاف في العقود وفيه مع ان
ظاهره على بغيره من قصد التوقيع في يد البينين انما جعل المسئلة من الاختلاف في العقود الذي معناه انه اختلاف فيها مع الاتفاق على الملك
ومع غير هذا ذكرناه على ان قوله اوله يد المدعي عليه فيضيق كون الدعوى منها عليه مع ان المسئلة في الدعوى بينهما مع قطع النظر عن يد مدعي فم في
القواعد مع مضموني اختلاف العقود قال ولو ادعى استيحا العين ودعى المالك الادباع تعارض البينين وحكم بالفرقة مع دنا وبما وشرحا في
المقام فقال لو ادعى استيحا العين ودعى المالك الادباع فكل منهما يدعي عقدا لخاصا لخاصا يدعي الاخر ونقص الاول خلط في اليد على
المنافع ودعا الثاني فاذا اقام كل منهما بينة تعارضت البينتان وحكم بالفرقة والفين مع دنا وبما فاعرف مع نكلها بقسم المنافع بقا
المدعي او الفين في تمام المدعي وقدر ما لا يخفى حتى دعوى الفين بينهما على الوجه المبرور من هنا فالفرقة لا تقوى ان القول قول المالك والبنينة
بينه الاخر فلا تقوى ان العين والمنافع ملك لمن يبيح الاستيحا يدعي فملك المنافع وهو يبيح كونه ميراثا بين في التوقيع
الرجل يد رجل يقول انك هو يد به هو لك عندك ومن يقول الاخر هو لك عندك ويدعوا لفرقة قوله على الذي يدعي البينتان ومن
عند ويخجل العكر بعد بناء على ان يد يدك اليد كما يبيع ملك العين يبيع ملك المتفقد اني هو يبيح لكن يبيع بناء المسئلة على فثبت
الرجل والحاج وكيف كان فمنا ذكره المصن بناء على ما عرف غير مفرض لقواعد ان البين عن نفسه لمن يبيح بناء سمعت بعد مدخله لاختلافها
في الاجام والادباع في ذلك ضرورة مساو لما اذا ادعى كل منهما الاجارة او اودعها المراد بيا كونه له يدك فالتوقيع فبيح باذنه بيا
المدعي بين المدعين الخا ربين مع قطع النظر عن المالك لفينه مثلا او غيرهما فان المالك قد اجرها سنه مثلا وقال الاخر ان
المالك ودعيا او اعادتها السنة المبرورة واما كل منهما بينة واحدنا ربحنا وعدا لهما يبيع بينهما الا ان افكر كونه فرقة فبين
لا ليمين ان القول في التوقيع بينهما على الوجه الذي سمعته من الفاضل في صكوك المالك وغيره واخرج الضعيف لعدم مساعده الادلة عليه اوجب
منه القول على نقد البين وفوت الدعوى مع نكلها وعد الحكم بصفه دعوى احد منها والله العالم **المسئلة الخامسة** لو ادعى رجل ان له
انسا واما بينة انها كانت في يد امس ومنه شريفيل كما ان الاسكان في الشق في محكي المبوط والتمتع هذه البينة بل كذا الوشيد بالملك
لان البين لان الملك ففعل فلا يدعي بالتحمل وهو البين للملك السابق ولعد نظا في الشهادة والدعوى التي هي الملك لان الاستيحا موقوف
بطل البين فينا شك لا ولعل الافريهات القول عند المصن كما هو احد قولنا في الشق ان البين كان في يد الملك لكن الشافيه السعيف
الملك السابق كذا وفي اشارتها في ذلك لا على الملك لان وافريها بالزمن السابق فيكون اربح والحكم باستيحا او جيل الطائفة بين الدعوى
والشهادة ولان التابع من ففعل البين للملك ففعل حاله ما يدارها ولوا استيحا يدعيه ففعل لدا صرح غير واحد بان نزاع العين من يد
باتها ملك المدعي اس بلغ الكفاية وفي كلامهم القطع بان صا البين لو افري من ان الملك له او شهدا البينة باذنه اس ان هذا المدعي ففعل له
وان استشكل هو اطلاق ذلك دعوى هو الفرق بين شوا الملك بالافريهات بين ثبوت البينة كما سمعته سابقا من كشف اللثام كما نرى وكان عبارة

الفصل

الرجوع الى الحكم مع ٢

مع تقاضى الثمن

من المساجير

اللائحة ٤

[illegible]

في هذا التبيين

الجميع بين البيتين بينهما من الثاني وكان لشيء من الجواز مع ملكة لغيره كان لا يجوز ما دفع واستقر عليه التمسك في كل موضع من جميع بنيها على الأول ولو كان
 في أحد ما مضى من الموضع على البيتين والآخر ولو كانا ما بين حكم الثاني على ما دل على كل موضع من الكلام فيه ولو كانا شيئاً شاكراً
 ان كانا شيئاً من كل منهما هذا الموضع الذي يدعى من معين عكس المسئلة الشافعية وافاد كل منهما بغيره في الفواعل والآخر فان اعترض احدنا
 فخص عليه بالتمسك وكذا ان اعترضنا فخص عليه بالتمسك لان كان صادراً ولو بشرائه ثم شرأه لكان منتهى الحكم المزبور ولا يدخل فيه ما كانا
 البيتين من رتبة اسناد الى اخره من غير الاصل وانما نحن في هذا الموضع من المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 سطره وعلى كل حال فان انكرها مع انما تترك منها البيتين على سبيل ما كانا في كل موضع من جميع ما كانا الاحتمال المذكور من رتبة
 من احد ما جمعه من الآخر ثم شرأه من رتبة ما يمكن الجميع بين البيتين وجعل في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 ولو مضى ان كان من رتبة الاخر من رتبة ما يمكن الجميع بين البيتين وجعل في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 الا ان لم يعلم السابق منها لكون شره الاخر من رتبة ما كانا في كل موضع من جميع ما كانا الاحتمال المذكور من رتبة ولا احد من رتبة كما
 مثلاً ما جعل في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 فتم جيداً اذ لو كان المسائل في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بوجه ان البيتين في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 العمل في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 من التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بغيره بل بين رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بقوط البيتين على ما ذكر من المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 واحد من رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 الواحد في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بل في رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 الشافعية في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بل في رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 كتم في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 انما هو في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 على منها مشبهة فلا ما دل على رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 ثبوت ذلك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 كل من اعترضنا فخص عليه بالتمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بغيره بغيره في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 صريح في التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بصورة ما كان في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 حذره في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 من المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 يقوم مقام ذلك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بان اليد تمسك على الملك كل جسطان يقول انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 كانه في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 يقول التمسك في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 من رتبة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 بداهة في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما
 لكن في المسئلة الشافعية انما هو ان كان له من رتبة ولا احد من رتبة كما

في هذا التبيين

15

ان صدقنا العبد لم يملك لنفسه ولا لغيره من ثمنه فقلنا نعم بالاثبات بل الا باضطرار فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 بغير احد المدينين ولا يملك الاضطرار فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 الفقه ولا يملك الاضطرار فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 يكون هذا ايضا لما يملك على السيد ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 اليه بعد ذلك بارت وبعده بمحكمة فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 فكيف ان كان قد اذن له فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 كله مع هذا البيت انما هو ان كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 البيتين فارجو ان يكون بطلان الثاني معناه فان انفقنا في احد واحد من الثانيين والاولا فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 مع البيتين من ارجحنا ان لا يكون له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 ضعه مع ذلك لاننا لا نرى في هذا التفسير شيئا من ذلك فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 القس انما يفسر في كسب الشا من ان يعرف ان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 عن قوله لو ان اذ اذن له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 مباشرة عنده فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 في الفقه فلا يملك على ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 وهو ما عرفت ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 له وان قد منا ببيتنا فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 يكون له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 سابقا في البيت في ذلك فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 اها نحن عند سفلت البيت فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 اما نقدر ان يكون له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 انفسه الحكم بقوط البيت على الاثر في الحقيقة وهو ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 على عنوان من احد من الاثر في الحقيقة وهو ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 اذن فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 مثلا ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 بما ليس له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 الشراء ولا يملك الشا في ذلك على الملكية كما اننا لا نرى في هذا التفسير شيئا من ذلك فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 خصوصاً اننا نرى في هذا التفسير شيئا من ذلك فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 حكما ان لو شهد البيت للناظر بان الدار كانت من يد من كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 في المسئلة فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 الفعلية فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 وكان لو كان في يد اثنين من الاصل من جهة الحرة الا ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه
 لا يملك في انكاره بعد البلوغ لسبق الحكم بقبضه بل كان في القواعد ومن ثم لا يملك في انكاره بعد البلوغ لسبق الحكم بقبضه
 ففرضي به فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 الارشاد وغيره فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 الدعوى لسا بقوله ان لو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 عن جاريته فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 يقول اننا نرى في هذا التفسير شيئا من ذلك فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه
 ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه لكان له ان يبيع نفسه فلو كان له ان يبيع نفسه

تخفون من الله
فانفقوا ما رزقوا

انما حج في ثياب من خذل

مغایب

كتاب الفضل
في علم الحديث
الطائفة

صاحب الأصول الفقهية في حال ولقد شاهدت جماعة من مشيختنا المقلد لشواذ الكتاب بطعن من ذلك وإن بما المية لو ادعى كل الشاع
جميع المان كان قوله مقبولا بغير تقييد وهذا خطأ عظيم في هذا الموضع لأنهم كانوا قاطعين لهذا الحديث فقلنا لا من وجوه أحدها أنه
يجوز فعل ما يحبوا إلا عند حصوله أحضارنا على ما ذكرنا القول من إطلاقه الثاني أن من فعل ما يحبوا إلا عند حصوله يقول بذلك ولا يعمل إلا
إذا سمعته من الزعيم من الشارع ولذا كان الحديث ما فيه أنه ادعى بها جميع شاعها عند ما ذكرنا قال لبعضنا كان عندنا ولم يقل جميع ما كان
عندنا ثم أتت الأصول المذهب والمال على جميع السبلين أن الدعي لا يبيح حجرة دعواه إلى أن قال ثم لم يورد هذا الحديث إلا القليل من أصحابنا
ومن أمده في كتابه لا يورد هذا الحديث المفسر وسيدنا المرحوم ينعرضه لا يورد في كتبها وكل غير هذا من تحقيق أحضارنا
أبو جعفر ما أورد في كتابه بل ذكرنا بين منها فحسبنا ما لا نحتاجه إذا كانا وسما مثل الذي غيرنا في نسخة المان قال ثم شنعنا أبو جعفر في توضيح
عنه وضفقه في جواب المسائل الحارثية الموقوفة عن المرفوض عن الحكمين التوارد على العمل بها ثم حمل جملة على أن شنعنا
بأساطير وأعلى ثلاثة التجهيز والزم لمن يرى ذلك كما قال الله ثم ذقنا لكنا لغيرنا الكريم الخ ولكن في كسب اللسان أن الذكر وإياه في حارثية
الشيخ أنه سئل عن الرجل إذا أدى عيده وفاة ابنه إذا هلك عند زعمها أقر قدامها جميع شاعها هل يقبل قوله في ذلك كما يقبل في بعضه ولو ادعى
عليها في جنونها ما أودعاه بعد دفنها من غارها بعض الشاع وكلها هذا الحكم في ذلك فاجاب الشيخ بقولنا فيها في الحارثية مع مية أنه كان حار
لم يفسرها ولا يستحقه على وجهه قال في كسب الآفة وحسن ولا اشكال ولا ضالة فيه للأصول وأن المراد دعاه الأب فيما جفها به وعلم أنه
نقلها من بيت أبيه وأنه لا يملكها إذا ادعى أنه عارها فالقول قوله لأن الأصل عدم انتقال الملك والفرق بينه وبين التزيج وبإيمانه
ظهور أن الغاية من نقل الشاع والحكم من بيت الأب ثم قال وقدر بيننا الحكم من العمل على الظاهر من تاليفنا في الشاع من بيت أهلنا أفلا نرى في
الحملين المرفوضين في كل من ادعى عدم جوازها في المكتبة الخالصة من قهر الأفعال على أن ملاحظة آخرها من بيت أبيه وأما ذكره في الخبر فغيره
أنه لا دليل على صحة مثل هذا الظاهر الذي لا دليل فيه على بقاء على طاعة أهلنا ذلك مع العلم بكونه منهم ضرورة كونه ليدلنا ما شرعية على الملك
وان لم يدع ذلك وليد يكون ويحوى ولا يفسرها أصلا ذلك لا تنافي بينهما كما هو واضح لو فرض كون المدعي بين الأب وبين حارثية
أبويه وبين البنت بدعي على أن يكون القول قوله لأنه منكر لا مدعى وعلى ذلك يحمل ما سمعته من الشيخ في الحارثية بل يبين عمل الخبر
المرفوض عليه ولا ينافي بينه وبين الأب وغيره لا مكان مدعى عليه يكون المدعي بينه وبين البنت في ذلك بخلاف خبرهم ولو فرض كون المدعي مدعى في
كان القول قوله أيضا لأن في الخبر المرفوض النزيل على ذلك نحوه فلا يثبت عدم جواز العمل به لضيق من معارضة العود بعد العلم به بعد
سواء يحكم عن الصديق حيث يظهر كما لا بد أن قال لا يرد في ذلك إلا ما يعمل به وقد ذكرنا غير مرة رجوع عن هذا القول كما اخبر به بعض
الأفاضل **المقصود الثاني** في رد الحارثية وبينما نزل الوحي لوفاء المسلم عاينين مثلا فضا دقا على هذا من أسلام أحدنا على حق
الأب وادعى الآخر أنه فاضل فلو لم يعلم تاريخ أحدهما أو علم تاريخ موثوق الأب وادعى الآخر القول قوله المتيقن على أسلام المدعي عليه المرفوض
أن لا يعلم تاريخ أحدهما أو علم تاريخ موثوق الأب وادعى الآخر القول قوله المتيقن على أسلام المدعي عليه المرفوض
ولو كان مثلا فاضلا على أحدهما وتختلف في الأمر في الجميع وهو شنعنا البقاء على دينه وعلى وقته ولحد كذا ذكره من غير أن يثبت
لكن قد يفكر الأول في الثاني بناء على أنه لا يثبت ذلك من غير المدعي في حق الآخر المعاولنا ويحتمل أن ذلك بغيره عدم الحكم بأسلام
مبني موثوق الأب وذلك لا يثبت في حق الأثر المقتضيه نفس الولد والكفر بالرق ما كان كالأسلاف والحريته شرطان حتى يكتفي فيه من تحقيق الرق وطو
ر من هنا لو تحققنا على أحدهما لم يزل مسلما وحرًا وتختلف في الأمر غير من كسب اللسان ما أن القول قوله الآخر لأصل الإسلام والحريته والأرض
على أن الميت يتوارث من أسلامه ولا من مية وكذا لو ادعى كل منهما ذلك وانكر الآخر في المسائل المختلفة الأولى مسائل في الحكم للناس في أصل النعم
الإسلام ونقد قوله لأن الذي يثبت له وليس مع صاحبه أصل بهنصبه من اختلاف السابق وكذلك الثاني ليعمل الوجهين أحدهما أنه لا يفسر
له واحد منهما يثبت لأن الأصل عدم الاستحقاق وثالثها جعل المال بينهما أصل جعل كل واحد منهما لأن طاعة الله وشهد لكل منهما لكن قال أصحابنا
أنها في كسب اللسان نعم أن كانتا كذلك ذكرنا كان أسلام المورث مسبوqa بكفره احتمل جميع الظن على الأصل فلا يثبت المختلف فيهما لو يعلم انتفاء
المانع من مية لا يثبت ولو ادعى المختلف مية علم الآخر بما كان له خلافه على مية وفيه ظفر في غير ذلك قوله أبيه ولو انتفاء ككفرهما أو رقية مية
وأعلى كل منهما سبوا أسلامه أو رقية على الوث ولكن الآخر لم تكن بنية في العلم أحدهما العلم على الآخر أو دقا مختلف على الحكم برف أحد منهما لأنه لا
أش ما رقت انتفاء المانع ولا لها لولا لطف لأن كلاهما مع نزل المانع عن نفسه وأما في الحقيقة إنكار العلم بنحو المانع من الآخر
ولا يثبت المختلف عليه بل خصهما في الحقيقة هو الآخر في العلم فان كان غير الأول ما جعل على عدم العلم بنحو المانع على أن قد عرفت لا ككفرهما بل جعل
سبق نوال المانع مع فرض جعل تاريخ الوث بل الظاهر الأكفاء بمفاد أنه لا يطلق دليل المقتضيه كذا هو مفعول أصل الأدب الصحيح برسابقا ولو افاد
أحد ما يثبت في هذه المسائل حتى يوافقا كل واحد منهما في مية أو اختلاف بينهما با تهم لم يزل مسلما وصاحبه أسلم بعد موت الأب وشاؤنا
ودمج في الخبر مع على الوجهين لأن ذلك لا يثبت في الأول كذا يثبت في مية من خصوص ما يقع الوث والأسلام واجعله في المسائل أصل الحكم لا
وأنشأ في الأصل لا يقدم بنية مدعي تقدم الإسلام لاشتمالها على نيات وهي نقلها إلى أسلام في الوقت السابق والأول مستوجب مية في
الأول فلا بد علم وندوات بنية المانتر في المية في زمان بنية التقدم فيحقق الشاع في زمان بنية تقديم بنية المانتر

مرفوض من الخبر

كتاب الشهادة

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشهادة

المستفهم في الكتاب السنة ذكر ما افكر احكامها جمع شهادته وهي لغة المحض ومنه قولهم من شهدتمكم الشاهد العلم الذي هو حيزهم حيزه لا يشترط فيه
وغيره انما جاء من حق لان له في الواقع من غير ما كونه في اللغة كذا في لغة ان لا يرجع فيها العلم انما يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
الشهادة نعم في المسائل المتفرقة ان الشاهد لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
الاخير شهادة ولو قبل بوجوب انما بالحق حال الولادة انما الحكم به لكما اولى في رتبة عدلته شهادة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
من غير انما بالاحكام الشرعية فيها ليس بشهادة قطعا ولا امر به من بعد مقتضى كون من جمع هذا التعريف الى تحقيق الحق للشهادة من مكانه انما لا يشترط فيه
ذلك الى ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
المرجوع من اول الشهادة في قوله وذكره في بعض الافراد انها شهادة او رتبة كونه في الحلال والمخرج والمقود القاسم الحيز من طهارة التوبة والقبول ولو
بعدم ان جعل موضع الشهادة الامر المحض وموضع الرتبة الامر العام والحال في التعريف عليه من رتبة كونه رتبة بالحق العام فيها حق ان يكتب بها
غيره من الاحكام المترتبة عليها من اعتبار التعدي ونحوه والاولى ذكره من ابطال الفرق بينهما الى الفرق على اعتبارها من الشهادة اعتبارها في اللغة وغيره
الاحكام الثابتة لها والاولى ان من غير ما والظاهر في المرفوع بذلك من غير مدخله لا اعتبارا لما ذكره من التوبة وكيفية كان في النظر في حق المراد
هذا الاول في خصصا التوبة وبشرط سنة او صا الاول في البلوغ فلا يقبل شهادة القاص غير المتميز لاجل اقلية عمره لا غير ما لو كان في حق
التمتع وقبل يقبل مطلقا اذا بلغ عشر او مائة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
الى الحلال الشهادة كما بان سنة او توبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
ابن الخمر انما لا يقبل من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
وليس يدخل الجارح فيكون امره فاذا كان في عشر سنين فما كان في عشر سنين فما كان في عشر سنين فما كان في عشر سنين فما كان في عشر سنين فما كان في عشر سنين
التصديق الذي اعطى انما في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
الحال على التصديق الذي اعطى انما في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
انما جعل ابعادها من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
التي لم يخلو من التصديق على كونه في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
منها على التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
وعلى كل حال في المسائل ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
الكتابة ان الموجب في الاصل ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
جمله من الصغار انما جعل في التصديق كمن في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
فروي جليل في التصديق ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
كلا ولا يوجب في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
باول كذا لا يوجب في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
في الناحية من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
والشرائط والوسائل التي لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها ان لا يشترط فيها
عن الجراح ينصو الفل كمن في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
التابعين فيما كتبوا في الاصل في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
البركة في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
له في التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
على التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
بفرض الجراح من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
ما لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
المقتضى من التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
والله وبنحوه من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
نعم قد بان من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه
كثرة التوبة من غير ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه ان لا يشترط فيه

في نسخ

انضابا بعد

الضمانات

من افق غروب کلان من افق افکار
او بخت نه مرا داد من عقاب را
من افق غروب و امشب زینهار
من افق افکار و امشب زینهار

کاشف

وہی ہے جس نے

لاکھنؤ

شیخ فرید الدین عطار

منه في حق من
منه في حق من

اجماع المسلمين قاطبة او اجماع الامامة مع العلم بدخول قول المعصوم في حيز قولهم بقولهم وان كنز الفائل وقد نادى بعضهم فسي مثل اجماعنا بل متى
 ومخالفة مثله غير فادع من الوجوه كالتفتيش في اعمامهم الدالة على حجة الاجماع فنبهنا لذلك لئلا نفع في الغلط اغترابا بطاير اصطلاح اعنادا
 على التعمد ولا يخفى عليك حال النظر من كلامه بعد الاحاطة بالناسك فيما ذكرناه وقد نبهنا لبعضها المقتضى لا بد من بيان ما فتنه قوله كمالها طينة فقال
 المسائل التي تنبى عليها الفرع الفقهية التي ليست كلها طينة بل منها طينة ولا يخفى الخلاف في الاولى والثانية في الثانية لا دليل او قوتا
 اطلقوا انه يجوز الخلاف في الفرع وان لا يخرج عن العذلة وعن كمال الشهادة وهو الاصل لان الاصل في ذلك في النكاح المعكوفات او بل ما فتنه ما ذكره
 في فروع الاصول من كتابه والحوال وانها مباحة طينة مع ان اكثر ما فتن في التواروا بالقصر في غير ما خصوا بالنظر في هذا الزمان فانه قد يصير النظر في
 فقطبا كعصاة الامامة عن التهور والتبذير وانما في ذلك الصدق وكفى الجعنة في التواضع وغير ذلك المستلزم للشأن من لا يقبل شهادته والقائد
 مع عدا التماس او البينة او قول المقتضى بل خلا احد خبر بل اجماع بقصد عليه مضاعفا الى النكاح والسننة المستفصصة نعم لو انما اصلح قبلت وتبطل خلا
 انهم بل اجماع بقصد عليه مضاعفا الى النكاح والسننة المستفصصة التي يستمع حجة منها نعم قد يظهر من خبر الغاشم سليمان خلا لعمارة في ذلك قال سئل يا
 عبد الله عن الرجل يفتن الرجل فاحدا من بني امية لا يعلم منه الا خبرا من بني امية قال نعم ما يقال عندك بقرينة قوله فيما بينه وبين الله نعم ولا يقبل شهادته
 ابداف قال نعم بشما لو كان في يقول ذاناب لم يعلم منه الا خبرا من بني امية ومن ذلك انما حله خبر السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب عن جعفر
 عليه السلام في الرجل يفتن الرجل فاحدا من بني امية لا يعلم منه الا خبرا من بني امية كان فيما بينه وبين الله نعم على التفتيش على ان الاستسنا المرفوعا اختص به بعض نسخ
 التفتيش وقد دخل عند البعض الاخر والكافي انما هو ضبط من التفتيش فلا اشكال في هذه المسئلة من هذه الجهة وانما الكافي في هذا التوبة فمن الصدق
 والقائمة والفتنة في التهايز والشبهة والغدار وغيرهم بل في الرضا انه المشهور بين المشركين بل في المفسدين بل عن الشيخ انه لا يفتن فيه مذمونا اذا
 خلا بين الفرع من شرط ذلك ان يكذب نفسه حقيقة الا كما ان يقول كذب فيما قلت في اول كلامي في الخلا بيننا وبين اصحابنا الشاخي ان شرط
 التوبة منه كتاب نفسه عن ابن زهرة اجماع عليه ان يكذب نفسه ان كان صادقا ويؤكد بانها التوبة فاذ كان كاذبا فبغيره خبر اجماع الصدق الكفاية
 سئل يا عبد الله عن القائد بعد ما بقا عليه المحدث ما توبة قال يكذب نفسه قلت ارباب ان كذب نفسه فاب لا يقبل شهادته قال نعم ومن سئل عن بعض
 اصحابه عن احدهما عليه السلام سئل عن ذلك بعد ما بقا عليه المحدث ما توبة قال اذا قال نعم تلك ما توبته قال لا يخفى ان كذب نفسه عند الاما ويقول قد
 اضريت على فلا تدينه ويؤتمن قال صحيح ان سئل يا عبد الله عن المحدث ان يقبل شهادته فقال لا اذ اناب توبته ان يرجع فيما قال ويكذب نفسه عند
 الاما وعند المسلمين فاذا فعل قال نعم انما ان يقبل شهادته بعد ذلك ولا يتكلم هذا بان منه كذا اذا لمعه صا في فتنه ما عرف من امكا التماس
 بالنوع هو لو يقصد ما الامة اشر فيه الدالة على كذب القائد اذا اذما بالشهادة ان كانا صادقين ومن ذلك يظهر ضعف ما قيل عن الشيخ في حق الكسوة
 وابن اديس ويحكي سفيان الفاضل ان المحدث توبته ان يكذبها ان كان كاذبا ويحفظها الى الملاء ان كان صادقا فيقول لا تدينه ولا اعو الى ما قلت
 تخلفا من كذب قد عرفنا ان الاول من طريق الطريق الصحيح غير من عندنا وعندنا لعمارة فكان خلافه من الاجتهاد في مقابلة النص بل المسائل هو بعض
 بقدر جدي غير الاول فلا بد في ذلك الاول من لا يخفى عليك ان الذي نبهنا عليه في المسئلة كما هو الحق انهم عن اصحابنا الشاخي فاعلموا
 من بعض مدائني المناهج من اتقى المسئلة اذ بقا قول احدهما المشهور في التماس قول لا اعو مطلقا سواء كان صادقا او كاذبا والثالث هو
 اخاره الفاضل النعماني من الصادق الكافي الاول يقول ذلك الثاني في كذب نفسه الرابع من اجرة من ان كان صادقا قال كذب حرام واوجب
 الى قبل ما فتنك اصلح وان كان كاذبا قال كذب فيما قلت لا يخفى عليك فيه ضرورة ان ذلك حكاه الفاضل حتى رده بانه احد قول اخر هو كذا حكاه المصنف
 المن والظاهر انه اراد حكاه عن الشيخ كانه لا يخفى عليك انهم عدا الكفاية كذا فتنه عن التوبة وان وهم بعض النصوص السابقة ولكن يجوز على
 البعض الاخر نعم يحكي عن القمحا جاعة اعتبا كون الاكاذب عند الامام بل عن الاول ناهية وجملته من المسلمين بل في الرضا يظهر من الاصلح النسخ
 والضمير عند الخلاف في اعتبا ذلك حيث قالوا وعلى الاقوال كلها لا يمتنع من ابقاها لك عند من تفتنه وعند الحاكم الكفاية فاذ تفتنه في ملاء
 من الناس فلتان النصوص المزبورة وان كان بعضها مطلقا والاخر مقيدا عند الامام الثالث عند وعند المسلمين الا ان الظاهر اذ اجهاره
 بذلك لا كونه شرطا في التوبة فضلا عما ذكره من شرط كون اعترافه عند من تفتنه وعند الحاكم الذي حكاه كما هو واضح وكذلك ما عايناهم
 من اكثر النصوص انهم من اصحابنا وقول الحد الذي لا يفتح مثل ما تناقل التوبة فان ظاهرا الفتاوى وبعض النصوص محققا من ذلك وكيف كان في شرط
 اصلاح لعلنا ان بعض التوبة تزداد وخلافه في الجماع متشابه لقران لا من شرط ان لا بد من التوبة التي الا كما اظهر على صاحبنا من قبل
 قبل هو ظاهر التمسك والاصلاح في المبسوط والسرر ان لا بد منه اذا فتن من سب النص فحق لا يخفى الا في الاشياء من الوكيله وظاهر المعنى والتماسا هو
 الاخر عند القصر من الاكاذب في اصلاح لعلنا الاستمرار لان بقاء على التوبة مصلح ولو ساعده عن الفاضل في الخلاف جعل التراجع لفظا لان التراجع التوبة
 شرط في قبولها كما هو في اصلاح لعلنا صديقه في كذا للتا وهو بعيد عن حارة الشيخ واني ادرك من سبيل الاصل في ذلك قوله نعم الا الذي تابوا
 واصلحو الناس المتكلم بعد مقتول عد افتراق كلامهم عن القران حتى يرد الحوض بقضي كون المراد بالاصلاح كذا بنفسه بين الناس الذي يكون به اصلاح
 افسده من غير مقتول بقدره وذلك لظهور النصوص او ملحقه مغفرة ذنبه لفتاوى بالتوبة واكاذب نفسه انه لا يحتاج بعد ذلك الى امر اخر الا في كون
 التوبة والاصلاح في كماله كون المراد بذلك ان كلامهم كان في غير حيز بل لا يظهر من النظر في جملته من النكاح حتى جازت المقهور الفاضل وغيره
 الظاهرة في غيبا انهم ولكن يكفي في استمرار النكاح ولو ساعده بل في الرضا انهم فتنه بعد ان ذكرنا شرط اصلاح بعد التوبة قال في غيره الا كذا في

کتاب الشہادۃ
طریقہ ابن ابی شیبہ
جلد دوم

پہلے

الشريك

خدا ثابت نظر

ع

الاشهاد

في بعض النسخ
منه

او انقص

مع الاعراض منها في بعض الافعال من غير ما يقضى المنع على انه قد يطرأ ما يخص الاول منها في كون المدعى غير الوصي فاما ما وجد وكذا
 يقبل شهادته من يدفع لشهادته من كونه احد القاطنين فيكون له الحق في الادعاء ولو كان المدعى على الوصي والوكيل فغيره
 الجازع المجمع هو الذي عليه فلا وجه لقبوله من ادعاه دفع الدية عليه كما هو اوضح هذا في القواعد من الشهادة المنوعة انما يشهد انما
 جرح موثوق في كنف الشاهد بلهنا الدية لنفسه والقصاص ان شهد بعد ان كان او قبله الجرح لم يندمل مع احتمال الشهادة او نفس الشاهد
 الشاهد وان لم يجر له يسمو الدين وكذا التي منها الدية ان قلنا بمتعلق حق الدية بما عاينها او غيره نظر ولو شهد بما لم يره الجرح ولو جرحه شاذ
 عادة والبرهان من هذا يعلم من غير دليل ما لم يمت قبل الحكم لعموم الادلة ولا يقدح لا انتقال اليه بعد الموت والفرق بين هذا وسابقه ان اثر الشهادة في
 الاصل فيما بعد الموت فليس هو الا بعد حياة نفسه الدية والقصاص بخلاف الموقوف ان المال فعلا للموت المستكبر الثالث كتمن العداء الدية
 لا تمنع لقبول قطعا فان المسلم يقبل لشهادته على الكافر اما الدية فتبطل فانها تمنع بلا علة اجد فيه بل الاجماع يقبض عليه ضاها الى المتوفى السابقة
 المنصبة لو شهدته الحكم بناء على ان المراد منه الحد كما صرح به بعضهم والى خبر التكون من جعفر بن ابي نجران يانه عليه السلام لا يقبل شهادة ذي نكر
 مخربة في الدان الشهادة العداء والركوع من معا الاخبا لا تجوز شهادته حاش ولا خاشة ولا ذي غمر على اخيه الى اخره ومن ذلك يعلم ان ادعاء الحد
 في الماتم انهم فكونوا النصوص السابقة عليه يقدح على كل حال فلا اشكال في عدم قبول شهادته بل في المقصود وغيره سواء انتمت شيئا او غير مقتضى
 ذلك تحقيقا مع العداء ولذا صرح غير واحد بقبوله شهادته ولو لم يجر له وغيره وعليه بل عن اخرون على الاجماع عليه لكن قد يشك في ذلك بناء على ما ذكره من انها
 تحقق العداء بان يعلم من حال احدهما الشر بتمسا الاخر والآخر ان يقع بينهما اتفاق بان ذلك مقتضى للمنفعة لمعارضة من حرمه الحد بغيره
 ومن هنا عالج المسالك لا يخفى ان الفرق بين المؤمن والمؤمن بمسقة معتبرة فان كانت العداء من هذه الجهة واصر على ذلك فهو منق وظهر الفسق مع
 الاتفاق او وقع الجمع بين العدوة وقبول الشهادة لا يخلو من اشكال الا ان يصرح الاصر والاكثار من الضمان بالاستمرار على واحدة بخصوصه لكن في الخبر بعد
 ان ذكر تحقيق العداء بان يعلم ان كل واحد منهما يفرح بمساقاة ونعيم مسيرة ويهني له الشر لان هذا الحد لا يوجب وتوبه للشهادة وكانه اعتراف
 اجماع ذلك الفسق اللهم لا مطلقا والله يرجع ما كشف للتأخير في ذلك المعقنة منعا كما اذا قد المشهود عليه وضراوا غنا به لا يسبب من ذلك
 لذلك واظهر البغضة له في غير المنصبة منعا كما اذا قد المشهود عليه وضراوا غنا به لا يسبب من ذلك المعقنة منعا كما اذا قد المشهود عليه وضراوا غنا به لا يسبب من ذلك
 نقاد هو كجوابه فاقى الباطل في جميع البرهان بعد ذكر الاشكال المزبور لان نفي العدوة لغير المؤمن من الكفا والخلاف انما يقبل لو جرح نفسه
 من حيث الدنيا انهم او يقال قد لا تكون العداء بالمعنى المذكور مما مثل ان يكون بعد حصول ضرر او اداء منه لمثل مثله وشتمه واخذ ما له
 فتلبيه ولده ومنه عرضة امثال ذلك ويكون العداء والسبيل للزنا بل ما هو نقص موجود في قوله بكن القاء انما عاصي مثل من في
 به مكافاة لا ابتداء ويقال ان البغض ليس بكبيرة بل صغيرة فلا ينسب اليه التهمة والعدا لا مع الاصر والتقصير عند الاصر بان تكون الشهادة
 ابتداء وجوها من غير استمرار او مع لكن مع القول بان الاصر انما يحصل بذكر الذنب لا بالاسم او قد يقال بعد التوبة فمثل منه قلت لا يخفى عليك
 التامل في جملة مما ذكره خصوصا دعوى كونه من الضمان مع نصيحة سابقا بان الحد البغضة من الكبار وكذا الشهادة الثاني وغيره بل دلته اظامه
 في ذلك انما يقدح على الاولى القول باعية العدوة الدية المؤمن من الفسق لا يجرى تحقها من ذلك الحكم بالفسق حلا لفعله على الوجه الصحيح لثبته
 اعتقا مظلومين والقول بان الظاهر من قوله على مقتضاها من حيث شتم ونحو ذلك فسق كما هو في الاصل والامر كحل ولو اقتصت العداء واحدا
 دوا الاخر اقتصرت الرد ولو شهد المشهود عليه الشاهد قبل شهادته واذا او نحو ذلك لتوصل الى رد شهادته عليه لم يعلم ما يقتضيه عدوته بل قد قلت
 شهادته عليه بل في المسالك وان عاده من يدع شهادته عليه بالحق في خصوصه لم يجب سكوت ثم شهد بجلت شهادته عليه الا انخذ الخصم ذلك فدفعه الى السجل
 الشهادة او يمكن من يدع على اذكار الا على ما علم عدوته بذلك لكن يظهر من ذلك ان اوضح الرد لما عرفت من انها وان كان يحق جواز عدل القبول في كل حال
 بعض الزنا بعض على القاطن عليه الطريق لتحقيق المنع بتحقيق معنى العدوة الدية وبما لا يشترط في العدول من غير جرح الشهادة بل سئلنا با
 الحسن انما عرفت بغيره كذا في طريق قطع عليهم الطريق اخذوا التصرف فيهم بعضهم لبعض في كل لا قبل لعدائهم الا باقرار القبول او بشهادة من جرحهم
 ومقتضى خلاف ذلك لاقتناع الفرق بين تعرض الشهادة لما اخذ منهم عدل وليس كذلك لا تحقق العدوة وما بالحال المزبور في كنف الشاهد ان الجرح
 وصار المقصود من جرحه المنع بظلالها انما لا تعرضهم للشهادة لغيرهم لعدوهم وان كانا من خلا المناهضة في الخبر ومن غير التقيح بان لو
 قالوا عرفت لنا واخذوا او انك سمعتهم لا ينبغي اقتضائهم اعدا القبول فيما فرضنا لك من النكلا في ذلك في كنف الشاهد وفعلا القاطن على
 التصرف اذا لم يكونوا ما اخذوا ولو اخذ الجميع فشهد بعضهم ببعض لم تعرضوا لعدائهم في شهادتهم قبل لا يقبل والقبول هو ما هو لك الشهادة بعض غيره
 المذهب بعض وكذا لو شهد الاشهاد بوجوبه من تركه وشهد المشهود له بالشهادة بوجوبه انهم وما الى غير ذلك يقتضيه قبول الشهادة للبغضة
 القول هنا لو تعرض في الشهادة انما اخذ منهم فترجح فيما يتعلق بهم فيقبل في الاخر ولذا حكاها في المسالك في الفرض المزبور وان لم يذكر في فقر من المسئلة
 ولو شهد الاشهاد بوجوبه واحد منهم احداهم في بعض الشهادة نظروا انها واحد ومن تحقق المنفعة احد الطرفين اما في الاخر وهو قريب كذا في الشهادة
 ببعضه وعلى كل حال فبينهم في كمال الاجتهاد في مقابلة النص المولود ان الفرق بين المظالمين اوضح من ترك تحقيق العدوة في الاول بخلاف المثلين بل قد
 يقال ان الاول بعد اتحاد السبب المجمع منه بغير ترك الواحد الذي المقتضى فلا يقبل شهادته بعضهم لبعض فمما ذكره من تبعض الشهادة لا يخلو من وجه
 ضروري انما كافي لا يثبتا القاطن فيها التبعض وقد يستثنى من ذلك الشهادة التي لم يثبتها كما او ما الله سابقا فامل هذا كله في شهادة العداء على ما اتا

منه وتعرف
الشاهد في

[illegible]

فلوكان

کتاب التمهید
فی علم فیض الحکام
الشیخ ابوبکر

[illegible]

الشهادة اذا كان صاحب مظلوما او معلوما في ذلك يرجع الى نهاية الشبهة ان من علم شيئا من الاشياء ولم يكن قد شهد عليه ثم ادعى ان له مكانا
 بالحق في اقامتها في الامتناع منها الا ان يعلم انه ان لم يقم عليه براءة الشهادة ونحوه ما عن جامع من سبيل الحكم
 عن الصدوق انها ثمانية بعد ان ذكرنا انما في الغيبة هو ان كان على الحق من الشبهة فحق علم انما الحق للظن ولا يحق حقه لانهما في حق
 اقامتها ولم يعمل له كتمانها فحق العلم الشهادة اذا كان صاحب مظلوما بل يمكن ان يكون غيره من لم يصل اليها كلامهم كذلك انما
 هو ظاهر الحكم من عدم الدقوس فلا حظ ولا مل ولا عمل الفرق بين من شهد من لم يشهد الوجوه على الاول لا . فقام الغيبة على وجه من العلم
 الوجوه الكفا الذي قد يكون عنها بالعرض عند الوجوه اصل على الثاني الا ان يعلم علم المشهور عليه المشهور له بانكار حقه مثلا وبذلك يظهر
 قوة القول بالنفس على الوجوه المذكورة ولكن في كنف الثاني قد حمل نثر من النص المذكور على عدم الوجوه الحق بوجود
 ثبت به الحق المشهور به وغيره واستشهد على ذلك بما سمع من التهمة والجامع ثم قال فقولنا ثم ولم يشهد عليها بمعنى انه لم يشهد عليها الا كفا
 عنه لغرضه وقول فطلبنا منه الشهادة بمعنى انها يطلبها منكم لا تستغنا عنه بقوله اخبرنا انها لم يشهد اي استغنا عنه بغيره واحتمل في
 النص الثاني الاول ان يراد بسماع الشهادة سماعها وهي نقا عند الحاكم بل هو ظاهر من يكون الاستغنا عنه ظهوره يكون المعنى انه اذا سمع المشهور
 بحق ولم يشهد اي لم يطلب منه الشهادة للاكتفاء بغيره كان الجواب ثم قال يراد بسماع الشهادة سماعها وهي نقا عند الحاكم بل هو ظاهر من يكون الاستغنا
 عنه ظهوره يكون المعنى انه اذا سمع الشهور شهد بحق ولم يشهد اي لم يطلب منه الشهادة للاكتفاء بغيره كان الجواب ثم قال يراد بسماع
 الشهادة سماع الاشهاد والقول اي اذا سمع الرجل يشهد على حق والشهور يقولون الشهادة ولم يدع هو الى التحمل كان الجواب بين التحمل وعدم ثم قال
 ويحتمل الثاني اي جواز مسلم الا خبرنا انما يطلبنا منه تحمل الشهادة فهو الجواب بين التحمل والعكس بناء على وجوه الغيبة وعدم وجوه التحمل فان شهد
 شهد بحق اي ان تحمل كونه لاداء والا فلا لانها لم يشهد اي لم يتحمل الشهادة لها فاشهدا غيره واكتفاء به فلم يجز عليه لاداء عنها للاستغنا عنه
 ثم قال وفي النزاع المتكوفي المختلف من قبل الكافي الشبهة على كلامه فذلك لا يخرج طاعتك ما جميع لك بل لا ما في وجوه لفظة النزاع بل قد عرفنا في
 انكار الشبهة ظاهرا وصريحا فماد ذكرناه النص الذي يمكن ان يشهد على كل امر الجاهل بالصدق والجليل عليه ما ذكرنا الددعا الى هذه الاختلاف
 الواضحة في النص الذي يوجب المدكورة فيها كما ان لا ادرك وجوه على لفظة النزاع النص مفسر بالفرق الحكم بين الموضوع وكذا
 المتفق بها اصرح منها في ذلك وتما ذكرنا ما علم النظر فيها الحديث في الرضا بل ما في المسالك بل ما في غيرها من الكتب كما اشتمع تمام التحقيق
 ذلك فيما ياتي ان شاء الله وان كان ما ذكرناه هنا اما لاخباره في روايته هو العالم المستكين الراعي في التبع بالشهادة في حق الادب من قبل
 السؤال من الحاكم في مجلس الحكومة بطريق التهمة الى الشاهد انه شهد للمدعي وذلك ليدفع عن ذلك فتمنع القول بل لا بد من ان يشهد كما اصرح به
 واحد في كنف الثاني انه بما قطع به لاحقا سواء كان قبل دعوى المدعي او بعد ما ولعله العدة في الحكم الزبوي لا التعليل بالتمة الواقع من كثير وقد
 ان المذنبها على ما جرت من الادلة شرعا لا كل حجة من جنس آخر ان الحق بسماع الشهادة بلا استدعاء اقرب من المتبع الى التهمة مع تلك فاعرف بقول
 شهادته عند العدة الدليل على اعتباره هذه التهمة وان كانت متعلقة في العدة كما صرح به لا رد سبيل ضار هو مؤيد لما ذكرناه سابقا في اول البحث فاعلم
 من اعتد على الملا في التهمة النص الاما خرج حتى جعل ذلك صلا بجمع الجرح ان ظاهر كلامهم اصرح به واد المتبع بالشهادة وان اشغلت التهمة عنه
 الاحوال يكون المشهور لجدولة المشهور عليه صدق لا وغيره لان وعلم من ذلك ان كان منه جهلا بالحكم الشرعي غير ذلك ومن الغريب انما فاضل
 الرضا يقول في نهاية المتبع هذه القوس مدحا انصر الخلق لاحقا الى الغالب الذي تحصل منه التهمة لاما يشمل هذه الافراد فم قد يقال ان دليل
 كون المتبع حجة شرعية الاجماع لا يوجب منع ان فقد التهمة وانما كالتباعد والعدو ونحوهما من دفع شهادته لوقال ان يحق المنع هنا احثا الاذن
 من له الحق في سؤال الشهور كما فقد سابقا في كتاب القضاة وكون الشهادة قبل ذلك نحو الذين من عليه قبل الاذن من صاحب الحق وبما ورد في ذلك
 ان غير واحد من اصحابنا ذكر احتمال قول شهادة المتبع في المجلس الاخر بل في المسالك خبرها اختاره ولوان المانع التهمة كان المضر الورد مطلقا اما بنا
 على ان المانع ما ذكرناه في حجة البولج بل يوجب ذلك المجلس انهم جعلوا الاذن من صاحب الحق بطلانهم وهذا جديدا الا انه ينافيه بطلان المقدم وغيره بالتمة
 فالاولى القول انه حجة شرعية بل لا اجماع في يور المؤيد بالشهور المذكور في عرض الدم ان لم يكن من مؤنثا ثم يحق قوم يقولون الشهادة قبل ان
 يشهدوا واخرهم يشعروا لكنني حتى يشهدوا الرجل قبل ان يشهدوا قال في نفوس الساعية على قوم يشهدون من غير ان يشهدوا مع وود من انما
 تقوم على شرائط الخلق الا ان المتبع لا يفتقر الى ما علم كونه موثقا للاجماع ما غير ذلك من القبول في المجلس الاخر ومنهم من كون المشهور من وجوه
 كما كثر في خبرنا وانما بل من جهة الشهادة للصالح العامة كالقضاة والمدارس نحو طائفة المتبع بالشهادة القبول فيها وانما المشهورين
 الاصحاب في حجة قبل لا يوجب الخلاف في ذلك لاما يحكي من الشبهة في التهمة التي هي مشهورة بسماع الحق في المشهور موافقة المشهور ولا خلاف
 قول المتعمد وغيره قد كانت كمال الفاضل في بعض كتبه اذ هو لا ياتي في سفر الله على الاقل بل هو لا ياتي في كنف الثاني لا كذا الثانية لا شرا ان اصل المشهور
 الحق به لعل او لا شرا كره بين الكل على انه لو جعل المتبع بالشهادة لكانت كمال الفاضل في بعض كتبه اذ هو لا ياتي في كنف الثاني لا كذا الثانية لا شرا ان اصل المشهور
 كانه في ماضينا لا ابتداء بالذكور ليدل بها الا بعضهم في الشهادة لا شرا في الامم نصيبهم وموجب الوفاء على لينة محصور الى غير وجوه
 المصلحة اذا عرفت ان التومنين اجتمع كانت الشهادة منهم موقوف على وجوههم كان ترجيح من غير مرجع مع لزوم الدليل قبل ولا الشهادة
 بخلافها من الامم والعرف والنسب من المنكر وما اوجبنا الواجب ليدلنا على قبل والجمع بين ما من الخبر في قوله الا خبر كره الخبر الشهادة لو

في جميع
 من جميع

ذو
التبرع

[illegible]

دعا اور اخلاق
نہایت محبوب
عبدالرشید

فی ترتیب

من الاستغفار فان لم يعلم المستحق بوجوب القصاص يجوز بقوله انا الذي فعلت باك فلو فرض القصاص فاشبهت فلا تضر ان شئت فقل في القصاص
ان بلغه فلا مرك ذلك ان لم يبلغه فوجها من انحق ادى فلا يزول الامن جنة في المالك البتة لا اكثر ومن اسلم الزمارة الاكثر وغر القلاد على
الاول فلو تعد الاستغفار منه بوتره وامناعه فليكثر من الاستغفار ولا عمل الصالحه حتى ان تكون عوضا عما باخذ هو القصة من حسنة ان لم يغفر الله
حتى لا يصيبها بغير تكامل الوار وان قد حدث القتل اما الحق المالى اذا استحققت فانه ينقل الوارثة ويتردد بغير دفع العثم بابرانهم من مكدان ينقل
من كادى اى اودع وضع هو واحد من دونه وبعض المتبرهن الى الوارثة بعض المتقاربى منه ففى مستحقه اوجه فقلت الظاهر جدا عينا الخلو من
توابع الذنب في التوبة منه التوبة قد فرضنا التوبة على قومه منه والعزم على عدم ابقائه دعوان الله على ذلك لا يتحقق الا بالخل مما تبعه منه
واضحة الغضاخروج كوز ذلك اجبا اخر نعم لو فرض كون التابع من افراد الذنب كذلك فرض التوبة عنه يخرج ذلك بعد تحقيقه بذكره لو كان
عن ظلم الناس الغرض وجود ما لم عند فلا توبة في الحقيقة عن ذلك الامح يخرج قائلين وارجاعه اليهم بطريقة الشرعى والا هو بان على الظلم محلا
ما لو بان عن قبل الناس مثلا وان قصر بينك القصاص من نفسه اذ هو نياح وولنا الحق التقبض في التوبة ويمكن نزول كل من اطلق على ذلك
قد يظهر من البهائم في ربه المفرغته من ذلك فانه بعد ان ذكر جملة من الكلا في التوبة والخروج من توابع الذنب نحو ما مضى منهم قال واعلم ان
الامنان بما تتبعه الذنب من قضاء الفوت اداء الحق والتكلم من القصاص الحد فذلك ليس شرطا في صحة التوبة بل هذا واجبا راسيا
والتوبة صحتها بها ما تصير لكل واثم وهو يخرج منها فلنا ولا بنا في ذلك ما ورد بعض النصوص المحولة على ازالة التوبة من سائر الذنوب نحو قول
امير المؤمنين في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتوبوا الى الله توبة مضوحا ان التوبة بجمعها سبعة اشباع الماضى من الذنوب التوبة للفرار
الاعادة وقد انظر الاصلاح المحض وان تعز على ان لا تعود وان يذنب نفسك طاعة الله كما بدتها في المعصية وان نذبت ما راع الطاعة
كما اذ فيها حلالات المعاصى وقوله الله قد وقع فلا يقول استغفر الله تعالى شانه تكليلك مل تدركما الاستغفار وان الاستغفار درجة لعلمين
هو انهم اقع على ستة معاصي الله العزم على ترك العوا اليه بد الثالث ان تؤدى الى المحل من حقوقهم حتى يلقى الله سبحانه
ليس عليك بصفة الرابع ان تعد الى فرجة متبقة ما فؤك حتما الخامس ان تعد الى التمسك الذنب على التحذير فذهب به الا حان حتى يخلص لكل ما
وينشأ بينهما لم يجد من الناس ان يذنب الجسم له الطاعة كما اذ منه حلوة المعصية اذ لا يخفى عليك كوز المراد التوبة من سائر الذنوب بل الطاعة
الفر الكامل منها خرون انك لا تكفى في جلا لمرات قطع الانفس والافرة المسوة لوجهها بل لا بد من صلاحها وان لا ما حصل بحرمها من
السواك ذلك لا يكفى بحل المعصية بل طاعت المعاصى كدورها ما عجزت تركها وعد العوا اليها بل يجب نحو آثار تلك الطاعة بانوار الطاعة فانه كما
يرتفع الى القلب من كل معصية ظلمة وكذا ربح كذلك يرتفع اليه من كل طاعة نور وضها بل لا بد من طاعة كل معصية بطاعة قضاها بان نظير
الثاني الى مجانته ومغضلة ويطلب لكل مثله منها حسنة تقابلها باثباتي بذلك الحسنة على قدر ما في ذلك التوبة منكفر استماع الملاهي مثلا لا يتكلم
القران والاحاديث والسائل للنبية وهكذا كما يعالج الطبيب لمرض ارضا ما وقد يكتحل لعله الاخلا بيا امثال هذه القامات وعلى كل حال
فمنذ احو اخر غير التوبة عن نفس الذنب التوبة التذلل على ضله بل في التوبة عن بعضهم عدا عينا العزم على عدم العوا اليها وان كان الظاهر خلاف ذلك
العز الزبول لازم لذلك التذلل ومنه فلهذا ان ظاهرا لكل الزبول الخروج من الحق المالى بالايضا الى صاحبه لو الوار البهتان كان متخرج
على وجهه لم يبق عليه شيء فبهذا الظلم بحسب المال عن صلاح لا يرتفع الايض الى الوار وانما يفيد الوصول الى الوار ارتفاع الظلم عنه بنفس المال اما بحسب
فالظاهر تعلقه به اللهم ان يقال ان التوبة تكفر ذلك فغيره فانها لا ترفع حقوق الناس وانما هي ترفع حق الذنب من حيث التوبة عليه والله تعالى
عقلا او معاص على خلاف ذلك اما حق الناس فلا بد من وصوله الى مستحقه لا طريق لهذا الحق واشاله بما ليس احد المعصية لاصاحبه التوب
الى الله تعالى شانه تجل ذلك عنه الا حلال عليه ذلك الشرع الا بهتال سخوها فقل الله تعالى هو القصة بارضه عن ظلمته كما هو له جاهه
ذلك اذ في الادعية الماثورة عنهم ومن ذلك يظهر ان المال كذلك لم يصل الى اذنه الى اخر الا بد منه طالبة التوب وان كان الاخرون منهم مطالبين
وعنه وطالبة من حيث عكسه وقاعد العدل لا ينقض انفسا منه للجمع لكن في جميع من يدين بيمينه الله اذا كان للرجل على الرجل بن فطلة حتى
ما ثم صالح ورثته على شيء فالتك اذ الوارثة لم يبق فلو التبت لتوبة منه في الاخرة وان هو لم يصلح على شيء حتى ما لم يقض عنه فلو
باخذ به ما يات ما ذكرنا وقد علم به فتر اذ لكن السلة فلهذا الجدة فان الامر في اليوم الى من لا يشتبه عليه الحال ينصف القضاء من الغناء وله
كتاب المحكم كذا لا ينادى صم ثم لا كبيرة الا احصوا من اجل شقال في خبره ومن يعل شقال ذرة شريره وفي المتك ابا كثيرة ذكر جملة منها
علها الكلا واخر وعلها الاخل وقد ذكرنا نحن ما يتعلق في التوبة وانه لا بد منها من الاستغفار والايكفى منها الاستغفار في كتاب المكاتب منه يستحق الحكم
عنه فواو النجدة القائمة للعبد الا حاز من الحسنات التي يرحمها اذا هذا التجا ولو تبعوا من الله تعالى شانه اعملها وارضاهم فانه المال المالح المصير الله
العلم الوار الرحيم المسكين المسكين اذا حكم الحاكم تبه في الشهرة وما يجمع لقوله كان فهدا بعد الحكم فجمع بلا عكس فيها
بل لا اشكال ان كان حاصله بعدا فانه قبل الحكم متبعا البص فينا الله وان كان حاصله قبل الاقامة على خبر يقتضيه نحو حال الشهادة التي
فرض كون الحكم بها وخفى الحكم ان يقض هو من غير محكم شرع بياضا من غير القضاء نعم لو فرض الاختلاف في الاجتهاد في بفضه لو
فرض تبه ربه فضلا عن غيره وهذا في السالك طريق التوبة ما سابقا بغيره من عا بما سابق على الشهادة طلب بعد من قبل كلامه على
ارادة استمرار الى من الشهادة التي يحكم بها من السابق على ذلك بما فانه مشروطة الغضا الله هو الفصل المبني على التمام التابيد وان

مجلس الشورى

المسلم

غلام
ملک

بني
في
في
في

انه لا يجوز الادعاء عندنا ولا عندنا كالمخبرين ان البينة التي لا تقضي العلم بقضاء الحكم خصوصاً مع مكافئها بما في قولها حال القضاء
بالحج او غير ذلك لا يقضي الحكم المحل شرعاً على الوجه الصحيح المبني على الدوام والثابت الموافق للحكمة التي لا بينة المفروضة خصوصاً بعد سؤال الحاكم
المجوع للمصنف فخرج عنهم انه يستلزم ليدل على شاهد بل لو فرض بقاء خويج له بطلان الحكم ليرتق فائدة الحكم بل ليس الفضل فضلاً عن لو بان الخويج على
وجه بطلان خطأ الحاكم فيه بغيره ونحوها لا يمكن ان يكون ذلك الا على ما لا يصح على ذلك بل على حكمه بعد النقص بالنقص بالاجتهاد ما يرشد الى خبره ولو
السبب عندكم في الخطا المشترك في القائلين وقد تقدمت كتاب العقنما الذي يقع المفاظ والاصل في انشاء الله والله العالم **الصلوة على محمد وآله**
طاهر المولد فلا يقبل شهادة ولد الزنا اصلاً على المشهور بل لا يصح شهادته عظمه كاد تكون اجماعاً بل هو كذلك في الحكمي الانصاف والمعاد في الفسنة
الشرائز لا يحكم بكفره وشرعاً وان وصفه بالاسلام وصنام من عدله بعد الدليل على ذلك بحيث يخص به ما دل على اسلامه وصبره به كما عاين
في الادلة الشرعية كما بينا ذلك في كتاب الطهارة بل لنصوص المعبر المستنبضة المروية في كتب الاربعة وغيرها التي فيها الصحيح غير المتغير بل عرفنا
الادلة الصحيحة الجلية عن ابي عبد الله عليه السلام من شهادة ولد الزنا فقال لا ولا يصح خبره في بصره مثل المجنون عن ولد الزنا لا يجوز شهادته فقال لا فقلت
ان الحكم بغيره نعم انها يجوز فقال اللهم لا تقدر بغيره لان الله الحكم وان لم يذكر في لقولك عن بصائر الدجاء وابنه مسند الى ابيان بن عثمان
وكذا عن الكشي في كتاب الرجال مع اداة فليد الحكم بغيره واما انما الله ما يؤخذ العلم الامن اهل بيت بنزل عليهم جبرئيل خبر محمد مسلم قال ابو
عبد الله لا يجوز شهادته ولد الزنا وخبر راجح بمقتضى ما جعفر بن يونس لو ان اربعة شهداء عدا بالزنا على رجل فيهم ولد الزنا لم يحل لهم جميعاً ان
لا يجوز شهادته ولا يؤم الناس في المروءة عن تفسير الشك من المروي عن الصادق عليه السلام في ولد الزنا ان لا يجوز له شهادة ولا يؤم الناس لم يحله نوح التفسير
وقد حمل فيها الكتب المتروكة في المراسل عن ابي عبد الله ان نوحاً حمل الكتب التفسيرية ولم يحمل ولد الزنا الى غيره لك من النصوص ومن الغريب في
المسالك من المناقشة في سند النصوص لا يصح حملها من قال لا لانه لا يحمل من نصوصه حتى من ابن ابي عمير لا يحمل ولا يثبت في المروءة
الاسناد لا يوردان ولد الزنا لا يجب من ابن الجندب انه شر التثنية وغيره لك ما تكون المناقشة فيه اخيراً ثم ذكر بعد ذلك ما يقتضي الميل
الى قبول شهادته انما لا يجب من انه لا حاجة الى صحة السند بعد الاجتهاد والاعتماد بما عرفت من انه اظهر بعض الافاضة في مناقشة السند
فان كثيراً منها معتبراً غير من ذلك كله انه بعد ان حكم عن التيق في المبسوط نقله عن قول القائل قال هو قولك لكن اجابنا بان دل على انه
لا يقبل شهادته قال لا يجوز معارضته اجابنا اصلاً لا تقضي الرجوع عما قواه ويجوز العدل عن الاجابة لوجه يقتضيه فقد وقع له كثير ووجه
العدل واضح في قول الادلة من الكفا والسنة على قبول شهادته العدل ظاهر بينا ولد الزنا ومن ثم ذهب اليه اكثر من خالفنا ذلك هو ليل فشاء
لان الله قد جعل الرشد خلقاً فمقتضى ذلك الامام في الحكم بل على هذه النصوص اشارة اليهم فان كثيراً منهم فافطيم المولودة كما افما
ابيه نصوصه لم يخلل المحسن ذلك اوقعة في الوهم اعراضهم عن اهل بيت الوحي كما انك قد سمعت عن الشيخ الاجماع على عدم قبول شهادته بل على قوله
هنا اجابنا مشعر بكون الحكم مفروضاً من عدمه والعموم فخصه من خرج من غير ما كان البؤران يقع من مثله الشك في هذا
الحكم المعروف بين فدا الامامة ومناخهم ثم قبل والفاصل الشيخ في النهاية التي منى اجابنا وابن خزيمة في المحكي عن ابي عبد الله في العسر من المال
مع مسكه بالصلح بدو ابنة نادرة هي رواية عن ابي عبد الله المشرك كما قبل من الثقة وغيره عن الصادق عليه السلام عن شهادة ولد الزنا فقال
لا يجوز الا في الشيء السبيل اذا رتب منه صلاحاً التي اجابنا عن ذلك في المصنف الفول بالموجب ان قبول شهادته بالسبيل يقتضي المنع من قبول البينة
المفتواؤا بالسبيل الا هو كثير التثنية الى ما دفعه فاذا لا يقبل شهادته الا في اقل الاشياء وليس بكثير التثنية الى ما دونه الا لا دلالة له
لا يملك ان كان لا يحمل من مناقشة الامانة لا باس به خصوصاً اذا كان غرض الاما التخصيص بل عن الثقة فيكون ومن امنه الى ما صرح به في
هذا الخبر فان التثنية اعظم من ذلك بل في المروءة عن قول الشيخ عن علي بن جعفر عن اخيه اسئلته عن ولد الزنا اهل يجوز شهادته قال نعم يجوز
شهادته ولا يؤم ليشرك الا لها لكن في الوسائل انه رواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه لا يجوز شهادته ولا يؤم وكل حال فالمسئلة مفروغ
منها نعم فلا يقتضي عدا جوء حكم الاسناد بل في العدالة عليه خبر مؤيد النقص والعقول قد تحمل صحة الطلاق مع حضوره
محضه وان كان لا يقبل شهادته به لكن قد يمنع اعتباراً على وجهه في عدم جواز شهادته مطلقاً وانما قصر عن رتبة الشهادة في كل
اعتبارها الشائع مجازاً عن موضوع الشهادة من رتبة او غير ما فلا باس هذا كله المعكوكا له ولو شرفنا ابن زنا واما لو حملت جاله ذلك الشهادة
وان تالته بعض الاسان بلا خلاف ولا اشكال لا يطلق الادلة وهو ما فهمتم الى افاضت حمل العد بحسب النسبة علماً بالاطلاق من المقتضى ومنه
انه لا وجه مع كل شيء كالفراش نحوه يقتضي خلافه بل ولو لم يكن فراشاً على الاصح نحوه مما جله التي في كل طريق المانعة الظاهرة في خصا
المعكوكون المشكوكين فيها لا يخرج العواضد ان لا يقبل بغيره اكل شرعي في الحكم بطهارة مولد كل من لم يعلم ان ابن زنا والله العالم **الصلوة على محمد وآله**
الثاني فيهم بصير شاهد شامداً والضابط العلم الاما خرجنا انصافاً من الشهادة بالاستفاضة لقوله تعالى ولا تقنموا الذين ليس لك به علم وقوله
تعالى من شهد بالحق وهم يعلمون ولقوله صلى الله عليه واله وقد سئل عن الشهادة هل ترك الشمس على شامداً فاشهد او دعي وهو الانسان فخرج عن
عنه لا تشهد بشهادة حتى يقرها كما تفر كذا في خبر الكوفة في ان رسول الله لا تشهد بشهادة لانكروها فانه من قضا كتب كما يابون فخرجنا مما
المحسنيين سبيل لكتب البينة جليل جعل في جمل انما نعلم انهم اشهدوا على ابي في الكفا اسنى بحسب خبره فندوا اذ ك
الشهادة وقد عرفت انما شاهد علم على محض ان اسنى الكفا ولست اذكر الشهادة او لا تجب الشهادة على من اذكر ما كان اسنى في الكفا اول

رد
مخالفتها

بني
في
في
في

فوق
الاشياء

من الضابط الموقوف على الحق من الحسن الاول لا بأس بالشهادة على اقرار المرتبة ولا يفسد شرفه لانها من جنسها
كانت لا يفسد بغيرها ولا يفسد من غيرها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها
قوله من غير فائده ولا يفسد من غيرها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها ولا يفسد على اقرارها
اراد ان يشهد على امره ليس لما هو عليه بل لان الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
لشهادة هذا كمالها الى الحق لا الشهادة على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
محول على الشهادة المستفادة من قولها لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره
ان مستندها الى الشهادة انما المشاهدة والاشهاد على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
والولادة وانما لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
جبل يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
عبد الله من شهادة الامم بالاشهاد فقال يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره
للاولاد دراسا لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره
فوليد بالاشهاد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره ولا يفسد على امره
سكن انما الكثرة في شغل العلم المشاهدة والاشهاد على امره لا يفسد على امره ولا يفسد على امره
تجربوا الشهادة مع ذلك فدرست ان الضابط العلم لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
كشف للشك ولعله يمكن استثنا الشهادة فيها الى التواتر لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
بهم الاستثنا اليها بواسطة او بها وبغيره ان ذلك لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
في ذلك من الاشياء بل العلم هذه الامور بالاشهاد على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
والصواب بالاشهاد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
ثم حذر في الامور التي لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
الى الحسن من عمل البصيرة موقوف او قد يقال له عفا ولغة انه غير خاضع للشك واشترط العلم المطلق في الحسن من العمل
مطلقة بعد احتمال ان يكون المقصود من اشراط التبيين على كفاية الحضور الذي لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
انه لا بد مع الحضور من العلم لان مطلقة بكفي هذا وسما كان في التيقن ونحوه اشياء باعتبار الرتبة ونحوها مما يستند في الحسن الظاهر مع ان العلم
المستند الى اشياء اخرى لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
التي انما في الحضور قد لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
الشهادة عندهم القطع المستند الى التماسح الاستقفا فيما بينها الا ان لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
الاشكال الثاني من غير التواتر والاشهاد على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
الكلام في رتبة اشياء حقيقة الشهادة لنا الان لا بأس بالاشهاد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
نكن حاضرين في النصيب على البكر وغيره في النصيب على البكر وغيره في النصيب على البكر وغيره في النصيب على البكر وغيره
شهادة لنا ان لا اله الا الله تعالى شأنه وان محمد عبده ورسوله شهادة حقيقة لعدم الحضور فيها وبالجملة لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
من حقيقة شهادة الامم اذا اشبهت بآدم على ما عرفت من كون المدا على العلم بل على الامور لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
بالسمع ان لم يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
بالتواتر ونحوه مما يفتقر الى الشهادة انهم بالواسطة وقد عرفت سابقا ان الشهادة عرفت سابقا ان الشهادة عرفت سابقا ان الشهادة عرفت سابقا
انما عرفت في هذا من التواتر انما هو كمال المشاهدة من المعكوفين عند اختصاص الشهادة عندهم بالروية والسمع الذي
ذكرها حشر في صدقها على المعكوفين من الحسن الذي لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
الى اخره من ان من اعتبر العلم بالاستقلالية لم يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
للعلم اخرجها عن الضابط الموقوف لادلة التواتر وانما كان من المعكوفين من خروج الشهادة عن الحسن الذي هو عين الحضور انما عرفت في هذا
لها لا حجة الجاد بل الظاهر قد عرفت انما كون العلم بالحسن من الحسن الذي لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
فيها لم يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره
انما عرفت في هذا من التواتر انما هو كمال المشاهدة من المعكوفين عند اختصاص الشهادة عندهم بالروية والسمع الذي
الرواية لا تختلف غالباً واتفاقاً في غير ما عرفت في هذا من التواتر انما هو كمال المشاهدة من المعكوفين عند اختصاص الشهادة عندهم بالروية والسمع الذي
المود الملك المطلق ثم ذكر بعد ذلك التماسح والاشهاد على امره لا يفسد على امره بل الشهادة على امره لا يفسد على امره

فيما
يأتي

[illegible]

الفرض بمقتضى الواحد لافساق باعتراف ذلك ليس من كل ما يدل من غير ما عرفت من منع جواز الشهادة بالامكان التكميل لافساده ضللا عن الفرض
 الاشارة بذلك الى الشهادة بمقتضى ما هو كونه ذلك على ما شرعنا لا يقتضي مطلقا مما اذا المتبرع به العلم المعنى لانا جعلنا الشارع حكم العلم
 بالاشهاد اجراء الاحكام كما هو اخبر من يظهر ان النظر في جملته من الكلامنا فخرج لوسعه ويجوز ان يكون هذا في مثل ما هو كونه وقال هذا به وهو
 ان الشئ في المبتدأ متحلا لان سكوتة فمعرض ذلك مضاعف لوجوه وهو جاز ان يضمن الى ذلك فرائض اذ العلم بالتحال اما التكون حيث
 انه يكون فيمكن كونه والاعلى الرضا غير قابل منوع احتماله غير الرضا قطعا احتمالا مشابها لاحتمال الرضا وليس في الاول الفرضية فانفص
 الحكم برضا محض وند سكوت البكر من الاقوال لان اعطاء الفرائض انما تفي بعمل القبول والاشهاد بالاستشهاد وان لم يقد العلم الاول الشاهد
 بالاستشهادة لا يثبت السبب على البينة ولا يستغنى لان ذلك لا يثبت بالاستشهادة التي هي طريق الاجماع او مخصوصة لا يثبت الشاهد للملك اليه
 مع فرض اشارة الشهادة للسنة الاستشهادة والامكان كما ذكرنا في السبب الذي لا يورق له شروع لا غير المصلحة كما في السبب اما العلم
 الى ان الاشهاد لا يكون من كونه الذي لا يستغنى بل لا خلا وان اخبر عن ثبوتها لا سيما في المصلحة فيه لكن لا يخلو عليك تصرفه بل لا يخلو
 لوجوه الاول كان على وجه لا يخرج من المصلحة فقول الشهادة بالملك ونحوه وكذا لان الفرق بينه وبين الثاني بالسبب في التبع والتكلف
 لان الملك اذا فرض تصرفه بالاستشهادة لم يرفع الحقيقة اليه يكون من بيع مع حصول ما يقتضيه جواز التبع في المصلحة كما في جواز التبع
 في التبع بل يثبت الجزم بل اذا فرض كون الشهادة بالملك انه من شراء مثلا اما اذا كانت بلفظ الشراء فقد يخل بكون الملك فيها الصديق كما
 شهادة واحدة وان عدل بكون الفصل فهو مقتضى البينة في ضمنه الفرض عما استغنى الا به الله ان يقال ان ذلك من قبل اشارة التبع
 الى ان ما في القطع من جزم اجراء الاحكام لا انما موضوع متجدد على كل حال ففي المسالك فظهر الفائدة فيما لو كان ضالعا مدع خ
 له شهادة بالملك سبب غير استغناء فان بينة تخرج على بينة هذا التكميل لافساده ضللا عن الفرض الاول الذي يثبت
 التبع كما في التبع والاشهاد لا يثبت الا في المصلحة المطلقة بحد بينة ذي السبب الذي يثبت بالاستشهادة عليه وكلفت بينة اخرى التبع
 لم يثبت سببا بالاستشهادة في المصلحة المطلقة بحد بينة ذي السبب الذي يثبت بالاستشهادة عليه وكلفت بينة اخرى التبع
 وبانه مع فرض كون التبع منها ظاهرا ولو انما العلم لا يفاضل الجاهل والعاقل الثاني ان الشاهد بالملك مستند الى الاستشهادة في بينة الملك
 او شاهدا الشاهد بها البينة النص والبناء ولهذا من استغنى الملك امكان الاطلاع على ذلك فيضمن اليها ويقوم مقام ذكر السبب في بينة الملك
 بالملك بها المشاهدة البينة النص لضعف لا يخالصها في المصلحة اذا اجتمعت الثلاثة فانه اقصى اليك وعلى كل حال لا لوجه لا يفتقر الى
 ما دل على قول الشهادة العلى والبينة النص لهما من الاستشهادة في المصلحة المطلقة على التبع بقوما مقامه ان الملك مستغنى ما يخالصها
 انها طريق من طرق لا يفتقر الشهادة به بعد ذلك في اخرنا ما يخالصها من الملك المستغنى من كل واحد منها فخرج لو كان لو كان لا يفتقر الى
 احتمال ترجيح العلم لانه يفيد الملك الحالى عند مقتضى الغرض ان الملك مقدم على البينة لان البينة تحمل غير الملك من العارية والاجا
 بل النصيب كذا الملك انهم في شئ معناه ولكن الوجه عند النص ترجيح البينة لان السماع قد يحمل إضافة الاختصاص المطلق العقل الملك غيره
 فلا تزال البينة تحمل خبيرة انما هي كما في المسالك اذا كان يحصل ان اذارا فلا مثلا فان لا لم يخل الملك الاختصاص التكميل لافساده ضللا عن الفرض
 محتمل ان الدان ملك خلا من ربح لا يصرح بالقصود في البينة واللام من فرض المسئلة على الوجه الاول لبتم التعليل ببناء الحكم لمقتضى
 من ترجيح الملك على البينة ان كان المطلق البينة السنن في الاستشهادة عام من ذلك فخرج كلامه الاول الشهادة بالملك مع بكونه من
 الاحتمال على تقديره بمعنى ان وان اشهر الملك لكن يمكن كونه الواقع الاختصاص وشاع الملك وان الراد بالملك الشائع الاختصاص وان كان كما
 قوي فخرج ضعفه خيال الزيادة السبب في احتمال البينة من فرض كون السماع على وجه السبب الاضافة امكن وموقوف الاحتمالية السبب في
 احتمال البديل قد توفرت في اصل جزمه ضللا عن مقتضى البينة لان انما يثبت الملك الفرض عند شئ وجعل شئ مع شئ ظاهر من وجهه وشي
 ولم يثبت جزمه السماع فيما يظهر منه الملك بل هو شبه السماع في الاطلاق انما الذي يقال به فلا يورق له في بينة فلا يخلو من الخراج دون
 فلا من فرضه فاما كذا المسالك لا يثبت لانه لا يثبت الا خلا كما في الكفاية ان النص بالبناء والحد والاجارة ونحو ذلك فهو الملك
 فيمن مانع من ان يقدرك ذلك ليشهد له بالملك المطلق اذا كان مع ذلك استغناء انما يثبت المسالك عن الشئ الاجماع عليه بل المشهود ذلك وان لم يكن
 مع استغناء بل على ظاهره في الرجب في المنع كذا الاشكال في البينة كونه مجمعا عليه بل على خلاف النص يرجح بل على السبب في السبب
 وعلى الاحتياط في بينة وان كان لا يصرحها الا على وجه جزم من حيثها في حصة قال له فعل اذا رايت غنما في بئر جعل يجرى لسان اشهاد
 له قال نعم قال الرجل انفي بولا اشهاد له فقله له فقال ابو عبد الله في مثل الشراء من نعم قال ابو عبد الله فقله له من انما كان
 اشهر به ملكا لك ثم يقول بعد ذلك الملك فهو مختلف على ما يجوز ان يشبه من من ملكه من قبله البينة قال القاضي لولا انما كان
 للسبب في بينة المصلحة بالملك من النص للزوايا التكميل لافساده ضللا عن الفرض انما يثبت على ما قبله لا خلا في حق وان استشكل فيه في بينة المستغنى
 فيشكل في النص وان كان من بينة مستند لا انه يجرى باعتراف المسالك انه موافق للقوانين الشرعية ولكن لا يصر على غيره من النصوص ثم
 في الرضا من منه النصيب في الوسايل من على ان يجرى بغيره من حيثها قال انما هو موافق قال لا يجرى بغيره من حيثها حكم الله في المسألة قال لا
 قال فان كان به السبب على شئ ومقتضى نصيب ان يجرى بغيره من حيثها قال لا يجرى بغيره من حيثها قال لا يجرى بغيره من حيثها

في المصلحة
 من التبع

في المصلحة
 من التبع

عند حصول العلم وان وضع في جملته من البشارة الاجماع على جواز الشهادة به مع جتماع الثلاثة وانها تعصى الممكن نكران ذلك بحسب حله على ما استنفذ العلم منها
 ذلك مما سمعته الخبر الزبدي والا فاعلم المذكور لا يحد منه هذا الاجماعا المتأنيه للعقل والتقليل لما هو كثر في الهندس التي على ان الشهادة
 بجملتها عند الشاهد من احوالها لا يمكن ان من الممكن الشهادة له بنفس الواقع مؤلفا له لا يستغنى عما وادى احدى لنبته لما ذكرنا ان الاستدلال
 فانه قد كره بعضا منه بل قال في اخر كلامه لا يجوز الشهادة بذكر العلم حق مع جتماع الثلاثة وبظهور انهم من الشهادة التي في المقام لا يجوز بالملك لا
 مع استفادة العلم من حقيقة مدعته عبارة المقضي النافعة لتقليد المنطق بعد جواز الشهادة حق مع جتماع الثلاثة بل قبل العلم هنا يقتضيه ذلك
 واقع العالم ولا الهلك بهذا التامل فما ذكرنا لغيره بقل اجماع وخبر خبر ونحو ذلك اللهم الا ان يقال انك بعد عرف من انه لا حقيقة شرعية للشهادة
 ولا مراد شرعي بل هو باقية على المعنى العرفي فكل ما تحت التسمية فيه عرفا من الطرق الشرعية والاساس الشرعية جازا الشهادة به لا من حيث كونها
 طريقا شرعيا بل يقتضيه الشهادة الشاهد ونحو ما بل لصد الشبهة وهذا هو المراد بقولهم ان الشهادة مع جتماع الثلاثة اقصى الممكن كما انه ملوح
 احتيا لتصور لو يلاو اليه كذلك غير ذلك من الامتياز ان المراد به حقوق التسمية العرفية من هذه الطرق الشرعية فربما ان بعضهم يحقون النسبة
 المرزوقا النص القصر بالاجاز وبالبعد الجرح ونحو ذلك كون المراد في الشهادة بمقتضى اسباب والطرق على ما يحق في النسبة العرفية اي كونهما الا له
 ومكانا من املا كوكذلك البين اما ما كان من الطرق الشرعية لا يحكم بها التسمية العرفية ان حكم شرعا من جهتها بالملك فلا يشهد بها كما سخطا
 وشهادة العديين نحوهما وهذا اقصى يمكن ان يقال في المقام الا انه يجوز ان يعلم انه وان جاز ذلك لكن بمقتضى احوال الشاهد باعينا فانها بالملك لا
 بنفي المحافظة على ما الواقع ولا يجوز عليك جوا اجماع ذكرنا في الشرائع وغيرها العالم المستكمل للشهادة قال المصنف في النكاح فيجب
 اما على ما قلنا اي من احوال العلم فلا بد من شيء واحد ما على الاستغناء المبنية لعالم القبول فلا اوفى للشاهد ولو لم يسمع الاستغناء
 لبطان التوفيق مع مقدار الاوثان والشهوات والنكاح فلا مانع من ان خدجته وجه التوفيق كما نفقوا انهما اتم قاطعه ولو قيل ان التوفيق لا يثبت
 بالتواتر كان لنا ان نقول التواتر لا يثبت الا اذا استند التماس على حصول من العلوان المحبذ لا يجوز ان يشاهد العقد لاعتبار القبول بل يثبت من
 مستند الاستغناء التي هي مستند الطبقة الاولى وكما هذا شبه لقول لكن لم يعلم من المصنف بهذا النكاح اذ هو ان كاشا ثبوت النكاح اولا لا
 بمعنى القضاها بما يثبت فقد كره في كذا القضا انه يثبت بها التبعة واحتمال اجبا العلم في القضاها بغيرها بخلافها فانه كفي الاستغناء المبنية لظنية
 الظن لما ذكره من الدليل لصحبه بل ما عليه بل التسلط عليها بما ذلك كما انه يصح ان كان المراد جواز الشهادة بمقتضاها خاصة وان لم يقد علم
 بجملتها من احوالها من الشهادة بمقتضاها العلم وان كان هو لك فهم منه بعضهم اورد على كلامه لا يخرج المسالك بان الطبقة الاولى السامعين العقد
 المشاهدة المتعاقبة بالتوفيق والزيادة لان التوفيق كان ذلك الوقت من اهل قريش وعمر ابوطا المتوكلين ويجوز ان يحسن في هاشم فيقيم
 ومن اهل من جمع قريش وحده بجزيرة ان كانت من اجل ابوتها قريش والقبضة في كبرها مشهورة وخطة في الطب في السجل الخرم جميع من قريش من بن دعي
 العقد المتبخر التواتر قد علمت بعد استنا الطبقة الاولى في مشاهد العقد ومما صار المنع انما الظاهر كونه ذلك معلوما بالتواتر لا بغير
 شرائط فلا يثبت الاستدلال به على هذا المطلق وفيه من جلالته ثم فهم غير ذلك لا يقتضيه مقتضى مشاهد العقد بعد التواتر كما ان الان بالوكيد
 في توفيق بينا التاليفين اولادهم لا يبلغ الشاهد من اللفظ العقدية لكن لم يستفهم بشبهة ذلك على وجه يحكم العلم بذلك ان لم يكن طريق
 التواتر فلا اقل من احتمال كونه كذلك قد علمت التواتر واخذ المنع بينهم ولعل الاولى في حصول العلم من الاستغناء الزبدي وان لم يجوز لاجماع
 شرائط التواتر فيها نحو غيرهم من افراد الاستغناء في البتة والعلو غير ذلك المستكمل للشهادة الاخرى يصح منه حمل الشهادة فلا
 الادلة في دفع ادانها بمنع على ما يتحقق الحاكم من اشارة القائمة وفقا للفظ من خبره في اقراره وعقد خبرها وان جعلها اعمد بها على ترجح الاداة
 باشارة كغيره من لا يفرق عنه لم يفرق في مرجع بناء على ان الترجمة من الشهادة المستعترضا العقد وفقد كونا الاشكال فيها سابقا وعلى كل
 حال لا يكون الترجما شاهدا على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته اصلا لا بشهادة المرجعين فها وذلك ان شهادته نجاة من شاذلة التي ابداهما كلف
 الترتيب مثلا من صاحبه وانما ستره المترجما ان لم يرفع منه شارة بخبر الحاكم لا يفرق شهادتها بناء على قد سماع شهادة الفرع مع وشاهد
 هذا ولكن في التامع الرابض ما حاصله من انه لو اراد ان يشهدا تساعا على الاخرى باقراره فليشهد بالاشارة التي افا منه اذ عليه ولا يقيمها
 بالاقوار انك فهم منها لاحتمال خطائهم في فهم تحقيق الكذب في الاخرى لعله مراد من علل المنع بنصر الاقوار بالكذب المطلق لاحتماله كالحل
 وغيره والانه يشكل الحكم بالخطا الكذب فقد علم الشاهد باقراره ويحصل له القطع به من اشارة فلا يكون كذا ما كلف بطلان الله الا ان يكون
 المراد ان الاقوار حقيقة في الامتناع من الحق باللفظ الدال عليه بحكم الشهادته ويكون بالاشارة مجازا وادارة من الاقوار المطلق بنصر اللفظ
 بغيره في غير جاز او اطلاقه من دعواها بغير كونه كذا وبغيره نظرا فان فرضه في غير واضطر على اذنه الاجبا بالاشارة من الاقوار في الحقيقة فلا
 كذب فلك قد يقال ولا انما اشارت الاخرى كاللفظ من خبره في كلفه بالظاهر منها كما يكفي في الظاهر منه جميع الموضع لكن الانصاف قد خلوهذا
 عن النظر وثابا لا يثبت الاشكال في جواز الشهادة عليه بالاقوار بمعنى الالتزام مع القطع بالمراد من اشارة بل لعله كذلك في غير الاخرى بل على
 ان المفهوم من اشارت الاخرى غالب المستند الى قرائن الاحوال التي لا يمكن نقلها او يتعذر تكليف الشاهد بنقلها متعذرا ومتعذرا عن عرف
 مدار الشاهد على العلم وما ذكرنا بظهور ذلك الحال في الترجمة انهم فاقوا الله النازع الثالث من مستند علم الشاهد ما يقتضيه غالب الى التماس الشاهد
 كالنكاح البيع الشراء والصلح والاجاز وغيرها من عقود ايقاع خاصة التمتع كفي في لهما اللفظ ويحتاج الى البصر لغيره فلا يلزم فلا بأس

في دفع الوقف
 في دفع الوقف
 في دفع الوقف

في شهادته
 في شهادته
 في شهادته

في دفع الوقف
 في دفع الوقف
 في دفع الوقف

[illegible]

بالشعير

مکتبہ
فیاض
کراچی

عليه جلا واربع سنة فلا يجوز شهادتهم ولا يبرحم لكن ينسب حد الزاني في مؤبدا بغيره بعد اقراره من الطلاق يجوز شهادة الشاقي المحدث مع الرجال
الى التعرّيج بنفي الرجم فيمنع النصوص السابقة ولا ينافي إطلاق النصوص الاربعة المنزلة على نفي بطلان الحديث فيمنع النصوص في الزنا وفتح منبذ
المجلد بشهادة رجلين واربع سنة دون الرجم فاقا للحكم عن الشيخ وابو ادريس وحضر ولختان الفاضل في القواعد خلافا للحكم من المتقدمين
وابي الصلاح الفاضل في المختلف فلا حد أصلا للأصل لأنه لو ثبت بشهادته الزنا لم يثبت الرجم والتالي باطل للاختصاص الكثيرة الدالة على بطلان
مثله بيان الملازمة دلالة الإجماع على جواز الرجم على الحصن الزاني فان ثبت هذا الوصف ثبت الحكم والأفلا واستوجبه المسالك هو لا ينافي
مقابلة النص ما عدا خلافه في أصحابنا انه يجب الرجم بشهادة رجلين واربع سنة وثلاثة رجال وامرأتين لم يخفف في الأدلة بل المحقق خلافا كما
ولما كان الحكم من المفتح الغيبة لا يجوز شهادة رجلين واربع سنة بل عن ظاهر الحسن والمفيد سلا وروايتهم في الزنا مطلقا للنصوص على
في الحد وروايتهم بشهادة رجلين واربع الرجم قول الصافي في صحيح محمد مسلم انه شهد ثلثة رجال امرأتين لم يبرحم الرجم ان كانها منه لما عرفت
والصحيح المزبور فعمله الشيخ على التبعة او فقد شرط من شرط القبول وحيد ثم غير الزنا من اللواط واليقين بان على مقتضى ما دل على اعتبار الزنا
الرجال مؤبدا بغيره جليل ابن حمران قال للشافعي هل يجوز شهادة الشاقي في الحد قال في الفصل حد وقال امير المؤمنين في خبر عثمان بن ابراهيم
يجوز شهادة الشاقي في الحد وفي القود ونحوه في خبر موصي ابنه جليل بابتداء الحد على التخييف وروايتهم بالشهادتين فاعطى الحكم عن علي بن ابي
نقيب الحد اذا شهد امرأتين وثلاثة رجال منزل على الزنا بغيره بعد اقراره من الطلاق سابقا وكذا حكم له في الحكم من مقتضى بل عنه في المختلف
الحد بان زنا ثم في حكم الوكيله اضافة التحق الى الزنا في ثوبه بامرأتين وثلاثة رجال لكنه لم يأت بالانكاح لان كل من اللواط والتحقيق ثبت بان
الزنا الا انه يستحب اثبات الزنا بثلاثة وامرأتين او رجلين واربع الى القيد في الغيبة لا يثبت الزنا الا بثلاثة وامرأتين وكذا
حكم اللواط والتحقيق بل اجماع الطائفة وفي الدور عن ظاهر ابن الجهم شهادة اللواط والتحقيق للزنا في البتة بشهادة الزنا وعلى كل حال هو انزل
بتاذا ذكرنا اجماعا ان كان يشهد الحد بغيره بعد اقراره من الطلاق سابقا كونه اللواط كالزنا وان التحق الدعا كاللواط في الرجال الا انهم لم
يمازج من النصوص السابقة لولا اغضاها بالثبوت العظيمة وعلى كل حال فقد ظهر ان لا يثبت الزنا بل لا شيء من الثلاثة بغير الثلاثة
عزله حتى شهادته رجل في الزنا وان حكم في خلافه بغير الحد بل ان الاصل ظاهر في هذه السابقة المعصية لشهادتها العظيمة والاجماع ينفي
لكن لا يخفى عليك في عبارة المتن من التماجد وكان لا وعد اللواط والتحقيق قوما والزنا قوما اخر كاصنع الدور من الامر به كل بعد من النصوص
اي ما هو حق الله نعم ما ثبت لبقا قد عدل بين قوما عدل ذلك من الجماع الموجبة للحد كما سقته وشرب الخمر والردة والتفان وان كان في الاول على التماس
ايضا كالقذف وغيرهما لا حد فيها كالكفر والزند والاسكابل وقل كما ما يشتمل على الحقيقتين كالبغوة والولاء والعدا والبغض
المتعدد بل الصغور القصا لا طلاق ما دل على موطنها من النكاح والسنة وفي خبر سمع عبد الملك بن عبد الله كان يحكم في مذنب او اذا شهد عليه
رجلا عدلان مرضيا وشهد الفالبينة بغير شهادة الرجلين بسبيل شهادة الالف لا يدين مكي وفي خبر عن خالد بن زيد عن علي بن ابي طالب عليه السلام
السلم قال مثل سوا الله عن الناصر فقال اذا جاء رجل عدلان فبشهادته عليه فقد حل مدعيه غير ان النصوص بالخصوص والمجموع في حد التوبة
ذلك وح فلا يثبت شيء من حقوق الله نعم بشهادة امرأتين ولا بشهادة رجلين ولا بشهادة الشاقي منفردا وان كثرت بلاطلا اجماعهم للنصوص المتقدمة
سابقا في بحث الشاهد البين من كتاب القضاة وقد ذكرنا تحقيق الحال هناك فلا حظا من هذا كله في حق الله تعالى واما خصوص الادوية فثلاثة اولا في انما
ثبت الا بشهادة رجلين فلا يجوز فيه الشاقي من ضلوع الانفراد ولا البين مع الشاهد في الدور من ضبط الاحقاد للرجل فان كان من حقوقه ليس
ولا المقصود منه المال في كسبه فلهما وهو يطبع عليها الرجال غالبا وما لا يكون ما لا ولا المقصود منه المال لكن لرافقة النصوص على ما يبعد بل فيها
بناهم وكيف كان فقد علمنا من ذلك كبره الاطلا على الغيبة الاجماع عليه لكن من المبسوطه كونه بشهادة الشاقي منفردا في المسالك يستنبط الى جماعه
انهم وان كانوا لا يتحقق منهم الاما حكم من اذنت له لا بأس بشهادته مع الرجال في الحد ولا نكاح ولا طلاق وعلى كل حال لا ينبغي ضعفه للاصل النصوص
الكثيرة كصحح الجميع في حد الله انه مسئلة من شهادة الشاقي في النكاح فقال يجوز اذا كان معتمدا بغيره كان على بقول لا يجوز في الحد المحدث بغير ابراهيم
المحدث معتك عبدا قد يقول يجوز شهادة الشاقي انما لا يطيع الرجال ان ينظر اليه ويشهد عليه يجوز شهادته في النكاح لا يجوز في الطلاق ولا في الدم
المحدث وخبر محمد الفضيل مسئلة الحسن انما ثبت له يجوز شهادة الشاقي في كراه وطلاق ودمه لا يجوز شهادة الشاقي انما لا يطيع الرجال ان ينظر اليه
اليه وليس معتمدا بغيره يجوز شهادته في النكاح اذا كان معتمدا بغيره في شهادته في حد الزنا اذا كان ثلثة رجال امرأتين ولا يجوز شهادة رجلين واربع
سنة في الزنا والرجم ولا يجوز شهادته في الطلاق ولا الدعا في غير ذلك من النصوص التي يمكن ان تكون مقطوعة منها ان لم يكن دعوى الزنا وما مع ذلك
عن المعاضد بالخصوص ثم كشف لك احتمال كون المراد من جنس الطلاق هو مع بعد جهاما لا يقبله كالكفر عن العلاء العوايا ساندا الى محمد بن
عن الزنا بما كتب اليه من العلاء حلة ترك شهادة الشاقي في الطلاق والحد لا يصفه من الزنا وبما بان الشاقي في الطلاق لذلك يجوز شهادته في الزنا
موضع ضربة مثل شهادته العلاء وما لا يجوز للرجال ان ينظر اليه بغيره وادب الحسن بن عبد الله مسئلة من شهادة الشاقي في النكاح بلا رجل
معتمدا الى ان قال كان امير المؤمنين بغير شهادة المرء في النكاح عند الانكاح ولا يبرحم الا شاهد عدلين فلهذا ذكر الله تعالى في الزنا
فقال ذلك الذي اذا لم يكن رجلا او رجلا واحدا بين المدعي والمدعى اليه ان كان امرأتين او امرأتين بغيره بعد عنده وغيرهما
ومن لا يبرحم معا على الاجراء منها انها بانها امير المؤمنين وقد تقدم الكفاية كتاب القضاة واما الخلع فظاهر المصدا والاكبر على ما كشف لك بل

[illegible]

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم

فوق العباد

الشيخ الفاضل
في جليله

مفتی زور

[illegible]

فی تحقیقات
محقق
اصل
طیبت

اسم

في تحصيله
منه

اعدل لما حق انتم اخصا بانتم انتم تغتلب شهادة الفرع لنقطته هاهنا الاصل وفيه انه يكون قطع الاصل من مقتضى مقتضى المقتضى المقتضى
بالفهم العظمي والاجماع مما قبل من ان الفرع ضعف لاجتهد للعدل اليه عن الاقوال اذا سكن ولا ينقل الى البحث عن الاصل الفرع جيبا وهو زيادة
ثبوت وان كانا معا كما ترى بما سمع من الادلة على صحة الاصل على شاهد الاصل وبغير ذلك فها هو ان يكون مثبتا للمطلوب فلا اقل من الثلثة تناول اوله
الاجتهاد بشهادة الفرع للفرع الاصل عند القبول وما ذكره من زيادة اخصا بانها في ذلك كانت معتبرة وخصوصا بعد ما كان كون انكار الاصل او شيئا من
اسباب النقص كما في كسنا للثبات وكيفية كان فيتحقق العدل بالمرض فمما لا ينفك عنه ان لا ينفك عنها خلافا لبعض العامة فاعتبرنا القصر فيهم من غير
نقد الرجوع الى من له ليدفع غير انما ضابطه او المقتضى عندنا من انما المقتضى على شاهد الاصل في خصوصية بحيث تصح الاستدلال بالامانة كما هو مقتضى
قول الباقين اذا كان لا يمكن ان يقيمها هو لمعنى من ان يحضر بغيرها فلا يلزم في الاجتهاد بشهادة الفرع من العلم بقوله الاصل على شاهد الاصل ولا
يكفي بعد راجعا صاحب الحق اياه ومن هنا ينقد على شكل بناء على ما سمع من المسالك سابقا من ان يجب على الشاهد الفرع لو طويلا لانه الشهادة
وهو عند الاجتهاد بشهادة الفرع في غير شاهد الاصل احتمال تمكن من الحصول ثم يرتفع الاشكال بناء على ما قلنا من عدم وجود ذلك على الشاهد
والعصر والرجوع مما قلنا ثم اننا انما نراه انما الشك المربو الى عينه اذ فيها فلو فرض ارتفاع العدل بعد انما جعل حكم الحاكم لم يمتنع لك من قبول ما لم يلو
ارتفع قبل الاصل لانه لم يمتنع بها كما سمع فيتحقق الحال فيها انما الله ومن ذلك يظهر الوجه فيها ذكره المقدم وغيره من انه لو شهد شاهد الفرع فاعلم بان
العدل بشهادة اعدلهما فان شارب الطرح في القصر المروي في الكافي والثالث والعقير في العبدية في جبل شهد بشهادة رجل فجاء الرجل فقال له اشهد
فقال في قوله اشهد اعدلهما وزاد في انقضية ان كانا عدلهما فاحدا ليجوز شاهدته وكذا في صحيحنا المروي في الكافي في التمسك لكن زائدة الاول موضع زيادة
العقير في الخبر السابق ولو كان عدلهما واحدا ليجوز شاهدته عدلهما في الثاني لو كانا عدلهما ليجوز شاهدته وعلى كل حال ففي المتن والنتائج هو ان
ان الشرط في قبول الفرع عند الاصل من الشك في النهاية والقاصر الصدق بين العدل بهما بل بان حصة من انما انكر بعد الحكم واما قبله فطرح الفرع
وقرب منه الفاضل في المختلف كانا الخطا بذلك الجمع بين ما دل على شرطه فقد حصل الاصل في سماع شهادة الفرع بين الخبر المروي في محلها على
بعد الحكم والتابفة على العكس فيندفع الاحتكاك المذكور في المقدم لكن فيه لا شاهد لهذا الجمع بل ظاهرنا في سماعه من المقدم وغيره فيعيد جميع الادلة المروية
بعكس ذلك من غير من عند الخلاء عند الالتفات الى اننا بعد الحكم معلنين بنقضه فيستحب بل نسب الادلة الى الاصل كما هو في الاجماع عليه فلا
اشكال في قوله وكذا ما نحن الانشكاك من عند الالتفات الى اننا الاصل لو قبل الحكم مع عدله لعدلهما وناجيهما فها هو في سماعه من جميع الادلة
السابقة ومن هنا نصبت المقدم لدفع الاشكال المروي بقوله وما يمكن اي دفعه يفرض موضوع المسئلة فيما لو قال الاصل اعلم الا ان كذا الفرع في
عليه ففاضل في القواعد على التورود وكذا الحكم من غير لكنه كما نرى انه موضع ثمة للشك بين الاصل من عدله في شهادة الفرع مع حصول شاهد الاصل
انك ما هو من انما اوتى بها عند العلم بها لا شاهد له بل لا وجه للحمل بقوله الاصل ان كان هو الاصل في قوله عدلهما لفرع في قوله انما
الفرع ان كان الاصل اعدل فضلا عن التساوي بل قبل هو من انما في الرواية وهو شاهد ومن هنا استوجب بعض الناس طرح الخبر المروي في
لذلك لا بد من السابقة عليها خصوصا بعد اشتغالها على قوله في شهادة الرجل الواحد على الواحد ذلك هو ما انفك عن مل الاجماع النصوي في
الرياض فها هو في الشك في المبسوط والحل بان من هو الفاضل من غيرهم في الجملة اكر المسالك بل المشهور مطلقا كما في المسالك في هذا زاد الاول
كما في هذه المسئلة عامة المناقحة مع من من نحو اجاعهم ثم قال له اقر به لعله اقرب للثقة المرجحة للادلة المنقذة على هذه الرواية سيما مع طعن
الكثرة والاعتناء من اسلمها بالتمسك بل الاجماع كما هو في قوله من انما انما في قوله الاصل انما في قوله انما في قوله الاصل انما في قوله الاصل
حصل الثلثة المشهورة فكيف يحكم على دفعه وما بنا باننا انك من هنا فاسقا عنه في العامة في اثباته انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله
الشهادة التي كانت انما في الشاهد اذ رجع قبل الحكم له في الحكم ورايها بان الاصل احكم ولا شهادة وبها المثل الى انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
وبل في غاية المراد دفع كل الاشكال بان لا يبر من انه يشترط في اخصا شاهد الفرع لعدلهما الاصل ان يكون في ذلك التماسك لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
والفرع من غير ما نرى لا يمتنع في الاجماع في شهادة الفرع للاستدلال بالاصل في زيادة الكلفة بالبحث عن الرجوع للتدليل امامه للثبات فيمنع تناول العباد في الجملة
لو رجعوا بالان ذلك في الشهادة الفرع بل ظاهر كلامهم في سماع شهادة الفرع في شرطه عند شاهد الاصل انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
جامعية الخبر في شرطه العمل بما سندا وعلى هذا فان الاجماع بالجملة قد جعلوا بهما وان اختلفوا في مقتضى المقدم من الفاضل في القواعد في قوله في
قول الاصل اعلم بل الفاضل الاصل في الاحتكاك في شرطه قبول شهادة الفرع بتقدير حصول الاصل فها هو في ظاهر الخبر في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
كذا المقدم لا يرد على هذا انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
بطلانها في الاجتهاد بشهادة الواحد الفرع اشد من انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
دس على شرطه عند حصوله في كل فرع كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
الاول في مقتضى شرطه في الاصل في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
انهم لما بعد حكم من غير انما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
تناول الحال المروي في الشهادة والاجماع في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما وانما في قوله كذا لعدلهما
كما لا يخفى في مقابلة الشيخ في هذا وقد مر في عدة اسانيد قوله له اشهد انك لا ينبغي لاشك في احتمال التورم والشهادات وغيرها كما ان المسالك

[illegible]

5/15/20

مَدَنِيَّةٌ دَائِمَةٌ

الشيخ محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن عبد الله

والأشهر على قدم

۱۸۸۸

[illegible]

برجل آخر فقال لا هذا الشارح وليس كذلك قطع به انما اشتبهنا ذلك بهذا ففقد بينهما ان منهما نصف الدية وربع شتاها على الآخر واستمع
 القبول والنصون وان لاجلها نالا باطلا قوما ولذا كان الاكثر من بينهما على ما بعد الحكم والاستبقا فالعلاج الحسن الاول لا ندم مع ذلك وكشف لنا الاكثر
 القبول اذا كانا معترفين بالعدالة والقبول ولعله للعقوبات التي يقصر الخبر الزبوني عن تحصيلها ولكن لا يخفى عليك مكانا منصرفا لو كانا معترفين بالعدالة
 والقبول ولو لو اغلظنا فضل المبسوط الجوهري بغيره وفي المسالك جميعا احدهما المنع لان العاطفة معروفة لظاهرهما الوجوب لا من التعريف كان من حتم
 التثبت والاحتياط وعلى هذا فنزعت شهادتهما ولو قلنا لاحد فلا بد وبوجه من ان يثبت عن الصادق في اربعة شهود على رجل محض بالزنا ثم رجع عنهم بعد ذلك
 الرجل فقال ان قال الرجوع وهن ضربا للحد واعز للدين وان قال تعدد مثل لكن فبذل تكليف لظاهر جميع فلا ريب في العند بغيره كالاربع سقوط الحد منها
 ختم اولونها من الشهادة التي بدلتها وكذا اخذنا في كشف لكنا السقوط لما والمرسل مع هذا الجواب ليس بجواب على انه يمكن حمله على المقصر فاقبل ثم ان قوله
 وعلى هذا لا يكاد يظهر له معنى محصل موافق لما ذكره ولا فساد له لو وجبا بعد الحكم والاستبقا وانلف المحكوبه لا ينقض الحكم اجماعا بغيره فاما الى الموصل
 السابق والتبني الخاص ان شهد عندنا بشهادة ثم غيره اذ لا بد من احوالنا الاخرى وهو عن شتاها من الزنا كان من المؤمنين بها خذ بالاول للكلية
 اخرى واستصفا العقدة والحد ما دل على صحة ما يعلم فساد الرجوع بدل على شتاها الا ان كان يمكن كون الرجوع كذا با بغيره لا نكار بعد الاقرار ثم كان
 الزمان مثالا وقيمة او قصاصا او دية او نحو ذلك ما استعصره على الشبهة التي هي السبب في الاصل على وجه القوة على المباشرة عا كما هو مخرج لو وجبا بعد
 الحكم قبل الاستبقا فان كان حد الله كما ينقض الحكم في المشهور للشبهة الموحية لسقوط الحد المبني على التخصيف بل كذا لو كان لا بد من الحد الذي اشتركا
 بينهما كما بين الادك كحد السرقة لا شتركا لاجتماع السقوط بغرض الشبهة بل لا اجتهاد في من ذلك خلافا محققا في القواعد عبر بلفظ الاول مشعرا باحتمال
 العدة بل قال متصلا بذلك الاشكال في حد الاول اقوى لعملة لا نه حكم شرعي صمد عن اهله محله لم يعلم كافر فبذل ذلك لا ينافي الشبهة فاما
 نعم بقولنا حكم النوايج التي لم يثبت بالشرع سقوطها بالشبهة نحو ما سميته شتاها الفرع فيجوز اخذ العدة الموطوءة وانه وبغيره اكل البهائم والموتورة المأكولة
 ويجب بيع غيرها في بلد اخر وكذا الحكم في المحكوبه تارة او على التمسك بغيره فانه لا يفسخ فله الشبهة لكن تبقى ستماله واعداد زوجه ورجل في القواعد
 لو وجبا قبل استبقا القصاص يثبت وهل ينقل الى الدية اشكال فان وجبا ما رجع بها عليها مع انه في حد القصاص من الحد الذي نذر بالشبهة بخلاف
 منعنا ولو سلم الحاقها بها احتياطيا في التعاقب لا انتقال الى الدية التي هي انما يثبت في العدة صلحا والفرع سقوطها بالشبهة منعنا اخر ومن ذلك يظهر ذلك
 المحال في قول المقص وفي بعض الحكم فيها حد ذلك من المحكوبه ومن المرسل الزبوني المعتمد باستصفا العقدة والحد ما قبل الاستبقا فاما بعد بآية
 الى لانه لا بد من ان كانا كذلك بعد الشك بسبب الرجوع في حصوله من الحكم ولكن لا يثبت ان الاول اقوى حتى في العقوبة كالفضل والنجح الى لا يدل
 في الحد وعرفا والفرع ان احصل في المسالك انما هذه الشك في الحد لا تعظم خطرها وعد استدل ان كانت البضعة منها كذا حتى لا يصلح معانها للثبيل
 كما هو اوضح وما ذكرنا بغيره انما هو قولهم ما لو حكم وسلم المال للمحكوبه فوجوب العين قائم فانه اول بعد النقض ما سمعت لذا كان الاصح
 واما للشبهة ان لا ينقض الاستبقا العين بل قبل ان عليه عاتمة الشك بل لا القدر كما يهمل من المبسوط ان وجبا بعد الحكم وبعد الاستبقا لا ينقض
 حكمه بل خلافا من سبب السبب الا وادعي انما لا لا ينقض انما خلافا شاملا للعرض بل عن السرور والاجماع عليه هو الحق بعد لانه السابقة في خصوص
 الشك في لا يخفى عليك جوابها في المقام هذا ولكن في النهاية وبحسب الوسيلة والشك والقاضي قد العين على صاحبها ولا غرامة على الشبهة لا ما ذكره ثم
 من الوجوه الواضحة القاطنة بل ما من الجامع من الزيادة بل قبل يمكن ان تكون هي رواية جميل عن الصادق في شاهد الزور قال ان كان الشك في ثمة
 بهن من على حكاوان لو كان ثمة من بقدر ما انلف من الراجح ان كان ثمة لا يخفى ضرورة اعتراف الرجوع من شاهد شتاها الزور الذي في رواية الزبوني
 المراد بل المحكوبه كونه شاهد زور والراجع لو صرح بكونه كذلك لم يعلم بانه كذلك لا يمكن كذبه ذلك كما هو اوضح وما سمعنا يعلم ما في كشف للشك من احتياط هذا
 القول معللا له بان الرجوع كشف عن بطلان ما استند اليه الحكم من الشهادة الظاهرية كذبهم احد القولين بالاصل برائتهم من الغرامة اذ هو كذا في المشكوك فيه
 المشهور ان كان مثالا وجبا موجبا للقصاص استوفى وجبا فان قالوا تعددنا انصق منهم ان امكن القصاص ان لو اخطانا كان عليهم الدية في اولهم لا نه شبهة
 عدا وكشف لكنا لا يثبت باقرارهم لان تصديقهم العاطفة وبطلان كان الوجه القليل بقولهم حدنا واطنا ان قالوا لا يهمل ذلك الامن بطلان ولو
 وجبا ومنع مانع من قبل ذلك على الازام بالدية لا نه لا يهمل امر مسلم او وقف الحكم حتى يعلم الحال ولو بان ينقل القصاص على فعل الدية بموت ونحو وجبا
 لا يخلو ولها من قوة وان قال بعض اعدنا وبعض اخطانا فعلى المقر العدة قصاصا وعلى المقر الخطا نصيب من الدية ولو لم يكد مثل المقر بالعدا جاز في القصاص
 على بغير صاحبته لفضل البعض وجزاها مؤلفا جبا بتمام كل ذلك مع انه لا خلاف في شئ من قبل الاجماع بغيره لقيمة لقاعدة قوة السبب في المباشرة وهو ما يعقبا
 وما ورد في تلكا القصاص من حكم المشتركين في الفعل عدا مضافا الى خصوصية المقاتل التي فقدتها من مرسل يثبت عن الصادق وحسن محمد فليس على الاقر
 ومنها خبر التكنون عن ابن المؤمنين انه قال في رجلين شهدا على رجل فقطع به ثم رجع احدهما فقال شية عليها فمدا دية البهمن اموالها وقال في اربعة
 على رجل باهم ذاب مع مرتبة بجامعها وم ينظر فوجهم ثم رجع احدهما فقال شية عليها فمدا دية البهمن اموالها وقال في اربعة
 وجبا كلهم فقال لو اشتهه عليها غرامة الدية فان لو اشتههنا بالزور فلو اجمعا ومن قوله الثاني يعلم ان المراد من قوله الاول رجع حدنا فقال له اخره وجو
 معا وان كان التكميل احدهما بقرينه قوله شبهه علينا ولذا حكم بغير شتاها معا الدية وهذا في المسالك بعد ذلك ما المن قال وكذا لو شهدا بالزور ففضل اول
 المحض فوجهم وعلى غير المحض ففضل ما منه لكن منا بغيره لم يهمل الدية لا نه عند شية الخطا القصاص الفعل المؤد الى الفضل والظاهر انما يهمل لكن لا يهمل وهو
 شهدا بآية وجبا لا مثالا حد فمما ثم وجبا انما الظاهر كافي القواعد انهم بضمونج الدية ولم يهمل احدهم بل في كشف لكنا وان تعدد الكف لا تمام لم

17

فصل فی شرح

فیاض الطبع

في كتاب الشهادتين

في كتاب الشهادتين

لا تمام بقولنا شهادتهما وان دخل بهما ثم طلعا او لا وكان المستي بقدره مثل واكثر ووصل اليها فلا شق لها عليها لانها قد اختلفت عوضا فلو اختلفت
من البضع بناء على ضمانه وان كان المستي دونها في مهر النكاح فلهما التفاضل وان لم يصل اليها المستي ففي القواعد جملتها ما فيها من مهر مثلها لانه عوض ما قوته
عليها وهذه نظر هذا اذا كان المتي للنكاح الرجل ولو كان المتي مولودة فان طلق الزوج قبل الدخول ان قال ان كانت زوجتي فمولا فلو ضمن الزوج
خلف المستي وان كان الطلاق بعد الدخول فان كان المستي المذكور شهادته ان يدين مهر المثل ضمن الزوجة لا الزوج لان ضمان ان ساوا او نقص ولا
يفسك ذلك بعد جواز الدخول لان كفاية الزوجية لانه يمكن فرض وهو الامر به ذلك مع عدمه بالحال فانه يجوز له الدخول بحكم الحاكم فاذا فرض وجوب
الشهادة عا شهادته من النكاح بمهر مولا ضمن الزوجة لانها شاهدة على الوجه الذي عرفت لو شهد ابو عبد الله الزوجة بحكم الحاكم فاذا فرض وجوب
رجوعها القيمة للمهر المثل على المهر المثل للزوج ان جعلنا البضع مضمونا او لا فلا ولو شهد ابو عبد الله النكاح ففرض الحاكم ما يدينها ثم
رجع عنها مهر المثل على القول بضمها البضع فلا ولا فرق في هذا الضمان بين تعدد الشاهد وخطاها فربما في **الاول** قد ظهر لك ما ذكرناه
نما في حق ان الشاهد مولى ما ثبت بهما اذا رجعا معا من شهادتهما بعد الحكم بهما واستبقا المال بينهما التسوية للشاويهما في النسب المقتضى ان كان
رجع احدهما ضمن النصف لو ثبت الشهود به بشهادة امرأتين فوجوه ضمن الرجل النصف ضمن كل واحدة الزوج لانها معا بمنزلة رجل ولو كان
شوته بشهادة من ضمن الشاهد النصف كل واحدة الزوج لانها معا بمنزلة رجل ولو كانت شوته بشهادة من ضمن الشاهد النصف لم يضمن لان
النظام هو الحق بهما معا ولو قبل شوته باليمين لا عزم عليه كما انه لو قبل شوته وحده باليمين شرط ضمن الكل وبما احتمل النصف على كل شاهدة
اذ لا شك ان لكل منهما مدخل في الشهود وقد تقدم بعض حكم في ذلك في كتاب القضاء ولو اكدت الخالف نفسه اختص الصا سواء رجع الشاهد او لا
وكذا كل ما رجع المذكور يخصص بهما ما استوفاه ولا عزم على الشاهد هذا كله لو كان الشاهد اقل عند ثبت به المشرع عليه ما لو شهد اكثر من العدل
التي ثبت به الحق كثلثة مثلا في المال والقصاص مستند في الزاوية قبل الحكم او بعده قبل الاستيفاء لا يمنع لان الحكم والاستيفاء لا
ضمنا على احدهما كان الزوج قبل الحكم وان رجع ونكح الاستيفاء بعد الحكم ضمن بضعة فاقا للحكم من الشك ونحو سبب ثبوت الحكم بالجميع ثم عرفت
بن مسلم السابق الذي منه يعلم انه لو رجع ثلثة الشهود في المال ضمن الثلثة وبما احتمل عند الصا للاستيفاء الحكم الا ان يكون مرجعا بكثر
الشهود في صواب التعارض للاحتياط البصر في الحكم ولو شهد بالثلاثة استند وجع ثلثة العدل معتبرين بالتعدد فلهما القصاص بناء على المختار بعد
تلقى الدية عليهما ولو لا الخطا فاعليهما ثلثة الدية وان رجع احدهما السادس والقصاص بعد خمسة اسداس الدية وعلى الاحتمال الاشياء علىهما
وان رجعوا ثلثة مخطئين فعلى الاول ضمنوا نصف الدية وعلى الاحتمال اربعها بالثلاثة شراك العلة بينهم من غير مرجع احتمال القرعة وان رجع
اربعة فالثلثة على المختار والنصف على الاحتمال وان رجع خمسة فخمسة اسداس على الاول ثلثة ارباع على الاحتمال وان رجع ستة فثلثة ارباع على الاحتمال وان رجع
على القولين بل منه يستفاد ان هذا المختار في الاحتمال في الاقوال الخارج عن الزائد على المختار فاما ما ذكرناه بعلم الحال فيما لو كان الشاهد
عشر نسوة مع شاهد رجل فيما لا يثبت لثباته فافرجع الرجل اذا التجرى به على ما ذكرناه ان رجع ضمن السادس ثم عرفت من ثبوت الحكم بالجميع لكن
من ابين ومحمد ان ضمن النصف لا يثبت ويعلق النصف لان الفرض هو الشك في الرجل لا فوقه فهو بين اثنين والعلة لذلك ان الصا
ومعترده ولكن في غير محله لما عرفت في قوله امرته وولدها من غير على اربع مثل ما علمه لو رجع الجميع فعليه المختار السادس وعليها نصف السادس
على قول ابى يوسف عليه النصف عليها نصف العشر على ما ذكرناه من الاحتمال اشق عليها بل لا على كل من رجع منها ثم اذ عرفت ان اثنين وكذا ما ذكرناه
بعلم الحال في الفرع الثاني وهو لو كان الشهود ثلثة مثلا في المال فثلثة ارباع لو رجعوا فاحد منهم الظلثة لو رجعوا فاحد منهم الظلثة ولو باطل في
المضم ان لا يضمن الرجوع وحده وهو ما ذكرناه سابقا من الاحتمال لان الباقين ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم به بشهادة غيره للشك ولو عرفت
ان الاول اخص الشك وان شهد بل لخص ما لا يضمن ما لا يضمن بالاحتمال من المصنف كما انه لا يضمن له الا ما ذكره وفيه ما عرفت من صدق الشهود بالجميع في
وكذا الكلاهما لو شهد رجل عشرة نسوة فوجع ثلثهن قبل القائل من عرفت هو المختار ان كل واحدة منهن نصف السادس ولا شراك في ثلثهن فكل المال
والاشكال في بناء على ما حطرت في المضم كافي الاول المذكور وجع احد من الثلثة **الفرع الثالث** لو حكمه فقامت عليه بالجميع مطلقا غير معتبر بوقت
لم ينقض الحكم هو فوق لاصل الفقه واستصحاب ذلك الاحتمال بعد الحكم وهو غير ناقص بل لو تعين الوقت هو مستفاد على الشهادة ففرضنا على ظهور
اختلال من ان الحكم بذلك كما تقدم الكلاهما سابقا وكذا انقضى الكلاهما لو كان الضيق بعد الشهادة وقبل الحكم وانه لم ينقض الحكم بذلك عند بعض وكيف
كان فاذا انقض الحكم ولم يثبت الحكم به فان كان حاد فلا اجر ما فلا توجد على الحاكم قطعا ولا على كل من وكله فاشبه وانما تكون للحمل الدية في
المال لان خطا الحاكم في ذلك فيه كما هو المثل عندنا قال امر المؤمنين في حين الاصغر ان ما اخطا القضا في دم او قطع فهو على يمينه مال المسلمين وعلى
روى من يقين امر المؤمنين عاقله غير الخطا لانه ليس كما شرع ذلك في ذلك العكس والمنصون من قبله الذي هو كما لو قبل من المسلمين بل لم يخطا ولو
في حق موكله عليه فخطا الوكيل من المسلمين في حقته عو بيت ما لهم المعد المصالح التي لا ينبغي ان ذلك منها ولا لادى الى ترك الحكم بالشهادة يجوز ان
ضرر الدرك فاعرض المولى من امر العثمان في ماله واضع الصنف بل مناعة الاضواء وغيرها ولو كان المحكوم بقصاص وكان المباشرا الى القصاص
هو الوكيل فاما ان ادى الوكيل من مباشر في الفعل ومن قوة سببه حكم الحاكم في ذلك الاشبه عند المضم وتبطل الفاضل انه لا يضمن مع حكم الحاكم وانه
ولكن لو قبل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية فضلا عما لو كان قبل الحكم وقبلها فاش او لا بعد ما بدل على اعين الاذن في الاستيفاء بعد الحكم بل العمل
ظاهرا لا تركة باو سنه من قبله وبما ساقص على المختار ووجه انه منه كما روي لو سلم فلا مدخله في قوة المباشرة على التفتيش لو سلم وشاويهما

في كتاب الشهادتين

بِأَنَّكَ رَظِيقٌ مُلْكِيٌّ وَصَوَّلَهُ

حکومت ہند

کتابخانه

۱۰۰

مفتی محمد رفیع

ما سافا فالح طرح الرطبة

فَخَلِّ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ

طبعة

از اینک که از اینک

کتابخانه

فِي عَمَلِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منه ما أخذوا وكانت تابعة ضربت ضربة بالسيف أطول ٢٢

[illegible]

عَمَّا يَلِيهِ سَأْتِلُونَ

[illegible]

الجلد

فوق العادة في العلم والدين

کَیْفِیَّتِ الْکَمَدِ

عَلَامَةُ الْجَبْرِ

وہابیہ

قال سعد

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

مرکز آملی بن جعفر علی بن محمد

اللوّط

الفقهية بعد خروجه الفلاس عندنا ثبتت فيه ما عرف للاصل وغيره نعم حكم الحاكم فيه الذي هو عظم من البينة ما ما كان وغيره على الصحيح الذي نذهب فيه
 كتاب القضاء وما عرف الكافي من ابن ابي عمير واكثر من ذلك من غيرنا واشتهر بالتحقق من بعضه هو المختار عن الغادة قتل صبروان فعد البينة والافراد يباع الفل فثبتنا
 الشهادة منها لا يصف ما فيه والمبطل في ذلك الحد العلم بالحكم او الشهادة الذين يشهدون عندها كاهو فيجوز وموجب لا يباع بالبيع القتل بالقبضه الابنه على القتل
 والمقتول بلا خلاف جده فيه فصادق في بل الاجماع بعينه عليه فان كان كل منهما بائنا غافلا غنا وادى مقتول في ذلك الحر والعبد والسيد والكافر والمحرم
 وغيره بلا خلاف جده فيه بل الاجماع بعينه عليه في المسائل العبد هنا كحر الاجماع وان كان الحد بغير القتل ليس البينة بصفة محرم ولو لا ذلك لكان الباقي القاتل
 الحار بالقبضه موقفا قتل الباقي لانحد وادى بعينه وكذا لو لا بالحق ما يروى الحاكم مع الشعوب بخبره بكر الحضر عري عبد الله عا اني امير المؤمنين عليه السلام
 برجل امرته فذلا طار ورجعها بائنا من غيري وقومه وشهد عليه المشهود بل لا فرق بين امير المؤمنين عم قصير بالسيف حتى قتل وصلى الغلام ذو الحد وقال لو كنت
 مدد كالتفكك مكانك اياه من نفسك ولو لا الصية والحق ببله ما دام باعدا ولو لا صيد حلا فلامع لا يقاتل وجدا بل ندر خلا فالبعض الغا فقه
 المدبول للمولك لشبهه عموم غلبه ملك البينة ولو ادعى العبد الاكراه سقط عنه وان اولى القيام لغيره فبينة الغضبه لشبهه من غير ونزل في الزباض من غير
 الشك فيكم فبالوادي الاكراه من غير مولد مع لمكانه وكذا في كل امرنا معه كاصح به جاعة تعود الحد بالشبهة ولو لا محقق بقاتل حد الظاهر
 خلاف لا اشكال في ثبوته على المحبوس لو لا ان شبهه باصول المذهب فواعدا واشهر ما علما بل عن القبضه لاجماع عليه لسقوط خلاف المحكم من الشبهة في البينة
 استناد الى جوع عليه من الزنا والاصل عندنا ممنوع كاعرفه سابقا ولو لا الصية ببالغ قتل الباقي وادى بعينه كافي القواعد شرحها القول الاول وليس
 كون الصية بالزينة المقتضيه الذي جده في النص على انها لا ترجع وقد يقال ببله هنا لا طلاق ما دل على ان حد الفواحش مثل حد الزاني لعنه لئلا يترك العتمة ولو لا ذلك
 بمسلم قتل ان لم يوفى بحد خلا احده فبذلك حرمة الاسلام فهاشدين الزنا بالمسألة كان الحر به اشد من الذي ولو لا ببله كان الامام محرابا فانه لم يحد
 عليه بنين فعلى اهل ملته منهم وعليه حكمهم على عونا من غير الزنا فلا نص هنا بالخصوص عليه الله تعالى ومكفنه فانه هذا الحد الفضل ان كان بها با ب
 خلاف جده فيه بل الاجماع بعينه عليه فمنا قال في النصوص في ذكر في رواه احمد بن عثمان وغيره فان كان محصنا رجلا وان كان غير محصن جلد قال
 قلنا في عبد الله رجلا قال ان كان محصنا القتل ان لم يكن محصنا فعليه حد قتل فاعلى القولي قال عليه القتل على كل حال محصنا كان وغير
 محصن في صحيح ابن جرير غيره اذا ثبت ان كان محصنا لرجل وفي رواية زرارة عن ابن جعفر في الواط حد حد الزان وقد عرفت الغضبه في حد الزان في
 رواية العلان في القضاة عن غيره حد اللوطي مثل حد الزاني وقال ان كان فلا حصن رجلا والاحكام في من رسل بن ابي عمير عن عبد الله عا قال في كتابي على
 اذا وجد الرجل مع الغلام في لحاظ الحد مجوز من الرجل ادب الغلام وان كان ثقيلا وكان محصنا رجلا في غير ذلك لكن الاول شهر واتباع العمل بل عرف
 عدم الخلاف فيه ببناء بل الاجماع بعينه عليه فوجب حمل النصوص المنصوص القاصر بعينه اسناد واخر دالة اذا ثبت ان رجلا على المحصن ببناء الحكم بقتل غيره
 مضافا الى اننا لضعها على الغضبه في الواط لوطي الغلام عدم عامل به والامام على عظم انفسار القبضه عليه صريح المصنف على القبضه وطرحها شمه
 الشهر بل عن ابن ابي عمير في الخلاف فيه بل عن القبضه لاجماع عليه لا انه لم يذكر الامور ان الامام غيره فقله بغير من بالسيف وغيره فلو لم يقاتل من
 شاهقوا القاء جدار عليه فاعلى السبيل سلا رمي في ذلك الا في الجرح الاخر ليس خلافا ولا كان محججا بما ساعد من النصوص مضافا الى خبر الفلاح عن النبي انه
 خالد الى بكونه من رجل يوق في قبره فاستدشا امير المؤمنين فقال اخذ بالناز فان العرب كوني قتل شيئا والى ما ساعد من نصوص اجمع لانضام
 بل فيهم ما من مولد امير المؤمنين لو كان يلقى لاحد انهم من قوم اللوطي غلبه ندر رجلا بالكوفة رجلا كان يوق في قبره وعنده ايضا في قال في الواط هو نوبك
 لم يضر الله الا امة من الامم فضع بملها ذكر في كتابهم بغيرهم بالحق فاجمهم كما فعل الله عز وجل عتبه اذا كان الرجل كلامه للشنا وفيه شبهه
 النساء يكن من نفسه فبني كاتلج الشنا في قوله ولا تشوه نعم ادف على الاخبار الاما في كشف اللثام من ان من غير عن الرضا عليه السلام هو ان كان
 مرسل الا انه كضعه من غير محجج بل عرف من هذا لا يبار من مضمون لعد في الحسن منطوق غير مع ان ظاهره كون الغضبه المحرم دون الامام وهو خلاف النص
 والنصوص بجواز بيع بين احد هذه وبين آخر بقدر كاصح به غيرا حد بل اجد فيه خلافا كما عرفت من الاعراف وفي صحيح عبد الله عن ابن ابي عمير ان امير المؤمنين عا
 امر بقتل الذي خذ في من غيرهم قال قد ثبت له حق في اخرى قال في الجاه قال ادع محجج في عيني ثم اخذ فاحرقه بالنار هذا كله في رواية ابن ابي عمير
 كالنهي وبين الا ببناء فخذ ما انه لحد كما عرفت من السبيل والقبضه سلا والجلد والابن هر وادى بل في المسائل هو المشهود وعليه ما يروى من اخرين بل
 صريح الانتفا وظاهر القبضه لاجماع عليه لاصل الاحكام وخبر سلبه بن هلال الجعفي عرفت عن الصادق ع في الرجل يفعل بالرجل فقال ان كان في
 التقط الحد وان كان ثقب فيه فاما غير من السبيل الظاهر كون المراد من الحد في جلد فانه النهاية وعكس الخلاف والمبسوط والتمهيد في الاستنباط
 بجم ان كان محصنا وجدا ان لم يكن بل في المسائل حكاه عن انا في وجاعة من جابين او ذوات السابقة المشتملة على ان حد حد الزان وبين ما دل على
 قتل رجل الاول على غير الخوف والثاني عليه من المختلف في لباس فيه ولكن فيه نزع النكاح والمغفور من جود فلا ينبغي ان لا يول شبهه باصول المذهب
 وقواعد واضعف منه ما عرفت ظاهر القصد في الاستكاف من القتل مطا لاهم فرضوه وفي غير الخوف جعلوا الاظهار في كفر بالله فهاخذ من واتباع
 ابن فضال السابغ وغيره المحولين بعد فصور ما عرفت على البينة العدا وعلى المسجل او غير ذلك والله العالم وبشئ من الحر والعبد لا خلا
 لحد في كراهي البينة الاعراف بل عن ابن ابي عمير ان شاد الاجماع عليه هو الجرح بعد الاطلاق والسبيل الكافر مع عك كونها فاعلا كوا والمقتول مسلما
 ولا مثل كاعرف والمحصن وغيره ولو لكون منه القتل فحمل الحد منه ترين قتل في الشافعي وبل في الواجبه وهو واجب ولو طوى الدعا فليس في الكلام
 منه الزنا الذي يظهر من غير احد الاجماع على عدم الفرق بينه وبين ما عرفت في ذلك مضافا الى ما عرفت من الاجماع اية في غير ما دل على قتل الزنا

مجلس القضاة
بمكة المكرمة

سَابِقُ الْوَقْتِ

[illegible]

فعل

وكل كبيرة

۱۰۰

فصل اول

[illegible]

[illegible]

او هو بها اللهم الا ان يرد من ذلك ما سميته ما دل على حرمة الظاهر بالفسق ويكن ينزل على غير الطهارة وعلى كل حال في نفسه من كل الفروع
او اني افترض على صغيره وكبيره كواثني ومسلم او كافرا او خروا وعبد خالصة على غير البائع حدا لا يدع هو مطبخ لفقده شرائط الحج فضلا عن
صلاحيته للحد من معرفته ومحموله على ما عن الشيخ من الاقرار على احد ابوي الصغير والمولود والكافر مع اسلامه من غير اذنه النجس من الحد
فيه فلهذا ظهر لك ما ذكرنا وجوب الحد على المشرك لا يعرف سوا كان لظان مسلم او كافرا او عبد اعلى الاصح الذي يمتنع من اذنها ولو قال
لمسلم باين الزانية او ملك من ابنته وكاننا ضامه كافرا او من قال الشيخ في النهاية بتوابعه عليه جماعة على الحد ما لم يرد ولدها وخبر جدي او عن ابي عبد
عن الصادق ع انه سئل عن اليهودية والنصرانية تحت المسلم فيقتلها بها قال ضرب لظان لان المسلم قد حصنها ولكن فاصلا السنة لا جابر بل الموهوم
بحقوقه المختلف من في لباسه على الصلابة لو صرح طرقة لا يخفى فانه بل لا لظان الضرب عمن من الحد في الكافي وروايت بصحة الحد في الحد الى اخر
ويكن اذنه النجس من في الباس على الصلابة لو سئل عن اليهودية والنصرانية تحت المسلم فيقتلها بها قال ضرب لظان لان المسلم قد حصنها ولكن فاصلا السنة لا جابر بل الموهوم
عبد المهر بان لا يحكم مسلم في كافر فلهذا ذلك لم يخفى فوجع الاشبهة التعزير كافي المسالك وكشف اللثام بل في الواضحات حكايته عن المحقق وعامة المناوئة
لاطلا في الادلة المؤيدة ولو قلنا لا يثبت له ذلك باوجب الحد عند عز الحرة لا نحو الولد للاصلح عدم ثبوت عقوبة تولد على الجرح لو قتله قال ابن
مسلم في المحقق الصحيح شلتنا ما جعفر عن رجل قتل ابنه بالزنا قال لو قتله ما قتل به وان فذله لم يجلد له قتل فان قتل ابوه امره فان لم يذنبه او شفع
مق له ان اعانوا ولم يلزم ذلك الولد الذي انفق منه وقرن بينهما ولم يجلد له اذ ان كان قال ابنه وامر حنانيا بن الزانية ولم يذنب من لهها
جلد الحد ولم يقرن بينهما قال وان كان قال ابنه وامر حنانيا بن الزانية ولم يذنب من لهها فانه لا يهاجم عليه الحد ان نحو
المحدث ما تولد منها وان كان لها ولد من غيره فهو له ما يجلد له وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها ابنة فهو مؤاخدا الحد جلد له ومنه يعلم ان وجه
فيما ذكره الحكم بقوله وكذا لو قتل زوجة المسلم وكذا لو قتل ابنته وكذا لو قتل ابنته وكذا لو قتل ابنته وكذا لو قتل ابنته وكذا لو قتل ابنته
لو قلنا باه والام لو قلنا ولدها وكذا الاثار ربهم مؤامرا لا يثبت فافعلوا عدان الحد لا لا بعرفا بل عن العجز القطع خبره بعد قتل مؤامرا
في الخبر دون الحد الام الذي في الحد في حد له العلم سبعة الى الفهم من الاثر ان كثر اطلاق الابن على السبط والحد العالم الرابع في الاحكام في
مسائل **الاول** في اذنه جازا عنه واحد بعد واحد لكل واحد سواء جازا به جمعة من منفردتين بلا خلاف جازا به الامن الاسكافي فاعني
مع ذلك لا يثبتان به منفردتين ولا في حد واحد بل عن الغيبة والسر او الاجماع عليه لظاعة تعدد السبب بعد السبب تجري به الجمل على جمعه
في الرجل يذنب العوم جميعا بكنة واحدة فاذم ابيهم فاما عليه حد واحد وان سبب فعله لكل واحد خبر الحسن الطائري قال الصادق ع ثم رجل ذنب
جبهما فقال بكنة واحدة فاذم ابيهم فاما عليه حد واحد وان سبب فعله لكل واحد خبر الحسن الطائري قال الصادق ع ثم رجل ذنب
لو قلنا بلفظ واحد كما قال هؤلاء زناه وجازا به جمعة من منفردتين فكل حد واحد وان افترقوا في المطالبة فكل واحد بلا خلاف معتد به في الاخير جلي
ولا اشكال لظاعة تعدد السبب عنهما بل الاول بل عن الغيبة والسر او الاجماع منها الصحيح جلي عن ابي عبد الله ع في رجل ذنب ع في قوم غاصر فكتبا
ان قوا بجمعة من حد واحد وان قوا به منفردتين فكل واحد واحد ونحو خبر محمد بن حمران بناء على ظني قوله جماعة في اذنه العطف بكنة واحدة
ولو يلحق بغيره من سبب فاعني الاسكافي من الاغداد مع اتحاد اللفظ واللفظ بكنة من الاثبات به جمعة من منفردتين مع التعدد غير واضح والله
على وجهه ينطبق على جميع الضوض المزبورة خصوصا بعد لحظة الشهرة العظيمة والاجماع على المزبورين فاعني الفاضل في المختلف من في الباس عن
مخفا عليه بالتحصيل المزبور الذي هو واضح طرقة من غيره لا يخلو من نظر ضرورة عدم ظهور قوله جماعة في اذنه العطف معتد به في الاخير جلي
المزبور بل هو ما اظهر في اتحاد اللفظ والاعم الذي لا فائل بالانفصال بغيره ان لو سلم ظهوره منه خاصة فهو غير اعلى كقولنا وكشف اللثام
نجدان حكمي قول الاسكافي المزبور فاعني بناء على ان المراد من الواحد في الخبر الاولين الواحدة بالعدد فيكون مفادها انما اذا قال انتم اوهو لا تامة مثلا
لم يحد الا واحد اقوى من جمعة او اثنا فان سببهم فقال فلان وفلان زناه مثلا لكل واحد حد واحد جلي ان الواو به منفردتين بل ليل الصريح وغيره ولكن
كثير من فرق انما ذكرناه من الجمع بالانفصال والخصيص بهي النصوص لو مع فرض التعارض من وجه للبرج باسبب من الشهرة وهو عكس الاجماع وغيره
اولى من جوه فلا ريب ان المشهور جلي اقوى من غيره يعلم ضعف ما عن الصدوق في الفقيه والفتوح من انما جلي واحدة فاعني جلي
اذم ابيهم باسبب انهم وان سببهم فاعني لكل جلي سبب واحد روي نراوا به منفردتين ضرب لكل جلي منهم حد واحد وان قوا به جمعة من منفردتين جلي واحد
في الحد اذنه فافقنا جعلنا في الكتابين واكثر وجعلنا الفيزية من اثارنا والحق في الجامع بهي النصوص ما عرفت والله العالم وهل الحكم في الخبر وكذا
قال جماعة من المصنفين سلا على ما فيهم بل في المسالك ليشبه في المشهور الاول في خلاف الحكم على ان يدس من عدم لكونه من العباس المنوع
ونفي الحكم الخلاف فذاك لا معنى للاختلاف هنا وذلك لان التعزير منوط بنظر الحاكم وليس له بالسبب الى كل واحد حد محدد فهو يوجب سببا
الجماعة في المختلف بما يراه وفيه انه يمكن ان تظهر الفاتدة فيما لو زاد عدد المقتدفين على عدد اسنواط المحل فانه مع الحكم بحد التعزير يجب ضرب يرد
من الحد لبعض كل واحد منهم سوطا فاعني على القول باقتضائه لا يجوز له بلوغ الحد بالتعزير ومطعم نعم في كشف اللثام اذا كان السبب لله نعم كذا
الكفار والجانين اجرة ما قاله بل في المسالك وقد نظم الفاتدة في ضوء ما انفضنا انما قلنا قد يقال ان المراد بايكال الحد نظر الحاكم ما شبه جلي السوطا
عن التعزير بالمعدن لعلم الشخص مثلا ونحو ذلك والله العالم وكذلك الكلام فيما لو قال باين الزانية فان الحد لها اي الابوين وكذا القتل فلهذا كان مطلقا
واحد في حد واحد مع الاجماع على المطالبة بحد واحد مع المشافهة لظاهر فيه مفصلا والله العالم **المسألة الثانية** في حد الفتن مؤثرو

ع
ل
ي

من حد واحد

مستحقه

وہی کہ جس نے

كتاب

في

كتاب

كتاب

امير المؤمنين في المجلد وهو الرجل الغريب قال رى ان يجرى جلد فظن ان قد فيه نفس الكلام مع الخيال كونه فنهته واخذوا به فنهضوا فظنوا
لان الدعوة لغرب الالباب فقاو كونه من غير ان اذناه وجلده يتفق ليجري رى ان يحضر الناس جلده خذا او دونوا بايدي الضيق فنهض
الواء والنبال فاعل فقام من الغزو يراى بالحق اعزاء وجلده ويكون كانه عن قوطين نفسه لحد او النفر وكيف كان فنهض في ضرب على الحزن المتوسط
فخير اصحى بن غار المغزى مضرب بين الضربين الخديت ولا يبلغ به الحزن في الزناقا الصناديق فخير من مع عنقال وهو الله في الوافي شد ضربا شديدا
الحزب شارب الخمر قد ضربا من الصناديق والعاذ فشد ضربا من الغزو في شهر الفادى فيعلم الناس بحال الخديت شهادته كما شهر مشاهد التور
لاشرا العلة وبثها الغد فنهضها في الغد بل خلاف لا طلاق مادل على عبيتها او الاوار مرتين كما صرح به غيره واحد بل لا اجد في خلاف في نظر
ينصر خاص منه وعموم قرار العقلاء في بعض الاجزاء بمره اللهم الا ان يكون ذلك من غير رياء الحرد وعلى الخيف فنهض في اوان ضربه الشبه في اوان
نفسه فنهض منها الغد والله العالم وعلى كل حال فلا خلاف ولا اشكال في انه جازي في المصرا التكليف في الحرد والاعتبار في اثبات شهادة النساء
وان كثر لا مضاهاة لا من غير ان كما مر غيره والله العالم **المسئلة الثامنة** اذا فادى ثمان محضنا سقط الحد وعزب الا خلا
لصغير ابن سنان بسلا الصداقة عن رجلين اخري كل واحد منهما على صاحبه فقال بدد عنها الحد وعزب في محبة في لاد من ابي عبد الله ع في الحرد
برجل فشد كل واحد منهما صاحبه فزاعها الحد وعزبها ومعه من غيره فله عدم سقوط النذر عنهما الوفا واما بقضية التلاطم **المسئلة التاسعة**
فيلو العائل المشهور بل اجد من يحكي خلافه لا ينز الكفار مع المتانز والنداء في الاطباء المشعة بالدم والتعير بالامراض لعل لا يستحق الاقتصار
وفي المسالك وكان جهته تكافوا السيد المجاز من الجانبين كما سقط الحد على المسلمين بالقتال ذلك لمجواز الاعراض عنهم في الحدود والاعظام فمننا
او في تبعة الزواجر فقلت الاول في بعضه لخصنا من ذلك بالنماز من الطرفين كان الثاني بقضية جواز النذر لهم على كل حال فاعلم مفروضه من الا
ان من ذلك حدود معتدلة لا تقضي الذين ظنوا خاضعة فخصها بالامام بل اياه لكن بسبب الحق في القبل بشرا بالرد وهو لعله لا يضر
بوجوب النذر في المسلم في الكفار والى وجوب منع الحرد والله العالم بل هو من ذلك مسائل اخرى **الاول** من سبب النبوة جاز لسامع في حقيقة
بل خلاف جلد فيه بل لا يخاف بعضه عليه ومضا فالى النصوص فخير هشام بن سالم ع ابي عبد الله ع ان رسول الله ع شتم رسول الله ع فقال بقتل الله
قالا دون جبل انهم في الامام وفي خير الحسن بن علي الوشاح سمعت ابا الحسن ع يقول شتم رجل على عبد جعفر بن محمد ع رسول الله ع فاني بر عام الله
جميع الناس فخرج عليه ابو عبد الله ع وهو يجر ياله يهد بالحدود عليه داء مود فاجلس في صدر المجلس وسادته في الاكاد وقال لهم ما نزلوا فقال
لعبدا لله بن الحسن ع نهض عنهم انا في ان قطع لسانه فاللف الغامل في دبعة الراي اصحابه فقال ما نزلوا قال يورث فقال ابو عبد الله ع
سبحان الله فليس بين رسول الله ع وبيننا خطية فز في خير علي بن جعفر قال اخبرني اخي موسى ع قال كنت واقفا على راس في حكن اناه رسول
زاد بين عبد الله ع الحارثي عامل المدينة فقال يقول لك الامر انقض في فاعل جلده ضار اليه الرسول فقال قد امرنا ان نقتل لك نادر المصنوع كان
منوا من يخطوك فان نهض ابي واعتمد على رجل على الولي فجميع قهنا المدينة كلامه وبين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من اهل وادي الفرس
فذكر النبي فقال منه فقال له الوالي انا عبد الله ع انظر في الكتاب فالحق انظر ما قالوا فالتفت اليهم فقال ما ظلمت قالوا فلما يورث فز وبعث
وبعس قال فقال لهم اديتم لو ذكر رجلا من اصحاب النبي ع ما كان الحكم فيه قالوا مثل هذا قال فليس به التبعه وبين رجل من اصحابه فز فقال الوالي
بع هو لا انا عبد الله ع لو اردنا هو لا نزلنا نسل الله ع فقال ابو عبد الله ع عليه السلام اخبرني ابي ان رسول الله ع قال الناس في استهوا
من سمع احدا يدركه فالتواجب عليه ان يقتل مشقة ولا يرفع الى السلطان والتواجب على السلطان ان يرفع اليه ان يقتل من قال في فقال نادر
عبد الله ع اخبرني ان رجل فاقطعه بحكم ابي عبد الله ع وفي حسن بن مسلم ع ابي جعفر قال ان رجلا من هذا كان سب رسول الله ع فبلغ ذلك النبي ع
فقال من هذا فقال جلان من الاضار عن رسول الله ع فاطلوا حتى اباعوا فمستلذذوا فاذ هو يلقى غنمه فقال من انا وما اسمك فافلا لا انك
فلا بن فلان فقال نعم فز اخبرني عاقبة قال محمد بن مسلم فقلت لا يجرع ارا بن لوان رجلا سب النبي ع فقال ان عطف على نفسك فقتلوك وانتم
لما فزع مكر عبد الله المسلمين ان لا يفتلوا بكم الا من قالهم سقوا فز كانوا يورثونهم فبنان كانوا يهتبان بهما فذال قتلوه وان جده يوم منع لغير
بانتار الكعبة الى عنبر تلك من النصوص المؤثرة بما قبل من ان عاها الكفر واستخفافا الذي عوامان كان فله في ذلك بقضية فان حكم الله ع في
على كل حال فم هو كل ماله عطف الضرر على نفسه وما لا وعزب من اهل الايمان بل خلاف اجد في جهال الاطلاع مادل على مراعاة ذلك ومضا الى الحشو
مسلم السابق ونحو ما شاعره من سب من المؤمنين ع واحدا لا يمتنع بل الظاهر عدم الجواز في اعلام الوجوب نحو ما ورد في نفسه فخطص من
الفضل كعقل عمار المشهور فيكون في ربح بين اللطام وبين فعل السب فوافي ذلك لكن الحسن بن علي بن جعفر ع ان الاصل في حق ابي عبد
وبين غيره مما يدخل تحت التعبد وعلو في الحسن اشاق اليها الا خصوص في حق النفس كما روى الله في نفسه كذا الكلام في سب الاكابر
بل خلاف اجد منه في بل لا يخاف بعضه عليه وفي صحيح هشام بن سالم ع قال لا يحد عبد الله ع ما نفوذ في رجل سبنا بتر على قال فقال حلال لثم و
الله لو انهم يرا لظن فانقول في جلد فزنا قال فها قلنا فبك بذلك فقال له في عطفه قلنا ان نقول في الله وبقوله قال لا يضر من له
لعل النبي ع في الضرر له الحق عليه على نرا ع من رده كاتس علمه في كشف اللثام وفي خبر العام في ذلك في عبد الله ع او في غيره فقول في رده شتم
عليه ع وبن منه فقال والله هو لعل الله ع ما الف ع من رجل منكم وفي خبر على بن عبد الله ع عن جمال الكعبة سمعت من بسبب بالحق الاول ع
فقال له سمعت محمد بن ابي يقول انك سب موسى جعفر الذي هو منا وجننا بفتنا وبن الله ع فقال لعنه الله ثلثا انا فز اسحر الحد بدم مثله

ان اخذت ما يكون من مثله فقلت له انما صنعت ذلك من اوليس جلال في دمه لم يجمع ذلك منه قلت ولهم ذلك قال هذا سباب الله وسبنا
رسول الله وسبنا الامام وسبنا وصيه وسبنا من هذا ولا يكون هذا القول قلت ما ربنا ان نالم اخفان نحن من اهل البيت والى الله فاعلم ان الله
فقال يكون عليك ذرة اضنا فامض عقم من غير ان ينقص من ذرة حتى امانك من افضل الشهاد وبعث يوم القيمة من يضار الله ورسوله
نظر القهقري روع الله وعي رسول الله الى غير ذلك من التصوم مضنا قال عليه السلام الناصب الذي منه خير لو دين فقلت لا والله ما تقول
وقتل الناصب ففعل جلال الله ولكن اتق عليك فان قلت ان ثقل عليك حاشا لوطرف في فاة لكي لا يهتد به عليك احد فافعل كذا ولا يهتد
ذلك ما في خبره الصباح الطويل حاصله ان سادته قتل جدي بن عبد الله جاره لوطرفه على عهده فقال له مني رسول الله عن القتل ايا الصبح
ان لا سلام هذا القتل ولكن عرفت اني بعثك الذي لا يجرى له المكن حله على ان عزمي روي ذلك المخوف عليك وغيره من هو من يهيئ لانه راي شوق عزمي
القتل كما يظهر من بعض ما في الخبر لم يور هذا وفي المسالك في الحاق باقي الاربعة وبذلك هو لان كاله وخطيهم علم من دين الاسلام فموت هتتم
ارنداد وبعثه عليه عز احد بل في الرضا عن القهقهة الاجماع عليه قلت له فاش بان ذلك يقتضي الارنداد لا يقتل على كل حال ثم قد بدل عليه
ما رواه الفضل بن الحسن الطبري بسنده عن جعفر الرضا عن ابيه عن رسول الله من سب نبي يقتل ومن سب صاحب نبي جلد لكن عن المكسوط
روي عن علي انه قال لا يؤمن به رجل يذوق داود صا و المنة الا جلدته وانه وسنه فان جلد الناس ثمانون وجلد الاربعة مائة وثلاثون كفا
من عن الخبر الحاق ام النبي ومنه من غير مختصص بقا طاعة مراعاة القدر وفي الرضا حكاه بن عبيد الله عن الخبر لكن في ذلك قبل يمكن اختصاص الحكم
بقا طاعة للاجماع على طهارتها باية الظاهر هو حسن تعلل شاذ بذلك ما في الروضة الا ان الموقوفين بها والموقوف في الظاهر بالنبي صا و بقية
من غير مختصص بقا طاعة ويمكن اختصاص الحكم بها للاجماع على طهارتها باية الظاهر قلت هو كذلك بالنسبة الى هذه النعم وكذا بالنسبة الى النبي
باعثنا وما علم انهم لم ينجسوا لها لانهما نجسا واما سب طاعة فلعلم من جهة العلم بكونه في الاحرام كاولاها واما عن طاعة فاحذر ذلك ان كان
يرجع الى صدق سب النبي وشبهه والنيل منه بذلك نحو عفا والافق لظلمة منع واضح هذا في اللغة واما في المصنف الذي هو لو نوابم قبل
توبة اذا كان ارنداده عن فطرة وفي الروضة في شرحها وهذا بخلاف النص فان ظاهر النص القنوت جوب قبله وان تاب من ثم فبده هنا خاتمه
بظاهر من ان سبنا الامام كان في خاشية الكوفي على الكتاب لو حذف النبي من يومئذ وجب قتله ولا يقبل توبته اذا كان مولودا على الفطر لا
وكذا لو قتل من اليوم او نبه وكذا الامام او نبه قلت لا يخفى عليك صعوبة فاهم الدليل على بعض الاحكام المزبورة خصوصاً في عدم
الحكم بالارنداد بما وقع من ذلك عابثه وهي وجبة النبي بل قد يشكك جريان حكم المرنه على ذمة النبي الذي يرجع منه المستحرم الذي قد
عرفت بحكم القتل على كل حال ثم ما لا يرجع منه النبي في ذلك ان ظاهر المصنف وغيره عدم بوضوح اوز قتل الناصب على اذن الامام بل هو المشهور
بل عن القهقهة الاجماع عليه لاطلاق النصوص وخصوصاً الاول منها خلافا للحكي عن المصنف والعاضل في المختلف فلم يجوزاه بدونه ولعله
لخبر عمار السجستاني ان بالبحر عبد الله بن الجهمي سئل الصادق فقال لي قتلت ثلثة عشر رجلا من الخوارج كلهم سمعتمهم يبرأ من علي
بر ابي طالب فقال لو كنت قتلهم بامر الامام لم يكن عليهم في قتله شيء ولكنك سبقت الامام فقتلت ثلثة عشر رجلا فذبحها بمنى وفضل
بهم السب قبل الامام وليس عليك غير ذلك وخوفا من وقوع ابراهيم بن هاشم الا انهم مع عدم جوامعنا لشرائطها في فاصم عن غير ما عرفت
من جوه فلا بأس بحمل علي من التذية لا فون في السباب بين المسلم والكافر لعموم النص وقد روي عن علي ان اليهود ذبحوا ثلثة عشر رجلا
وقفع فيه ثلثة عشر رجلا جرحا مات فاطل رسول الله في دمه ثم قد يوقف في قتل الكافر السا بذا اسلم لان الاسلام يجزأ ببله كما انتم
في عدم شيء على غير القاصد المستب لقتله او نحوها بل في خبر علي بن عبيد الله عن ابي عبد الله قال كنت عند رسول الله فقلت له ما فعلت
عليه غضبوا اخذ الله به فقال الله اكرم من ان يستغلق عينه وفي نسخة يستغلق عينه واكنتم اجد من افنى عن جنة لا يستغلق
اختياره على وجهه ينفذ عنه التكليف كذا لم اجد من افنى عن وجهه ينفذ عنه التكليف الله يقول ان عبد الغر بن ابي عبد الله في
فانتهى وبينهم رجلان فمنا والاحد صاحب فرس وجمعه فقال ما تقول يا ابا عبد الله في هذين الرجلين قلت وما قال فقال هذا
ليس رسول الله فقتل على احد من وجهه الحسين فقتل لآخر الفضل على الناس كلام في كل خير وغضبه الذي نصر رسول الله فقتل فوجبه
ما روي من ان علي بن ابي طالب فقتله في ذلك فقتل من جوفك فقال اسكت عليك لما قلت فقلت كان ينبغي ان يرمي ان احدا مثل رسول الله
ص في الفضل ان يقتل ولا يستغنى قال فقال وما الحسب في احد فقلت ان الحسب ليس بالنسب الا في اولئك من هذا الاجناس
فقلت ان هذا الحسب فقال وما النسب في احد قلت اذ الجنب الى ادم قال النسب في احد ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يخلط بشرك ولا
ولا يفي فامر به فقتل قلت ولعله لا يرمي ان كان النصر وري وان لك نوع تهل منه فاقول لا اشكال في ثبوت النسب لبيته ولو اثنان ايا الا
فقتل اطلاق لبيته كفاية الواحد منه وقد يقال باعتمادنا لاثني عشر من ابيهم لما سمعته في نظاره والله العالم **المسئلة الثانية**
من ادعى البتة وجبة قتله بلا خلاف اخذ الخبرين في يوفور قتل علي بن عبد الله ثم ان يرمي فقال ان سمعته يقول ذلك فاقول قال جلد
الرجلين غيرهم فلم يكتفى بذلك في خبره بصريحه في جعفر في حديث قال النبي ايتها الناس لا يبي غدري ولا سنفه فليس ينبغي ان يدعى ذلك غدرا ولا
وبعد في لنا وفاقولوه الحديث وفي خبره ايضا عن ابي هريرة عن النبي في حديث شريفة محمد بن ابي بكر في يوم القيمة ولا يبي بعد
الى يوم القيمة فمن ادعى بغيره نبي او في كذا بغيره من اهل البيت فكل من ادعى بغيره نبي او في كذا بغيره من اهل البيت فكل من ادعى بغيره نبي او في كذا بغيره من اهل البيت

باب في القتل

فأطعن

من ان لا يخلو

صلى النبي

الاشهاد

والمل من ذلك والاشهاد هو الذي يكون في الضرر والذى حكمة ذلك لا يدخل في الشبهة فاستحلوا الحرام فدل بالاشهاد على غير الضرر
 نلتحق على معنى الكفر بالاشهاد فلو امكن الشبهة فحفظنا عنده بالاسلام او بغيره عن الله ووجهه من الضرر ولكن المسالك
 اجماع قول الشبهة عليه عمل سنننا فداش من مطلق غير من استحلها في حلال الاسلام بالنسبة الى هذه قول الشبهة لا يوافق مسلط الضرر والشبهة
 الزبون المجرى من الضرر في حلال المسقط عن الحرام كاسه من باقى غير كبر على الصادق ولعل الاصل على ما عمل به من مطلق على ان لا يفسد
 فحصر مطلقه في الحكم عن اشد المجهل من رد الغاصر والمخاض ان هذا من مطلق وشرا من الجور فان عكره فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين
 امنوا وعملوا الصالحات ان جناح مما طمعو اذا امنوا وانفقوا من قبلهم فليست لهم فيه عسر فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين
 سبيلهم ان كما جاز الله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لا يفسدوا ما فعلوا وما فادوا من قبلهم فليست لهم فيه عسر فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين
 خرج عن الملة فاسبغوا في ذلك وعرفوا من قبلهم فليست لهم فيه عسر فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين خرجوا عن الملة فاسبغوا في ذلك وعرفوا من قبلهم
 به مطلقون وفلما شرعوا فامسوا على البقية فمسل على ما فادوا من قبلهم فليست لهم فيه عسر فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين خرجوا عن الملة فاسبغوا في ذلك وعرفوا من قبلهم
 امنوا وعملوا الصالحات ان جناح مما طمعو اذا امنوا وانفقوا من قبلهم فليست لهم فيه عسر فقال لا يجزى الله عز وجل على الذين خرجوا عن الملة فاسبغوا في ذلك وعرفوا من قبلهم
 الاستنابة وتلزم عدم سقوط الحجة عنه بانكر من الجهل عدم مذهب في مثلها فليس له الاخذ بالحكم الزبور من القرآن من وجوع الى انما ينزل
 وناو بالاشهاد به على اسبغ من الشبهة لا بها فمضت في افعالها على وجهها على الفطر من هذا كبرية الخروا واما سائر المسالك فلا
 قبل مسقطها الضيق الخرافة من المسلمين الكرافة من ذلك الكلام في الفناء على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 حرمه في ربه فخرج كبر من المسكت غير الخرافة عدم الكفر نكر بفهم الحرام على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 في المسالك في مذهبنا بالاشهاد على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 في الزايف من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 بغيره من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 ضرره اقتضاه تكليل النبي فمذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 لا احتمال على القطع به عند بل الجرح على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 فظهر لكها فظهر من ذلك على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 سواء لا يقدح ان لم يثبت بل يورث في المسالك التي ليس فيها كبرية فان الشريعة والعلوم عوهم من بين الاسلام كما ذكره واما غير البيع فليس يحرمه مطلقا
 وقد يقع فيه الشبهة من حيث لا يدور على بعض جهوه الضرر كما سلف في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 وكان موضع وفاق وما وقع على من يفسد ما بين غير من الاشكال على استحقاق فاعلة القتل القيام الشبهة فغير فعل المجرى كبر من مذهبنا
 وقال في القواعد شرعها الاشارة الى اوباع الخو سقلا سبغ سبغ من الضرر فان ارب الاقل لا رداه كما ذكره الشبهة وغيره من القواعد
 انرا استحل ما عرّفه من الشبهة فهو من حكمه من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 مع العلم بما لا بد منه فلا فرق بين مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 نظرا ان الشبهة في البيع ظهر اكثر منها في الشيء لو باع محرما من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 المسلمين على حرمه في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 مقتضى النظر المزبور على القول في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 ضرره بل لا قطع بعنده واما ان كان عند ان الشبهة مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 لا يكون بذلك من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 من نظرنا ما جاز الله العالم **المسئلة الاولى** انما نأخذ في قيام الشبهة سقلا سبغ سبغ من الضرر فان ارب الاقل لا رداه كما ذكره الشبهة وغيره من القواعد
 سابقا في الزنا وان نأخذ في قيام الشبهة سقلا سبغ سبغ من الضرر فان ارب الاقل لا رداه كما ذكره الشبهة وغيره من القواعد
 سابقا في الزنا وان نأخذ في قيام الشبهة سقلا سبغ سبغ من الضرر فان ارب الاقل لا رداه كما ذكره الشبهة وغيره من القواعد
 الخرم في حد الزنا والوطا الذي هو عظيم كعرفته من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 انبه وهو ظاهر في ان لا يخاد هذا الا في ارجح ضرره على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 القتل والوجع بل لا بد من عندنا وكونه من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 وجه الاول وفي المقام من الجمل في الزنا الذي هو عظيم كعرفته من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 ثم في مسالك على مسائل **الاول** من اسبغ شهاد من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 جامعا لشرائط الحد قبل رداه كما هو مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا
 تحقق الاجماع للزبور عند المسقط من مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا ووجهه على ما في مذهبنا

في حلال المسقط

في حلال المسقط

مع سرفته في التصديق فوض بلوغ حصته الشريك فيه رضا بالتسوية ففتح استنفاده حكم مطلق المال المشترك ما سمي في الغنى من غير ما قيل من منع
قد عرفت هذا الجواب لما في الفرض بل لو سلم عند الأولى لا يصلح اختصاصه للموت ما قبل اغراض الشئ وغيره كما هو مخرج **السابع** ان هذا الخبر
او مشايركا ومنه يعلم شرطه سابق هو كون المال غيرا كما سبقت ذكره الكفاية فلو لم يكن غيرا فلا قطع بلا خلاف فيه بل الاجماع بقسمه عليه ومضافا الى
ما سمي من التصديق الذي لا يملكه الا خلافا جديا في اعتباره كون الاخذ منه هو لها ذلك لا بالانفراد والاشراك فلو هلك غيره واخرج فهو يقطع على
وانما المعاقبة بقصد الدعاوى بلا خلاف اهل بل الاجماع بقسمه عليه بل ولا اشكال في صحة ذلك على الاول والاخذ من الخبر على الثاني في عدم
على الاول صلاح ما افسد كما يجب بل على الثاني في عدم بعض الغايات من القطع على الثاني لئلا يتخذ ذلك من هذا السقاط الى وعين فلو قطع على الاول
لا يرد في غير الساق وانما الفساق على اصولها ولو شاعوا على النصف مثلا وانفردا فاحدهما بالاخراج فالقطع على المخرج خاصة كونه لسواهما والاخر
ولو انكس وانفردا فاحدهما بالهتك شاذ في غيره في اخراج كل منهما ايضا باقطع ولو انفردا معامدا ان النصف خاصة في المسالك لا قطع على احدهما لان
كل منهما لم يرد في ضابطه او لغير ضابطه بل بالاشراك وانفردا في كل منهما من حيث الظاهر وبغيره ما في التباين فيمنه مثلا لا اعتبار كون الاخذ له فان
الفرض لخصاص جديا في الاول وهو واحد القولين في الاخذ لقطع على كل منهما لئلا يفسد كماله في الباقي والافضل والمفقد والكافي والمفقد والاولا في
والاجماع ولعله لا يخفى من سائر الارادة الجانس من السارق لا خصوص الشخص **السابع** ان يخرج المانع بنفسه وبشار من الجزم بلا خلاف
فيه رضا وفوق بل الاجماع بقسمه عليه في مختلف الاجزاء بالباشر وبالسبب الذي يند الفعل الى به عرفا مثل ان يشاء بجعل ثم بجعل من خارج يقطع
على انه من الجزم ويجوزها بان ساقها او فادها بل ويحذف نفسها حتى يخرج كماله من البسوط خلافا للمحك عن الجزم او على اجاب طائفة من شأنه القولية
ولو لم يكن من شأنه القولية وكما نلاحظ في عدم القطع وان نفق الموت ولو امر بهما غيرهما بالاجراء فلو كان القطع لان القيمة كاللذو والجنون
لما مع التبين في كشف التلصاق لقطع على الامر في جسيمة يجر عن لائيه ولا على الماتول لعدم تكليفه ولا معلوم من نظر **السابع** ان لا يكون والد المزدول
بلا خلاف لجهل به بل الاجماع بقسمه عليه ومضافا الى غير ذلك من ماله لا يملكه غيرهما بل في مقتضى اجماع المسالك لا في ان علا وعلى
كل حال فلا خلاف في ان يقطع الاولان سرق من الاول لا لطلاق الادلة وكذا يقطع الاقارب عندنا خلافا لبعض العامة لبعض جواز اعتبار رتبة المنطوق
على اصولنا وفوق المخرج في الاخذ من يورث الاباء والابناء وغيرهم انما هو في الجزم عنهم قال ابو بصير سئلنا باجعف عن فقرة في سقرا
بعضهم مانع بعض فقال هذا خان لا يقطع وكلنا ذرقي من منزله يقطع لان لا يخرج عن الدخول في منزله هذا خان وكذا ذرقي من منزله
الجدول خذنا وكان يدخل عليهم الا يخرج من الدخول بل كذا الام لو سرق من الولد خلافا للمحك عن ابي الصلاح بل في مختلف في الباب عن كونها احد القولين
وكذا شرأكم في فروع الاضطرار لانه كان في بعضه غير جاعل في الادلة التي مقتضاها اثبات الحق فيه فله في شأنه كالحكم عن بعض العامة من الجاؤ كل
من يتجسس على الاخرين من الفروع والاصول من الاخذ ولو نفع جاعل من هذا الاخر والجميع كما ذكر في مواضع اصول الامامة **الفاصلون** وانه سرق
هنا الخبر من ظاهرنا واخذنا يقطع لكونه غاصبا في الاسرار كما ان المسامح لو خان باخذنا لانه ليس ساقا اذ المال في يده من غير ذوقه بل او رعي وغيره
في هذا مما يند شرطا ولو كان قد عرفنا انها مستغنية عن كونها في جزئ بل مع ضم الاختيار يكون عشرة بل مع ضم الاجزاء من الجزم تكون عشرة وكيف كان
فلا خلاف ان يقطع التمسك السارق من مسلم كالمسلم الذي حكر ذلك ان سرق من ذي لاحد من نظام الحكم بل كسيرة عافيد رج سارقة تحت طلاق
الادلة وعند القائل بكون المفساد من حال المفسول الذي يجر فيه الكفاية بخلاف القطع الذي هو حو قطع شأنه لاستنفاد النظام مضاعفا الى معلوم
اعظمه القتل من القطع نعم لو سرق المسلم ما حرمه مسامح في العواجل يقطع ولعله لعدم احرازه لكن يؤخذ بخلافه الامام في الامان اما الذي مضاهي
الخبر ولو انما قد عرفنا انه لا خلاف ولا اشكال فانه يقطع اذ سرق من مال المسلم بل وما في مواضعها هذا وانما الحكم والينا واخذنا الحكم او خلافا من غير
المسرق الا يمكننا ولا قلنا الاغراض عنهم ونعني الى حكمهم كما في غير النظام وافتقار المملوك فيها كالحرم مع قيام البينة لا خلاف في ذلك من غير
في الايقاع وغير خلافا للمحك عن الحقيقة والقنع ان العبد الايقاع سرق لم يقطع لان من يرد لكن يرد على الرجوع الى مواليه فارجح قطع ثم
فقط بغير صحيح الخراج في سرق العبد من مال غيره وعبد الغنية منها وحكم الاخذ في ذلك حكم الدرك بلا خلاف اجدد في ذلك
ولا اشكال في الادلة او اطلنا انها **سائر الاقارب** لا يقطع الى اهل ان سرق او هرب ان استحق الزمان الامساك ولا التمسك العبد المسكين فيون
كان مجموعا من الاستقناع القول بملك المقتد بلا خلاف ولا اشكال لان من يقطع في اخرج النظام في المسرق من حاله الاجزاء حتى قد عرفت ما لانه استنفاد
لامساك والقطع من الاستقناع والمقتد في موهبة او اقلنا على ما اشرك على معنى استحقاق الانتفاع وهو غير المقتد كل ذلك بخلاف الفرض في مواضعها
للكفاية البينة في سرقته وفوق العرف **السابع** لا يقطع عبد الاثبات سبق في مال بلا خلاف اجدد في ذلك من غير ما قيل من منع
الاجماع عليه من غير ما ظاهر كما في الموطوع في خلاف فيه الاحكام عن اود وظاهر بين المسلمين كل ذلك المعتبر المستفيض كصحيحه قد قيل من منع
بهذا لا سرق على ما لا صاحب فليس عليه قطع وجز الفقرة في دفعه الماؤنة في عبد سرق واخذنا من مال يوله قال ليس عليه قطع في
الشكوى في اهل الماؤنة عبد اذا سرقه الماؤنة واذا سرقه عبد الامانة اذا سرقه الماؤنة فانه يقطع ولا يرد في غير ذلك من غير ما قيل من منع
وكذا لا يقطع عبد الغنية بالسرق منها بلا خلاف اجدد في ذلك من غير ما قيل من منع في خبر الاخر في رجلين سرقا من الغنية ثم اهد
عبد من مال الله والاخر من غير مال الله ليس عليه شيء مالا الله كل بضعه بضعنا وما الاخر فقد قطع به كل ذلك مقتضى الى
للمتن الاشارة الى حكمه ذلك باقته وزيادة اخره في موهبة كسبحه في دفع الضيق ولا يرفع الفضل والاصل والامر في ذلك سريان قال في المسالك

لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

فصل فی بیان احوال و حال

قراؤ
فی حکم النکاح
قراۃ النکاح
فرض علیہ
الفلیف
عکس فی النکاح
قراؤ

المسير
على ميا التبة
الاساق في
فقط

وَمِنْهُمْ مَّنْ عَلَّمَ الْقُرْآنَ فَلَا يَرْجُو أَجْرًا مِّنْهُنَّ شَيْئًا إِنَّمَا يَشَاءُ مُوَظَّفًا يُتَىٰ بِهِ وَلَئِن كُنَّا نَدْرِكُهُ لَلْأَمْرِ لَكُنَّا عَنْهَا غَافِلِينَ

في عذبتهم
المخار للظليع
ويخون

فِي بَابِ كَيْفِيَّةِ
حَدِّ الْمَحَارِبِ

من مکتبہ اہل بیت علیہم السلام

عبدالمجید

والتضايف من غير

১৩৫

[illegible]

وہابیہ و سنیہ و شیعہ و اہل سنت و اجماع

فیض کا بحر

فی علی بن ابی طالب
المنتهی فی
الحقی مقابله

في يومئذ
 على المنابر
 وعدل
 الامم

منزكزا
المطلقة
منذ

لا خلاف في انه بعد ذلك لم ينفذ في غيره من الحق الواسع كنفذ في غيره من الحق الواسع...
لورثة المسلمين بعد غيرهم فان لم يكن له وارث لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
السابق المذكور لا يدل على انه لا ينفذ في غيره من الحق الواسع...
فلا يثبت ان اخذ الكفر بعد بلوغه استتبع ثبات الاصل كونه يحكم الرتبة من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
في الرتبة منها والفرع من ذلك كنفذ في غيره من الحق الواسع...
لكن في المسائل هذا لا يوافق القواعد المتقدمة من ان المعتقد على اسلافه ينفذ في غيره من الحق الواسع...
هنا ولو قيل بان مقتضى حكم الرتبة من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
ما يقتضيه السابق من الحكم بغيره من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
بل هو الموافق لمقتضى ان لا ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الاسلاف من بعدهم في ذلك وعلى الاسلاف ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
زاده عن الصادق في الحديث والشرك موطن لا يترك ابوه في ذلك ان كان احدا بوجه نصرته او من قبله في الصواب...
ابوه نصرته او من قبله في ذلك ان كان احدا بوجه نصرته او من قبله في الصواب...
اقل من ذلك الاصل عندنا هو ان المعتقد على اسلافه ينفذ في غيره من الحق الواسع...
مسائل في القواعد هي كتاب الرتبة من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
فيه الاصل بعد انقطاع التبعية بالبلوغ غير اصلها الا في حق من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
المراد فلا ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الحكم عن لفظة المبطون عندنا في السلم به بل عن المذكورة انه استظهر ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الاول من ذلك ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
حكمه كالاصل لان الاسلاف ينفذ في غيره من الحق الواسع...
وهو كالمسلم الا ان الاسلاف ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الشيخ في ذلك ينفذ في غيره من الحق الواسع...
ذلك فان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
فان اصل الرتبة من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
ابوه ينفذ في غيره من الحق الواسع...
وان قال المصنف هذا اولى في الدرس الحكم به انه لا يدل على التبعية في الوصف له بل هو من جواز استرفاده ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
هو مجرد عما كان حكما كونه مسلما بقاءه الاسلاف وقد اورد على الفطرة ومن ذلك كله يظهر ان قوة الاول فلو لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...
او الجزية ان كان من اصلها والله العالم واما ولد المعاهد اذا تركه عندنا فانه ينفذ في غيره من الحق الواسع...
معاهدة الا ينفذ في غيره من الحق الواسع...
احد ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الاما في وجوب موافقته او بمحكم الموقول وان ما دلى الاسلاف في حق ما دلى الاسلاف...
وما ينفذ في غيره من الحق الواسع...
انشاء الجزية من الحاكم وجهها اقر بها الا في حق من ينفذ في غيره من الحق الواسع...
عاد اليه بالاحقة فقد بقا ان مفسد الاطلاء جواز ذلك لكن قد يثبت كل ما ينفذ في غيره من الحق الواسع...
مفسد لكن قد يثبت كل ما ينفذ في غيره من الحق الواسع...
لو ان الجزية لم تكن كغير المعاهد قد يثبت بقاءه الى الاسلاف وقد ينفذ في غيره من الحق الواسع...
فيه الجزية من غير ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الدليل على بقاءه في الجزية ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
الحاكم اللهم الا ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
او قلنا كهيئة الرتبة بالحق الواسع...
الجزية من غير ان ينفذ في غيره من الحق الواسع...
اداء حق سبق لورثة غيره في الرتبة من ولد وان لم ينفذ في غيره من الحق الواسع...

بجوابه

بجوابه

منه

بجوابه

جمع

ما توبه غا البتة
في حكم
من انقضت
موتى بدين
وكتوب بدين

[illegible]

الحمد لله

خداوند

ان شريف
فوق علي
عليه السلام
السلام
عليه السلام

[illegible]

من هذا الباب ٢

منہم
الشیخ الامام جعفر
علی بن محمد بن جعفر
علی بن محمد بن جعفر

لذا

ذو
الجمہل

الملك فيصل بن عبد العزيز بن عبد الله آل سعود

تخلیص من کذا

ان اهل البيت
الاصفيين
عليهم السلام
عليهم السلام

عَلَى الْفَاطِمَةِ
بِفَضْلِهَا
وَأَمَّا الْيَوْمُ
فَالْجُمُعَةُ

کتاب الفضل

[illegible][illegible]

فضلنا
الفضل
الفضل
الفضل

دستورالعمل

مِنْ أَهْلِ الْفَيْلِ

[illegible]

من افکار

بما في ذلك من كونه في جوارحه

في قوله تعالى

بما في ذلك من كونه في جوارحه

بعد ان ضرب مثل الجارية كذا وقع اصبعه هذا بالفضل غلبا ضرب لكن لم يطلع لنا وجه القيد المربوكا العرف به الكوكب في حاشيته الكوكب
لما عرف من انما السيرة القصص على كل حال من غير فرق بين الالان الجرحا واليها ولعله لا غير الفاضل في القواعد التفسيرية الزبديا لوسن جارية
ثبت القصص على النفس ولو قطع سبعة بعد لا يقصد المثل في نفسه فمثل الخارج نعم وكشف للاشكال لكن فيه نظر وقد سبق في ذلك في المسالك
فانه بعد ان ذكر ان مقتضى الاطلاق الفرق بين كون الجارية ما توجب لستر ثيابها او الفضل كذا وقد لا بين ان يقصد بذلك الفضل وعدمه وان الفضل
صرح بهذا التعميم في نفسه هذا الاطلاق على افعال العباد السابقة لا يتناول من اشكال ذلك قد مضى ما يستقام من ذلك ان كان الانصاف انهم عند خلوه من
النظر انهم الصواب الخامس لو ان النفس من ملو على انسان هذا وكان الوقوع ما يفضل غالبا او انه قصد الفضل به فذلك لا يفسد على الوقوع
القول ما عرف من ان لو لم يكن يقتل في البقاء لاصدبه الفضل كان خطأ شبه العمد قبله لانه متعلقه وعلى كل حال دم الملقى نفسه هذا لكن لا يخفى على ما في
الاطلاق انهم الا ان يدر بها بناء على ما سبق من مباحثها صواب في التفسير في القواعد ولو وقع لا غير ذلك ما في كشف الاشكال في جوارحه من الطلاق
سئل عن رجل قمع على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء وفي صحيح ابن سنان عن ابيهما في الرجل يقطع على الرجل فيقتله قال لا شيء عليه قال ومن قتله
القتل فلا بد له وفي غيره عتبه ذرارة الاخر سئل بالجلد لله كمن الرجل قمع على رجل من فوق البيت فان احدهما قاعا ليس على الاخر شيء ولا على السهل
شيء فظاهر الجميع قد مضى على ذلك ولعله لم يرد فعل منه فيسب له لوطا بخلاف التام والسامح نحوها من بعد الفعل منهم ولو من قتلوه
وبما باق انشاء الله ذرارة تحقيق لذلك لو العاقر قصد الاغتيال فقتله اذ اذبح به وبالواقع ان كان الوقوع ما يفضل الواقع غالبا او
قتله انهم ولو قصد قتله بالذبح وكان الوقوع ما يقتل غالبا لم يقصد بقتله على الاغتيال ضمن ذرارة لا من الخطا المحض فمثل بالواقع ولكن يجب
ابن بكاء بعد الله سماع الشان في رجل دفع جلا على رجل فقتله فقال لا شيء على الذبح على الرجل فقتله لا بد له المقتول ان يرجع المدفوع
بالدية على القاتل فقتله ان انما المدفوع ثمن في دفعه على الذبح انهم وكشف للشان وهو محمول على انه لم يعلم الا وقوعه لم يعلم قتله ولا دفع غيره له لكنه
تري ضرورة صراحة الخبر في خلافه لا وعد وجوب الدية على الوجه المربوك بعد التسليم فانها خصوصاً بعد ما سمعته من عدل شي عليه مع الوقوع لا غير هذا
منه لان العرض كونه مدفوعا للغير لوجه الرجوع بالدية على الذبح خصوصاً بعد ما سمعته من عدل شي عليه مع الوقوع لا غير هذا
على المكره وهذا المكره بالفتح وان كان قد تلف هو مال لكن بالاكراه وليس هو كغادة الغرة فلاحظ ونال الله ان يقال ان ذلك مناط
تقديمه بما باق انشاء الله في انشاء الله فلهذا في جميع الجليل على الجليل فلهذا في سئل عن رجل يفر من رجل فيعقره ويعقره بانه رجل اخر فيلوم من اكره
من شئ وهو موافق للصلو بطه في خبر في يصبه سئل بالجلد لله كمن الرجل قمع على رجل من فوق البيت فان احدهما قاعا ليس على الاخر شيء ولا على السهل
فخره فانما صاموا اخرج قال ليس الذي زجر بضامن اذ اذبح عن نفسه قد يشكل ان ذرارة عن نفسه لا ياتي في ضمانه بعد اشتبه الفعل بالذبح الا في الضميمة
انما دفع الاثم نحو قوله تعالى لا بد له من ذرارة وليس ذرارة من الدفاع لانه لا يتعقبه فيما سب ما بعد ما كان ينبغي لصاحب الدية واسكان التمسح على ما غلب
الله ان يقال ان ذلك كقصة اركب المكلف بعد اذ اذبح عن نفسه فلهذا في انشاء الله ذرارة تحقيق لذلك انشاء الله العالم الصواب
السائل قال الشيخ لا يخفى للمهر لقوله نعم وما هم بضامن من احد لا بد الله وقوله لا يخفى على الله من احد لا بد الله وقوله لا يخفى على الله من احد لا بد الله
بل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في انما ذرارة الجارية لا يجوز ان ياتي من السائر من قول السائر من هذا فقد كفر لانه لا يمكن مع ذلك العلم بصحة الخبر الدالة
على اليقين لانه لا يجوز ان ياتي من السائر من قول السائر من هذا فقد كفر لانه لا يمكن مع ذلك العلم بصحة الخبر الدالة
ومن التمسح حق قبل ان يمسح بمسح السائل لم يكن فعل الشئ ولم يفعله من ذرارة السائل بل فعل قوله نعم ففعلوا منه ما هم باقرون به من المهر فذر
بل لا يشره امره في شايع بين الخلق قد يما صعد بها والتحقق كذا ذكرناه في محله انه افتات في تحييد ومنه موثوق حقيقة ولا ياتي في ذلك الا ذرارة بالمهر التي
يجب على الله نعم يتألفها العاقل الذكي الكاذب على ان النفس منه يمسح مؤثر ولان اثر التمسح لا يمسح مؤثر في ذرارة ما يراه هو ليس كذا في الواقع
ولكن مع ذلك قال المفسر ولعله ما ذكره الشيخ في خبر ان الباع على الاختار اقرب وعلى كل حال فلو سمعته فمات لم يوجب قصاصا ولا دية على ما ذكره الشيخ
وكذا لو اقر انه قتل بسحره لا في المفروض عند الحقيقة لانه في كماله بنظره او ينفذ ذلك ما يعلم عند اقره وعلى ما قلناه من الاحتمال بل ان كماله
لعمود ليله في ذلك لا طريق للمعرفة باليقينة لان الشاهد لا يعرف قصد ولا شاهد باليقين التمسح وانما يثبت الاقرار الساخر فانا في قتله مسح من
قال لا يشر له ليرجيه الاقرار عليه شيئا والاخرى البسوة على القولين عملا باقراره والغلة للسائل على القولين ثم من قال مع ذلك ان مسحه مما يشره غالبا
فقد اقر بالعمد ان قال نادرا استغفرنا صاف ليه قصد فقتله فهو عمد ان قال لخطا من اسم غيره الى اسميه فهو قتل
بالخطا فلهذا حكم ما اقر به ولكن خصوة الخطا لا يلزم اقرا بالخطا بل يجب له ندم لو صدقوا ندم تام باقراره فلهذا قد يفتش الا بايضا
ايتانه باليقينة في جعل التمسح لاشهاد اذ به يعرف من له معرفه بالسحر من الشان انهم وحي فلا يجهل الى تقرر قصد واستغفار ولا الى غير
ذلك ما ذكرناه ان ما ذكره من الاقرار وحي عن السائل ضرر عند كوز التمسح في العباد المربوكه المشبهة على تقييد الاقرار بما ينافي اذ يمكن تقييدها
على وجه لا يصد منه لانه شبه الفضل في مسحه ومن التمسح في جميع البرهان من تبين في شوق القصص على التمسح وان لم يكن بالعباد المربوكه اخذ
بعوارق العقل مع خوض الفضل في خوفه وان لم يكن له حقيقة وهو كاتري واضع الوهم وان شاء تما في ذلك لكن قد عرفنا ان مراده مسئلة يقتب
الاقرار بالثبات في ان السحر قد يقتل خوفا وان قلت فانه لا حقيقة له فانه بناء على انه لا حقيقة له لا يؤثر في شاق الحق فيضاد عن ان يعود الى
القتل وان كان القول قد عرفنا منه على انه يمكن فرض المسئلة لو قال فلهذا لم يشره محض منه خوفا ولكن احد قهره واما امرضا فلهذا وان كان

١٠

[illegible]

عبدالمصطفیٰ بن عبدالحق

ایک خوب فیاض و
علی الباشا

المفتي محمد بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن عبد الوهاب
بن عبد البر بن عبد الحميد
بن عبد الجبار بن عبد الجبار
بن عبد الجبار بن عبد الجبار

بالامر
مخبر

لا تبتغي الدنيا
والبقيع
الخبائث
فإن البقيع
والخبائث
فقد عذبوا
المرء

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

[illegible]

عند قرة عينه

باعقاصك
 المعاصير
 ثم ادو قش
 والاسبار
 حنا بلب
 فان كان لا
 بد الولع
 ان مع فلهم
 دهر الحيا
 ولبس لهم
 التبر من
 موقة الله
 شاء اسفر
 لعدو كهل
 ونحو او ك
 الحيا
 من

مكتبة

وبقي الولد على الحر نصف الدية وان كانت له بنتان اثنتان عن نصف الدية اولاد اولاد الوالد لو ماتا اخذت من نصف الدية من الحر من اموال الدية بمائة
ورفع كذا لدية ان زاد عليها ما ردا اليها العدة تجوز قبل العدة في الجنازة المحرور لا يستويها بقتله بل كانت على دفع المولى الزائد على ذلك الجنازة وكما تمام الدية
لا وليا الاول في هذه الاختلافات منها ما سمعته من الثمانية وغيره فلو ساء ما مضى الكلف والنزل من ان ينفذ ما يورثه العدة على سيد ولد الحر ولو كان في
كشف التام يمكن بانه على ما وافقك في الحر من نصفها على رثة الحر كما ينبغي فانه العدة خصوصاً بقوله ما وان اختلفا من الحر فلو ساء العدة نصف الدية
لو رثته ان اختلفا من العدة فلو كان الحر المسبب نصف الدية ان كان يمكن ان ينفذ ما مضى على الابناء في ذلك من هنا فانه لا يخفى ضعف ذلك
الطرفة فلو كان اما ما سمعته من الثمانية وحكي الفتنة المبتدأ والصلح من ان ينفذ ما مضى من العدة خاصة بالنسبة للولد على الحر سبيل بل عن ابن عمر نسبة
الاكثر وانه الظاهر في الروايات ان كان المردية اشرا بالبر من عند جوع الخوكة على الشريك انما جوعه على المولى القائل في حق الاطلاق في صورة زيادة
بتمتد على نصفها وكيف كان فالاخر انه انبجوا على الجنازة عليه عمل المشهور ما سمعته من احوال السابعة لا يفي به الا من هو من خصه بغير
على شيء منها ان ينفذ ما مضى عماران شاء فلو الحر اشتهر لعل العدة ان اختلفا من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
ابن قوله ضرب الى اخره لا يدل على انه لا يجب عليه ان ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
فحكم العدة حكم من التوبة وانما يجب دفع الدية لغيره كما يجب على المولى ان ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
للقاوة عليه فلا اشكال في انه ليس لاولياء الحر المقتول قصاصاً من العدة مع نعمهم اليه لعدت على حق جنايته لم في نفسه وانما كان المقتول المولى الذي
فرض عند اذاته ولله الفضل من العدة الاجماع على ذلك وقد سمعنا القطع به من الفاضل بقوله الله العالم **المسئلة الخامسة** ان ينفذ ما مضى
سمعت في سابقها وهو ان لا ينفذ ما مضى من العدة في قتل حرمه فلا وليا قتلها ولا ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
التي هي نفس ولا على العدة لان زينة بتمتد من نصف الدية الذي هو من جنايته فبذلك على مولا الزائدة المردية بعد بقاء شيء لها زائد على
المردية به خاصة كان لم استرقا العدة كما في غير من جنايته العدة لان يكون فيمنه زائدة عن نصف الدية التي هي جنايته العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
ان شاء والا ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
ولوا ان ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
فلو العدة خاصة بتمتد من نصف الدية فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
نوبة اليهم وان كانت بتمتد من نصف الدية فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
سمعت سابقاً وذلك كله واضح بعد الاطاحة بما ذكرناه سابقاً مع ان جميع ضرب من على بعض ذلك قال سئل باصديق الله عن امرئ وجده فقتله ولا
خطأ فقال ان خطاء المردية والعبد مثل العدة ان احب وليا الفتوة ان يقتلوه ما قال فان كان قيمة العدة اكثر من خمسة الاف درهم فليدفعوا على
مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة الاف درهم وان احبوا ان يقتلوه المردية فليأخذوا العبد اخذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة الاف درهم فليدفعوا
على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة الاف درهم وبأخذوا العبد وبنصفه سبب وان كانت قيمة العبد اقل من خمسة الاف درهم فليدفعوا على العبد
وان كان غرضه بعض الاخذ لا الحكم بان خطا المردية والعبد عمداً فلو كان في الزائدة اخذ العبد الذي ينبغي بتمتد بوضا المولى كاطلاق فداء المولى
الذي ينبغي بتمتد بوضا المولى الا ان ذلك لا ينافي الاستقلال على بعض الاحكام المردية التي قد يترتب فيها في صورة العدة الله العالم **المسئلة**
السادسة لو اشترك رجلان في قتل رجل فلولي فلهما بعد من الفاضل من بينهما وهو نصف من الرجل والربع من الخنثى التي بينهما ثلثه باع
دته الرجل اي نصف بة المردية ونصف بة الرجل لو كان معهما امرئ فلولوا ودد عليهم دته وربع للرجل ثلثا دته والمردية سدسها والخنثى ثلثا دته
سدسها ويظهر من ذلك بغير من الدية اثني عشر جزء فدية المردية ستة وربع الخنثى تسعة وكل منهما ومن الرجل ثلثا دته ففضل للرجل الثلثان
ثمانيه اجزاء والمردية جزءان والخنثى خمسة اجزاء فلهما بعد من الفاضل من بينهما وهو نصف من الرجل والربع من الخنثى التي بينهما ثلثه باع
للرجل ثلث تسع من اثني عشر اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم
وهو اربعة الاف درهم ومائة وستة وستون درهماً وثلثا درهم والمردية ثمان دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم
وخصها بثلث حجة فذلك ثمانية اربعة عشر دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم
فاذلج ما يورثهم خمسة اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم وخمس اربعة دهم
امرئ فلا ينفذ ما مضى من العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة فلو كان الحر من رثة العدة
وخصها مائة على الجميع كل على نفسه فلولوا اقل العدة وما ذكرناه وذكر المصنف في النكاح ان جميع صورها اشترطوا اجتماعاً وان
الطبيب ينافي القواعد غير ما على وجهه في الناطق منها ثوبها ولكن حاصلها لا يخرج عما ذكرناه والحمد لله رب العالمين **الفصل الثاني** في اقسام العدة
في القصاص خمسة **الاول** الشاقي المحترمة والزوج على نفسه عند قتل الحر بالعبد لا العكس كما استقر انشاء الله نعم فبقول الجوز كذا وبتمتد
اجماعاً بغيره من شرطه بل بالحرمة ولكن في فاضل دية النصف لا ينفذ الا لاجماع بغيره مضافاً الى النقص الاستيفاء والموازاة التي هي
ومنها خبر لا يصح من اجماعهم ان قتل رجل امرأته واراد اهل المرأة ان يقتلوا واراد نصف الدية الى اهل الرجل منها خبر لا يصح من اجماعهم ان ينفذ

مكتبة

مكتبة

مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الضعف

وفاقیہ اسلامیہ یونیورسٹی

ایک عجیب و غریب اور فاضل شخص

سید احمد علی خان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورقضا:

美

وَلَا تَكُن مِّنَ الْفَاسِقِينَ

کتابخانه عمومی
وزارت معارف و اوقاف
و صنایع مستظرفه

[illegible]

عبد الجبار بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

فَمَا لَوْ فَتَكَ عَيْبُ
وَأَصَابَ عَيْبُ
كُلُّ أَحَدٍ مِنْهَا
بِمَالِكٍ

کلمات

القول
في
الاعتناء
بالنفس

كان

القول
في
الاعتناء
بالنفس

القول
في
الاعتناء
بالنفس

كما في الربا حرم هو كون العتق موقفاً على ان شرطه التعجيل عند التعلق بالدم الا ان يمنع من مثل هذا التعلق ويخصص بمنوع منه ما يشترط
صحة العتق الا ما كان موجباً للنفقة من خارج كما نحن فيه فندبر هو كما ترى من غير عذر كوز ذلك من التعلق قطعاً بل هو من الكف او عند اللزوم
وهما معاً ليسا من التعلق بل قول فيه بطل بطلان الكفاية كذا في كذا لو كان من كذا له صدق الاشارة ان عاداً الى الخبر فيكون ذلك نعم قد يقال ان
الاولى من ذلك القول بالعتق المنجز لا الذي لا ينفك لادلة العتق المبني على التعلق بالمعكوكون الاصل فيه اللزوم بل بما كان من العلوق عند الشروع عدم
عونه الى الرقبة حصصاً ونحو ذلك لادلة التخيير في العتق على ما اذا كان عتقاً مؤبداً ذلك بما ذكره في البيع بالجنابة المشتري من نفو العتق ولو وقع
من المشتري بل قبل ان يبر العتق بالبطالة لا لبعض الشا فيه كالقول بنفقة على اذن في الجنابة وبما كان هذا اولى ما في كشف اللثام انه بعد
ان ذكر ان الصحة بمنع المراجعة عند الاظهار الصحة مفعلة اذا كان العتق لغيره لا يبقى للولي الا العتق ولا يبطل به العتق والمراجعة اذا كان العتق
عبداً فانه ما لا يبطل العتق له بغيره كما لا يبرق وفيه من مفسضة ما ذكرناه عند الفرق ولا استبعاداً في مقولهما معاً كما لا بد من اقل من هذا واسلم
نعم يمكن القول فيه في السابق فيما السبب العتق ما عتقنا الا في جنابها المتأخر في العتق كما لو قلنا ان ينعى في العتق عند ضمانه القيمة فيه في
قتل الاجنبى بل صرح فيها بالصالح الغير بطبيعة حتى صرح في منعه لو هو به وهو بدعيه لا يبرهده له ما فيه من قوة وهو لا ينعى من قوة وان لم
اجد به مقرر ما نتم قوله فانه ما لا يبطل العتق منافقاً لما صرح به الفاضل في القواعد بل في شرحها ان ينعى من انه لو قتل العبد عبداً عتق
القاتل له سقطت القصاص اعتباراً بالجنابة فلا يخلو ما لم يمتد في المتن وكذا البحث في بيعته صبيته في القواعد ولو باعوه وصبره ففعل الجارة
الولى في شرحها الا انها التعلق حقيقة بالرقة فلا ينفك من العتق بل لا ينعى علم المشتري والمهيب كمالاً لا ينعى في الرمن وضمانه لان
اخر ان احدهما الصحة مفعلة والاخر البطلان وموضع التفصيل المتأخر فذكرنا ان لا قولاً في العتق لغيره لادله وعده ثبوتاً في حق
الزبواً لان الجنابة يخاص الاشارة الى ان انتقال الى ما لا يخلو لا ينافيه بعد تعلقه بالجنابة حتى الدين بالتركة الذي لا يمنع من نفو
بيع لو كان تسلطه على الضم مع عتق الوفاة فيقتل العبد الجاني عليه الى المستحق استحقاقه في علمه لا يخلو والا كان له الجنابة كما او
تحملة فوقه في حق من البيع الهبة وبين العتق بناء على ان المحل لا يتصور قابلاً لما فانه يثبت منه ما نزل الملك بل قد يقال بلزوم البيع لا يخلو مع
ضمانه القيمة بخلافها في البيع بالجنابة وان كان بعد العتق تعلقاً بالجنابة وكونه العتق في العقد بالجنابة قد يقال انان للجنابة حلية لا يبرق
ولا يبطل البيع لانه استرق وهو في ذلك مشتمل على رجوع له بالثمن مع علمه بالجنابة ما مع عدم علمه فقد يقال له تفاوتاً بين قيمته مستحقاً عليه
الاسترقاق وسلبها عن ذلك كما ان له الضم لو علم بذلك قبل ان يبرق الجاني عليه لانه يحكم المعقب ما لم يجد في له اجد له كذا بل بما نقد
في المتأخر من ان لا يخلو ولكن لا ينعى عليك قوته والله لعالم هذا كله في القتل عتقاً واما لو قتل خطاه فقتل القاتل ايش في محكي الهبة ينعى
العتق ويضمن المولى له بدعيه على رواية عن ابن جعفر قال فقتل ابن اوشين في عتق خطاه فقتل خطاه فلما قتله اعنفه وقال فاحذر
عنقه وصنعه الدية ولكن في عتق ضعيف مع ذلك رسالة لا جارية لها من مناصب القاتل ابن ادريس لا ينعى لان ينعى في الدية او دفعها او
لكن في ان تقدم الضمان بدعيه الجاني عليه غير محمول مع ضالة الا ان يكون المراد به التزام السبب في الدية بصلح وتحويل فيه اضعف الجاني
غيره بعد ان كان مضموناً موقفاً للضوابط التي اشترها البها في صورة العتق لا يبرق في اولية الخطا منها بل ذلك في بيعته نفو العتق وضمان الدية
باعتبار الملاءمة الحق المالى لا مدخلية لا عتقاً ولا شئ في الضمان ذلك ان اعتبرها الفاضل في القواعد في العتق في الاشارة الى ما منع كانه في ذلك
المجمع بين اذ العتق عند منعه الجاني وهو حاصل لو كان ملتبساً بالجنابة اذا كان معسر وفيه من يمكن كونه ماله ماله من ثلاثة فلم يحصل له احكاماً أصح
واحتل في كشف اللثام العتق مع الاستبعاد لكل الجنس التحق من نفو العتق ما لا ينعى الهبة لظاهر ما عتق ومن بالاداء بخو تركه المشتري
تعلق بها الدية والله العالم **مسائل في الترتيب** **الاولى** اذا جنى المحل المملوك الجنابة فلا يخلو عليه بعد المكافاة ولكن لو اقره الجنابة فان كان
بداناً لم ينعى العتق ولو سرباً لنفسه طلق كمال قيمته ما لم يتجاوز دية الحر لا يخلو ولا استكال ولو تحرر وشر الى نفسه لم ينعى العتق من الدية
وقيل الجنابة لا ان كان على الجاني بدعيه لا ينعى المملوك منها اقل الامرين من قيمة الجنابة والدية عند الشريعة لان القيمة ان كان اقل من القيمة
وانما حصلت بعد الحرية فلا ينعى المملوك وان نقص على الترتيب لم يبرق انما تلك النقص لا ينعى الدية في دية القتل بالعرض انما سبب الجنابة
التي كانت لفضله على قدر الرقة تعلم القيمة لكونها جنابة مضمومة لكنها سره وهو من فلا تكون سره بها وانما لقيمة جنابته لم لو فرض ان قيمته بتمام
الدية كما لو كانت انفا او بدعيه مثلاً او فرض ان قيمته بتمامها اخذها العتق لم يكن للوارث شي ظالم اذ ابا للموت في ملكه المص وعتقه ودية ذلك
العتق كما صرح الا ادرينى لادية النفس لان يكون في الجنابة كذا فرضنا في لا نفع في الجنابة لكن في كشف اللثام ما ظهر منه من انفاة للموت
قال في تفسيره ان القواعد التي في كذا المتن بعد ان جعل قوله في هذا الصلابة لادية لان الدية ان كانت اقل فليس له غير ذلك
من ان القيمة انما تعتبر انما يتجاوزها فان تجاوزتها ردت اليها وليس منها الوارث الجاني عليه شيء فان المولى استحقها من الجنابة وان كانت قيمته
الجنابة اقل فليس له غيرها فان السرقة انما حصلت بعد الحرية وليس له ما ينعى بعد ما ينعى بل ما زاد منها على قيمة الجنابة الوارث الجاني عليه
المراد بالدية دية النفس اخص الجنابة وان لم تجب لادية العتق ولكن سقط حكمها بالسرقة فان من قطع اصبعاً من رجل لم يكن عليه لادية الاصبع
فان سرق فان حبت به النفس من قطع يد رجل وجعلت عليه بتمامه فان سرق من رجل عليه لادية واحدة وقال المفسر لان القيمة بمعنى قيمة
الجنابة انما زاد عند السرقة وذلك لزيادة الدية عليها الظاهر من هذا من القواعد في حق عتق من ماله ما جنى السرقة بدعيه ودية النفس
الحرية ولا شيء له فيها أي في زمان الحرية اي ما ينعى عند اولا جملها وفي الزيادة التي لها والزيادة لها فنعى هذه العتق ما ذكرناه من قولنا وان

[illegible]

کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی
کتابخانه عمومی

القواعد

مجلس تہذیب و تعلیم

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

12

الحمد لله

مکاررفنا

کتاب

منها ففي مثله لو كان في القواعد من شأنه أن يخرج المسلم المانع من كراهة الذم من إرشاد الذي لم يترأسه المفسر لوجوه فضاء التصديق عليه
 أسلم ولكن مع ذلك فهو أن يفتل حاشا للفاضل غير من آخره من ذلك الحكم من كراهة الذم في الكفر كما يفند النفس بالإجماع لأن الكفر كراهة
 الواحدة ولا خلاف أن ذلك النص المفسر يخرج منها على مثل المسلم الكافر لأنه لا دليل على اعتقاد الذم على وجه يفرض من خارج المفروض بل على
 المراد من اشتراط الذم في غير ذلك إلا أن لا يفتل في القواعد هو قد مثل المسلم بالكافر ومن ذلك يعلم عدم إثم المفسر من حكم المرتبة في سقوط القود
 عند التمسك بمقابلته بما يفرض كونه سوطا لا من الذي كوجوه مخرج من التوبة وقد مثل في جملة إجماعا بخلاف الذي لا يفتل في غير ذلك من عدم
 إقرار بالجزئية وغير ذلك ثم هذا كل مع بقائه على الأصل إذا ما أوجب في الإسلام فلا قود قطعاً وإن كانا خال الجناية لغو لا يفتل مسلم بكافو
 يجب الأصل الذي لا يفتل لا يفتل عليه ما قبله لكن عليه في القواعد غير ما مع مكانة القود بها أيضاً إن لم يكن إجماعاً باعتبار كون الوجوه
 لقضا والفرض سقوطاً عنه لا سيما لأن استقراض الأدلة فيها مقامه حكم مقتضى استيفاء على وجه يشتمل الفرض ربما بقي لذلك
 ثم نشأ الله **المسئلة الخامسة** في وجوب المسلم نصرته إن لم يرد الجاني من الجرحه فلا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد
 إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 ولذا يفتل من وجوبه ثم أسلم في الفرض لا يفتل الحكم بتعويض الجاني إلى حاله فيقتضي الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 مضبوطة عليه بالخائين والمعتصم مقدار ما مع كونها مضبوطة بحال السرقة ضمن له دينه الذي يفتل ولو مثل مسلم نجاة ثم إلتحاقه لا يفتل به وإن
 مثلنا بل لم يفتل بحال الجناية كذا ذكرنا من سبل من إرسال المسلما فإن كان إجماعاً فلا يجب إلا يمكن المناقشة فيه لكونه أدلة النص المفسر
 يخرج منها على مثل المسلم بالكافر ولا دليل على اعتقاد المساواة في حال الجناية وسلبها ولا يفتل في الفرض بل لا يفتل
 سلباً نجاة ثم إلتحاقه النصا عليه ذلك الحال لوجوب الإسلام المانع من إفتقار المفسر مؤثراً في النفس فمع فرض عدم بغير العمل بانفسه من
 المسئلة السادسة في وجوب الإسلام الجاني في حق متحقق وإن تحقق المفسر مؤثراً في النفس فمع فرض عدم بغير العمل بانفسه من
السابعة لو مثل في مرتبة ولو عن غيرة فمثل به لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 فاعن الشافعية من القول بالمانع لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 القتال به كما لو مثل الزاني المحض غير الآدمي هذا فإن تخلف النصا أو فاضله غير السقوط لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 مبالغ في لكل أحدهم ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 اعتبار ذلك إلا دليل على إجماع الشافعية النصا بالنسبة لذلك إيماناً بالمسئلة على كونه محدداً في ذلك ففتل إن أثم قبل إلتحاقه النصا عليه ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 فالله بل لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 غيرهم فإن الأكثر التمسك بما في مستمسك من ذلك على كل حال فهذا كله في مثل الذي له ما لو مثل مسلم فلا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 ثم في الأقوال منها المضم والفاضل غيرهما أنه لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 فإنه هو لخصاً عند الأكثر بالنسبة للمسلمين فاعلموا دليل عليها من نصنا احتل معناه الدينية لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 غايته ما يجب بفتل ذلك إلا أنه كثيراً ما يفتل في ذلك من الزاني والأطوف فيهما وفيه ما يفتل من إفتقار ذلك على الفتوى الذي كما مضى عليه
 عند الفتوى بفتل المرتبة من ذلك مع تجزئة الفاضل في القواعد شارة لا يفتل في كراهة مغللاً لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 أنه لم يفتل فيها بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 حفظ ما ورجع ذلك إلى الاستسقاء من الامتداد لا يفتل في كراهة مغللاً لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 كما لو فرض توبته بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 القتل عليه جزاء لا يفتل عليه ما قبله ثم قد يفتل من بعض الأدلة في بعض الأفراد وخصوا في بعض الأفراد إلتحاقه النصا عليه ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 وإن لم يفتل في ذلك إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 في غير ذلك العار والوجوب عليه نصاً ففتل غير الولي كان عليه القود لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 فإن ذلك لا يفتل في سقوطه أحترافه ثم لو مثل في الزاني والأطوف فيهما وفيه ما يفتل من إفتقار ذلك على الفتوى الذي كما مضى عليه
 فذلك مع إلتحاقه الفتوى إلا أن نأني بعبية وعن سبل المسئلة مع ذلك في بعض الأدلة في بعض الأفراد وخصوا في بعض الأفراد إلتحاقه النصا عليه ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 نشأ عليه من هذا القول لا يفتل عليه ما قبله ثم قد يفتل من بعض الأدلة في بعض الأفراد وخصوا في بعض الأفراد إلتحاقه النصا عليه ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 سقوا ابن أبي الحبحر من غير أن يفتل في ذلك ففتل إن أثم قبل إلتحاقه النصا عليه ذلك يمكن تأنيده الوجهين على مقتضى السابغة من المرتبة أسوة حال من الذي يفتل في العكس فيه ما أشرفنا البتة بقا من عدم
 دفعه وبغية ولكن قد يفتل في ذلك لخصاً الزاني الحكم المرتبة وإن كان في القواعد هذا حكم يفتل في كراهة مغللاً لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 الأجانب التحال لا أنه لا يفتل عليه مع فرض عدم إلتحاقه الفتوى فاعلموا ذلك من كراهة مغللاً لا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 بعض الأحوال لخلق الناس ونحو المسلمين ولا يفتل إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية
 يكون القتال لا يفتل في ذلك إلا بعد خبرين من نصرته له بعد إلتحاق حال الجناية التي لها مدخلية في زمانها فنسعى السراية بصد عليه وقد مثل كافر من نصرته الكفارة للنصر كما لا يرد ديناً عليه لكن لما كانت الجناية

جاء في نسخة أخرى: **وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ**

باب الحنفیہ میں اختلاف

اشٹاکا میٹھ

امضاء
مفتی محمد رفیع
کمالیہ اسلامیہ

بھائی

فيكون

ذلك الى النسخ كونه محتملا بشان المرفوع المنبج ولعله راد بالنسخ خبر التكون عن علي ع الله قال كان حوثير بن ثوبان يبيع ثوبا كبيرا كان يبيع
الى امر المؤمنين فممنهم قاتلهم جملان وقيل جملان فقال اهل القبولين يا امير المؤمنين اقدما بصاحبنا فقال علي لا نقول ان تركه لو ان
نعتهم اهل علي فاعل فبذلك الذين ما فاعل كل واحد منها ما صاحبه لو الا انه فقال علي بل اجعل به المقبول على ضابط الاربعه واخذ به من
الباقين من به المقبولين فان قوله فاعل الى اخره ظاهر بالمفروجه من كون القبولية بالوقوف على العلم بان الباطن قبل الما ولعله لذا قال الشيخ وغيره انه
كالصافي لعل الاحكام مبداه يكون منوها من ذلك اشد المنع فهو من الخارج عن الاختصاص بخواصه العامل معاملة المحتاج واجاء الاصحاب
طلان وجهه من الاحكام او اما ضرورة الا بدع بآذره بعد العلم بالحال اصبحت تدعى الى جعفر بن محمد بن ابي القاسم في رتبة من وافكر وانما
بعضهم على بعض التسليم فقلوا فقلل اثنان وجعل ثلثا فقلل واحد منهم ثمانية جلد وتغيب به المقبولين على الجرحين وامر ان يقاسم
الجرحين من غير من الدين وانما احد الجرحين فليس على احد من اولياء المقبولين لكن مع ذلك كلفه لك لعل الاظهر عند الفضايل فاعل
خلافه والقبول ان قال علي انك لم تعلم من انك للمعتمد الاختصاصي الذي ان لا يكونا من علمه لا فاعل لكان السكندر بن علي
بعد ان نفا القصد المتعبد هذا كذا السكندر اما من ينج نفسه بالايدي مسكرا او مسرورا كذا لعل فاعل الحجة الشيخ بالسكندر في قبول الفضايل
بل عنه فيها الحاشية الادوية المجتنة بغيره كذا لك للتساوي في قبول الفضايل الاختصاصي لعل فاعل الفضايل فاعل فاعل
الدليل على الاحتياط في من علمه السكندر على شيء منهم امكان الفرق بين النوعين دون غيره وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال مضافا في قوله
على التام بل الاجماع بغيره لعل الفضايل بغيره اسم لعل كونه معدا في سببه لكن حله لدية في ماله عندا شيخه بن محمد الفاضل على
ما حكى من بعضهم بل من رتبته الى اصحابنا قال لانهم جميعا يؤدون ثمنهم في النفوس وذلك لخلل العاقل بالاختلاف لانه شبهه على المرسل النسخ على
ولا صالة الفضايل على المنفعة وزعمه وعلى العاقل عند اكثر المناظر بل قبل عامتهم حتى المضى في كذا الدية لانه خطأ محض الفضايل فاعل
في التام غير الفضايل وما هي فيها اقول ثلثة ثلثها التفصيل بين الاظهار للفخر والعز وبينه للمحاجة فالاولى في ماله او الفاضل في ماله
في ذلك كلفه كذا الدية ان شاء الله وفي الاخرى تروى وحلا اظهر عند المضى اكثر المناظر ان كذا لعل فاعل فاعل فاعل فاعل
عن علي ع الله ان جنانا خطا فلن العاقل قال سئل عن رجل ضل عن طريقه على خديعة فاشترى من رجل فاعل فاعل فاعل فاعل
السلم هذان مسددا جميعا فلا رى على ذلك فقل الرجل قود لانه فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
سنة لهما فان لم يكن لعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
والفخر بنون البرج حزمه بل وفي ظاهر العمل بها بل في غاية المرام هذا القول مشهور بين الاصحاب وبه هذا الاثر لجان مخالفة الاصل له وعز
الشبه بكذا في روض الجنان ما وقع ذلك فوبد اصبحت على باق فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
الاعى مثل الخطا هذا قبل لدية من ماله فان لم يكن لعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
ان عدا الاعى خطأ في وضع السند فاعل
وهذا مخالفة الحكم الخطا في الثانية مع جعله الجناية كالخطا وجعل لدية على التام مع ماله على الاكامل بوجهها على العاقل ثم قال انها ليست
في مطلوبهم انهم يجوزون كون فاعل
فعلة بعضهم فاعل
بل لا شيء في صحيح كذا ان احتمال النصيب لعل فاعل
رواه في القصة عن العلان بن من الجمل فاعل
انه على العاقل هذا الصلوة في ظاهره لا روى الجمل فاعل
المعز بن الفاضل بن كون على العاقل كذا الصلوة الجمل فاعل
فد كذا فاعل
بافواه منها والله العاقل الشرط الحاص ان يكون المقول محمدا كذا احتراز عن المراد بالنظر الى المسلم فان المسلم لو فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
انهم بعد الاستبذان من اهل القبول ان ثابت كان مرتدا عن طرفة فاعل
الشرع فاعل
لذلك في كشف الثابت بعد ان ذكر الشرط المزبور وهو كون المقول معصوا ادم مفرقا عليه القصاص من المسلم من كل من اهل الشرع فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
في المسئلة وقد روى في بعض النسخ في الرابض الاصل في هذا الشرط بعد اذ اخرج الظاهر المصريح في كثير من النسخ بالقبول والاعتبار
المستغنى لكونه بطلان التور في الصحيح غير من اجل فاعل
من المعتمد في النسخ الواردة في اية الدافع فيل الحار فاعل
ومثله من ذلك بطلان النصيب الواردة فيها وفي المقول فاعل
الا انه ما لم يحش الفضايل من مثل برئ ونحوه انما الكلا فاعل
الامه ما لم يحش الفضايل من مثل برئ ونحوه انما الكلا فاعل

فيكون

في كتاب
الدين

الفصل الثالث

بسط الفضا عن ذلك المسلم لو ملكه ليس في شيء ما حصل اليها من التصرف في ذلك لغيرها فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وقد نفى الكفار في ذلك فانه لا يمكن ان يكون له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
واقعا او ابرز اذا كان له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وجبة لو كان متعلقا بالحق ما جرح عليه فيها لو كان له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
بل قد يقال بجرحه عليه فيما يتعلق بالمال منه ان كان لا يدفع اليه لا يبيع الصلح معه فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
ان الذي يجره نوع تصرف في ذلك قد جرح عليه به من ذلك لا يبيع منه بل في القضاة انما قد يقول الى انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
المستحق غير اعتبار المدعي في البيع لغيره الا انما قد يكون له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
شئ منها عندنا بل لا العقل في ذلك في حق المدعي في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
والعقل في ذلك من ذلك عندنا على السبيل الصحيح في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
اكثر من ذلك لانما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
القائمة البينة عليها ان كانت تقبل بيمينه حلفه فيقطع الحشو وان لم يقبل اقر به بل لا بد اليه من يتابع على انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
ان نكل فان جعلنا البينة المدعى في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
يتابع انما قد يتكلم في ذلك لو كان البينة المدعى في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وكيف كان في ذلك ما جعلنا المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
بالسمع المتواتر في انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
حاشي في الجناية انما القائل لم يقبل العلم بكذبها وكذا لو ادعى على جماعة بعد اجتماعهم فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
يجوز في الممكن ولو بان يصر في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
دعواه الثانية من قوله البينة المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
فلو ادعى على جماعة في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وشبهة العديفة ترد دونها استنبط عند المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
بل قال لا اعرف عنها واردين بين كل واحد من قاضي الفاضل ولده والشهيد والادب على ما حكى عن بعضهم في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
مع حصول جلية لا يمتنع لزوم اتمام المسلم ولا نه طريق يتوصل به الى معرفة القائل واستصحابها حتى منه لان القائل لا يوجب اخفاء القبول في لا يقصده
ولا يطلب ان يصر في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
ويجوز استصحاب البينة لم لو قلنا بحصول اللب على النكول ممكن في ذلك نحو ذكره المضمم وغيره من انه لو قام بيمينه على انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
لو حصل لورا احدهما بيمينه في ذلك كما صرح به في احد المثلث لا يمتنع في البينة كما ثبت في حجة انشاء الله لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
لا يثبت الحق بينهما كما لا يثبت على احد ما يخصه كما صرح به في ذلك بل هو مقرر انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
فيما بينهما انما لا يمتنع في البينة في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وما اتفقا الوجه فيما ذكره او لا من الاقرار بالدين مع حلفهم وعدا وكان هذا اليوم نشأ عليه من مسئلة البينة انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
الدينه ولكن هل يبرح بينهما ويوجب اثما لا ولا يظهر الثاني ولا يثبت بينك الا الدينه وان كان المدعي العدا له لا يعلم القائل ثم احتل قصاصا في النكاح في انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
كما احدهما وان مكلاهما كان الولي بالحق كما في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
الشك في القائل بين القائلين حتى لو قال المدعي انما القائل لهما احدهما ويجوز ما من ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
لو كان النكاح احدهما خاتمة لحلف المدعي انما القائل احدهما بل لو اقر بان القائل واحد منا ولا نفعل به غيره لان كل واحد منا داه من يدقته
ولم يصب له واحدة منها لانما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
توزيع البينة عليها كما لا يثبت في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
تعاضد البينة في قائلين على المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
اشترج للنكول اللهم لان هذا الاقرار بالبينة على المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
مكمل حتى في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
اثباته خطا في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وكونها في حق المدعي في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
وهو ان الفاضل في القواعد بعد ان كرمنا في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك
فاشكال في شأنه في القواعد فيها انما له في ذلك شيء من التصرف في ذلك لغيره فلو انما لم يملكها الا انما هو في ذلك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

باب اول فی بیان احوال و حال

مجلس ۱۰۰

وَبَارِكْ وَسَلِّمْ عَلَى رَسُوْلِكَ الْكَرِيْمِ

والتفكير في هذه المسألة
منها ما لا يخفى على من
تفكر في هذه المسألة

هذا هو الحق
والذي لا يخفى على من
تفكر في هذه المسألة

هذا هو الحق
والذي لا يخفى على من
تفكر في هذه المسألة

تتفرع منه خطي في اعتقادهما العكس أي فقد بكت في الوصف بصدقه الأصل فلا بد أصل الدعوى وبقائه على نفسه ومعه لا يخفى عليك أن ذلك
ليس إلا لما لا يخفى في صحة الأمر في دعوى العدم معترية براءة العاقل فلا يمكن من مطالبته لا تتم مع عوده عليه في دعوى الخطأ المحض معترية براءة التماس فلا يمنع
دعوى بطلانك عليه من ذلك اختلافاً في أحد دعوى السماع بغيره ولكن المعنى في الفتوى السماع الذي منها ما عرفت وهو مشترك في المقامين والله العالم ولو ادعى بغير
ضام على ما لا ثم قال بعد ذلك والله باخذ المال من غير البرهان لا يجوز كذا ذنب استرد المال من أخذ ما فاره وأما الوصف بأنه حق لا يرى القسوة
أخذ منه ما لم يثبت لولا أنظر في الحكم إلى رأي الحاكم الحق وهو كالأحكام بما لا إلى ما إلى الخصم في المال له شرعاً وإن كان يزعم خلافه ودعوى ذلك
لا يوفى أصولاً كما عن الأمد بلى بل يوافق أصواتي جنيته التي يرى نقلاً الواقع بحكم الحاكم وأخذ العتاك حوزاء في كتاب الفتوى وغيره فقلنا أن ذلك
معنى قولهم أن الفتوى تنقض الحكم ودفع العكس نعم هو كذا في الموضع الحكم القطع بينه فإنه لا يغير الواقع بحكم الحاكم فكذا الحكم الإجماع والتقليد ولو اد
هذا المال من بعد ملك له فإن عين له ما كاد فعله ليه الأفعى أفرزه في مضمون عليه ولا أو أخذ الحاكم منه خطه لما كذا جهاً فندت الكلا
في نظره في الأفراد والعصم غير من الكتب السابقة وعلى كل حال فليكن البادل شيء من غير بنية والله العالم وكيف كان فلا خلاف كما لا اشكال في أنه
نشأ الدعوى بالفضل بالأقوال والبينة أو القسام لما اقررت فيكون فيلزمه وفافلا لا أكثر تجلبه عامة المناظر صدقاً نادراً للعموم وخصوصاً المرسل
المرفوع لأن غيره ولكن بعض أصحابنا لا يفرق بين البراءة والطعن ويجوز سبيل ما حتى عنهم ينظر الأقوال وموتين ولا تفرق بينهما إلا الاحتياط في
الفتاوى لا يراض إلا لا منع لم يجز بمنزلة وعد بطأ دم المسلم ولذا قبله فيمنه لعله يشهد الله النساء والصبيا وقسمته المدعي بغيرها لقوله نعم ولكم ولقضا
حجة والأل قياس على السيرة المتعوق عندنا أنه مع لفاق ضرورة كونها من الحق الأهلية البينة على الخصم في المساحة ولذا لم يقط بالثبوت بخلاف
حقن الأدميين نعم يتبع المقر بالبلوغ وكحال العقل والاختيار والحرية فلا عبرة بأقوال الصبي أن لا هو ولا الجنون ولا المكره ولا الساذج والغافل والنائم
واسكن أولاً البعد الذي أقرره يكون في حق الموتى كما سئل الصائغ أبو محمد الوائلي لئلا لم يكن كقولنا أن رجلاً على ما قبل فيه سوان من أصح الصائغ إلا أنه
وصف في الرأض بالقر من العقب بناء منه على صحة خبر براءة أحد من أصحاب الإجماع له هو أصل فاسد بل قبل أنه هو عني من غير وجهي لكنه معتقد
بالفتوى والقاعدة لا يستلزم من قوم ادعوا على عبد جنازة يحيط برقبته فاقترع البعد بها فقال لا يجوز أقرار البعد على جسد بل لو اخطى حتى مواخذة بأقواله
وغيرها كما سمعت الكلابية كتاباً لا يوافق بل فيها الوعد مؤله وأنه يقبل لأن الحق لا يبعد ما ودرما احتمال ضعفاً عند القبول بل فيها الوعد عليه ولا
دونه فإنه يقبل لكن يجب أن لا يتعلق برقبته الجاني وفي القصاص فلا خط واما في الأقوال في العبد بين المدعى أم الولد المالك أن انقض بعضه
أقواله تضيق بغيره لكن لا يضمنه بل يؤخذ الدية بالمعساة فان لم يؤجر ما حتى انقض منه كما نعتد الكلا في ذلك فله حقه ولو أقر البعد لم يضمن
لم ينفذ أقواله إلا بعد تصديق المرن من صدق الحق لتعلق حقه نعم لو أقر لأجل الجاحض الظاهر نفوذ أقواله وإن لم يصد المساجد لا يكون بذلك
كالرجل وإن كان لا يجوز له العمل غير المستاجر إلا أنه تكليف في نفسه لا حتى يتعلق بعينه فبعض منه يتطل إجارته هذا كله في ما سمعنا من أصحابنا
المحجوب عليه لسه أو قل يقبل أقراره بالعد لعد المحجوب عليه فتمسكه لعموم ما يفتونه من بعض أصحابنا في الحال من غير نظر لفتك حجر وأما الخطأ الشبه
بالعد نحو ما أتوا عليه الدية فيثبت المال في ذنبه بأقوال الفلاس به ولكن لا يثبت الفلاس مع صدقهم أن أسند إلى ما قبل المحجوب على أشكال فندت الكلا
في كتاب الفلاس فلا حظ ونامل في نفس في من الجنائز والأللاف بين غيرهما من الخطأ لا الاختيارية بالنسبة إلى التوبة بالبينة والأقوال
الاستا إلى بعد المحجوب قبله الله الهاد ولو أقر واحد بعقله عدلاً وآخر بفعله خطأ تجزى الولي في تصديق أحدهما كما صرح به غيره وأحد بلع الانصرار
الإجماع عليه أن أقر كل منهما سبباً فيهما فتمسكه على المهر به ولا يمكن الجمع بين الأمرين فيجب أن يحمل الحال إلى سبيل له علم الآخر بطل عليه مضاً
أن لا يخرج من ابن صالح مثلاً باع عبد الله من رجل حديثاً فمات رجلان إلى له فقال أحدهما أنا فقلت عدو قال الآخر أنا فقلت خطأ فقال
هو أخذ بغير صاحب لعد فليكن على صاحب الخطأ سبيل فاعترض بعض العامة من قدامنا أو أخذ الدية منها وأخذ الفاسد بل كذا ما عن الغيبة والأصحاب من تبيين
الولي من قبل المقر البعد أخذ الدية منها مضيق بالله العالم ولو أقر فبقوله عدلاً فآخر أنه هو لعد بغير الولد دعى عنها القصاص والدية
وقضى المضمون بيت المال كما هو المشهور في كشف الرميوان أصحاً ذهبوا إلى ذلك لا اعتراضاً العاقل عن الانتصا الإجماع عليه بل قال أيضاً فاستندنا
ذهبتنا إلى نص توقيف لعد هو فضيلة الحسن التي رواها علي بن إرميم عن أبيه لا خبره بعض أصحابنا وفعلاً في الجع عبد الله قال في أمير المؤمنين
رجل فخر به وبه سكن مثلي بالدم فاذا رجل مذموم مشكك بدمه فقال له أمير المؤمنين ما تقول قال أنا فقلت له أمير المؤمنين قال ذنبه فبقوله
فما ذنبه ليقولوا قبل حل سر عاقل لا ينجوا ورد في أمير المؤمنين فردد فقال والله يا أمير المؤمنين ما هذا فقلت صاحباً فقلت فقال من
المؤمنين لا لاواحملك على أفرادك على نفسك فقال يا أمير المؤمنين ما كنت استطيع أن أقول قد شهدوا على أمثال هؤلاء الرجال أخذوا وبني
سكن مثلي بالدم والرجل مشكك في دمه أنا أنا هم عليه خفت الفس فافترق وأنا رجل كنت بحثت بجهنم هذه الحرية شاة فخذني إلى البؤ فخذت الخبر به فوجدت
الرجل يتشكك في دمه فقلت متبعاً فدخل على هو فآخذ فقال عليه السلام جذا فقلت فآخذ بوليها إلى الحس عليه السلام فقلوا أما الحكم فبما قال فذنبه
الحسن عليه السلام فقبول عليه فبما فقال الحسن عليه السلام فقلوا أما أمير المؤمنين عليه السلام أن كان هذا فبما قال فذنبه فآخذ بوليها إلى الحس عليه السلام فقلوا أما الحكم فبما قال فذنبه
فكأنما أجاز الناس جميعاً فقال أمير المؤمنين عليه السلام فذنبه بعضهما من بعض فملى عنهم ما أخرج به المذموم من بيت المال في التفتي غابة المرام عليها عمل
الاستحوا وعن من شئت إلى روايته إجماعاً وأما من نجد مخالفاً في ذلك لا تأذي الشريك والابن في ما حتى عند لا من المزبوء المجرى ما على وجه يصلح
قالوا العمل ولا فضا ذلنا فحقاً مسلم لجواز التواخي من المقر على فله استحقاق القصاص والدية وهو كذا في مجزاً عما لا يهاض ما سمعت من النص

والغنى المتعلق على الكرامة المحل عليه الشايعان انهما لم كان غير لاخذ بقاعدة الاقرب لا انه لما كان مؤبداً بوجه لغيره من سبب الله تعالى
ان الحكم عند الله تعالى شأنه على خلاف هذه الاقوال في ذكرنا ابو محمد عليه السلام في ما سمعنا راداً من المؤمنين عليه السلام اذ اياهم المؤمنين
امر الحسن عليه السلام ان من كان سراً بانه من غير ان يظهر له العمل في الزبوع والفرق بينه وبينه لما لا يعدل بعله ظاهر الغنى والبصر وان اشكل في ذلك
والرباض بالضمنا من دها حق المقر له بل منغض التعديل في ذلك بصره وان لم يرجع لادل عن اقراره الا ان ظاهر الفقه ان فقهه بذلك يؤيد قاعداً لا
فيما خالف الاصول على المبطل بل لولا ظهور الاتفاق على النص المزبور المشتغل على كرامة المحل عليه السلام يمكن جعله واقع من الحسن عليه السلام على انه قضيه وفعده
او غير ذلك الله تعالى واما البينة فلا يشترط ان يكون في النص والظاهر الا بشهادة عدلين عن المضمض هنا وحي لا يشترط شاهد امر بن فضلاً عن
شهادة النساء غيره او قبل القائل الشفي في طواف الفاضل غيرهما بوجه القول هو المختار المنع في كمال الشهادة او قبل القائل الشفي بغيره وبين
الجنحة ابو الصلا والفاضل في المفضل في المختلف يشترط في ذلك ان يجرى فيه لا بد من دور القضاة جميعاً بين الادلة ولكن قال المضمض هو شامع في انزال
من جماعة وقد تعدد محقق الحاشية في كتاب الشهادة او كذا نقض البحث في انه لا يشترط شاهد بيمين كما هو المشهور بل في الروايات الاتفاق عليه وبشهادة بيمين
كما عن الشفي وابن ادربر فلا حظ وامل كغيره كان فلا حظ ولا اشكال في انه يشترط بكل منهما ما هو جليل لا بد من كمال الخطاء الشبهة بالعد غير والتمس
والمنفرد وكسر لفظ الجائفة لكون الشهادة على المال لا يشترط بشهادة النساء منفردة بل بالامراتين مع اليمين كما تقدم تحقيق ذلك في كتاب
الشهادات بغيره ولو عوى من له القضاة على مال لم يشترط بشهادة النساء وان انضم بينا على عدلين بقضاة فان المال ليس من المشهور انما هو من
من خارج عن العامة فغيره القبول اذا جرح في المال قبل الاشكال كان بقوله عقود من القضاة فاقبلوا مني شهادة رجل وامرأتين ضعفة اصح لو شهد رجل
والامر ان على ما شئت من قبيل بطلان بصرته واحدة في القواعد الارشاد في كونه في الشهادة او في روض الجنحة عند القبول في الهضم الموجب
اي ما لم يرتب على الهضم اشراراً لانها شهادة واحدة ردت في بعضها وهو لا يضر الموجب للقضاة فلا يقبل في التبا وان الهضم لا يفصل ولا ينفك
الممنوع بالشهادة فيمنع لانه لا يبرهانه لا بعد شوته مع عدلين لا يضرنا نحو ما سمعته السيرة التي يشترط فيها المال بذلك ونالحكم ان يمكن
حصول الهضم بدون اشرار لانه لا يبرهانه لا بعد شوته مع عدلين لا يضرنا نحو ما سمعته السيرة التي يشترط فيها المال بذلك ونالحكم ان يمكن
السماح بضرر الخطأ في الخطأ في الشهادة في قول الثانية لو شهد اولاً بانه ضرير او ضرير ثم بانه ثانياً فبشره بالعد ونا
بعض الكتب من المناقشة في ذلك انها شهادتها واحدة بضرته واحدة فاما ان تقبل فيها او تردك ان اهدى وعلى كل حال ففي المتن وغيره انه لا يقبل
الشهادة بالفضل الاضافية عن الاحمال كقول ضرير يستف فاما وفعلة او فانه من باب الافعال لا الانعقاد في القاموس من امر الداهية ولسنا
نحاشي حاله فلم يزل رضاء منها حتى ما وان طالت المدة وزاد في التحريم في الاول من الضرر وفي الثالث من ذلك كما هو مقتضى عبث المتن والقواعد
والارشاد ومحمي طرعه اعتياد ذلك لعدلان الفاللتبيل الى ان مونه بسبب ذلك كانه التحريم لم يكفها في الصراحة كما سطره في الخارج من
هنا قال جماعة التحريم في هذا التبا احول لانه اقصر على خلاف ما سمعنا في ذلك رتبة عد الصراحة التي ينتفي معها الاحتمال لكن قد يشكك اعتبار ذلك ان لم يكن
اجماعاً يجعلونه حجة ظاهر لا لفاظناهم لو فرض كون الاحتمال على وجه يفيد اللفظ الاجمال بغير ذلك لعد الظاهر على ما مع عد فالجملة اعتبار الظاهر
وان لم يكن صريحاً ومن ذلك ينقدح الامكان في اصل الشرط المزبور وعلى تقديره فلا رتبة عد الصراحة بقوله ص فات ويمكن بغيره ما سمعته من القبول
ارادة نحو هذا الظاهر في الشهادة بالفضل خصوصاً القضاة من قبيل بعض الظواهر المذكور يكون ظهراً بالان المراد الصراحة التي ينتفي معها الاحتمال
فنام الله العالم بحقيقة الحال لو انكر المدعي عليه شهد به البينة لم يلق في انكاره قطعاً وان صدقها بما في الشهادة بالجملة ولكن ادعى البينة
الجملة التي شهدت البينة بها كان القبول مع سببه لا اصل وغيره لم يضمن ذلك تكذيب الشهادة كما لو طرح الشاهد ايموته منها لم ينفك دعواه
وكن الحكي في الجراح المذكور هو الفضل في اعجاب الشرط المزبور فانه لو قال الشاهد ضرير وضير واضيع من ضريره ونحو ذلك قبل الصراحة في حصول الاصل
من جنابته واما لو قال لاختصاصه افرقه وهو محرم وضير فوجدناه مشهوراً بالقبول لاحتمال ان يكون من غير اذ لا ظهور في شهادة الشاهد فضلاً عن الصراحة
في كون ذلك منه بل كذا لو قال ضرير محرم من ذلك الضيق اما لو قال ضرير محرم من ذلك الضيق من الجراح لواء السادة فقلت في الداهية قطعاً
دون ما زاد بناء على عدله قوله فانه في التسديد لكنه من شأن ما سمعته من ان جعل قوله ضرير فقامت الشهادة الصافية عن الاحتمال ونحو ذلك في القضاة
بل في الشفي في الحكم من مذهب الاماميين بعد ان عرفت تحقيق الحال لو قال الشاهد وضير وجدنا من مذهبنا من وجع الشهادة عن قبيل مذهب المشهور
عليه سقط القضاة بعد المشاة في الاستقامة اذ من المعلوم انهم من محل الجراح ومساخات في جوابه قصاص من كبره الى الدية بعد تعدد القضاة بناء
على انها احداً من مذهب القضاة او في خصوص الجراح وفي حال المشاة ود بالخط في الباب في الفرض ان له الاضما بافلهما بناء على انه المشهور فيه
ضعف ظاهر لانه استثناء في محل لا يتحقق توجه القضاة فلا يمتنع في بعد اشياء الحد كذا لو قال الشاهد قطع بى ووجد مقتطوع اليد في عذوبة
القضاة من حيث يقول هذا الحد لا يكون قوله اي الشاهد ضرير وضير لا شجة بقوله هذه الموصلة وهذه الشجة وان لم يكن في داهية الا واحد الاحتمال
غيرها اكبر واضعف ولا قصاص حتى يبينه لهم بحج الدية كما عرفت سابقاً واحتمل عدلها بناء على ان الواجب القضاة وقد تدعى وهي لا تثبت الاصل او ضعيف
ولا حلاً كما لا اشكال في انه يشترط فيها اي الشاهد التوارد على الوصف لو حاكم في غير المقابلة وشهدا احدهما انه فله عذبة والاخر عذبة ولكن
والاخر بالشهادة والفضل فيمكن من غير غير لم يقبل لان كلام من الفعلين غير الاخر ومنع قوع الفضل عليهما واحدهما لا يشترط في الفضل ولكن
صل يكون في ذلك لو توافقت في طرتم لانها اصل حصول الفضل في الواقت احكام الشهاداتتين للمعكوسياتي ان التوصل يحصل ثبوتها الواحد فيها شكاً كذا

الفضيحة لتساظرها ولقاعداً لافصال المتبقر في اللو الخالف للقواعد المسند منه شهادة الواحد بل معارض من غير عرف بين مصنفين الحق كمراد 4
 كمن ضبط واحد لولا لافصال عن اللو الخالف في ذلك عنهما ما لو شهد أحدهما بالاقراء والاخر بالشهادة لم يثبت للثلاث اختلافاً المشهور بها ولكن كان لو
 تمت التكاثر بل التعاضد الله العالم وهما مسائل **الاولى** لو شهد أحدهما بالاقراء والآخر بالشهادة لم يثبت للثلاث اختلافاً المشهور بها ولكن كان لو
 عليه ولو وصفوا لشهادتهما وكلف الله عليه لبيان أن ذكر الفعل لم يقبل منه لأنه كذباً للبينه وإن قال بعد ذلك مع تصديق الولي له لاؤاره
 وإن قال خطأ تصديق الولي فلا يثبت إلا بالقول قول الجميع فإنه لا من الشفيع لا يبرح في البينة كذا في البدع على صفة فعله في خلاف بين دعوى
 الخطأ والحق لو فرض تكاثر الولي من مناهل الفاضل في القواعد أن فسرها ما كان أي من العدة الخطأ قبل القول قوله مع البينة إذا لم يصدق الولي فلا
 يتوهم من هذا المتن القبول في العدة النصيب في الخطأ لا اختلاف بينهما في ذلك مرة عد الفرق وحج فاصطف الأجل لا كالأول وحلف لولي نعم مع شوب
 الخطأ بيمينه تكون الدية في ذم العاقل لا يثبت في ذم الغير حقيقة كذا لو ثبت بالبينة المردودة وإن قلنا إنها كالبينة لكن حق المتخاصمين
 دون غيرهما من التحقيق كونها أصلاً براسه كما تقدمت حقيقة فعله لو شهد أحدهما بالفصل عدداً والاخر بالفصل المطلق وإنكار القابل للعد اعادته
 الولي كانت بشهادة الواحد لو توافقت فيثبت لولي عوله بالمتكأن أن شاعداً التكاثر بين الشاهد ضرورة عد نصفي شهادة الآخر أصح فكان لا خلاف
 كاشاهد الواحد ابتداء من غير أن يشهد معه غيره بخلاف ما إذا نصفت شهادة الآخر المناقضة الذي نقد الكلا فيهما نقابل بخلافه في المسئلة الستة
 التي مضى على الاقراء الذي لا يثبت في اللو الخالف لا يصلح كاتفر في محله الشهادة ولو شهد أحدهما بالقتل عدداً والاخر بالفصل خطأ في القواعد عدت
 أصل الفعل شكاً لعله من الاتفاق عليه من التكاثر وإن كان لا يخفى عليك ما في الأول المشترك بين جميع المتكاذب في كمينها الفعل خمر مائة
 مكانه كما لا يخفى عليك ما في التحريم من كوز شهادة الواحد لو توافقت ما عرفت سابقاً من عدم اللو بين مع العاض بل لا تأمد في الأول لأن
 الاختلاف في التكاثر لا اختلاف في فعل واحد التكاثر في ظاهره فليس هناك امر مشترك بخلاف العدة فإن هناك امر للفعل كونه عدداً أو قصداً أو خطأ أو تعدياً
 غيره فساداً كما أنها انفصاف في الفعل واختلاف في فعل آخر وهو القصد فاحدهما يدعيه الآخر فيقبل أحدهما يقول قصد الفعل والآخر يقول ما قصد مع ثقلها
 على صدر القتل عنه وبأنه مرجع العدة الخطأ إلى القصد هو قد يخفى بخلاف الأول والتكاثر في الاختلاف اختلافاً في امر وجوبين ولهذا استشكل في
 التمدد الخطأ دونها إذا ما عاكر ترى ضرورة تحقيق الاختلاف بكل ما يجعل قبلاً أو وصفاً للفعل من غير بين الفرص والآلة وغيرها لا يقع
 الصدق فيها معاً وهو معنى الناقض والخفا وعد لا يجزى بعد شهادة العدل بة الله العالم **المسئلة الثانية** لو شهد أحدهما بالقتل عدداً والاخر
 بقتل عدداً اثنين فشهد المشهور عليهما على الشاهد أنهما هما القاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع ولا توقع الشهادة على الدعوى قبل تجربها أو قلنا أن
 الشهادة في الحجة القومها ذلك أن تحقيق التبرع أو حصل قبل تجرب الدعوى ولا يفتقر اسقاط الشهادة أو غير ذلك مما ينقض معقوداً المسئلة من تعدد
 الوكيل نحوه سئل الحاكم الولي فان صدق الولي للأولين حكم له طرح شهادة الآخرين التي لم يدعي بها أحد مشتملاً على العداوة والنهية والتخلص
 عن بقية شهادة الأولين وان صدق الجميع فثبتين مثلاً أو صدق الآخرين سقط الجميع التكاثر في الشهادة كما ذكره غير أحد بل لا اختلافاً بين من تعرض
 له وهو كل من حصل الدعوى من المدعى بقية شهادة الأولين عداً خمر مرة تزود لك على كل نقد نعم لو فرض مكان ارتقاء الشهادة من الآخرين الآخرين
 وقلنا يقبل شهادة أحدهما حسنة قبل تجرب الدعوى أمكن من الفرق بين سبق الدعوى وقد فتم ما ذكر المصنف على فرض سبق الدعوى لحصول تكذيب الآخرين
 مع بخلاف ما إذا سبق الدعوى فأنجى يكون مجزياً في الأخذ بكل منهما ما لا يمكن بعد أحدهما والاخذ بهما من غير فرق بين الأولين والآخرين وهذا
 ولقد اطمأنحت على كل في تصدق المسئلة باعتبار أن الشهادة على الفعل لا تسمع إلا بعد نقد الدعوى وتجربها ولا يفتقر من يقين القائل فكيف يثبت ذلك
 بعد شهادة الغير يقين باعتبار عدم مبالغ الشاهد قبل أن يشهد بضميمة بقية لك فأن ذكر في الجواب عنه ما بان نقد الدعوى على الشهادة إنما يفتقر إذا كان
 المدعى من غير عن نفسه دون غيره كالصبي والخير والمشهور له هذا الفعل كذا في النص بونه من رتبة نفقة صباه وهو يعبر عن نفسه ولما بان المسئلة متفرقة
 فيما إذا لم يعلم الولي القائل والشهادة قبل الدعوى معتمداً والحال هذا وأما ما كان ذلك بوردية الحاكم فبشهادة الحاكم احتياطاً في الدماء ولما بان نفرضها
 إذا قلنا المدعى وكيلين على الدعوى دعي أحدهما على اثنين والآخر على اثنين فثبت لكل اثنين على الآخرين وإن كان قد يشكك لأول بعد ثمانية دعوى
 القصصاً ومما فأنه أطلقهم عند قبول الشهادة حسنة حقوق الأديمين المصلحة والتكاً ما يمكن أعلام الشاهد المستحق للفصل حتى بعد الدعوى ثم يثبت الشاهد
 أن لا خلاف بيني أولى الأربعة لو شهد المشهور عليه ما بالفصل عدداً أو خطأ بهما على غير الشاهد لم يقبل أيضاً للثمة في الضرر عن نفسه ما قص
 أو البينة الله العالم **المسئلة الثالثة** لو شهد لمن برأته أن زهداً جرحه بعد أن انما قبلت لا خلا ولا اشكال للموالاتة نعم لا
 تقبل لو شهد قبل تحقيق التهمة بل احتمال السراة فتكون الشهادة حجة جارة نفعاً يشبه به الشهادة لنفسه لكن المصنف على تيمم وهو محله أن المرحوم
 لغيره نفعه ما عرفت مما أسلفنا في كتاب الشهاد من عدت في الرد بمطلق التهمة بل فهو اشتراطاً لا يدخل فيها المضر من كفي كان فلو نزل
 المخرج بعد الإقاعة فاعاد الشهادة قبلت لا نفي التهمة حجة خلافاً لبعض العامة فمقبله الرد السابق وهو ما في العتبات ولو شهد لمن برأته ما بال
 وهو مضر قبلت الفرق أن الدية بحقها ابتداء لا يثبت إلا بعد الموت الذي يمنع ملك المثلث لها وأما في الصور الثابتة فيستحقها من ملك
 المستضرة سلك من ليس المال خال مرضه وما فيه منة بحيث لا يرجع إلى الوراء بخلاف الدية وتعلق بونه فيضو وصفاً فيها للدليل ولو شهد
 بالبرحها ما كان يثبت من مات الحاجب جميع المحرمين أو بالعكس فالنظر إلى وقت الشهادة لا مخرج الجرح للاحكام المحاكم وتبطل مع التهمة لا بنية الله
 العالم **المسئلة الرابعة** لو شاعداً في وقت الشهادة انقضت فإن كان الفعل عدداً أو شياً به أو كذا ما من لا يصلح بهما العقل

فيها من ثبوت
 على اثنين في ثبوت
 فيما يشكك في ثبوت
 من ان كان في ثبوت

في كتاب القضاة
باب في القضاة
باب في القضاة
باب في القضاة

ولعل في ذلك

لوجوه اقرب حكم بها القوم ما لم يرد عليه من قبل القوم من انفسهم ما مضى في حقهم المانع من
ولو كان من غير العاطلة عند الشهادة قلت كما عرفت عند الحكماء على ما قلناه لو كان من الايام الذين لا يقبلون شهادة لوجوه الاكاذب وان كان
الفقيه قد قبلوا لوجوه البعد عن كونهما اقرب فيهما من ان يرد على ما مضى في حقهم المانع من
بين الفقيه واليه بعد فلا يقبل في الاول بقبول الثاني لوجوه احتمال الفقيه على ما مضى في حقهم المانع من
التحريم القوي بكونه واضح الضعف بل لا يوفق لصل الامانة الله العالم المستكمل في الحجة المستمرة لوجوه ان كان من الايام الذين لا يقبلون شهادة لوجوه الاكاذب وان كان
ان كان على غير ما قلناه من ان يرد على ما مضى في حقهم المانع من
ان القائل هو وبالحمل حيث يقع التمسك ولا رجحان لاحدهما على الاخر او قلنا لا دليل على ترجيح بينهما في المقام كما يفضله إطلاق قوله ولعله
لا احتياط في الآية انما انه لا يغير احد القوم من اهل البيت كقولنا كيف كان فضل الشخص في القضاة الصريح في منصوص القضاة والفاضل في بعض
كتبه ولعله في القياس ان كان الامر كذلك سقط القضاة وجبت الدية عليها من غير ان لو كان خطأ محض كانت الدية على عاتقها ووجهه في
القول المزبور الاحتمال في عصمة الدماء من الشهادة بقتلها لا في ان القضاة سقطت بعد معلومته مودعه بعد تعلق من التهمة
فلا يمكن التمسك عليه بقبول واحد منهما من قبلنا مع ما عرفت في الجمع في احد على عدم المقام ضللا من قول قطعا من غير احد منهما
وهو كونه منصوصا بعد العلم برأيه احدهما الذي يجب ان اخذ الحق مقدمه لا العكس فقد لو سلم الحق فلا يفتقر من هو الا من احدهما بعد الاول ولو قيل
الا استوسمتهما في القول بكون القضاة كالتسوية الشبهة بان ان رد فعل به مطم فلا بد من القول في المقام كما عرفت بعد ان لا يمكن دليل على التخيير
بالعمل بايمهما على وجه يشمل المقام الا القياس على تخيير جهة الخبر في المقاضين او على ما تقدم في المسئلة الابنية من التخيير مع تعلق البنية و
الاقراء وهو معلوم البطلان صافا واما ما قيل في الدية عليها فاعلم ان ذلك لم يرد على ما مضى في حقهم المانع من
تعادها ما الى بعض ما قلنا من جلي الاستدلال بان ان رد فعل بذلك بل من احد محال لثبوت الاما على المسلم ان لو توجبنا او انما جازي بغير سبيل
اوجبا على غيرهما او الرجوع بلا مرجح اوجبا على احدهما بغير دليل لا الوجه على احدهما لا يبينه وعلمهما وانما هو المثل والاول ان لا يرد في الثاني
فهو الحال الاول لكن فيه مع ان ذلك لا يرجع الى دليل شرعي معتبر بل الى ان الاحكام شرعا لا تصل اليه بل يمكن التخيير الرجوع على كل منهما
كما عرفت المحقق في الثاني الخبر بل لعله محتمل ما سمعته من عبارة المصنف في النكتة وعلى سبيل المثال المعدل في ذلك والقصة التي هي لكل امر متكل وعقد
بطلا. ثم المسلم اعم من ذلك كله ومن غيره ما هو عند الشارع مما لا يعرفه والقاضي في اقامة البينة لا يفتقر في التوقيع المزبور الخارج التبيين بل
ولا غير المحل على النصيب في المشهور في سائر النواحي لا يفتقر عند انطباق ذلك على القواعد الشرعية نعم يمكن ان يكون لهم برة وانه لو وصل اليها
عن مرد الضرر بالنصيب في ذلك ان عبادة الشخصين يفضله لك بل قبل ان لا يشك في بطلان البينة في البينة في المقصود وبه ذلك الا ان ذلك كله لا يجوز
مع الفقه بذلك ان قلناه لبعض الناس ان لا نه خبر مرسل مخبر يقسم عن ذلك كنه ليس فتما يقدمه خصوصا بعد احتمال رادتهما الرواية التي
لنعمها في المسئلة الابنية وهي صريحة خلا الشك في انها لو اراد الولى الدية كانت عليها بالسوية لانها في غير المقرض والقياس عندنا هو
فحقن في ذلك كله ان المجتهد بحسب القواعد متقوى القوت والدية حتى يبين الحال دعوان ذلك خرق للاجماع المركب اخبره القضاة في حال المروءة
المسئلة وضوحا بعد كذا الشك فيما عرفت عند الاحتمال الابل هو اننا اخبره في ذلك واما ما ذكره المصنف من انه محتمل هذا وجوبها اخر وهو تخيير الولى
في تصديقهما شاكاهما لو اثنان كل واحد بقله منفرد ان كان محكما عن اربعة راس محكما بقله بقوله فقد جعلنا الولي ساطعا اذا تقي
الفضل عنهما بنافي ذلك انما البينة فانه على كل منهما بوجوه القوت فلا وجه لسلوكها بافاد اجعنا على انه لو شهد اثنان على واحد بان القائل فاق
آخر بالفضل تخير الولى في النصيب والاولى كالبينة لكنه كما ترى ضرورة دلاله الابية على ثبوت السلطان للولى مع علم القائل في مثل المقام الذي لا شك
في كونه سافرا في الفضل انما هو خصوص ما عرفت برأيه احدهما بل كذا لو شهد احدهما المحتمل انه بريء والبينة قد كذب كل منهما الاخر والاجماع الذي
ذكره مع انه منوع لا يمكن قياس المقام عليه بعد من غير مدعينا وذلك ان المصنف الاول والاولى قد عرفت البحث في هذا والمضيق تفصيل في نكتة بنبذة عليه
الاولى في كشف الرطوبة العيانا حكى عنه المقدس بل كان حال البينة شهدا فانه بعد ان لا يرد على السائل عن حياة بمرور اعلمها فانه لا يدل على شيء من التماسك
فانما الدية عليها حكم بغير بينة ولا قرار ثم الشهادة ليست انما اشتراكا في الجواب لوجوب الاول انما ان يدعى الفضل على احدهما او يقولوا لا تعلم فانه
ادعوه على احدهما فقلوا نعم البينة على المدعى وتمد البينة الاخر فلا يكون لهم على الاخر سبيل وان قالوا لا تعلم فالبينة لا تستأذن على الاخر فلا على
مجد الفضل فيثبت الفضل من احدهما ولا يتعين القضاة يتوقف على تعيين القائل فيسقط وجوب البينة لانه ليس بنبذة الفضل لهما احدهما اولى من نسبت اليه
الاخر انتهى فيه انه يتخصص في كل الشخصين والجماعة الصوة الثانية وهو من اطلاق المصنف على البينة الثانية وان كان على التبع عليه خبر
التفاحي حيث وان صدق الولى احدهما بل لو رد فعل بايمهما امكن تصديق المسئلة في الولى بلين واما احتمال عدم اعتبارها في خصوص المقام وان قلنا بلين
في غير ذلك اعرف له وجه وان حكى في كشف ذلك القطع من المصنف في النكتة ثم انه احتمال غير احد من اتباع المصنف فمما عرفت ثبوت الولى على علمها
وهو صوابه في كونه المصنف ما عرفت من عبارة المشتملة على صوابه في الولى على احدهما او يقولوا لا علم لي ما اذا ادعى عليها ما عرفت ثبوت الولى على علمها
انفاق الولى على الفضل والقائل ان اختلف في التبيين فيمحل فحق الولى فيثبت القصاص مع فاضل الدية عليها وفي ان مفضضا التماسك
في تكاذب الشاهد في المكافاة والاولى ضرورة الاتقان منها البينة على الفضل والقائل ولكن اختلف في الزمان والمكان في الولى بل لعله اولى

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

[illegible]

PRC

فمخفی
الغصامی

مفتاح

انکم

ان شاء الله تعالى

في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة

قرابة الميت الباقي قال ثم وقد الزوج من جهة المرأة الميتة نصف الدية وهو لفان وخمس مائة درهم وقد قرابة الميتة نصف الدية وهو لفان وخمس مائة درهم وذلك انه لم يكن لها ولد غير الذي مات بموتها قال اذ في ذلك كله من بيت مال البصرة ومن ذلك يعلم ان المراد من قوله عليه السلام في خبر التكميل ليس في الهايتا عقل ولا قضاة الهايتا انفرغ نفع بالبلد والنهاية في الرجل فيها او يقع فيقتل لا بد من قتله وشجره على غير بيت المال بل يشهد له ما عن الكافي من ان بولس بن بوبوق قال ابو عبد الله في حادثة اخرى دفع الى امر المؤمنين فوداه من بيت المال الى غير ذلك من النصوص المملوكة من المراد منها ذلك مع عدم الكو على معين ودعا الولد الاثر بحكمه وكان الاطلاق فيها مبني على القاء كاطلاق الدية على من عرف من قتل القرية ونحوها من عدمها مع عدم النية ايضاً ولكن يترتب للولد اذا عاينها او على غير ما مع فرض تحفة ذلك كله واضح بمحمد الله ولكن قد يشك في ما ذكره المصنف وغيره من انه لا يثبت للولد شهادة الصبي لا الفاسق ولا الكافر ولو كان ما في محله نعم لو اخبر جماعة من القضاة او القضاة مع ارتفاع المواطاة منهم ومع غرض ارتفاعها كان لو تاملت على الاول بعد اعتبار الجاهل شرعاً بل في كشف للشك في زيادة المرتبة وان كانت ثقة معللاً لها بما عرفنا الا ان ذلك كله كما ترى ضرورة كون المدار على الظن لا على المعينة فيه شرعاً ولا بعد ايقاع اجبا لجماعة المربون الذين منهم القضاة ومن هنا قال في ذلك ولو شهد جماعة من يقتل دوابهم كالبعيد النسوة فاذا خبرهم الظن فهو لو وان احتمل التواطى على الكذب كما حتم اليه شهادة العدل وان لم يقتل دوابهم كالبصير والفسقة واهل الذمة فالشهادة اذ قد قولهم الكو لا نه غير معتبر شرعاً ولو قيل بثبوته مع فادتهم الظن كان حسناً لا منطوقاً للظن وهو محتمل لك ذلك قولهم لو كان الجماعة صديداً او كفاراً لم يثبت للو ما يبلغ حد التواتر مع بلوغه حد التواتر في شتاتة لفظ الا الكو وحده كشف للشك على الشبان فينبغي ان لا يدل على اعتناء ايضاً لما سمعته من النصوص الدالة باطلاً فما على سماع عو المتدعي في الغرض ايقاعه بغيره من جهة الاجماع غير بعد القضاة مع عدم امارته توجب لنا دفع في حصول الظن بصد المتدعي من امارته بعد دعوه بالقسامة من غير فرق بين استنسا الظن بل في افراده اذا الظاهر راد حصول الظن من قول المصنف وغيره فيلزم في آخره في تعريف الكو لا اعتبار الظن الغالب نحو ما عبروا به في الشك في عدم الركا من غير الظن نصاً وقفاً والا كان منافياً لاطلاق الادلة بل لما ذكره من ان الذي يعيد الظن لا الظن الغالب منه لما علم لا بد من الاشكال للافراد المشبهة بالظن فان بعض افراد الشك قد تشبهوا والافضل حصل ثبوت الحكم واحتمال القول بالاطلاق علم بقبيل الكو المتيقن من حصوله فغيره من مدع وجو لفظ الكو على ثبوت فقد عرفنا ما ذكرنا في تفسيره وما ذكره من الامثلة لوانه على نقد لا دليل عليه ليس القضاة المقتبدين بالجل كما هو اوضح نعم لا بد من وجو اما نقضه الظن بصد المدعي ومن هنا قال المصنف وغيره في الشك في الكو خلوص الشك فلو وجد بالقرين من قبله وسامح ما يبالد مع من شانه قتل الانسان بطل الكو لتحقيق الشك بتعارض الامارين ولو قال الشاهد بضاد عن الشاهد فقله احدهما كان لو تاملت فيه فاذ عين احدهما كان عليه القسامة قال ولو قال ان فلان قتل احدهما القتلين لم يكن لو ان ذلك لا يوجب في العلم صدق في احدهما اذ ادعى القتل عليه بالنسبة لكن في الفرق تود كما ذكره المصنف وغيره الا ان ذلك محتمل لكونه لا كوني شئ منها للاشارة الى انهما المانع من حصول الظن بالمعين ومحتمل لكونه لو تاملت باعتماد امارته على دعوى المدعي ولو في الجملة ولكن في ذلك الظاهر هو لفرق لان قول الشاهد ان الشخص لمعين قتل احدهما فينبغي ان يكون من غير اعتبار النسبة فيجوز ان يكون لولدين بانة القائل بواقع ما ظن فيجب ان يشهد به على احد الرجلين ان قاتل المعين فانه لا يحصل الظن باحدهما على النصوص لثبت عليه من فضل حصول الكو بالثاني عكس ما سمعته من شئ وفيه من اوضح ما يبالد لما ذكره هو غير في المسئلة السابقة وهي لو اطم البينة على احدهما واحتمال القول بفرق من خلاف الادلة بفضة سماع دعوى المدعي في نحو ذلك تعد معكوت خرج هذا انفر من باب دفع مع ان مقتضاه الفرق بينهما ما عرفت من الاجماع على اعتبار الامارة التي تشهد بصد المدعي المقتبدين للاطلاق المربو ولا يثبت عند حصوله على المعين منها للاشارة فلا بد من اماره اخرى على المعين حتى يكون لو تاملت فلا يكتفي القدر المشترك الا ان ذلك يقتضي الاستكال في المسئلة السابقة التي حكوا فيها لسماع البينة على احدهما الاثبات للو لكن قد يقال ان ظاهر قضية عبد الله بن سبيل التهمي الاصل في مشروعية القضاة بل غيرها من ذكر نصاً وقفاً من ثبوت اللوث في القرية والغربتين والحلة والدار ونحو ذلك مما هو ليس الا على القدر المشترك دون النسبة الا كفاء بالقضاء على المعين بوجوه فينبغي ان قلبه من قبلهم مثلاً وفي القرية وفي الدار بل هو مرجع بعضها مع الامارة فكانت على اصل قتل البهولة لا على رجل معين منهم فليس هو الا لا كفاء بالقدر المشترك ولعل ذلك هو الوجه فيما ذكرنا في المسئلة السابقة من ثبوت اللوث مع دعوى المدعي على المعين بعد اقامته البينة على ان القائل احدهما بل لعل هو الذي دعي لشرح الى التفصيل بين المتأخرين باعتبار ان النص في الاول مجمل الثاني وان كان قد هنا قس ما في ذلك فيها مثال حصول الامارة الشاهد بصد المدعي من غير فرق ذلك بين القائل في القول وكان المصنف وغيره يخطو ذلك فذكرنا التردد في الفرق فهو المراد لهم انه لو فيها ما لا انه ليس لو تاملت فيها فاقبل ولا يشترط في اللوث وجو اثر القتل على الاشبه باصول المذهب اطلاق الادلة بل لا اجد فيها خلافاً بيننا الامن اذ قد تجلوا الفصل عن ذلك فيمن عن اوجه اشتراطه فقال ان لم يكن جرحاً ولا دم فلا قضاة وان كان جرحاً ثبت ان لم يكن وكان دم فخرج من اذنه ثبت ان خرج من انفه وهو كاش وان حكمي عن الشئ في ما انه قواه وكذا لا يشترط في القسامة حصول المدعي عليه كما في غير المقام من افراد الحكم على القضاة خلافاً لبعض العامة ممن لم يوجب الحكم على الغائب مطر اذ خصصوا في القسامة اجبا لها فيه استضعاف الكو وعن التحريم عند القطع بل

في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة
 في كتاب القضاة

تتميز
في
كتاب
الكتاب
في
الكتاب

وہی ہے جس نے ان کو

في القضاة

تتفقها وهو ان كان وثوق في الحكم باعتبار ابداء الایما التي مغضى الاصل عند الشوا لا بما الاوان التفضيل اظهر في المذوقا فالشيخ نقاشا
والصبر نحو اوجزة والفاضل في بعض كتبه كالتشديد والمقدار وغيره على ما حكى عن بعضهم بل هو لم يشهدوا كما اختلف به لفاضل بل عن النبي
لست اري واية الا كما مشعل بالاجماع عليه بل عن الشيخ دعوه عليه من مجاهد هو الحجة بعد ما سمعته من النصوص التي لا معارض لها الا ما تقدم من
نصوص عبد الله بن سهرل لظاهره او الصريح في كون لا يحكم فيه قتل العمد مع انها قضية فخر واقعة وكذا غير ذلك من النصوص المشتملة على حكمائين
القسامة كل ذلك مع ان اقصا الاطلاق المقيد بما عرفت اما دعوى انه لو كان مع هذا الزائد على ذلك ما مع الامتناع فلا احتيا وكيف
كان فقد ظهر لك بما ذكرناه انه لو كان المدعى جماعة فسمت عليهم المحسوس بالسؤ في العدة الخمس والعشرين في الخطا او بالنقا ولو فرض كونهم اربعين
لكن التحقيق عند افضا التفاد فيلحق في الایما كما ان التحقيق كون القسمة المربعة راجعة الى احتياهم باعتبار كون الحق لهم فهم بخلافه دون فيه
وفي كیفه ثباته على حصة متساوية لكن اطلق المضم هنا القسمة بينهم بالسوية وتبعه لفاضل في القواعد بل في شرحها للاصبها اذ كونا
كانوا اما انا او مختلفين في اربعين بالسوية او لا بها او غير اربعين لا شر اربعين المدعى وانتقاد دليل على التفاضل لا يفيده التفاضل في اورد
على ان ليس يشرط وفيه او لا انا النصوص من حيث في كونها لا الفاضل بل لا وانا بان ليس يوارى لا يدعى كونا يتخلف عن مثل المدعى وانا انا
ليس في شيء من النصوص القسمة المربعة على وجه الازام لهم بها بحيث ان لم يحصل الايمان كان لم يثبت الحق بل يمكن دعوى حصة النصوص
بمخلافه اذ قد عرفت ان المستقامتها ما ذكرناه من توقف الحق على حصول الخمسين بيمينا من المجموع المدعى وقومته من ذلك بطور انما يصح
ما في الحكم غلط من قسمة ما بينهم على حصة المحسوس ختمه لفاضل في القواعد لانهم يحلفون خلافا عن القليل فيحلف كل بقدر خلافا
لدا ترى الایما تنقص بحسب نقص درجات الحجات الاعضاء عن به النفس فيحلف لا تخرج ضعف الا في مع تكميل المنكر فلو فرض ان الولي
ابن وبنيت حلفا لابن اربعين واثنتين والبن سبع عشرة ومكنا فان جامعة ما خشي احتمال مساواة للذكور ان اخذ من لديه اقل لاحتمال
الذكور فلا تثبت دعوه بيمينا باقل فيحلف كل منهم من الذكر عشرة والاثني عشرة ومكنا ان لا يحلف الا الثلث كما لا يورث سواء هو سبع
عشرة بتكامل المنكر والذكر ثلثا وعشرة بتكمله انهم فان مات وارث للقبيل بطل حصته من الایما وعلى ذلك
كل انهم الا ان ذلك كما لا اشأ في شيء من النصوص السابقة اليه بل يمكن دعوى القطع من النامل فيها بخلافه فلا حظ وتأمل في الكلام
في المقالات المخلو من ثلثين واضطرر خصوصا بعد ملاحظة ما بقي لهم في الفاضل الصغير غيرهما وكيف كان فلو فرض ان في الحالفين غير
وارث ولا مدع وكان عدل لا متعدد امكن في اقامته بيمينه على ثبوت الفل ولا يحتاج الى القسامة وكذا الكفا في نو المنكر الذي كفي بيمينته
اقامه عن قسام قسامه ولو بان بيمينها انه في حال الفل كان في مكان كذا والله العالم لو كان المدعى عليهم في الفل اكثر من واحد فقه
اي الاكتفاء منهم بالخمسين لو لم يحلف المدعى وخالفا لظاهره وفاقا للبسط وغيره من تأخر عنه ان على كل واحد حصة بيمينه بيمينه او من
قومه الذين يحلفون عليه ان كانت كما لو انهم في الدعوى عليه ان كل واحد منهم بنود بيمينته دعوى بغيره فموجب منك بلزما باليمين والافضل انما
هنا خصوصا خلافا للحكي عن الشيخ في الخلافا كفي بالخمسين منهم اجمع مدعيا عليه لا يوجب في ذلك لا تقف على ما يشهد بصحة ذلك نعم قد
سمعت ما في بعض النصوص من انه اذا ادعى الرجل على الرجل انهم فقلوا كانت اليمين للمدعى القدر قبل المدعى عليه فعل المدعى ان ينجي خمسين حلفوا
ان فلا تأمل فلا فاضل في الایم الكلف عليه ان لم يقيموا الما ينظر الذين ادعى عليهم ان يحلفوا بيمينهم ما قلنا وظاهرة كفاية الخمسين وان
كان المدعى عليهم القبول لعل اطلاق غير انهم كان لكن فيخرج انه لا يلزم له فعل البحث الحجة تحققة ما سمعته من الاجماع بل لعل الحق خلافا هو
انه يمكن دعوى طه في العكس وان ذكر فيه القوم كما تبين عباد قسا المحسوس فالمراد من المدعى على القول بيمينتها كونها على واحد منهم النصوص
الواردة في قضية سهل وان كان في حلة الدعوى على البهت الا ان التدبر فيها لا يوجب بيمينته كونها لاراد واحد منهم المدعى عليهم حتى ان في بعضها
فقد ان انصار ارجلهم فوجدوا متباينين فقالوا انصار ان فلان اليه هو فقل صلحنا والافضل ان القسمة واحدة لا بد من الجمع بينهما بما ذكرناه
وتج بيميننا لفاضل لقاعد من حلف المنكر على حالها ولا يشك في ذلك بما اذا اذ الفل المدعى باعتبار اشتراكهم في القسامة منهم اجمع خصوصا لفا
ولا يرد من كل مدع منهم لك اما كان الفرق بينهما بالنصوص او لا بان الحق للقبيل بيمينته في اربعة وهو واحد انها وكيف كان فلو كان المدعى
عليه واحدا فاحضر من قومه خمسين يشهدون بيمينته ولم يكن فيهم بيمينه مقبول حلف كل واحد منهم بيمينا ان شاؤا وحكم بيمينته فصا ودية لو كانوا
اقل من الخمسين كرهت عليهم الايمان حتى يكون المدعى على حصة عنده في المدعى وكذا قد عرفت انهم لو لم يكن للولي ادعى قسا ولا حلف هو
كان له احدا المنكر خمسين فيينا اذ لم يكن له قسامة من قومه وان كان له قوم كان كادهم بلا خلا ولا اشكال في شيء من ذلك الا في بعض النصوص
حلفنا لولي معهم الك عرفت البحث فيه سابقا كما لا خلاف ولا اشكال في برائته مع اعتقاد ما في صحيح مسعدة السابق براد منه داء الدية من بيمين
خبرة كونه في قتلا لم يعرف له قاتل الفرقة بينه وبين قاتل العسكر او الشوا ان الاخير توخذ دية من بيمينته المال ابتداء لبعده القسامة يقال
في قتيل القرية مثلا انه بالقسامة المعتبر لا اهل القرية اجمع فتوخذ دية متهاجر كما اذا لم يعين الولي لم يحصل قسامة لا لطل وقا نفا من النصوص
السابقة ويمكن حمل صحيح مسعدة على ذلك لكن فيه انه بعد بيمينته الولي المعين فهو اقر ارضه بعد قتل غيره من اهلها له فاذا فرض برائته بالقسامة
لم يكن له على اهلها سبيل بل لعل كان بالنسبة الى بيت المال ان ارسله الى الراض ارسالا مسلما مستدلا عليه بصحة مسعدة السابق الا ان
لما جدد المسئلة محمرة في كلامهم فلا حظ وتأمل وكيف كان فلو امتنع المنكر عن القسامة ولو بيمينا واحدة ولم يكن له من بيمينته من قومه الزنه الدعوى

في القضاة

في القضاة

في حق
القبائل
في حق
القبائل
في حق
القبائل

من قبيل
اشترى
القبائل
من قبيل

يجوز النكول كما عن نثر وجامع بل قبل انه الا شهر وعليه عامة من احبنا وهو نكول بناء على القضاة بجواز النكول في غير القبائل
مفصلا في كتاب القضاء بل قبله كك دان لم يقل به هناك لقوله عليه السلام في الصحيح السابق والاحلف لشيء عليه فانه حينئذ يجلأ ما قلنا ولا علمنا
له قائلوا الا اعزوا الدين اذا وجد قتل بين اهلهم اذ لم يقسم المدعى والجحيم المخرجين من القبائل المجرمين سدا بجمعهم فانه يرفع اذا وجد مقتول في
بيتة قوم حلفوا جميعا ما فعلوه ولا يعلمون له قائلوا فان ابوان يحملوا اعزوا الدين فيما بينهم اموالهم سواء في جميع القبائل من الرجال المدركين
موتيا ذلك كله بان اليهم هناك المدعى اصالة وانما حلف المنكر بكون المدعى او بده فاذا نكل لم يعد الى المدعى لكن مع ذلك فقل
القاتل الشئ في كل رد اليهم على المدعى كافي غير المقاتل لعمود الله وخصومه للاحتياط في الدنيا بل في ظاهر عناية الاجماع عليه ان كان
هو كيان في عليه فقل نزل القسامة بكفى بين واحد وجهها وظاهر عبارة المحكمة عنه كفا للثألي طوله ما يعطى بالقضاء ورجل
ان قلنا ان المحسن بين واحد فله الرد والافلا والجحيم اضع الضعف بعد الاحاطة بما عرفت ان المنع ط بذكر ما يقتضيه ذلك لكنه لا حاصل
له على وجه يتعارض ما ذكرناه والله العالم ولا خلاف عندنا بل لا اشكال في ان القسامة في الاعضاء كالنفس بل في الشئ عمن عندنا كالحكي
عن الخلا لا يشترط حكمه شرعية والله تعالى صفة القسامة انما الشا الله نعم يعتبر فيها نحو ما سمعته الفل ان يكون مع القسامة
الوقت كما صرح به واحد بل عن ترا الاجماع عليه هو الجحيم بعد ما سمعته بعام من ذلك الا لو خلا الفل كالحكي عن ط فلم يعتبر بعام اكثر العامة
او جميع عدالتا في حق تعضيل له ولعله لا يطلق النصوص السابقة كون اليهم على المدعى الدم المقتصر في تعذيبها بالثألي على النفس و
الاعضاء ولكن فيه انه يقتضي بما عرفت لو الاجماع فيها انما الكفاية انه قد ما فيها فاقبل كما عن المصنف في محكي كتاب النكاح ولا ريب
ادريس نحو ما بينا كالنفس احتياطي لهما ان كانت الجنابة تبلغ الدين كالا فله الذكر والا فبنيتهما من حين يمتد في الخطا من غير
بناء على القول بما فيه بل قبل انه خبره اكثر المناظر ولكنهم لم يذكروا الجحيم وعشرون في الخطا وانما اطلقوا ذكر المحسن في ذلك انه من باب الاكثر
بقوله مطلق بل عن غيرها انه المشهور بل عن ترا الاجماع عليه لكن قبل يحمل ان يرد منه ان الثبوت بالمحسن يجمع عليه قال اخرون وهم الشئ وانشأه
ايمان فيما فيه من النفس فبجسم من است فيها في دينه وهي رواية ابن باسح اصلها طريق غير كما يقتضي ملاحظة النكاح في باب الفقهاء
بل قبل انه الاشهر في كفاية وبسبب العقوبة بطرق فيها الصحيح والموتى والحسن غيرهما من ان جعل القسامة في النفس على العدة من قبل
عن امير المؤمنين في النكاح وبسبب العقوبة بطرق فيها الصحيح والموتى والحسن غيرهما من ان جعل القسامة في النفس على العدة من قبل
وفيهما على الخطا خمسة عشر رجلا وعلى ما يلفت فيه من الجراح الفل يتاستنفر فاما كان ذلك فبجسم من ستة نفر لانه ان قال
ونفسه في النكاح الى اخر ما ذكره مما هو نحو ما عندنا اصحا الا ان الظاهر كون قوله ونفسه في النكاح من الرواية كما لا يخفى
على من امل قد عرفت به بعض الافاضل لكن يكفي في الاستدلال قبل قوله ونفسه في النكاح ذلك بان الجنابة هنا اخف عليها
الخطا في حق اليهم ولا معارض لذلك سوى دعوى مخالفة القسامة لا اصل فبقصر فيها على المنقح الذي هو المحسن ثم وفي خصوص العدة المحسن والقسامة
في الخطا التي كانت بعد الجحيم شرا لاصل بعض النصوص ان القسامة في العدة نحو في الخطا من عشرة الواجب تعذيبه بما عرفت وسوى
دعوى الاجماع المزبور المعتمد بدعوى الشهرة المذكورة التي قد سمعتموها اذ اذ ان الثبوت بالمحسن مشتمل بل لعله الظاهر الا كان به الخطا
ضرورة كون المشهورين من تعذيبه خلافه نعم ربما كان ذلك مشهورا بعد من ان غير محقق انهم لانه حق الفاضل في بعض كتبه والاشتهار
المقدار على تعذيبه فهو متضمن بالشئ والقدر الحقيقة التي لا يقدح فيها بخروج العقبة الدليل وبما كان العدة لا يرس مدعله باختيار الاحاد وصحت
اما غير فلا عند له الا على ضعف الخبر كافي للحق قد عرفت فشاء وانما مركب في حقها الصحيح الموثوق وغيرها مضافا الى اعتصام بما عرفت فلا بد
انما لا توكو كهي كان فان كان في المضوابط من يترجمها النسبة اليها من حين على الاول ان يبلغ عشر الدية او اقل فغير بين واحد لانها
لا تنقص وكذا ان يبلغ ثلث عشر الدية فان يترجم يمينه هكذا وعلى الخطا بجسم النسبة من السنة الى ان يبلغ سدر الدية وينقص فغير بين واحد
واما احتمال عدم اعتبار النسبة في الاقل ويكون في القسامة خمسة اوستة او ثلثيها او يكون كسائر الدعا فلم نعرف على قائله ان كان هو
خصم في الاول الا ان الاقوى ما عرفت من ملاحظة النسبة لهم وان كان كسفر اليهم يحمل بينهم تعدد بعضهم في الهد الواحد خمس عشرة على الاول
وثلث على الثاني والاصح الواحدة خمس ايام على الاول لانها عشر المحسن كما ان دية الاصبغ عشر الدية وبين واحد على الثاني لانه لا عشر للمستهل الا
الكسر لا عرفت عند بعضهم فلا بد من بين وكذا الكلا في الجراح ففي الموضع ثلث ايام على الاول بها نصف عشر ونصف عشر المحسن بمبدأ
عزت عند بعضهم على الثاني بين واحد لذلك انهم هو اوضح الله العالم ولا خلاصهم كما لا اشكال في انه يشترط في القسامة على المقسم كافي غيرها
ولا يكفي الظن وان كان خاليا ولذا لم يقسم لانصا وقدم في كتاب القضاء محقق ذلك فلا حظ ولكن فكيف لا تفتن الشئ في ط الاكفا
بالظن وهو بعيد فلنكاح دية الله لخط اول كلامه لك هو للامة والافانه قد صرح في القضاة وغيره بما حكى عن مدعيه لانه لا يجوز عندنا ان
يجهل الا على علم وفي حق من الكافر على دعواه على المسلم في الخطا ونعم النفس غير مارة ودخلا اظهره عند المصنف المنع وفاقا للشئ والعلة
دولته والدعوى غير على ما حكى عن بعضهم لانها على خلاص الاصل معذور التصرف بامة المسلم بل في الحق الصحيح لما حقن دماء المسلمين والقسامة في
اخر انما جعلت لغت احتياط لهما المسلمين في الكافر يبقى على اصالة عديته الحق بها ولا يثبت بها الفدية الفل عدا وكافر لا
يستحق على المسلم وعمل الخلا ولو وجبنا عليه دية لا وجبنا بهما بما فرشتا على مسلم الا مع علمنا انهم لم ينجسوا المسلمين وامولهم ولا تفتل

متفق على الكافر على المسلم والتقرب بالنبي صلى الله عليه وآله الا انصاعا على اياتهم قبول فساته اليه ولذا اياه موصي الله عليه له من حيث المال ولكن
 الجمع كالمشقة النور من اصل اجل قوله عليه السلام لا يملك الناس بعضا ولا العتاة نجاة للناس غير ذلك مما يظهر
 مشروعية القسالة للناس كانه الذي هو مقتضى اصاله الاشرار وليس المراد من الخبز الاولين انها شرعت لهم خاصته كي يكون مقاضا بها فحقا
 هذا الى الجمع الاطلاقي والنيبيد كما جعله بعض مشايخنا وعد ثبوت القسالة بالعد استحقاقا للكافر على المسلم لا ينافي ثبوت القسالة بها استحقاقا
 الدين كالتواقيع وبقوله المال بما ابتدأ على المسلم كالشاهد اليه من غير ما اشترى من الادلة بل اطلاقها يقتضيه منه يعلم كونه ما سبلا
 ضربه عند كون الحق على الوجه الشرعي سبلا مستغيا ونقرا بالنبي صلى الله عليه وآله الا انصاعا على الالباء وادائه من نفسه انما كان سبلا مستغيا
 جواز قسامته الامم بامر على اتبعه الله تعالى فان ذلك صريح في ثبوتها بل هو دليل على مشروعية بناءه على انما الدعوى مع الايمان في القسالة هو
 وانفع الا في ثبوتها في الكافر كالمسلم وفاقا للشئ في محكوم وغيره من الامتصاص والله تعالى ولولو الجسد والامته مع القسالة ابقاؤه على القسالة
 عند اخطاء بالقسالة لو كان المدعى عليه لا يثبت عليه الا المال ولا يخلو الجنازة بوقته بمسما بموا القسالة خلافه للحكم في الجسد على
 للاصل المقطوع بالعرف لان الجسد الجواهر التي مرجعة الى القسالة ثبوتها في ما الناس احرا وعبدا وان كانوا امولا لا غيرهم بل
 الظاهر في ثبوتها لو اقام المولى شاهدا على مثل مملوكه فلا يوجب له بدولا تكفي بهن في الواحد مقدر ان تشكل فيه لفاضل المدعى في المال
 لكن لا في ما عرفت بيقين المكاتب المطلق في القسالة مع اللواك بيقين الجسد كما لا يقيم الجسد ادم مكانا فينتج اطلاق الادلة وعموما
 نعم لو تكلف الحلف في ثبوتها في الكافر كالمسلم وفاقا للشئ في محكوم وغيره من الامتصاص والله تعالى ولولو الجسد والامته مع القسالة ابقاؤه على القسالة
 السجد كسائر الودعة بجلال الاول الذي هو كواثر المدعى الجسد لئلا ياكل من القسالة والقسالة في اعضا الجسد كالقسالة في نفسه قوله الشهادة
 ولا يثبوتها الجسد لعدده في له بعد ان كان مملوكا للشهد لو جسد بعد مجرما غفقه مولا ثمها بالسراية وجبته به كما عرفت لكره القسالة
 الا ان من الدية والقيمة فان كانت الدية اقل حلف الشاهد مع اللواك خاصة لانه المستحق وان كانت القيمة اقل حلف الشاهد للقيمة والواو
 لفاضل في الواو بيقين الجسد المستعمل لا بوقته حلف لو ان القسالة في القواعد شكمها ولعد لان الرقبة كانت ملكا له وقد عرفت ان
 للشهد القسالة لا ينافي في ذلك انما ثبتت عليه بكونه ملكا له لا لا يمنع ان يحلف على ايشاق اذا ثبت ان لغيره كما لو حلف لرجل تركه وصفا
 وعليه ان دونه يحلف على الدية ان كان ايا ثبت كان لغيره الا انه لا يمنع من نظر لكونه من الحلف لا يثبت ان لغيره فوقيه وبين المثال الذي
 يملكه الواو ان استحق عليه في القواعد بيقين ان منع الواو في خلاف الموصلي اشكال لعدم ان اجبته من الرقبة كما هو واضح في القسالة
 ما لا يثبت في الشهد في الواو لا يثبت في الجسد ان لغيره بيقين في الشهد في الواو لا يثبت في الجسد ان لغيره بيقين في الشهد في الواو لا يثبت في الجسد
 استحقاقا على الايشاق الى الواو من المنع فان القيمة ملك له بحسب الوصية ومن ذلك قد عرفت اشكال حلف الواو الذي ذكرنا بل لا يمنع
 الاول والاشكال في الاخير من خلافه الجملة والله العالم ولو اذنا لولى منع من القسالة كما صرح الفاضل ولله والشهد وغيرهم على
 حكم من بعض نعم لوجه ان نقتضيه على المضم الا الايشاق في حكمه الاول ان لا يمكن الا من القسالة مرثا لئلا يثبت على من كاذبة فتخالف
 وحلف موقها العوا لاجتماع شاذ لا يقع هو غلط لانه اكتسابه هو غير ممنوع منه مدة الامهات في ثلثة ايام والظاهر ان نظر المضم اليه
 ولذا قال ما منع منه من ان يرفع حلفه موقها لانه لا يمنع من الاكتساب وحله الاول على ثبوت ذلك لانه لا يثبت على ثبوتها
 الفاضل وليشكل في ذلك ان كان لا يثبت بد يمنع الا فيخرج من الواو بيقين فلا قسالة فلا يثبت على اطلاق الحكم الربوي الشامل المرد بيقينه الواو
 والشهد لو فرض ارداده وما اذا كان الارداد يثبت القسالة وعنده لما اذا كان المدعى عليه مسلما او كافرا ولا ينبغي توجيه الاشكال
 الربوي على الاطلاق المذكور في حقه لانه اذا لو فرض ارداده كان قبل القسالة فلا قسالة كما انه لو فرض كون ارداده عن فطره ليجوز
 ولو يثبت القسالة بغير جميع مع الماله بالارداد عن ملكه فلا قسالة مع وان كان المقول مقبولا الى غير ذلك مما لا ينبغي تطبيقه على القواعد لمعلومة
 في الواو والشهد في القسالة والى في ثبوتها على القسالة ما عرفت قد يقال ان للام في حياة الشئ ولو في غيرها بغيره كون المضم على
 لانه لا يثبت ثلثة ايام الا فيظهر وان ارداده قد كان القسالة لا يثبت لارداد الربوي ضرورة حجة بالارداد عن الملك السابق فوا
 على لا يثبت المستحق بها القسالة ولو كان المدعى عليه مسلما او كافرا لاردادها على البين الكاذبة يدفعها عند الباس مع الاستحقاق ولذا
 مقبل ايمان الكفا في كل نحو ثبوتها عليهم مع انه يمكن فرضه على عدم علم الحاكم بارداده الا بعد حلفه بل في كون الحلف غير بناء على الاجراء
 بيمين الشهد عن الواو كذا دعوى كونه حجة عليه بالنظر في ثبوت القسالة ضرورة عدل على منعه من الشهد على وجهه بيمين القسالة
 ليست من النص المضاف الى المال بل هي من الحقيقة له وحي فان عاد الى الاسلا استوجب حجة بما حلفه في الرد من غير حلفه الى الاستسنا وان ما لا
 قبل فيها الشغل في وثبوتها عندنا ولو تخلف لردده بغير الايمان فان اشتهر بانها الموالا لانها بين واحد كان عليه الاستسنا ان اخلت بالموالاة
 والاملا وان كان الواو قد اردد لغيره فمقرر فان عاد الى الاسلا قبل مضمه المير كان له الحلف الا فلا يثبت لك بيمينه القسالة
 وما لا يثبت في الشهد الواو حجة لانه في ما عرفت لنا من ثبوت القسالة للكافر على المسلم وان ظنه بعض الناس كونه حجة في شئ
 ان من المعلوم حجة القسالة الا باذن الحاكم فمع فرض وجوب منعها لا يتصور وقوعها مع مخالفتها على وجه تصادم موقها وافر من ذلك
 حال عدم علم الحاكم بارداده مقرر في ظاهر البقاء او صريحها فليس لاحل الواو بيمين من الرضا مع امكانه مع مخالفتها وحلفه كونه

عرفت ان
 في الجسد
 لا يثبت
 في الجسد

في الجسد
 لا يثبت
 في الجسد

واقعة موقعها وحي لا ينبغي المحاربة في الشيء من المنع على انه من الاستحقاق لها والاراد نفع موقعها فكيف يتجزأ ومنعها منه مع طلبها واستحقاقها
ايها فاضل جديدا وبختر في البين ذكر القائل والمفتون والرافع تسبها بما يدل الاحتمال في ذكر الالتماد او الشكر ونوع الفعل من عد او
خطا كما في بعض كتب الفاضل وبعض متأخر المتأخرين ولكن الاصل في ذلك ان في محكي من احتياج البين التي يقسم بها الى اربعة اشياء وذكرها
سمعتهم نعم فعلا في كشفنا للشك من الاكتفاء بالاشارة وفي الاخير منها لا يكتفى الاصل او لوصح بالاسم او الاشارة قبله لاحتمال الرجوع الى الله تعالى
شأنه وقال في محكي طائفة من المتأخرين المدعي عليه في كسر شبهة اخطأ بقوله ما مثل فلا تافلا اهان على قوله ولا تافلا من فضلة لا بسبب فعله شيء
ولا فصل شيء الى بدنه ولا احتسابا ما من منه ما الفعل فلا بد منه قوله ولا اهان لدفع الشكر وقوله لا تافلا لا نه قد يربيه ليهن او غير فبقوله
وقوله ولا بسبب فعله لا نه قد يربيه كسبب فبقوله ولا فصل الى بدنه لرفع شبهة الهم وقوله ولا احدث
سببا منه لا نه قد يربيه كسبب او يحفر به فافتل بسببه ثم اعترض على نفسه بان الدعوى اذا لم تسمع الا محرية فاذا حلف على ما المحرك عليه كفى بالاجماع
بوجوب احدهما ان هذا البين مفرضة فيما اذا المثلث للمحكوم فلما انما تسمع مطلقا والثاني انها فيمن لا يبرهن نفسه لصغر وجوبه فيجب
له ان يثبت بقوله البين فحفظا بالبين في الدعوى عليه من البينة الا ان ذلك كما ترى بل لرجاء البين في المدعي نعم قد عرفت موافقة غير له فيما
سمعتهم المدعي كان القائل الى ذلك كله ما في النص من ان التعرض لصحة البين في الجملة بخلاف فلا تافلا وفي المدعي عليه فلا تافلا
ولا علنا لانه فلا الى اخرها سمعتهم النص ولكن من العواردة الاستطاعة في ذلك من حيث كونه الدعوى في الدعا لان البين في المقابلة
لها في غيره من المقابلة على انه ان ارد بدلك الخبر عن التوبة التي تكون في طلب الحال الحالف فغير ذلك واضعافه محكي في دفع ذلك من هناك
في الاثم وغيره على نية الحلف لعله لذا انصر غير من عرفت من اساطير الاصحاب على ذكر كسبب البين ههنا ما هو كالصريح انه
كغيره من الدعوى بل ينبغي الخبر بذلك بعد تقرير الدعوى على وجه لا اشتبا في شيء منها ووقوع البين على منضاض كما اختلف به الفاضل بل
سمعتهم في محكي فمن ان ذلك في الدعوى المطلقة بناء على صحته واما الاخر ففي القواعد محكي وغيره انه كان من اهله كلف والا اكتفى بما
يعرف سمعتهم لقصد ما في ان دفع قوله واقعه او نصبه بل عن الخبر انه اطلق الاجتزاء به مرفوعا وان كان لحنا لعد تبين المعنى به ولعل ترك
الاكثر للعرض لذلك لا كمال على ما ذكر في غير المقام من الصريح من اعتبار ذلك مع لغة ضرورية اتحاد ما هنا معناه اصله عد تركه
على غير المتكوى والمتكوى في جميع الصيغ التي فيها صيغة البين في المقام بخلاف غير القادر المستعفا لا كلفا بما يمكن منه من غوى الاجزاء به
من اشارة الاخر من كماله وخفا في محله بل اوضحنا انهم جمل من احكام البين في كتاب القضاء والحمد لله وهل يعتبر بغيره ان يذكر الحالف بيمينه
ان البينة بيمينه كسبب البين على هذه البينة من حرر الدعوى او فتحها على معنى الدعوى قبل لم دفع التوهم الحالف ان البينة في ذلك البين غير البين
عن وجهها وعن الخبر بسببه الى قوله ولكن لم نعربا حل مناهم لم نسبة غير واحد الى الشيء في ط وعبارته المحكية انه بعد ان ذكر احتياج البين
الى رتبة القول والى رتبة القول من نوع الفعل من البينة في البين بيمينه الحاك والفاصلة في احتياج هذا الصفا ان كل احد لا يعلم ان الامر هكذا
فيما يقتضيان البينة الحالف بغير البين عن جهة ما هنا هذا الحلف بهذا الاوصاف وظاهر كون الواو استنباطا لا عطفامو بهذا ذلك كله معلوم
كون ذلك من احكام الشرعية لا منطلقة لذلك الحالف له الحق في التوبة بيمينه مراده بقوله والفاصلة الى اخره دفع ما عشا يقال من عدا احتياج
ذكر الاموال اربعة بعد نص في البين الى ما يوجب الحاك وهو ادعا المدعي سواء قدمت بما يصرفها اليه ولا فاجبا بان كان كان كذا لكن وما يقتضيان
ان له ان يثبتها ما يشا من الحلف من الغنى التي ادعاها غير ما بل التوبة بيمينه فحفظا لدفع ذلك بذكر القبول في الفاظ الالباء وهو ان كان
ضمة لا ينبغي بغيرها الا احاطه بما ذكرناه سابقا الا انه اجنبى عن اشتراط ذكر ذلك البين والا كان خامسا لا اربعة وعلى تقدير ذلك ينبغي ان لا
بالصواب المذهب قواعد التي منها اطلاق الادلة فضلا عما تعرض لخصوص صفة البين من النص السابقة لا لا يوجب كغيره من الالباء كما هو اوضح الله
الاعمال المفسدة **الثالث** احكامها التي منها عدا نصا ونفي شي بمقتضاها في العدا جماعا بيمينه خلافا في خيفة الشافعي والحمد لله
فاجبا بها البينة مغلظة في مال التجار وموجبها في مقابلة النص التوبة وغير وثبوا الدية على القائل بعد الخطا لا احدثه بل لا اشكال على
القائل في الخطا النص كما هو اوضح على ما في كشفنا للقائل لظهور النص في انها كالبينة في ذلك لكن في محكي الخبر ان كان الفعل خطا ثبتت الدية على
القائل لا على المعاطلة فان المعاطلة انما تضمن الدية من البينة لا من القائل او عن الشبهة الحاشي انه قوله بل قد يوجب خبره بان لا يثبت عليه لا تعقل
المعاطلة الا ما عرفت عليه البينة الا انه لا جابر له الظاهر ارادة ما قابل الاقرار من المحضر ليرتفع البينة الا كان مقاضا بظاهر ما دل على اثبات الدعوى بها
مما هو ارجح منه من جواز ما هو اوضح لو ادعى على اثنين مثلا وله على احدهما لو حلف خيرا بيمينه وثبتت دية على كل واحد بلا خلاف ولا اشكال
لاطلاق الادلة وكان على الاخر بيمين واحد كالدعوى في غير الدية او غيره بلا كونه واحتمال جواز الخس من مانع صدقوا التوكماتوه بعض الناس فانه
الستوى مع فاذا حلفها اندفعت عنه الدعوى كما في كل منكر فان رد البين على المدعي حلف كذا لو نكل بناء على عدا القضا بيمينه وعلى كل حال لا يثبت
المدعي هنا اجماعا كعرفت لكلاهما سابقا نعم في ذلك دخول جملة الخس او كونها خارجا عنها القول السابق فيها اذا تعد المدعي عليه بيمين
القولين فيما اذا تعد المدعي عليه مع جواز التوكم في مثل الفرض لكن فيه البين المرودة او بيمين التوكم التي لا مدخل فيها ليهن التوكم المصدق على
على القولين كما هو اوضح بل هو نص غير البين المرودة على مدعي التوكم ان احتمال جواز الخس لا يخلو من وجه ثم ان اراد قل في التوكم بيمين
عليه بالتقارر عليه بيمينه لا عدا بيمينه احد القائلين وكذا لو ثبت على الاخر البين المرودة واراد قل له ولو كان احدا لوليهين فاباوها

المتكبر

فيما هو اوضح لو ادعى على اثنين مثلا وله على احدهما لو حلف خيرا بيمينه وثبتت دية على كل واحد بلا خلاف ولا اشكال

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب

في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب

وبين المكذب بين القاهر والغائب غيرهما من تركه كذب المدعي ان يقسم اتفاقا الا انه كالتحذيرة عند استلزام ذلك ذهاب الظن بعلمه
من الاجماع المبررة نعم بما يذهب الظن في بعض المقامات ليس الكلام فيه بما الكافي الفرض من حيث التكذيب والاصح عرفته مع قوله لاحدا
فمن انما يذهب الى الاخر بل هو واقم كل واحد على من حقه كيدتيو اللو لو اليه على ان القائل احدهما واخذ نصف الدية ولو له احدهما فله
واخر لا عرفه وقال الاخر فله عرو واخر لا عرفه فلا تكاد لاحال الاخر في الاول عرو والى الثاني يندوا ولكن باخذ كل منهما من حينه بل الدية لو
القائل ان اجبت الدية ولو له الاول بعد لك تبين لي ان ذلك لا عرفه عرو وحلف طاليه برى عرو كذا لو له الثاني تبين لي ان الذي لا عرفه
اعرفه يذهب لو كل منهما تبين لي ان الاخر غير ذلك ذكره اخي حصل التكاذب ان فلنا سبيل القصار الى كل واحد منهما ما اخذ منهما ولا اقام كل واحد
منهما على من حقه فاقبوا واخذ منه برى الدية حيث تكون في الوجوب لو لا احدهما فله هذا وحده وقال القائل هذا مع اخرف فعل المختار من عدلها
حلف الاول على الكهنية استحق نصف الدية وحلف الثاني عليها واستحق النصف على كل واحد الربيع نعم بما على الاجمال بالتكاذب فلهما يقال
انه حصل في النصف فلا يستحقا بالقسا يحلف الاول على الذي جنبه باخذ الربيع يحلف الاخر عليه باخذ الربيع لا يحلف على الاخر لتكذيب الاخر
في شركه ويجعل تطو حكم اللوم من اصله كما اذا شهد لشخصين فهدت شهادته لاحدهما سقطت الشهادة للاخر على وجه والله العار والاذنك
الولى قبل ان يحلف قام وارثه مقامه فلا خلاف الا اشكال لانقال الحق وجهه اليه كاشرا الحق وانما الامانة في الشئ من ثبوت الامانة
لانه لو اتى بالثبوت حق بهين غير ان الحق انتقل اليه بعد ما كان لغيره ولم يكن شرى كاليه الدعوى لان الحسن كمين واحد ولو ما في ثباتها
لن الوارث استنبها لكان قد بناقش كما عايشه من نسبة المضموعه اليه يمنع كون القسا كالبين الواحد في جميع اللوازم ولذا النوع على جملة
ولا يجب الاستنبها لو تخلص الجواب وبني الحق بهين الغير من ثبات القسا اللهم الا ان يقال انها كانت لكن اللو لم يكن مستحقا الا بعدد الوارث على ان
الحق اذا كان للقبول والوثة يحلفون بحكم الخلافة وضعت اليها بعضه الى بعض لا شاق الوارث على ان يكل بين الوارث في ثباته بهين الوارث نعم قد
يقال ان القسا على خلا الاصل المستحق من ليلها غير الغرض من ذلك احتمال بعض المولات فيها وان كان هذا الا لا ينفذ خلافة
والله العالم ولو ما بعد كان العد ثبت للو بحقه من غير من وادامات من لا دار له فلا قسامة لان وادته الاما عليه احلافه كروا لله تعالى
مسائل الاولى لو حلف المدعي مع اللو واستحق الدية ثم شهد انما انه كان غائبا في حال الفعل عينه لا ينفذ معها الفعل او ميراثا ويجوز
كان في القواعد غيرها بطلت القسا واستقيمت الدية بقدرها للبين على اللو الذي هو مرطى بل في كشف الشك وكذا لو قصر القسا اخذ منه
الدية وما لم يبق بعد الكذب الا اقتص منه نعم في ذلك لو له الشهادة لم ينفذ هذا واقصر عليه لم يقبل شهادته فلهما قسامة اصل الحكم بان
مثالهما البين بما فيها كما في غير المقامات تعا وكذا ان قد بناقش فيها مستحق ذلك فلا ما دل على قبول شهادة العدا وان كانا نفي الاحكام صحتها
بما يرجح اثباتا وان لم يذكره فلهما جوا **المسئلة الثانية** لو حلف المدعي مع اللو واستحق الدية ثم شهد انما انه كان غائبا في حال الفعل عينه لا ينفذ معها الفعل او ميراثا ويجوز
استبعد من له برون فشرى بان حلف لا يرى القسا لم يكن القسا عليه ان يعرضه بها بعد براءة الدية بعد اجتمعا على نفيهم لو دها اليه باختياره
منه ان فسر ذلك بان الدية ليست ملكا للثالث فان عينه انما ملك الوارث فيها اليه وخذله اقراره لك هو حجة عليه نفسه ولذا لا يرجع على القائل بغير
قوله الا انما قرا ان للرجوع عليه كمالها ما المالك ام البينة وان لم يغيره في القواعد فغيرها اقرب به نعم في ذلك لو داي الحاكم ارضا
منه لا ينفذ لم يجرى انما لك تجا ولكن قد تعد تحقيق الحان في ذلك فكتاب الاقرب لا حظ **المسئلة الثالثة** اذا استحق بالقسا اوله يشو
بكم ان حلفه فقال اخر انا فله ومنفردا في الشئ فلهما خلا كان الولي الجاني ابتعا على مقتضى القسا وبين العمل على مقتضى الافراد قال في ط
ليس لذلك لانه لا ينفذ الا مع العلم فهو ممكن للقر ومقر بان لا يستحق عليه شيئا فكيف بان اخذ منه في ذلك جعل عمل الجعش الا اصدق والاف
اشكال في حد وجو عليه كذب به وفيه لا وجه للرجوع على الاول بعد ثبوت الثاني بما اقرب من عرو اعترافه بان يمينه خطا وعوده بالظن وان
بالنصف العمل بمقتضى اقراره ان لم يملك صد فغيره من خلاف لما وقع منه من الحلف المقتضى لعله بالحلف عليه فموضع عرض الشك ليعمل الاقربا لا
بالقسا بمقتضى عدل الرجوع على الاول بغيره لان الثابت من حقه القسا اخذ منها من ملوق على مقتضى ما في ذلك بعد ان عني عن الشئ الخبير للبين الاقرب
ع ان اجب عن الاول بان كذب الحالف ممكن واذا لم يملك له ليم على ان ضمن انزال ضررها لغيره لا يجوز اقراره لان الغير هنا ليس بالثاني بغير اقراره
ولانه لو اقر بقبضه من المستوع فانكر ثم رجع عن اقراره كان لمطالبة المستوع لاقره ولو اقر له بشئ فانكر ثم عاودا فاقبل في لانا في
بين الاقارب بالثبات وبين الرجوع ثم قال في غير نظر لان غاية هذا ان يجوز الرجوع على الثاني اما الخبير بغير الشهادة فلا نعم لو اكد نفسه واداد الرجوع على
المقر بيمينه لا يمينه لشارع لتكن المقر له اقراره كنظامه السابقة فغيرها على التلذذ اذا كذب نفسه عليه لهما اخذ من الحلف
عليه ان لم ينفذ الرجوع على المقر لاخره بعد استحقاقه استبا على الاول قد تبين بذلك كل ما في غاية المراد ومخرجه الحقيقة الى عد الخبير في كشف
الشاغل الخبير بين ان يصدق ويكذب بغيره بين ان يكذب بغيره بيبث على ما كان عليه لان افراد العقل على انفسهم جائز فاذا كذب نفسه فقد اقر بعد
استحقاقه على الاول لما اقر الثاني بالفعل اخذ باقراره والجميع كمنه من نظام الخبير المربو المقتضى جواز رجوعه على كل منهما نحو البين الاقرب
وذلك لانهم الا اذا قلنا بعد اعتبا الحلف من الولي وان له اخذ بوقوعها من قومه فلا او بغيرهم من حلف من الاول بانا فانه ليس بالحالف الا
عالم واما ما راها بخبره اخذ بكل منهما نحو مقتضى الاقربا والنبين مع عدل لدعوى منه بمقتضى احدهما وعلى هذا يجوز في الخلافة
كما انه يجزى في خصوص الحالف لعالمه لك هو ممكن المقر باقراره المستمر على ذلك مع خلافا بين الكتابين نظير تنفير على عند عامة

وَبَارِكْ لَهُمُ فِي مَا كَسَبُوا مِنْهُ
وَبَارِكْ لَهُمُ فِي مَا كَسَبُوا مِنْهُ

فیض الہی
کعبۃ
الہی
عز و جل
جامع الفقہاء

کتابخانه

القاعدة
من حيث
الاعتبار
والإيضاح

في
مبحث
الطلاق

في
مبحث
الطلاق

عندنا لما منعت من ان الواجب يقع في موضع من شئ لم يجرى بعد شئ من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
قاضي فعدت عن كل ما وجب فاعر لعامة من القويين والدين مع طلاق العفو انما يقع في شئ من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
العفو الذي هو واحد في الخبر فيقولون انما في بقوله الاخر لو يبدل في الما في العفو لم يكن الما في خبر عندنا لما منعت من ان الواجب يقع في موضع من شئ لم يجرى بعد شئ من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
منذ لم يجمع بل لا خلاف ولا اشكال اما لو امتنع لم يجرى على ما ثبت في القواعد فلا خلاف في ما سمعنا بهما من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
منذ ومعه فعدت عن كل ما وجب فاعر لعامة من القويين والدين مع طلاق العفو انما يقع في شئ من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
لا يجرى الما في العفو لو يبدل في الما في العفو لم يكن الما في خبر عندنا لما منعت من ان الواجب يقع في موضع من شئ لم يجرى بعد شئ من شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
اشكال لكن لا يجرى على ما عرف من خبر الجبر الذي ذكره المصنف وغيره من حيث بل اهل الما في المشهور ويوجب بل النسخ على الجاني في شئ في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
عليه ما على وجوب حفظ النفس عند بذر الما في الما او لم يرض المطلق العفوم من شئ في الما لان الخصا التي في
بالبيعة الثالثة والاقوار مع الاشياء ينص على القصص او الارش المجنبة في النسخ لانه ثبت استحقاق القصص فيها خيرة اعلم المجنبة من
ذلك كما هو في خبر القصص من حيث الما كاعترافه في موضعين هما الخبر المختلف الارش والاشياء والمقدور ذلك الرض والرض بل عن
نسبة الما لاكثر بل قد ظهر من افضال الاجماع عليه كما سمع من خبر فرق بين الذكور والامهات المنقرين بانفسهم وبالذكور وبالامهات العوم
ادله اكثر من انية الما لاكثر بل قد ظهر من افضال الاجماع عليه كما سمع من خبر فرق بين الذكور والامهات المنقرين بانفسهم وبالذكور وبالامهات العوم
القصص عند الرق في الزوجة فانما لا يستحق قصاصا اجماعا بغيره بل لما نصيبها من الدية ان اخذت الدية صلحا مثلا في عدا او صلحا
محض او شبه لعدم العهد الذي هو جيب لدية كفضل الوالد الولد نحوه بل لا خلاف في الاشكال بل الاجماع بغيره بل لما نصيبها من الدية ان اخذت الدية صلحا مثلا في عدا او صلحا
من ابن الما لبي بناء منه على نوال الزوجة مالم يوفاه ولا ريب في فناء ما عرف بل قد يظهر من نصوص الارش انفسه ولا ينافي في ذلك ما في خبر السكو
من ان امير المؤمنين لا يورث المومة من دية زوجها شيئا ولا يورث الرجل من دية امراته ولا الاخوة من الام من الدية شيئا بعد ضعفه لا جاز اخذ
البيعة او كون القاتل حيا خطأ وقتل والقاتل الشفيخ في حكمه والاستحصاء ويخصر القرائن لا يرث القصص الا العصبية والاخوة
والاخوة من الام ومن يتقرب بها وهو لا يظهر عند المصنف كما من الشهد الحاشي بل عن المولى في موضع من مزان كلاله الام لا يرث الدية ولا قصصا
ولا العفو بل لا خلاف بل قد يظهر من المصنف والخلاف الكافي بناء على ان ارث القصص امتدت على ارث الدية فقلت بل ينبغي على ان يكون
خبر غير ما انفسه لما سمع من ان اكثر ما المشهور على ارث المنقر بالام لها كبر من غيرها مكان الفرق بين القصص والدية بما سمع من قبل
ليس للنساء ان يقررن بالاعقوب لا يورثن لكن اعراف القائل به ان حكمه في وكابي الاختيار اني لم اتحققه نعم من باب والانتجا وجباها بالاختلاف انه
لا يرث الدية لئلا ينقض لانه لا يرثها من يقر بها بالام مطم ومن المعلوم ان لدية القصص من ذلك فالعفو من من في خبر محله وفي كشف الشامخ
الشفيخ في طعن جماعة من الامم في قوله على من الحسن بن فضال بسند عن ابي القاسم ان قال المصنف هو المشاؤون وعفوا قال لا و ذلك العصبية
على من الحسن بن فضال ما عليه اجماعنا فلك هو كبل هو جيب مفضلة لادله انفسه كذا يثبت لدية من شئ الما من غير اشتناء كما عن علي في الخبر
المبراش الوسيلة والمفسر المختلف الارش في المجنبة بالارض بل ينبغي في احد الى ذكر او موضع منها وان اشبه الرابض ففشا هذا النسبة لكن
الاشياء غير النافي من الما لا يرثها بل العفو لادله واطلاق موثقة وغيره وما عن العصبية من ان سند الرواية فان ادا المصلحة فهو حق وان اردت
خاصة من غير علم عليها ومن هنا كان البحث في خبر الاول غير ان الزوج في الزوجة يرثان من الدية على التقدير اكلها بل لا خلاف ولا اشكال بل الاجماع
بغيره بل على الكافي في غيرها والكل في القصص عند المصنف بل حكمه استثناء المنقر بالام مناص من المصلحة وفيه والخلاف الكافي في الخبر
وموضع من الجناها او الرسالة البصرية والشفيخ وتعليق النافع المسالك غيرهما من كتب متأخر المتأخرين بل نسبة غير واحد الى لاكثر بل عن الخلاف
الاجماع عليه ضافا الى ما سمع من النصوص المستفيدة التي فيها العجز الموثق وغيرهما في الاول برها الورع على كتاب الله وسهامهم اذ لم يكن على
ان يورثوا الا الاخوة والامهات من الام فانهم لا يورثون من دية شئ ما نحو اخر ان لكن يورثون ذلك الاخوات فيهما وفي الموثق لا يرث الاخوة من الام
من الدية شيئا وفي الخبر هل الاخوة من الام من الدية شئ قال لا الى غير ذلك من النصوص المنصدة بما عرفتم من ما فيها من خصي الاخوة والامهات من
الام بعد الفلما الفصل ان احمله بعضه بالوحيه من المصنف بها من غيرهم لعلوا في الخبر الذي هو مناط في جهتها وان كان قد ينافي في خبره
مطلوبه الاول وتولعه لادله فيها بعضهم الا ان الاول كاف في اثبات المطلوب به بتقدير يخص الملاك وعموم مدلول على ان ارث الما في الكلاله
شئ وهو مجمع بين خبر اكثر منها وبين خبرهم ارث القصص من شئ الما لعدا الزوج والزوجة الظاهر في عدا الفرق بين المنقر بالام وغيرهما كما صرح
بعضهم بل من قولهم ان الدية التي ثبتت صلحا والقصص برها من شئ الما لم يطرد ليس في الفرق بين القصص والدية وبين دية الخطا وغيرهما ما ثبت
في لدية الصلح بل لا خلاف في ان قصصا اكلها مالا خلافا لعدا الامهات والمطلوب على المستحق الذي عرفته دية القصص والدية التي ثبتت
عنه منه يعلم عند استقاة حكم ارث القصص من حكمه في الدية بتدبير السوا او الاولوية التي من دفع المصنف بما سمعنا من جده فان كلامهم لا يفي من غير
وقد تقدم بعض الكلاله في المسئلة في كتاب الما ولا خلاف في ذلك كبر كان فاذا كان الما في القصص واحدا كما في الما لدية من غير ان الاما او ناسه كما هو في
منه واختاره الفاضل ولده والشهيد وابو العباس والمحدثين لا ينبغي على محكم من بعضهم بل على ذلك نسبة الى اكثر وفي الرابض الما لاكثر النافين
بل عامتهم في حكم الما لا ينبغي ان يقتصر بغير ذلك الامام ومن امره بل لا خلاف في النية ولا يستبعد الا سلطانا اسلا من ما ذكر في ذلك هو ك

مسألة

في البيع والشراء
مسألة
في البيع والشراء
مسألة

الفرض

كانت النصيب المبرورة فيها بل الإجماع صريحاً وأما من غير واحد عليهم نصاً إلى جميعه ولا يستدل القائل من أجل فائدة مرة ولأنه لم يفتقر إلى
 الإبراراً إيماناً أفضل من قبله ولا إيماناً أعفوه كالأمانا أخذ الدية فقال عليه السلام لا يبرأ من الدية ويطلب من الدية ويطلب من الدية
 القائل لست من الدية حق إلا الذي هو لبقلته ويجهل ذلك من بعض أصحابه من فعله من المؤمنين في رجل مثلاً لو كان دفع أحدهما أو
 الآخران بعض فقال الله لم يعرفان أن يقبله من نفسه الدية على ولما القبول المقامته منه يستقاعده وجب نقد ذلك في القصاص
 أن كان ذلك ظاهر كغيره من الشك بالبرهان كان في القصاص الأول نوع شعاعية لا يبرأه أو كان في تعينه نظر قدس بعض الكلا في نظر
 وكيفية فلا شك في استحقات القصاص للباقي من نعم بعض العامة مستوفى من الدية وجب عليه من النصيب والله العالم **المسألة الثانية**
 إذا أقر أحد الوليين أن شره بغيره من القصاص على مال لم يقبل أقره على الشريك لا يقره في حق الغير لا يقطع القوي في أحدهما والله المقتل
 لكن بعد أن يرد نصيبه من الدية فإن صدق كان الرد والاعلان والشريك على حالة في شركته والقصاص من خوفه إيماناً القواعد ويحكم الشرع
 ولا يخفى عليك ما فيها من الجرح من الشك في بعضه لك فقال قوله والشريك إلى آخره بعد فصله الرد على نقده فدل الشريك ما سبق على عدم
 وقوع القصاص أو بغيره كغيره القصاص ما يمتثل القوي وأخذ عوض النفس اللازمة لاستحقاقه على نقد فواته ولم يقبضه إلى فرض موضوع المسألة
 في كون القصاص على الشريك من سقطه من القصاص بالمال المؤدى من الجاني أو من شره كغيره إذا أراد القصاص فان ذلك يفتي في سقوطه من القصاص
 واستحقاق الدية من الشريك إذا أراد القصاص كما سمعته في صحيحه ولا روجح في المنهج ذلك إذ فرض كون قبل الأقسا دفع المقر بعد التقبيل للشريك
 المستحق مع التكليف في شتمه ما لا ينظم باستحقاق القصاص مع أنه يدفع الجاني أو وليه اللهم إلا أن يكون عوض مطلقاً من القصاص
 بعد دفعه عنه بغير المقر ليس على الجاني أو وليه ذلك في حق وان لم يعلم صدقه لا يقره بالاستحقاق لم يقره لغيره بدلاً مما كان له أخذ ذلك
 يعلم صدقه ولكن من الثابت للمقتضى في بطلان القصاص على الشريك العا لا الدية وانتهى فكان دفع نصيبه من المقر بقتل العتق من فرض
 كون الشريك ما في استحقاق القصاص مباشرة منها بوجوبه استحقاق النصيب الجاني بوجوب المقر لا للشريك لا للمقتضى وعلى كل حال يكون المقر
 من المسألة ثانياً استحقاق النصيب من الدية وان اشترك الوليان في استحقاق القصاص علماً بالاقراء وان كان فيه ما عرفنا ان المراد من موضوع المسألة
 القوي على مال بجرحه العتق من مقتضى من لا لوجب التعرض لنصفه في ذلك تكنيته دفعه لئلا يبرأه بل غير ذلك مما ينبغي التعرض له
 النقد من الزيادة فعدم منهم دليل على عدم فرض موضوع المسألة كان منه يعلم ما في شره ما في ذلك بل غيرهما كما ان الظاهر فرضها قبل وقوع القصاص
 من المقر كغيره ما ذكره من شريك في القصاص مع فرض عدم التصديق أحله على إرادته ما يمتثل أخذ الجاني كما سمعته من ذلك غاية البعد لو فرض استقلال
 الشريك بالقصاص كان المقر نصيبه الدية على الشريك وفي مال الجاني أو على الجاني على البحث السابق ولذا لو كان المستقل فيه المقر ظاهر الشك الواقع
 ليس له إلا المال على المقر صدقاً فما ذكره عن دليل الظاهر عدم النصيب عليه بما أدته من دون ذلك الشريك ان قلنا في غير الشبهة بإدائه العتق
 شريكه المسقط لمرامة أفهمه فاعلم جيداً فان المسألة غير محيرة في كلامهم مع أنه لا مدرك لها إلا القواعد العامة والله العالم **المسألة الثالثة**
 التي لا يبرأ إذا اشترك الأب والأم في الجاني لهما أو المسلم والدخ في مثل ذلك في حق الشريك القوي بعد سقوطه بعد ثبوته على الإغرضه كونه
 كفواً لبعض الدية لا يقطع القصاص للآخر ولكن مقتضى المذهب أن يرد عليه الآخر نصفه بغيره كونه شريكاً في القتل ان لم يكن عليه قصاص من حيث كونه
 والداء مسلماً إلا ان ذلك لا يرفع ضمان النصف للمقتضى منه الذي ليس عليه لا نصفه بغيره كونه شريكاً وكذا لو كان أحدهما غامداً والآخر خاطئاً كان
 القصاص على الغامد بقدر الرد على المقر من نصفه بغيره لكن هذا الرد من العامة التي هي إضامته للخطأ المقتضى لو كان خاطئاً ما بالمدان الرد من
 الجاني كذا لو شاكه سبي نحو من لم يكن له أهلية الضمان لم يقطع القصاص عن الشريك لكن يرد عليه بولي نصفه بغيره خلافاً لما في حق من ذلك
 عندنا نصاً وثقوباً القصاص على الشريك لا يقطع عن الشريك كغيره ان لم يشك في القتل البتة ان لم يكن شريكاً بان كانت جنابة العامد مثلاً حدث
 ونحوهما لا أنهما في القتل لم يكن عليه إلا إشتهاء كذا لو كان الآخر مستقلاً في القتل كما لموجبه أحدهما وقطع منه الآخر فان القصاص على القاطع
 لا استقلاله بالقتل كان المقتضى شاملاً لكلا في بعض العامة فمنهم من قال في اشتراك العامة الخاطي أنه لا قو على أحدهما بل وكذا العتدية
 العتد منهم من قال في شريك الأب أنه لا قصاص على أحدهما وأما في مسألة الخاطي العامد منهم من الحق شريك الخاطي في حق القصاص
 عنهم كل ذلك منهم لقياس واستحساناً ونحوهما مما هو معلوم بالاعتناء وقد تقدم بعض الكلا في ذلك فلا حظ **المسألة الخامسة**
 بيننا في أن الحق عليه فليس وسفله مستحقاً القصاص لا يخصاً المحرم عليه بالمال ذلك لغيره من حق على القول بان الواجب في العمد أحداً لا من ذلك
 لا يجعلها بالمال لا يجوز على الأول أخذ الدية إذ هو مكسب لا يجوز عليه كما أنه ليس مستحقاً القصاص تصرفاً بالمال كما ينبغي أن يكون لو عوفي المسلم على مال
 أقل من الدية أو أكثر أو مساوٍ للقائل في حق العتق كغيره من أموال التي تكتسبها ولها العفو عما نافضها من العفو على الأقل من الدية بقا على
 المختار من هذا ويجوز غير القوي يقتل العمد ما على القول بان الواحد الأمر فالجرح عدل من عفوها عن المال منها كما هو واضح لو قتل شخص عليه دين فان
 أخذ الوذرة الدية بغيره هو المقتضى كقاي ماله ولا خلاف معتدلاً بالاجماع يقتضيه كما يشهد له ملاحظة كل ما في المود والوصايا وأد
 الجرح ولو من غير ما دل عليه كغيره سبيلاً بالحسن الرضا غير مثل عليه لم يترك ما لا وأخذ الدية من ثلثيها لم يقتضوا الله قال نعم
 وهو يترك شياً قال أخذوا الدية بغيره لم يقتضوا الدين نحو عوفي في ذلك لا لأن الدين وان أخذ صلحا حكمه حكم تركه الميت كان نقد الكلا في
 المؤد وعيها فلا حظ وتدبر في تصرفه قول بان لا تصرف في الدين شأه من مقتضى كذا القول بالفرق بين دية الخطأ بقض منادى وبين دية العتق

مسألة
في البيع والشراء
مسألة
في البيع والشراء
مسألة

[illegible]

რქ

مکتبہ اسلامیہ

مکمل

تفصیل کے ساتھ

ضمیمہ
انفصاف
میں
نقص

بن أبي بكر
في أبي بكر
في أبي بكر
في أبي بكر

ايضا

ثبوت
كذلك

في بيان ان القصاص الاقوى عند غيره نعم قد يجهل عند القصاص عليه من الطفل اذا لم يكن قد قصد هذا الفعل ولو يكن مثله لم يمتد
في قتله ان اثم البتة كل هذا لا يوجد بعينه بل ما من جوه ولو من شاة او من اضع متعة بنتا او بن عليها ونحو ذلك الظاهر ان القصاص ان قبل
استحق الصبر لئلا يفسد خلقه ونشوه بالابن الضال في بل ما اخل العدة لذلك حتى لا يجد من رضى بابتة لان لو لم يرض بابتة كان فيه
منع اخيه حتى يلقى بمثله في الحد والقصاص ما الخفيف لا يخفى الناس التي لا يجوز اخيه ما مع عليه بل ما من هذا الامانة التي لا تكللها
المع بقوله هل يحل على الولي الصبر حتى ينقل الولد لا يفتل اقل نعم دفع الشقة اخلا للدين والوجوه سلطان الولي ان كان لولدهما بعينه
لبن الام والناظر ان لم يكن ما بعينه ثم ان كان بخلافه لزم ان يكون في غير واحد حتما لا واقعا لعل لو طلب الولي المال من الحمل او ذاك الولد
لم يجز عليها اجابته كغيره ولو كان لا يجوز ان يقتصر من الحمل على الخوف حذرا من موها بالسرية فبذلك لدها وصقوط الحمل بالها بال لا يجوز القصاص
منها بعد الوضع نعم ما وجد الموضع وبسبب الولد القصاص من السرية الى نفسها ولو فلت السرية فبذلك لدها وصقوط الحمل بالها بال لا يجوز القصاص
انما لما ثبت ان ذلك الحاكم من مع ذمه مع علمها بالمال او علم القاتل من الحاكم لا بالباشرة واما الاثم فعلى من علم منها هذا وفي ذلك الجناح
اخران في صوته علمها احداهما ان الحاكم لان الاجتهاد والنظر اليه الجهد والاحتياط عليه فعل الولي صاد عن يده اجتهاده فهو كالا لولا ان
القصاص عليها بالسوية لان الاول مباشر من الحاكم كالباشرة فبذلك في الضمان هاهنا كما ترى بل لطلب الاول منها لانهما لا يناسب في علمها بالمال
ثم قال فيها كذا الوحي الطلعة في صوته جهلها بالمال لا يخفى عليها في الاجتناب ان يفسد قوة الباشرة على غيرها وكذا ما من الخبر من
كونا الدية في بيت المال مع جهلها او غير من ذلك لان احتمال الوجهين في الحاكم ان يفسد جهلها علم الولي المباشر لتقصير في البحث فبذلك لطلب
او يقتصر انما وقع الضعف بل القصاص لو كان المباشر جهلها علم الحاكم ضمن الحاكم الا ذن القصاص المفسد من غير احتساب ضمان المباشر لقوة
المباشرة بل لو كان يقتضيه هذا الحكم عطف الا انه داخل الضعف مع فرض استثناء المقتض للحكم الحاكم بانها حادثة نعم ضما الدية على الولي حيث يكون
شبه العدم من الدية في الخطأ المقتض على العاقلة نعم الحاكم من الخطأ المقتض على بيت المال في الدية من ماله ولو لم يعلم الحاكم بالمال فذن ثم علم فوجع
الاذن ولو لم يعلم الولي برجوعه فقتل فقتل في علمه اذا عني الولي عن القصاص لم يعلم الوكيل قد تقدمت المجترة كونه على المباشر ايضا فقتلها عليه
واقعة الغارة المستقلة لتأسيعة لو قطع بل جل ثم قتل اخر اقطاعه او لا ثم قتلناه جميعا بين الضمين وكذا لو بدى الجاني بالقتل ثم القطع
توصلا الى استيفاء الضمين فان سبق الى المقتول فقتلناه ساء واستوفى حقه ولا ضما عليه احد دية البهمن تركتينا على وجه الدية فبذلك لطلب ولو
سرى القطع في الجني عليه والمحال هذه فان كان قبل القصاص او قبله في المقتول فاستحقا القصاص كما لو قتلناه ما قد سبق حكمه وان كانا معا
لقد قصا فبذلك لطلب احداهما هو الحكم من ان كان للولي المقتول المقتول الدية من تركه الجاني ان قطع البهمن بدل عن نصف الدية وانما قبل
من ان لا يجز في تركه الجاني في لان الدية لا تثبت في العدة الاصل والفرع عند القصاص فبذلك لطلب الدية الرجوع بالدية اجمع لان للنفقة
على افراد ما والاكتفاء في العدة قصاصا فلا يتدخل في ذلك ختام هذا العلوي في الخبر في هو مع في كذا لكتا انه المستوفى من المقتول
للأصل وغيره ولو قطع بدية نصف من ثم سري اخر المجني عليه جاز لوليه قصاص في النفس ولو جوبسيرة لابنائه لقطع السابق الواقع نحو عن بدليل
شي له عوضه بعد ان كان قد قصصا وان كان لولا الاستيفاء لدخل في النفس كما هو اوضح لو قطع بهوك بد مسلم فاقصص مسلم ثم سري اخر المسلم
كان لوليه الذي فلا بد له ولا بد لان السرية حادثة خارجة بل يقع بانها قصاص نعم لو قتل الدية فقتل كان له دية المسلم الا دية بها الذي
وهي دية ثم عوض البهمن التي استوفى كانت لغيره في النفس ولو لم يستوفى لو كان القصاص في البهمن فطلب الدية كانت له الغرامة ثم دية
6 لانهم ما لو قطع لم يرد بدل فاقصص ثم سري اخر لو كان القصاص في النفس فلا بد لكن لو طالب الدية كان له ثلثة ارباعها والربع الاخر عول
ابدا في استوفاهم بعلة قول من قصص نصف الدية يتأ على انه باقصاها بهوك والمرتبة رضي ان يكون ذلك عوضا عن بدوه ولو قطع بديه
رجليه فقصصها ثم سري اخر حادثة كان لوليه قصاص في النفس بلا دية في النفس لكن ليس للمطالبة بالدية هنا لانه استوفاهم بقومها الدية وكذا
قال فيهم رجل قطع رجل النفس ثم سري كان لوليه قصاص الدية التي استوفاهم بقومها ما ثم قال ليس هنا فتل او جوبسيرة او لا يعفى
غيره لما لا الامانة المستقلة لكن في المنع غير هذا كله تردد لان للنفقة في على افرادها اوجبتها السرية التي هي جناية اخر صوما استوفاهم
قصاصا من جناية خبره فلا يقوم مقام شي منها فضلا عنها وظاهرهم التوقف في خصوص ذلك ما ذكره الشيخ دون غيره مع انه قد توقف فيما ذكره في ذلك
الذي قد عرفت ان مقتضى المسلم بدفع هو ما له المسلم فان شاء استوفاهم فقتل بل قد يفتوا فيهم ما ذكره من الدية التي عرفت انها لا تجب الا
صالحا فقدم من قد قصص قد عرفت ما ذكره من القصاص المربو الظاهر في سلطان الولي على الدية فمر اهل الجواز في ذلك ليس في من لا بد من
تقصيرها المقتضى المربو بل قد يتوقف الحكم في القصاص من غير دفع بعد ان ان ما استوفاه من قطع البهمن قد عرفت حجة باعتبار السرية يقتضيه
لدى قصاصا المربو في النفس كذا الدية فلا بد من رادته لقصاص الدية التي لم يرد ان استوفاهم كان في جناية حادثة بدية بغير نقصان بها
من الدية لو اذها لخصوا بعد عرفت هناك من هذا الفرق بين القصاص في الدية فتدخل في الطرف حيث يدخل قصاصه قصاصها والفرق
المقارن لقطع الاول قد سري من دخل الطرف في قصاصه بدية بجل الدية التي بان قطعها فذلك في غير حجة فلا بد من دية لها العدة نحو في
الاقتصار لطلبنا بعد الدية الجوهود نقصان الدية بقول الشيخ بقصاص الدية رد في القصاص من لا يخرج من ذاهل لكن قد يجازي الاول
امساك القول بدفع الذي سماه الى المسلم بل يجازي ان ارمعه معاملته معاملته غير وكان لو كان فيه نه خلا ظاهر بل قد يقال

في القصاص

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥

كتاب

الاصابع فيه من غير تسمية السابق المراد من الاخذ في العمل هو العود ولو باعنا انه اخذ للعوض الذي هو الثواب يظهر من غير المقارنة بل يعقوب
الاداء وهذا كله يخص العنوان فكلما بانها في هذا الوجه الاصل فافاد ذلك يظهر من الاخبار ان ذلك هو مقتضى الجمع بين قوله نعم والجمع
والنفس والنفس بين قاع الضم والضم والتشاك في انهما البني على التقلب فيكون عاماً لاجل الخبر وغيره فاما قوله فافاد حد ولو من
ولي الحد الجاني فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ابن علقما عن اخيه عن ابيهما عن ابيهم قال في من الخطاب رجل لعل اخاه رجل فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
منزله فوجد ابرم مقافعا ليجزى بولي فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
بقتله فخرج هو يقولها الناس قد افاد فقل في من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ليس الحكم فيه هكذا فقالوا بالانصاف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
وتنازكا ولكن في ان انصاف بالانصاف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ونحوها انصاف ان كان الموقوف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
انه ان انصاف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
مخرج غير احد كما جعل الخبر ان يوجه عليه لعدم صحة الاطلاق كونه مقتضى في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
المذكورة في القصاص اتموا لا شيء عليه من مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
في مرة من فقل غير فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
فقل في ثم ياء الولي طلبت الفو كان له ذلك بعد ان يوجه عليه مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
عده بل فقل غير واحدة اما ان كان جرحا واحدة فقل في ان مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
له المشكلة بالانصاف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ان لم يقدّم عليه يمكن له ذلك لا بعد ان مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
حضر من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
كله تفصيل المقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
بالانصاف او غيرها كما فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ولكن ذلك كله من احكام الشرع التي لا يرتب عليها غير الشرع في الاصل ولا بعد ذلك فلا فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
نحو عمله لا مطلق الجرح ان لم يكن بالاحمال المحض ولا بامس به خصوص بعد واية التحد في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
عند تحقيق او وسية ان بل من بعض الافاضل انه المنصب في احسن البطل من الادب في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
لا من النواوسية الفقرة المطبوعة ان فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
بما من الكفي من ان العصاة فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
وهو جرحه في السابق الا ان الجرح يعرف على ان قبل قد دها في العقبة بسند صحيح الى ان لا ارسال بعد لانه قال في رواية ابن عثمان
عن ابن الخطاب في اخرة وبالحمل فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
القسم الثاني في قصاص الطرف وهو ما دون النفس وان لم يتعلق بالطرف المشهود من اليد الرجل والنفث فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
والظاهر نحو حال الاخذ في الاصل القصاص بل الاجماع بقوله مضافا الى انكنا عموما وخصوصا والسنة النواورة وهو العناية
بما تلتف المصنوعات في الاصل الا لا يفرق في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
مثل العكس في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
والجرحه او يكون الجاني عليه كل ما عرف سابقا من ان مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
بل من مخرج فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
منها لما لا يتصل بقتصاص من الجرح العبد بل غير الجرحه ما تقدم سابقا كما هو واضح في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
على نحو ما يقتضيه مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
ما لم يتعلق ثلاثه به الجرح ثم يرجع الى التصف في مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
وانما مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
والجرحه في ذلك لا للموت كما صرح الفاضل في القواعد من انما فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
واظهر من ان مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية
حنازة العبد القصاص والدية نحو ما مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية

وما يقتضيه مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية

من مقتضى من فافاد ان كان له موقعا في مقتضى بولي لم يكن الموقوف في مقتضى النفس في مقتضى من الجارية ولا وهذا رواية

والفقط
والمقطع
والنسخة

والموضحة في كل جرح لا يفر في اخذها بزيادة على الحق او بتلف طرف خرو سلفه النفس مع غلبة لهو الادلة المعضد بالاجماع بقسمه عليه بل بالحق
من نفي الخلافة وما كان فيه النفر الزبوني لا يثبت في الهاشمية ولا المنقولة ولا كسرى من العظماء لخلق النفر بل ذكرنا فيه نفي الامير المؤمنين
لاقصاص عظم في المقطوع والمنقلة وهي ينقل منها العظام ليس فيها اقصاص الحكومة بل عن طوق والغلبة ومن في الخلافة في الجميع لم يكن
فاني لم اجد فيه خلافا الا ما يحكي عن الشيعين ابن حزمه وسلا في المغنعة وية والوسيلة والمراسم مع ان الاولين وان اثبتت فيهما القصاص
جميعا لم يزل الا انه استثنى الماتو والجماعة فيهما معلا ذلك بان فيهما نفي بالنفس مقتضا لتدنية كل ما فيه لك لا ريب في حقيقة الهاشمية
والمنقلة ومن هذا عند الفاضل في المختلف عن الشيعين بان الهشم النفل خارجا عن الجراح لك ان اثنافيه القصاص في نفي رفع الخلافة منها ويخص
في ابن حزمه المصريح بيقول القصاص في الهاشمية والمنقلة وهو من نفي واضح لضعف كوضوح الامراض عن الخلافة الموثوق كالصحيح عن السق الذراع كبر
من عند الهما ادش او فوفقال فودفلك ان اضعفوا الدية قال ان ارضوه بما شاؤوا وله وان يحكي عن نفي الشيعين العمل به مقتدا بما اذا كان المكيو
لا يجرى صلا ولعل المرسل حكي من احد في جل كسرى جل ثم يرت بدا لرجل قال ليس في هذا قصاصا الذي هو مستند ما في محكي المراسم ان القصاص
فيها يميز ويصريح انما القصاص فيها لا يميز الا انه متنا في الجملة فيهما انفسهم من نفي بما اذا الجراح قال لا قصاص في نفي منها الا في سبع منها ما عند الجماعة
والماتو لان فيهما نفي بالنفس ضرورة ان كثيرا منها قابله للبرء ويمكن اراوته خصوصا الكسوة فيكون موافقا لما سمي من الشيعين وعن في العلائق
الكسرة المنفل المنجبر الملتزم والماتو والجماعة وما يجرى مجراه فلا قصاص في شئ منها الا ان ذلك كله كما ترى لا يصح للخروج عاين فبعضهم
الاول من جواز القصاص مع النفر الزبوني من غير مدخله للبرء وعد من عدم مع النفر الزبوني ولو سبغ المماثلة او نفسا بعدا لخصا في
سمعت من كتابه نفي الخلافة والاجماع غير ذلك حتى ظم لمدار عليه الله العالم وهل يجوز الاقتصار قبل الانزال قال في ط لا يلا ما لا يؤمن من السرية التوبة
لدخول الطرف فيها فلم يعلم في قبل العلم بحالها ان حق القصاص في الطرف والنفس وفي موثق اسحق وحسن جعفر ان عليا كان يقول لا
يقضي في شئ من الجراح حتى تبرا وقال في الخلافة بالجواز لكن لم يعل سبغا الصبر هو شبهة بصلو المذهب قوله التي فيها العمل بجوف قوله نعم والجرح
قصاص في نفي عندكم عليكم وان عاقبتم خصوا بعدا قبل من لا لاله الفاء على ذلك بلا ملة وان كان فيه نظر واهم منها اصالة البرية من جوال الصبر
اصالة عند حصول السرية بل اشهر بل لم يجر فيه مخالفا عما سمي من ط مع ان المحكي عنه قال لا يخرج في حوط وهو بعينه الاستسقاء الدكاشا
ابنه الخلافة في المسئلة حتى من الخلا والموقوف على ارادة القصاص في الجرح الذي لا يعلم حال افاشه حتى يميز لا يخرج الذي لا تحقق في حق القصاص في
حصول المسقط ومنه يعلم ما في الاول البنية على ان السرية كاشفة عن عدم حوله الاقصاص بالنفس هو ممنوع ضرورة تحقيق الموجب لو علم السرية
كان القصاص لاصلا لموجب نعم لو لم يفعل فانفق حصوله في قاصص الطرف في نفي من لا يجر عليه دية العضو بعد حصوله لو فرض قطعه قبلها
كما تقدم بعض الكلاف في ذلك سابقا حتى فلو قطع عن اعضاها كان له المباداة الى القصاص قبل الانزال او السرية لما عرفت لو كان خطا
جاذا اخذ بانها ولو كانت اعضاء الدية لما عرفت من جوال المضطوي انتفا المانع بالاصل بل لو كانت السرية او دية موحيا الزوال ما ثبت في الواقع
لكانت لغو فعلا وهو غير جازم لانه لو لاه لربته في استحقاقا لا استحقاقا الا ويمكن برائة السحق عليه في التالي واصل لانه يلزم من السحق
حقه لما في مجرى الشبهة مع ثبوت التوبة ولا اثر للشبهة في سقوط المالك لان شرط البقاء على الجنايا بشرط في استمرار الملك في بدائه واخذ شرط في غير من
الاغلاط وان كان لا يخفى عليها جميعا المصادفة بعد الاحاطة بما ذكرناه ضرورة بناء ذلك كله على ان السرية مسقطه لا كاشفة وهو البحث
بل المنع عند الخصم من هذا ميل والفاصل الشفي في طوابير البراءة في الغاضل في المخرى وروا التمهيد غلبة المرد والادب على ما حكى عن بعضها
يقصر على دية النفس لمعكوا استحقاقها على كل حال حتى يندمل ثم يسبق الباقى او دية يكون له ما اخذ به في كانه لا يشترط في جميع البرهان
المشهور في محكي ط انه الذي يقتضيه مذهبا في المتن هنا وهو في لان دية الطرف تدخل في دية النفس فاقا محكما مستغنيا بل محصلا
فلا يسلط على المال بمجرد ظن البقاء او احتماله الذي لا يعارض يقين البرائة ولكن ذلك لا يفتضي الكف فانه اعم منه من الاستسقاء الذي يمكن كونه مغا
الاول فان دلة اجماع الدية في الخلافة تقتضي توبتها بحصول السبب لك لانها في الن داخل عند حصول السرية لان ذلك يقتضي مثله في القصاص
ولذا كان المحكي ط فيهما عدم الجواز نعم قد يشك في ذلك على غير من قال يجوز المباداة في القصاص وان قلنا بالادخول في الدية كما تقدم يمكن ارا
المضم الاولوية التذنية لكن قد عرفت انه في القصاص يمكن الخلاف فيه لا عن ط وهو غير متحقق بخلافه في المقام الذي قد سمعنا كتابه التهمة
عند الجواز بل لعل ظاهرا محكي ط الاجماع اللهم الا ان يفرق بين القصاص الدية وهو شكل جدا فاملد على كل حال فالامر مضموننا في
القولين واما القول بان له ليس له المطالبة بشي فالظاهر انه للعامة وان حكاه بعض اصحابنا بل بما احتمل في حياة ط الا انه لو ضوح ضرورة ثبوت
دية له على كل حال يجنب نفي الشيع عنه على القول بتجديد اخذ ثم حصلت السرية بجيبه جاع الزائد عن دية النفس ما ان دمل من الجراح لما عرفت من
كما هو اجمع الله العالم وكيفية القصاص في الجراح ان يحكي الشعر الذي على المحل ان كان عليه شعر من سبغة استسقاء المثل ان يربط الرجل الحافي في
خيشة او غير ما يحس لا يضطر ط لاله الاستسقاء ثم يقاس محل الشعر بخط وشبهه يعلم طرفا في مثله وهو موضع لا قصاص من الجراح بشي من احد العلل
الى الاخرى فان شق على الحافي الاستسقاء دفعة جاز ان كسوة من كسوة من دفعه وان لم يمكن الاستسقاء وكل غير فان زاد العضو في جرحه اضطراب الحافي
فلا شق عليه شتتا النفر ط لا يضطر ط ان لا يمكن يضطر ط قص من الشئوان تعد طو ليا لدية مع الخطاء وتقبل قوله في دعوى الخطا مع العين دون
ادعى الاضطرار قد قول الحافي فلا يصل ان كان الاصل البرائة ترجيح الباشرة وفي قد الماخو من مع الخطا اشكال ينشأ من ان الجميع موضوع واحد حقيقة

وانما في كل جرح لا يفر في اخذها بزيادة على الحق او بتلف طرف خرو سلفه النفس مع غلبة لهو الادلة المعضد بالاجماع بقسمه عليه بل بالحق

اجماع

وغيره

كيفية

وبما على الاجزاء فلهذه ما قابل الزيادة منها حسب كل اوضاع جميع اقسامها من الخواص اصفها فانا استوفى العضاض الموصوف ولا يلزم سببه
فيه موضع بكما لها بل فسطح الدية ويلزم منها ما قابل الزيادة حسب الكون انما استوفى ومن انما موضع كما ملته بها ان الزيادة
جنا بتر ولبست من مجلس اصل شرعا فانه تضام من اجل ان مسئولها من الابدان في المثال فان هناك موضع واحدة حفيضة وشرعا فانها
بجميعها جازية كل عطف ولعل لا يخرج من قوة وبوغرنا سبغها والعضاض الاطراف من شدة الحر والبرد والاعتدال اليها وعلل من الشربة ولما سمعته الخلق
بل لا وجوب ذلك كما هو المستفاد من عبارة المصنف وغيره فانهم انما في تضام من الخواص وهو النفس المراد بها ضابط لكل حال فمما يعين من كونه
ذلك على الاستحسان وغيره من علم الفرق بين الطرفين النفس في ذلك كما شره ولا يفتن الا بعد مدة حادثة غير موصوفة كالزمن مناسبه لا تضام
مثله كالسكن ونحوها الا بالسيوف والكاله نحوها ولو قطع عن الانسان قبل ان يرفع عينه الى الجاه في بيته الظاهر ذلك لا طلاقا الا دلالة بل لا اجد
خلافا بيننا في اصل الجوان وان قال المصنف الاول ان الزيادة بعد مدة موضع فانه سهل بل في القواعد الاقرب ذلك لكنه ليس بشارة لا خلاف كما
لغيره في كشف اللثام وغيره من غير الشايع ولعل في علم جواز التضام من الابدان بل قد يكون القطع بالبدان سهل من المبدئية فيصير اولى
من المبدئية وخصم مع فرض كون الجاه في فعلها بيده فان الماتلة فيخرج انهم انهم في الجاه في فعلها بيده وفرض كونها سهل كان الاول لها
الماتلة وان كان لو لم يكن علمنا سبغها عليه فغير يذنبها كما في كشف اللثام ولعل في علم الدليل على جبره بعد ان يكون مثله فمما طلق العنبر
لهم من بعد اعتناء كيفية فاعنه ولكن لا يخرج من نظرم مع فرضه فانه الضام انما هو غير متحقق في العلم بل الاول للصحة عليه مراعاة الاسهل
عليه بالاصح لكن لو استوفاه بالاصح الماتل لم يكن عليه شيء مما لو جعل عليه لا سهل فاستوفاه بالاصح كان عليه لفظة والله اعلم ولو كان
مناخه الجراحة المحيطة عليه في شدة الجاه وتردد عليه في علم يخرج العضاض العضو لا يخرج ذلك العضو مما يخرج في الجاه في العلم
اجلة فيه لاسل بعد علم صلا اسم العضاض من عليه في كل افضى العضاض على ما يحمل العضو في الزيادة بنسبة المختلف اصل المخرج للذي وقع
كونه موضع قد شر مساحته وفسط للديرة عليها فاذا كان المختلف ثلثا او ربعا اعطى من به الموضع ذلك ولو لم يكن المخرج به فمما اعطى ما قابل
المختلف ثما فتنسبه المحكومة قد بينه ولو يفرضه معلوما ونقوبه محييا في جراحه ثم يقوم مجرد ما يملك الجراحة كلها ثم نقبها من زيادة الجراحة باللسنة
الجميع فان كانت نصفها اقل نصف لادش هكذا يحمل ان يقوم مجرد ما يملك الزيادة خاتمة وهو متجميع ما قابلها بل لعل هذا اول ضرره في علم
ابناء واستوفاه وعلى كل حال هو كمن قطع كفا كما ملته وكانت كمن تقطع سجا مثلا انض من داخله هذا الاصبع فمما في بعض الفاتحة من الجرح بين اليدين
والا تضام من يذنب كما يفرض اليد الكبر من اليد الصغيرة واهل نصف عضوا بعد ما عرفت ان المساحة في الشجاج عند ما كالا في الابدان الاطراف فلا
يخفى ثم ان العضاض بها الامراة المساحة فيها بخلاف اليد مثلا الضام فيها بغيرها صغرها واكثر ولد الطلق العين بالعين مع شدة اختلافها
صغرها وكبرها وتغيرها ومن هنا لو كان المحي على عضو العضو بان مساحته واسم على النصف من اس الجاه فاستوفى منه الجاه في سبغ العضو من
افضو على مقدار مساحته الجاه وان كانت المحي عليه تمام الراس في الجاه النصف في الجرح ذلك في الراس في العضو الحاك او من حيث ابتدئ
الجاه في وجهه وكذا العكس بان كان نصف داس المحي عليه مثل العضو في اس الجاه فمما استوفى الجراحة والنصف فاربدا العضاض من شدة الجاه
الجاه في لونه مثلا المساحة وان كانت احد الجاه في تمام الراس الاخر في نصفه فلو اوضح جميع الراس بان سلح الجاه والدم عن حيلة الراس فان
الرسان في الفدا بصلير ذلك وان كان الجاه اكبر شح من راسه بملك الفدا والجناح في العضو الفدا والموضع واسطة كما في القواعد لعل في
المخرج ويحمل القوي في الجاه والابناء بما ابتداء من الجاه واخا في ذلك ولعل الاقوى الاول ولو كان اصغر سنو الفدا الموجود وغيره القوي
على جسمه فيمن في الفسطح ولو اخصت الجاه في جانب من الراس فخص العضاض به نعم لو كان داس الجاه صغيرا وكانت الجاه في المقدم مثلا في ذلك وكثير
الاشام بمدة العضاض في الموضع ان افضت المساحة في المساحة لك وبالعكس لان الراس عضو واحد وان اخص بعضه باسم ويحمل في العضاض
ما بعد المقدم وغرامة الزيادة على النسبة يكون الراس اما للجمع لا يفتن في الجاه وزعم كل العضاض العشرة حفيضة فانه الماتلة في ذلك وقد علم غرضه
في الراس فلو كانت مستوفى الراس المحي عليه اصغر كان له العضاض في جانب من راس الجاه فان الجميع تضام لان الراس سبغها بداراس المحي عليه
مرفق بين المقدم والموضع في الجاه فالمدار على الصديق عرفا واسم العام الذي الاجزاء في الفدا في الراس واليد والرجل امه عليه له واول من ذلك خرج هو
فلا تكل جيا منه من الراس ولا العكس وان كانت خير المصنة الذبابة وحكي الخرباز مع الراس عضو احد بل في خيل الحس مناع التور ان الوجه من الراس لكن لا في الجاه
فما عرفت في فلو اوضح جنبه وداره بغيره واحدة فمما جيا بان فله العضاض احدتها والديرة في الاخر وكذا الوضغ الاذن فادفع العظم المتصل بنا ولو
شجرة وداره مثلا بغيره واحدة فمما جيا بان فله العضاض احدتها والديرة في الاخر وكذا الوضغ الاذن فادفع العظم المتصل بنا ولو شجرة وداره
مثلا بغيره واحدة فادفع بعضها فمما جيا بان فله العضاض احدتها والديرة في الاخر وكذا الوضغ الاذن فادفع العظم المتصل بنا ولو شجرة وداره
تكون له ربة موضع ربة اخر لها ودارها وقد شكل بها كلك ولومع انما الضربة ولهذا الوارد العضاض استوفى الموضع في البيا مثله بل لا
لو اوضحه اثنين في يديه ما خاخر مثلا ثم افض من ذلك وان اخذ الذبابة اخذ به موضعين ومثلا في فمما مل فادفع العظم الاذن فادفع العظم المتصل بنا ولو
لح عليه لادم الجاه في سبغ عضاض في اختلاف اجلا في ذلك من الاسكان لوجو العضاض الذي لا دليل على علاته بالامنا الفدا في شدة عدم
فهراد عليه فليس في الامشاع في تزل كعطف ويكون لا يذنب في الامشاع بملكها الا انما هو من يملك من بابا في شدة كل عضاض في كونه
بمنه التسلو بل لو طنا الجاه في الاشارة باعنا والمساواة في الشين لم يكن في الامشاع كان للجاه ان انما الحق الماتلة في الشين للسام من من اسلوب
واو في شدة في جرحه في سبغ العضاض في المساحة فالا ان وجلا ضلع من بعض اذن الرجل شيئا في ذلك لا على فاقاده فاختد

في بعض النسخ

الاخر فاقطع من اذنه فرد على اذنه بدمه فالتحت برئت فعلا الاخر الى على فاسلقاه فامر بها فقطعت اذنه وامر بها فاقطعت فاشققت
من اجل الشين في محكي الخلا اذ اقطع اذنه فقطعت اذنه فان اخذ الجاني اذنه فاصفها فالنصف كان للمحكي عليه ان يطلب قطعا وابانها وقال المشافعي
ذلك لكن وجه المحاكم ان يجزى على قطعه لانها حامل بخاسته دلها اجماع الفرقة وانما في محكي قالوا المحكي عليه قد اصاب اذنه بعد ان ابتها
اذن هو ما ذكره اصحابنا انها نزال لم يعلموا وفي الشين في محكي في جواز اذنها لكن اختلفت لمعلمه فقبل لها وبان الشين وقبل لكونه مبتدئ فيرفع
على الخلا انه لو لم يزلها لكان اذنه في ذلك كان الا اذا اذنها على العوا انما لكونه حامل بخاسته فلا تقع الصلوة مع ذلك لا يحكي عليه عند المناقاة
بين النعلين بكتفها الاذنه بها وهي الجبر الزبور المعصية بما عرفت ان يجزى العمل كما في الرابض ما دل على بخاسته القطعة البان من محكي عند جواز
الصلوة بمنها وان كان في المطالب على الاول المحكي عليه على الثاني غيره كجاني افراد النبي عن المنكر نعم قد يظهر من اقصا بعض علماء اهل النظر
الى الاخر لعله لئلا قال المفسر في ان القائل المحكي الفاضل في التورع على ما عرفت لا يثبت للمحكي عليه طلب الا اذنه بل ان كانت في المحاكم والى
يمكن لانها مبتدئ من صفة الصلوة والتحقيق الاثنا اليها فمفعول لغو في حق الجانسة ومع سقوط الجانسة اما لعد انقضائها لما فلا يكون
مبانية من محكي الصلوة بقطعة جاز الا بالانبة الى الصلوة دون غيرها ببق في المساواة في الشين بل لا يكون حق غيره بناء على محكي ما حكم
المبنة عليها بعد انقامها ونفوذ الوحي فيها بل قد يمنع بذلك الصلوة بها لكونها كالمحكي وعلى كل حال فذلك من خارج محكي فيه كذا الحكم لو قطع
بعضها شتمها او غيرها غير مرة عند الفرق بين الكل والبعض في جميع ذكرنا بل كذا الوقطعها او بعضها فتمثلت بجدة ثم الصلوة المحكي عليه ثبت
القصا ايضا لان المائدة ممكنة من شين في جميع دل عليه خلافا لما عن بعض العامة من جواز المقاصد هنا للعد المائدة وان لو اصبها سقطت قصا
والدبر غير محكي في ربح الامر في الحكمة حتى لو قطع اخر الاذن بعد الانصا ازمه لقصا او الدبر الكاملة وهو اضعف لعم الجانسة هنا للعد الا بانه
طلب لا اذنه من محكي الانصا في الجاني البحث السابق فمائل جدا ولو جاز اخر فقطعها من ذلك الموضع بعد الاثنا ثبت لقصا كما لو شجر اخر او جاز
في موضع الشجر والخروج الانما الممو لا لدرجما احتمال العدا لئلا يفسر غصوا صا وهو اضعف لمن ثبت لقصا في الشين في الخلا ولا اشكال لو
كان الجاني اعو بخلقة او باقره سماوية او مجنونة لعموا الاذنه وان كان لو انقص منه عرقا لكان الحق اعماه قال فيجوز ان يفسر ان يفسر اعو فاعين محكي
قال نفقا عينه قال فليس يبقى اعو قال الحق اعماه وفي مرسله بان عن ابي عبد الله سلمة عن اعو فاعين محكي من بعد ان نفقا عينه فليكون اعو قال
الحق اعماه والسند الخبر بالانفاق ظاهر عليه بل عن الخلا اجماع الفرقة وانما رعليه لادد الاصل في قوله تعالى العن بالعين بل والخبر وان كان لو
جنى عليه ابتداء كان له تمام الدية نصا وقوا اما لو قلع عينه للجهنمية اعو مثله فقص منه من غير بدل ولا ولا اشكال لو قطعها وجب من افضل بعين
واحدة ان شاء وهل لمع لك نصف الدية قبل كما من البينة المحكي والفاصل في الخبر لا ردوان كالتحقيق فيمن قال في قوة بل الحكم عن الاول منهم
القول الاخر فعمله قولين للاصلح فله حقوق له ثم والعين بالعين قبل كما من برة وطع والوسيلة والجامع الايضاح غايتها المراد والمقتضى في المفسر
البارع بل هو الحكم عن ابي جعفر القاضى والطبري الصهرشي بل عن المفسر الى القليل من الخلف في الباس به بل قال الية النافع حوشي الشهيد
الروض والرقصة والمفاتح الرابض على ما حكى عن بعضها نعم تسكبا بالاشهاد الى ان محكي محكي مقرر قال ابو جعفر في امير المؤمنين في
رجل اعو اصببت منه العين ففقا ان نفقا احدك عن صاحبه يعقل له نصف الدية وان شاء اخذ برة كاملة ويعفى عن عين صاحبه خبر عبد الله بن حكيم
ابو عبد الله سلمة عن رجل ففحق عين رجل اعو فقال عليه لدية كاملة فانما الذي فق عينه من مقتضى ما باخذ منه خمسة ادرم فعل لان الدية
كاملة وقد خذضتها بالقصاص بها يقطع الاصل يحصل لعمو في قوله تعالى العن بالعين بالعين لو كان دلتنا انها مقررة في شرعنا مضاعفا الى معلومة
وجوب الدية فانه بعين الاعو خلقه او باقره من الله بل نفى عنه الخلا غير احد بل عن الخلا والغنة والمختلف في غايتها المراد النبي في الباس الرابض الاجماع عليه
وهو المحكي بطله حسنة العيلى خبره بصير عن الاعو الدية فوسو الادبى من ازار عنة ذلك غير محلهما وحقه تجزى له المطالبة بالنصف فم لو كان قد
عنه بجنايتهما لم يكن له الا نصف الدية بل خلا احد في بل عن الخلا والبنية الاجماع عليه عن بانفسه لك ان اتفاقا وهو المحكي مضاعفا الى الاعيان والطلاق
النص وان في العين نصف الدية ووضوح الفرق بين الخلق وما الخويلد مشابهة للاخوه مما هو غصوا احد بين التسو عوضا مثالا فلا النص من غير ذلك
لما عرفت على كل حال فقد ظهر لك ما ذكرنا ان هذا الاول اولى من جوب بل بعد القول بانها الدية كاملة وانما اقتصر خبره عن واحد بل لا ردوان
ابى علي خبر الجاني فليعنه صاحبه دفع حسنة ديتها وقلع احدهما اخذ ذلك هو مع شدة وعد وضو مسندة وغالفة لظاهر النص سابقا غريب
العين ما ان ثبتا فلا رد ولا فلا فليعنه في ذلك من ان القول به لا يوجب من قوة والرواية تصليح شاهد موبد الوجوب الدية لهذه الجناية كاملة على
نقد الخطأ ضرورة صرحها في قصاص فم كونهما صاحب دية لا في محبة في الاغلام معا ورفق واضع من الود من الاثني لا نقصا من الذكر في الشين
الواحد في الاثني بواحد باعتبار انها نصف لرجل من المتقوا لذا لو افق للرجل منها لم يكن له ازيد من الطرف الواحد بالآخر كما هو اعم من ان يكون المحكي
للاخوين اخذ الدية كاملة وبن القصاص احد العينين اخذ نصف الدية كما خرج عن واحد بل قبل ان الشين بين المقتدين حتى كان ان يكون اجماعا منهم
بل عن الخلا الاجماع عليه هو المحكي بعد ظهور الخبر في ذلك انك لا ادعى له عمله على التراخي الا ما سمعته قصا النفس من كوز الواجب نفوذ ولا تخيل الدية
الاصلح انك يمكن تخصيصه بما عرفت بل قد يقال بذلك في مطلق قصاص الطرف للنفس كغيره من نصو الخبر الزبور الذي لا ادعى له عمله موصو الذي
فلا حظا وتاقل على كل حال فليس لقلع العين بعينه قطعا نصا ونفوذ الا ما سمعته من الاسكا في كما انه لا يتخصص ما ذكرنا هنا الى عليه عند انقصا
منه ضرورة وضوح الفرق بينهما بما اشتهر اليه من ان الحق اعماه ولعله لكونه عاذا هناك لم يسبق شيئا بخلاصا فانه معتد عليه الله ان لا رد ولو قلع
















[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ

صلى الله عليه وسلم

لكن

اشرف علی تھانوی

من مکتوبات حضرت امام رضا علیه السلام

فصل فی بیان
طریق رسیدن
به مقصد

منہ فطرتی

المتكسر

ابن بس من اجتناب المساحة فلو قطع نصف الذراع كان عليه دينه هكذا وان كان خلاف الظن بل قد يتكسر ما ذكره بعد الدليل عليه فان شئت
للعوض لا يقتضي التحويل الى الاول لكن يستقر في كتاب الدنيا المرفوعة من التحويل الى الاول ان يقال انه المرفوع من التحويل
مضافا الى بعض النصوص الدالة على ذلك بالخصوص فلا حظ واما ما لم يرد في النصوص من المرفوع بعدد الفاضل فيه انه
استثنا زائد على الحق فيخرج عن ادلة القصاص من هنا ولو اخلوا الاتفاق امكن القول بالانقار الى الدية لتعدد القصاص من محل الجناية
ولا دليل على ثبوت دينه في غيرها اللهم الا ان يقال انه قطع للكف زيادة في محكي الضرر به هل ان يقطع الاصابع خاصة بطلب الحكومة
في الكف الاخر انه ليس بذلك امكا اخذ فصلا فليس له الارش فانه يقال بالبحر بعد ذلك امكا القصاص كما ملأ وجوز التبعض
فكما يجوز اخذ الكف بخلافه اصابع صدره ولو قطعها من المرفق انقص منه بلا خلاف ولا اشكال ولا يقتصر في البدن باخذ ارض الزائد كما قلناه
في السابقة ذلك لان الفرق بين اعتبار تعدد استثناء القصاص في الاول من محل الجناية بخلافه الثانية التي لم يتعد عنها استثناء الحق ولا
دليل على التبعض من التحويل الى الادلة خلافه خصوصا على القول بان الوجبة مثله القصاص لا ينقل الى الدية الا مع الاتفاق او الجرح في
الحق وهما معا متعلقان بالحق جوزه مع العراض من اشكال كذا لو قطعها من المتكسر انقص منه ليس القصاص من المرفق واخذ ارض الزائد
نعم لو قطعها من الصدر فلا قصاص من المرفق وفي الباقي الحكومة بخلافه السابقة وفي جواز القصاص من بعض الكوع
او الاصابع الحكومة في الباقي الكلا السابق ولو خلع عظم المتكسر الذي هو لسط فان حكم اهل الخيرة بامكان الاستثناء المثل انقص منه
فالدية والاستثناء والارش في الباقي كما في كشف اللثام محكي لا والضرر به لم يمتد اعتبارا من اهل الخيرة كما في غير المثل لا يخفى عليك جيران جميع
ذكرناه في الهند التجلية كوز القيد كاللثام كذا في النسخة كذا في النسخة كذا في النسخة كذا في النسخة كذا في النسخة كذا في النسخة كذا في النسخة
ما لو قطع نصف الكف فانه ليس القصاص من موضع القطع لعدم الفصل كصف الذراع لكن له قطع الاصابع لزيادة الا ان كان
بعضها في جوفه فليس الا نامل المطالبة بالحكومة للباقي الكلا السابق وليس له قطع الا نامل ثم يكملها بقطع الاصابع لزيادة الا ان كان
لو فعل اشاد لا ضام عليه لكن عليه للضرر به لو كان النجاشي قد فعل به كان في وجهه المثل وفي اخره ما سبه لانه اعطاه بالمثل والله اعلم
المسئلة الثانية قد عرفت انه لا خلاف في اعتبار الشا في الاضالة والزيادة او الزيادة في الجاني في القصاص بل لا خلاف في الاتفاق عليه كما
اعترف به كشف اللثام لا يقطع اصله بزيادة اتحاد المحل واختلف لان الزائد لا يؤخذ بالنقص لا زائدة باصله بل بخلافه المحل لان لا خلاف
شرطه وتقطع بمثلها في الزيادة والمحل وبالاصلية مع المساو في المحل وفقدان الاصلية يجوز اخذ الناقص الكامل في المطالبة بفضل بزيادة اصله
الكلا السابق في البدن لا يقطع التبريح بالعد هنا ولا يقطع زائدة بمثلها مع تعاقب المحل جدا مثل المساو في المحل او فلا يقطع اليد
الزائدة اليسرى بالزائدة اليمنى جذا زائدة يمنة او لا قصر المحل الاصل على موضع النص القسوم على حال لا يتجانب عموما للزائدة واذ كان
للقاطع كفاية اصبع اذ في محل محصور منها مثلا ولا يقطع كك ثبت القصاص المحصور في الزائد ويحمله كما هو المفروض لان الزيادة
لا حدها في اليمنى والاخرى اليسرى ولا ان احدهما ايها ما والاخر خضرو وبما احتل في نحو عبارة المتن فقد اعتبرت اشد والمحل في الزيادة في
كل منهما وان كانت في احدهما ايها ما وفي الاخر خضرو وهو غير محله لنسخه المصنف بذلك اعجابا مضافا الى نواسم القصاص اصله لو كانت
الاصبع الزائدة للجنا خاصة فان كانت خارجة عن الكف ان تكون على الساعد مثلا انقص منه بغيره بغيره ولا خلاف في اشكال لانها تسلم للجنا قد منع
من استثناء الحق وان كانت في سمن الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الاصابع الخمس والزائدة ورون الكف لانها ازيد من الحق فلا خلاف
وسقط القصاص من الكف بغيره بغيره وهو ان لم يجل تجزئ الحسن الجرح في السابق ولا يجزئ القسط ورفع الزائد وبذلك نحوه يظهر لك
الاضطرار في كلامهم عجا القسوة بزيادة الاعراض غير محكي وعلى كل حال في الاول بغيره بغيره وكان للبعض عليه الكف الذي تعدد القصاص
للشعر وبالاصلية الزائد الحكومة ولو كانت الزائدة متصلة ببعض الاصابع والاصابع مائة المصنف وله دية الاصلية التي تعدد القصاص
بالنقص الزائدة منها والحكومة في الكف ولو كانت نابتة على اصبع لم يكن قطع بعضها على اربع كما اذا كانت نابتة على الاضفة الوسطى من اصبع فقطع
الامثلة العليا مع الاربع اخذ ثلثي دية اصبع عن عامة قول بان الاصابع يتبعها ما تحتها من الكف فاقصص منها الاحكام في بعضها ما يتبعها
الدية لا يؤخذ الا منها ولا يضاهيها حكومة ما تحتها وهو كما ترى من العدد لعل مثله ما كلف اللسان من ان لو لم يكن قطع ما تحت الاربع من الكف
فقطع كانت الحكومة في باقي الكف ضرورة جواز القطع عندنا من غير الفصل فذا كله اذا كانت الزائدة في الجنا خاصة ما اذا كانت الزائدة في
الجنا عليه خاصة فلا القصاص في الكف من الكوع لدية الاصبع الزائدة وهو ثلثي دية الاصلية وان اخذ الدية كان له دية الكف بدية الزائدة بلا خلاف
ولا اشكال في ذلك نعم احتل بعض الناس بدية الزائدة لانها لم يزد كالممن وهو كما ترى وان كان له اى الجنا عليه بربع اصابع
وخامسة غير اصلية لم يقطع بها الجنا اذا كانت اصابع كاملة اصلية بلا خلاف ولا اشكال بعد قطع الكامل والناقص المستلزم للزيادة وبقيتها
الحق نعم كان للبعض عليه القصاص من اربع كعوا الادلة وارش الخامس اى فيها يتعد استثناءها وحكومة الكف كذا ولا يقتصر بطالب
المجمل الى الوانع كس لا مبر ان كانت بعض الاصابع التي ليست اصلية للجنا خاصة ثبت القصاص في الكف لان الناقص يؤخذ الكامل ولكن بشرط
كون الزائدة في سمن الاصلية بمعنى مساواتها في المحل كذا عرفت ذلك لانه لو اختلف محل الزائدة لم يحقق القصاص كما لا يقطع اى بغيره
ولو كانت الزائدة في يد تجا غير مفرقة عن الاصلية باعتبار كونها في سمنها بغيره على سمنها كما وكيفاً لم يقطع اليد من الكوع للروم قطع الزائدة

في الجنا

لأن الفرض جملة كون البطل المفترض منه بلا عدد فيه فاعلم بعد ذلك تحقيق موضوع القضاة وأما الدية فإن كان النجاشع الأمر خارج الميزان
ومع ذلك يخرج الباطل مع العلم بانها لا تجري قصده إلى إخراجها فلا دية له بل يصح كما عرفت والفاضل غيرهما لأن التفتيش أقوى من المباشرة فلو تقدم
الطعن بالصفة فخره ما في ذلك من شك أنه بان الحكم في تقديم المعاقبة ونفاذها مستند إلى الغلبة مع اتفاق المتشاورين ولا ريب في المنازعة لغير ذلك
فإن المشاور الخارج المسمى بالبطل ليس هو البطل لأن الأذن في هذا الفعل لا يؤثر في الإباحة بخلاف الأمانة المذكورة فكان القول بجواز الدية وأوجه
تبعه بعض من الخلفه بدفعه عند كون المنشأ الأذن منه نحوه بل عارضه من قوة التفتيش على المباشر التي يكون لصاحبها على القوة من غير فرق بين
المال والنفس بل لفظهما الفرق في ذلك بين علم الباطل في جملة بالموضوع له منته ونحوها وبالحكم فإن القوة المربوطة مع جعل المستوفى بالحال مخففة
اللام لأن يقال بوجوب معرفته كونها بمقتضى المقتضى لا يحكم بذلك المقتضى بل في بقية ما هو مقصود حفظها اعتمادا على ذلك لكن لا قصاص عليه
لعدا بعد ذلك أنه بخلاف الدية ويمكن دفعه بأنه يكفي إقراره من عليه الحق بانها البهين لعموم الأدلة الإقرار فنامل نعم لو قطعها المحقق عليه
مع العلم بكونها الباطل ضمنها قطعاً العموم الأدلة الذي لا يماضيه لأن من ذي اليد صرح بامتناعه عن الفعل الدال عليها بعد النفاذ الشارع
لها وكونها بمنزلة العدة لأنه لا يجعل الأثر البطل لكن في غاية المراد هي هذا لأنه يخرج بنية الإباحة ولا يضمن السرقة ويبرر أن الحق لله تعالى
وهو كما ترى أعرب من ذلك قوله فيها متصلاً بما سمعته لو سمعته لم يخرجها فقطعها والحال هذه أي ما لما بانها الباطل فكذلك لا يخرج منه
سكونه محل يجوز فيه تحريك التفتيش عن المال وعلى كل حال فلا إشكال في عدمه ههنا نعم قال في سقوط القوا إلى الدية لأنه لا يرد لها للقطع
وبذلك كانت شبهة سقوط القوا وفيه إشكال بل منع أصح لأنه أنه على قطع لا يملكه إذا الفرض علمه فكيف يكون شبهة بل هو كما لو قطع عضو
غير البطل لأن من لا يكفي في شبهة قوله الداعي فيه إلى قطعها ببطلها بل القطع مدخلية التحمل بالحكم الشرعي في جميع صور المسئلة من غير فرق
بين الباطل والقاطع لأنه غير معد في ذلك على كل حال صحيح فالجواب في المقابلة بقصاص عليه بها كما أن المحقق بقا القصاص في شبهة كون البطل
تقطع البهين مع فقدائها لا يقتضي بدليتها عنها في المقابلة انفعاعا عليه كما هو واضح لكن احتمال في غاية المراد الرجوع إلى بنية المقتضى فإن قال عرفت
أن البطل لا تجري ولكن قصده جعلها مؤثراً ببقاء نفس كذا السقوط وإن قال ظننت لأجزاء فقته بها من حيث البقاء على ظن خطأ وإن تضمنه
وبلغت هذا هنا إلى أخذ القوا بلفظها بالعفو ما لوقا استجبة بإباحة فلا توك البقاء على الأول له قطع البهين فضاء بعد ذلك لا يرد هنا
من وإلى القطعين مجملها لقطع بطل والفرق ما ذكره المضمون وإن سأل في نفسه تثبت الدية في ما ذكره على ما قاله الشيخ وهو كما ترى لا حاصل معتد
له بل وكذا يأتي كونه المسئلة فانه المنب فيها ولكنه بلا حاصل معتد به أن تبعه بعض من آخر عنه وعلى كل حال فكل موضع تضمن الباطل به
أوقصاصاً تضمن سرها كما لا يخفى من تبعه السرية الجناية في ذلك صحيح فلا يضمنها أي السرية ولو لم يضمن بنية الجناية لأن ما لا يضمن أصله لا
تضمن سرية لكن قد عرفت سابقاً الاشكال لقومها الواضحة في الطرف مع قوا السرية بسبب شدة الضرر فلا اللام لأن يقال بضمها القوا
بحج باعتبار عين الدية له ولو لم يضمن ولكنه كما ترى مع فرض اندمال الجرح عند السرية فنامل جيداً ويقال أنه ليس به يتبعه كشفاً أصل الجناية في
الطرف أن دخل هو النفس وعلى كل حال فالكتبة في الباطل فانه مع زيادة عدم الباطل من حيث تلك الجناية لاما إذا فرض حصول الأمر
بسبب آخر من دواء أو حنانية أو غير ذلك الله العالم ولو اختلفا فقال المحقق عليه الجناية أنها أي الباطل مع العلم بانها الباطل بما لا يرد
قطع البهين بزعم جواره فذكر الباطل ذلك القول قول الباطل ليس به يضمنه ولا يظهر عند بطل المعاقلة لأن الأصل
شبه الموضوع لقطع العضو المحترق من خلف أخذ الدية وإن نكل خلف الأخران احتج إلى الرد وذهب هذا كما عرفت وفيه نظر كما في كشف النقاولة
لأنه مع تسليم دعوى المحقق عليه لا يسقط الضامن المقتضى مع علمه بأن الإباحة بمنزلة العدة بعد أن لم يجعل الشارع السلطان له على ذلك ودعوى سقوط
القصاص عنه بذلك أن بقي حوائج الله بدفعه بعداً لا يدل على شعوبه بعد عود له ويمكن فرض الإختلاف المربوطة على القول بسقوط القصاص على التفتيش
المربوطة من هناك في ذلك فائدة هذا النزاع تظهر على القول بسقوط القصاص والدية مع علم الباطل بكونها الباطل وإن المقتضى شاعراً قطع البهين
فلما أنها تفتش بلا قصد أم لا وكيف كان فلو تفتحا على بطلها بطل لا يرفع بدله لا يكون اتفاقاً فاسداً بعد الأذن شرعاً في ذلك ضرورة عدمه
القصاص في غير محل الجناية بل هو ليس بضامن أصلاً لأن من الشارع لا نشأ في بدنه ومن هنا كان على القاطع فيها مع اشتباه ولا فعليه القصاص ولا يرد
في البهين لأنها موجودة وقد بطل الاتفاق المربوطة فهو على استصحاب الحقيقة لكن في هذا تردد من ذلك من تضمنه العفو عما لم يقصاص وإن لم
يصح الاتفاق المربوطة ولعل من ذلك بحسب الاشكال أيضاً القصاص للبطل أو الدية إذا احتمل أن واحد على المقتضى مع سقوط حقه أصلاً في البهين
واضح الضعف نعم قد يحمل سقوط حقه القصاص خاصة ولا تنقل إلى الدية فيقتضيها مع التساوي والاكمل لو كان أحدهما رجلاً والآخر امرأة على
التساوي من كان عليه كيف كان فقد ظهر لك بالناسل فيما ذكرناه حكم جميع الصور المذكورة في المقابلة وإن جعلها في غاية المراد وذلك بل وكشف
الثباتية لكن جعلها محل التكليف مقاماً ثالثاً للفرق بين سقوط القصاص عن البهين ضمناً للبطل ومن المعلوم أن التفتيش لا يكون إلا مع العلم الموجب للدين
دون الجمل كمتكوه سقط القصاص عن البهين مع الاتفاق عليه منها فضلاً عن غيره وإن ذكرنا وجوهاً في خلافه إلا أنها واضحة الضعف كما عرفت
الكتك في غير طم البهين في حال علم القاطع منه يعلم أن المدار على علم القاطع جملة المقتضى منه كما هو الحكم عن التفتيش وعلى الجمل بالموضوع
دون الحكم الشرعي وبذلك يظهر لك حال ما اطنب في غاية المراد وكشف اللثام عن غيرها من حكاية الشيخ وغيره فلا حظ ونامل ولو كان المقتضى
طفلاً أو جنيناً فبطل لا يجزأ عضو إلى غير العضو والعضو قطعاً به بعد راد بقي ما عدا من الاستحقاق بلا خلافاً حيث فيه من تعرض له بل في

تتبعاً
قوة بنية الباطل

[illegible]

مَزْمُون
مِلَاوَل
مَرْمُوز
مِلْشَاوَل

نسخ المخطوط

الحج

ولكن فيه انهم انه لا وجه للوصية به قبل استحقاقه اياه التو على اذ فان دونه وجو المجانية اعم من ثبوته حالها ضرورة استثناء الى سلبها التي فيها
 اللهم الا ان يقال بجهة الوصية بمقتضى ذلك للمعوا الشاملة له ولما يملكه بعد موته كالذي يوصيه في ثبته التي فيها حال حيوته ولكن الحج
 محل نظر وبجته دعوتنا وان من تصد به ونحوه مثله من ثبوت الابرار للطبيب القول لا ينفخ في الشوهدا بعد موته القياس كمنح صاته
 المعنوي بعد عد تناول العو لثله الترغيب لمن هو اهل له لا ينفذ ذلك كونه عبادا واضمحلت مع من لا ينفذ الصفة في الفرض كذا دعوان
 وجو السبب بانه وجو المستب على وجه يثبت لطلو الوعد لا يجب الوفاء به كما هو مفروض منه محله على ان الفرض ليس منه كذا هو المؤمنون
 ثم ملهم المراد به ما يلزمون بالمر الشري لا بنفسه فالتحقيق في عدم صحته لا يترتب عليه شيء فاعز به على من سقوا القصاص به وان كان بالطلا
 والاشغال الى الدية لا وجه كما انه لا وجه لسقوا القصاص بالعفو ولو قلنا بانه وصية ضرورة كونه حق القصاص بانه على انه البصير عليه كافي ما هو
 انما له فيه الثلث في بعفو يكون كعفو واحد الشك في القصاص في الغنم منه مقدار ما عفى الشريك ثم يقتصر اللهم الا ان يقال انه وصي القصاص
 اجمع للمقتصر منه فغير مدبر ومن ثلثه من غيره كما هو بوجهي هو لكن التحسين كاترى لا ينطبق على بقا الامامة والتحقيق ما عرفت الله العالم
 المسئلة السابعة عشر لو جنى عبد على جنيته تعلق بوجبه فان قال الجني عليه للعبد ان ذلك من ذلك لم يصح كما عرفت وغيره بل قيل ان الشو
 لانه لا حق له في ذمته كي يكون مؤد الابرار اذ هو مال للغير لكن مع ذلك ففي القواعد لم يصح على اشكال في كشفه للثام من تعلق الحق بوجبه ومن
 ان رقبته حق المولى مؤد الابرار من اخوله عليه قلت لا يخفى عليك ما في الوجبة لاول بعد اذ ذكرناه ومن مضاه في الكشف الاخر انه ان استحق بملك
 خاصه فلا يغير الابرار ان لا معنى للابرار عن النفس ان استحق القصاص تجزئ به بين الاستحقاقا او بعضا فاذا ابرر جرح وانصر الى القصاص فانه الذي
 يصح ابرارته يبقى له الاستحقاقا ما لم يبر السب لا ان يبردا سقاط القصاص والاستحقاقا جميعا فانه لا يصح الا ان تجوز ذلك عن ابرار الشك ان كان مؤد
 فيه لم يبر بناء على ما عرفت من ان محل الابرار الحقوق التي في الذم ليس الغرض منها خلافه في برب استحقاقا بملك الوجبة خاصة كما في الحج التي لا قصاص فيها
 ما اذا كان خبرا بينه وبين القصاص الا ان يقال ان حق القصاص في تعلق بذمة المكلف فيصير ان يكون مؤد الابرار كما اذا ابرر الحزمه مع ذلك
 يحج من اشكال فانه ليس بعلق من بل هو خطأ شرعي في تعلق الابرار في الفصل العد بعد عد محو بهتسك به بل يعلم اذ ذكرنا با في الاشكال
 فيما في القواعد محكي وغيره من ان ان ابرار الشك لان المجانية وان تعلقت بوجبة العبد فانه ملك للشك في كشفه للثام مع ذلك ان استحق
 الاستحقاقا خاصه ومع القصاص فان كان استحق عليه خد العبد منه استحقاقا او مجبها ان شاء فاض وان شاء استحق فاذا ابررته سقط حقه
 ان ذلك كله كما ترى لذا قال المصنف في اشكال المحكي عن الخبر ومن حيث ان الابرار استحقاقا في الذمة وليس ذلك منه نعم لو قال عفو عن ابرار
 هذه المجانية او موجبها صح ولا يجوز فيه الاشكال المذكور لان العفو لا يخص بما في الذمة واحتمال تزيل الابرار المزبور على ذلك جبردار حصلت فيه
 تدل عليه غير حمله على الوجه الصحيح الا في شك لو كان لغفل عن الخطاء وابرار الولى العاقله له به القائل ضرورة كونه ابرار من ليس عليه الحق نعم لو
 كما عرفت قول للعامة من كون الدية على القائله العاقله بهتوا عنه بجه ذلك كمنه معك القصاص

عندنا كون ابرار من لم يكن عليه حق كما لو ابرار القائل في الخطاء المحض اثبات بالبيعة

او اقرارا العاقله فانه لا تبرر العاقله نعم لو ابرار القائل في الاول او قال عفو

عن هذه المجانية او ادرتها ونحوه صح كما هو اوضح من ذلك بظهره لك ما في

بعض نسخ الشرائع اذ الموجوع عندنا ما عرفت وفي اخذ لو ابرار

قائل الخطاء المحض لم يبر ولو ابرار العاقله او قال

عفو عن رث هذه المجانية صح ولو كان لغفل

شبهة بعد فان اثر القائل او قال عفو

عن رث هذه المجانية صح ولو ابرار

العاقله لم يبر القائل ان

هو عن ما ذكرناه

سابقا والله

العالم

٢٢

کتابخانه

[illegible]

في النسخة
من كتاب
الشيخ
في النسخة

التراضي لا من بين النجاسات وان قيل انه مفضى قول ابو علي النعمان في كتابه في حقه حمله كنه كان في حقه حجب شيئا كما في مثل الولد والولد نحو من مال
الجماع لا العاطلة ولا سبب المال في التراضي والدية على الاطلاق بلا خلاف كما في المحل والاختصاص الا ان من بين المسلمين كان عام الحكم على
الاجماع عليه عند مويد ايشاء التبع مضافا الى ما في الخبر لا يغير الصلح بعد ولا اقرار ولا صلح وفي المضمون لم يكن له مال يؤخذ مسئلة المسلمين
يؤخذ منه الى اصله على ان عفا العاطلة على خلا الاصل فيتمتع على المتفق ان كان له حظا من المصروف قبل التراضي في البناء وعنه ما عول على حصة الاطلاق
والافق عليه ما يقع من الصلح مقدار او اجلا واستحقاقا عليه طهر لك مما هو من بعد التراضي عليه منها كما انه مضمونة وجوبها ابتداء في مثل الولد
الولد العاطل الموقوف على الحمل لا اعيان التراضي بذلك نحو من ينفقها بما عرفت ان كان المحل ان الوافي العدل القصاص كما هو اوضح اقله العالم
وهي له دية العدة مغلظة باليسيرة الى تشبيه العدة الخطا وان اخذ معها في قعد السنة التي لا يبل الاستسقاء فندعت عتقا كونهما مساقا
ولست ادري في سنة واحدة وعنه ما كما سقروا له في بدل من ابل البلاء ومن غيره وان يعطى من بلها وابل اذ او اعلى اذ الركن مراضا لاشد في المثل
الاول ولا وكانت البصة المشتركة التي هي كونها سنة بلا خلاف اولا اما يحكى عن طعن عدا جراه ما يشعر بها ان كانت ذنبا بله قال هكذا لو طلب الولي
عبر ابله وهي اعلى من ابله لم يكن له لو اجد من فاقه عليه بل ولا ما يصلح دليلا للخبر عن الاصل والطلاق الا انه ومعنا الاجماع الصريح في ان
التي مفضاها الاجزاء باي فروعها كغيرها من الازاد الخمسة وما في الوسيلة من اعتبار كونها ساقا جاحلا من التخليط فيها لا عرف له دليلا
وهل يتعين على الولي ان يقبل القيمة الشوخر الاصل والوبلها التام مع جواز ابل مثله فبما قد عرفت انها واجبة اصالة فلا ينقل الى القيمة الا
بالتراضي ومن قائل القيمة مقامها او الاشبه باصول المذهب قواعد انه لا يتعين عليه القبول كما هو صحيح الفصل وكذا في الثاني للمتيقن وابل القياس
غيره على ما حكى عن بعضهم للاصل بعد طهر الاول في جواز اعيانها كما لا يجب على الجاهل ذلك لو اقرها الولي نعم بما احتمل جواز القبول مع نقل الغائل
لما عرفت على صالة البراءة وهو مبني على ضعف صحة الاستفاد الى غير هذا من افراد المبسوط فاعرف ط من ان الله يقضي بيننا انه اذا كان من عمل
الابل في القيمة فبما مثله كان له ذلك ان قلنا ليس له ذلك ان حوطا ما ان كان من اهلها فطلب الولي القيمة لم يكن له ذلك اوضح الضعيف بعد ما
عرفت من انه مفضى المذهب جوبا اتفق على التقدير في فروعين اهل الابل وغيرهم وعلى تقدير فلا دليل على جراه القيمة حتى على لغير الله العالم كيف
كان فقد ظهر لك هذا ذكرنا من النصوص والفتاوى ومعنا الاجماع الصريح والظاهر على التقدير ان جواز هذه السنة قد اوضح في نفسها وليس
بعضها لا على غير ولا يعتبر النساق في القيمة ولا التراضي ولا بعضها بشرط بعد بعض ورح فالحج مخبر في بدل بها شاء كما صرح بذلك كله غير احد بل
فكاشف للشك في كل الاجماع عليه نعم قد عرفت في خبر معونة فبما في الشك وغيرها من انه ان لم يكن ابل فكان كل جعل غير من من قوله النعمان في خبر
بصيرته الرجل ما من من الابل ان لم يكن في البقرة فبما ذلك ان لم يكن في الفرس الا ان ذلك على حمله القيمة ودجها عن غير عليه من جواز ليس نصا
في البدلية لاحتمال ان يرد فان لم يرد الابل فكذلك كما انك سمعت الكلا في النصوص الاخرى من الابل على اهلها والبقرة على اهلها وهكذا الكلا
واحد من قدام الاحكام وان لم ار منه التسهيل على القائل مثلا يكلف تحصيل غيره واما ما صحح من بعض النصوص من قوله فبما كل بعير له وعشرون دهما
او عشرة دنانير من النعمان فبما كل ناب من الابل عشرة اشاة وصحح في الجاهل من قول مبر المؤمنين وقبلة الدنانير عشرة الا درهم فتكون للواقع
ذلك الاشارة الى الحكمة في مخرج القابل ولزمه ولكن عن القاصي فبما العلم ان كان القائل من اصحاب المذهب لفت بها جوا وان كان من اصحاب
الفئة عشرة الا درهم جوا وان كان من اصحاب الابل فانه سنة فبما كل واحد منها عشرة دنانير واما ما سمعت من البقران كما من اصحاب البقر فبما كل واحد
منها خمسة دنانير والفتاة ان كان من اصحاب النعم فبما كل واحد منها دنانير واما ما سمعت من البقران كما من اصحاب البقر فبما كل واحد
النعم الا ان النصوص قد ما سمعت الفتاوى ومعنا الاجماع الصريح والظاهر على خلافه بل ان كان الضابط اعتبار القيمة فلا مشاحة في العدد مع قعد
القيمة وهي عشرة الا درهم والفتاة عشرة كوز المذار عليها لا عليه فبما يمكن القطع بعدك ومن هنا يخرج حله على اربعة ايام بان الحكمة في شرحها ابتداء والامانة
واضح القابل لقطعها جزا للنفق منها كما من جماعة النصارى فخرج المفق من اسم كل واحد منها لكن في القول على اشكال خبر ما عرفت من جواز خيار
في كل جزء من حيث الكلا فان اربعين افرقها واجتماعها ولكن لا يخرج كذا في اوضح النعمان فبما يكون الخبر بين المحقق كمال الكفاية لا المفق من السنة
روا الله العالم هذا كثر دية العدة في الصلح الذي هو على حسب ما يقع عليه اما دية تشبه العدة في بقى الاصناف السنة كدية الخطا كما صرح به من غير نقل
خلا فيه بل قيل قد ظهر من التراتب والاجماع ولعله لغوي لا حرام بها في العدة لا دية او لونية غير مضمونة بالاجزاء بل ذلك للكون في حقها جاز من
النصوص الدية من غير عقبة باحد الثلاثة قال الصادق في خبر زاده الدية الف دينار او اثني عشر الف درهم او مائة من الابل في مرسول في نوق لوالد دية عشرة
الا درهم او الف دينار او مائة من الابل قد سمعت في صحيح الرضا المشتمل على قضية ابن ابي عمير جيل وغيره ما في خبر ابي بصير قال ابو عبد الله
دية الخطا ان لم يرد الرجل الفحل مائة من الابل او عشرة الاف من الودك الف من النسيان وقال به المظنفة التي تشبه لعد ليس بعد افضل من غيرها
باسا الابل ثلث ثلثون حصة وثلث ثلثون حصة واربعة ثلثون حصة كلها طهر في الفحل قال سئل عن دية الفحل قال دية الفحل مائة من الابل او الف
مقال من الذهب الف الفشة مع اسنانها ان لم يرد من الابل مائة من اسنانها ومن البقر مائة من اسنانها او مائة من الابل او الف الفشة مع اسنانها
الاستاقى الابل بالجملة فالمن غوغ من مائة اقول احدهما في صحيح محمد زاده وغيرهما في الدية على ما من الابل ليس فيها اذ لا درهم ولا غير ذلك
قال ابن حجر فقلت لم يجل هل الابل اسما مرفوعة فقال نعم تلك ثلثون حصة وثلثون حصة واربعة ثلثون حصة في ثلثون حصة الى ما ذكرنا من اجزاء
قال في ذلك بعض اصحابنا عموما وعلى حد حديثه ان ذلك الخطا لم يرد منه زيادة درهم ودنانير على الابل لان الدية لا تكون درهم ولا دينار

الحمد لله
في هذا الشهر
الفضل

10

میں نے

فوج: ہندوستان

فونج بېرېد

فیضانِ اہلسنن
جلد دوم

[illegible]

قَالَ

وقد انقضى

الفتح

۱۰۰

وَبُشْرَىٰ

اشنان
المسكوب
في شعبة
وفا

الحمد لله

۱۲۸۱

فصل فی بیان
الاصناف

کتاب الدعا

[illegible]

هو اسماء بنت عميس

اذا على

علی

بسم الله الرحمن الرحيم

بما لا يخفى من ان هذا هو الحق
والصواب في هذه المسئلة

هذا مع تساويهما في العدد ولو كان احدهما عاديا كان الفاعل عليه خاصا كما لو حفر في ملكه ووضع المتك من انفسه انشا والعكس
المتساوي المتك من انفسه في الصون اما الاولى التي اجمع فيها السبوق والعدون فواضح لما الثاني فلا نقا الفاعل من الملك بانفسه العدون فيخص
بالتسوية لا حرم على انما الاشارة وجوبه يصف الجناية على المتعد بسقوط النصف الاخر كما لو هلك بالعد والسبع مثلا وكذا لو نصب سكين في
محفوظ في غير ملكه عدوانا فزدي انسان على انك السكين فان الضمما على الحافز رجا الاول لا التسوية الجناية بسبب ان كان لولا التسكين ما قتل
وربما خطر في البال للشك ان كان لان التلقا يمحض من احدهما والفرض ان كلا منهما متعد ولا دليل على ترجيح بالتسوية والضمما على ان السبب
الاخر وان كان متاخرا في الجناية كما لو كان السكين فطعا لكن لا يضمن الا ان يوقعه عليه والفرض ولكن موجبا الاول مع انه اشهر بسبب حصوله
وقد اعد التي منها استصحا ضمانه السابق جناية بل لا حاصل للتلقا منها فان التسكين وان كان في طاعا لكن لا يضمن الا ان يوقعه عليه والفرض
يقع عليه بالتردي في البئر ان كان سبب وضع الحجر السيل على طرف البئر المحفوظ عدوانا فالحفر بناء على ما ذكرنا الضمما الحافز لخاصة
وكن في القواعد الاشكال فيكون ذلك ومن اسناد التردى الى الحفر وغيره لا اسنادا عرف في الشرع بل دائما العدة اطلاقا دلالة الضمما والفرض على
في غير العدوان والله العالم ولو حفر بئر اقرى لم يوقعه فيها غيره كما الضمما على الاول السبوق في القواعد اجمالا الاشارة لاستتار التلقا في سبب
ولما اشرنا فيه فان التلقا هو التردى في بئر ما لها من القبول عن القهر والكر في اختيار وعول الشهد من المنقول وعقلا لا دليل على اجمال
اختصاص الضمما بانفسه لكن كما اشرنا بل الاول ما عرف من خصا الضمما باستباق اثر فرضه عدم الفرق بين الفرض وبين الاول فان الحفر في
اثر السكين الموضوعة في البئر مثلا والتلقا الفرض في اتحاد السبب غير مجد نعم لو اشرنا في الحفر نفسه جنيعة الحفر ذلك والله العالم ثم على الاشارة
فاظهار التسوية وفي كشف للشام اجمالا التوزيع على العدلان في احدى كل منهما وهو مثلا القواعد الاشارة الى ان الظاهر اجمالا الاشارة
انما يجري اذا كان ما احدثه الثاني مما يشهد اليه التلقا عادة بان لا يكون فليلا جدا واما الاول فلا بد من حفره حتى يبلغ ما يثير انفسه الفرض
فلا يلزم ان يتحقق في كل منهما وان تفاوتا كما في حفر المتعد من شخص والجمع الواحد من اخر ولو تفرق حفر في الطريق فاضمان على وضعه لضعف
بما اشرنا بعد الضمما لو تفرق بئر بئر حفر ثم تفرق بئر حفر فالتلقا على الدرس لا نهو الذي وضعه موضع هذا انه لو لم يتفرق بئر ففى كشف التلقا
لدبر على العاقلة لا تفرقا محض ومجرد بحث بعز مما قد مناه من ان الشرط جنيعة ما ضامها على المسبب ون العاقلة لا طلاقا لا دلالة لفظا ومنه
يجه الضمما على الصبر والمحبون في مقام يفرض حصوله منها على حفر يقتضيه الضمما كما حفر في ملك الغير دون عاقلة ما بل في يقال بالضمما على الحافز عدوانا
مثلا ولو بعد موته فضلا عن جنيعة المتاخ عن ذلك لا طلاقا ما يدل على التسوية في لا تفاوت في بين المكلف وغيره كما في ظاهر المقام فظاهر
فان لم اجد من في الله العالم ولو سقط في حفر عدوانا اثنان مثلا فملك كل واحد منهما بوقوع الاخر فالتلقا على الحافز اذ هو فوى لا يجرى
العدوان في الموجب الضمما صا كالملقى في قضيعة وان كل منهما بوقوع الاخر كما هو واضح لكن في القواعد ولو تردى في بئر سقط عليه من فضلهما
على الحافز هل لو رث الاول الرجوع على عاقلة الثاني بنصفه لانه جنيعة حفر جوابه على الحافز شك لا لعله لاستنساخ الاول الى تسوية التردى
الاخر عليه انه الذي على الفاعلين بالتسوية ولما كان السقوط خطا اعتد كان النصف على قلته ويرجعون به على الحافز لانه السبب السقوط ويزيد
الووع المزبور لم يكن من فعله جنيعة بوصف بالخطا على ان السبب ان فوى لم يضمن المباشرة الا ان يضمن ويرجع به على السبب كما هو واضح من هنا
لم يوقف فيه على محكي الحفر كما ان المحكي عن الفجر والكر في انشا والضمما على الحافز ان الله العالم ولو قال لو قضا عاكس البحر لتسليم السفينة فالفاء فلا
ضمان سلكا ولم نسام بلا خلاف نجد بين من يفر من الشبح والفاضلين وثالث الشهد بين غيره ولا اصل كما لو قال لعق عبدك فاعف او طلق
زوجك فطلقها او خصوصا اذا كان التمتع محتسبا بالمأثورة في المسالك والفرق بينه وبين قوله ادعني فاذاه حيث يرجع عليه اذ ادع به
منفعة لا محالة والفاء المتاع فذ يفض الى الفاء ولهذا لا يفيض فلا يضمن لامع الفجر به وهو كما ترى نعم قد يقال لقادق الاجماع وان المفهوم
من الامر بالاداء التوكيل في ذلك فيكون صحيح بالاداء كما لفرض عليه كان المفهوم من الامر بالضمان عنه الرجوع به عليه بخلاف المفروض وقد تقدم في
كتاب الضمما ما له نفع في المقام نعم لو قال مع ذلك وعلى ضمانه ضمانا لضمم الحفر الى شرع فيها ذلك بلا خلاف جدي فيه بينا بل وبين غيرنا
الامر الى ثور وهو شاذ لا يعتد به كما في محكي الخلاف بل فيه ان عليه الرجوع اجاع الامر عدا كما عن المبسوط في الخلاف فيه من غيره وكفى بذلك دليل المسئلة
فلا وجه للامال فيه من حيث كونه ضمانا له يجب فهو وعد لا يجب لو فاء به ذ هو كالا جها في مقابلته الاجماع على ان الفاضل في محكي المتن في قوله قال لو
فلنا انه جبالا لخصنا مالا انما يمكن كونه فوكلا في استقراضه وشيئا مشروعا في نفسه فيقوم المؤمنون عند شرطهم وفاء عدة الفجر
وغيرها وعلى كل حال فيعتبر قيمته لو كان قمتيا حين الفاء لا توفى الضمما وبما احتمل عتبا هائل هي الاموال لان المال لا قيمة له في ذلك
الحال وفيه ان المراه قمتية بنفسه لو لم يكن خوف وان كان فيه نفع من خفة السفينة ونحوها فقال الله وعلى ضمانه فوى الضمما المزبور من اصل عد
دفع ضرر الخوف لانه ومن عموم المؤمنون عند شرطهم وفاء عدة الفجر وروى عموم الوفاء بالعقود بناء على ان المفروض من امره ان لا يضمن وفاء
للشيخ والفاضل وولد والكر في غيرهم بل عن المبسوط في الخلاف فيه والفرق وروى عموم الوفاء حكايته كما في كشف للشام بل في المسالك
عنه لا جاع عليه كذا لو قال من فوكك وعلى ضمانه اوجح نفسك وعلى ارضه لا ضمان ما لم يجب لاضرر في بئر يشيع الضمما لها والمباشرة
من السبب بل عن المبسوط في الخلاف فيه وفي الخلاف لا يخلو في النسخ كما على الايضاح وجامع المقاصد القطع بعد الضمما مع الخلو مع النفع بالكتابة
بل في القواعد كشف للشام محكي الايضاح اعلم لاختصاصه في الضمما على القول المزبور والابطال لا نفع لافواه

في كل منهما ثم

ومع الخلاف

کتابخانه

الطابق
ثالث

كون الوفوع على الوجهين يوردهما فاعلم بما ذكره الحاشية ان المبدأ والمفعول في الشرع لا يكونان الا في
 تمام دية لا استقلال بالافروضة في الثالث اشرافه هو مع الثاني وثالثه دية الرابع اشرافه فيه الثالث وكان على الثاني خضوعه
 الثالث اشرافه فيه هو مع الاول وثالثه دية الرابع وكان على الثالث اشرافه فيه هو مع الاول لان الواضح الضعف في قوله
 لا يشر المفسر على وجه لا يشاركه الحاشية في قوله كون المبدأ والمفعول في الشرع لا يكونان الا في تمام دية لا استقلال
 عليه خاصة ففتن العمل بالوجه الاول مع فرض طرح الجزم لئلا يكون قد عرف عدم طوع الى طرحه بعد تحريه سندا واعترافه بغيره وحده بل الاحتياط
 فليس الا الحاشية لا اصول التي لا تقضي الطرح كما في نظام ذلك والله العالم ولما وجدنا ان غير المرفوع الى وجه فان الحاشية بوقوعه عليه
 فانها انب هي لا سنا موته الى فعل نفسه ولو ما لم يجد من ضمن الحاشية استقلال بالافروضة ولو ما افاد اول مدد وعليه دية الثاني في قوله
 بل اذ كان ولا اشكال في شيء من ذلك سواء كانت البر محفوق بعد وانا اول مع فرضه في الحاشية في قوله قد يشر المبدأ والمفعول في الشرع لا يكونان الا في تمام دية لا استقلال
 الفصل مع فرضه في الحاشية حيث اذا كان ذلك مما يقتل غالها او يصد به القتل ولو ما كان عليه الدية في قوله ما على ثوبها في قوله ما على الحاشية
 بكونه المعتد معه الفصل ولوجها الثاني ثالثا فانها بوقوع كل منهم على صاحبها الاول ما بفعل وفعل الثاني الذي هو وجه الثالث
 الحاشية من فعل لا في فرضه في الوفوع فيسقط نصف دية بازاء فعله وفيه الثاني النصف بازاء فعله والثاني ما يحجب به الثالث عليه جواب
 الاول يا في فيه الاول نصف دية وفيه النصف الا بقاءه او فعل نفسه لا مكان على الثالث اشرافه فيه هو مع الاول لان الواضح الضعف في قوله
 بفعل غير ولكن هل على الثاني كما في كشف اللثام وعن المفيد والمفاتيح والقهر والكنى على الاول والثاني كل منهما نصف دية كما في كشف اللثام
 جند باه بل قال هو الله تعالى ما في الحاشية من غير الزيادة المتقدمة ومنها على انه اذا في السبب في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 في الثما والوجه المباشر في الوفوع ان وجه المباشرة كما هو الاقوى في دية على الثاني لانه المباشر للحجب وان شريكين القاتل في الدية المباشرة
 له الى الحجب. والجواب المباشر في الاول والثاني نصفين وهو المبدأ والمفعول من فعلين ابراديين فان قوله في الحاشية في قوله ما على الحاشية
 ينزل منزلة المباشرة لكنه كما في قوله في الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 بالدين نعم لو فرض الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 مجال بل الثما فيها خاصة لامع قوة السبب في حجبها بالثما لانه دية المباشرة في الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 بعض على بعض فلا دية لثالثا دية لا في الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 على الثاني والثالث نصفين في الثما على الرابع اشرافه هو مع الثاني وثالثه دية الرابع اشرافه فيه الثالث وكان على الثاني خضوعه
 سببه جذب الثاني الثالث والثالث الرابع وكل من جذب الثاني الثالث والثالث الرابع اشرافه فيه هو مع الاول لان الواضح الضعف في قوله
 حتى فيسقط لذلك من دية شيء سببه ما سقط المباشرة جذب لثالثا لان يكون على الوجه الذي سببه ما سقط المباشرة جذب لثالثا لان يكون على الوجه الذي
 نفسه هو مباشر جذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 بجذب الاول ويجذب الثاني وهو فعل نفسه بجذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 بالنصف وللثالث ثلثا الدية ايضا لانه ما يحجب به الرابع عليه ويجذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 بجذب الرابع ويجذب الثاني لثالثا الدية ايضا لانه ما يحجب به الرابع عليه ويجذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 في الرابع كما اعترف به في كشف اللثام قال وكما يظهر في الفرقين الثالث والرابع في ان ثما الاول مبنى على دية السبب المباشر يظهر الفرقين
 نسبته الى الثالث والرابع اشرافه هو مع الاول وثالثه دية الرابع اشرافه فيه الثالث وكان على الثاني خضوعه
 النسبة الى الاول حتى فيسقط لذلك من دية شيء سببه ما سقط المباشرة جذب لثالثا لان يكون على الوجه الذي سببه ما سقط المباشرة جذب لثالثا لان يكون على الوجه الذي
 فطما عدم فعل منه وله الدية كاملة فان وجه المباشرة في دية عليه في المباشرة وهو الثالث وان شريك السبب المباشر في الثما كان دية
 الثلاثة في الاول والثاني والثالث وقد عرفنا ان الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 احكام ان يكون الاول هذا وعليه دية الثاني وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع وكان دية السبب لا في الاول
 انما تلف بفعل نفسه لانه هو جذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 باشره من غير الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 الثالث في الرابع في الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 مباشرة عمل فلا اثر للسبب مع كون كان عدوانا في المسائل بها للفواغ من دية فيها فكون الاستباح او بعدة وهين ربع دية الاول
 لجذب الثاني ويجب الرابع على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 للمحرف في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 على الثالث ولما الثالث فمات جذب لثالثا في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية في قوله ما على الحاشية
 محاشية نعم لا في الثالث لثالثا لان وجه الثالث اشرافه فيه هو مع الاول وثالثه دية الرابع اشرافه فيه الثالث وكان على الثاني خضوعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

از تو فلنا

تیسری

وَيُذَكِّرُ الْبَاقِينَ

[illegible]

العنبر حيا
في ديت

عن انضمامهم هو نادر بالثبوت الى العيب المحرم فبما فيه بل ان يرد بالثبوت والنداء كما صحح برقي الخليل في مجموع الحديث وان اريد الداعي فهو
انه خلافه في نفسه المحرم يرد على الدية صغافا مضاعفا الى استنباطها الفرعي من الالف مثلا وبين القين مع ان كلاهما حرف مصانفا الى ما عاين الشيخ
من ثبوت من تفصيله في الحروف يجوز ان يكون من كلامه في قوله من حيث معواذنا ليعرف ذلك على حسانه وفيما قبل فلو انه على ما ينبغي فله الحسان
حرفه في الجمل فلو انه على من ذلك ولو لم يكن المقصد ذلك وانما كان المراد ان يفسر على المحرف كلها اجزاء متساوية ويجعل لكل حرف جزء من جملتها على ما
التسوية في ازيد وغيره قال ولو كان الامر على ما تضمنه هذا القول لكانت استنباط الحروف كلها الدية على الكمال لان ذلك لا يبلغ الدية وان حسمنا ما
على التذام وان حسمنا على الدية فبما اعتدلت في ذلك فاسد انتهى لا ينافي ذلك ان يفسر عن كذا بقوله انضمامه في حرفه وفي الجمل انضمامه في حرفه
الدية وما لا يفيض به الى الدية ومثل كيفية ذلك فالجسم الجمل هو حرف في الجمل واحد الى الالف وعدل حرفه ثمانية وعشرين حرفا فيقسم
لكل حرف جزء من الدية الكاملة يحصل من ذلك ما يبين عند ويلزم الباقى اذ هو مع ان غير اثبات النسبة اليه لا يفيض منه على ان النسبة عليه ولو
ما ينضمه كل حرف من الحروف فيكون ان يكون على التسوية كما هو المقتضى برؤية سؤال السائل كيف ذلك سواء الاعمال في نفسه لا في ثبوتها على الحرف
فاختارها بما الظاهر ان الحروف في انفسهم من الاعداد او احدى الى الالف ثم مضى على اعتبار عدد نفسها وهو ثمانية وعشرين حرفا وكيف كان فاما
من الكفاية والاعتبار والعين من ان اذا قطع بعض الحروف فيجب ان يوجب جميعه ويعبر بالمثل ولذا ذهب بعض اللسان ويعتبر الكلام اعبر بحرفه في الجمل
يمكن حمل على ما افاد به من الكلام شيئا ولا اعتبر به فلا يكون مخالفا من اداد واعتبار متساو اللسان مطلقا حاشا ان افاد به ذلك الكلام وبعبارة
كانت كما في دية فبعضها جسم اللسان والآخر في بعضها الكلام كان مخالفا للعلماء في بعض ما جازا منه من ان كان يوثق انه الموافق لوجه الدية بل
الخطوب باستيعاب اللسان اذ اصل عدم الدخايل في جميع الزمان ان الاجتهاد له على كون الدية على المنفعة فاما اذا ذهب المنفعة فقط لم يثبت
من الجرم شيئا بل في الالف ما يثبت على قطع بعض الحروف كونه الدية على نصف الحروف في الحال ان دية نصف الحروف من اللسان ولا يحصل قصور في ذلك
الحروف فلو انما سلك يكون الدية على المنفعة اذ كان المنقص منها فخطوب على المتساو والمقدار على التقدير المنقص فيه فقط وعلى تقدير الاجتماع في الجمل اصل
المقدار في حاله مفقود ليس للنقص مفقود يوجب الدية على المنفعة كما هو ظاهر المتن ولا كذا ويجعل الاكثر الاكثر لا يثبت الا حاشا والعلل بدليل المشايخ
يحمل عدم وجود ذلك لا خصوصا بل على المنفعة بما افاد في خطوب الجرم شيئا فلا دليل الاكثر الاقل فاس وان كان مبنيا ان ثبوت الموقوف الموقوف بالمثل
الى تمامه والمضاد بما سمع من محكي الاجماع التي يثبت له التذليل كاف في اثبات ذلك اللهم الا ان يناقش في دالة الموقوف باجتهاد على قطع بعض الحروف
عليه كثيرا وهو ان كان محاذ الاية القرينية فاما عليه فاما هو عطف فقط على طرفه والظن في الاصل القرني على طرفه لعين ثم نقل الى انظر على ان
من النهاية الا يثبت في ظاهرها القرني الى ان لا يوجب قطع اللسان المحقق بل المجازي فيكون الموقوف كثيرا من الاحتياط في الاختصاص بزيادة المنفعة لا الحاجة
ومنه ان ذلك لا ينافي الظهور وانما هي لا اعتناء بما عرفت وسيما بعد الامكان قطع لسانها بضرر على ما سلف في لو كان لسانه بضرر لسانه
فالجرح العليل يجرى من فساد دية قطع الخطوب كل واحد من دون اعتبار من اللسان كما انما يدعيه في الخطوب خاصة التي لا يفسد في النقص والفسح
على اعتبار الحرف اذ اذا قطع شيء من دية يثبت من الحروف في الجمل المكونة كما جزم به في الفاضلة القواعد بل عن اول الشبهة كما يحال على السيد بعد
استفادة تقديره من النصوص بعد ما دللنا على ان دية الدية كاملة استيعابا لنفسه لكانها النطق مع عادة فكلها الموقوف في قطع من بعض الجرم
مع بعض النطق وجميع ما دنا شيئا من مع هذا النطق اذ لا دلالة في شيء من النصوص عليه وليس الا بالحكومة ودعا استفادة تقديره بما دل على
الدية في الجميع الذي قد عرفت ما النطق مع عادة كما نرى في فاضل المختلف العجز من ان اذا قطع نصفه لم يذهب الحروف في نفسه فبعضه نصف الدية
بل جزم به كشف اللسان اية لا يخلو من نظرا ومنع بعد من الفلاس عندنا على غير خصوص ما بعد عدم اعتبار الشارع الجرح حالها بالخطوب معيل
ولا الاجماع والضروة ان لا يمكن القول بعدم شيء يثبت في الفرض غير العجز حال اللمد بموقوفه في ثبوت وعرفه في دية الفرض منه عدا ما النطق في ذلك
الشيء لان الدية في صون قطع بعض الجرم وبعض الكلام او كل على الحرف لا الجرم خاصة ولا اكثر الامرين كما سلف في حال كمال الله وكيف كان فمضى
حرفه في الجمل ثمانية وعشرين حرفا على الشبهة في الاختصاص كما عرفت بغير واحد بل هو الموقوف عن التحليل اية بل عن ظاهره بالنسبة والاختلاف والشرع الاجماع
عليه بل يميل الى ظاهر ما عرفت في المتن هنا والنافع لثبوت دية في دية شعر وعشرين حرفا وهي مطر حرج في الفجر والالف حرف واحد اثنين
هو مقتضى قوله في المظهر من نص عليه مصانفا الى ما عرفت والى كما كشف اللسان من ان يرد على انضمامه خبره تسوية عن الصادق ع قال في المظهرين
يرجع من يذهب بعضه بل لا يجعل دية على حرفه في الجمل كلها ثم قال في الجمل فانقص من كلامه في حسم ذلك والجمل ثمانية وعشرين حرفا فيجعل ثمانية
وعشرين حرفا فانقص من ذلك فحسم ذلك حاشا الى كمال المزبور من غير الامام بعيدا ومنع بل كشف اللسان وليس عليه صحيح ابن سنان عن الصادق ع
في الجمل من حسمه على دية فمثل لسانه فقال يرض عليه حرفه في الجمل انقص منها ثلاثين حرفا وما لا يفيض به كان عليه طلبة يوهي ثمانية وعشرين
حرفا وذهب عليه غير ذلك الموضح عندنا في التسع العشر من الحروف والمهدي في الحروف منها لثلاثة عشر حرفا والى في قوله في انشا اليها النص
وذكر انها مظهره وان كان صحيح بل في العمل بها عن يحيى بن عبيد بن علي لا بد منها ان مقتضى الواجب بل في كشف اللسان ان المشهور عند اهل العربية
حكمهم في الاختلاف في اتحاد الحرف والالف مثلا في حالي الشاق لا مجال لاختلافها وعلى الاول لا يمكن الا من ذلك لا في فعل معاد مثلا
عرفت خصوصا بعد احتمال انه من الحروف في المقعد في الواجب لا يفيضه التقط في الدية فيجوز فلا بأس بالقول بكونها تسعة وعشرين حرفا وثمانية
عشرين دية من ذلك فيجمع بين كلام اهل العربية والفتاوى او بما عرفت في الحروف في الجمل تسعة وعشرين حرفا وثمانية وعشرين حرفا

والمقبرة

فِي عِلْمِ النُّطْقِ وَالْكَوْنِ
وَأَخْلَاقِ اللِّسَانِ

هو ظاهر الحق عن
ظهور

فِيهِمَا حِكْمَةٌ لِّمَن يَعْلَمُ

وَبَقِيَ بَعْضُ كَلَامِهِ

وغيره ۴

کتاب التَّائِبَاتِ

نفس

انتقاد و مضار

فیما یحبہا
الکسان

الكلام

فَيُتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ
وَلْيَكُنْ لَهُ الْإِشْرَاقُ
فِي الْمَرْجِزِ وَالْذِّبِ

فیض

[illegible]

في الاقدم

نفي الدية
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بی بی شادی

خائف

اوجھاد

کتاب الدعا

[illegible]

١٥٤

**اختلفاء و
و مخالفات**

الانصار
جبريل العظم
سورة الاحقاف
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
التواتر في كل عصر
والسلامة في كل زمان
والجلالة في كل مقام
والعظمة في كل شأن

فول في القصر
أية وعدم
أصل عدم

[illegible]

الوسيلة

في يد
الشيخ

وكن قد علم الحكم في المسئلة الثانية التي هي في الشقين حتى يد ولا سنا لثمة بينهما ولو لم يكن فيهما لو كان في أحدهما فقط
سبها ومع البرهان في بحث التفتيش فلا حظ ولا ل المسئلة الثالثة التي هي في الشقين حتى يد ولا سنا لثمة بينهما ولو لم يكن فيهما لو كان في أحدهما فقط
وغير ذلك وهو من شدة الحرارة وقد كانت من الحجج السليمة التي هي في الشقين حتى يد ولا سنا لثمة بينهما ولو لم يكن فيهما لو كان في أحدهما فقط
والمراد بالثمة في المسئلة في الجسد الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
والثمة في المسئلة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
وفي المسئلة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
اختصاصها بالأس كالحق في ظاهر التعالي لا انه يمكن على الجميع على اذاعة ما اذا كانت في الرأس فلا خلاف وسكن مع المراد بالجوف على كل حال
ففيها لثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
وغير ذلك وهو من شدة الحرارة وقد كانت من الحجج السليمة التي هي في الشقين حتى يد ولا سنا لثمة بينهما ولو لم يكن فيهما لو كان في أحدهما فقط
التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
على اذاعة لثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
هنا بل مع عدم بعضها بل بما كان في قليل منهم سقوط المأمورة لثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
نفس جدهم عليه بهذا الظاهر فيها لثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
بجمله ذكر في التصريح مع القضاة المحققين بالأس بل قد يبعد في ثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
في الضرب والنوع غيرهما وعلى الخلاف في الأول تحقق الثمة بالوصول الى الجوف ولو لم يكن في شدة وصوله باطنه فليس بالثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
التم كالحق في ظاهر التعالي لا انه يمكن على الجميع على اذاعة ما اذا كانت في الرأس فلا خلاف وسكن مع المراد بالجوف على كل حال
التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
فيها لثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
السبب في جعل الدليل لو كان من الشق كما سمعنا سابقا في نظره ولكن لا في خلافه بل في قطع مع ذلك الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
معدا كان عليه في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
جرحه وان وسفها باطنها وظاهره ان قطع جرح من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
أخرى كالو انظر في جرح من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
وان دنع ظاهره من جانب باطنها من جوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
ليس من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
انما يصل الى الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
والمنبسط ويحل الداخل ما اذا غدت الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
حاصلة ولولا يحصل من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
الطاهر من السكين من جهة الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
عاد الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
والاصل البرهان في جوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
لعدم التسليم من الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
ولم يحصل بالثمة في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
ولو في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
كما في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
الباطن في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
في الجوف الجوف وفي الرأس لتمامه ولكن في الموضع ان المأمورة التي قد غدت في العظم ولم تصل الى الجوف في أي أجزائها
بعض السبب

ثم اجابته

منه

الشيخ
خلفه

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹۱۰۰

[illegible][illegible]

عشر فغير ان كان الشئ عندهم نصف عشر فليس له وضع او اذا ضرب بطوا من الف جنيتم امينا مملوكا فبيع عشر بنانه وكونا كان وان لم يبيع فمؤم
ففي ذلك من اجل جبين الحمر وهو الذي رواه اخواننا وعل ان الذين اخرجوا عن مكة عند كيد الله وقل له من اجل جبين فوالا فليبيع بل وداية اصحابنا ما قد ر
الانف حكاية جنان المذبذب وعند قوم اعنيان بابي وشل جبين الحمر وهو الذي رواه اخواننا ثم انهم في ذلك انهم في شيا من التصوف ف
دكي ثم قد روي هو رعايا الله وشخصا العرف بالزوايا من عند اولاد طرقاتها منها صاحب اولادها على جنان عارذ ولا يخفى عليك عدم اعتقاد ابن ارنش
ذلك ان ارنش شيئا من التصوف فبما ذكره ثم قد روي هو رعايا الله في مطلق الجبين كما سمعنا سابقا واولادها لمعرف وعلى كل حال ولو كانت له حجة

باب عمن جدد الحمل واشترط في وجوبه ان ينفق الفواعل ان الامر عشرين شهرا فيما بينه كان له حمل في الاول ان يبتع الاب حكم الجنين من الرحم ذلك خرج ما اذا كان
انما من النصف والاجماع وينبغي الا ينفق من عدم موقع للاصل المزبور فيما عني فيه ثم قيل ويجعل عشرين شهرا الام على تقدير الرتبة ولعل لعموم النص والفتوى
باغنياً عن غيرها ولكن في زمانها انما كان الام انما لا ينفق في الحين الا في عشرين شهرا او الرتبة على عشرين شهرا او لم لا ينفق في ذلك على نص في كشف الغلام جعلا
بين عموم النص والفتوى باعتبار ما فيها من وجوب العلم بزيادة رتبة على ثمة ابنه الرتبة وهو كما في عمل المحقق في خارج عن مورد النص ما اختلف
فيه الجنين المملوك غير الساتط بحجته انه يرفع جدينا قبل عروض الجنان ويضمن قبلة الله العالي ولو كان الحمل اثنى عشر واحدا فكل واحد منهما حسب

ما غرضه في السلم الملك والمملوك كما هو واضح وكيف كان فلا كتمان على الخجاني عند نال الاجتماع بغيره عليه لعدم صدق القول بعد فرض جد
ولوج الروح فدية كما لا يذكر وصفه لا في السلم والذبح لا خلاف ولا إشكال لما سمعنا من النصوص المعتمدة بالعموم ولو كان مملوكا
فمنه حين سقوطه خلافاً لمن ساعى في إبطاله في قول جليل من القوم في بطلانها فقال إن كان متافياً بطلانها بعد ما ضابطها في قولهم نصف عشر في قوله
وان كان ضابطها لفظاً حياً فإما أن عليه عشر في قوله ولكن ضعف مع عدم الحاشية مع من الفعل بجمع الختم في التقويم بذلك فلا يصح ما عرفت من غير
بين الموت في البطل وغيره من المأولة وغيره من أصولها بطلانها ولو كثر فيها ما عرفت من غير سلب ابن حاتم لغير استهلاكه في خبر

الدين وهو محمول على المثال فالعاري من ماله والنفي من الميراث بينهما في غير الملوك بنفسه فالدنيا لا لول وعندها في التناهي واضع الضعيف فلو كان حكمه عليه
الاجماع الا انه مؤمن بعدم موافقة احد لما فيما اجد عليه الا ما استفيد من القديسين في الملوك الخارج عن كلامه ود بما اختلف ارجاع كلاهما الى كلام
الشهود لكنه في غايه البعد وكيف كان فلا حاجة الى ذكر الكامله الا مع يفيين الجوده بالا استهلال ونحوه مما يعلم بذلك الاصل ولا اعتبار بالسكون بعد
لاحتمال كونها عن نبي ونحوه مما يكون بدلا خالجا كما ينبغي للعلم اذا عسر شذبا والدين يوجب بعد زوال وفرضه لو فرض تركه على تقديره مما عن ذلك
بحيث يعلم منها جوده البعد وكان كذا مما يدل على جوازها في غير الملوك من الاكفاء فمطلق الحكم لا يجرى من ظاهره الا ما هو عدم اعتبارا ونحوه في غيره

اشهر في الحكم جلود على شجرة تسمى عليه الذئبان قال الصادق في حق جفرة قال السفسطاني لم يلد اربعه اشهر من غسل وانفي عجب مؤنة الاصحاح الا انك لا يفتي في حقوق العتق في المقام ثم ظاهرا خرج شمل الاكتفاء بالتحسن في لخصر يوشن وابوعبد الله ثم يخرج بالدفع في ل ذلك فان النطفة خرجت بالدم قال فقال في نطفة علقان كان ماضا فيها فتيها اربعون دينا وان كان دم اسوف فلا شيء عليه الا التعمير لانه ما كان من دم متنا فذلك المولد وما كان من دم اسوف فان ذلك من الجنوف قال ابو شبل في ان العلق متنا فيها اشبه لعم في من اللحم قال فيها الثنان وزهرجون وديغا الغشقال فلذلك في عشر اربعين اربعة قال فلذلك في عشر المضغة لانه انما ذاهب عشرها فكل اذا نذرت ذبيحة فذلك السائل في ل في ذبيحة المضغة شبه العلق علقا ماضا

قال ذلك عظم كذالك وما يبدئ العظم فيبدئ المحسنه ثم فقهه بعد فانه ان زاد او بقر حتى يلم الثمانين قال فلذلك ذاكها فاسفط العظم
ولا يدع احى كان ام لا قال ايها ابا شبل اذا مضى المحسنه ثم فقهه صان فيه الجوف وفلن سوج الالهة الا ان لم يجد حاملا له الا ما يحكى عن الصبي
ويمكن حمل على العلم بحاله اذا مضى المحسنه بالحركة المتيقن عن حركة الاخلاص وعلى حال فيجب ان كان هناك هناع امبشرة الجنائز بل اخلاص في
الحقوق وموجها وهو اذع هذا كله في الجنين لو لم املوا الخلف في دينه فلو ان احدهما غرق هبدا او امة ذكره الشيخ في المبسو وموضع من الخلاف وفي كتاب
الاخبار جبابين بضموس القرون ومن غيرها النعته من جعاسا فامسشده الموصى اليه عس في الدابة التي وكلها من خفي من الجاه فاشهد على

بينهما بالجمع المزبور المنقح لطرح الاحتجاب المزبور المتعذر بالتفصيل الثاني لا تدرك الاحتجاب القرء واختم الازاد غرضنا في عشرين بابا في النظم

واذنبوا

کالیٹ

[illegible][illegible]

[illegible]

فیضانِ یسوع

بی بی بی بی بی

تقديم

کتاب التبیان

[illegible]

عن كذا
على التقديرين

اوفریم
وینارم
وغنظامانہ

بالحسنه

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

كتاب النجاة

ناس الميتة شد من قطع داس الموتى في جوارب مسكان وعليه بيلا من منقذنا كحرمة وهو في الهدى عليه الدين ونحوه نختار الا ان المجرها كما من
الشيخ على اداة فائدة في ما لا يدرك سمع النص في خبر الزيد والاشد في الاشارة لا توجب المسكن في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
الحسين الذي لا يعرف في الحكم من اجل الزيد في ركن جوارب من جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في نسب شيئا جوارب من اجل الزيد في ركن جوارب من جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
ولا ينافي ذلك كما سمعنا سابقا ولو لم يكن في الجناية فقد اخذ الاثر لو كان حيا وتنبه الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في خبر صلى المزبور اشعارا بذلك في الكلام فما سمعنا في الحسن الا في عدم جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
من كوننا الجناين قبل ان نلهم الترحيم الذي عرفنا عدم الكفارة في سقاطه خطا فعله لاذ ان في الرخصة وهل يفرض هنا بين الغد والخطا كغيره في الجناين
يحمل الاطلاق للتفصيل في الجناية على الادوية لو لم يكن حيا كالجناين عدم جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
باطلا في الاخيار والغوى بان الدين على الجناية مع تركها لا يستقصا في واقعة الحال الشايعة الدالة على العموم وظاهرة للمفرد وغيره من ثبوت الدين
في الجملة فينبو كانه يلزم الخبر المزبور فان لم يكن انما افك القول بعدم ثبوت ثبوت دينه والفرق بين دين وبين الجناين الترحيم ثبوتها في الثاني ولو خلا
وعدم ثبوتها في الاول المخالف لتفصيل الاصل وكيف كان فلا يثبت فان شيئا بل صفة في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في مرسل محمد بن الصبا عن الصادق ع ليس لو دنت فيها شيئا انما هذا في ما لا يثبت بدنه بعد موته في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
عن الخلاف والغاية بل لو كان الميت بعد الموت لستة في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
وجوابا اذا افرج اوارثا واطلما جملتها في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
اهم من فضل الدين مع انفسه شكل في الفواعل من ذلك ومن انما يجزأه الدين من المزبور في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
كثفل للثام ومال الية المصنف في النكاح بعض المبل بعد اخذنا وعلمنا دينه منها وعدم اداؤه وصلة منها ولو ان ذلك لم ينفذ في الاصل فان كان
فيه ما لا يخفى كيف كان مضر فيها ما عرفنا في قال علم الحكم والحكم في ما لا يكون لبيت المال لا يهاجروا جناية ولا في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
وجوه الخبر عند ولا لا يخفى في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
يمكن ان يكون المراد من الامام ومن نصبه في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
نصب الحكم في الية ويتصدى عن الميت بها كما هو واضح ثم ان على القول المزبور في المصنف في النكاح ينبغي ان يفرض فيها الامام المسلمين اذن
بالولة والذين مقدم على الولة وفيه لا يمكن عدم فضائلها في بناء على اخذنا من الفضائل المذكورة في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
الاثر بل لعل الظاهر لتمام خبر من مقدم على الامام من الطبقات فيهم الخلفي فضلا الدين منها على كل حال ضروري بقا خطابا لوضع في دينه في
سقط عند خطا التكليف كما اشرا اليه سابقا ولو كان الميت بعد اخذنا وعلمنا دينه منها وعدم اداؤه وصلة منها ولو ان ذلك لم ينفذ في الاصل فان كان
فرض جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
الاصل على الميت في خصوصه في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في ذلك للمؤيد بالتعليق بان الجناين التام الذي لا يوجب في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
لربيش مثله فائدة دينه في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
المنجي عليه نفسه ما قلنا في الاول ما يوجب في العادة كالقلم والابل والبقر في النكاح في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
اجدة من مع اختياره في ذلك لفاصل الاثلاث مع انصار الية الذي اذا ادعى ذلك وهل للمالك دفعه والمطالبة ببقية دينه وهو اختيارنا والشيخ في المنفعة
وانه يارسله والفاضل في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
المبتسولا لانه الاثلاث من بعض منافع الدين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في الجواز مع الرخصة بذلك مع مراعاة الفواعل الشريعة كالا اشكال ايضا في لزوم الفقه في اصلاح الدين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
ان يثبت يوم الثلاثاء في كل من الاموال ولا اشكال في لزوم الفقه في اصلاح الدين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
للمالك للاضرار غير منبغي ان يوضع من فدية التي يبرها المثلث لوقوع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه فلا ذلك الاثر وهو ثبوت ما بين فدية
لكن في صحيح ابن بكير في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
في على علم ذلك وفي خبر في العباس ع عن عبد الله ع اوصى في الدين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
فرض فداء من جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
عين الدين في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
الاشارة الى الباطل عندنا في الجواز من المناخير على ما يوجب في العادة كالقلم والابل والبقر في النكاح في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
الكسرة في جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة
اذا ضربت في لستة منها فلو كان عليه دين في قطع جوارب مسكان في الدين في قطع جوارب مسكان دينه الذي كذب في النجاة

في اعظم من

بالنصف من ثبوت الدين في سقاطه

سبيل من

من فروع الاقدام

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

في جوارب مسكان

كتاب النكاح

انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 من اهل طلاق وانما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 مملوكه مضاعف الى اصله ادم انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 مالا يبيع عليه النكاح ولا يبيع المسلم مملوكه وهو الخشنة والخشنة ان يكون له شيء من كسبه او في كسبه او في كسبه او في كسبه
 قال ودفعه عن بيعه عدم المفتوحة وعدم بيعه لملكه من وجهه او من وجهه او من وجهه او من وجهه
 شرح غريبه المشي قال وما انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 في ما لا يملكه فاضلوا انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 المفتوحة فليكن ما دخله في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح
 ولا انه بعد ما لا يملكه في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح
 القول بعدم اغتيا الملك في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح
 وان كان سلوة ضرورة فليكن في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح
 الا انهما كما انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 كلب الصيد عليه عرفا وانما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 حق الجاني الذي هو مورد النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 ولذا يفهم انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 اخذ ارادته اكثر الامرين ايمن وعرف النكاح بالانكاح وعندها في النكاح وعندها في النكاح
 انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الا جهة واحدة وهي العضد المفتوحه انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الملك محبة في الرجوع على كل منهما ولكن اذا جع على المثلث بزيادة النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 التي اخذها من الغاصب بل قد يقال ان المثلث بزيادة النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 ويجوز عدم تمام الغاصب غير النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 بشا عليه والى النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 مستحيلة ولا خلاف انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الشرط بل قال وان لم يكن مستحيلة فلا شيء بل في كيف للشام وان كان الجاني قد مضى او حيا او ميتا او خلا او بشرط او غيره
 عليه في هذه الا ان النكاح مطلقا في احداهما او في كليهما انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 وفي جرح عيان او غيره انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 ذلك من شرط النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 بالفتاوى على من فيها الا انه لا يجد ذلك عترة كما انهم في النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 ضمنها المثلث ولو كان مسلما ولكن بشرط انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الذي لا يضمن ماله وفي ضمان جرح الكرام السابو ولعل للاق المصنف انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الخبز من على عدم النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 كان المثلث مسلما او ميتا لانها ليست بالانكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الخبز في الخلية في اكثر افراد النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الاجزاء وغيره بخلافه مع ثبوت النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الهبة بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 عليه انما يزوج بعد انقضاء النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 والله مضمون جرحه بالله بن النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 ويقول على من فيها الا انه لا يجد ذلك عترة كما انهم في النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 اعني التفرقة في موضع النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 الشيخ طائفة والنكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح
 انه لا يزوج في جرحه بن النكاح انما يزوج بعد انقضاء النكاح

والمكاتب

حيث

ما يملك

غلبته

عنده

اكثر

بالفقد كالموت
على الغاصب

في النكاح
في النكاح

من يزوج

عليه

على

او غيرها

[illegible]

في تفسيره
في كتابه

التي هي من ذلك لعلها الاثر في الدين في الدنيا والدين في الآخرة...
 في الاثر كما استغفر الله ان يظن ان يعلم اولئك فذو القربى...
 عروضا القضاة في ذلك كما في الجاهل بفسادهم...
 للحكمي عن الميثاق...
 انه فوجد الدين...
 عنهم الخلاف...
 ابن ابي ريس...
 وبذلك لما لا بد...
 فوجب عمل...
 عن عمل...
 فانه يظن...
 المتصرف...
 شبه القضاة...
 المتصرف...
 بغير ان...
 يقولون...
 المولى...
 التي منه...
 الاصحاب...
 ودعا...
 يمكن ان...
 كن ذلك...
 وارثا...
 من يقر...
 اطلاق...
 الخ...
 الولد...
 الجماعة...
 عصبة...
 لكن...
 كما...
 للتعليل...
 دين...
 والنقص...
 ولا...
 فان...
 ثم...
 في...
 يكن...

وليس
يقين

اولا
فهم

قوله

الام

قوله

الرفع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاسم عشر شهر جمادى الاخر من السنة الحادية والستين بعد الاف المائتين من الهجرة

الشهيدية على مهاجرها وآلها الوفاة المستدامة والنجاة والاكرام على يد اهل العباد

عليه علكوا كنهم مظلوماً ذل الذي اعفون به لكن لا يشفاعة النبي

الرَّحِيمِ الْكَرِيمِ أَصْلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ الْعَبْدُ الْأَمِينُ

ذین العابدین علیہم السلام

عَفَى اللَّهُ عَنْهَا وَدُخِيَ مِنْهَا وَحُشِرَ فَمَجَّعَ سَادَاتُهَا وَمَوَاتِنُهَا مَجَّعَ وَالرَّطَابُ مَشْرَبٌ أَسْعَدَ عِلْمُ جَمْعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَمْدًا وَشُكْرًا كَثِيرًا وَالرَّحْمَةُ بِحَمْدِهِ

من الناظرين على الكاظمين

[illegible]

هو
فهرست
هذا المجلد
عبد الكافي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنْ الْمُؤْمِنِيْنَ
 وَاَمْوَالَهُمْ بِاَنْ لَّمْ يَحْكُمُوا فِيْ سَبِيْلِ
 يَفْقَهُوْنَ وَيُقْلُوْنَ وَعَدًا عَلَيْهِمْ عَقْدًا ذُوْبَةً
 وَلَا يُغْنِيْهِمْ اَلْفُوْانُ مِنْ اَوْفٍ يَحْيِيْ مِنْ اَمَةٍ تَارِيْخًا
 يَبْعَثُكَ الَّذِيْ يَنْتَقِمُ مِنْ ذٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ
 الْعَظِيْمُ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ
 الْعَظِيْمِ

كتاب الغصب كتاب الشفعة كتاب الإحصاء والوفاء كتاب اللفظ كتاب التبريد
 كتاب القضاء كتاب التهادن كتاب الحدود والغير كتاب الفصا كتاب الدنيا

